عداء الماتريدية للعقيدة السلفية
الماتريدية
وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية
للشمس السلفي الأفغاني
رسالة «الماجستير» الجامعة العالمية
مؤسس الجامعة الأثرية بسوات
www.KItaboSunnat.com

عداء الماتريدية للعقيدة السلفية
الماتريدية
وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية

للشمس السلفي الأفغاني

رسالة «الماجستير» الجامعية العالمية
مؤسس الجامعة الأثرية بسوات

الجزء الثاني

□ المبحث الثانى □

فى مناقشة موقف الماتريدية من النصوص المتواترة فى الصفات

□ كلمة إجمالية ..

تقدم فى المبحث السابق : أن موقف الماتريدية من النصوص المتواترة الواردة فى صفات الله تعالى كنصوص كتاب الله تعالى – أو كنصوص الأحاديث المتواترة – ما يلى :–

١ – أن العقل أصل وحاكم فى العقليات والنقل تبع له وفرع .

٢ – إذا كان النقل مخالفاً للعقل يُفَوَّضُ فيما يدل عليه النقل أو يؤول إلى ما يوافق العقل .

٣ – نصوص الصفات ظواهر لفظية ظنية .

٤ – لا يجوز التمسك بالأدلة النقلية فى باب الصفات .

٥ – الأدلة النقلية لا تفيد اليقين فى العقليات .

٦ – نصوص الصفات ليست جادة ، وليست لأن نعتقد بما تدل عليها ، بل جاءت لاستدراج العوام المشبهة وذلك لمصلحة دعوتهم إلى التنزيه بهذا الأسلوب لئلا يتسارعوا إلى الإنكار .

قلت : كل مسلم يعلم علماً يقيناً – بمجرد اطلاعه على أباطيل هؤلاء – أن هذا الموقف من الكتاب والسنة ليس موقف من يؤمن بهما ، بل هذا موقف من يتلاعب بالكتاب والسنة .

ولنا فى الرد على هؤلاء الماتريدية ، وإبطال موقفهم هذا عدة وجوه نذكر منها ما يلى(*) .

○ الوجه الأول :

فى بيان ضرر هذا الموقف لأنه يستلزم ما يلى :

أ - أن هذا الموقف ليس موقف من يؤمن بالكتاب والسنة ، بل موقف من يتلاعب بالكتاب والسنة .

ب - أن هذا يستلزم عزل نصوص الكتاب والسنة عن دلالتها وسلطانها .

جـ - أن رسول الله ﷺ معزول عن التعليم والإرشاد إلى صفات الله تعالى والإخبار عنها .

(*) **تنبيه مهم:**

قانون المتكلمين هذا قد أبطله شيخ الإسلام فى كتابه العظيم : (درء تعارض العقل والنقل) بأربعة وأربعين وجهاً : تسعة عشر وجهاً منها فى : ١/٨٦، ٨٧، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٦، ١٧٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٨٠، ٣٢٠ .

ثم الوجه العشرون - إلى - الثانى والأربعين فى : ٥ / ٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٦٨، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٢٠، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٨٧ .

ثم الوجه الثالث والأربعون فى : ٦ / ٣ ، ثم الوجه الرابع والأربعون فى : ٧/١٤٠ ، وقد هذبها الإمام ابن القيم وزاد عليها فوصلت إلى (٢٤١) وجهاً ، انظر الصواعق المرسلة : ٣ / ٧٩٧ - ٤ / ١٥٣٦ .

وقد كنت أود أن أذكر وجهاً منها لإبطال مقدمتهم : « أن العقل أصل للنقل والنقل فرع ، لأن النقل قد عرف بالعقل فلو قدمنا النقل على العقل بطل العقل والنقل جميعاً ». ولكنى لم أنشط لذلك ، فشيخ الإسلام قد أبطلها فى الوجه الثالث من تلك الوجوه . انظر : درء التعارض : ١ / ٨٧ - ١٣٤ ، وفى وجوه عديدة بعدها .

وفى هذا الوجه الثالث كفاية لمن له دراية . والله المستعان .

د – أن الكتاب والسنة ليسا مصدرين للهداية والإرشاد فيما يخبران عن الله تعالى وصفاته ؛ وتلقى العقيدة .

هـ – أن الناس عند التنازع لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله بل إلى عقولهم وإلى مثل ما كانوا عليه فى الجاهلية الأولى .

و – أن هذا يستلزم الكذب والخداع على الله ورسوله ﷺ حيث أنهما أخبرا عن صفات الله تعالى على غير ما هى عليه إرضاء للعوام واستدراجاً لهم لمصلحة دعوتهم إلى الحق .

ز – أن هذا يستلزم أن الله تعالى ورسوله ﷺ والصحابة من بعده يقررون الكذب والباطل وما ظاهره تجسيم وتشبيه طول عمرهم دون أن يبينوا يوماً من الدهر أن ظاهر ذلك غير مراد .

ح – أن نصوص الكتاب والسنة لا تفيد اليقين فى أهم أبواب الإسلام وهو الإخبار عن صفات الله تعالى .

ط – أن ترك الناس بلا رسالة ولا كتاب كان خيراً لهم فى دينهم لأن الرسالة والكتب السماوية زادتهم عمى وضلالة لاشتمالها على نصوص فى الإخبار عن الله – ظاهرها تشبيه وتجسيم .

ى – أن هذا فتح لأبواب الزندقة والإلحاد والقرمطة ، والسفسطة بتقديم العقول الفاسدة على نصوص الوحى إلى غير ذلك من المفاسد التى لا تحصى .

□ أقوال العلماء فى بيان هذه المفاسد :

وإليك نصوص بعض العلماء فى بيان ضرر موقفهم من النصوص الشرعية .

١ – لقد صور شيخ الإسلام – الخبير بخبايا زوايا هؤلاء المتكلمين – موقفهم من النصوص الشرعية أدقَّ تصويرٍ فقال :

« ... فعند هؤلاء كلام الأنبياء وخطابهم فى أشرف المعارف وأعظم العلوم يُمْرِض ولا يَشْفِىْ ويُضِلُّ ولا يَهْدِى ويضر ولا ينفع ، ويفسد ولا يصلح ؛ ولا يزكى النفوس ولا يعلمها الكتاب والحكمة ؛ بل يدسى النفوس ويوقعها فى الضلال والشبه ؛ بل يكون كلام من يسفسط تارة ويُبيِّنُ أخرى كما يوجد فى كلام كثير من أهل الكلام والفلسفة كابن الخطيب -[الرازى]- وابن سينا -[القرمطى]- وابن عربى -[الملحد الاتحادى]- وأمثالهم - خيراً من كلام الله وكلام رسله فلا يكون خيرَ الكلام كلامُ الله ولا أصدقَ الحديثِ حديثُه ، بل يكون بعض قرآن مسيلمة الكذاب الذى ليس فيه كذب فى نفسه - وإن كانت نسبته إلى الله كذباً - ولكنه مما لا يفيد كقوله : « الفيل وما أدراك ما الفيل ، له زلوم طويل ، إن ذلك من خلق ربنا الجليل » - عند هؤلاء الملاحدة خيراً من كلام الله الذى وصف به نفسه ووصف به ملائكته واليوم الآخر ، وخيراً من كلام رسوله - ﷺ - لأن قرآن مسيلمة - الذى ليس فيه كذب فى نفسه - وإن لم تكن فيه فائدة ولا منفعة فلا مضرة فيه ولا فساد ، بل يضحك المستمع كما يضحك الناس من أمثاله ، وكلام الله ورسوله عند هؤلاء أضل الخلقَ[1] وأفسد عقولهم وأديانهم » .

ثم ضرب شيخ الإسلام مثلاً ساطعاً لامعاً على لسان هؤلاء المتكلمين ، لإيضاح موقفهم من نصوص الصفات .

فقال : « فمثال ذلك عندهم مثل من أرسل مع الحجاج أدلة يدلونهم على طريق مكة . وأوصى الأدلاء بأن يخاطبوهم بخطاب يدلهم على غير طريق مكة . ليكون ذلك الخطاب سبباً لنظرهم واستدلالهم . حتى يعرفوا طريق مكة بنظرهم لا بأولئك الأدلاء .

---

(١) هذا صريح كلام الرازى والآمدى : انظر أساس التقديس للرازى : ١٩٠ ، وغاية المرام للآمدى : ١٣٨ .

وحينئذ يردون ما فُهِمَ من كلام الأدلاء ويجتهدون فى نفى دلالته وإبطال مفهومه ومقتضاه » .

ثم ذكر شيخ الإسلام اختلاف الطوائف فى أمر هؤلاء الأدلاء .

فذكر أن خلقاً كثيراً اتبعوا الأدلاء لأنهم يدعون أنهم أعلم بالطريق منهم ، وأن ولاة الأمر قد قلدوهم دلالة الحجاج على طريق مكة .

وظن طائفة أن الأدلاء لم يقصدوا بكلامهم الإفهام والإرشاد إلى سبيل الإرشاد . فصار كل منهم يستدل بنظره واجتهاده ؛ فسلكوا طرقاً غير طريق مكة فأفضت بهم إلى أودية مهلكة ومفاوز متلفة فأهلكتهم .

وطائفة أخرى شكوا فى كلام الأدلاء وحاروا : فلا مع الأدلاء سلكوا ولا مع المخالفين ركبوا ؛ فلم يظفروا بالمطلوب ولا نالوا المحبوب .

ثم قال شيخ الإسلام : « فهلك الحجيج وكثر الضجيج ، وعظم النشيج ، واضطربت السيوف ، وعظمت الحتوف ، وتزاحف الصفوف ، وحصل من الفتنة والشر والفساد ، ما لا يحصيه إلا رب العباد .

فهل من فعل هذا – [أى ما سبق حول الأدلّاء] – بالحجيج يكون قد هداهم السبيل ؟ وأرشدهم إلى اتباع الدليل ؟ أم يكون مفسداً عليهم دينهم ودنياهم ؟ فاعلاً بهم ما لا يفعله إلا أشد عداهم ؟ .

فهذا مثال ما يقوله النفاة فى رسل الله الذين أرسلهم الله إلى الخلق ليعلموهم ويهدوهم سبيل الله ويدعوهم إليه ... فجعل هؤلاء الجهاد فى إفساد سبيل الله – جهاداً فى سبيل الله ، والاجتهاد فى تكذيب رسل الله – اجتهاداً فى تصديق رسل الله والسعى فى إطفاء نور الله – سعياً فى إظهار نور الله ، والحرص على أن لا تصدق كلمته ، ولا تقبل شهادته أو لا تفيد دلالته – سعياً فى أن تكون كلمة الله هى العليا ، والمبالغة فى طريق أهل الشرك بالله والتعطيل – مبالغة فى طريق أهل التوحيد السالكين سواء السبيل ، فقلبوا الحقائق وأفسدوا الطرائق ، وأضلوا الخلائق ، وهذه المعانى وأمثالها – وأعظم

منها – يعرفها كل من فهم لوازم هؤلاء المبدلين المعطلين ... » .

ثم قال شيخ الإسلام : « فهذا وأمثاله من الأمور الواقعة بسبب هذه الواقعة التى أصلها ترك الاستدلال بكلام الله ورسوله على الأمور العلمية ، والمطالب الخبرية والمعارف الإلهية »[1].

٢ – وقال شيخ الإسلام أيضاً فى تصوير موقفهم من الكتاب والسنة وضرر ذلك :

« ومضمونه أن كتاب الله لا يهتدى به فى معرفة الله ، وأن الرسول معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله ، وأن الناس عند التنازع لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ، بل إلى مثل ما كانوا عليه فى الجاهلية ، وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء ... »[2] .

وقال : « ولازم هذه المقالة : أن لا يكون الكتاب هدى للناس ، ولا بياناً ، ولا شفاء لما فى الصدور ، ولا نوراً ، ولا مرداً عند التنازع ... »[3] .

وقال : « ولازم هذه المقالة أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيراً لهم فى أصل دينهم ، لأن مردهم قبل الرسالة ، وبعدها واحد ، وإنما الرسالة زادتهم عمىً ، وضلالةً .. »[4] .

وقال : « لقد كان ترك الناس بلا كتاب وسنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً فى أصل الدين »[5] .

٣ – وقد صور ابن رشد الحفيد (٥٩٥ هـ) موقف هؤلاء المتكلمين من النصوص تصويراً آخر عجيباً دقيقاً فذكر أن مثلهم فى تحريف النصوص وتقديم عقولهم السخيفة عليها كمثل رجل أتى إلى دواء مركب قد ركبه طبيب ماهر

---

(١) درء التعارض : ٥ / ٣٦٤ – ٣٧٠ .

(٢،٤) الحموية : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

(٥) الحموية : ٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٦/٥ والنفائس : ٩٥ .

فزعم بفساد مزاجه أن الطبيب لم يرد بذلك الدواء ما هو المعروف فى اللسان عند الناس وإنما أراد شيئاً آخر فحرف الدواء وأفسد ذلك المركب الأعظم المفيد النافع الذى ركبه الطبيب الماهر وأفسد به أمزجة الناس .

ثم قال : « وأول من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم الصوفية ثم جاء أبو حامد فطم الوادى على القرى »[1] .

٤ – وقال الإمام ابن القيم – فى إيضاح موقف الذين يقدمون عقولهم على نصوص الكتاب والسنة –:

« ... ونحن نرى أن كلما اشتد توغل الرجل فيه – [أى فى القياس والرأى] – اشتدت مخالفته للسنن ، ولا نرى خلاف السنن والآثار إلا عند أصحاب الرأى والقياس .

فلله ! كم من سنة صحيحة صريحة قد عطلت به ؟ وكم من أثر درس حكمه بسببه ؟!.

فالسنن ، والآثار عند الأرائيين ، والقياسيين خاوية على عروشها ، معطلة أحكامها معزولة عن سلطانها وولايتها ، لها الاسم ، ولغيرها الحكم ، لها السكة ، والخطبة ، ولغيرها الأمر والنهى ... »[2] .

٥ – وقال الإمام ابن أبى العز الحنفى : « ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفرى ليس هو ظاهر النص ، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ، ونقص علمه ، وإذا كان قد قيل فى قول بعض الناس :

❊ وكم من عائب قولا صحيحاً ❊ وآفته من الفهم السقيم ❊

---

(١) انظر مناهج الأدلة لابن رشد : ١٨٠ – ١٨٢ ، ونقله عنه شيخ الإسلام فى درء التعارض : ٦ / ٢١٢ – ٢٣٧ ، وابن القيم فى اجتماع الجيوش : ٣٢٣ – ٣٢٥ ، والصواعق المرسلة ٤ / ١٣٠٥ ، قطعة منه . وانظر صـ ٢/٢٨٦، من هذه الرسالة .

(٢) إعلام الموقعين : ١/٢٤٦ عن بعض أهل العلم .

فكيف يقال فى قول الله الذى هو أصدق الكلام ، واحسن الحديث .. ، إن حقيقة قولهم أن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال ، وأنه ليس فيه بيان ما يصلح من الاعتقاد ، ولا فيه بيان التوحيد ، والتنزيه ..[1] .

فيقال لهم : هذا الباب الذى فتحتموه - وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين فى مواضع قليلة خفية - فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين ، والمبتدعين ، لا تقدرون على سده ... » إلى آخر كلامه القيم الطيب[2] .

هذه كانت بعض نصوص العلماء فى بيان ضرر موقف هؤلاء الماتريدية من النصوص الشرعية .

* * *

---

(١) قلت : قارن هذا بكلام التفتازانى وغيره من الماتريدية : انظر : صـ : ٢٦٠/٢ .

(٢) شرح الطحاوية : ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وانظر أيضاً إيثار الحق على الخلق : ١٣٤ ، ١٣٨ ، للإمام أبى عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى (٨٤٠ هـ) .

○ الوجه الثانى :

أن موقف هؤلاء الماتريدية من نصوص الوحى ومنهجهم فى مصدر تلقى العقيدة فى الصفات مخالف تماماً لطريقة السلف الصالح وأنه طريقة أهل البدعة .

قال العلامة المعلمى : كان من المعلوم المقطوع به فى عهد السلف أن أثبت ما يحتج به فى العقائد وغيرها كلام الله ، وكلام رسوله ﷺ .

ثم لما حدث التعمق فى النظر – كان بعض المتعمقين ربما يزيغ عما يعرفه الناس فيرد عليه أئمة الدين ويبدعونه ويحتجون عليه بالنصوص ؛ واستمر الأمر على هذا زماناً وفى القرن الثانى نبغ من المبتدعة من يرد أخبار الآحاد حتى فى الفقهيات واقتصر بعضهم على ردها إذا خالفت القياس فظاهر أن هذا يردها إذا خالف العقول فى زعمه ؛ وقد رد الأئمة علىٰ هؤلاء ؛ وفى كتب الشافعى[1]، والبخارى رد كثير عليهم[2] .

وكان هؤلاء المؤولون الرادون للأخبار الصحيحة معروفين بأنهم مبتدعة عند أهل السنة ؛ ثم لما كثر المتعمقون والتبس بعضهم بأهل السنة كثر القائلون بأن أخبار الآحاد إذا خالفت العقول يجب تأويلها أو ردها[3] ، وأما أهل السنة وأئمتها فهم ثابتون على ما كان عليه السلف من الاحتجاج بالنصوص ، وتضليل من يصرفها عن معانيها المعروفة أو يرد الأخبار الصحيحة . انتهى كلام المعلمى باختصار[4] .

قلت : هذه كلها محاولات لإنكار السنة كلاً أو بعضاً أو فتح الأبواب لإنكارها على أقل تقدير .

ولقد قام الدكتور صلاح الدين مقبول أحمد – حفظه الله – بجدول مهم

(١،٢) انظر باب خبر الواحد من الرسالة للإمام الشافعى : ٣٦٩ ، وكتاب أخبار الآحاد من صحيح البخارى : ٦ / ٢٦٤٧ – ٢٦٥٢ ، وباب الاقتداء بسنن رسول الله من كتاب الاعتصام : ٦ / ٢٦٥٤ – ٢٦٥٨ ، وانظر فتح البارى ١٣ / ٢٣١ – ٢٤٤ ، ٢٤٨ – ٢٦٤ .

(٣) انظر صـ : ١/٥٤٢ .

(٤) التنكيل : ٢/٢٦٢، ١/٢٦، وانظر درء التعارض: ٢/١٣، وخطط المقريزى: ٢/٣٥٦ .

لتاريخ فتنة إنكار السنة كلاً أو بعضاً أو ما يفتح الأبواب لإنكارها بدأ من القرن الثانى إلى القرن الخامس عشر بعد دراسته بسبر وصبر وفحص وتمحيص[1] . فأجاد وأفاد .

فتبين أن جميع تلك الأفكار لإنكار السنة كلاً أو بعضاً أو ما يؤدى إلى ذلك مما يدندنون به حول أخبار الآحاد أنها ظنية لا تثبت بها العقيدة ونحو ذلك كله من بدع أهل الأهواء التى راجت على المسلمين فى مختلف العصور ، وأن ذلك خلاف منهج السلف البتة ، وخروج عليهم بدون حق ، وعلى إجماعهم بباطل .

بل قد اعترف الجرجانى الحنفى وغيره أن القول بظنية النصوص الشرعية مذهب المعتزلة[2] .

كما اعترف الكوثرى بأن هذا القول لا يَمُتُّ بأى صلة إلىٰ أىّ إمام، وإنما هو صنيع المبتدعة ، وأَصْلٌ يُهْدَمُ بِهِ الدينُ ومِعْولُ بأيدى المشككين[3] .

قلت : نعم ، كلام الكوثرى هذا حق صريح ، واعتراف مبين ، لكن الواضعين لهذا الأصلِ الذى يهدم به الدين، وهذا المعول بأيدى المشككين– هم أهل البدع من الجهمية الأولى وأذيالهم وفيهم كبار أئمة الكوثرى : أمثال الرازى والآمدى والتفتازانى ، والجرجانى[4] .

---

(١) انظر : تعليقاته على كتاب : « موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوى » للعلامة محمد إسماعيل السلفى : ٩٠– ٩١ فالمودودية على طريقة الماتريدية .

(٢) شرح المواقف : ٥١ – ٥٢ ، وشرح أصول الخمسة للقاضى عبد الجبار : ٦٩٠ .

(٣) انظر نظرة عابرة : ٨١ ، وانظر أيضاً ما سيأتى صـ : ٢٨/٢ .

(٤) انظر عن التفتازانى والجرجانى ما تقدم فى صـ : ٣٨٤ – ٣٨٦ ، وعن الرازى ما سيأتى فى صـ : ٢٩/٢–٣٠ ، وأما الآمدى فليس هو بأحسن حالاً من هؤلاء فموقفه من نصوص الصفات مذموم إلى الغاية فهو يزعم أن القول بظواهر هذه النصوص انخراط فى التجسيم والتشبيه ، وإن صرّح قائله بأن صفات الله لا تشبه صفات خلقه ، كما صرح الآمدى بأن هذه النصوص لا تفيد القطع فلا يصح إثبات الصفات بها لله تعالى : انظر غاية المرام : ١٣٨ .

□ موقف السلف من العقل : –

أما العقل فمنهج السلف فيه أنهم جعلوه تبعاً للنقل فالأصل والحاكم والميزان عندهم هو النقل والعقل فرع ومحكوم يوزن بالنقل ، ويميز به صحيحه من فاسده ، فالشرع هو الذى يعتمد عليه فى أصول الدين ، والعقل عاضد له معاون[1] .

قال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعانىُ (٤٨٩ هـ) جدُ السمعانِي صاحبِ « الأنساب » (٥٦٢ هـ) :

« وأما أهل السنة فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم ، وطلبوا الدين من قبلهما ، وما وقع لهم من معقولهم ، وخواطرهم وآرائهم عرضوه على الكتاب والسنة ، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم له ، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم ، وأقبلوا على الكتاب والسنة ، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم ، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق ، ورأى الإنسان قد يكون حقاً وقد يكون باطلاً »[2] .

□ تنبيه وإيضاح :

لا يفهم من موقف السلف من العقل أنهم نبذوه بالكلية وناصبوا له العداء ؟ فقد قال شيخ الإسلام والإمام ابن القيم واللفظ له :

« وأما السلف فلم يكن ذمهم للكلام لمجرد ذلك – [يعنى لمجرد إثارته الشكوك] – ولا لمجرد اشتماله على الألفاظ الاصطلاحية ، إذا كانت معانيها صحيحة ، ولا حرموا معرفة الدليل على الخالق وصفاته وأفعاله ، بل كانوا

---

(١) انظر درء التعارض : ٢ / ١٣ ، وانظر الصواعق المرسلة : ٣ / ١٠٨٠ .

(٢) مختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٥١٧ ، عن كتاب « الانتصار » للسمعانى ، وانظر شرح الطحاوية : ١١٠ ، وراجع أيضاً إعلام الموقعين : ٦/١ الحجة ٢٢٤/٢ .

أعلم الناس بذلك ، ولا حرموا نظراً صحيحاً فى دليل صحيح يفضى إلى علم نافع ولا مناظرة فى ذلك إما لهدى مسترشد وإما لقطع مبطل .

بل هم أكمل الناس نظراً واستدلالاً واعتباراً ، وهم نظروا فى أصح الأدلة وأقومها فإن القوم كان نظرهم فى خير الكلام وأفضله وأصدقه ، وأدله على الحق ، وأوصله إلى المقصود بأقرب الطرق وهو كلام الله .

وكانوا ينظرون فى آيات الله الأفقية، والنفسية فيرون منها من الأدلة ما يبين أن القرآن حق فيتطابق عندهم السمع، والعقل، ويتصادق الوحى والفطرة...»[1] .

وقال شيخ الإسلام فى الموازنة بين أهل الحديث وبين أهل الكلام وغيرهم :

« من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عنهم بما ليس عندهم » .

ثم ذكر عدة طرق كالمعقول من القياس والرأى ، والكلام والنظر والاستدلال ، والمحاجة والمجادلة ، والذوق وغيرها فقال :

« وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها فهم أكمل الناس عقلاً وأعدلهم قياساً وأصوبهم رأياً ، وأسدهم كلاماً ، وأصحهم نظراً وأهداهم استدلالاً وأقواهم جدلاً ، وأتمهم فراسة وأصدقهم إلهاماً ... وهذا للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل»[2] .

وللإمام الخطابى كلام مهم فَلْيُرْجَعْ إليه[3] .

---

(١) درء التعارض : ٧ / ١٦٦ - ١٦٧ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٧٤ ، وانظر درء التعارض أيضاً : ٢ / ٣٠١ .

(٢) نقض المنطق : ٧ - ٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٩ - ١٠ ، ودرء التعارض : ٢ / ٣٠١ ، وانظر أيضاً نقض المنطق : ٢٢ - ٢٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٢٣ - ٢٥ .

(٣) درء التعارض : ٧ / ٢٨٦ ، عن كتاب « الغنية عن الكلام وأهله » للخطابى : ١ / ١٣٩ - ١٤٠ . وانظر تعليق شيخ الإسلام عليه فى الدرء : ٧ / ٢٨٧ .

□ وظيفة كل من الفطرة[1] والعقل ، والشرع عند السلف :

قال الإمام ابن القيم فى بيان وظيفة كل من هذه الثلاثة :

« إن الله سبحانه منح عباده فطرة فطرهم عليها ، لا تقبل سوى الحق ، ولا تؤثر عليها غيره لو تركت – [يعنى لو سلمت عن أرجاس الفلسفة وأنجاس الكلام] – وأيدها بعقول تفرق بين الحق والباطل ، وكملها بشرعة تفصل لها ما هو مستقر فى الفطرة ، وأدركه العقل مجملاً ، فالفطرة قابلة ، والعقل مزكٍّ ، والشرع مُبصِّرٌ ، مَفَصِّلٌ لما هو مركوز فى الفطرة مشهود أصله دون تفاصيله ، فاتفقت فطرة الله المستقيمة ، والعقل الصريح ، والوحى المبصر المكمل ... »[2] .

قلت : حاصل ما سبق ما أجمله العلامة المعلمى بقوله :

« من تدبر القرآن وتصفح السنة والتاريخ علم يقيناً أنه لم يكن بين يدى السلف مأخذ يأخذون منه عقائدهم غير المأخذين السلفيين[3] ، وأنهم كانوا بغاية الثقة بهما والرغبة عما عداهما ، وإلى ذلك دعاهم الشرع حتى لا تكاد تخلو آية من آيات القرآن من الحض على ذلك ، وهذا يقضى قضاء باتاً بأن عقائدهم هى العقائد التى يثمرها المأخذان السلفيان يقطعون بما يُفيدانِ فيه عندهم القطع ، ويظنون ما لا يفيدان فيه إلا الظن .

---

(١) قال الجرجانى فى تعريف الفطرة : « الجِبِلَّة المتهيئة لقبول الدين » التعريفات : ٢١٥ ، وأوضح منه ما قاله العلامة المعلمى : « أما الفطرة فأريد بها ما يعم الهداية الفطريّة والشعور الفطرى والقضايا التى يسميها أهل النظر ضروريات وبديهيات ، والنظر العقلى العادى ، وأعنى به ما يتيسر للأميين ونحوهم ممن لم يعرف علم الكلام ولا الفلسفة » التنكيل : ٢ / ٢٠٣ ، والفطريات من القطعيات الأوليات عند المناطقة : انظر شرح التهذيب : ١٨٤ – ١٨٥ .

(٢) الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٧٧ – ١٢٧٨ .

(٣) يعنى الفطرة والشرع كما صرح به نفسه ، انظر : التنكيل : ٢ / ٢٠٣ .

ويقفون عما عدا ذلك وهو الذى نقله أصاغر الصحابة عن أكابرهم ثم نقله أعلم التابعين بالصحابة وأخصهم بهم ، وأتبعهم عنهم ثم نقله صغار التابعين عن كبارهم ، وهكذا نقله عن التابعين أعلم أتباعهم بهم وأتبعهم لهم ، وهلم جراً .

وهذا هو قول السلفيين فى عقيدة السلف »[1] .

أقول : قارن بين مذهب المتكلمين * وبين مذهب السلفيين *

فهل يستويان مثلا * ومن هو أقوم قيلا * ؟

* سل إن سألت الناس عنا وعنهم * فلسنا سواء منصف وظلوم *

* * *

---

(١) التنكيل : ٢ / ٣٤٤ ، وأقره الشيخان محمد عبد الرزاق حمزة ، والألبانى ، ونحوه كلام الإمام السمعانى أبى المظفر ، وكلام العلامة عبد الحى اللكنوى الحنفى فى صـ ١١٩/٢، وانظر إعلام الموقعين : ٦/١ ، والخطط للمقريزى : ١١٦/٣ .

○ الوجه الثالث :

أن زعمهم فى نصوص الصفات الصريحة المفسرة المحكمة : « أنها ظواهر ظنية الدلالة لا تفيد اليقين » زعم فى غاية الفساد والبطلان . ولنا عن زعمهم هذا جوابان :

*** الأول :**

عدم تسليم أن نصوص الصفات ظواهر ، لأن نصوص الصفات فى الكتاب والسنة ليست ظواهر كما يزعمون ، بل هى نصوص قطعيات صريحات ، بل مفسرات محكمات ، لا يقبل التأويل ، ولا النسخ ، لا أنها ظواهر ظنية مجردة كما يزعمون ، فتسمية نصوص الصفات : « ظواهر ... » تمهيداً للحكم عليها بأنها ظنية الدلالة لا تفيد اليقين ، ثم جعلها موهمة للتشبيه ، ومخالفة للعقليات القطعيات التى هى فى الحقيقة جهليات فاسدات ، ووهميات كاسدات ، وشبهات باطلات - ليكون مآلها إما إلى التفويض ، وإما إلى التأويل - الذى هو عين التحريف - تسمية باطلة ، وحكم جائر ، وذلك لما يلى :

أولاً : أن الماتريدية اعترفوا ، وصرحوا بأن قوله تعالى : ﴿ **إن الله بكل شىء عليم** ﴾ ونحوه مما يتعلق بتوحيد الله تعالى ، وصفاته ، من قبيل المحكمات ، والمحكم عندهم فى الوضوح ، والبيان وعدم احتمال التأويل أعلى منزلة وأرفع مكانة من المفسر[1].

---

(١) الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم ، أنواع للكلام باعتبار البيان والوضوح عند الحنفية :

فالظاهر : ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة مع احتمال غيره بالمجاز .

والنص : ما زاد وضوحاً على الظاهر بمعنى فى المتكلم - كسوق الكلام للمعنى ، مع احتمال التخصيص ، والتأويل بالمجاز ، كقوله تعالى : ﴿**فانكحوا ما طاب** =

قلت : فإذا كان قوله تعالى : ﴿ **إن الله بكل شيء عليم** ﴾ ونحوه مما يتعلق بتوحيد الله تعالى ، وصفاته من قبيل المحكمات التي هي أعلى مكانة من المفسرات باعترافهم هم ، فكيف تكون نصوص علو الله تعالى على خلقه ، ونصوص فوقيته على عباده ، ونصوص استوائه على عرشه ، والنصوص الصريحة الدالة على إثبات وجهه ويديه ، ورحمته ، وغضبه ، ورضاه ، وغيرها مع كثرتها الكاثرة ، واطرادها ، وتواترها ، وورودها على نسق واحد ، مع تأكدها بأنواع أساليب التأكيد ، وموافقته العقل الصريح ، والفطرة السليمة – ظواهر ظنية معرضة للتأويل ؟؟!!.

بل هي كنصوص علمه تعالى ، وإرادته ، وسمعه ، وبصره سبحانه وتعالى فجعلُ بعضِ نصوص الصفاتِ والتوحيد محكماتٍ ، وجعلُ بعضها ظواهرَ ظنيةً ليس إلا تناقضاً واضحاً فاضحاً ، بل كلُّ هذه النصوصِ مفسراتٌ ، محكمات لا يقبل التأويل وليست ظواهر حتى تكون ظنية .

= **لكم من النساء مثنى** .. ﴾ النساء :٣ ؛ فهو ظاهر في حل النكاح ، ونص في بيان العدد .

والمفسر : ما ازداد وضوحاً على النص بحيث لا يبقى فيه احتمال التخصيص ، والتأويل مع احتمال النسخ ، كقوله تعالى ﴿ **فسجد الملائكة كلهم أجمعون** ﴾ الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .

والمحكم : ما أحكم المراد به فلا يتحمل التبديل ، والتغير ، والنسخ ، مثاله قوله تعالى: ﴿ **إن الله بكل شيء عليم** ﴾ التوبة : ١١٥ ، لأنه نص في مضمونه فلم يحتمل التأويل والنسخ ، إذ هو من باب العقائد في بيان التوحيد ، والصفات .

انظر أصول السرخسي : ١ / ١٦٣ – ١٦٦ ، والمغني للخبازي : ١٢٥ – ١٢٦ ، المنار مع شرحه : كشف الأسرار ، كلاهما لحافظ الدين النسفي ، وشرحه : نور الأنوار لملاجيون : ١ / ٢٠٥ – ٢١١ ، التنقيح ، مع شرحه : التوضيح ، كلاهما لصدر الشريعة ، ومع التلويح ، للتفتازاني : ١ / ١٢٤ – ١٢٥ ، وتعريفات الجرجاني : ١٨٥ ، ٣٠٩ ، ٢٦٣ ، وفتح الغفار ، لابن نجيم : شرح المنار ، للنسفي : ١ / ١١٢ – ١١٣ .

ثانياً : أن من راجعَ آياتِ الصفاتِ فى كتاب الله تعالى ، وأحاديثها فى سنة رسول الله ﷺ ، وتَدَبَّرهَا تَدَبُّر مؤمنٍ بها وموقِّرٍ لها ومعظم لشأنها وتخلّى عن أرجاس الفلسفة وأنجاس الكلام ، وَجَدَها فى غاية الإحكام ، والإتقان ، والوضوح والتبيان ، والتفسير ، والتنصيص والبيان ، وعلم أنها تفيد اليقين أكثر مما يفيده كلام آخر ، وَعَرَفَ أنها تدل على مدلولاتها أقطع دلالة من كل نص ، وأنها نصوص قواطع ، وبراهين سواطع ، وحجج حاكمة لها سلطانها ، وولايتها على جميع ما سواها .

ولقد بين الإمام ابن القيم فى كلام قيم : أن هذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة فى معناها خصوصاً آيات الصفات ، والتوحيد ، ونصوص المعاد ، التى هى فى الدلالة على مرادها كدلالة لفظ « العشرة » ، و « الثلاثة » و « الشمس » و « القمر » و « الليل » و « النهار » و « البر » و « البحر » و « الخيل » و « البغال » و « الإبل » و « البقر » و « الذكر » و « الأنثى » على مدلولاتها ، لا فرق بين ذلك البتة .

فهذا القسم من النصوص إن سلط عليه التأويل – بحجة أنها ظواهر ظنية تخالف العقليات القطعية – عاد الشرع كله مؤولاً ؛ لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتاً، وأكثرها وروداً، وأوضحها دلالة ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوع، فقبول ماسواه للتأويل أقرب من قبوله بكثير[1].

* الجواب الثانى :

لو سلم أن نصوص الصفات ظواهر ، لكن ليس كل ظاهر ظنياً ؛ لأنه إذا تضافرت الظواهر الظنية على معنى – حصل القطع بذلك المعنى ، فحينئذ يكون حكمُ الظاهرِ وحكمَ النص فى القطع بالمراد منه ، فإن الأخبارِ

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٣٨٢ – ٣٨٤ مختصرها ٤٥ ط دار الكتب العلمية .
مختصر الصواعق : ١ / ٤٤ – ٤٥ ، ط : جديدة : و ١ / ٦٦ – ٦٧ ، ط : قديمة .

إذا تواردت على معنى واحد حصل اليقين بذلك المعنى ، وهذه حقيقة اعترف بها الكوثرى ورد فى ضوئها على منكرى نزول عيسى عليه السلام[1] .

فلو سلم أن نصوص الصفات ظواهر لكن لِتَضَافُرِها على معنىً واحدٍ صارت قطعياتٍ دالةً على المراد بالقطع .

الحاصل : أن نصوص الصفات كلها من قبل المفسرات والمحكمات التى لا تقبل التأويل ، ولا تحتمله ، وأنها ليست - فقط - ظواهر لفظية ظنية ؛ بل هى قواطع يقينية ؛ وتدل على مدلولاتها دلالة قاطعة ، ويوضح ذلك الوجه الرابع .

* * *

(١) انظر نظرة عابرة : ٩٠-٩١ ، وسنذكر نص كلام الكوثرى فى صـ : ٢/٣٠-٣١ .

○ الوجه الرابع :

فى أن قولهم : « إن نصوص الصفات ظنية الدلالة » – خلاف الواقع .

لقد حققنا فى الوجه الثالث : أن نصوص الصفات من قبيل المفسرات المحكمات وليست ظواهر ظنية فقط ، ونبرهن فى هذا الوجه على أن نصوص الصفات قطعية الدلالة أيضاً ، فنقول وبالله التوفيق :

إن دلالة نصوص القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة وهذا لا يختص بلغة العرب بل هو أمر ضرورى لجميع بنى آدم ولهذا لم يرسل الله رسولاً إلا بلسان قومه ليبين لهم فتقوم عليهم حجة الله بما فهموه من خطابه لهم ، وليس هذا إلا أنه أفاد العلم اليقينى دون شك كما لا ريب أن السامع متى سمع المتكلم يقول : لبست ثوباً ، وركبت فرساً وأكلت لحماً ، وهو عالم بمدلول هذه الألفاظ مِنْ عُرْفِ المتكلم ولغته وعالم أن المتكلم لا يقصد بقوله : « لبست ثوباً » : ذبحت شاة ، ولا من قوله : « ركبت فرساً » لبست ثوباً – علم مراده قطعاً ؛ فإنه يعلم أن من قصد خلاف ذلك عُدَّ ملبساً مدلساً لا مبيناً مفهماً ؛ وهذا مستحيل على الله ورسوله أعظم استحالة ، وإن جاز على أهل التخاطب فيما بينهم ممن يقصد الألغاز والتلبيس فإذاً إفادةُ كلام الله ورسوله اليقينَ فوق استفادة ذلك من كلام كل متكلم وأعظم وأقوى من كل يقين يستفاد من كلام الناس .

وكلما كان السامع أعرف بقصد المتكلم وعادته وبيانه كانت استفادته للعلم بمراده أكمل وأتم .

وكيف لا ؟ وكلام الله وكلام رسول الله ﷺ محاطان بعناية الله الخاصة بحفظهما من كل تدليس وتلبيس والله حافظٌ لهما من كل دس

ودسيسة ، وأن القرآن الكريم وسنة رسول الله ﷺ قد خُدِمَا خدمةً لم يُخْدَمْ أيُّ كتابٍ ولا أى علم فسخر لهما جهابذة نحاريرَ من أهل الشأن والحفظ والإتقان .

فنقل القرآن إلينا بإعرابه كما نقل إلينا بألفاظه ومعانيه فألفاظه متواترة وإعرابه متواتر ونقل معانيه أظهر من نقل ألفاظه ونقل جميع ذلك بالتواتر أصح من نقل كل لغة نقلها ناقل على وجه الأرض ليس لذلك نظير فى أمم قد خلت عبر القرون وقد فاق هذا التواترُ كلَّ تواترٍ يوجد على وجه الأرض ، وهو لا يحتاج إلى نقل عن عدول أهل العربية وأئمة النحاة حتى ألفاظُ القرآن الغريبةُ مثلُ : ﴿ **أبسلو** ﴾[1] و ﴿ **قسمة ضيزى** ﴾[2] ، و ﴿ **عسعس** ﴾[3] ونحوها – معانيها منقولةٌ فى اللغة بالتواتر لا يختص بنقلها الواحد والاثنان فلم تتوقف دلالتها على عصمة رواة معانيها فكيف فى الألفاظ الشهيرة كالشمس والقمر ، والليل ، والنهار ، والبر والبحر والجبال ، والاستواء ، والعرش ، واليد ، والغضب ، والرضى ونحوها ؟[4] .

الحاصل : أن نصوص الصفات – بحمد الله تعالى – كما هى قطعية الثبوت – كذلك قطعية الدلالة ، تفيد اليقين أكثر مما يفيده كلام كل متكلم ، وليست هى مجرد ظواهر ظنية كما يزعم الماتريدية .

---

(١) الأنعام : ٧٠ .

(٢) النجم : ٢٢ .

(٣) التكوير : ١٧ .

(٤) مأخوذ من كلام الإمام ابن القيم فى الصواعق المرسلة : ٢ / ٧٤٢ – ٧٤٩ ، مختصر الصواعق : ١ / ٧٧ – ٧٩ الطبعة الجديدة : ١ / ١١٩ – ١٢٢ ، الطبعة القديمة ، وارجع أيضاً إلى كلام مهم لشيخ الإسلام فى درء التعارض : ٥ / ٢٥٤ – ٢٥٥ ومختصر الصواعق : ٧٦ – ٧٨ ط دار الكتب العلمية .

○ الوجه الخامس :

أن زعم الماتريدية – فى نصوص الصفات – « أنها ظواهر ظنية الدلالة » . معارِضٌ لتصريحات كثير من الماتريدية واعترافهم « بكون الأدلة اللفظية قطعية الدلالة » فتصريحاتُهم « بأن الدليل اللفظى قد يكون قطعياً » حجةٌ عليهم فى باب الصفات .

فإذا كان الدليل السمعى قطعى الدلالة فى بعض أبواب الصفات وفى أبواب الآخرة ، ونزول عيسى عليه السلام – مثلاً – فهلا يكون الدليل السمعى قطعى الدلالة فى جميع أبواب الصفات أيضاً ؟.

فيجب كون الدليل السمعى قطعياً مطرداً فى جميع أبواب العقائد ، وإلا يكون هذا تحكماً محضاً ، وترجيحاً بلا مرجح ، وتناقضاً بحتاً لا يليق بمن يدعى العقل ، والنظر .

وإليك أيها القارىء الكريم بعض نصوص الماتريدية لتكون شاهدة لما قلنا.

١ – قال الإمام عبيد الله بن مسعود المعروف بصدر الشريعة (٧٤٧ هـ) أحد كبار أئمة الحنفية الماتريدية :

« مسألة : قيل « الدليل اللفظى لا يفيد اليقين ، لأنه مبنى على نقل اللغة ، والنحو ، والصرف ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والإضمار ، والنقل .. ، والتأخير ، والنسخ ، والمعارض العقلى ، وهى ظنية ، أما الوجوديات ، وهى : نقل اللغة ، والصرف ، والنحو ؛ فلعدم عصمة الرواة ، وعدم التواتر ، وأما العدميات – وهى من قوله : وعدم الاشتراك إلى آخره – ؛ فلأن مبناها على الاستقراء » . وهذا باطل ... ، لأن بعض اللغات ، والنحو ، والتصريف بلغ حد التواتر كاللغات المشهورة غاية الشهرة ، ورفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأن « ضرب » وما على وزنه فعل ماض ، وأمثال ذلك ، فكلُّ تركيبٍ مؤلفٍ من هذه المشهورات قطعيٌّ ، كقوله تعالى : ﴿ **إن الله بكل شيء عليم** ﴾[1] .

---

(١) التوبة : ١١٥ ، والعنكبوت : ٦٢ ، والمجادلة : ٧ .

ونحن لا ندعى قطعية جميع النقليات ؛ ومن ادعى : أن لا شيء من التركيبات يفيد للقطع بمدلوله فقد أنكر جميع المتواترات ، كوجود بغداد ؛ فما هو إلا محض السفسطة ، والعناد والعقلاء لا يستعملون الكلام فى خلاف الأصل عند عدم القرينة ؛ وأيضاً قد نعلم بالقرائن القطعية أن الأصل هو المراد ؛ وإلا تبطل فائدة التخاطب ، وقطعية المتواتر أصلاً »[1].

قلت : كلام هذا الإمام وهو من كبار أئمة الحنفية الماتريدية – صريح فى أمور آتية :–

أ – أن كثيراً من هذه الشروط الوجودية ، والعدمية متوفرة ، فهى من قبيل المشهورات .

ب – أن كل دليل – سمعى مركب من المشهورات فهو قطعى الدلالة كقوله تعالى : ﴿ **إن الله بكل شىء عليم** ﴾ .

ج – أن العاقل لا يستعمل الكلام فى خلاف الأصل – وهو الحقيقة – عند عدم القرينة ، فارتفع احتمال المجاز .

د – أن الأصل فى الكلام هو الحقيقة – دون المجاز – وإلا لبطلت فائدة التخاطب .

هـ – أن إنكار ذلك إنكار جميع المتواترات وليس ذلك إلا محض السفسطة .

فنقول فى ضوء كلام هذا الإمام :

إذا كان قوله تعالى : ﴿ **إن الله بكل شىء عليم** ﴾ من قبيل القطعيات ، مركباً من المشهورات ، فهلا تكون نصوص علو الله تعالى على خلقه ، واستوائه على عرشه ونحوها ، من هذا القبيل ، ورسول الله ﷺ أكملُ الناس عقلاً ، فلا يستعمل الكلام فى خلاف الحقيقة بدون بيان ورسول الله ﷺ وأصحابه لم يبنوا يوماً من الدهر أن ظاهر هذه النصوص

---

(١) التنقيح مع شرحه التوضيح : ١ / ١٢٨ – ١٢٩ .

غير مراد بل أقروها طول حياتهم فهم عليها عاشوا وعليها ماتوا ، وهى بهم قامت وهم بها قاموا : ثم نصوص الصفات من أوضح نصوص القرآن تبياناً ، وتفسيراً كما تقدم ، ولا قرينة عقلية لصرفها إلى المجاز ، لأن العقل الصريح مطابق ومعاضد لهذه النصوص ، فجعل بعض نصوص الصفات قطعية وبعضها ظنية تحكم وتناقض واضح واضطراب فاضح .

٢ - وقال كبير الماتريدية الهندية : عبد العزيز الفريهارى :

« ... ولكن الصحيح خلافه إذ من العربية ما نقل بالتواتر، وقد تقوم القرائن على أن المراد هذا المعنى، دون ذلك، فلا يمتنع أن يفيد بعض النقليات القطع »(١).

قلت : هذا النص لا يحتاج إلى تعليق جديد فيكفى ما ذكرنا فى التعليق على كلام صدر الشريعة آنفاً ، ولكن نقول : إذا كان بعض النقليات يفيد القطع، فتكون نصوص الصفات أولى بذلك وأحرى؛ لأنها أكثر أنواع القرآن وروداً وأوضحها تبياناً، ودلالةً كما تقدم قريباً فى الوجهين الثالث والرابع.

٣ - لقد أحس الكوثرى عواقب وخيمة لقاعدة هؤلاء المتكلمين من الماتريدية وغيرهم : « من أن الأدلة ظواهر ظنية لا تفيد اليقين ، وأن أخبار الآحاد ظنية ، فلا يصح التمسك بها فى باب العقيدة » .

لما رأى الكوثرى ، وشاهد أن أعداء الإسلام من المستشرقين وجواسيسهم أخذوا بهذا المبدأ ، واحتجوا به فى صدد إنكارهم لنزول عيسى عليه السلام ، وطبقوا هذه القاعدة الفاسدة على أحاديث نزول عيسى عليه السلام تطبيقاً عملياً ، وادعو أن تلك الأحاديث أدلةٌ لفظيةٌ ظنيةٌ وأخبارُ الآحاد ؛ فلا يصلح أن تؤخذ العقيدة من الدليل اللفظى(٢) .

فأنطق الله تعالى الكوثرى بالحق هـٰهُنا ، وشن الغارة على هذه القاعدة الفاسدة ، وصرح بأنها قاعدة مبتدعة ، لا تمت بأى صلة إلى أى إمام من

---

(١) النبراس : ١٨٥ .

(٢) نظرة عابرة : ١١١ ، ومقدمة ناشرها : ٢٦-٢٧، ٣٠-٣٣، ٤٦-٤٨، ٥٣-٥٥ .

أئمة الدين ، بل هى أصل يُهْدَمْ بِهِ الدينُ ويُتَّخَذُ مِعولاً بأيدى المشككين ، وألف رسالة قيمة فى الرد على المستشرقين وجواسيسهم ، أجاد فيها وأفاد فى مسألة إثبات نزول عيسى عليه السلام وإبطال هذه القاعدة الفاسدة ولكن هذه الرسالة تنقلب حجةً عليه وعلى جميع الماتريدية فى باب الصفات ، ومثالٌ على تناقضهم الواضح وتضاربهم الفاضح .

فمن نصوص الكوثرى ما يقول : « .. مع أن التقعر بالاحتمالات العشرة(*) لا يمت إلى أى إمام من أئمة الدين بأى صلة ؛ وإنما هو صنع يد بعض المبتدعة ؛ وتابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول ؛ فساير هذا الرأىَ مسا يرون من المقلدة ... ؟ والقول بظنية الدليل اللفظى مطلقاً باطل لأدلة مشروحة فى موضعه ... ؛ فإذاً لا كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، فليتقول من شاء ما شاء »[1] .

وقال الكوثرى أيضاً : « والواقع ، أن القول بأن الدليل اللفظى لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة – ودون ذلك خرط القتاد – تَقَعُّرٌ من بعض المبتدعة وقال تابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول ، وجرى وراءه بعض المقلدة من المتأخرين ، وليس لهذا القول أى صلة بأى إمام من أئمة أهل الحق وحاشاهم أن يضعوا أصلاً يهدم به الدين ، ويتخذ معولاً بأيدى المشككين .. »[2] .

قلت : الحمد لله الذى أنطق هذا الكوثرى بالحق ههنا فقد صرح أن هذا الأصل ابتدعه أهل البدع ، وليس له أى صلة بأى إمام من أئمة السنة وهو أصلٌ يُهْدَمُ به الدينُ ومِعْوَلٌ بأيدى المشككين .

ولكن الكوثرى تعامى عن أنّ هذا الأصل وهذا المعول الذى يهدم

---

(١) نظرة عابرة : ٦٨ – ٦٩ .

(٢) نظرة عابرة : ٨١ .

(*) تقدمت فى كلام صدر الشريعة قريباً فى صـ : ٢٥/١ .

به الدين إنما وضعه أئمة الكوثرى وفيهم كبار الماتريدية والأشعرية ، ومن بينهم التفتازانى ، والجرجانى من الماتريدية ، والرازى من الأشعرية[1] .

وهؤلاء الثلاثة -- ثلاثة الأثافى لعلم الكلام - هم الذين يدعو الكوثرى إلى التحاكم والفزع إليهم فى أصول الدين[2] .

وقد صرح الرازى فى كتاب « أساس التقديس » - الذى يقول فيه الكوثرى : « يحق أن يكتب بماء الذهب ، وأن يجعل من كتب الدراسة »[3] :

بأن الملاحدة وضعوا أخبار الصفات وروجوها على المحدثين حتى البخارى ومسلم لأن تلك الأحاديث مما يبطل إلـهية الله وربوبيته فنقطع على أنها موضوعة من الملاحدة على هؤلاء المحدثين[4] .

ثم يريد الرازى الإحسان إلى النصوص الشرعية والتبرع عليها بالتأويل إن لم يردها بالكلية فيقول :

« ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على سبيل التفصيل ؛ وإن لم نجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله فهذا هو القانون الكلى المرجوع إليه فى جميع المتشابهات »[5] .

قلت : سبحان الله ! هل نزلت منزلة النصوص الشرعية إلى حد تحتاج

---

(١) أما التفتازانى والجرجانى فتقدم نصوصهما فى تلاعبهما بالنصوص الشرعية فى صـ : ١/٥٤٠-٥٤٢ ، وأما الرازى فراجع المحصل : ٧١ ، أساس التقديس : ١٨١ - ١٨٢ ، ١٧٢ ، ١٥٣ ، والمطالب العالية : ٩ / ١١٣ - ١١٨ ، ٢٠١ - ٢١٣ ، وهذه الكتب يثنى عليها الكوثرى ثناءً بالغاً . انظر تبديد ظلام الكوثرى ١٠٦، ١٦٠، ١٧١

(٢) انظر مقالات الكوثرى : ٣٨١ - ٣٨٢ ، وتبديد ظلام الكوثرى : ١٦٠ .

(٣) تبديد الظلام : للكوثرى : ١٧١ .

(٤) أساس التقديس : ١٧١ باختصار ط/القديمة ، و : ٢١٨ ط / الجديدة .

(٥) أيضاً : ١٧٣ ط/القديمة و: ٢٢١ ط/الجديدة .

إلى تبرع الرازى وإحسانه إليها وإلا ردها بالكلية ؟؟!! .

هذا هو الرازى ومعه التفتازانى والجرجانى ، وأمثالهم الذين يوجب الكوثرى التحاكم والفزع إليهم فى أصول الدين ومعرفة التوحيد !! .

فقد عرف المسلمون أن هؤلاء هم الواضعون لهذا الأصل ، والصانعون لهذا المعول الذى يهدم به الدين بأيدى المشككين ، وغزاهم أعداء الإسلام بسلاحهم الذى صنعوه بأيديهم .

الحاصل: أنه قد ثبت باعتراف الكوثرى وشهادته أن أصل هؤلاء المتكلمين « الماتريدية والأشعرية » أصلٌ يهدم به الدين ، ومعول بأيدى المشككين .

فالمتكلمون الذين وضعوا هذا الأصل الذى يهدم به الدين وصنعوا هذا المعول أولاً هم شركاء فى الإثم مع الذين يستخدمون هذا المعول لهدم الدين من المستشرقين وأذنابهم ؛ بل مقلدة هؤلاء المتكلمين إلى يوم القيامة . لقول الله تعالى : ﴿ **وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم** ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ **ومن أوزار الذين يضلونهم** ﴾[2]

وقول النبى ﷺ : « لا تقتل نفس ظلماً ، إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ؛ لأنه أول من سن القتل »[3] .

وبعد هذا كله هل تكون الماتريدية من أهل السنة ومن أتباع الإمام أبى حنيفة ؟ أم هم سلكوا مسلك الجهمية الأولى ، وأفراخهم اللاعبين بنصوص الكتاب والسنة القاطعة الساطعة .

وقال الكوثرى أيضاً : « وظنية الظاهر إنما هى عند وجود ما يدل

---

(١) العنكبوت ١٣ .

(٢) النحل : ٢٥ .

(٣) متفق عليه ، رواه البخارى فى الأنبياء قبيل باب : الأرواح جنود مجندة : ٣ / ١٢١٣ ، وفى الديات : باب : قول الله تعالى : ﴿ **ومن أحياها** ﴾ : ٦ / ٢٥١٨ ، وفى الاعتصام : باب إثم من دعا إلى ضلالة ، أو سن سنة : ٦ / ٢٦٦٩ ، ومسلم : ٣/١٣٠٣ – ١٣٠٤ .

على الاحتمال الآخر ، وإلا فحكمه حكم النص فى القطع بالمراد منه ، بل عند تضافر الظواهر الظنية على معنى ، يحصل القطع بذلك المعنى ، كما هو الحال فى خبر الآحاد المفيد للظن ، فإن الأخبار إذا تواردت على معنى ، حصل اليقين بذلك المعنى ... فتبين أن الظاهر ليس بقطعى مطلقاً ، ولا ظنى مطلقاً ، وأن الظواهر فى الرفع والنزول - يعنى لعيسى عليه السلام - قطعية ؛ لتضافر الأدلة ، وعدم وجود ما يدل على الاحتمال الآخر »[1] .

قلت : نقلب حجة الكوثرى عليه ، فنقول : لو سلم أن نصوص الصفات ظواهر ، لكنها تضافرت وتورادت على معنى - فحكمها حكم النص فى القطع بالمراد فتفيد اليقين ، ولا يوجد ما يصرفها عن معانيها الحقيقية بل الفطرة والعقل السليم يدلان على ذلك فلا يوجد الاحتمال الآخر غير معانيها الحقيقية كما سيتضح فى الوجه السادس إن شاء الله تعالى .

(١) نظرة : عابرة : ٩٠- ٩١ وهذا حجة على الماتريدية كما سبق .

○ الوجه السادس :

فى إبطال زعمهم أن ظاهر نصوص الصفات فى معارضة البراهين العقلية القطعية .

إن موقف المتكلمين – ومنهم الماتريدية – من نصوص الوحى القرآنية والسنة المتواترة ، مركب من المقدمات السبع :

أ – أن العقل أصل وحاكم – فى باب العقليات – والنقل فرع عليه ، فمصدر تلقى العقيدة فيه هو العقل .

ب – أنها ظواهر ، وليست نصوصاً ولا مفسراتٍ ولا محكمات .

ج – أنها ظنية ، لا تفيد اليقين ، فلا تؤخذ منها العقيدة .

د – أنها فى معارضة البراهين العقلية القطعية .

هـ – فيقطع بأنها ليست على ظاهرها لأن ظاهرها موهم للتشبيه .

و – فهى إما أن يفوض علم معانيها إلى الله .

ز – وإما أن تؤول بتأويلاتٍ توافق البراهين العقلية .

فأما المقدمة الأولى : فقد أبطلناها فى الوجه الأول ، والثانى بتوفيق الله تعالى .

وأما الثانية: فَزَيَّفْنَاهَا فى الوجه الثالث ، بحمد الله عز وجل .

وأما الثالثة: فقد فندناها فى الوجه الرابع والخامس بنعمة الله تعالى .

وأما الخامسة: فقد ناقشناها فى الفصل الأول ، بفضل الله سبحانه .

وأما السادسة: فنبطلها فى الفصل الثالث إن شاء الله تعالىٰ .

وأما السابعة: فنزيفها فى الفصل الرابع بمشيئة الله تعالى ومعونته .

بقى المقدمة الرابعة،والرد عليها ما يلى من الوجوه الثلاثة :

الأول : أن نقول : إن شرع الله تعالى موافقٌ للفطرة المستقيمة والعقل السليم الصريح الصحيح موافقةً تامةً ، فما من نقل صحيح إلا ويوافقه عقل

سليم صريح وبالعكس ، كما تقدم فى الوجه الثانى ، إلا أن يكون العقلُ عقلاً عاطلاً كاسداً[1] ، أو النقلُ نقلاً باطلاً فاسداً[2] ، فحينئذ يتصور المعارضة بين العقل وبين النقل ، ونصوص الصفات - بحمد الله تعالى - ليست من هذا القبيل بل هى موافقة فى دلالتها على صفات الله تعالى العقلَ الصريحَ والفطرةَ المستقيمةَ فى آن واحد[3] .

الثانى : أن نقول : نسأل هؤلاء الماتريدية - لله ، وبالله - أنه إذا كان العقل يقتضى لله تعالى الحياة ، والقدرة والإرادة والعلم ، والسمع ، والبصر ، فأى عقل يمنع العلوَّ لله على خلقه ، وفوقيَّته ، على عباده واستواءه على عرشه ، ووجهَه الكريمَ ، ويديه ، وغضبَه ، ورضاه ، ورحمتَه وسخطَه ، ونحوَها من صفات الكمال ؟؟!!.

وإذا كان هؤلاء الماتريدية لا يفهمون تشبيه الله تعالى بخلقه من ظواهر نصوص الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، فَلِمَ فهموا التشبيه من نصوص علو الله تعالى ، واستوائه على عرشه ، ووجهه ، ويديه ، وغضبه ، ورضاه ، ورحمته ، وسخطه ، ونحوها ؟؟!!.

وإذا كان لا يستلزم المحالات كقيام الحوادث به تعالى ، وكونه محلاً للأعراض ، والكيفيات النفسانية من ثبوت صفة الحياة ، وصفة القدرة ، وصفة الإرادة ، وصفة العلم ، وصفتى السمع والبصر ، فلا يلزم تلك المحاذير أيضاً من نصوص بقية الصفات الكمالية لله تعالى كعلوه سبحانه على خلقه ، واستوائه على عرشه ، ووجهه الكريم ، ويديه ، وصفتى الرضاء والغضب

---

(١) كما سيأتى قريباً إن شاء الله فى صـ : ٢/٣٤-٣٧ .

(٢) راجع درء التعارض : ١ / ١٤٨ ، ١٥٠ .

(٣) وفى هذا الموضوع كتاب عظيم لشيخ الإسلام : « درء تعارض العقل والنقل » . أو « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » كاف لقطع دابر هؤلاء المتكلمين ، وهو مطبوع مراراً ومحقق ، وبعده « الصواعق المرسلة » للإمام ابن القيم رحمهما الله ، ومختصرها .

وصفتى الرحمة والسخط ، ونحوها فتسليم بعضها دون بعض تناقض .

الثالث : أن العقول كثيرة، ولا شك أن منها صحيحة ، ومنها فاسدة ولا ميزان لمعرفة الصحيح منها والفاسد ، ولا معيار فى التمييز بينهما ، لأن كل أحد يدعى أن عقله صحيح ، وأن ما يقوله آخر بخلافه باطل فاسد فما هو الحل لهذا النزاع والاضطراب والفوضى ؟؟.

ولا ميزان ولا معيار لمعرفة صحيح المعقول من فاسدها إلا النقل الصحيح الموافق للفطرة المستقيمة ، والعقل السليم الصريح ، فكل عقل خالف شرع الله تعالى ، والوحى المبين علمنا علماً يقينياً أنه هو الفاسد الكاسد الباطل العاطل ، وهذه حقيقة اعترف بها كبار الماتريدية[1] . لا أن نجعل ذلك العقل الفاسد أصلاً نقدمه على النقل الصحيح كما فعل الماتريدية !

أو أن نُخضع الشرع لمثل هذا العقل الفاسد بل يجب أن نقدر الشرع ، ونعظّم نصوص الوحى ونوقّر النقل الصحيح ، ونتهم ما خالفه من العقول الفاسدة ، والاقيسة الكاسدة والآراء الباطلة ، والشبهات العاطلة إن كنا آمنا بالله ورسوله ﷺ وكتابه واليوم الآخر .

قال شيخ الإسلام:« ... فلو قيل بتقديم العقل على الشرع - وليست العقول شيئاً واحداً بيّناً بنفسه ، ولا عليه دليل معلوم للناس ، بل فيها هذا الاختلاف ، والاضطرب - لوجب أن يحال الناس على شىء لا سبيل إلى ثبوته ، ومعرفته ولا اتفاق الناس عليه »[2] .

وقال : « ففى الجملة : النصوص الثابتة فى الكتاب ، والسنة لا يعارضها معقول قط ، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه ، واضطراب ، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضراب واشتباه لم يعلم أنه حق .

---

(١) انظر صـ : ٢/٦٣-٦٦ .

(٢) درء التعارض : ١ /١٤٦ ، ١٥٦ وانظر الحموية : ٢١ ، والنفائس ٩٥ .

بل نقول قولاً عاماً كلياً : إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها - قط صريح معقول ، فضلاً عن أن يكون مقدماً عليها ، وإنما الذى يعارضها شبه ، وخيالات ، مبناها على معان متشابهة ، وألفاظ مجملة ، فمتى وقع الاستفسار ، والبيان - ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية لا براهين عقلية »[1].

وقال : « ... فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب ، وعارضه بما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط ، أو جهل مركب .

فالأول : ﴿ **كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده ، فوفاه حسابه ، والله سريع الحساب** ﴾[2] .

والثانى : ﴿ **كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ، ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكد يراها ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور** ﴾[3] .

وأصحاب القرآن ، والإيمان فى نور على نور »[4] .

وقال : « ... وأما خبر الله ورسوله ، فهو صدق موافق لما الأمر عليه فى نفسه ، لا يجوز أن يكون شيء من أخباره باطلاً ، ولا مخالفاً لما هو الأمر عليه فى نفسه .

ويعلم من حيث الجملة أن كل ما عارض شيئاً من أخباره ، وناقضه ،

---

(١) درء التعارض : ١ / ١٤٦ ، ١٥٦ .

(٢) اقتباس من سورة النور : ٣٩ .

(٣) اقتباس من سورة النور : ٤٠ .

(٤) درء التعارض : ١ / ١٦٩ ، ٥ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٧ / ٣٨٢ - ٢٨٥ ، ومثله فى رسالة « الصفات الاختيارية » ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٦ - ٣٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وانظر نقض المنطق : ٦٢ - ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٧٤ - ٧٥ .

فإنه باطل من جنس حجج السوفسطائية ، وإن كان العالم بذلك قد لا يعلم وجهَ بطلانِ تلكَ الحججِ المعارضة لأخباره .

وهذه حال المؤمنين للرسول - ﷺ - الذين علموا أنه رسول الله الصادق فيما يخبر به ، يعلمون من حيث الجملة أن ما ناقض خبره فهو باطل ، وأنه لا يجوز أن يعارض خبره دليل صحيح ، لا عقلى ، ولا سمعى ، وأن ما عارض أخباره من الأمور التى يحتج بها المعارضون ، ويسمونها « عقليات » أو « برهانيات » أو « وجديات » ، أو « ذوقيات » أو « مخاطبات » أو « مكاشفات » أو « مشاهدات » ، أو نحو ذلك من الأمور الدهاشات ؛ أو يسمون ذلك « تحقيقاً » أو « توحيداً » ، أو « عرفاناً » ، أو « حكمة حقيقية » ، أو « فلسفة » ، أو « معارف يقينية » ونحو ذلك من الأسماء التى يسميها بها أصحابها -

فنحن نعلم علماً يقينياً لا يحتمل النقيض أن تلك « جهليات ؟ و « ضلالات » و « خيالات » ، و « شبهات مكذوبات » و حجج سوفسطائية » و « أوهام فاسدة » وأن تلك الأسماء ليست مطابقة لمسماها ، بل هى من جنس تسمية الأوثان آلهة وأرباباً ، وتسمية مسيلمة الكذاب ، وأمثاله أنبياء ، ﴿ **إن هى إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن ، وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى** ﴾ »[(١)(٢)] .

وقال : « ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم فى الغالب : ﴿**لفى قول مختلف يؤفك عنه من أفك**﴾[(٣)] - يعلم[أنّ[(*)] الذكى منهم ،

---

(١) اقتباس من سورة النجم : ٢٣ ، وانظر يوسف : ٤٠ .

(٢) درء التعارض : ٥ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٣) اقتباس من سورة الذاريات : ٨ - ٩ .

(*) فى الأصل : « يعلم الذكى منهم والعاقل أنه ليس .. » وهو خطأ .

والعاقل] ليس هو فيما يقوله على بصيرة ، وأن حجته ليست بينة ، وإنما هي كما قيل فيها :

« حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسر مكسور »[1].

ويعلم العليم البصير بهم أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي رضي الله عنه حيث قال :

« حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويطاف بهم في القبائل والعشائر ، ويقال : هذا جزاء ، من ترك الكتاب والسنة ، وأقبل على الكلام » .

« ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر – والحيرة مستولية عليهم ، والشيطان مستحوذ عليهم – رحمتهم ، ورققت عليهم ، أوتوا ذكاء ؛ وما أتوا زكاءً أعطوا فهوماً وما أعطوا علوماً ؛ أعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة ؛ ﴿ **فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون** ﴾[2] .

ومن كان عليماً بهذه الأمور تبين له بذلك حذق السلف ... حيث حذروا عن الكلام ... وذموا أهله ... »[3] .

ولذلك كثيراً ما يقول شيخ الإسلام – في هؤلاء المتكلمين الذين ادعوا المعارضة بين العقل والنقل – تارة : « ... ولكنهم من أهل المجهولات المشبهة بالمعقولات ، يسفسطون في المعقولات ، ويقرمطون في السمعيات »[4] .

---

(١) أنشده الخطابي في الرد على المتكلمين، نقض المنطق: ٢٦، وضمن مجموع الفتاوى ٢٨/٤.

(٢) اقتباس من سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٣) الحموية : ١١٤ – ١١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١١٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٣٧٧ – ٣٧٨ والنفائس : ١٦٦ .

(٤) التدمرية : ١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٩ ، ودرء التعارض : ١ / ٢١٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢ / ١٥ ، ٣ / ٣٤ ، ٥ / ٢٥٦ ، ٨ / ٥٩ ، وانظر أيضاً بغية المرتاد « السبعينية » ١٨٤ شرح حديث النزول : ١٦٩ ،الفتاوى ٥٥٢/٥ .

وتارة يقول فيهم : « ... وهم فى الحقيقة لا للإسلام نصروا ، ولا للفلاسفة كسروا »[١] .

قلت : حاصل هذا الوجه : أن نصوص الصفات مطابقة للفطرة المستقيمة والعقل السليم الصريح الصحيح ، والعقل لا يعارضها قط بل يؤيدها ويعاضدها[٢] ، فوصف الله تعالى بصفات الكمال - كما وصف الله نفسه بها ، ووصفه بها رسوله ﷺ من غير تمثيل ولا تكييف - كما يدل عليه المنقول الصحيح كذلك يدل عليه المعقول الصريح ، ونفى الصفات الكمالية كما هو مخالف للنقل الصحيح كذلك مخالف للعقل الصريح ، فما خالف نصوص الوحى فهو شبهات وخيالات وأوهام ؛ فنعوذ بالله من قياس فلسفي ، ووهمٍ كلامي ، وخيالٍ صوفي .

○ بل يجب عقلاً ونقلاً تنزيه الله تعالى من تنزيه هؤلاء المتكلمين الذين سموا التعطيل تنزيهاً[٣] . لأن تنزيههم هذا ليس فى الحقيقة تنزيهاً لله عن النقائض والعيوب ، بل تشويه للتوحيد ، وتشبيه لله تعالى بالمعدومات ، والممتنعات[٤] ، فهم فى الحقيقة مشبهة كما هم معطلة ، وليسوا منزهة ، فبطل زعم الماتريدية أن ظواهر نصوص الصفات فى معارضة العقليات . وزيادة الإيضاح فى الوجه السابع .

---

(١) الحموية : ٣٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٣ ، ورسالة فى الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٣ ، وشرح حديث النزول : ١٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٤٤ والنفائس : ١٠٧ ، تحقيق الفقى .

(٢) راجع الحموية : ٣٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٩ - ٣٠ ، والصواعق : ٣ / ١٠٨٠ ، والنفائس : ١٠٤ ، تحقيق الفقى .

(٣) انظر صـ : ١/٥٠٤-٥٠٥ .

(٤) انظر صـ : ١/٥٠٤-٥٠٥ .

○ الوجه السابع :

فى مطالبتنا الماتريديَّة بتعيين العقلِ الذى يكون ميزاناً ومعياراً لمعرفة موافقة النصوص الشرعية ، ومخالفتها للعقل .

فنسأَلُ الماتريدية – بالله عليكم – خَبِّرونا : ما هو ذلك العقل الذى يكون ميزاناً توزن به نصوص الوحى، وتعرف به موافقتها للعقل، أو مخالفتها له؟؟؟

وأيُّ عقلٍ نرجع إليه فى وزن نصوص الكتاب والسنة ؟؟؟

فإن العقول مختلفة ومتفاوتة حتى باعترافكم أنتم[1] .

إذ ما من قياس إلا ويعارضه قياس ، وما من عقل إلا يعارضه عقل[*]، فإلى أى عقل نتحاكم ؟

○ وقد نرى عقلاء المتكلمين – الذين هم مجانين العقلاء – من أشد الناس نزاعاً ، وأكثرهم اضطراباً ، وتناقضاً حتى باعترافكم أيضاً[2] .

وهم – كما ترى – فى أمر مريج ، وليس لهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل فيدعى أحدهم وجوب شيء فضلاً عن إمكانه بينما يعارضه آخر فيدعى امتناعه فُضلاً عن كونه معدوماً[3] .

حتى يكون مثل هذا التناقض من شخص واحد فى كتاب واحد[4] .

---

(١) انظر البداية من الكفاية : ٣٣ ، وشرح العقائد النسفية : ١٩ – ٢٠ ، حاشية أحمد الجندى عليه : ٦٣ ، حاشية الكستلى عليه : ٤٣ ، والنبراس : ٩٨ .

(٢) راجع شرح العقائد النسفية : ١٩ ، تهافت التهافت لعلاء الدين الطوسى : ٦٦ ، والنبراس : ٩٦ .

(٣) راجع الحموية : ٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٨ – ٢٩ ، ودرء التعارض : ١ / ١٥٦ – ١٥٩ ، والصواعق المرسلة : ٢ / ٧٨١ – ٧٩١ ، ٣ / ٨٣٧ – ٨٤٣ ، ١٠٦٧ – ١٠٨٠ النفائس : ١٠٣ – ١٠٤ .

(٤) درء التعارض : ١/١٥٨– ١٥٩، وتهافت الفلاسفة لعلاء الدين الطوسى: ١٩٦.

(*) انظر حاشية شرح التهذيب للحسن بن الحسين : ١٨٥ .

○ فهل نتحاكم إلى عقول هؤلاء ؟ وهم المحجوبون ، المفصولون ، المسبوقون ، الحيارى المتهوكون[1] وقد اعترف الغزالى – ومن هو الغزالى بين المتكلمين – بأن أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام[2] .

○ فهل يرضى المسلمون أن يتحاكموا إلى عقول هؤلاء فى صفات الله تعالى ، ونصوصها التى هى أشرف المعارف ، وأفضلها ، وهذه حالة عقولهم كما ترى ؟؟؟

○ وقد اعترف الغزالى الأشعرى ، والزبيدى الماتريدى : بأن عقيدة المتكلم كخيط مرسل فى الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ، ومرة هكذا[3] .

○ فهل يحب ذووا العقول السليمة أن يُخضِعُوا نصوصَ الوحيِ لعقول هؤلاء المتكلمين وهذه حالة عقيدتهم فى الشك والاضطراب ؟؟؟

○ ولذلك نرى كثيراً من أساطين الكلام ندموا ورجعوا عن العقيدة الكلامية لما تبين لهم فساد عقولهم ، وفساد ما زينت لهم أفكارهم الكاسدة ، حتى باعتراف الماتريدية ، والأشعرية[4] .

---

(١) انظر الحموية : ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١١ ، وانظر درء التعارض : ١ / ١٥٩ ، ونقض المنطق : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٢٧ – ٢٨ ، والصواعق المرسلة : ١ / ١٦٩ والنفائس : ٩١ .

(٢) نقض المنطق : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٢٨ ، عن الغزالى : وانظر الحموية : ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١١ ، والصواعق المرسلة : ١ / ١٦٨ والنفائس : ٩١ .

(٣) انظر قواعد العقائد : ٧٨ ، إحياء العلوم : ١ / ٩٤ ، وشرح الإحياء : ٢ / ٤٥ .

(٤) انظر درء التعارض : ١ / ١٥٩ – ١٦٢ ، والحموية : ١٤ – ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٠ – ١١ ونقض المنطق : ٦٠ – ٦٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٧٢ – ٧٤ ، والصواعق المرسلة : ١ / ١٦٦ – ١٦٨ ، ٤ / ١٢٦٢ – ١٢٦٣ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٢٢٧ – ٢٢٨ ، وطبقات الشافعية للسبكى : ٨ / ٩١ ، ٩٦ ، وفتح البارى : ١٣ / ٣٥٠ ، شرح الفقه الأكبر للعلامة القارى : ١٠ – ١٢ النفائس : ٩٠ – ٩١ .

○ فهل نجعل عقول هؤلاء ميزاناً توزن به نصوص شرع الله تعالى الذى جاء على لسان أعلم خلق الله وأتمهم عقلاً وأكملهم فهماً ، وأوفرهم بلاغة وبياناً ؟؟؟

○ « والعجب أن مِنْ هؤلاء مَنْ يصرح بأن عقله إذا عارض الحديث – لاسيما فى أخبار الصفات – حمل الحديث على عقله ، وصرح بتقديمه على الحديث ، وجعل عقله ميزاناً للحديث .

فليت شعرى هل عقله هذا كان مُصَرَّحاً بتقديمه فى الشريعة المحمدية ، فيكون من السبيل المأمور باتباعه ؟ أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل ؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله »[1] .

○ « إن نهاية أمر هؤلاء المعارضين لنصوص الوحى بالرأى انتهاؤهم إلى الشك ، والتشكيك ، والحيرة فى أمرهم ، فتجدهم يشكون فى أوضح الواضحات ، وفيما يجزم عوام الناس به ، ويتعجبون ممن يشك فيه ، ولا تعطيك كتبهم ، وبحوثهم إلا الشك ، والتشكيك ، والحيرة والإشكالات وكلما ازددت فيها إمعاناً ازددت حيرة وشكاً ، حتى يؤل بك الأمر إلىٰ الشك فى الواضحات »[2] .

○ فهل نجعل عقول هؤلاء ميزاناً للوحى ؟.

« فإن أدلتهم ، وطرقهم قد تكافأت ، وتصادمت حتى قال شاعرهم :

* ونظيرى فى العلم مثلى أعمى * فترانا فى حِنْدِس[3] نتصادم *

ولقد صدق هذا الأعمى البصر ، والبصيرة ، ووصف حال القوم

---

(١) اقتباس من كلام شيخ الإسلام فى نقض المنطق : ٤٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٥٧ – ٥٨ .

(٢) اقتباس من كلام قيم للإمام ابن القيم فى الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٥٩ .

(٣) بكسر الحاء المهملة ، وسكون النون ، وكسر الدال المهملة جمعه « حنادس » : « الليل المظلم والظلمة » . القاموس : ٦٩٥ .

فأحسن – والله – الفقه وعبر عن حالهم بأشد عبارة مطابقة بزمرة العميان قاموا فى ليلة مظلمة يتهاوشون[١] ويتصادمون »[٢] .

فهل تكون هذه العقول حاكمةً على نصوص الوحى ، وأصلاً تكون نصوص الوحى فرعاً عليه ؟؟!

أم نتحاكم إلى عقول هؤلاء المتكلمين الذين صار باطلهم – كما يقول **شيخ الإسلام**– : مركباً من فساد العقل ، والكفر ، والجهل بالسمع فلا سمع ولا عقل ، فإن النفى ، والتعطيل إنما اعتمدوا فيه على شبهات[*] فاسدة ظنوها بينات ومعقولات فحرفوا لها النصوص السمعية عن مواضعها والكلم عن مواضعه[٣] .

« **فإن قلتم**: مادل القاطع العقلى على استحالته تأولناه ، وإلا أقررناه .
قيل لكم: وبأى عقل نزن القاطع العقلى ؟ . »[٤] .

بل نقول : إن كل من أعرض عن الوحى – لظنه أن العقل يخالفه وأن السمع لا يفيد اليقين وأن اليقين فى العقليات – فهم متفاوتون فى النزاع والاضطراب والتناقض لأن القول بتقديم العقل على النقل لا ينضبط .

فالقانون الكلى فيهم:أن كل من كان عن الوحى أبعد كان قوله أفسد وتناقضه أشد ، واختلاف طائفته أعظم[٥] .

أما الفلاسفة ، فلا يجمعهم جامع ، وهم أعظم اختلافاً من جميع

---

(١) يختلطون . القاموس : ٧٨٨ .
(٢) اقتباس من الصواعق المرسلة : ٣ / ٨٤٣ .
(٣) راجع الحموية : ١٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٩ – ١٠ ، والصواعق المرسلة : ١ / ١٦٤ – ١٦٥ والنفائس : ٩٠ .
(٤) من كلام الإمام ابن أبى العز الحنفى فى شرح الطحاوية : ٢٣٦ .
(٥) انظر : درء التعارض : ١ / ١٥٦ – ١٥٧ ، والصواعق المرسلة : ٣ / ٨٣٧ .
(*) وانظر أيضاً كلام محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى الإمام فى الروض الباسم : ٢ / ٥٠ .

طوائف المسلمين واليهود ، والنصارى ، حتى فى أصح علومهم ، فكيف فى الإلٰـهيات ، فهل نَجعل عقولَهم ميزاناً للوحى ؟ كى تتلاعب بنصوص الصفات ، والنبوات ، ولا تقف مع حدودها وقل بعقلك ما شئت ، وقد صرت فيلسوفاً ، ثم الشيعة أعظم اختلافاً ، وتفرقاً حتى قيل : إنهم يبلغون ثنتين وسبعين فرقة ، لأنهم أبعد طوائف الملة عن السنة ، فهل تختار أن تكون عقولُهم ميزاناً يوزن به الوحى ؟ .

ثم **المعتزلة** أكثر اختلافاً من متكلمة أهل الإثبات ؛ ونرىٰ تلاعبهم بالنصوص الشرعية بالتعطيل ، والتحريف واسع الذيل ؛ فهل ترضى بجعل عقولهم أصلاً حاكماً على الوحى[1] .

أما بقية المتكلمين– ممن أثبتوا بعض الصفات ، وعطلوا بعضها كالماتريدية ، والأشعرية ولاسيما المتأخرين منهم – فعندهم من الحيرة و الشكوك والشبهات الشيء الكثير الذى لا يحصى[2] .

وتراهم فى اضطراب واختلاف كثير حتى باعترافهم[3] ولا يخفى ذلك على الخبير المطلع على كتبهم وعندهم من الأقوال الفاسدة والحماقات الواضحة ما لا يقره عقل صريح ولا نقل صحيح ولا فطرة سليمة ؛ وتلقوه عن مشايخهم الجهمية الأولى والمتفلسفة ، والمعتزلة كزعمهم : أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ، ولا يمين ولا شمال ولا خلف ولاأمام إلى أخر ذلك الهذيان ؛ وكالقول ببدعة الكلام النفسى[4] .

---

(١) انظر درء التعارض : ١ / ١٥٧ – ١٥٨ ، والصواعق المرسلة : ٣ / ٨٣٧ – ٨٣٩ .

(٢) انظر ما تقدم : صـ ٢/٤٠: وانظر أيضاً درء التعارض : ١ / ١٥٨ – ١٦٥ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٥٩ – ١٢٦٣ .

(٣) انظر : ما تقدم : صـ : ٣٩/٢ .

(٥) ١/٤٧٠–٤٧١، ٤٧٥.

وكإثباتهم لبعض الصفات ونفيهم لبعضها ، وتقديمهم لعقولهم الفاسدة على نصوص الوحى ، ونحو ذلك ، وإياهم يعنى شيخ الإسلام بقوله :

« ... أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة ، وأتباع الهند ، واليونان ، وورثة المجوس والمشركين ، وضلال اليهود ، والنصارى ، وأشكالهم ، وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء ، وأهل القرآن ، والإيمان »[1] .

ثم اعلم أيها المسلم: أن علم الكلام الذى ذمه السلف وذم أهله وحذروا منه غاية التحذير – وكلام السلف فى ذلك شديد مستفيض متواتر – هو الكلام الذى يشمل نفى صفات الله تعالى ، ولاسيما صفة علوه تعالى على خلقه ، وفوقيته على عباده ، وصفة استوائه على عرشه ، وصفة تكلمه تعالى بالقرآن ، وتكليمه عباده ، ونزوله تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، ومجيئه تعالى يوم القيامة للفصل ، ونحوها من صفات الكمال[2] ، وهذا الكلام الذى ذمه السلف وأهله وحذروا منه ومن أهله ، بعينه كلام الماتريدية والأشعرية الذين تسموا بأهل السنة ترويجاً لباطلهم ، وتزييناً لكلامهم .

فهل يرضى المسلمون بعد هذا أن يجعلوا عقول الماتريدية وزملائهم الأشعرية حاكمة وقاضية على نصوص الكتاب والسنة ، فما وافق عقولهم الفاسدة أقروه وما خالف عقولهم ردوه أو حرفوه ؟؟؟.

وهم – كما سمعت – داخلون فيمن ذمهم السلف الصالح وحذروا منهم ومن كلامهم .

وبعد هذا ظهر للمسلمين بطلان زعمهم : أن نصوص الصفات فى معارضة للبراهين العقلية القطعية .

---

(١) الحموية : ١٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٢ ، والصواعق المرسلة : ١ / ١٧٠ بل صرح بأن المقصود بالرد هم المعاصرون . الحموية ٣٨ .

(٢) انظر درء التعارض: ٧/١٤٤– ١٤٧، والصواعق المرسلة: ٤/٢١٦١– ١٢٧٤.

ونطالبهم بأن يجيبوا عن سؤالنا : ماذا تقصدون بالعقليات التى تكون حاكمة على شرع الله ؟ وعقليّات من تقصدونها ؟.

وفيما يلى نماذج من عقليات فاسدة لعبت بأصحابها حيث قدموها على الوحى :

١ - هل تعنون عقلية الجعد بن درهم (١٢٤ هـ) شيخ المعطلة جميعاً فى هذه الأمة وأول من ابتدع بدعة التعطيل فى هذه الملة ، فزعم : أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً[١] وله أخبار كثيرة فى الزندقة[٢] .

ومن هذا الشيخ الزنديق تعلم مروان الحمار الجعدى آخر خلفاء بنى أمية (١٢٨ هـ) مذهبه فى القول بخلق القرآن ، ومن نماذج إلحاده وزندقته قوله للإمام ميمون بن مهران (١١٧ هـ) : « لشاه قباذ - [اسم ملك من ملوك[*] فرس] - أحب إلى مما تدين به »[٣].

وكان هذا الشيخ الملحد من أسباب زوال دولة بنى أمية وتمزيقهم كل ممزق[٤] .

٢ - أم تُريدون عقلية شيخ الجهمية الجهم بن صفوان (١٢٨ هـ) الذى رفع لواء التعطيل بعد الجعد والذى شك فى ربه فترك الصلاة أربعين

---

(١) رواه البخارى فى خلق أفعال العباد : ١٢ ، والتاريخ الكبير : ١ / ٦٤ ، ٣ / ١٥٨ ، والدارمى فى الرد على الجهمية : ٧ ، ١١٣ ، والآجرى فى الشريعة : ٩٧ ، ٣٢٨ ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ١٠ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، والأسماء والصفات : ٢٥٤ ، وسكت عليه الكوثرى ، وللقصة إسناد آخر كما فى العلو للذهبى : ١٠٠ ، والقصة مشهورة راجع الميزان : ١ / ٣٩٩ ، واللسان : ٢ / ١٠٥ ، ومختصر العلو للألبانى : ١٣٣ - ١٣٤ . (*) هو أبو كسرى أنوشروان . تاج العروس ٢ / ٥٧٤ .

(٢) انظر اللسان : ٢ / ١٠٥ .

(٣) انظر : الكامل لابن الأثير : ٤ / ٣٣٢ .

(٤) راجع الصواعق المرسلة : ٣ / ١٠٧١ .

يوماً[1] .

وقد كفره أئمة السنة ، وقال له الإمام أبو حنيفة : « أخرج عنى ياكافر »[2] وبقوله : «جهم بن صفوان كافر »[2].

٣ - أم تقصدون عقلية القاضى إسماعيل بن حماد بن أبى حنيفة (٢١٢ هـ) الذى لم يسر سيرة جده وصار شيناً فى أسرته : وكذب على أبيه وجده فى دار المأمون (٢١٨ هـ) بنسبة القول بخلق القرآن إليهما[3] .

٤ - أم تختارون عقلية بشر بن غياث المريسى الحنفى الجهمى (٢٢٨ هـ) إمام المريسية من الجهمية المرجئة ، ورافع لواء التعطيل بعد الجهم ، وقد كفره أئمة السنة ، وشرح خبثه طويل الذيل ، وهو مرجع التأويلات الموجودة فى كتب الماتريدية ، والأشعرية ، ومصدر تحريفاتهم[4] .

ومن نماذج إلحاده وزندقته قوله فى السجود : سبحان ربى الأعلى والأسفل » حتى باعتراف الماتريدية[5] .

٥ - أم ترضون عقلية القاضى أحمد بن أبى دؤاد الحنفى (٢٤٠ هـ) تلميذ المريسى ورافع لواء التعطيل بعده ، والذى تولى كبر فتنة خلق القرآن ، والذى أفتى بقتل الإمام أحمد ، والذى بلغ به الإلحاد إلى أن كتب على ستارة

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد فى السنة : ١ / ١٦٧ ، واللالكائى فى شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٣ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، وانظر : الرد على الجهمية للإمام أحمد : ١٠٣ .

(٢) رواه الخطيب فى تاريخ بغداد : ١٣ / ٣٨٢ ، وانظر أصول البزدوى مع شرحها كشف الأسرار : ١ / ١١ ، ومناقب أبى حنيفة للموفق : ١٢٤ ، والكردى : ٢٠١ ، وفيض البارى : ٤ / ٥١٤ ، وإكفار الملحدين : ٤٠ ، كلاهما للعلامة أنور الديوبندى مناقب أبى حنيفة للذهبى ٢٧ ، التأنيب للكوثرى ٧٥ وأقره .

(٣) انظر الانتقاء لابن عبد البر : ١٦٦ ، ولسان الميزان : ١ / ٣٩٩ ، وراجع أيضاً كتاب السنة لعبد الله : ١ / ١٨٢ ، وتاريخ بغداد : ٦ / ٢٤٥ .

(٤) انظر ما تقدم فى ص : ٢٤٧/١.

(٥) انظر شرح الفقه الأكبر للقارى : ١٧٢ .

الكعبة : « ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم » ، بدل قوله تعالى : ﴿ وهو السميع البصير ﴾[1] .

٦ – أم تحبون عقلية محمد بن أبي الليث الأصم الحنفي[*] المعتزلي (؟ هـ) قاضي[*] مصر[*] ؟ وأحد رءوس الفتنة[*] في تعذيب[*] أهل السنة[*] ، والذي أمر أن يكتب على المساجد : « لا إله إلا الله رب القرآن المخلوق » إلى غيره من الخبث المشروح في التاريخ حتى باعترافكم أنتم[2].

٧ – أم تجعلون عقلية أبي بكر الخصاف أحمد بن عمر بن مهير الشيباني شيخ الحنفية (٢٦١ هـ) حاكمة على الوحي ؟ وقد بلغ به الأمر إلى أن قال الناس : « هو ذا يحيي دولة ابن أبي دؤاد »[3] .

٨ – أم تجعلون نصوص الوحي خاضعة لعقلية محمد بن شجاع الثلجي البلخي الحنفي الجهمي المريسي (٢٦٦ هـ) ؟ الذي رفع لواء شيخه بشر المريسي وقد فعل الأفاعيل وارتكب الأباطيل ، وهذىٰ في كتب السنة ، وأئمة السنة ولاسيما الإمام أحمد ، والحنابلة ما هذىٰ ، ودخل تحريفات الجهمية من طريقه على الماتريدية والأشعرية ، وقد ذكرنا نماذج من خبثه[4] .

٩ – أم تفتخرون بعقلية أبي على الجبائي البصري محمد بن عبد الوهاب الحنفي

---

(١) راجع ما تقدم في : صـ : ٢٤٨/١.

(٢) انظر أخبار القضاة لوكيع : ٣ / ٢٤٠ – ٣٢٦ ، وتاريخ ولاة مصر وقضاتها للكندي : ٣٤٠ – ٣٤١ ، ضحى الإسلام : ٣ / ١٨٣ – ١٨٤ ، عقيدة الإسلام : ٢٥٢ ، لأبي الخير الماتريدي .

(٣) انظر ما تقدم في : صـ : ٢٤٨/١–٢٤٩.

(٤) راجع ما تقدم في : صـ ٢٤٩/٢–٢٥٣ .

(*) لقضاة مصر الحنفية الظلمة أفاعيل شنيعة فظيعة في تعذيب أهل السنة بمصر . انظر التنكيل : ١ / ٢٩٥ – ٢٩٦ .

(٣٠٣ هـ) ؟ إمام المعتزلة فى وقته ، وشيخ أبى الحسن الأشعرى (٣٣٤ هـ)[١] .

١٠ - أم تعظمون عقلية أبى سعيد أحمد بن الحسين البردعى الحنفى (٢١٧ هـ) ؟ رأس المعتزلة ، وشيخ أبى الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخى الحنفى (٣٤٠ هـ) صاحب الأصول[٢] .

١١ - أم تُجِلُّون عقلية أبى القاسم عبد الله بن أحمد البلخى الكعبى الحنفى (٣١٩ هـ) إمام الكعبية من معتزلة بغداد[٣] .

١٢ - أم تُقَدِّمُون على نصوص الوحى عقليةَ أبى هاشم عبد السلام بن محمد ابن عبد الوهاب الجبائى الحنفى إمام المعتزلة الهاشمية (٣٢١ هـ) ؟ الذى أداه عقله إلى القول بالأحوال التى هى إحدى حماقات المتكلمين ومحالاتهم[٤] . ومن إنتاج عقله الفاسد قوله بجواز صانعين فأكثر للعالم[*] .

١٣ - أم تجعلون عقلية أبى منصور الماتريدى (٣٣٣ هـ) أصلاً لنصوص الوحى الذى زاد فى تفريق الأمة فزاد فرقة أخرى ؛ ماتريدية وخالف عقيدة السلف ولاسيما الإمام أبو حنيفة مخالفة صريحة ، وسلك مسلك الجهم فى كثير من أصوله[٥] .

١٤ - أم تبنون دينكم على عقلية الفارابى أبى نصر محمد بن محمد بن طرخان (٣٣٩ هـ) ؟ الملقب بالمعلم الثانى عندكم ، وهو الذى زعم أن الفيلسوف

---

(١) ذكره اللكنوى فى عداد الحنفية المعتزلة انظر الرفع والتكميل : ٣٨٥ ، وأقره أبو غدة الكوثرى ، وترجمته فى اللسان : ٥ / ٢٧١ .

(٢) تاريخ بغداد : ٤ / ٩٩ ، والجواهر المضية : ١ / ١٦٣ ، والفوائد البهية : ١٩ .

(٣) تقدم ترجمته فى صـ : ٢٣٤/١ .

(٤) عده اللكنوى من الحنفية المعتزلة فى الرفع والتكميل : ٣٨٥ ، وتقدم ترجمته فى صـ : ٣١٠/١ ، ٤٥٥ .

(٥) انظر صـ : ٢٤٠/١-٢٥٥ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ .

(*) انظر ما سيأتى فى صـ : ٣٢٥/١- ٣٢٦ .

أكمل من النبى ، وقد حكم عليه شيخ الإسلام بأنه الضال الكافر ، وهو شيخ المتفلسفة وكفرياته مشروحة[1]، فهل تريدون أن تكونوا مثله ؟؟ .

١٥ – أم تجعلون الأساس عقليةُ الحسين بن على بن طاهر أبى عبد الله البصرى الحنفى الملقب بالجعل (٣٦٩ هـ) رأس المعتزلة ، وصاحب أبى الحسن الكرخى الحنفى (٣٤٠ هـ) ؟[2] .

١٦ – أم عقلية أبى الفتح عثمان بن جنى (٣٩٣ هـ) الحنفى المعتزلى ؟[3] .

١٧ – أم تستمرون على ما أفادته عقلية أبى بكر محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦ هـ) الذى حذا حذو الثلجى المريسى الحنفى الجهمى المذكور فى تحريف الصفات كما تقدم[4] .

وقد اعترف الكوثرى بأن فى تأويلات ابن فورك تأويلات باطنيةً[5]، فهل من مدكر ؟ .

١٨ – أم تُؤسِّسُون دينكم وما يتعلق بصفات ربكم على عقليات ابن سينا ، أبى على الحسين بن عبد الله الحنفى المتفلسف القرمطى الباطنى الملقب ، عندكم

---

(١) انظر مجموع الفتاوى : ٢ / ٦٧ ، ٨٦ ، ودرء التعارض : ١ / ١٠ ، وإغاثة اللهفان : ٢ / ٣٧٢ – ٣٧٣ ، وانظر ترجمته فى عيون الأنباء : ٦٠٣ ، ونزهة الأرواح : ٢ / ١٣ وراجع ضياء النور لشيخ القرآن : ٢٥٤ – ٢٦٥ .
وأما المعلم الأول فهو أرسطو المؤسس للمدرسة المشائية (٣٢٢) . ق .م ، انظر ترجمته فى طبقات الأطباء لابن جلجل : ٢٥ ، عيون الأنباء : ٨٦ ، نزهة الأرواح : ١ / ١٨٨ .

(٢) أخبار أبى حنيفة للصيمرى : ١٦٥، الجواهر المضية : ٤ / ٦٣ ، ٢ / ٢٢ ، الفوائد البهية : ٦٧ .

(٣) راجع مقدمة محمد على البخارى لخصائص ابن جنى : ٥ – ٣٩ ، ٤٠ – ٤٣ .

(٤) انظر ما تقدم فى : صـ : ٢٥٠/١–٢٥١ . وما سيأتى فى صـ : ٢٤٩/٢–٢٥١ .

(٥) انظر ما سيأتى فى صـ : ٢٩٤/٢

بالرئيس (٤٢٨ هـ) ؟[١] .

رئيس الملاحدة الذى فعلَ بالإسلام ما فعل « بولس » بالنصرانية[٢] .

وقد كفره الغزالى حتى باعتراف الكوثرى[٣] .

ويقول فيه الإمام ابن الصلاح : « كان شيطاناً من شياطين الإنس »[٤] .

بل لو تسمحون لى ، ولا تغضبون – لأقول لكم : إنكم رضيتم عقلية هذا الملحد ، حتى جعلتموه ولياً من أولياء الله تعالى صاحب كرامات مشهورة[٥] ، ويتهالك الكوثرى فى الدفاع عنه[٦] .

---

(١) انظر ترجمته فى وفيات الأعيان : ٢ / ١٥٧ – ١٦٢ ، والجواهر المضيّة : ٢ / ٦٣ – ٦٤ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده : ٧٠ ، والطبقات السنية : ٣ / ١٣٦ – ١٤٦ ، وانظر شرح بعض مخازيه فى درء التعارض : ١ / ٨ – ١١ ، ٥ / ١٦٩ ، ٩ / ٢٥٤ ، ١٠ / ٢٧٠ ، كتاب الرد على المنطقيين : ٢٧٨ – ٢٧٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٩ / ١٣٤ سير أعلام النبلاء : ١٧ / ٥٣١ – ٥٣٦ ، وإغاثة اللهفان : ٢ / ٣٧٣ – ٣٨٠ ، والقصيدة النونية : ٤٣ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١ / ٣٣٣ – ٣٣٥ ، وشرحها للدكتور هراس : ١ : ١٣٥ – ١٣٨ ، وتوضيح الكافية الشافية للسعدى : ٥٠ – ٥١ ، البداية والنهاية : ١٢ / ٤٣ ، وقال العلامة الكشميرى أحد أئمة الديوبندية : ابن سينا الملحد الزنديق القرمطى غدا مدى شرك الردى وشريطة الشيطان . فيض البارى : ١ / ١٦٦ .

(٢) اسمه « شاول » وهو يهودى ، ولد بطرطوس ، رومانى الجنسية ، كان عدواً لدوداً للنصرانية ، ثم تظاهر وحرفها ، وقتل (٦٥ م) . انظر دائرة المعارف لبطرس البستانى : ٥ / ٧٠١ ، الموسوعة العربية الميسرة : ١ / ٤٤٠ .

(٣) تبديد الظلام : ١٣٧ ، للكوثرى ، وتهافت الفلاسفة : ٢٥٤ ، والمنقذ من الضلال : ٢١ كلاهما للغزالى .

(٤) فتاوى ابن الصلاح : ١ / ٢٠٩ .

(٥) انظر الجواهر المضية : ٢ / ٦٤ .

(٦) تبديد الظلام : ١٣٧ .

وتهافتم على « إشاراته » تهافت الفراش على النار[1] ، وهي كالمصحف عند المتكلمين[2] .

واتبعتموه في زعمه الكفري : أن نصوص الصفات في الكتب السماوية والأحاديث النبوية لم يقصد بها الاعتقاد بها ، وأن الرسل لم يخبروا عن الله بما يطابق الواقع بل هذه النصوص إنما جاءت لإقناع الجمهور العوام لاستدراجهم لمصلحة دعوتهم إلى الحق – وهو التنزيه – استدراجاً ورويداً ولو جاءت النصوص صريحة دفعة واحدة في بيان حقيقة التوحيد والتنزيه – من أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت – لبادروا إلى العناد وسارعوا إلى الإنكار[3] .

وهذه والله زندقة أيما زندقة ، وإلحاد غاية الإلحاد ، وتحريف باطني قرمطي ، وتكذيب صريح للرسل عليهم السلام ، وتقول عليهم ، وأنهم أخبروا عن الله كذباً ، وجاءوا بتوحيد مشوه إرضاءً للعوام !!! نعوذ بالله من هذه الكفريات .

١٩ – أم عقلية أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري الحنفي المعتزلي (٤٣٦ هـ) مؤلف كتاب « المعتمد » في الأصول ؟[4] .

٢٠ – أم عقلية أبي سعد السمان إسماعيل بن علي بن الحسين الحنفي المعتزلي (٤٤٥ هـ) ؟ الذي أثنيتم عليه بقولكم : « تاريخ الزمان ، شيخ الإسلام ، بقية السلف والخلف »[5] .

---

(١) راجع كشف الظنون : ١ / ٩٤ – ٩٥ .

(٢) انظر درء التعارض : ٦ / ١٩ ، وإغاثة اللهفان : ٢ / ٣٨١ ، والصواعق المرسلة : ٣ / ١٠٧٧ ، وراجع التنكيل : ٢ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

(٣) انظر : صـ : ٢/٢٦٠-٢٦٦، ٢٦٧-٢٧٢ .

(٤) راجع تاريخ بغداد : ٣ / ١٠٠ – ١٠١ ، الجواهر المضية : ٣ / ٢٦١ .

(٥) راجع الجواهر المضية : ٤٢٤/١، الطبقات السنية: ١٩٧/٢، العلماء العزاب: ٦٤-٦٧.

وذكره الكوثرى فى قائمة كبار أئمة الحنفية ، ولأبى غدة الكوثرى لون آخر فى إجلاله[1] . فهل رءوس المعتزلة الجهمية عندكم شيوخ الإسلام ، وبقايا السلف ؟؟؟!!! نعم هو شيخ إسلام الجهمية وبقية سلفهم .

٢١ – أم تفسرون نصوص الوحى وفق ما تقتضيه عقليات الغزالى أبى حامد محمد بن محمد (٥٠٥ هـ) المتفلسف ، المتكلم الخبير ، والصوفى الكبير الملقب بحجة الإسلام عندكم ؟.

* وقد وصل به عقله إلى أنه كان يشك فى المشاهدات ، المحسوسات ، والعقليات الأوليات[*] حتى باعترافه هو وشهادته هو على نفسه ببيانه وبنانه[2] .

* واعترف أيضاً بأنه جَرَّبَ طرقَ المتكلمين ، والباطنية ، والفلاسفة ، والصوفية ، وطلب الحق فى هذه الطرق فانتهى أمره إلى أن طريقة المتكلمين غير موصلة إلى الحق فاختار طريقة الصوفية من المكاشفة والرياضة[3] .

* واعترف أيضاً بأن اعتقاد العوام فى الثبات كالطود الشامخ ، لا تحركه الدواهى ، والصواعق ، أما عقيدة المتكلم فكخيط مرسل فى الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ، ومرة هكذا[4] .

* واعترف بأن أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام[5] .

---

(١) راجع فقه أهل العراق : ٦٩ ، العلماء العزاب : ٦٤ – ٦٧ .

(٢) المنقذ من الضلال : ٧ – ١٠ .

(*) القضية الأولية ما يكون تصور طرفيها كافيًا فى الجزم نحو : « الكل أعظم من الجزء » . شرح التهذيب : ١٨٤ .

(٣) المنقذ من الضلال : ١٢ – ١٦ ، ٣٤ ، ٤٤ ، وقواعد العقائد : ٧٦ ، ١٠١ ، وإحياء العلوم : ١ / ٩٤ ، ٩٧ .

(٤) قواعد العقائد : ٧٨ ، إحياء العلوم : ١ / ٩٤ ، شرح الإحياء للزبيدى : ٢ / ٤٥ .

(٥) نقض المنطق : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٢٨ ، عن الغزالى .

* وقد انتهى به التعطيل المبنى على عقليته إلى أن نزه الله تعالى عن صفة الوحدانية[1] .

* وتابع ابن سينا فى تحريف نصوص الصفات تحريفاً باطنياً قرمطياً[2] .

* وأما خرافاته الصوفية وخيالاته التى تتصل بالرهبان النصارى ، ومشركى الهند فحدث ولا حرج[3] .

٢٢ - أم عقلية محمود بن عمر بن محمود الزمخشرى الحنفى المعتزلى (٥٣٨ هـ) ؟ الملقب « جار الله » المكنى « أبا المعتزلة » لتعصبه لهم ووقوعه فى أهل السنة[4] .

○ والظاهر أن بينكم وبينه صلة وثيقة فى غير المسائل الاعتزالية خاصة فتفسيرا النسفى ، وأبى السعود ليسا إلا نسختين أخريين لكشافه ، وكما يظهر ذلك أيضاً من عكوفكم على كشافه[5] .

○ وإجلالُكم إياه - بجعلكموه شيخَكم - واضحٌ من كتبكم ، ولأبى غدّة الكوثرى لون آخر فى إكباره[6] .

○ وقد أدته عقليته الفاسدة إلى هذيان المحمومين فجوز فى نظم القرآن ما ليس من كلام الرحمـن[*] .

---

(١) انظر مشكاة الأنوار : ٩١ - ٩٢ ، وانظر مقدمة الدكتور أبى العلاء عفيفى لمشكاة الأنوار : ٢٨ .

(٢) انظر ص : ٢/٢٥٩-٢٦٦، ٢٦٧-٢٧٢.

(٣) اطلع على كتاب « أبو حامد الغزالى والتصوف » للشيخ عبد الرحمن دمشقية تجد فيه مالا يخطر بالبال .

(٤) النبراس : للفريهارى : ٢٨ .

(٥) انظر كشف الظنون : ٢ / ١٤٧٥ - ١٤٨٤ .

(٦) راجع الجواهر المضية : ٣ / ٤٤٧ ، تاج التراجم : ٧١ ، طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده: ٩٧ ، الفوائد البهية: ٢١٠، العلماء العزاب لأبى غدة الكوثرى: ٧٠- ٨٠.

(*) الكشاف : ٣ / ٥٤٩ ، وقد وقف له الإمام ابن أبى العز بمرصاد. شرح الطحاوية: ٣٩٧.

ومن طامات هذا الزمخشرى زعمه : أن الفرقة الناجية هى المعتزلة[1] . وعداوته للماتريدية ، والأشعرية مما اعترف به المستشرقون[2].

○ ومن تهوراته وسبابه لكل من أثبت رؤية الله تعالى قوله الخطير المسموم الفتاك * الذى هذى به هٰذا الجهمى الأفاك :

« ... ثم تعجب من المتسمين بالإسلام المسمين بأهل السنة والجماعة ، كيف اتخذوا هذه العظيمة – [يعنى القول بجواز رؤية الله] – مذهباً ، ولا يغرنكم تسترهم بالبلكفة – [يعنى قولهم بلا كيف] – ، فإنه من منصوبات أشياخهم ، والقول ما قال بعض العدلية[*] فيهم :

* لَجماعةٌ سموا هواهم سنةً * وجماعةٌ حمرٌ لعمرى موكفةٌ[3] *

* قد شبهوه بخلقه وتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفة[4] *

○ انظر إلى عقلية هذا المعتزلى كيف جعل الصحابة والتابعين وأئمة هذا الدين مشبهة متسترين بالبلكفة ، بل حمراً مؤكفةً خارجين عن أهل السنة ؟؟ فليبكِ على عقليته من كان باكياً .

٢٣ – أم تتحاكمون إلى عقليات أبى عبد الله محمد بن عمر بن الحسين المعروف بابن الخطيب والملقب بفخر الدين ، الرازى (٦٠٦ هـ) ؟.

---

(١) الكشاف : ١ / ١٨ .

(٢) انظر أمثلة لذلك فى مذاهب التفسير الإسلامى لجولدتسهير : ١٤٧ – ١٥١ .

(٣) قوله : موكفة : الحمر التى وضع عليها « الإكاف » من وكفه توكيفاً ، وآكفه إيكافاً . القاموس : ١١١٣ و « الإكاف » هو « البَرْذَعَةُ » . القاموس : ١٠٢٤ ، و « البَرْذَعَةُ » حلس يلقى تحت الرحل . القاموس : ٩٠٧ .

(٤) الكشاف : ٢ / ١١٥ – ١١٦ .

(*) هم المعتزلة لقولهم بالعدل : المتضمن نفى خلق أفعال العباد ، ونفى تقديرها ، انظر شرح الأصول الخمسة : ٣٠١ ، ٣٢٣ ، والفرق بين الفرق : ٩٤ .

* وقد وصل به الإلحاد إلىٰ أن ألف لتأييد دين المشركين ونصرة عبادة النجوم وجواز السحر ونحوه كتابه المعروف : « السر المكتوم فى دعوة الكواكب ، والنجوم ، والسحر ، والطلاسم ، والعزائم » أو « السر المكتوم فى السحر ومخاطبة النجوم »[1] .

* ومن أمثلة إلحاده تحريفه لمعراج رسول الله ﷺ تحريفاً باطنياً قرمطياً .

فجعل المعراج ترقى رسول الله ﷺ فكرياً ، وجعل الأنبياء كواكب ، وأنهار الجنة العناصر الأربعة[2] .

فهل من مضحك من عقليته ، ومبك عليها ؟.

* ومن هذيانه الإلحادى دعواه على المحدثين جميعاً – وعلىٰ رأسهم البخارى ومسلم –: أن أحاديث الصفات روجتها الملاحدة عليهم ، واعتذر للبخارى ومسلم بأنهما لم يكونا يعلمان الغيب[3] .

* هذا هو عقل الرازى وموقفه من « الصحيحين » الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .

* ولذلك صرح الرازي أن الدلائل النقلية إما غير صحيحة ، أو صحيحة ولكن ظاهرها غير مراد فإن جوزنا تأويلها فهو علىٰ سبيل التبرع

---

(١) انظر درء التعارض : ١ / ٣١١ ، ١١١ ، ونقض المنطق : ٧٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٥٥ ، وعلم الحديث : ١٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٨ / ٥٥ ، والرد على المنطقيين : ٢٨٦ ، ورسالة فى الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٥٢ ، وضمن مجموع الفتاوى ٦ / ٢٥٤ ، والصفدية : ٦٦ ، وبغية المرتاد : ٣٧٠ ، والفرقان بين الحق والباطل : ١١٨ ، ١١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ١٨٠ – ١٨١ ، وانظر أيضاً وفيات الأعيان : ٤ / ٢٤٩ ، والميزان : ٣ / ٣٤٠ ، واللسان : ٤ / ٤٢٦ ، وأسماء الكتب : ١٧٢ ، وله عدّة نسخ فى خزانات العالم . انظر حاشية درء التعارض : ٣١١/١ للدكتور رشاد .

(٢) انظر نقض المنطق : ٥٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٦٢ – ٦٣ .

(٣) انظر أساس التقديس : ١٧٠ – ١٧١ ، وانظر ما تقدم فى صـ : ٢٥٢/١ .

والإحسان إليها[1] .

* هل نزلت قيمة نصوص الوحى إلى حد احتاجت إلى تبرع الرازى وإحسانه ؟!

* ومن طاماته الإلحادية : أنه سمى « كتاب التوحيد » لإمام الأئمة ابن خزيمة « كتاب الشرك »[2] .

* وتشبث الكوثرى بهذه المقالة ، وعدّها لحمًا طريّاً * ورطبًا جنيّا[3].

* ومن إلحاده القول بخلق العرش بعد السماوات والأرض *

* وأحدثَ هذا الرازى مقالةً أخرى مناقضةً لتوحيد الألوهية وهى : أن أرواح الأولياء هى المدبرات لهذا العالم[4] .

* والكوثرى كعادته استدل بها لتحقيق مزاعمه القبورية[5] . ولكن الله تعالى وفق الآلوسى الحنفى (١٢٧٠ هـ) فوقف لهم بمرصاد وجعل مقالتهم هذه كأمْس الدابر[6] .

* ثم الرازى – كما يقول شيخ الإسلام –: « من أعظم الناس فى باب الحيرة ، والشك ، والاضطراب ، لكن هو مسرف فى هذا الباب بحيث له نهمة فى التشكيك دون التحقيق ... »[7] .

* وانظر – إن شئت – عدة نماذج من شكوكه وتشكيكاته على ما

---

(١) أساس التقديس : ١٦٨ – ١٧٣ ، وانظر منهج الأشاعرة للدكتور سفر ٣٣ .

(٢) انظر مفاتيح الغيب : ٢٧ / ١٥١ .

(٣) انظر ما تقدم فى صـ : ٣٤٩/١ .

(ه) أساس التقديس ٣٠ والرد عليه فى بيان التلبيس ٥٧٧/١ .

(٤) مفاتيح الغيب : ٣١ / ٣١ – ٣٢ .

(٥) انظر مقالاته : ٣٨٢ ، وتبديد الظلام : ١٦١ .

(٦) انظر روح المعانى : ٣٠ / ٢٤ – ٢٦ .

(٧) نقض المنطق : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٢٨ .

ذكره الإمام ابن القيم[1] .

* وقد اشتهرت تشكيكاته كالمثل السائر[2] .

* ومن أخطر كتب الرازى المطبوعة : « أساس التقديس » الذى يسميه شيخ الإسلام « تلبيس الجهمية » و « تأسيس الجهمية »[3] .

و « محصل أفكار المتقدمين ، والمتأخرين » الذى يقول فيه أحد الموفقين :

محصل فى أصول الدين حاصله * من بعد تحصيله أصل بلا دين
أصل الضلالات ، والشك المبين فما * فيه فأكثره وحى الشياطين[4]

* وقد أوصى وصية أظهر فيها ندامته على العقيدة الكلامية وضياع عمره فى الكلام كما أظهر عدم الاعتماد على مؤلفاته[5] .

* هذا هو الرازى ، فخر دين هؤلاء المتكلمين الذين يبجلونه بقولهم :

« هو العلامة ملك المتكلمين ، سلطان المحققين ... الملقب بالإمام فى كتب الأصوليين والحكمة ... »[6] .

* هذه هى عقلية هذا الرازى وعقيدته ، ومع ذلك ترى الكوثرى يدعو

---

(١) الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٥٩ - ١٢٦٣، ٢/٧٩٠.

(٢) حتى قيل : « جست العميدى ، وحقائق ابن عربى ، وتشكيكات الرازى » انظر لشرحه الصواعق المرسلة مع حاشية المحقق : ٣ / ١٠٧٨ - ١٠٧٩ .

(٣) لشيخ الإسلام تأليف ضخم فى الرد عليه طبع منه مجلدان بعنوان : « بيان تلبيس الجهمية فى تأسيس بدعهم الكلامية » أو « نقض تأسيس الجهمية » وانظر أسماء مؤلفات ابن تيمية : ١٩ ، وحاشية درء التعارض : ٤ / ٢١٨ .

(٤) نسبه الكوثرى إلى شيخ الإسلام . انظر تبديد الظلام : ١٠٦ ، والحقيقة أنهما لرجل آخر : انظر منهاج السنة : ٥ / ٤٣٣ أهذا هو تثبت الكوثرى ؟!

(٥) نص الوصية فى طبقات الشافعية للسبكى : ٨ / ٩٠ - ٩٢ .

(٦) النبراس : ١٣١ .

إلى التحاكم والفزع إليه فى معرفة التوحيد والشرك ، وأصول الدين[1] ويعظم « محصله » غاية التعظيم[2] ، ويقول فى الثناء على « أساس التقديس » : « يحق أن يكتب بماء الذهب ويجعل من كتب الدراسة »[3] وهذا يدل على صلة وثيقة بين الرجلين .

* وللعلامة المعلمى تصويرٌ لمناظرة فرضية بين الرازى وبين رسول الله ﷺ ينبغى الاطلاع عليها للعبرة[4] .

٢٤ – أم إلىٰ عقلية أبى الحسن على بن محمد المعروف بسيف الدين الآمدى (٦٣١ هـ) ؟ الذى كان مع فرط ذكائه متحيراً فى المسائل الكبار[5] .

○ واتهم برقة فى الدين وثبت عليه ترك الصلاة[6] .

○ وكان تتلمذ على اليهود والنصارى فى الفلسفة فقام عليه الفقهاء ورموه بالانحلال ، فكتبوا عليه محضراً فخرج من القاهرة إلى دمشق مستخفياً[7] .

○ ولأجل طاماته يقول فيه الإمام ابن القيم :

« * حتىٰ أتى من أرض آمد آخراً * ثورٌ كبيرٌ بل حقيرُ الشأن »[8] .

---

(١) مقالات الكوثرى : ٣٨١ – ٢٨٣ .

(٢،٣) تبديد الظلام : ١٠٦ ، ١٧١ – ١٧٢ .

(٤) التنكيل : ٢ / ٣٢٠ – ٣٢١ ، والقائد إلىٰ تصحيح العقائد : ١٤٨ – ١٤٩ .

(٥) انظر درء التعارض : ١ / ١٦٢ – ١٦٤ ، سير أعلام النبلاء : ٢٢ / ٣٦٦ ، والصواعق المرسلة : ٣ / ٨٤١ ، شرح الطحاوية : ٢٢٧ ، شرح الفقه الأكبر للقارى : ١٠ – ١١ .

(٦) انظر سير أعلام النبلاء : ٢٢ / ٣٦٥ – ٣٦٦ ، والميزان : ٢ / ٢٥٩ ، واللسان : ٣ / ١٣٤ – ١٣٥ .

(٧) راجع توضيح المقاصد لأحمدبن عيسى الشرق : ٢ / ١٩١ .

(٨) القصيدة النونية : ١٣٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٩٣ – ١٩٤ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ٢ / ٣١ – ٣٢ .

٢٥ - أم تلتجئون إلى عقليات محمد بن الحسن الطوسي (٦٧٢ هـ) المتفلسف الملحد المعروف بخواجه نصير الدين : « نصير الكفر » .

قال الإمام ابن القيم ما حاصله :

○ هو في الحقيقة نصير الكفر ، والشرك ، والإلحاد ، والزندقة ؛ وشيخ شيوخ المعارضين بين الوحي والعقل ؛ وإمامهم في وقته ؛ والذي رام أن يجعل « إشارات » ابن سينا - إمام الملحدين - مكان القرآن فلم يقدر ؛ فقال : « هي قرآن الخواص ، وذلك قرآن العوام » ؛ ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين ؛ ورام إبطال الأذان ؛ وتحويل القبلة إلى القطب الشمالي ؛ وكان ساحراً يعبد الأصنام ؛ وكان وزيراً للملاحدة ؛ فشفا نفسه من أتباع الرسول ﷺ ، وأهل دينه ، وقتل الخليفة ، والقضاة والفقهاء ، والمحدثين ؛ واستبقى الفلاسفة ، والمنجمين والسحرة ، ونقل الأوقاف إليهم ؛ ونصر في كتابه « مصارعة المصارعة » قدم العالم وإنكار المعاد ؛ وصرح في كتبه بنفي صفات الله تعالى ؛ واعتقد أنه لا داخل العالم ولا خارجه ؛ وغير ذلك مما يطول شرح خبثه وهذا كله من ثمرة تقديم العقول الفاسدة على نصوص الوحي .

○ وبالجملة فكان هذا الملحد هو وأتباعه من الملحدين الكافرين بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر[١] .

○ **قلت** : ويدل على صلة وثيقة بين الماتريدية وبين هذا الطوسي عكوفهم على كتابه « تجريد الكلام »[٢] مع أنه تجريد عن الإسلام .

---

(١) انظر إغاثة اللهفان : ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، الصواعق المرسلة : ٢ / ٧٩٠ ، ٣ / ١٠٧٧ - ١٠٧٨ ،[*] وانظر أيضاً شرح بعض خبثه في درء التعارض : ٥ / ٦٧ ، ٦٨ ، ٦/٧٨، ١٠/٥٧، ٥٩، وشذرات الذهب : ٥/٣٣٩- ٣٤٠ .

(٢) انظر كشف الظنون : ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(*) والقصيدة النونية : ٤٩ - ٥٠ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١ / ٣٥٨ - ٣٦٤ ، وشرحها للدكتور محمد خليل هراس : ١ / ١٥٨ - ١٥٩ .

٢٦ – أم تلوذون بعقلية حسام الدين حسين بن على الصغناقى الحنفى الماتريدى (٧١٠ هـ) ؟.

الذى جعل الإمام أبا حنيفة وغيره من أئمة السلف فى عداد غلاة الروافض واليهود ، والكرامية ، وجميع المشبهة ، وأقره كثير من الماتريدية منهم الملا على القارى ، فسبوا أئمة السنة حتى سبوا إمامهم أبا حنيفة رحمهم الله .

وذلك لغلو عقليتهم فى نفى علو الله تعالى ، فقد أدتهم عقولهم إلى سب أئمتهم ، وهم لا يشعرون[١].

٢٧ – أم لازلتم تتحاكمون وتفزعون إلى عقلية التفتازانى الحنفى فيلسوف الماتريدية (٧٩٢ هـ) ؟ مع أنه قد وصل فى البهت والإفك إلى حد ادعى رؤية النبى ﷺ يقظة ، وأنه ﷺ تفل فى فيه فتضلع علماً ونوراً[٢].

○ ما هو ذلك العلم ؟ هل جهل الفلاسفة والمتكلمين ؟ وما ذلك النور ؟ هل ظلمات هؤلاء الماتريديين ؟

○ ولم يكتف التفتازانى على ذلك بل تابع ابن سينا القرمطى الباطنى فى تحريف نصوص الصفات تحريفاً باطنياً قرمطياً ، وهو أن نصوص الصفات فى الكتب السماوية جاءت على خلاف الدين الحق استدراجاً للعوام المشبهة لمصلحة دعوتهم لئلا يتبادروا إلى الإنكار والعناد[٣] .

٢٨ – أو إلى عقلية الجرجانى الحنفى (٨١٦ هـ) ؟.

الذى لعب به عقله وتعطيله حتى صار من الاتحادية بشهادة أهل مذهبه[٤] .

---

(١) راجع التفصيل فى : صـ : ٢/٥٤٣-٥٤٤ .

(٢) راجع ما تقدم فى ترجمته : صـ : ١/٢٩٤ .

(٣) انظر صـ :٢/٢٦٠ وقارنه بكلام ابن سينا الحنفى القرمطى الباطنى فى صـ ٢/٢٦٦-٢٧٢.

(٤) انظر ما تقدم فى ترجمته : صـ : ١/٢٩٧ .

○ ومن طامات الجرجانى جنونه للكفرة اليونانية السفهاء بقوله : « الحكماء الإشراقيون هم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقاً للسنة ، رئيسهم أفلاطون » وكم له من خرافات[*].

○ ومع ذلك كله ترى الكوثرى يدعو إلى التحاكم والفزع إلى عقلية هذين الرجلين فى معرفة التوحيد والشرك[1] .

٢٩ – أو إلى عقلية العلامة زين الدين أبى العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفى الماتريدى (٨٧٩ هـ)؟ الذى كان – مع جلالة قدره وإمامَتِهِ فى الحديث والفقه. يدافع عن الاتحادية الحلولية لجامع الصلة بهم[2] .

٣٠ – أو إلى عقلية نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامى الحنفى الماتريدى (٨٩٨ هـ) ؟ مؤلف : « الفوائد الضيائية » شرح « الكافيه » لابن الحاجب ؛ فشرب جام الإلحاد ، والتعطيل .

وقد حاول الجمع بين الكلام والفلسفة فانخرط بكامله فى وادى الفلسفة ، وهُوَّة الاتحاد الصريح يشهد لذلك عليه كتابه « الدرة الفاخرة »[3] .

٣١ – أو إلى عقلية الشيخ محمد زاهد الكوثرى الجركسى الحنفى ، الذى حاول إحياء مذهب التعطيل ، ومذهب القبورية وداء التعصب المذهبى المقيت ، حتى قيل : إنه مجنون أبى حنيفة ، وطعن فى كبار أئمة الإسلام ، وعدّ عقيدتهم عقيدة وثنية ، وكتبهم كتب الكفر والشرك والوثنية ، ودافع عن الجعد ، والجهم ، وبشر المريسى ، ومحمد بن شجاع الثلجى البلخى ، وابن سينا ، وابن عربى ، وأمثالهم ؛

---

(١) انظر مقالات الكوثرى : ١/٥٣٧– ٥٣٨ .

(٢) انظر : صـ : ١/٤٠٤–٤٠٥ .

(٣) راجع صـ : ١/٣٠٩ .

(*) تعريفات الجرجانى : ١٢٣ و٥٨ ، ٦٢ – ٦٣ ، ٢٠٩ ، ١٨٦ ، ٢٢٧ – ٢٢٨

وقد ذكرنا فى هذه الرسالة نماذج من ضلالاته[١] .

○ هذه كانت نماذج من تلك العقليات الفاسدة ، وقد سئمت من سردها ولولا ذلك لذكرت أكثر منها ، لكنها لا تعد ولا تحصى ؛ وفى هذه كفاية وعبرة فهل من مدّكر ؟.

○ وبعد هذا كله ، نطالب الماتريدية ، ونسألهم : دلونا – بالله عليكم – بأى عقل من هذه العقول توزن نصوص الوحى : فإن كان المراد من العقول هذه العقول فَتَبًّا لها وقبحاً ، كما قيل :

تباً لهاتيك العقولِ فإنها * عقل على أصحابها ووبال

فقبحاً لعقل ينقض الوحى حكمه * ويشهد حقاً أنه هو كاذب

فعلى عقولكم العفاء فإنكم * عاديتم المعقول والمنقولا

○ لأنها شبهات محضة ، وليست بعقول ، ولا نُهىً تعقل أصحابها وتنهاهم عن الضلال .

○ وإن كان المراد من العقول عقول الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم – الذين هم أصح البشر جميعاً عقلاً وأتمهم فهماً – وعقل الصحابة رضى الله عنهم ومن على مناهجهم من أئمة الدين بما فيهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله – الذى يقول فيه الكوثرى : « إن عقل أبى حنيفة يزن عقول أهل طبقته » –[٢] فلله درُّها ؛ فعقول هؤلاء لا تستحيل صفات الله تعالى ، ولا هى تعارض نصوص الوحى بل عقولهم تعاضدها وتقرها .

○ وللإمام ابن القيم رحمه الله كلام قيم فى غاية الدقة والإتقان اطلعت عليه بعد كتابة هذا الوجه فليرجع القارىء إليه[٣] .

---

(١) راجع الصفحات : ١/٣٤٠–٣٧٦ .

(٢) تأنيب الكوثرى : ١٧٤ . مع أنها مجازفة مكشوفة .

(٣) الصواعق المرسلة : ٢ / ٧٨١ – ٧٩١ ، ٣ / ١٠٦٧ – ١٠٨٠ .

○ **الوجه الثامن :**

فى بيان أن القول بتقديم العقل على النقل ، وأن زعمَ كونِ نصوصِ الصفاتِ مناقضةً للعَقل تمهيداً لتعطيل الصفات - وتحريفِ نصوصها - معارَضٌ لنصوص كثير من الماتريدية علىٰ أن العَقل لا يهدى وحده إلى الحق وأن الوهم مزاحم قوى للعقل ، وهذا يرفع الاعتماد على العقل ولا ميزان لمعرفة صحيح العقل من فاسده إلا الأدلة النقلية ، فكيف يقدم العقل على النقل ؟.

وإليك عرض بعض تلك الأقوال على لسان كبار أئمة الماتريدية لتكون شاهدة لما قلنا وحجة عليهم :

١ - قال شيخ علاء الدين على بن محمد البتاركانى الطوسى (٨٨٧ هـ) فى الرد على الفلاسفة :

« وأما ما يورده المستبدون بالعقل فيها يخالف قطعيات الشرع ويدّعون أنها دلائل قطعيةٌ . فهى غير مسلمة لهم ؛ فإن الوهم فى الإلهيات مزاحم قوى للعقل بحيث تشتبّه كثيراً أحكامه ويتعسر جداً التمييز بينهما ، ولا تخلّص عن هذا إلا بالرجوع إلى ذلك المتمسك الوثيق ، وليس له سوى ذلك طريق ؛ ومن اقتحم البحر الخضم بدون السفينة فهو لابد غريق .

ولقد أنصف من الفلاسفة من قال : لا سبيل فى الإلهيات إلى اليقين ، وإنما الغاية القصوىٰ فيها الأخذ بالأليق والأولىٰ ونُقل هذا عن فاضلهم « أرسطو » فإن الدلائل التى أوردوها على أصول معتقداتهم المخالفة لليقينيات الدينية ، وادعوا فيها أنها قطعياتٌ . وجوه الخلل فيها ظاهرة »[(١)] .

قلت: هذا النص قوى متين فى الرد على الفلاسفة ، ولكنه يرتد حجة على الماتريدية أيضاً فيما خالفوا الحق من تقديم عقولهم على كثير من النصوص النقلية

---

(١) تهافت الفلاسفة : ٦٧ - ٦٨ .

٢- ٤ - وذكر العصام الإسفراييني (٩٤٣ هـ) والمحقق محمد بن حميد الكفوى (١١٧٥ هـ) بعد قول التفتازاني : « ولأن علم الكلام أكثر العلوم خلافاً ونزاعاً » . كلامَ الجرجاني : « يجب أن تؤخذ العقائد من الشرع ليعتقد بها » . وأقراه[١] .

٥ - وقال عبد الحكيم السيالكوتي (١٠٦٧ هـ) « ... بخلاف العلوم العقلية الحاصلة بمجرد نظر العقل ، فإن فيه شائبة الوهم ، إذ الوهم له استيلاء على جميع القوى ، فيتصرف في المعقولات أيضاً فيحكم أحكاماً كاذبةً ، فلا يكون العلوم العقلية خالية عن شائبة الكدورة »[٢] .

قلت : هذا النص يرتد حجة عليهم فيما زعموا في بعض نصوص الصفات أنها معارضة للعقل .

٦ - وقال القاضي كمال الدين البياضي (١٠٩٨ هـ) في بيان ميزة أهل السنة ومنهجهم :

« لأنهم السواد الأعظم المتبعون لظواهر محكمات الكتاب والسنة المتفقون في أصول العقائد الآخذون لها عن المحكمات دون مجرد العقول كالمعتزلة ، ومن يحذو حذوهم ؛ لأن جعلَ العقل موجباً ينزع إلى التشريع ، دون المنقول عن غير الرسول - ﷺ - وأصحابه - رضي الله عنهم - كالشيعة المتبعة لما يروى عن أئمتهم لزعمهم العصمة فيهم »[٣] .

قلت : هذا كلام صحيح ، ولكنه يرتد حجة على الماتريدية في جعلهم نصوص الصفات متشابهات ، وفي زعمهم حول كثير من نصوص الصفات أنها في معارضة العقل وأنها ظواهر ظنية غير قطعية الدلالة .

---

(١) حاشية العصام على شرح العقائد النسفية : ٢٤ ، وحاشية الكفوى على حاشية العصام : ٢٤ .

(٢) حاشية السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية : ١٨٤ .

(٣) إشارات المرام : ٥٢ .

فهم لم يجدوا للرد على المعتزلة ، والشيعة إلا حجة أهل السنة ، ولكنها في الوقت نفسه تنسف أصول الماتريدية فهل عقائد الماتريدية المخالفة لعقيدة السلف ، ولا سيما عقيدة الإمام أبي حنيفة ؛ كالقول بالإرجاء والكلام النفسي ، وأن كلام الله لا يسمع ، ونفي كثير من الصفات ومنها صفة العلو ، وقولهم : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، وغيرها – مأخوذةٌ من محكمات الشرع ؟ أم من تمويهات الجهمية والباطنية ؟.

٧ – وقال الملا علي القاري (١٠١٤ هـ) .

« ثم العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع – الذي هو الأصل – وإن كانت مما يستقل فيه العقل ، وإلا فعلم إثبات الصانع ، وعلمه وقدرته لا تتوقف من حيث ذاتها ، على الكتاب والسنة . ولكنها تتوقف عليها من حيث الاعتداد بها لأن هذه المباحث إذا لم يعتبر مطابقتها للكتاب والسنة كانت بمنزلة العلم الإلهي للفلاسفة ، لا عبرة بها على ما ذكره المحققون »[١] .

٨ – ١٠ – وقال عبد الرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده :

« القولُ بمجرد الدليل العقلي في علم الشرع بدعةٌ ، وضلالةٌ ؛ فأولى أن يكون ذلك في علم التوحيد بدعةً وضلالةً .

قال فخر الإسلام علي البزدوي في أصول الفقه : « لا يجوز أن يكون علم العقل علة بدون الشرع ، إذ العلل موضوعات الشرع ، وليس إلى العباد ذلك ، لأنه ينزع إلى الشركة » .

ثم ساق نص القاري المتقدم آنفاً ثم قال :

«وذكر بعض مشائخنا: أنه قال: « من لم يزن أفعاله ، وأقواله، واعتقاده بميزان الكتاب ، والسنة ، ولم يتهم خواطره فلا تعُدُّوه في ديوان الرجال»[٢].

قلت : هذه النصوص لا تحتاج إلى التعليق فهي حجة على الماتريدية في

---

(١) شرح الفقه الأكبر : ١٧ .

(٢) نظم الفرائد : ٤٣ .

تقديمهم عقولهم على بعض النصوص وزعمهم أن ظاهرها يخالف العقل .

١١ – وقال متكلم الماتريدية الهندية : عبد العزيز الفريهارى :

« قد ذكر بعض الأكابر أن العلم الصحيح هو المأخوذ عن صاحب الشرع ... ، وأما الاستدلال العقلى فضعيف ، ولا يجد صاحبه مخلصاً عن تعارض أدلتها ، وورود الشبهات ... وذكر بعضهم : أن بعض العلماء دخل على الإمام الرازى رحمه الله ، فوجده باكياً فسأله فقال : « أبكى على ضياع العمر فى غير شيء قال : كيف ؟ وأنت إمام الأئمة ! .

قال كنت أحكمت مسألةً بالدلائل ، وكنت كلما تذكرتها أقمت على صحتها برهاناً لا أشك فيه ، وهذا منذ سنين كثيرة ، ثم ظهر على الآن أنها باطلة مع دلائلها ؛ فأخاف أن يكون كل ما عندى من العلم كذلك »[١].

قلت : هذا أنموذج آخر من حيرة الرازى بلسان هذا الماتريدى ، والحقيقة أن كل ما خالف فيه الرازى وغيره الكتاب والسنة ، وعقيدةَ السلف فهو من هذا القبيل ، كما تقدم فى شكوك الرازى[*] ؛ وهذا النص حجة قوية على الماتريدية فى زعمهم حول كثير من نصوص الصفات أنها ظواهر ظنية فى معارضة البراهين العقلية القطعية .

١٢ – نص الكوثرى إمام الماتريدية ومجددهم فى وقته . لقد أجاد الكوثرى فى الرد على مزاعم منكرى نزول عيسى عليه السلام ، كما تقدم فمن أقوال الكوثرى فى الرد عليهم ما يقول :

« بل القول بمجرد الدليل العقلى فى علم الشريعة بدعة وضلالة ، بل الأصل فى علم التوحيد والصفات هو التمسك بالكتاب والسنة ؛ ومجانبة الهوى والبدعة ، ولزوم طريق السنة والجماعة ... »[٢] .

---

(١) النبراس : ١٠٨ والأولى : « ظهر لى » .

(٢) نظرة عابرة : ٨٢ .

(*) انظر صـ : ٢/٥٤-٥٩ .

قلت : كان المرجو من أمثال الكوثرى - الذين أوتوا حظًّا وافراً من العلم - أن يتقيدوا بمذهب السلف فى جميع الأبواب لا أن يحتجوا على المبطلين بحجة أهل السنة ، ثم تكون تلك الحجة ترتد عليهم فى باب الصفات .

وفى هذا القدر كفاية لمن أراد الاهتداء إلى الحق .

وبعد هذا ننتقل إلى المبحث الثالث لنقيم الحجة على إبطال موقف الماتريدية من أخبار الآحاد بتوفيق الله سبحانه وتعالى .

* * *

□ المبحث الثالث □

في مناقشة موقف الماتريدية من أخبار الآحاد [1]

□ كلمة بين يدى هذا المبحث :

لقد ناقشنا – بحمد الله تعالى وتوفيقه – موقفَ الماتريدية من نصوص الصفات المتواترة وهذا هو النوع الأول من النصوص ونناقش في هذا المبحث موقفَهم من النوع الثانى من نصوص الصفات ، وهو ما يسمّونه أخبار الآحاد ؛ فنقول وبالله التوفيق :

(١) أخبار الآحاد جمع خبر الواحد ، وهو لغة : ما يرويه شخص واحد ، واصطلاحاً : ما لم يجمع شروط المتواتر . انظر نزهة النظر : ١٨ ، فتح البارى : ١٣ / ٢٣٣ ، فعلى هذا التعريف يكون الخبر نوعان : المتواتر ، وخبر الواحد ثم المشهور والمستفيض ، من أنواع خبر الواحد – وبعضهم يفرق بين المستفيض والمشهور – وهكذا العزيز ، والفرد المطلق ، والفرد النسبى .
من أنواع خبر الواحد . انظر : نزهة النظر : ١٨ – ٢٦ ، أما عند الحنفية : فخبر الواحد : ما يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً بعد أن يكون دون المشهور ، والمتواتر ، فعلى هذا التعريف يكون الخبر ثلاثة أنواع : « المتواتر » « المشهور » و « خبر الواحد » فالمتواتر يوجب علم اليقين ، والمشهور يوجب علم الطمأنينة ، وخبر الواحد يوجب العمل دون اليقين ، ثم المشهور عندهم : ما كان من أخبار الآحاد في قرن الصحابة ، ثم انتشر حتى نقله قوم في القرن الثانى ، والثالث ، لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، فهو فوق خبر الواحد ، في الإفادة ، فيجوز به الزيادة على كتاب الله تعالى . راجع مختصر الحسامى مع شرحه للمولوى : ٢٨٤ – ٢٩٠ ، والمغنى للخبازى : ١٩١ – ١٩٥ ، والمنار مع شرحه كشف الأسرار ، وشرحه نور الأنوار : ٢ / ٥ – ١٤ ، وشرح المنار لابن فرشتة ، مع أنوار الحلك لابن الحلبى مع حاشيتى عزمى =

إن موقفَ الماتريدية من أخبار الآحاد مركبٌ من المقدمات الثلاث– كما سبق –[1] :

١ – أخبار الآحاد ظنية لا تفيد اليقين .

٢ – لا يُحتَجُّ بها فى باب الاعتقاد ، وتصلح للعمليات .

٣ – إن وردت فى مخالفة العقل ؛ فإن كانت نصاً تُرَدُّ ؛ وإلا يفوض مرادها أو تُؤوّل إلى ما يوافق العقل .

ونحن نعارض الماتريدية فى جميع هذه المقدمات معارضةً علميةً على وجه البصيرة بتوفيق الله تعالى فنقول :

أولاً : القول بعدم الاحتجاج بأخبار الآحاد فى العقيدة قولٌ مبتَدَع مخالفٌ لِطريقة السلف المتوارثة ولا سيما منهج الإمام أبى حنيفة وأصحابه الأوائل .

ثانياً : أحاديث الصفات ليست أخبار الآحاد ، بل هى من قبيل المشهورات والمتواترات فلا يصح زعمكم أنها ظنية .

ثالثاً : أحاديث الصفات ليست أخبار الآحاد مجردة بل هى موافقة لكتاب الله والعقل الصريح والفطرة السليمة فى الدلالة على صفات الله تعالى فلا يصح قولكم : إنها ظنية .

= زاده ، ويحيى الرهاوى : ٦١٥ – ٦٢٠ ، والتنقيح مع شرحه التوضيح وشرحه التلويح ٢ / ٢ – ٣ وفتح الغفار شرح المنار لابن نجيم : ٢ / ٧٦ – ٧٨ ؛ فبناءً على هذا الاصطلاح يكون « المشهور » واسطة بين خبر الواحد وبين « المتواتر » ؛ أما عند الجصاص فالمشهور قسم من المتواتر فيكون المشهور أيضاً مفيداً للعلم اليقينى عنده كالمتواتر كما سيأتى نصه قريباً ، وانظر : مختصر الحسامى مع المولوى ٢٨٦ ، المغنى للخبازى : ١٩٣ ، الجواهر المضية : ١ / ٢٢١ ، وللسرخسى رأى آخر وهو ، أن المشهور فى حيز المتواتر . انظر : أصول السرخسى : ١ / ٣٢٨ .

(١) انظر : ما تقدم فى صـ : ٥٤٥/١ .

ورابعاً : القول بظنية أخبار الآحاد ، هكذا مطلق العنان – لايصح لأن أخبار الآحاد المحتفة بقرائن الصحة – بجميع أنواعها – مفيدةٌ للعلم اليقينى فهى كالمشهورات والمتواترات كل ذلك باعترافكم .

وخامساً : لو سلمنا مقدماتكم – على سبيل فرض المحال – لنقولُ : إن المراد من العمل أعمُّ من عمل الجوارح ، فيشمل عمل القلب ، فصح الاحتجاج بخبر الواحد فى باب العقيدة حتى باعترافكم أيضاً .

وإذا ثبت هذا ، تبين بطلان مقدمتكم الثالثة مع أن ما مضى فى المبحث الثانى يكفى لإبطالها أيضاً .

هذه مجمل ما يأتى فى وجوه ستة – إن شاء الله تعالى – بالتفصيل :

* * *

○ **الوجه الأول :**

أن نقول بأن أخبار الآحاد ظنية لا تصلح لإثبات العقيدة والفرقَ بين أبواب العقيدة ، وبين أبواب الأحكام وأن أخبار الآحاد تصلح للأحكام دون العقائد – قولٌ مبتدع فى الإسلام ابتدعه طوائف الجهمية من المتكلمين ، ثم دب إلى بعض الأصوليين والفقهاء .

وأنه مخالفٌ لما أجمع عليه الصحابة والتابعون ومن بعدهم من أئمة هذا الدين . حيث يحصل لهم العلم من تلك الأحاديث الصحيحة الصريحة التى رويت من طرق الثقات الأثبات ، ولو سلمنا أنها لا تفيد العلم اليقنى – كما هو زعم المتكلمين – لا نسلم هذه التفرقة : من أنَّ أخبار الآحاد تصلح لإثبات الأحكام العملية ولا تصلح للمباحث العقدية العلمية . لأن هذه التفرقة هى خلاف ما أجمع عليه السلف بل هذه التفرقة أصل من أصول الضلال .

١– قال إمام عصره المجمع على إمامته أبو المظفر منصور بن محمد السمعانى (٤٨٩ هـ) جد صاحب الأنساب :

قولهم : إن أخبار الآحاد لا تقبل فيما طريقه العلم – رأى سمعت به المبتدعة فى رد الأخبار .

إذ أن الخبر إذا صح ورواه الثقات والأئمة ، وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم ، وهذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة . وأما هذا القول المبتدع فقول القدرية والمعتزلة ، وكان قصدهم منه رد الأخبار . وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم فى العلم قدم ثابت ، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول ، ولو أنصف أهل الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد قد يوجب العلم .

ثم ذكر الإمام السمعانى أدلةً قاطعةً على ذلك وبين بالحجج الدامغة أن منهج النقد عند المحدثين منهج متين رصين ، لا يغادر للظنين طنيناً بل يورث يقيناً[1] .

٢- وقال ابن القيم على سبيل التسليم : « إن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين فإن الظن الغالب حاصل منها ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها .

فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر ؟ بحيث يحتج بها فى أحدهما دون الآخر ؟ وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة ، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث فى الخبريات العلميّات كما تحتج بها فى الطلبيات العمليّات ، ولا سيما أن الأحكام العملية ، تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ، ورضيه ديناً ، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته .

ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار فى مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام ، ولم يُنقَلْ عن أحد منهم البتة أنه جوّز الاحتجاج بها فى مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله ، وأسمائه وصفاته . فأين سلف المفرّقين بين البابين ؟.

نعم سلفهم بعض متأخرى المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ، ورسوله وأصحابه ، بل يصدون القلوب عن الاهتداء فى هذا الباب بالكتاب ، والسنة وأقوال الصحابة ويحيلون على آراء المتكلمين ، وقواعد المتكلفين ، فهم الذين يعرف عنهم هذا التفريق بين الأمرين ... ؛

وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم . فإنهم فرّقوا بين ما سموه أصولاً وما سموه فروعاً ، وسلبوا الفروع حكم الله المعين فيها ، ... ، وجعلوا

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٨[*] عن كتاب « الانتصار » لأبى المظفر السمعانى باختصار ، وأقره الكوثرى : انظر : نظرة عابرة : ١٠٩ .

(*) الطبعة الجديدة و : ٢ / ٤٠٥ - ٤١٢ ، الطبعة القديمة .

ما سموه أصولاً من أخطأ فيه عندهم فهو كافرٌ أو فاسق ، وادعو بالإجماع على هذا التفريق[1] » .

٣- وقال الإمام ابن القيم أيضاً : ونحن نشهد بالله ولله شهادةً على البت والقطع أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يجزمون بما يحدث به أحدهم عن رسول الله - ﷺ - ولم يقل أحد منهم لمن حدثه عن رسول الله - ﷺ - : خبرُك خبرٌ واحدٍلايفيد العلم حتى يتواتر ؛ ولم يكن أحد من الصحابة ولا أحد من أهل الإسلام بعدهم يشك فيما أخبر به أبو بكر الصديق ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولا على ولا عبد الله بن مسعود ، ولا غيرهم عن رسول الله - ﷺ - بل كانوا لا يشكون فى خبر أبى هريرة رضى الله عنه ، مع تفرده بكثير من الحديث ولم يقل أحد منهم يوماً واحداً من الدهر : خبرك هذا خبر واحد لايفيد العلم .

وكان حديث رسول الله - ﷺ - أجل فى صدورهم من أن يقابَلَ بذلك ، وكان أحدهم إذا روىٰ لغيره حديثاً عن رسول الله - ﷺ - فى الصفات تلقاه بالقبول ، واعتقد تلك الصفة على القطع واليقين ، كما اعتقدوا رؤية الرب وتكليمه ونداءه يوم القيامة لعباده بالصوت الذى يسمعه البعيد كما يسمعه القريب ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة وضحكه ، وفرحه ، وإمساك سماواته بإصبع من أصابع يده ، وإثبات القدم له سبحانه وتعالىٰ .

ومن سمع هذه الأحاديث ممن حدث بها عن رسول الله - ﷺ - أو عن أحد من الصحابة « رضى الله عنهم » اعتقد ثبوت مقتضاها بمجرد سماعها من العدل الصادق ولم يرتب فيها قط .

(١) مختصر الصواعق : ٢ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، باختصار الطبعة الجديدة ، و : ٢ / ٤١٢ - ٤١٣ ، الطبعة القديمة و ٤٨٩ ط دار الكتب العلمية .

إلىٰ أن قال ابن القيم : حتى إن الصحابة ربما يَتَثَبَّتُونَ فى بعض أحاديث الأحكام حتى يستظهروا بآخر ؛ أما أحاديث الصفات فلم يطلب أحد منهم الاستظهار فيها البتة ، بل كانوا أعظم مبادرةً إلىٰ قبولها وتصديقها والجزم بمقتضاها ، ومن له أدنى إلمام بالسنة والالتفات إليها – يعلم ذلك دون شك ، ولولا وضوح الأمر فى ذلك كالشمس فى رابعة النهار لذكرنا أكثر من مائة موضع .

فهذا الذى اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله – ﷺ – خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة ، وإجماع التابعين ، وإجماع أئمة الإسلام ؛ ووافقوا به المعتزلة ، والجهمية ، والرافضة ، والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة ، وتبعهم بعض الأصوليين ، والفقهاء ، وإلّا فلا يعرف لهم سلف فى الأئمة بذلك بل صرح الأئمة بخلاف قولهم .

ثم أفاض الإمام ابن القيم فى نقل إجماع الأئمة على ذلك ولاسيما الأئمة الثلاثة مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وأصحاب الإمام أبى حنيفة ، وغيرهم[1] .

٤– وقد ذكر ابن عبد البر الإجماع على قبول خبر الواحد فى العقائد وله كلام قيم فى بيان منهج السلف فى العقيدة ولاسيما فى الصفات فارجع إليه[2] .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٣ / ٤٧٣ – ٤٧٥ ،[*] باختصار ، ولعل كلام ابن القيم هذا مأخوذ من كلام الإمام أبى المظفر السمعانى فى كتابه « الانتصار » انظر : نص كلام السمعانى فى مختصر الصواعق : ٢ / ٥٠٤ – ٥٠٨ ، الطبعة الجديدة ، و : ٢ / ٤٠٥ – ٤١٢ ، الطبعة القديمة و ٤٨٥ – ٤٨٨ ، ط دار الكتب العلمية .

(٢) انظر المختبر المبتكر المعروف « بشرح الكوكب المنير » لابن النجار الفتوحى الحنبلى : ٢ / ٣٥٢ ، عن ابن عبد البر ، وانظر : جامع بيان العلم وفضله : ٤١٧ ، والتمهيد / لابن عبد البر : ٧ / ١٤٥ ، ١٥٨ .

(*) الطبعة الجديدة ، و : ٢ / ٣٦٠ – ٣٦٣ ، الطبعة القديمة .

○ الوجه الثانى :

أن نعارض الماتريدية بمنهج الإمام أبى حنيفة وأصحابه الأوائل فى مصدر تلقى العقيدة فإن منهجهم فى تلقى العقيدة أنهم يأخذون العقيدة عن كتاب الله تعالى والسنة الصحيحة بما فيها أخبار الآحاد ، كما يستخدم الإمامُ دليلَ الفطرة الصحيحة السليمة أيضاً. فلا يوجد فى منهج الإمام وأصحابه شيء مما زعمه هؤلاء المتكلمون: من أن ظواهر النصوص أدلة لفظية ظنية أو أخبار الآحاد ظنية لا تثبت بها العقيدة، بل نجد عندهم خلاف ما عند هؤلاء المتكلمين.

إذاً فهم خارجون جهاراً على أئمتهم مخالفون لمنهجهم فى تلقى العقيدة .

وأنهم مبتدعون فى تفريقهم حول أخبار الآحاد : من أنها تفيد العمل ولا تفيد العلم ومخالفون لإمامهم فى آنٍ واحدٍ فليسوا أهل السنة .

وها هى نماذج من نصوص الإمام أبى حنيفة وبعض كبار أصحابه .

١ - قال الإمام أبو حنيفة :

« من قال : لا أعرف ربى فى السماء أو فى الأرض فقد كفر . وكذا من قال : إنه على العرش ولا أدرى العرشَ أفى السماء أو فى الأرض ؟ .

والله يدعى من أعلى لا من أسفل لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية فى شيء وعليه ما روى فى الحديث ، أن رجلاً أتى النبى ﷺ بأمة سوداء فقال : وجب علىّ عتق رقبة مؤمنة أفتجزىء هذه فقال لها النبى ﷺ : « **أمؤمنة أنتِ** » ؟ فقالت : نعم : فقال : « **أين الله** » ؟ فأشارت إلى السماء ، فقال : « **أعتقها فإنها مؤمنة** »[(١)] .

(١) الفقه الأبسط رواية أبى مطيع البلخى عن الإمام أبى حنيفة تحقيق وتعليق الكوثرى : ٤٩ - ٥٢ ، وشرح الفقه الأبسط لأبى الليث السمرقندى : ١٧ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز الحنفى : ٣٢٢ ، والأصول المنيفة مع شرحها إشارات المرام للبياضى الحنفى الماتريدى : ١٩٧ - ٢٠٠ ، وروح المعانى للآلوسى الحنفى : ٧ / ١١٥ ، وجلاء العينين للنعمان الآلوسى : ٣٥٦ ، وغاية الأمانى فى الرد على النبهانى لشكرى الآلوسى : ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، وانظر : تخريج الحديث فى صـ : ٢/٥٤٩-٥٥٠.

قلت : أيها المسلم ! هذا نص أبى حنيفة بشهادة الحنفية الماتريدية جميعاً وعلى آخرهم الكوثرى فقد ترى أن الإمام استدل فى أكبر مسألة ، وأوضحها فى العقيدة – وهى العلو لله تعالى واستوائه على عرشه – بدليل الفطرة ، وحديث الجارية اللذين تلاعب بهما المتكلمون وعلى رأسهم الكوثرى أنواع التلاعب[1] ، ولم يكتف الإمام بإثبات علو الله تعالى بل كفّر من أنكر ذلك أو شك فيه ، وفى ذلك عبرة للمتكلمين عامةً وللماتريدية خاصة .

ولا شك أن حديث الجارية خبر الواحد وإن قيل بتواتره .

٢– وقال الإمام محمد بن الحسن رحمه الله:

« اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على أن الإيمان بالقرآن والأحاديث التى جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ فى صفة الرب عز وجل من غير تفسير[2] ، ولا وصف[3] ولا تشبيه فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبى ﷺ » ؛ وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا[4] ولم يفسروا[5] ولكن أفتوا بما فى الكتاب والسنة ثم سكتوا ، فمن قال بقول الجهم فقد فارق الجماعة ؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شئ[6] .

---

(١) انظر : صـ : ٢/٥٤٢–٥٤٣،٥٥٠ .

(٢–٥) لا يغرنك أيها القارئ تحريفات البهاتين على السلف حيث يزعمون أن مذهب السلف هو التفويض فى المعنى والكيف جميعاً ويتشبثون بمثل هذه الكلمات الموجودة فى كلام السلف فإن معنى لفظ « التفسير » فى مثل هذا المقام هو تفسير الجهمية وتأويلهم الذى هو عين التحريف والمراد من الوصف التكييف فمعنى قول الإمام محمد هذا هو : « من غير تأويل ولا تكييف ولا تشبيه ، فإن السلف لم يؤولوا ولم يكيفوا » ؛ لأن قوله : « فمن قال بقول الجهم فقد فارق الجماعة لأنه قد وصفه بصفة لا شئ » صريحٌ فى نفى تأويلات الجهمية . انظر صـ : ٢/١٨٦–١٩٦.

(٦) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد : ٣ / ٤٣٢ – ٤٣٣ ، والموفق بن قدامة فى إثبات العلو : ١١٧ ، ومن طريقه الذهبى فى العلو : ١١٣ ، وفى إسناده كلام ونقله شيخ الإسلام فى الحموية : ٥٤ وضمن مجموع الفتاوى : =

تفكر أيها المسلم : فى كلام هذا الإمام ، فإنه مشتمل على الأمور الثلاثة على الأقل :

الأول :- الإجماع على إثبات الصفات لله التى جاء بها الكتاب والأحاديث المروية عن طريق الثقات .

الثانى :- الإجماع على إثبات الصفات بالأحاديث بدون تقييد كونها متواترةً أو مشهورةً أو أخبار الآحاد بعد أن كانت صحيحةً مروية عن الثقات .

الثالث :- الإجماع على الإيمان بصفات الله تعالى من غير تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تفسيرِ الجهميةِ وتأويلهم الذى هو عين التحريف والتعطيل المؤدى إلى كون الله تعالى موصوفاً بصفة لا شيء لأن نفى علو الله والقول بأنه لا فوق ولا تحت ولا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه صفةُ معدومٍ بل ممتنع كما يأتى تفصيله إن شاء الله تعالى[1] .

٣- وقال الإمام محمد رحمه الله أيضاً فى أحاديث النزول وغيرها :

« هذه الأحاديث قد روتها الثقات فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها »[2] .

= ٥ / ٥٠ وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٤٦ - ٤٤٧ ، وحكم بثبوته فى مجموع الفتاوى : ٤ / ٤ - ٥ ، وابن القيم فى اجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٢٢ - ٢٢٣ ، والحافظ فى الفتح : ١٣ / ٤٠٧ ، وأقره ، والكوثرى فى بلوغ الأمانى : ٥٣ - ٥٤ ، وتعليقاته على الأسماء والصفات : ٣١٤ غير أنه حمله على التفويض فحرف مراد السلف ونقله أيضاً أبو الخير الماتريدى فى عقيدة الإسلام : ٢٤٠ ، وأقره وذكره السيوطى فى الإتقان : ٣ / ١٣ ، وأبو المعين فى بحر الكلام : ٢٦ ، مختصراً وحمله أيضاً على التفويض وقد عرفت أن تفويضهم تقول وتقويل .

(١) انظر صـ : ٢/٤٩٩ وما بعدها .

(٢) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد : ٣ / ٤٣٣ ، وذكره أبو الخير فى عقيدة الإسلام وأقره والكوثرى ذكره فى بلوغ الأمانى : ٥٣ ، واستدل =

فهذا نص صريح فى إثبات الصفات بالأحاديث التى رويت عن الثقات بدون قيد التواتر فيصح الأخذ فى باب العقيدة بالسنة بعد أن كانت صحيحة مروية عن طريق الثقات وهذا هو منهج السلف الصالح ، ولاسيما أئمة الحنفية وفى ذلك عبرة للماتريدية أيما عبرة .

٤- وقال الإمام الطحاوى فيما ذكره عن الإمام أبى حنيفة وصاحبيه : الإمامين أبى يوسف ، ومحمد رحمهم الله فى أحاديث الرؤية :

« وكل ما جاء من ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله - ﷺ - فهو كما قال : ومعناه ، على ما أراد الله تعالى ، ولا ندخل فى ذلك متأويلين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا »[١] .

٥- وقال : « وجميع ما صح عن رسول الله - ﷺ - من الشرع والبيان كله حق »[٢] .

فهذا النص كما ترى ينادى بأندى الصوت أن الحديث بعد ما صح عن رسول الله - ﷺ - يستدل به على إثبات العقيدة من دون قيد التواتر والشهرة فثبت ثبوتاً واضحاً كفلق الصبح بل كالشمس فى رابعة النهار أن منهج الماتريدية كغيرهم من المتكلمين منهج مبتدع مخالف لمنهج السلف ، عامة

= به على التفويض المزعوم الباطل ولكن قد ذكرنا مراراً أن مراد السلف فى قولهم : تمرها كما جاءت أو قولهم :« لا نفسرها » نفى تأويلات الجهمية وتحريفاتهم وليس مرادهم أنهم لا يعرفون معانى هذه النصوص كما قالوا ذلك فى نصوص الرؤية ، وانظر : العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبى العز : ٢٠٣ - ٢٠٤ وارجع للتفصيل إلى مبحث التفويض : صـ : ٢/١٨٦-١٩٦. وكلام الطحاوى الآتى صريح مريح .

(١) العقيدة الطحاوية بحواشى ابن مانع : ٩ ، وبحواشى الألبانى : ٢٦ - ٢٧ ، وبشرح ابن أبى العز الحنفى : ٢٠٣ - ٢٠٤ ، وبشرح الغنيمى الماتريدى : ٧٠ - ٧١ .

(٢) انظر العقيدة الطحاوية بحواشى ابن مانع : ١٧ ، وبحواشى الألبانى : ٤٣ ، وشرح ابن أبى العز الحنفى : ٣٧٣ ، وشرح الطحاوية للغنيمى الحنفى الماتريدى ٩٩ ، .

ولاسيما الإمام أبى حنيفة وأصحابه الأوائل .

فوا عجباً للحنفية الماتريدية حيث يتهالكون فى تقليد(*) الإمام أبى حنيفة رحمه الله فى المسائل الفقهية ، ولو كانت مخالفةً للكتاب والسنة الصحيحة المحكمة الصريحة مع نهى الإمام أبى حنيفة رحمه الله وغيره من الأئمة عن مثل هذا التقليد الأعمى حتى باعتراف الحنفية[1] وينبذون أصول هذا الإمام ومنهجه ومنهج أصحابه الأئمة الأوائل فى باب العقيدة وراءهم ظهريةً ، وفى ذلك عبرة ، فهل من معتبر ؟ .

فلو كانوا حنفية كاملة على تعبير العلامة عبد الحى اللكنوى(**) ، لما نبذوا منهج الإمام وأصحابه الأوائل هكذا بالمرة .

مع أن أبواب الاعتقاد أهم من الأحكام فخروجهم على الإمام أبى حنيفة فى الأصول وتشبثهم بأقواله فى الفروع ، ولو كانت مخالفةً للأحاديث الصحيحة من عجب العجاب !.

٦- هذا ، وللإمام ابن أبى العز الحنفى كلام مهم فى شرح قول الطحاوية فارجع إليه[2] .

* * *

(١) انظر : كلاماً مهماً فيها حول أنواع التقليد الأربعة المذمومة عند الإمام الشاه ولى الله الدهلوى الحنفى رحمه الله فى حجة الله البالغة : ١/١٥٤- ١٥٦ ، والإنصاف : ٩٧ / ١٠٢ ، وسكت عليه أبوغدة ، وانظر : أيضاً لبيان تلاعب المقلدين الجامدين بالأحاديث إلى توجيه النظر : للجزائرى : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) انظر : شرح الطحاوية : ٣٩٨ - ٤٠٠ المكتب ، و : ٣٩١ - ٣٩٥ ، البيان .

(*) انظر نماذج ذلك فى صـ : ٢/٥٢٩-٥٣٣ .

(**) انظر المقدمة صـ : ١/١٧٦ .

○ الوجه الثالث :

أن عامة أحاديث الصفات ليست أخبار آحادٍ – كما يزعم من لم يجمع طرقها ولم يعش معها ، لأن أحاديث الصفات إما متواترة لفظاً ومعنًى ، أو معنًى فقط ، أو مشهورة ، فلا يصح زعمهم : « أنها أخبار آحادٍ وهي ظنية لا تثبت بها العقيدة » . لأنها ليست أخبار آحادٍ باصطلاح الحنفية الماتريدية واعترافهم بل هي فوق أخبار الآحاد في المنزلة وإفادة العلم[1] ، فقد صرحوا بأن المتواتر يوجب اليقين بلا شكٍ عندهم ، وأما المشهور فيوجب علم الطمأنينة ؛ فيجوز الزيادة به على كتاب الله عندهم ، والمشهور في حيِّز المتواتر ، بل قد صرح الإمام أبو بكر الجصاص الحنفي بأن المشهور قسم من المتواتر ؛[2] .

○ فقد صرح الحنفية بأن حديث الرجم وأحاديث المسح على الخفين ، ونحوها مما كان أخبار الآحاد في القرن الأول ثم اشتهر فصار من المشهور في القرن الثاني والثالث[3] ومثل هذا يثبت به العقيدة حتى باعترافهم هم وشهادتهم بلسانهم وبنانهم .

○ فقد قال الإمام شمس الأئمة السرخسي الحنفي رحمه الله (٤٩٠ هـ) : « فأما الآثار المروية في عذاب القبر ، ونحوها فبعضها مشهورة ، وبعضها آحاد وهي توجب عقد القلب ... »[4] .

○ ومثله بنصه قول الإمام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي (٧٤٧ هـ) : « فيكفي له خبر الواحد وفي هذا نظر لأنه يجب أن لا يختص

(١–٢) انظر : ما تقدم في صـ : ١/١٦٨–١٦٩ .

(٣) مختصر الحسامي مع شرحه للمولوي : ٢٨٨ ، والمغني للخبازي : ١٩٣ ، والمنار مع شرحه كشف الأسرار كلاهما لحافظ الدين النسفي : ٢ / ١٣ .

(٤) أصول السرخسي : ١ / ٣٢٩ .

هذا بأحكام الآخرة بل يكون كل الاعتقاديات كذلك »[1] .

ثم لم يُجبْ عن هذا الإشكال وهذا يدل على أنهم علموا قوة هذه الأخبار ولو كانت أخبار آحاد .

الحاصل: أنه لما كان غالب أحاديث الصفات إما متواتراً لفظاً ومعنى أو معنًى فقط ، أو مشهوراً – وهذه الأنواع أعلى مرتبةً من أخبار الآحاد ؛ فالمتواتر يفيد العلم القطعي اليقيني ، والمشهور يفيد علم الطمأنينة ، وكلا النوعين تثبت به العقيدة عند الحنفية الماتريدية – لم يصح دعواهم حول أحاديث الصفات أنها ظنية بحجة أنها أخبار الآحاد ؛ فإن دعواهم بهذا الإطلاق والعموم منهدمة على عروشها منهارة على أسسها ، وهذا واضح جداً ، فدعواهم هذه كما تدل على استخفافهم بالنصوص وتقديم العقول الفاسدة عليها ، كذلك تدل على جهلهم بالنصوص وبعدهم عنها ؛ لأن أحاديث الصفات ليست كلها أخبار آحاد بل غالبها متواتر .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

« الأخبار المقبولة فى باب الأمور الخبرية العلمية أربعة أقسام :

أحدها : متواتر لفظاً ومعنًى .

والثانى: أخبار متواترة معنًى ، وإن لم تتواتر بلفظ واحد .

والثالث: أخبار مستفيضة متلقاة بالقبول بين الأمة .

والرابع: أخبار آحاد مروية بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله حتى تنتهى إلى رسول الله – ﷺ – .

فأما القسمان الأولان : فكالأخبار الواردةِ فى عذاب القبر ، والشفاعة ، والحوض ، ورؤية الرب تعالى ، وتكليمه عبادَه يوم القيامة ، وأحاديثِ علوه فوق سماواته على عرشه ، وأحاديثِ إثبات العرش ... ونحو ذلك مما يعلم بالاضطرار أن رسول الله – ﷺ – جاء بها كما يعلم بالاضطرار

---

(١) التوضيح شرح التنقيح كلاهما لصدر الشريعة : ٢ / ٤ مع تلويح التفتازانى .

أنه جاء بالتوحيد وفرائض الإسلام وأركانه ، وجاء بإثبات الصفات للرب تبارك وتعالى – فإنه ما من باب من هذه الأبواب إلا وقد تواتر فيه المعنى المقصود عن النبى – ﷺ – تواتراً معنوياً لنقل ذلك عنه بعبارات متنوعة من وجوه متعددة يمتنع فى مثلها فى العادة التواطؤ على الكذب عمداً أو سهواً ... أفادت العلم اليقينى ... وهذا عند أهل الحديث أعظم من علم الأطباء بوجود بقراط[1] وجالينوس[2] فإنهما من أفاضل الأطباء ، وأعظمُ من علم النحاة بوجود سيبويه ، والخليل ، والفراء ، وعلمهم بالعربية ، لكن أهل الكلام وأتباعهم فى غاية قلة المعرفة بالحديث وعدم الاعتناء به وكثير منهم بل أفضلهم عند أصحابه لا يعتقد أنه روى فى الباب الذى يتكلم فيه عن النبى – ﷺ – شىء أو يظن أن المروىَّ فيه حديثٌ أو حديثان كما تجده لأكابر شيوخ المعتزلة ، كأبى الحسين البصرى الحنفى[3] يعتقد أنه ليس فى الرؤية إلا حديث واحد وهو حديث جرير ، ولم يعلم أنه فيها ما يقارب ثلاثين حديثاً ؛ وقد ذكرناها فى كتاب « صفة الجنة » « حادى الأرواح »[4] .

---

(١) ويقال له أيضاً : « أيقراط » وهو ابن راقليس كان من سكان مدينة قومن بلاد الأناضول فى آسيا الصغرى توفى (٣٥٧) ق .م . وهو السابع من الأطباء الكبار عاش (٩٥) سنة ، انظر : طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل : ١٦ – ١٧ وعيون الأنباء : ٤٣ وما بعدها ونزهة الأرواح : ١ / ٢١٧ ، وما بعدها .

(٢) ولد حوالى : ١٣٠ م فى برعاس ميسا وتوفى حوالى (٢٠٠ م) وهو خاتم الأطباء السبعة قبله وعاش (٨٧) سنة ، انظر : ترجمته فى تاريخ الأطباء والفلاسفة / لإسحاق بن حنين : ١٥٢ – ١٥٣ ، وطبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل : ٤١ – ٤٤ ، وعيون الأنباء لابن أبى صيعية : ١٠٩ ، وما بعدها ، ونزهة الأرواح : ١ / ٣٤٠ ، وما بعدها .

(٣) هو محمد بن على بن الطيب المعتزلى الحنفى (٤٣٦ هـ) تقدم ترجمته فى صـ :٥١/٢ وهو صاحب المعتمد فى أصول الفقه .

(٤) حادى الأرواح : ٣٣٧ – ٣٧٣ .

○ فإنكار هؤلاء لما عليه أهل الوراثة النبوية من كلام نبيهم أقبح من إنكار ما هو مشهور من مذاهب الأئمة عند أتباعهم .

○ وما يعلم أن كثيراً من الناس قد تطرق سمعه هذه الأحاديث ولا تفيده علماً ، لأنه لم تجتمع طرقها وتعددها واختلاف مخارجها من قبله .

○ فإذا اتفق له إعراضٌ عنها أو نفرةٌ عن روايتها ، وإحسانُ ظن بمن قال بخلافها .

○ أو تَعارُضُ خيالٍ شيطاني فهناك يكون الأمر كما قال الله تعالى : ﴿ **قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عمى ، أولئك ينادون من مكان بعيد** ﴾[١] .

○ فلو كانت أضعاف ذلك لم تُحَصِّل لهم إيماناً ولا علماً ...

○ فإذا اجتمع فى قلب المستمع لهذه الأخبار العلمُ بطريقها ومعرفةُ حال رواتها وفهمُ معناها – حصل له العلمُ الضروريُّ ، الذى لا يمكن رفعه ؛ ولهذا كان جميع أئمة الحديث – الذين لهم لسان صدق فى الأمة – قاطعين بمضمون هذه الأحاديث شاهدين بها على رسول الله – ﷺ – جازمين بأن من كذّب بها أو أنكر مضمونها فهو كافر مع علم من له اطلاع على سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس صدقاً وأمانةً وديانةً ، وأوفرهم عقولاً وأشدهم تحفظاً وتحرياً للصدق ومجانبة للكذب وأن أحداً منهم لا يحابى فى ذلك أباه ولا ابنه ولاشيخه ، ولا صديقه ، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله – ﷺ – تحريراً لم يبلغه أحدٌ سواهم لا من الناقلين عن الأنبياء ولا عن غير الأنبياء وهم شاهدوا شيوخهم على هذه الحال وأعظم وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ حتى انتهى الأمر إلى من أثنى الله عليهم أحسن الثناء وأخبر برضاه عنهم واختياره لهم واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة

---

(١) فصلت : ٤٤ .

ومن تأمل ذلك أفاده علماً ضرورياً بما ينقلونه عن نبيهم أعظمَ من كل علم ينقله كل طائفة عن صاحبه ، وهذا أمر وجدانى عندهم ، لايمكنكم جحده ؛ بل هو بمنزلة ما تحسونه من الألم واللذة والحب والبغض ، حتى إنهم يشهدون بذلك ويحلفون عليه ، ويباهلون من خالفهم عليه .

○ وقول هؤلاء القادحين فى الأخبار والسنن : « يجوز أن يكون رواة هذه الأخبار كاذبين أو غالطين » بمنزلة قول أعدائه : « يجوز أن يكون الذى جاء به شيطاناً كاذباً »[1].. ، فإن أنكروا حصوله لأنفسهم لم يقدح ذلك فى حصوله لغيرهم ، وإن أنكروا حصوله لأهل الحديث ، كانوا مكابرين لهم ... والمناظرة إذا انتهت إلى هذا الحد لم يبق ، فيها فائدة وينبغى العدول إلى ما أمر الله به ورسوله - ﷺ - من المباهلة ، قال الله تعالى : ﴿ **فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين** ﴾ »[2][3] .

قلت : رحم الله ابن القيم الإمام وشيخ الإسلام ورفعهما مكانا عليّا ؛ فقد عرفا حقيقة هؤلاء المتكلمين من المعتزلة ، والماتريدية والأشعرية أفراخ الجهمية المعطلة .

---

(١) فى الأصلين : « شيطان كاذبٌ » كلاهما بالرفع ، وهو غلط لأنه خبر قوله : « يكون » .

(٢) آل عمران : ٦١ .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة : ٤٧٠ - ٤٧٢ ، الطبعة الجديدة ، و : ٢ / ٣٥٥ - ٣٥٩ ، الطبعة القديمة و : ٤٥٣ - ٤٥٥ ، ط / دار الكتب العلمية .

○ الوجه الرابع :

أن نقول : لو سلمنا أن أحاديث الصفات أخبار آحادٍ ، لكن لا نسلم أنها أخبارُ أحادٍ مجردةٌ ظنيةٌ ، بل هي قطعيةٌ ، لأنها موافقة لكتاب الله تعالى ، والعقلِ الصريح والفطرة السليمةِ ، وإجماع السلف في الدلالة على صفات الله تعالى ، كعلو الله تعالى على خلقه ، واستوائه ، على عرشه ، ووجهه الكريم ، ويديه ، ورضاه ، وغضبه ، ومحبته وكراهيته ، وغيرها من صفات الله تعالى ، التي تنفي حقائقها الماتريدية ويحرفون نصوصها ؛ فقد جاءت بها نصوص كتاب الله كما جاءت بها سنة رسول الله - ﷺ - فحينئذ لا يصح زعمهم : « أن تلك الأحاديث أخبارُ آحادٍ . وهي ظنية ، لا تثبت بها العقيدة » لأن أحاديث الصفات ليست مجردة عن موافقتها العقلَ الصريحَ والفطرة السليمة ، وإجماع السلفِ ومطابقتها لكتاب الله ؛ ولأن تلك الصفاتِ ثابتةٌ بنصوص كتاب الله تعالى الصريحةِ المحكمةِ الواضحةِ المتفقة كما هي ثابتةٌ بالأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة مع موافقتها للعقلِ الصريح والفطرةِ السليمة ، وإجماع السلفِ ، فيكون مجيىءُ الأحاديث بتلك الصفات من قبيل توافر الأدلة ، وتواردها على مدلول واحد ، وفيما يلي نبذة من كلام أئمة السنة :

١- قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

« هذه الأخبار الصحيحةُ في هذا الباب يوافقها القرآن ويدل على مثل ما دلت عليه ، فهي مع القرآن بمنزلة الآية مع الآية والحديث مع الحديث ، المتفقين وهما كما قال النجاشي[١] في القرآن : « إن هذا والذى جاء به موسى من مشكاةٍ واحدة »[٢] ؛

(١،٢) رواه أحمد في مسنده : ١ / ٢٠٣ ، ٥ / ٢٩١ ، وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح انظر شرح المسند : ٣ / ١٨٠ وهو أصحمة ملك الحبشة السير ٤٢٨/١ .

ومعلوم أن مطابقة هذه الأخبار للقرآن وموافقتها له أعظم من مطابقة التوراة للقرآن .

فلما كانت الشهادة بأن هذه الأخبار والقرآن يخرجان من مشكاة واحدة فنحن نشهد لله على ذلك شهادةً على القطع والبت إذا شهد خصومنا شهادةَ الزورِ أنها تخالف العقل .

وما يضرها أن تخالف العقول المنكوسةَ إذا وافقتِ الكتابَ وفطرة الله التى فطر عباده عليها والعقول المؤيدة بنور الوحى .

وكذلك شهادةُ ورقة بن نوفلٍ[1] بموافقة القرآن لما جاء به موسى ...[2] كان قوله : المبطل : « هذه الأحاديث لا تفيد العلم » – بمنزلة قول من قال فى قصص القرآن « إنها لا تفيد العلم » .

وهكذا قال المبطلون سواء وإن اختلفت جهة إبطال العلم ، عندهم من نصوص الوحى فنصوص القرآن لا تفيد علماً من جهة الدلالة ، وهذه لا تفيد علماً من هذه الجهة ومن جهة السند ، وهذا إبطال لدين الإسلام رأساً .

○ بل ذكر هذه الأحاديثُ بمنزلة ذكر أخبار المعاد ، والجنة ، والنار التى شهدت بما شهد به القرآن ؛ وبمنزلة الأخبار الواردة فى قصص الأولين وأخبار الأنبياء الموافقة لما فى القرآن ...، وهل يخفى على ذى العقل السليم أن تفسير القرآن بهذه الطرق خير مما هو مأخوذ عن أئمة الضلال ، وشيوخ التجهم ، والاعتزال ... وأضرابهم من أهل التفرق ، والاختلاف الذين أحدثوا فى الإسلام ضلالاتٍ وبدعاً ؛ وفرقوا دينهم وكانوا شيعاً ..؛ فإذا لم يجز تفسير القرآن وإثبات ما دل عليه وحصول العلم اليقين بسنن رسول الله – ﷺ – الصحيحة الثابتة وكلام الصحابة وتابعيهم – أفيجوز أن

(١،٢) انظر : صحيح البخارى : ١ / ٥ وصحيح مسلم : ١ / ١٤٢ .

يرجع فى معانى القرآن إلى تحريفات جهم وشيعته ؟ .. من كل أعمى أعجميّ القلب واللسانِ بعيدٍ عن السنة والقرآن مغمور عند أهل العلم والإيمان » ؟[1] .

٢ – ٥ – وقال الحافظ ابن حجر :

□ **(تنبيهان)** :

أحدهما : الذى يظهر من تصرف البخارى فى كتاب التوحيد ، أنه يسوق الأحاديث التى وردت فى الصفات المقدسة فيُدْخِل كلّ حديثٍ منها فى باب يؤيده بآية من القرآن بلا إشارة إلى خروجها من أخبار الآحاد ، على طريق التنزل فى ترك الاحتجاج بها فى الاعتقاديات ، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً[*] .

وقد أخرج ابن أبى حاتم فى كتاب « الرد على الجهمية » ، بسند صحيح عن سلام بن أبى مطيع[2] وهو شيخ شيوخ البخارى أنه ذكر المبتدعة فقال : « ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث والله ما فى الحديث شىء إلا وفى القرآن مثله ؛ يقول الله تعالى : ﴿ **إن الله سميع بصير** ﴾[3] ﴿ **ويحذركم الله نفسه** ﴾ . [آل عمران ٢٨ – ٣٠]

﴿ **والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات**

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٤٥٥ – ٤٥٦ ، الطبعة الجديده : و : ٢ / ٣٣٤ – ٣٣٦ ، الطبعة القديمة و ٤٣٩ – ٤٤٠ ط / دار الكتب العلمية .

(٢) وثقه أحمد وغيره ، وقال أحمد ، ثقة صاحب السنن وله غرائب ويعد من خطباء أهل البصرة توفى (١٦٤ هـ) انظر : ترجمته فى التاريخ الكبير : ٤ / ١٣٤ ، والصغير : ٢ / ١٤٧ ، للبخارى وميزان الاعتدال ، للذهبى : ٢ / ١٨١ .

(٣) الحج : ٧٥ ، ولقمان : ٢٨ ، والمجادلة : ١ .

(*) هذه النكتة المهمة ذكرها ابن القيم قبل ابن حجر مختصر الصواعق ٤٥٦ .

بيمينه ﴾[1] **﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى ﴾**[2] **﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾**[3] **﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾**[4] ونحو ذلك فلم يزل – أى سلام بن أبى مطيع – يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس »[5] .

٦ – وللخطيب البغدادى كلام فى مثل هذا المعنى يأتى نص كلامه قريباً إن شاء الله[6] .

٧– ٨ – ومثله كلام للإمام أبى محمد أحمد بن عبد الله المفضلى المزنى (٣٥٦ هـ)[7]. رواه عنه البيهقى بإسناده إليه ، وأقره[8] .

٩ – ولإمام الأئمة ابن خزيمة (٣١١) هـ كلام مهم أيضاً[9].

١٠ – وقال ابن القيم : ولهذا كان أئمة السلف يذكرون الآيات ثم الأحاديث كما فعل البخارى ومن قبله ومن بعده ، فإن الإمام أحمد وابن راهويه وغيرهما يحتجون على صحة ما تدل عليه أحاديث النزول والإتيان ونحوها بالقرآن[10].

الحاصل: أن أخبار الصفات الصحيحة يؤيدها كتابُ الله ، فهى تفيد العلم اليقينىَّ ويثبت بها الاعتقادُ .

---

(١) الزمر : ٦٧ .

(٢) ص : ٧٥ .

(٣) النساء : ١٦٤ .

(٤) طه : ٥ .

(٥) فتح البارى : ١٣ / ٣٥٩ .

(٦) انظر : صـ : ٢ /١٠٥.

(٧) ترجمته فى الأنساب : ١١ / ٢٧٨ – ٢٧٩ والسير : ١٦ / ١٨١ – ١٨٤ .

(٨) انظر السنن الكبرى : ٣ / ٣ والأسماء والصفات : ٤٥٦ ، وسكت عليه الكوثرى .

(٩) ذم التأويل للموفق ١٨ عنه .

(١٠) مختصر الصواعق : ٤٥٦ ، ط الجديدة و : ٤٤٠ ، ط / دار الكتب العلمية .

○ **الوجه الخامس :**

أن نقول : إن أحاديث الصفات لو سلم أنها أخبارُ آحادٍ ؛ لكن لا نسلم أنها ظنيةٌ لا تفيد اليقين ولا تثبت بها العقيدة .

لأنها ليست أخبار آحادٍ فقط مجردةً عن قرائن الصحة ، بل هى محتفة بالقرائن ؛ ومن المعروف المقرر المعترف به ، أن أخبار الآحاد المحتفة بقرائن الصحة مفيدةٌ للعلم اليقينى النظرىِّ .

وقد صرح بهذا كبار أئمة الأمة ، بما فيهم كثيرٌ من أساطين الماتريدية وعلى آخرهم الكوثرى ، وكثيرٌ من أئمة الأشعرية ، بل بعض كبار المعتزلة ؛ فنصوص هؤلاء حجة عليهم فى باب الصفات .

وفيما يلى نماذج ممن صرح بكون الخبر المحتفِ بالقرآئن مفيداً للعلم اليقينى لتكون شاهدة لما قلنا وتقطع أعذار الماتريدية وتتم عليهم الحجة :

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام رأس المعتزلة (٢٣١ هـ)[(١)] .

٢ - الإمام الحافظ الخطيب البغدادى (٤٦٣ هـ)[(٢)] .

٣ - إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك الجوينى (٤٧٨ هـ)[(٣)] .

٤ - الغزالى (٥٠٥ هـ) الذى يلقبونه بـ «حجة الإسلام» وكلاهما من كبار أئمة الأشعرية[(٤)] .

٥ - وفخر الدين الرازى فيلسوف الأشعرية (٦٠٦ هـ)[(٥)] .

---

(١) انظر : أصول السرخسى : ١ / ٣٣٠ ، المحصول للرازى الجزء الثانى القسم الأول : ٤٠٣ عن النظام وأقرانه .

(٢) انظر : الكفاية : ٣٢-٣٣، ونص آخر للخطيب ذكره الدكتور ملا خاطر فى مكانة الصحيحين : ١٦٣ ، وأحال على الكفاية : ٣٢ ، و لم أجده فيما عندى من نسخ « الكفاية » المطبوعة .

(٣،٤) التقرير والتحبير / لابن أمير الحاج الحنفى الماتريدى : ٢ / ٢٦٨ ، وتيسير التحرير لأمير بادشاه الحنفى الماتريدى : ٣ / ٧٦ عن إمام الحرمين ، والغزالى بل صرح الكوثرى بأن المحتفَ بالقرائن قسيمٌ لخبر الواحد عند الغزالى . انظر نظرة عابرة : ١١٣ ، وصرح الغزالى أيضاً بأن مما يعلم صدقه بالسمع خبر الواحد إذا عمل بموجبه أهل الإجماع ، انظر : المنخول : ٢٤٥ومثله فى كلام الخطيب الآتى فى صـ ٢ /١٠٥.

(٥) المحصول الجزء الثانى ، القسم الأول : ٤٠٢ - ٤٠٣ .

٦ – سيف الدين الآمدى (٦٣١ هـ) وهو من كبار أئمة الأشعرية[(١)] .

٧ – الإمام جمال الدين أبى عمرو وعثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (٦٤٦ هـ)[(٢)] .

٨ – عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجى من أئمة الأشعرية صاحب « المواقف » (٧٥٦ هـ)[(٣)] .

٩ – سعد الدين التفتازانى فيلسوف الماتريدية (٧٩٢ هـ)[(٤)] .

١٠ – الحافظ ابن حجر العسقلانى (٨٥٢ هـ) ومفاد كلامه : أنه لا خلاف فى هذه المسألة ؛ لأن الخلاف فيها لفظى ؛ لأن من قال : يفيد العلم ، أراد العلم النظرى ، ومن أبى – خص العلم بالمتواتر و لم يَنْفِ أن المحتفَّ بالقرائن أرجح[(٥)] .

١١ – كمال الدين بن الهمام (٨٦١ هـ) وهو من أكابر الحنفية والماتريدية[(٦)] .

١٢ – وتلميذه ابن أمير الحاج الحنفى (٨٧٩ هـ)[(٧)] .

---

(١) انظر : الإحكام فى أصول الأحكام : ٢ / ٤٨ – ٤٩ .

(٢) منتهى الأصول والأمل : ٧١ ، ومختصر المنتهى الأصولى بشرح عضد الدين الإيجى : ٢ / ٥٥ . وبشرح بيان المختصر لأبى الثناء الأصبهانى : ١ / ٦٥٦ .

(٣) شرح الإيجى لمختصر المنتهى الأصولى : ٢ / ٥٦ .

(٤) حاشية السعد التفتازانى على شرح مختصر المنتهى الأصولى : ٢ / ٥٦ .

(٥) نزهة النظر : ٢٦ – ٢٧ ، وشرحها لملا على القارى : ٣٩ – ٤٥ ، وانظر فتح المغيث ١ / ٥١ ، وتوجيه النظر : ١٢٨ ، وأقره العلامة أنور شاه ، إمام الديوبندية . مقدمة فيض البارى : ١ / ٤٦ .

(٦) التحرير مع شرحه التقرير لابن أمير الحاج : ٢ / ٢٦٨ ، وشرحه تيسير التحرير لأمير بادشاه : ٣ / ٧٦ .

(٧) انظر : التقرير والتحبير شرح التحرير : ٢ / ٢٦٨ .

١٣ – شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى (٩٠٢ هـ)[١] .
١٤ – جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (٩١١ هـ)[٢] .
١٥ – محمد أمين المعروف « بأمير بادشاه » الحنفى (٩٨٧ هـ)[٣] .
١٦ – العلامة أنور شاه الكشميرى الحنفى الديوبندى (١٣٥٢ هـ)[٤] .
١٧ – الكوثرى مجدد الماتريدية (١٣٧١ هـ)[٥] .
وغيرهم ممن لا يُحْصَوْنَ .

□ أنواع الأخبار المحتفة بالقرائن :

ذكر الحافظ ابن حجر أربعة أنواع للخبر المحتف بقرائن الصحة :

● **الأول**: ما أخرجه الشيخان فى « صحيحيهما » ، مما لم يبلغ حد التواتر ولم ينقده أحد من الحفاظ ولم يقع التجاذب بين مدلوليه .

● **الثانى** : المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة .

● **الثالث**: المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً ، كالحديث الذى يرويه الإمام أحمد مثلاً ، ويشاركه فيه غيره عن الشافعى ، ويشاركه فيه غيره عن مالك ، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته .

● **الرابع**: المتلقى بالقبول .

قال : « وهذا التلقى وحده أقوى من إفادته العلمَ من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر »[٦] .

---

(١) انظر : فتح المغيث : ١ / ٥١ – ٥٢ .
(٢) انظر : تدريب الراوى : ١ / ١٣٣ .
(٣) تيسير التحرير : ٣ / ٧٦ .
(٤) مقدمة فيض البارى : ١ / ٤٥ – ٤٦ .
(٥) نظرة عابرة : ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ .
(٦) نزهة النظر : ٢٦ – ٢٧ ، وشرحها للقارى : ٣٩ – ٤٥ ، وانظر الفتح المغيث : ١ / ٥٠ – ٥٢ وتوجيه النظر : ١٢٨ .

قلت :

أما النوع الأول :

وهو الحديث المتفق عليه فقد صرح أهل هذا الشأن بأنه أعلى أقسام الصحيح ؛ فيذكرون للحديث مراتبَ سبعاً :

- **الأولى :** ما أخرجه الشيخان فى « صحيحيهما » .
- **الثانية :** ما انفرد به البخارى .
- **الثالثة :** ما انفرد به مسلم .
- **الرابعة :** ما كان صحيحاً على شرطهما جميعاً .
- **الخامسة :** ما كان على شرط البخارى .
- **السادسة :** ما كان على شرط مسلم .
- **السابعة :** ما كان صحيحاً ، ولم يكن على شرط واحدٍ منهما[1] .

فهذا النوع من الأحاديث قد صرح جمع غفير من الجهابذة النحارير من المحدثين ، ومن كبار أساطين المتكلمين من الماتريدية والأشعرية بأنها تفيد العلم اليقيني النظرى .

فكيف يصح زعم الماتريدية : أن أحاديث الصفات أخبار آحاد ظنية ؟ .

وفيما يلى نماذج من هؤلاء الأعلام :

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح : ٢٣ - ٢٤ ، الإرشاد : ١ / ١٣٠ ، التقريب : ٤٠ ، كلاهما للنواوى ، التقييد والإيضاح : ٢٨ ، التبصرة والتذكرة : ١ / ٦٤ كلاهما للعراقى جواهر الأصول : ١٨ - ١٩ ، لأبى الفيض الفارسى الفصيح الهروى الحنفى ، وتنقيح الأنظار لابن الوزير مع شرحه توضيح الأفكار للأمير الصنعانى : ١ / ٨٨ - ٨٩ ، نزهة النظر : ٣١ - ٣٢ ، والنكت على ابن الصلاح : ١ / ٣٦٣ - ٣٦٦ ، المختصر : ١١٣ - ١١٤ ، للكافيجى الحنفى ، فتح المغيث : ١ / ٤٢ - ٤٣ ، تدريب الراوى : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، مقدمة فى أصول الحديث : ٨٧ - ٨٩ ، للشيخ عبد الحق الدهلوى الحنفى ، فتح الباقي : ٦٤/١ ، للشيخ زكريا الأنصارى ، خلاصة الفكر : ٤٨-٤٩، للشنشورى ، قواعد التحديث : ٨٢ ، للعلامة القاسمى .

١ - أبو إسحاق إسماعيل بن محمد الأسفراييني الملقب بركن الدين (٤١٨ هـ) فقد نقل على ذلك إجماع أهل الحديث فقال: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها «الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع».[١]

٢ - الإمام أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بشمس الأئمة السرخسي (٤٨٣ هـ) إمام الحنفية في وقته[٢] .

٣ - أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي - صاحب « الجمع بين الصحيحين (٤٨٨ هـ)[٣] .

٤ - الإمام أبو حامد الغزالي (٥٠٥ هـ) أحد كبار أئمة الأشعرية ، ذكره الكوثري فيمن يقولون بإفادة أحاديث « الصحيحين » القطعَ[٤] .

٥ - الإمام أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧ هـ)[٥] .

٦ - أبو نصر بن يوسف (هو عبد الرحيم بن عبد الخالق اليوسفي) (٥٧٤ هـ)[٦] .

٧ - الإمام الحافظ صدر الدين أبي طاهر أحمد بن محمد الأصفهاني السِّلَفِي (٥٧٦هـ)[٧] .

٨ - الإمام أبو عمرو بن الصلاح (٦٤٣ هـ) .

ونص كلامه : « وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني

---

(١) النكت على ابن الصلاح: ٣٧٧/١، نزهة النظر: ٢٧، فتح المغيث: ١/ ٥١، عنه .

(٢) انظر فيض الباري (المقدمة) : ١ / ٤٥ ، للشاه أنور شاه الكشميري الديوبندي ، نظرة عابرة : ١١١ ، للكوثري عنه .

(٣) نزهة النظر : ٢٧ ، عنه .

(٤) انظر نظرة عابرة : ١٠٩ .

(٥) شروط الأئمة الستة : ٢١ .

(٦) التقييد والإيضاح :٢٨ ، التبصرة والتذكرة : ١ / ٦٩ ، تنقيح الأنظار مع توضيح الأفكار : ١ / ١٢٣ ، والنكت على ابن الصلاح : ١ / ٣٧٩ ، عنه .

(٧) انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٤٨٣ . الجديدة و ٤٦٥ دار الكتب العلمية .

النظرى واقع به ... ، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها ، وأكثر إجماعات العلماء كذلك ، وهذه نكتة نفيسة نافعة ... »[1] .

٩ - شيخ الإسلام (٧٢٨ هـ)[2] وسيأتى نصه قريباً إن شاء الله تعالى .

١٠ - الإمام ابن القيم (٧٥١ هـ)[3] .

١١ - الحافظ ابن كثير (٧٧٤ هـ) .

ومن كلامه : « وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد إليه »[4] .

١٢ - والإمام عمر بن رسلان البلقينى (٨٠٥ هـ)[5] .

١٣ - وأبو الفيض محمد بن محمد بن على الفارسى المعروف بفصيح الهروى الحنفى (٨٣٧ هـ)[6] .

ومن قوله : « ما روياه ، أو واحد مقطوع بصحته ، أى يفيد العلم القطعى نظراً لا ضرورة ... »[7] .

١٤ - الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ) .

قال : « .. منها ما أخرجه الشيخان فى « صحيحيهما » مما لم يبلغ

---

(١) علوم الحديث له : ٢٤ - ٢٥ .

(٢) علم الحديث لشيخ الإسلام : ٧٧ ، ٧٨ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٨ / ١٧ ، ٢٢ ، ٤٠ - ٤١ ، ٤٩ ، مقدمة فى أصول التفسير : ٦٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٣٥٠ .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ٤٨٣ الجديدة و ٤٦٥ دار الكتب العلمية .

(٤) اختصار علوم الحديث مع شرحه : الباعث الحثيث لأحمد بن محمد شاكر : ٣٥ .

(٥) محاسن الاصطلاح : ١٠١ ، ط : دار الكتب المصرية القاهرة (١٣٧٤ هـ) .

(٦) ترجمته فى هدية العارفين : ٢ / ١٨٩ .

(٧) جواهر الأصول : ٢٠ - ٢١ .

حد المتواتر، فإنه احتفت به قرائن ، منها : جلالتهما فى هذا الشأن ، وتقدمهما فى تميز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، إلا أن هذا يختص بما لم ينقده أحد من الحفاظ مما فى الكتابين ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع فى الكتابين »[1] .

١٥ – والسخاوى (٩٠٢ هـ)[2] .

١٦ – والسيوطى (٩١١ هـ) .

وقال : « وهو الذى أختاره ، ولا أعتقد سواه »[3] .

١٧ – والعلامة محمد معين السندى الحنفى (١١٦١ هـ)[4] فله بحث قيم فى إفادة أحاديث « الصحيحين » القطع[5] ودراساته تقمع الحنفية .

١٨ – الإمام الشاه ولى الله الدهلوى إمام الحنفية فى وقته (١١٧٦ هـ) .

فقد قال : « أما « الصحيحان » فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه

---

(١) نزهة النظر : ٢٦ – ٢٧ ، وشرحها للقارى : ٤١ ، وانظر أيضاً النكت على ابن الصلاح : ١ / ٣٧٤ – ٣٨٠ .

(٢) انظر فتح المغيث : ١ / ٥١ – ٥٢ .

(٣) تدريب الراوى : ١ / ١٣٤ ، وانظر ألفية السيوطى مع شرح الشيخ أحمد بن محمد شاكر : ٣ ، ومنهج ذوى النظر ، للشيخ محمد محفوظ الترمسى شرح منظومة علم الأثر للسيوطى : ١١ .

(٤) انظر ترجمته ومكانته عند الحنفية فى نزهة الخواطر : ٦ / ٣٥١ – ٣٥٥ ، وذكره البنورى فى كبار علماء الحنفية وأئمتهم . انظر تكملة البنورى لفقه أهل العراق . للكوثرى تحقيق أبى غدة : ٧٨ ولتقدمة الكوثرى لنصب الراية ٤٩ .

(٥) دراسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالحبيب ، الدراستان العاشرة ، والحادية عشرة : ٣٠٨ – ٤٠٢ ، الدراسة العاشرة فى إثبات إفادة الصحيحين القطع ، والدراسة الحادية عشرة فى إثبات ترجيح أحاديث الصحيحين على غيرها ، والرد على مزاعم الإمام ابن الهمام الحنفى ومن سايره من الكوثرية والديوبندية وغيرهم .

كل من يُهَوِّن أمرَهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة « وكتاب الطحاوى » ومسند الخوارزمى[1] ، وغيرهما تجد بينها ، وبينهما بعد المشرقين »[2] .

وقال فى الثناء على صحيح البخارى :

« ولعمرى ! إنه نال من الشهرة ، والقبول درجة لا يرام فوقها »[3] وكم لهذا الإمام من نصوص تقطع دابر أصول الحنفية .

١٩ – والأمير اليمانى الصنعانى (١١٨٢ هـ)[4] .

٢٠ – والإمام الشوكانى (١٢٥٠ هـ)[5] .

٢١ – والحافظ المحدث أبى العلى محمد عبد الرحمن المباركفورى (١٢٥٣ هـ)[6] .

٢٢ – ومحدث الشام العلامة جمال الدين القاسمى (١٣٣٢ هـ)[7] .

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الكلاباذى السبذمونى الحارثى البخارى الخوارزمى المعروف بالأستاذ (٣٤٠ هـ) وهو جامع « مسند أبى حنيفة » ؛ كان كثير الحديث ، لكنه ضعيف الرواية ، غير موثوق به ، صاحب عجائب ومناكير وغرائب ، ليس بموضع الحجة بل يتهم بوضع الحديث ، ووضع هذا الإسناد على هذا المتن . راجع : تاريخ بغداد : ١٠ / ١٢٦ – ١٢٧ ، الأنساب : ٧ / ٢٩ ، الميزان : ٢ / ٤٩٦ – ٤٩٧ .

وذكر العلامة اللكنوى جروح أهل العلم فيه وسكت عليها ، انظر الفوائد البهية : ١٠٤ – ١٠٦ ، قلت : فماذا تكون قيمة مسنده ؟ فكيف تفتخر الحنفية به ؟

(٢-٣) حجة الله البالغة : ١ / ١٣٢ ، ١٥١ ، والإنصاف : ٥٥ ، وسكت عليه أبو غدة الكوثرى .

(٤) توضيح الأفكار : ١ / ١٢٣ ، قصب السكر مع شرحه سح المطر ، لشيخنا عبد الكريم بن مراد الأثرى : ٣٥ حفظه الله .

(٥) إرشاد الفحول : ٥٠ .

(٦) مقدمة تحفة الأحوذى : ١ / ٥٨ ، ٣١٤ – ٣١٨ .

(٧) قواعد التحديث : ٨٥ – ٨٦ .

٢٣ – والشيخ طاهر بن صالح الجزائرى (١٣٧٨ هـ)[١] .

٢٤ – العلامة محمد أنور شاه الكشميرى الديوبندى الملقب بإمام العصر (١٣٥٢ هـ) الذى يعظمه الديوبندية والكوثرية غاية التعظيم ، ونحن نسوق نصه بطوله لأهميته ، ولمكانته عندهم[٢] إتماما للحجة وإيضاحا للمحجة .

قال رحمه الله : « القول الفصل فى أن خبر « الصحيحين » يفيد القطع اختلفوا فى أن أحاديث الصحيحين هل تفيد القطع أم لا ؟ .

فالجمهور[٣] إلى أنها لا تفيد القطع ، وذهب الحافظ رضى الله عنه إلى أنها تفيد القطع ، وإليه جنح شمس الأئمة السرخسى رضى الله عنه من الحنفية ، والحافظ ابن تيمية من الحنابلة ، والشيخ عمرو بن الصلاح رضى الله عنه ، وهؤلاء وإن كانوا أقل عدداً[٤] إلا أن رأيهم هو الرأى .

وقد سبق فى المثل السائر :

* تعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها : إن الكرام قليل *

... **فإن قيل:** إن فيهما أخباراً آحاداً ، وقد تقرر فى الأصول أنها لا تفيد غير الظن .

قلت : لا ضير ؛ فإن هذا باعتبار الأصل ، وذاك بعد احتفاف القرائن ، واعتضاد الطرق فلا يحصل القطع إلا لأصحاب الفن الذين يسر لهم الله سبحانه التمييز بين الفضة ، والقِضَة[٥] ورزقهم علماً من أحوال الرواة ، والجرح والتعديل ، فإنهم إذا مروا على حديث وتتبعوا طرقه ، وفتشوا رجاله ، وعلموا حال إسناده – يحصل لهم القطع ، وإن لم يحصل

---

(١) توجيه النظر : ١٣٥ .

(٢) انظر نماذج غلوهم فى الثناء عليه : صـ : ١/ ٣٣٨ – ٣٣٩ .

(٣–٤) **قلت** : بل الأمر بالعكس وهذا مبنى على أنه لم يتتبع أقوال العلماء ، راجع مختصر الصواعق المرسلة : ٤٨٢ الجديدة و ٤٦٥ دار الكتب العلمية .

(٥) الحصَى : راجع القاموس : ٨٤١ .

لمن لم يكن له بصر ولا بصيرة..؟

ألا ترى أن الواحد جليل القدر إذا أخبرك بأمر ، فنظرت إلى حاله وثقته ، وعلمه ودينه – أيقنت بخبره كفلق الصبح ، ولا يبقى فى نفسك قلق ، واضطراب ، وكفاك جماعة ؛ فإن واحداً قد يزن جماعة بل يرجحهم ، والآخر كريشة طائر لا يوازى جناح بعوضة ، وإن إبراهيم كان أمة قانتاً ، ومن أمته من يجىء يوم القيامة أمة وحده .

* ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم فى واحد *

... ، ولما كان هذا أمراً لا يسع إنكاره لأحد – جعل الحافظ هذا النزاع راجعاً إلى النزاع اللفظى ، فلم يبق فى نفس إفادة القطع خلاف ، ولا شقاق ، وإنما هو فى أن تلك الإفادة بديهية ، أو نظرية فمن ذهب إلىٰ أنها تفيد القطع أراد به النظرى ، ومن أنكرها أراد به الضرورى .

وهذا ، فإنه تحقيق حقيق بالقبول ، ومن حاد عنه فقد عدل عن المسلك القويم »[1] .

قلت : نص العلامة الكشميرى هذا يستأصل مزاعم الماتريدية ولا سيما الكوثرية والديوبندية منهم .

٢٥ – والكوثرى مجدد الماتريدية وإمامهم فى وقته (١٣٧١ هـ)[2] ، فقد اعترف فى صدد إثبات نزول عيسىٰ عليه السلام بأن أحاديث الصحيحين تفيد القطع . وهذا حجة عليه ، وعلى الماتريدية فى باب الصفات .

٢٦ – ومحدث مصر ، العلامة أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر (١٣٧٧ هـ)[3] .

---

(١) مقدمة فيض البارى : ١ / ٤٥ – ٤٦ وأقره تلميذه البنورى الكوثرى .

(٢) نظرة عابرة : ١٠٩ – ١١٢ .

(٣) الباعث الحثيث : ٣٥ – ٣٧ ، شرح ألفية السيوطى : ٤ – ٥ .

٢٧ - والعلامة محمد إسماعيل السلفى (١٣٨٧ هـ)[١] فله خدمة مشكور عليها فى هذا الباب[٢] .

٢٨ - والدكتور خليل ملاخاطر « من المعاصرين » له عمل عظيم فى الذب عن مكانة « الصحيحين » ، وله بحث قيم فى إفادة أحاديث الصحيحين القطع[٣] وهذا الكتاب عديم النظير لقلع نسج متعصبة الحنفية .

قلت: الحاصل أن أحاديث «الصحيحين» تفيد العلم القطعى بشهادة من ذكرنا وفيهم كبار أعيان الحنفية الماتريدية الديوبندية منهم، والكوثرية، وغيرهم.

بل ثبت بلسان الحافظ ابن حجر ، والعلامة الكشميرى الديوبندى أن هذه المسألة لا خلاف فيها : فمن أثبت العلم القطعى - أراد النظرى ، ومن نفى ذلك أراد البديهى و لم ينف النظرى .

☐ **تنبيه مهم :**

لقد تبين مما سبق من علو مكانة « الصحيحين » وأن أحاديثهما تفيد القطع ، وأنها أصح الصحاح .

إذا تقرر هذا علم أن أحاديث « الصحيحين » مقدمة على غيرها عند التعارض ولا أعلم فى هذا خلافاً لأحد إلا لِمتأخرى الحنفية ، فقد قالوا بعدم ترجيح أحاديث « الصحيحين » عند التعارض على غيرها ، وذلك لأنهم يعلمون جيداً أن مذهبهم مخالف لكثير من أحاديث « الصحيحين » ، فوضعوا هذا الأصل ليخرجوا بهذا عن هذا المضيق ؛ فقالوا : لا ترجيح لأحاديث

---

(١) هو العلامة محمد إسماعيل بن محمد إبراهيم السلفى « نسبة إلى السلف الصالح » كان أميناً عاماً لجمعية « أهل الحديث » بباكستان ثم أميراً لها ، وكان له مجال عظيم فى الدعوة إلى التوحيد والسنة والإرشاد والسياسة والتأليف والتعليم ، راجع مقدمة الدكتور صلاح الدين مقبول أحمد لكتاب « موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوى » ٢٤ - ٣٠ ، للمترجم له وقد فضح «المودودية» فيه .

(٢) موقف الجماعة الإسلامية « المودودية » من الحديث النبوى : ٨٩ - ١٠٣ .

(٣) مكانة الصحيحين : ١٣٥ - ١٣٩ .

« الصحيحين » عند التعارض بل – يجوز أن يقدم حديث آخر على حديث « الصحيحين » .

وأول من وضع هذا الأصل – فيما أعلم – من الحنفية هو الإمام ابن الهمام (٨٦١ هـ) ثم تابعه الحنفية ، ولا سيما الديوبندية منهم ، والكوثرية[1] .

قلت : وهذا الأصل الفاسد مبنى على أصلهم الآخر أفسد منه ، وهو : أن للحنفية أصولاً وقواعدَ فى تصحيح الحديث وتضعيفه ، كما أن للمحدثين قواعدَ ، فرب حديث ضعيف عند المحدثين صحيح عند الحنفية ، وبالعكس فلا لوم على الحنفية إذا خالفوا بعض الأحاديث[2] .

قلت : هذا الذى عرضناه من مكانة أحاديث « الصحيحين » ، وأنها مما احتف بالقرائن ، وأنها تلقتها الأمة بالقبول ، وأنها تفيد العلم القطعى

---

(١) انظر فتح القدير : ١ / ٤٥٤ ، التحرير : ٣ / ٣٠ ، كلاهما لابن الهمام ، التقرير والتحبير شرح التحرير لابن أمير الحاج : ٣ / ٣٠ ، تيسير التحرير لأمير باد شاه : ٣ / ١٦٦ ، التعليقات المهمة للكوثرى : على شروط الأئمة للمقدسى ، والحازمى : ٤٩ – ٥٠ ، ٧٠ – ٧١ ، ومقدمة إعلاء السنن : ١ / ٤١ ، وقواعد فى علوم الحديث لظفر أحمد العثمانى الديوبندى ، وتعليقات أبى غدة الكوثرى عليها : ٦٤ – ٦٦ ، ومقدمة أوجز المسالك للشيخ زكريا الديوبندى شيخ جماعة التبليغ : ١ / ١٣٧ – ١٣٨ .

قلت : لقد وفق الله تعالى العلامة محمد معين السندى الحنفى (١١٦١ هـ) صاحب الإمام ولى الله الدهلوى الحنفى (١١٧٦ هـ) فوقف لهم بمرصاد ، وجعل مقالتهم هذه كأن لم تغن بالأمس انظر درسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالحبيب ، الدراسة الحادية عشرة : ٣٢٨ – ٢٠٤ .

(٢) انظر قواعد أصول الحديث : ٢٠ ، ٤٦١ ، ومقدمة إعلاء السنن : ١ / ١٧ ، ٢٨٤ ، لظفر أحمد العثمانى الديوبندى ، تحقيق وتعليق أبى غدة الكوثرى ، وانظر أيضاً التعليقات المهمة للكوثرى على شروط الأئمة : ٧٠ .

اليقيني – على لسان كبار أئمة الحنفية ، وغيرهم – يقطع دابر هذا الأصل الفاسد ، ولقد تصدى للرد على هذا الأصل المُحَدِّثُ المباركفوريُّ (١٢٥٣ هـ)[(١)] .

قلت : ويكفي لرد مزاعمهم في تقديم حديث خارج « الصحيحين » على أحاديثهما ورد أحاديث « الصحيحين » بذلك دفاعاً عن مذهبهم – ما قاله الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني الملقب بركن الدين (٤١٨ هـ) :

« أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها « الصحيحان » مقطوع بصحة أصولها ، ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ، ورواتها » .

قال : « فمن خالف حكمُه خبراً منها ، وليس له تأويلٌ سائغٌ للخبر نقضنا حكمه ، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول »[(٢)] .

قلت : لكثير من متعصبة الحنفية موقف مذموم من « الصحيحين » وفي قلوبهم حزازة منهما يبدو أثرها بين حين وآخر ، وما تخفي صدورهم أكبر ؛ ولكن كتابَي « الدراسات » و « المكانة » قضاءٌ عليهم[(٣)] .

وللحنفية عدة أصول باطلة فاسدة حماية للمذهب يحتاج إبطالُها إلى كتاب مستقل[(*)] ولي في ذلك كتاب * علّه يُفتح لإخراجه باب *

---

(١) انظر مقدمة تحفة الأحوذي : ١ / ٣١٠ – ٣٢٢ .

(٢) فتح المغيث : ١ / ٥١ ، عنه .

(٣) انظر على سبيل المثال : الجواهر المضية : ٤ / ٥٦٤ – ٥٧٠ ، التعليقات المهمة للكوثري على شروط الأئمة : ٦٩ – ٧٥ ومقالاته : ٨٤ ، وقواعد في علوم الحديث : ٤٦٣–٤٦٨ ، ومقدمة إعلاء السنن ١/٢٨٥–٢٨ كلاهما لظفر أحمد الديوبندي ، تحقيق وتعليق أبي غدة الكوثري ومقدمة تنسيق النظام ٦ .

(*) فردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة بغلوهم في القياس ، وبأصلهم الفاسد : أن الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لا يجوز ؛ وبقاعدتهم الباطلة : أن العبرة لرأي الراوي لا لروايته .

انظر أعلام الموقعين : ١ / ٢٤٦ – ٢٤٨ ، ٢ / ٣٠٧ – ٣٠٩ – ٣ / ٣٨ – ٤٠ ، فترى عجب العجاب في هذا الباب وفيه عبرة لأولي الألباب .

□ وأما النوع الثانى :

من المحتف بالقرائن - وهو المشهور - فهو خارج عن موضوع النزاع ؛ لأنه ليس من أخبار الآحاد عند الحنفية بل المشهور عند الجصاص - وهو من كبار أئمة الحنفية - قسم من المتواتر ، فهو يفيد العلم اليقينى القطعى كما سبق[١] .

□ أما النوع الثالث :

من المحتف بالقرائن - وهو المسلسل بالأئمة - فقد حكى السهيلى[٢] إفادته العلمَ اليقينى عن بعض الشافعية[٣] .

وحكاه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى (٤٧٦ هـ) عن بعض المحدثين[*] .

قلت : وجزم به الحافظ ابن حجر حيث قال : « فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته ، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم... »[٤] .

قلت : وإلى هذا يشير كلام العلامة الكشميرى الديوبندى حيث يقول : « فإن واحداً قد يزن جماعةَ بل يرجحهم ... ؛

ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم فى واحد[٥] »

---

(١) انظر ما تقدم فى صـ : ٢/٦٨، وما سيأتى فى صـ : ٢ /١٠٣.

(٢) السهيليون كثير ، ولعله أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى (٥٨١ هـ) مؤلف الروض الأنف .

(٣) مكانة الصحيحين : ١٣٣ - ١٣٤ ، للدكتور خليل إبراهيم ملاخاطر عن « المنهج الحديث فى علوم الحديث » للدكتور محمد بن محمد السماحى : ٧٢ ، ط : القاهرة ، عن السهيلى .

(٤) نزهة النظر : ٢٧ ، وشرحها للقارى : ٤٥ ، وانظر تدريب الراوى : ١ / ١٣٤ .

(٥) تقدم فى صـ : ٢ /٩٨.

(*) انظر التبصرة : ٢٩٨ للشيرازى .

□ وأما النوع الرابع :

من المحتف بالقرائن – وهو المتلقى بالقبول – فهذا النوع بمدلوله أعمّ من الأنواع الثلاثة الأول فهو يشملها جميعاً سواء كان فى « الصحيحين » أو كان مشهوراً ، أو كان مسلسلاً بالأئمة ، فهو يفيد العلم اليقينى القطعى النظرى ، وهو مذهب كثير من أهل الكلام من المعتزلة ، والماتريدية والأشعرية ومذهب أهل الحديث قاطبة والسلف عامة ، وهو مذهب عامة المحققين من كبار أئمة الحنفية ، والمالكية والشافعية ، والحنابلة ، ولم يخالف فى ذلك إلا شرذمة قليلة من المتأخرين تبعاً لبعض المتكلمين ، فلا عبرة بهم ، كما صرح به شيخ الإسلام وغيره[1] .

ولا شك أن أحاديث الصفات لا تخلوا من هذا النوع فهى مفيدة للعلم القطعى اليقينى فكيف يصح دعوى الماتريدية وغيرهم من المتكلمين : أنها أخبار آحاد ، لا تفيد إلا الظن ؟.

وفيما يلى عرض بعض نصوص العلماء إتماماً للحجة وإيضاحاً للمحجة وقطعا لأعذار الماتريدية وإلقامهم الأحجار .

١ – الإمام عيسى بن أبان (٢٢١ هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية الأوائل[2] فقد حكى عنه أنه قال :

« خبر الواحد إذا عمل عليه أكثر الصحابة وعابوا من لم يعمل به يقطع به »[3] .

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٤٧٤ – ٤٧٥ ، واختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث : ٣٦ ، محاسن الاصطلاح : ١٠١ ، النكت على ابن الصلاح : ١ / ٣٧٦ ، فتح المغيث : ١ / ٥١ ، تدريب الراوى : ١ / ١٣٣ ، وقواعد التحديث : ١٨٥ ، توجيه النظر : ١٣٤ ، وسيأتى قريباً نص كلام شيخ الإسلام .

(٢) أنظر مكانته الجليلة عند الحنفية فى الجواهر المضية : ٢ / ٦٧٨ – ٦٨٠ ، والفوائد البهية : ١٥١ .

(٣) المعتمد لأبى الحسين البصرى الحنفى المعتزلى : ٢ / ٨٦ عنه .

٢ – أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائى الحنفى ، إمام الهاشمية من المعتزلة (٣٢١ هـ)[١] .

٣ – أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخى أحد كبار أئمة الحنفية (٣٤٠ هـ)[٢] .

٤ – وقال الإمام أبو بكر أحمد بن على الجصاص إمام الحنفية فى وقته (٣٧٠ هـ)[٣] .

عند الكلام حول حديثين فى طلاق الأمة ، وعِدّتها :

« وقد استعملت الأمة هذين الحديثين فى نقصان العدة – وإن كان وروده من طريق الآحاد – فصار فى حيز التواتر ، لأن ما تلقاه الناس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا فى معنى المتواتر لما بيناه فى مواضع »[٤] .

٥ – الإمام أبو بكر بن فورك (٤٠٦ هـ) من كبار أئمة الأشعرية – فقد حكى عنه إمام الحرمين أنه قال :

« الخبر الذى تلقته الأئمة بالقبول محكوم بصحته ... وإن تلقوه بالقبول قولاً وقطعاً حكم بصدقه »[٥] .

٦ – أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأسفراييني الملقب بركن الدين (٤١٨ هـ) فقد حكى عنه إمام الحرمين :

« أن ما اتفق عليه أئمة الحديث مستفيض وهو قسم آخر بين المتواتر

(١،٢) انظر رأيهما فى المعتمد : ٢ / ٨٤ ، وتيسير التحرير : ٣ / ٨٠ .

(٣) انظر مكانته وترجمته فى الجواهر المضية : ١ / ٢٢٠ – ٢٢٤ ، الطبقات السنية : ١ / ٤١٢ – ٤١٥ ، والفوائد البهية : ٢٧ .

(٤) أحكام القرآن : ١ / ٣٨٦ ، طبعة : دار الكتاب العربى بيروت ، و ٢ / ٨٣ ، طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت تحقيق محمد صادق قمحاوى ، وأقره ظفر أحمد الديوبندى ، و أبو غدة الكوثرى ، انظر قواعد علوم الحديث : ٦٢ .

(٥) البرهان : ١ / ٥٨٤ – ٥٨٥ ، وانظر مشكل الحديث : ٤٤ ، ٤٩٨ – ٤٩٩ .

وبين خبر الواحد ، وأنه يقينى العلم نظراً »[1] .

٧ - وقال أبو الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى الحنفى المعتزلى (٤٣٦ هـ) :

« فأما خبر الواحد إذا أجمعت الأمة على مقتضاه ، وحكمت بصحته ، فإنه يقطع على صحته ، لأنها لا تجمع على خطأ »[2] .

٨ - وقال الخطيب البغدادى (٤٦٣ هـ) : « .. وقد يستدل على صحته بأن يكون خبراً عن أمر اقتضاه نص القرآن ، أو السنة المتواترة ، أو أجمعت الأمة على تصديقه ، أو تلقته بالقبول وعملت بموجبه »[3] .

٩ - أبو إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى أحد الأئمة الشافعية (٤٧٦ هـ)

قال : « ... خبر الواحد الذى تلقته الأمة بالقبول ، فيقطع بصدقه سواء عمل الكل به أو عمل البعض ، وتأوله البعض ، فهذه الأخبار توجب العمل ، ويقع العلم بها استدلالاً »[4] .

١٠ - الإمام أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بشمس الأئمة السرخسى (٤٨٣ هـ) أحد أكابر أئمة الحنفية[5] .

١١ - وللإمام أبى المظفر منصور بن محمد السمعانى (٤٨٩ هـ) جد صاحب الأنساب: كلام فى غاية الأهمية فى قبول خبر الواحد فى العقيدة، وأن الخبر إذا صح ورواه الثقات وتلقته الأئمة بالقبول فهو يوجب العلم اليقينى وهذا قول عامة أهل الحديث وخلاف ذلك قول أهل البدعة ، وقد ذكرنا نص كلامه[6] .

---

(١) البرهان: ١/٥٨٤، وهذا التقسيم رأى ابن فورك أيضاً. انظر مكانة الصحيحين: ١٣٤.
(٢) المعتمد : ٢ / ٨٤ .
(٣) الكفاية : ٣٢ - ٣٣ .
(٤) اللمع : ٢١٠ ، وشرح اللمع : ٢ / ٥٧٩ .
(٥) انظر ما يأتى فى كلام شيخ الإسلام قريباً فى صـ : ٢/١٠٧،وانظر أيضاً نظرة عابرة للكوثرى : ١١١ وراجع مقدمة فيض البارى : ٤٥ .
(٦) انظر ما تقدم فى صـ : ٢/٧١، وأقره الكوثرى انظر نظرة عابرة : ١٠٩ .

١٢ – وقال الإمام محفوظ بن أحمد الكلوذانى من أئمة الحنابلة فى وقته (٥١٠ هـ):

« فأما خبر الواحد إذا أجمعت الأمة على حكمه وتلقته بالقبول .. فظاهر كلام أصحابنا : أنه يقع به العلم ... »[١] .

١٣ – ١٨ – وقال شيخ الإسلام (٧٢٨ هـ) :

« ... فإن جمهور ما فى البخارى ومسلم مما يقطع بأن النبى ﷺ قاله : لأن غالبه من هذا النحو ؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول ، والتصديق ؛ والأمة لا تجتمع علىٰ خطأ ؛ فلو كان الحديث كذباً فى نفس الأمر – والأمة مصدقة له قابلة له – لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو فى نفس الأمر كذب ؛ وهذا إجماع على خطأ ، وذلك ممتنع » .

وقال : « ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً – إذا كان فى الاعتقاد – أو عملاً – إذا كان فى الأحكام – أنه يوجب العلم ، وهذا هو الذى ذكره المصنفون فى أصول الفقه من أصحاب أبى حنيفة ، ومالك والشافعى وأحمد .

إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا فى ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك ، ولكن كثيراً من أهل الكلام ، أو أكثرهم يوافقون الفقهاء ، وأهل الحديث والسلف على ذلك ، وهو قول أكثر الأشعرية ، كأبى إسحاق[٢] ، وابن فورك[٣] .

وأما ابن الباقلانى[٤] : فهو الذى أنكر ذلك، وتبعه مثل أبى المعالى[٥] وأبى حامد[٦]

---

(١) التمهيد : ٣ / ٨٣ – ٨٤ .

(٢) هو إبراهيم بن محمد الأسفرايينى الملقب بركن الدين (٤١٨ هـ) ترجمته فى طبقات الشافعية للسبكى : ٤ / ٢٥٦ – ٢٦٢ ، وتقدم قوله قريباً .

(٣) تقدم قوله قريباً .

(٤) ويعرف بالباقلانى أيضاً وهو أبو بكر محمد بن الطيب القاضى المالكى : (٤٠٣ هـ) .

(٥) عبد الملك بن عبد الله الجوينى إمام الحرمين (٤٧٨ هـ) .

(٦) الغزالى (٥٠٥ هـ) .

وابن عقيل[1]، وابن الجوزى ، وابن الخطيب[2] والآمدى ونحو هؤلاء .

والأول هو الذى ذكره الشيخ أبو حامد[3] ، وأبو الطيب[4] ، وأبو إسحاق[5] ، وأمثاله من الشافعية ، وهو الذى ذكره القاضى عبد الوهاب[6] ، وأمثاله من المالكية .

وهو الذى ذكره شمس الدين السرخسى[7] ، وأمثاله من الحنفية .

وهو الذى ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب ، وأبو الحسن بن الزاغونى ، وأمثالهم من الحنبلية .

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع فالاعتبار[8] فى ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث كما أن الاعتبار فى الإجماع على الأحكام بإجماع

---

(١) هو الإمام أبو الوفاء على بن عقيل من كبار الحنابلة (٥١٢ هـ) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : ١ / ١٤٢ - ١٦٣ .

(٢) فخر الدين الرازى (٦٠٦ هـ) فيلسوف الأشعرية .

(٣) هو أحمد بن محمد الأسفراييني شيخ الشافعية فى طريقة العراق (٤٠٦ هـ) طبقات الشافعية للسبكى : ٤ / ٦١ - ٧٤ .

(٤) هو طاهر بن عبد الله الطبرى الشافعى الفقيه الأصولى الجدلى (٤٥٠ هـ) طبقات الشافعية للسبكى : ٥ / ١٢ - ٥٠ .

(٥) الشيرازى صاحب « اللمع » وتقدم قوله قريباً فى صـ : ١٠٥/٢ .

(٦) أبو محمد عبد الوهاب بن على البغدادى رئيس القضاة (٤٢٢ هـ) ترتيب المدارك : ٧ / ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٧) المعروف فى لقبه عند الحنفية : « شمس الأئمة » ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد إمام الحنفية (٤٨٣ هـ) وصاحب المبسوط » .

(٨) راجع لمسألة : أن الاعتبار بالإجماع على شىء إنما هو بإجماع أهل ذلك الفن ، لا غيرهم - علم الحديث لشيخ الإسلام : ١١٩ - ١٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٨ / ٥١ ، رفع الملام : ٧٩ - ٨٠ وضمن مجموع الفتاوى : ٢٠ / ٢٥٨ ، مختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٤٨٣ ، مقدمة فيض البارى : ١ / ٤٥ .

أهل العلم بالأمر والنهى والإباحة ... »[1] .

١٩- ٢٣- قلت : قد نقل كلام شيخ الإسلام هذا جماعة من العلماء وأقروه : كالإمام ابن القيم (٧٥١ هـ)[2] ، والحافظ ابن كثير (٧٧٤ هـ)[3] ، والإمام عمر بن رسلان البلقيني (٨٠٥)[4] .

والحافظ **ابن حجر** (٨٥٢ هـ)[5] والسخاوى (٩٠٢ هـ)[6] والسيوطى (٩١١ هـ)[7] ، والعلامة محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار (٩٧٢ هـ)[8] والأمير الصنعانى (١١٨٢ هـ)[9] ، وجمال الدين القاسمى (١٣٣٢ هـ)[10] ، وطاهر بن صالح الجزائرى (١٣٣٨ هـ)[11] .

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير : ٦٧ - ٦٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٠١ - ١٠٣ ، وانظر علم الحديث : ٧٢ ، ٧٨ ، ١٠٣ -١٠٤ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٨ / ١٧ ، ٢٢ ، ٤٠ - ٤١ ، ٤٨ - ٥١ ، ورفع الملام : ٦٩ - ٧١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٢٠ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، المسودة : ٢٢٠ - ٢٢٤، لأبناء تيمية ، وأصول الفقه لابن تيمية : ١ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ، للدكتور صالح بن عبد العزيز .

(٢) الصواعق المرسلة (مختصر الصواعق المرسلة) : ٢ / ٤٨١ -٤٨٤ .

(٣) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر : ٣٦ .

(٤) محاسن الاصطلاح : ١ / ٣٧٤ - ٣٧٧ ، تحقيق : د / عائشة بنت الشاطىء : دار الكتب المصرية (١٩٧٤ م) .

(٥) النكت على ابن الصلاح : ١ / ٣٧٤ - ٣٧٧ .

(٦) فتح المغيث : ١ / ٥١ . .

(٧) تدريب الراوى : ١ / ١٣٢ - ١٣٣ .

(٨) المختبر المبتكر شرح المختصر المعروف بشرح الكوكب المنير : ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٩) توضيح الأفكار : ١ / ١٢٣ - ١٢٦ ، ٢٦ - ٢٧ .

(١٠) قواعد التحديث : ٨٥ - ٨٧ .

(١١) توجيه النظر : ١٣٢ - ١٣٥. وأحال عليه الكوثرى كما فى ص : ١١١/٢.

والكوثرى مجدد الماتريدية وإمامهم فى وقته (١٣٧١ هـ) وذكر نص كلام شيخ الإسلام ، ولكن لشدة عدائه إياه ، لم ينسبه إليه[١] ، والعلامة محمد إسماعيل السلفى (١٣٨٧ هـ)[٢] ، والشيخ أحمد بن محمد شاكر (١٣٧٧ هـ)[٣] .

○ والدكتور خليل إبراهيم ملاخاطر (أشعرى العقيدة) ، فقد ألف كتابه العظيم « مكانة الصحيحين » أجاد فيه وأفاد ، وذكر كلام شيخ الإسلام ثم قال : « وهذا الذى قاله كلام نفيس ، ومهم يعبر عن نظرةٍ بعيدةٍ ، وسبرٍ لأسانيدَ ورواياتٍ وطرقِ الأحاديثِ »[٤] .

٣٣- وللإمام ابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ) بحث قيم فى الأخذ بأخبار الآحاد فى العقيدة ، وأن الخبر المتلقى بالقبول من قسم المتواتر ، وأنه لا نزاع فيه عند السلف[٥] .

٣٤- الشيخ أبو غدة الكوثرى ، فقد نقل عن الإمام الشافعى ، والسخاوى : أن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول ينزل منزلة المتواتر فى أنه يُنسخُ به المقطوعُ[٦] .

قلت : إذا كان الحديث الضعيف يرتفع إلى منزلة المتواتر بمجرد التلقى فما ظنك بأحاديث الصفات المتواترة ، والمشهورة والمتفق عليها ، المتلقاة بالقبول ، المحتفة بالقرائن ؟ وفى هذا كله عبرة للماتريدية أيما عبرة .

---

(١) انظر نظرة عابرة : ١٠٩ ، ١١١ - ١١٢ وهذه خيانة مكشوفة .

(٢) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوى : ١٠١ .

(٣) الباعث الحثيث : ٣٦ - ٣٧ .

(٤) مكانة الصحيحين : ١٤٥ ، ١٣٥ - ١٦٥ .

(٥) شرح الطحاوية : ٣٩٨ - ٤٠١ المكتب و ٣٩١ - ٣٩٥ ، البيان .

(٦) بحث لأبى غدة فى آخر كتاب (الأجوبة الفاضلة) : ٢٣٢ .

□ خاتمة هذا الوجه :

٣٥ – لما كان الكوثرى يعدّ إماماً للماتريدية ؛ بل مجدداً لهم فى وقته ، ولاسيما للكوثرية منهم ، والديوبندية[١] أردت أن أختم هذا الوجه بنصوص الكوثرى التى اعترف فيها بالحق لما رأى وسمع أن أعداء الإسلام احتجوا بقاعدة المتكلمين – من أن خبر الواحد ظنى لا يثبت به العقيدة – على إنكار نزول عيسى عليه السلام[٢] .

○ فتصدى لهم الكوثرى ، وألف فى الرد عليهم كتاباً بعنوان « نظرة عابرة ... » أجاد فيه وأفاد ، ورد على تلك القاعدة الفاسدة للمتكلمين من أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين ، ولا تثبت بها العقيدة – ولكن هذا الكتاب كله حجة عليه ، وعلى الماتريدية فى باب الصفات وهذا تناقض .

○ وهذه بعض نصوص الكوثرى :

(من قال : « إن خبر الآحاد لا يفيد العلم » يريد خبر الآحاد من حيث هو بالنظر إلى رأى جماعة ، وإلا فخبر الآحاد الذى تلقته الأمة بالقبول ، يقطع بصدقه ، كما نص[٣] على ذلك أبو المظفر السمعانى فى « القواطع »[٤] ؛

وقد حكى السخاوى فى « فتح المغيث » عن جماعة من المحققين إفادة خبر الآحادِ العلم عند احتفافه بالقرائن ، بل قال جماعة : إن ما اتفق عليه البخارى ومسلم يفيد – فى غير مواضع النقد منه – العلمَ ؛ لاحتفافه بالقرائن ، ومنهم

(١) كونه إماماً للكوثرية ظاهر ، وأما كونه إماماً للديوبندية ؛ فيكفى فى ذلك مقدمة البنورى الديوبندى لمقالات الكوثرى .

(٢) انظر نظرة عابرة : ١١٣ ، ومقدمة ناشرها : ٢٦ – ٢٧ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٥٦ .

(٣) ذكرنا نصه فيما سبق فى صـ : ٢ /٢٨ .

(٤) أثنى السبكى علىٰ هذا الكتاب ثناء عاطراً : طبقات الشافعية : ٥ / ٣٤٣ .

الغزالى)[١] .

وقال : « وأين اجتماع نصوص العلماء مع قول أمثال أبى حامد الأسفراييني ، وأبى إسحاق الأسفراييني ، والقاضى أبى الطيب ، وأبى إسحاق الشيرازى ، وشمس الأئمة السرخسى ، والقاضى عبد الوهاب ، ورواية ابن خويز منداد[٢] . عن مالك ، وقول أبى يعلى وأبى الخطاب ، وابن الزاغونى ، وابن فورك ، وغيرهم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم ، وفى الخبر المحتف بالقرائن »[٣] .

وقال : (بل جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له ، أو عملاً به أنه يوجب العلم كما تجد تفصيل ذلك فى « توجيه النظر » فى صـ : ١٣٤)[٤] .

قلت : كلام الكوثرى هذا حق لا ريب فيه غير أنه لم يقتصر على مسألة « نزول عيسى عليه السلام » فقط ، بل هو شامل لجميع الأحاديث الواردة فى جميع الأبواب ، ومنها باب صفات الله تعالى ، فكلام الكوثرى هذا حجة عليه خاصة ، وعلى الماتريدية عامة كما هو حجة على منكرى نزول عيسى عليه السلام ، وغيرهم من الملحدين فى أسماء الله وصفاته .

وقال الكوثرى : « ونحن نسمع من فلتات ألسنة دعاة هذه النعرة بين حين ، وآخر تهوين أمر أخبار الآحاد الصحيحة من السنة .. ، .. ، فبتهوين أمر أخبار الآحاد يتخلصون من كتب السنة ، من صحاح ، وسنن وجوامع ومصنفات ، ومسانيد ، وتفاسير بالرواية ، وغيرها ... ؛

---

(١) نظرة عابرة ٪ ١٠٩ .

(٢) هو محمد بن أحمد (٣٩٠ هـ) كان شديداً على المتكلمين متمسكاً بالسنة ، فطعن فيه بعض المالكية . ترجمته فى ترتيب المدارك : ٧ / ٧٧ ، والديباج المذهب : ٢ / ٢٢٩ ، والوافى بالوفيات : ٢ / ٥٢ .

(٣) نظرة عابرة : ١١١ - ١١٢ وهذا كلام شيخ الإسلام والكوثرى كتمه.

(٤) مقالات الكوثرى : ٧٠ . وقد أحلنا على التوجيه فى صـ ٢ /١٠٨.

فهل يسلك مثل هذه السبيل مِنْ سبل الشيطان غير صنائع أعداء الإسلام ؟ على أن أخبار الآحاد الصحيحة قد يحصل بتعدد طرقها تواتر معنوى ؛ بل قد يحصل العلم بخبر الآحاد عند احتفافه بالقرائن ؛ بل يوجد بين أهل العلم من يرى أن أحاديث الصحيحين - غير المنتقدة - من تلك الآحاديث المحتفة بالقرائن »[1] .

قلت : أول من استخف بالآحاديث النبوية واستهان بأمرها هم هؤلاء المتكلمون - أئمة الكوثرى وهو منهم - فى باب الصفات - فهم قدّموا عليها عقولَهم الفاسدة وردوها أو حرفوها وعلى كل حالٍ كلام الكوثرى هذا حجة عليه وعلى الماتريدية فى باب الصفات وهذا تناقض واضح فاضح .

الحاصل : أن أحاديث الصفات لو سلمنا أنها أخبارُ آحادٍ لكنها محتفةٌ بالقرائن مفيدةٌ للعلم القطعى بشهادة أئمة الإسلام ، وكبار المتكلمين من المعتزلة والماتريدية والأشعرية ، أولهم النظام ، وأخرهم الكوثرى .

ولكن الكوثرى مع تناقضه الفاضح * شهد على نفسه ببيانه الواضح *
* فكان كعنز السوء قامت لظلفها * إلٰى مدية تحت التراب تثيرها *

* * *

(١) مقالات الكوثرى : ١٣٥ - ١٣٦ .

○ الوجه السادس :

لو سلمنا أن أحاديث الصفات أخبار آحاد مجردة ، وسلمنا أيضاً أنها غير محتفة بالقرائن ، وسلمنا أيضاً أنها لا تفيد اليقين ولا تفيد إلا العمل فقط ، لكن لا نسلم أن لفظ « العمل » مقصور بعمل الجوارح فقط . بل المراد من « العمل » أعم من « عمل الجوارح » فيشمل « عمل القلب » ، فيصح الاحتجاج بخبر الواحد فى باب الاعتقاد ؛ لأنه من « عمل القلب » ، وهذا كله بشهادة كبار الماتريدية واعترافهم بما فيهم الكوثرى .

فكيف يصح إبعاد أخبار الآحاد عن حيز الاحتجاج بها فى باب العقيدة ؟.

وكيف يصح زعمهم أنها ظنية لا تثبت بها العقيدة ؟.

هذا كله على فرض تسليم أنها ظنية كفرض المحال ، مع أنها متواترة ، ومشهورة ، ومحتفة بالقرائن ، ومتفق عليها ، متلقاة بالقبول ، مفيدة للعلم القطعى يصح الاحتجاج بها فى الاعتقاد والأحكام جميعاً بإجماع السلف ، ونصوص كبار المتكلمين من المعتزلة ، والماتريدية والأشعرية كما سبق ، فهى أحد مصدرى تلقى العقيدة فى دين الإسلام .

وإليك بعض نصوص الماتريدية فى أن « العمل » أعم من « عمل الجوارح » فيشمل « عمل القلب » فيصح الاحتجاج بخبر الواحد فى باب الاعتقاد ؛ لأنه من عمل القلب ؛ فأقول وبالله التوفيق :

○ لقد تصدى الكوثرى للرد على مزاعم منكرى نزول عيسى عليه السلام الذين تمسكوا بقاعدة فاسدة باطلة وضعها المتكلمون من أن أخبار الآحاد ظنية لا تثبت بها العقيدة ؛ فقالوا : « إن أحاديث نزول عيسى عليه السلام أخبار آحاد ظنية لا تثبت بها العقيدة ، ولا تصلح إلا للأحكام العملية » . إلزاماً للمتكلمين واحتجاجاً عليهم .

فرد عليهم الكوثرى ردوداً عدة :

○ منها أن المراد من العمل فى كلام المتكلمين : « أن أخبار الآحاد لا تصلح إلا للعمل » أعم من « عمل الجوارح » فيشمل « عمل القلب » وهو الاعتقاد .

○ فيقول الكوثرى : (قال علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى[1] فى شرح أصول فخر الإسلام البزدوى[2] : « اعتقاد القلب فضل على العلم ، لأن العلم قد يكون بدون عقد القلب ، كعلم أهل الكتاب بحقية النبى ﷺ ، مع عدم اعتقادهم حقيقة ..، والعقد قد يكون بدون العلم أيضاً كاعتقاد المقلد ، وإذا كان كذلك جاز أن يكون خبر الواحد موجباً للاعتقاد الذى هو عمل القلب ، وإن لم يكن موجباً للعلم .

قال أبو اليسر :[3] « الأخبار الواردة فى أحكام الآخرة من باب العمل فإن العمل نوعان : عمل الجوارح ، واعتقاد القلب ، فالعمل بالجوارح إن تعذر لم يتعذر العمل بالقلب اعتقاداً » .

وذلك عند شرحه لقول فخر الإسلام « وفيه ضرب من العمل أيضاً ، وهو عقد القلب عليه ، إذ العقد فضل عليه » .

فظهر أن خبر الآحاد الصحيح قد يفيد اعتقاداً جازماً فى أناس ،

---

(١) من كبار علماء الحنفية الماتريدية توفى (٧٣٠ هـ) ترجمته فى الجواهر المضية ٢ / ٤٢٨ ، الفوائد البهية : ٩٤ ، وشرحه هذا أعظم الشروح لأصول البزدوى ، انظر كشف الظنون : ١ / ١١٢ - ١١٣ .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد الحسين بن عبد الكريم (٤٨٢ هـ) من كبار أئمة الحنفية الماتريدية ترجمته فى الجواهر المضية : ٢ / ٥٩٤ - ٥٩٥ ، والفوائد البهية : ١٢٤ - ١٢٥ ، قال أحمد أمين : « وقد انتصر للمذهب الماتريدى كثير من علماء الحنفية مثل فخر الإسلام البزدوى ، والتفتازانى ، والنسفى ، وابن الهمام إلى غيرهم » ظهر الإسلام : ٤ / ٩٥ .

(٣) هو أخو فخر الإسلام ، وهو أيضاً من كبار أئمة الماتريدية تقدمت ترجمته فى ص : ١ /٢٨٣ .

ولا يفيد البرهان العلمى اعتقاداً فى آخرين ، فواحد يعتقد اعتقاداً جازماً بنزول عيسى عليه السلام بمجرد أن سمع حديثاً واحداً فى ذلك من صحيح البخارى مثلاً ، وآخر لا يعتقد ذلك ولو أسمعته سبعين حديثاً ، وثلاثين أثراً من الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع وسائر المدونات فى الحديث مما يحصل التواتر بأقل منها بكثير ، فالناجى هو ذاك الواحد دون الآخر)[١] .

○ ويقول الكوثرى أيضاً : (والواقع أن من قال : « إن خبر الواحد يفيد العمل فقط » . يريد بالعمل ما يشمل عمل الجوارح ، وعمل القلب – وهو الاعتقاد ، كما نص على ذلك البزدوى نفسه حيث قال فى آخر مبحث الآحاد : « فأما الآحاد فى أحكام الآخرة فمن ذلك ما هو مشهور ، ومن ذلك ما هو دون ذلك ، لكنه يوجب ضرباً من العلم على ما قلنا ، وفيه ضرب من العمل أيضاً ، وهو عقد القلب ...، فصح الابتلاء بالعقد كما صح الابتلاء بالعمل بالبدن » .

وبذلك يعلم وجه تدوين أخبار الآحاد فى كتب الحديث فى المغيبات ، وأمور الآخرة .. ؛

فالآن قد ظهر من يفهم معنى العقيدة ، ومن لا يفهمه حقاً ، ومن تزبب قبل أن يتحصرم يلقى ما يلقاه من تزعم قبل أن يتعلم ..)[٢] .

○ وقال الكوثرى أيضاً : (والاعتقاد عمل قلبى يؤخذ من خبر الآحاد ، كما سبق من فخر الإسلام ، فيكون إنكار أخذ الاعتقاد من خبر الآحاد إنكاراً للدليل العقلى المفيد للعلم الموجب للعمل بخبر الآحاد أعم من أن يكون عمل الجوارح ، وعمل القلب – وهو الاعتقاد –... ؛

فيعلم أن حفاظ الأمة ما كانوا عابثين فى تدوينهم لأخبار الآخرة ،

---

(١) نظرة عابرة : ٨٧ – ٨٨ ، وأصول البزدوى : ١٥٨ ، وشرحها كشف الأسرار للبخارى : ٢ / ٣٧٧ .

(٢) نظرة عابرة : ١٠٨ .

والأمور الغيبية فى كتبهم ، ولا كان الأئمة لاعبين فى تدوينهم السمعيات فى كتب العقائد)[1] .

قلت : نعمد إلى حجة الماتريدية والكوثرى هذه – التى احتجوا بها على منكرى نزول عيسى عليه السلام – فنقلبها حجة على الكوثرى خاصة والماتريدية عامة ، **فنقول** : لو سلمنا أن أحاديث الصفات أخبار آحاد مجردة ، ظنية ، لا تفيد إلا العمل ، لكن نقول : إن العمل نوعان : عمل الأركان ، وعمل الجنان ؛ فهى تفيد عمل الجنان ، وهو الاعتقاد ، فصح أخذ العقيدة من أخبار الآحاد ؛ وخبر الآحاد الصحيح قد يفيد اعتقاداً جازماً لأناس بقوا على فطرتهم السليمة ؛ فإن أحدهم إذا سمع حديثاً واحداً من صحيح البخارى فى صفات الله تعالى اعتقده اعتقاداً جازماً .

○ أما الذين زاغت قلوبهم ، وفسدت فطرهم ، وعقولهم بالفلسفة والكلام فإن أحدهم لو أسمعته سبعين حديثاً ، وثلاثين أثراً من الصحاح ، والسنن لا يحصل لهم شىء من العلم بل ربما يردها أو يحرفها .

○ فالآن قد ظهر من يفهم معنى العقيدة فهماً صحيحاً ، ومن تزبب قبل أن يتحصرم يلقا ما يلقاه من تزعم قبل أن يتعلم كما تبين أن أئمة السنة وحفاظ الأمة ما كانوا عابثين ولا لاعبين فى تدوينهم لأحاديث الصفات وغيرها فى كتب العقائد ، ولله الحمد والمنة * على ما هدٰنا إلى السنة * وله الشكر على أن قتل الكوثرى سلاح لسانه * وسيف بيانه وسكين بنانه * ورده بغيظه برد كيده فى نحره * وهتك مكره وأمره بعجره وبجره * فهو متناقض مفضوح صريع قتيل ذليل * بقاله هذا وقيله الآتى عما قليل * * أرادوا بنا كيداً فكيدوا بكيدهم * وزلوا فضلوا لم يجدوا مواليا *

---

(١) نظرة عابرة : ١٠٩ – ١١٠ .

□ خاتمة هذا الفصل

فى رد مزاعم الكوثرى ضد أحاديث الصفات :

لقد أبطلنا – والحمد لله – مزاعم الماتريدية وموقفهم من نصوص الصفات فى المباحث السابقة ، بقى من مزاعم الكوثرى ، أن كثيراً من أحاديث الصفات وضعها الزنادقة والملاحدة وروجوها على المحدثين ، وأن عقيدة المحدثين فى صفات الله تعالى فى الحقيقة عقيدة الوثنية الأولى وسجلوها فى كتبهم وراجت عليهم من عهد التابعين ، وأنهم وثنية ، وكتبهم كتب الشرك والتجسيم والتشبيه[1] .

□ ونحن لا نطيل الكلام مع الكوثرى ، لأن كل من يقدر المحدثين حق قدرهم ويعرف فضلهم وأنهم خيار الناس فى هذه الأمة بعد الصحابة رضى الله عنهم – يعرف بطلان ما هذى به هذا الرجل بمجرد سماعه وتصوره ولكن مع ذلك نريد أن نبطل قوله بقوله هو ، ونقضى عليه بسلاحه هو ، فنقول :

□ لقد زعم بعض منكرى نزول عيسى عليه السلام : أن عقيدة نزول عيسى عليه السلام فى الحقيقة من عقائد النصارى ، لكن راجت هذه العقيدة على المسلمين بسعى النصارى .

□ فأجاب الكوثرى عن هذا بما نصه :

« والقول بسعى النصارى فى بث تلك العقيدة فى المسلمين من ظهور الإسلام – إذا قورن بصحة نزوله عليه السلام عن الرسول ﷺ ، على لسان ثلاثين من أصحابه رضى الله عنهم ، بأسانيد فى الصحاح ، والسنن ، والمسانيد ، والجوامع ، والمصنفات ، وغيرها – علم مبلغ إيغال قائله فى الباطل .

---

(١) كما تقدم فى صـ : ١ /٥٤٦ – ٥٥٠ .

○ أينطق المصطفى صلوات الله وسلامه عليه – بما بثه النصارى ، ويروج عليه ؟.

○ أم الصحابة – رضى الله عنهم – يروج عليهم هذا الدس ؟.

○ أم حفاظ الأمة ، وأئمتها يروج عليهم هذا البث ، وهذا الدس ؟ فيروونها فى كتبهم خالفاً عن سالف بطريق التواتر ؟.

○ ولا يتصور ما هو أبلغ من هذا المروق ، وهاهى حجة كاتب المقال ومن يرى مثل هذا الرأى فى أصحاب المصطفى ﷺ ورضى عنهم ، ورواة السنن عنهم طبقة فطبقة ، وفى كتب الحديث من صحاح ، وسننٍ ومسانيدَ ، وجوامعَ ، وكتب التفسير بالرواية ، والدراية وسائر الكتب – فقد كشف النقاب عن وجهه ، فلم يدع حاجة إلى المناقشة معه »[(١)] .

قلت : لا حاجة إلى التعليق على اعتراف الكوثرى هذا ، فحجته هذه منقلبة عليه فيما هذى ضد المحدثين ورواياتهم ، وعقيدتهم السلفية فى باب صفات الله تعالى : أنها عقيدة وثنية راجت عليهم من الوثنية الأولىٰ .

□ فنقلب حجة الكوثرى عليه **ونقول** : إذا لم يجز لأعداء الإسلام أن يدسوا عقيدة نزول عيسىٰ عليه السلام على المحدثين – فكيف يمكن لهم أن يدسوا عليهم عقيدة وثنية من زمن التابعين إلى اليوم ؟!.

○ أينطق المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بما بثه النصارى واليهود والمجوس ، والصابئة ، والوثنية ، فى صفات الله تعالى – ويروج عليه ؟.

○ أم صحابته رضى الله عنهم يروج عليهم هذا الدس ؟.

○ أم حفاظ الأمة وأئمتها – أمثال أحمد ، والبخارى ، والدارمى ، وابن خزيمة وغيرهم – يروج عليهم هذا البث ، وهذا الدس ؟.

فيروونها بالأسانيد الصحيحة فى الصحاح ، والسنن ، والمسانيد ، والجوامع ، والمصنفات ، وكتب التفسير بالرواية ، وسائر الكتب نحو كتب

---

(١) نظرة عابرة / ١٤٦ .

التوحيد للبخارى وابن خزيمة ، وابن منده ، وكتب السنة لعبد الله بن أحمد ، وابن أبى عاصم وأبى داوود ، وكتب الرد على الجهمية للإمام أحمد والدارمى ، وابن منده ، وخلق أفعال العباد للبخارى ، والعلو للمقدسى ، والذهبى ، وغيرها من كتب أئمة السنة .

○ فقد علم المسلمون مبلغ إيغال الكوثرى فى الباطل . وكشف بنفسه النقاب عن وجهه فلم يدع حاجة إلى المناقشة معه ؛ فقد صرع نفسه بنفسه ، ومن حفر بئراً لأخيه وقع فيها .

□ وأود أن أختم هذه الخاتمة بنصين مهمين – فى فضل أهل الحديث وصحة عقيدتهم – لإمامين كبيرين ، أحدهما ممن يعظمه الكوثرية ، والديوبندية بشكل خاص ، وهو العلامة اللكنوى الحنفى .

١ – قال الإمام أبو المظفر السمعانى منصور بن محمد بن عبد الجبار (٤٨٩ هـ) جد السمعانى صاحب الأنساب أبى سعد (٥٦٢) هـ :

« أبى الله أن يكون الحق ، والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث ، لأنهم أخذوا دينهم ، وعقائدهم خلفاً عن سلف ، وقرناً عن قرن بإسناد متصل إلى أن انتهوا إلى التابعين ، وأخذ التابعون من أصحاب النبى ﷺ ، ولا طريق إلى معرفة ما دعى إليه رسول الله ﷺ – الناس من الدين المستقيم ، والصراط القويم – إلا هذا الطريق الذى سلكه أصحاب الحديث »[(١)] .

قلت : فكيف دس الكفار عقيدة وثنية على المحدثين ؟!.

٢ – وقال العلامة عبد الحى الحنفى اللكنوى (١٣٠٤ هـ) :

« ومن نظر بنظر الإنصاف ، وغاص فى بحار الفقه والأصول مجتنباً عن الاعتساف – يعلم علماً يقينياً أن أكثر المسائل الفرعية ، والأصلية التى اختلف العلماء فيها – فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم ؛

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ٢/٥١٧، عن كتاب «الانتصار لأهل الحديث» للسمعانى، ومثله كلام مهم للخطيب البغدادى، انظر شرف أصحاب الحديث: ٨– ٩.

وإنى كلما أسير فى شعب الاختلاف ، أجد قول المحدثين فيه قريباً من الإنصاف ، فلله درهم ، وعليه شكرهم ؛

كيف لا ، وهم ورثة النبى ﷺ حقاً ، ونواب شرعه صدقاً ، حشرنا الله فى زمرتهم ، وأماتنا على حبهم وسيرتهم »[1] .

قلت : آمين . وقد تقرر أن حب أهل الحديث علامة كون المرء سنياً . والطعن فيهم علامة أهل البدعة من المتكلمين وغيرهم .

قال الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازى (٢٧٧ هـ) :

١- « علامة أهل البدع الوقيعة فى أهل الأثر ، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر « حشوية » يريدون بذلك إبطال الأثر ... وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة « مشبهة »[2] .

٢- وقال الإمام أحمد بن سنان القطان (٢٥٩ هـ) :

« ليس فى الدنيا مبتدعٌ إلا وهو يبغض أهل الحديث »[3] .

٣- وذُكِرَ لإمامِ أهلِ السنة أحمد بنِ حنبلٍ عن مبتدع أنه قال : « أصحاب الحديث قوم سوء » .

---

(١) إمام الكلام : ٢١٦ ط / إحياء السنة ، و : ٢٢٨ ، ط / المحققة .

(٢) أصل السنة واعتقاد الدين المطبوع فى مجلة الجامعة السلفية بنارس الهند العدد الصادر فى رمضان (١٤٠٣ هـ) و : ٤١ تحقيق الشيخ محمود الحداد .

ورواه عنه اللالكائىُّ فى شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ٢ / ١٧٩ ، وشيخ الإسلام الصابونى فى عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٥ .

وذكره الذهبى فى العلو : ١٣٩ ، والألبانى فى مختصره : ٢٠٧ ، والقاسمى فى قواعد التحديث : ٥٨ ؛ وانظر مرقاة المفاتيح للقارى : ٨ / ٢٥١ ، وحجة الله البالغة : ١ / ٦٤ .

(٣) رواه الصابونى فى عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٢ ، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث : ٧٣ ، وذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ : ٢ / ٥٢١ ، والسير : ٢ / ٢٤٥ ، والسبكى فى طبقاته : ٢ / ٦ ، والسبكى من أئمة الكوثرى والكوثرية .

فقال الإمام أحمد – وهو ينفض ثوبه – : « زنديق زنديق زنديق » ودخل البيت[1] .

٤– وقال الإمام قتيبة بن سعيد (٢٤٠ هـ) :

« إذا رأيت الرجل يحب أهل الحديث » وذكر عدةً من أئمة الإسلام أمثال أحمد بن حنبل وابن راهويه : « فإنه على السنة ، ومن خالف هذا فاعلم أنه مبتدع »[2] .

٥– وفى رواية : « إذا رأيت الرجل يقول فى هؤلاء : « الشكاك » ؛ فإنه على غير الطريق ، وإذا قال : « المشبهة » فاحذروه ؛ فإنه جهمى ... »[3] .

٦– ورواه شيخ الإسلام الصابونى وزاد فى هؤلاء الأئمة – أئمة الإسلام الآخرين أمثال حماد بن سلمة ، والبخارى ، وأبى حاتم ، وابنه عبد الرحمن ، وعثمان بن سعيد الدرامى ، وابن خزيمة ، وآخرين[4] .

٧– وقد تقدم أن الكوثرى رمى هؤلاء الأئمة بالوثنية والكفر والشرك والتجسيم والتشبيه ؛ فمثله يكون مبتدعاً ، جهمياً زنديقاً بشهادة هٰؤلاء الأئمة – أعلام الإسلام – وهذه حقيقة اعترف بها كثير من المنصفين من كبار أئمة الحنفية[5] .

---

(١) رواه الصابونى فى عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٣ ، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث : ٧٤ ، وابن أبى يعلى فى طبقاته : ١ / ٣٨ ، ٢٨٠ ، وابن الجوزى فى مناقب الإمام أحمد : ١٧٩ – ١٨٠ ، وذكره الذهبى فى السير : ١١ / ٢٩٩ .

(٢) رواه الخطيب فى شرف أصحاب الحديث : ٧١ – ٧٢ .

(٣) رواه أبو أحمد الحاكم الكبير فى شعار أصحاب الحديث : ٣٠ – ٣٣ ، وانظر شرح السنة للإمام البربهارى : ٥٢ – ٥٣ ، وضمن طبقات الحنابلة : ٢ / ٣٦ – ٣٧ .

(٤) عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٩ – ١١١ .

(٥) انظر مرقاة المفاتيح للعلامة القارى : ٢٥١/٨ ، وتقدم نصه فى صـ : ٤٩٤/١–٤٩٦، وحجة الله البالغة : ١ / ٦٤ ، للإمام ولى الله الدهلوى .

□ الفصل الثالث □

فى بدعة « التفويض » وإبطاله

□ وفيه مباحث ثلاثة :

* المبحث الأول : فى بيان معنى « التفويض » لغة واصطلاحاً.
* المبحث الثانى : فى إبطال التفويض الباطل .
* المبحث الثالث : فى رد شبهات المفوضة .

* * *

□ المبحث الأول □

فى بيان معنى « التفويض » لغة واصطلاحاً

□ كلمة بين يدى هذا المبحث :

لقد فصلنا القول فى الفصل السابق فى إبطال زعم الماتريدية أن نصوص الصفات ظواهر ظنية ، وأدلة لفظية لا تفيد اليقين فلا تثبت بها العقيدة وأنها تخالف البراهين العقلية القاطعة فهى إما أن ترد ، وإما أن يفوض علم معانيها إلى الله تعالى ، وإما أن تؤول إلى ما يوافق البراهين العقلية .

فهذانِ الأصلانِ – « التفويض » و « التأويل » – مبنيان على موقفهم من نصوص الصفات .

ونحن بتوفيق الله تعالى نذكر فى هذا الفصل معنى « التفويض » لغة ، ومعناه عند الماتريدية ، وعند السلف ، للتمييز بين التفويض الحق وبين التفويض الباطل ، ثم نذكر وجوهاً لإبطال التفويض الباطل ونثبت بالبراهين القاطعة أن هذا التفويض تقوُّل على السلف ، ثم نذكر شبهتَيِ المفوضة مع الرد عليهما إن شاء الله تعالى فنقول وبالله التوفيق :

أ – معنى « التفويض » لغة :

« التفويض » مصدر من باب التفعيل ، يقال : « فوض إليه الأمر : أى رده إليه »[1] .

ويقال : « فوض إليه الأمر : سيره إليه ، وجعله الحاكم فيه »[2] .

---

(١) الصحاح: ٣/١٠٩٩، مفردات الراغب: ٣٨٧، القاموس : ٨٣٩، تاج العروس: ٥/٧١.

(٢) لسان العرب: ٧/٢١٠، وانظر أيضاً جمهرة اللغة لابن دريد: ٣/٩٨، مجمل اللغة لابن الفارس: ٣/٣٠٧، أساس البلاغة للزمخشرى: ٣٥٠، مختار الصحاح: ٢١٥.

ومنه قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ **وأفوض أمرى إلى الله** ﴾ . [الغافر : ٤٤]

فمعنى التفويض فى الشيء لغة : التوقف فيه وعدم الحكم عليه لا نفياً ولا إثباتاً ، ورد الحكم عليه إلى الغير ليحكم فيه .

فالمفوِّضُ فى الشيء يكون غير مثبت له ولا ناف له ويكون جاهلاً بالحكم عليه ، ونسبة التفويض إلى آخر بأن فلاناً مفوض فى كذا معناه : أنه جاهل بالحكم عليه ، غير مثبت له ولا ناف له هذا لغةً .

ب - معنى « التفويض » فى اصطلاح السلف :

التفويض فى باب صفات الله تعالى عند السلف هو التفويض فى الكيف فقط ، دون المعنى ، فالسلف كانوا يعرفون معانى الصفات ويفوضون علم كيفيتها إلى الله تعالى ؛ فيكون الكيف هو المجهول عندهم لا المعنى فكانوا مثبتين للصفات لا مفوضين لها ، وهذا هو التفويض الحق الذى ندين الله تعالى به ، ونصوص السلف فى ذلك متواترة ، منها المقالة الرَّبَعِيَّةُ ، والمالكية التى سارت كالمثل السائر :

« الاستواء معلوم والكيف مجهول »[1] .

جـ - التفويض عند الماتريدية :

التفويض فى صفات الله تعالى عند الماتريدية هو التفويض فى معانيها وكيفيتها وجهلهما جميعا ، ونفى ما تدل عليه نصوصها ، وتلاوتها دون فهم معانيها ، وجعلها متشابهات كالحروف المقطعة ، وتقويلهم السلفَ إياه ، فهم معطلة جاهلة مجهلة[*] ، وفيما يلى بعض نصوص الماتريدية .

(*) راجع شرح الواسطية للهراس : ٢١ ، القديمة و ٦٧ ، الجديدة .

(١) انظر تخريجها فى صـ : ٣ /١٨ - ١٩ . وسيأتى فى المبحث الثانى تحقيق هذا المطلوب إن شاء الله تعالى .

١ – قال الإمام أبو منصور الماتريدى : « .. مع ما كان الله يمتحن بالوقوف فى أشياء كما جاء من نعوت الوعد والوعيد ، وما جاء من الحروف المقطعة وغير ذلك مما يؤمن المرء أن يكون ذا مما المحنة فيه الوقف لا القطع » .

وقال : « يجب نفى التشبيه عنه والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شىء »[١] .

٢ – وقال أبو المعين النسفى : « وما تعلق به الخصوم من الآيات المتشابهة محتملة لوجوه كثيرة غير ممكنة الحمل على ظواهرها على ما قررنا .

فإما أن نؤمن بتنزيلها ولا نشتغل بتأويلاتها على ما هو اختيار كثير من كبراء الأمة ، وعلماء الملة .

وإما أن نصرف إلى وجه من التأويل يوافق التوحيد ولا تناقض الآية المحكمة ، وكتب العلماء والتفسير ، والكلام مملوءة من تأويلاتها ، وكتابنا هذا لا يسع لبيان ذلك »[٢] .

٣ – وقال : « ... فإذا ظهرت صحة ما ادعينا من تعذر حمل الآيات على الظواهر ، ووجوب الصرف إلى ما يصح من التأويلات ، ثم بعد ذلك اختلف مشائخنا رحمهم الله ، منهم من قال فى هذه الآيات : إنها متشابهة يعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها ، ونؤمن بتنزيلها ولا نشتغل بتأويلها ونعتقد أن ما أراد الله بها حق .. »[٣] .

٤ – قال نور الدين الصابونى وحافظ الدين النسفى واللفظ للأول :

« لأهل السنة فيها – أى فى نصوص الصفات – طريقان :

● **أحدهما :**

قبولها ، وتصديقها ، وتفويض تأويلها إلى الله مع تنزيهه عما يوجب

---

(١) كتاب التوحيد : ٧٤–٧٥ والسلام للوفى ١٥٣ والسواد للسمرقندى ٢٧ .

(٢) التمهيد لقواعد التوحيد : ٦ / ١ .

(٣) تبصرة الأدلة : ٧٧ / ١ .

التشبيه ، وهو طريق سلفنا الصالح .

● **والثانى :**

قبولها والبحث عن تأويلها على وجه يليق بذات الله تعالى موافقاً لاستعمال أهل اللسان من غير قطع بكونه مراد الله تعالى »[1] .

٥ – وقال التفتازانى بعد ما ذكر عدة آيات الصفات : « والجواب أنها ظنيات سمعية فى معارضة قطعيات عقلية فيقطع بأنها ليست على ظاهرها ، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم ... أو تؤول تأويلات مناسبة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر فى كتب التفاسير وشرح الأحاديث سلوكاً للطريق الأحكم »[2] .

٦ – وقال الإمام ابن الهمام : « إنها من المتشابهات ، وحكم المتشابه انقطاع رجاء المراد منه فى هذه الدار »[3] .

٧ – وقال الشيخ قاسم بن قطلوبغا : « وقال سلفنا فى جملة المتشابه : نؤمن به ، ونفوض تأويله إلى الله مع تنزيهه عما يوجب التشبيه والحدوث بشرط أن لا يذكر إلا ما فى القرآن والحديث ، فلا نقول : الاستواء صفة ، ... أجمع السلف على أن لا يزيدوا على تلاوة الآية ... ، ولا يبدلوا لفظة : « على » بلفظة : « فوق » ونحو ذلك »[4] .

٨ – وقال الملا على القارىء : « ومذهب الخلف جواز تأويل الاستواء بالاستيلاء ومختار السلف عدم التأويل ، بل اعتقاد التنزيل مع وصف التنزيه له سبحانه عما يوجب التشبيه ، وتفويض الأمر إلى الله ، وعلمه فى المراد

---

(١) البداية : ٤٨ ، العمدة : ٦ / ب .

(٢) شرح المقاصد : ٢ / ٥٠ ، وشرح العقائد النسفية : ٤٢ ، وانظر حاشية أحمد الجندى عليه : ١٠١ ، وحاشية الكستلى عليه : ٧٤ ، والنبراس : ١٨٥ – ١٨٦ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠ . وشرح المقاصد للتفتازانى : ٥٠/٤ ، تحقيق عميرة .

(٣) المسايرة : ٣٦ .

(٤) شرح المسايرة : ٣٢ .

به كما قال الإمام مالك .. ، واختاره إمامنا الأعظم ، وكذا كل ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات ... »[1] .

٩ – وقال : « فالتفويض إلى الله ، والاعتقاد بحقيقة مراد الله من غير أن يعرف مراده من كمال العبودية فى العبد فلذا اختاره السلف »[2] .

١٠ – وقال المرعشى : « والأولى اتباع السلف فى الإيمان بهذه الأشياء ورد علمها إلى الله تعالى... وحاصل الرد إليه تعالى التوقف عن الحكم بأنها صفات زائدة على الذات غير الصفات المذكورة، أو مؤولة بما ذكروه »[3].

١١ – وذكر الكوثرى : « .. ولا كيف ولا معنى »[4].

١٢ – وقال : « مراد من يقول من أهل السنة بإجراء أخبار الصفات على ظاهرها – حيث يريد إجراء اللفظ المستفيض عن النبى ﷺ فى صفات الله على اللسان كما ورد مع التفويض أو التأويل – على ما سبق »[5] .

١٣ – وذكر : « ... تفسيره قراءته بلا كيف ولا معنى »[6].

١٤– الحاصل: أن معنى التفويض عند الماتريدية تفويض معانى الصفات ونصوصها وتفويض كيفيتها جميعاً إلى الله تعالى ، وعدم العلم بالمعنى والكيف وعدم إثبات ما تدل عليه نصوص الصفات فهم معطّلة مجهّلة للسلف ، جاهلة ولذلك يجعلون نصوص الصفات من قبيل المتشابهات[7] .

(١–٢) ضوء المعالى : ٣١، ٣٢، وشرح الفقه الأكبر : ١٧٢ .

(٣) نشر الطوالع : ٢٦٢ وانظر تنشيط الفنجفيرى ٣٤٧–٣٤٨.

(٤) تبديد الظلام : ٥٣ ، ١٧١ .

(٥) تبديد الظلام : ١٣٦ .

(٦) تبديد الظلام : ١٧١ .

(٧) انظر تبصرة الأدلة: ٧٧/أ، وبحر الكلام: ٢٦، التمهيد لقواعد التوحيد: ٦/أ، مدارك التنزيل: ١٩٧/١، وعمدة القارى: ٨٨/٢٥، ١٠٩، ١٣٤، ١٣٧، ١٥٩، ١٦٨، المسايرة: ٣٦، وشرحها لقاسم بن قطلوبغا: ٣٢، البحر الرائق: ١٢٠/٥، ضوء المعالى: ٣١، كشاف اصطلاحات الفنون: ١٧٩/٤، ونظم الفرائد: ٢٣.

١٥- ويقررون قاعدة كلية فى باب صفات الله تعالى ونصوصها وهى أنها إما أن يفوض علم معانيها إلى الله تعالى أو تؤول حسب ما تقتضيه الأدلة العقلية[١] .

١٦- ولكنهم لا يطبقون هذا القانون الكلى على ما يثبتونه من الصفات السبع أو الثمان التى يأتى ذكرها إن شاء الله تعالى .

١٧- والطامة الكبرى أنهم يقولون : إن التفويض مذهب السلف ، والتأويل مذهب الخلف ، وأن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم[٢] .

١٨- ولغلوهم فى هذا التفويض الباطل منعوا ترجمة ما ورد فى القرآن من اليد والوجه والعين لله تعالى إلى اللغة الفارسية[٣].

١٩- وقد أفرط الكوثرى كعادته حتى منع التلفظ بأن الله تعالى فى السماء سواء كان على سبيل التفويض ، أو كان على سبيل تأويله بعلو الشأن والمكانة : فقال :

« فالأحوط أن لا ينطق به حتى مع التصريح بهذا التنزيه ، بل الواجب

---

(١) تبصرة الأدلة : ٧٧ / أ ، التمهيد لقواعد التوحيد : ٦ / أ ، البداية للصابونى : ٤٨ ، العمدة لحافظ الدين النسفى : ٦ / ب ، شرح المقاصد : ٢ / ٥٠ ، شرح العقائد النسفية : ٤٢ ، حاشية أحمد الجندى عليه : ١٠١ ، حاشية الكستلى عليه : ٧٤ ، النبراس : ١٨٥ - ١٨٦ ، وشرح المواقف للجرجانى : ٨ / ٢٣ - ٢٤ .

(٢) البداية : ٤٨ ، العمدة : ٦ / ب ، شرح المقاصد : ٢ / ٥٠ ، شرح العقائد النسفية : ٤٢ ، ضوء المعالى : ٣٣ ، وحاشية أحمد الجندى على شرح العقائد : ١٠١ ، وحاشية الكستلى عليه : ٧٤ ، والنبراس : ١٨٥ - ١٨٦ ، وتبديد الظلام : ١٣٢ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠ شرح المقاصد : ٤ / ٥٠ ، ط المحققة .

(٣) بحر الكلام : ١٩ ، الفتاوى الهندية : ٢ / ٢٥٨ ، وإشارات المرام : ١٩١ ،

(*) وكشف الأسرار للبخارى : ١/٦٠ .

عدم النطق به أصلاً سدًا لباب التشبيه بمرة واحدة »[1] .

○ فمذهب الماتريدية فى باب الصفات ونصوصها يدور بين التفويض الباطل المتقول على السلف ، وبين التأويل الذى هو بعينه تعطيل ، وتحريف لنصوصها ، ولكن فى الحقيقة أن مذهبهم الذى طبقوه عملياً على الصفات ونصوصها هو التأويل ، وإنما يحومون حول التفويض للتخلص عن نصوص السلف الصريحة الصحيحة المتواترة .

○ وهذه كتب الماتريدية فى التفسير وشروح الأحاديث مكتظة بالتأويلات حتى باعتراف النسفى والتفتازانى كما تقدم نص كلامهما قريباً[*] .

○ وإذا تقرر هذا – فما قاله العلامة الملا على القارى من أن مذهب الماتريدية عدم التأويل[2] .

○ وما نسبه العلامة عبد الرحيم شيخ زاده إلى الحنفية من القول بإثبات الصفات وعدم التأويل وأن التأويل مذهب الأشاعرة[3]–

○ فقول خلاف الواقع الملموس بل لا خلاف فى هذا بين الماتريدية والأشعرية أصلاً وإنما بعض الحنفية ينطقون ببعض الحق فى هذا الباب فلا يعدُّ مثل هذا مذهباً للماتريدية ، وإنما هو دليل التناقض الفاضح الواضح .

○ كما بطل زعم الشيخ أحمد عصام الكاتب : أن الماتريدى فى مسألة الاستواء وكذا فى سائر الصفات أقرب ما يكون إلى السلف ، وأن الماتريدية والأشعرية اختلفوا فى المتشابهات[4] .

---

(١) مقدمته للأسماء والصفات : ط فهل الكوثرى وأمثاله يقرؤون قوله تعالىٰ : ﴿ ... **من فى السماء** ... ﴾ الملك ١٦ – ١٧ أم لا ؟ !

(٢) شرح الفقه الأكبر : ٦١ .

(٣) نظم الفرائد : ٢٣ .

(٤) انظر عقيدة التوحيد فى فتح البارى : ١٠٠ – ١٠١ .

(*) فى صـ : ٢ /١٢٧ – ١٢٨ .

مع أنه أجاد وأفاد فى بيان مذهب السلف ، وحقق أن مذهبهم هو الإثبات لا التفويض ، وصرح بأن التفويض بمثابة انسحاب من المشكلة أساساً ، فلا يقول بإثبات ولا بنفى ، وأن التفويض أن تقول : أفوض علم ذلك إلى الله[1] .

قلت : قد سبق أن علقت على قوله وذكرت أمثلة لبيان أن الماتريدية على خلاف طريقة السلف فى باب الصفات[2] .

وسيأتى أمثلة متعددة لتأويلاتهم وتعطيلهم للصفات وتحريفهم لنصوصها فى الفصل الأول من الباب الثالث إن شاء الله تعالى[3] .

وبعد أن عرفنا التفويض ننتقل إلى المبحث الثانى لنذكر أدلة على إبطاله بتوفيق الله تعالى ؛

لما فى ذلك من عبرة بالغة للماتريدية عامة وللفنجفيرية خاصة ؛

فإن الفنجفيرية مع دعواهم التوحيد والسنة أيضاً وقعوا فى طامة التفويض المبتَدع المتقوَّل على السلف[4].

* * *

(١) عقيدة التوحيد فى فتح البارى ٨٩،١٠٣.

(٢) انظر صـ : ١ /٣٨٩ – ٣٩١ ، ٤٠١ – ٤٠٧ .

(٣) انظر صـ : ٢ /٤٣٥ – ٤٥٧ .

(٤) فإن الشيخ الرستمى كبير الفنجفيرية ذكر أن مذهب السلف الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها . التنشيط ٣٤٧–٣٤٨.

□ المبحث الثانى □

فى إبطال التفويض

لقد سبق فى المبحث الأول أن بَيَّنَّا الفرق بين التفويض السلفى الحق وبين التفويض الكلامى الخلفى الباطل المتقول على السلف .

ولما كان نسبة هذا التفويض الباطل إلى السلف بالغ التقـول اقتضى ذلك أن نذكر وجوهاً تتضمن براهين قاطعة وحججاً ساطعة على إبطال ذلك التفويض وبطلان نسبته إلى السلف الصالح ، فأقول وبالله التوفيق :

○ الوجه الأول :

أن القول بهذا التفويض المطلق – التفويض فى المعنى والكيف جميعاً – يستلزم الجهل بالله تعالى ، وصفاته العلا .

كما يستلزم الجهل بمذهب السلف ، والتقول عليهم .

ويستلزم أيضاً تجهيل السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة هذا الدين – بالله تعالى وصفاته الكمالية كما يستلزم استبلادهم ، وأنهم كانوا يتلون كتاب الله ويقرؤون أحاديث رسول الله ﷺ ولا يفهمون معانى ذلك .

ويستلزم تفضيل الخلف أهل الكلام والبدع على خيار هذه الأمة بحجة أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ، وغيرها من اللوازم الفاسدة .

وكل هذه اللوازم فى غاية الفساد والبطلان فالملزوم مثلها وفيما يلى نصوص بعض الأئمة لبيان فساد القول بالتفويض ونسبته إلى السلف :

١- قال شيخ الإسلام: « ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السالفين - كما يقول بعض الأغبياء ممن لا يعرف قدر السلف ، بل ولا عرف الله ، ورسوله ، والمؤمنين به حقيقة المعرفة : من أن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم ...

فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم - على طريقة السلف - إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هى مجرد الإيمان بألفاظ القرآن ؛ والحديث من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين ... ، وأن طريقة الخلف هى استخراج معانى النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، وغرائب اللغات .

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التى مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا فى تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف فى الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف .

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس فى نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص ، بالشبهات الفاسدة التى شاركوا فيها إخوانهم[1] من الكافرين .

فلما اعتقدوا انتفاء الصفات فى نفس الأمر ، وكان لابد للنصوص من معنى - بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ ، وتفويض المعنى - وهى التى يسمونها طريقة السلف - أو بين صرف اللفظ إلى معان بنوع من التكلف - وهى التى يسمونها طريقة الخلف .

فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع ، فإن النفى

---

(١) الأخوة ههنا الاشتراك جملة فى التعطيل والتأويل ولا يقصد شيخ الإسلام بالأخوة الأخوة فى الكفر فإن شيخ الإسلام معروف بالتحرى والرأفة والرحمة والتوقى عن التكفير لأهل القبلة . وليس من المتهورين كعادة أعدائه . راجع منهاج السنة : ٣ / ٢٧ ، ٦٠ - ٦٢ ، الرد على البكرى : ٢٥٥ - ٢٥٩ ، ومجموعة الرسائل والمسائل : ٥ / ٣٧٦ - ٣٨٠ وانظر ص ٢ /٣٨٥ - ٣٨٦ ، ٣ /١١٧ - ١١٨

إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات ، وهى شبهات . والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه .

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين – كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين ، واستبلادهم ، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين بمنزلة الصالحين من العامة ، لم يتبحروا فى حقائق العلم بالله ، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهى .

وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق فى هذا كله .

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده فى غاية الجهالة ، بل فى غاية الضلالة .

كيف يكون هؤلاء المتأخرون– لاسيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر فى باب الدين اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم».

ثم ذكر أمثلةً لحيرتهم وشكوكهم واضطرابهم وندامتهم على لسانهم ثم قال :

« كيف يكون هؤلاء المحجوبون المفصولون المسبوقون الحيارى المتهوكون – أعلم بالله وأسمائه وصفاته ؟؟.

وأحكم فى باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين ، والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء ، وخلفاء الرسل ، وأعلام الهدىٰ ، ومصابيح الدجىٰ .

الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا .

الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء ، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم .

وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة .

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص فى العلم والحكمة – لاسيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته – من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟؟.

أم كيف يكون أفراخ[1] المتفلسفة ، وأتباع الهند ، واليونان وورثة[2] المجوس ، والمشركين ، وضلال اليهود ، والنصارى ، والصابئين وأشكالهم وأشباههم – أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان ؟؟ !! »[3] .

٢ – **وقال شيخ الإسلام أيضاً** : « فإن معرفة مراد الرسول ، ومراد الصحابة هو أصل العلم ، وينبوع الهدى .

وإلا فكثير ممن يذكر مذهب السلف ، ويحكيه لا يكون له خبرة بشيء من هذا الباب .

كما يظنون أن مذهب السلف في آيات الصفات ، وأحاديثها أنه لايفهم أحد معانيها ، لا الرسول ، ولا غيره ... ؛

فيجعلون مضمون مذهب السلف أن الرسول بلغ قرآناً لا يفهم معناه . بل تكلم بأحاديث الصفات وهو لا يفهم معناها . وأن جبريل كذلك، وأن الصحابة والتابعين كذلك، وهذا ضلال عظيم، وهو أحد أنواع الضلال، ظن أهل التخييل[4]، وظن أهل التحريف[5]، والتبديل، وظن أهل[6]

(١،٢) لأن مقالة التعطيل ترجع إلى هؤلاء وكثير من أهل البدع والكلام ورثوها منهم كما سيأتي تفصيله في صـ : ٢/٢٤٢–٢٥٤، وليس قصد شيخ الإسلام تكفير أهل الكلام .

(٣) الحموية : ١٣ – ١٦ ، ضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٨ – ١٢ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٢٧ – ٤٢٩ ، مع سقط وقع في النص ونقله ابن القيم في الصواعق المرسلة: ١/١٦١– ١٧٠، وانظر درء التعارض : ٥/٣٧٨– ٣٧٩.

(٤،٥،٦) أهل التخييل هم المتفلسفة وتابعهم من بعض المتصوفة والمتكلمة والمتفقهة ظنوا أن نصوص الصفات خيالات ليست بحقائق واقعية ، وأهل التحريف والتبديل هم أهل التأويل وهم جمهور المعطلة من المتكلمين ، ظنوا أن نصوص الصفات لن يقصد بها ظاهرها وحقائقها بل المراد منها معانيها المجازية ، وأهل التجهيل هم المفوضة وهم كثير من المنتسبين إلى السنة ، ظنوا أنه لا يعرف معاني نصوص الصفات إلا الله =

التجهيل[1] » .

٣- **وقال**: « أما المنحرفون عن طريقهم - [أى السلف]- فهم ثلاث طوائف : أهل التخييل ، وأهل التأويل ، وأهل التجهيل » .

ثم فصل القول فى الرد على أهل التخييل والتأويل ثم قال :

« وأما الصنف الثالث - وهم أهل التجهيل فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف ، يقولون : إن الرسول ﷺ لم يعرف معانى ما أنزل الله إليه من آيات الصفات ولا جبريل يعرف معانى الآيات ، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك ، كذلك قولهم فى آحاديث الصفات : إن معناها لا يعلمه إلا الله . مع أن الرسول تكلم بها ابتداء ، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه »[2] .

٤- **وقال أيضاً**: « والمقصود هنا التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التى أوجبت الضلالة فى باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعنى القرآن الذى نزل إليه ، ولا جبريل - جعله[3] غير عالم بالسمعيات ، ولم يجعل القرآن هدى ، ولا بياناً للناس ثم هؤلاء ينكرون العقليات فى هذا الباب بالكلية ، فلا يجعلون عند الرسول ، وأمته فى باب معرفة الله عز وجل لا علوماً عقلية ولا سمعية ، وهم شاركوا الملاحدة فى هذه من وجوه متعددة ، وهم مخطئون فيما نسبوا إلى الرسول ﷺ ، وإلى السلف من الجهل ، كما أخطأ فى ذلك أهل التحريف ، والتأويلات الفاسدة وسائر أصناف

= تعالى وهؤلاء الطوائف كلهم منحرفون عن طريقة السلف انظر التفصيل فى الحموية : ٣٦ - ٤٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣١ - ٣٥ النفائس ١٠٥ - ١٠٨.

(١) شرح حديث النزول : ٦٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٢) الحموية : ٣٦ - ٤٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣١ - ٣٥ ، وانظر أيضاً الصواعق المرسلة : ٢ / ٤١٨ - ٤٢٤ النفائس ١٠٥ - ١٠٨ .

(٣) فى هامش الحموية : قوله « جعله » خبر أن ، وضميره البارز راجع إلى الرسول لا إلى جبريل .

الملاحدة[1] .

٥- وقال الإمام ابن القيم:

« والصنف الثالث : أصحاب التجهيل : الذين قالوا : نصوص الصفات ألفاظ لا نعقل معانيها ، ولا ندرى ما أراد الله ورسوله منها ، ولكن نقرؤها ألفاظاً لا معانى لها ، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله ، وهى عندنا بمنزلة ﴿ **كهيعص** ﴾[*] و ﴿ **حم عسق** ﴾[**] .

وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف ، وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات ...

وبنوا هذا المذهب على أصلين :

أحدهما : أن هذه النصوص من المتشابه .

والثانى : أن للمتشابه تأويلاً لا يعلمه إلا الله .

فنتج من هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وسائر الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان .... ؛

ولازم قولهم أن الرسول كان يتكلم بذلك ، ولا يعلم معناه .

ثم تناقضوا أقبح التناقض فقالوا : تجرى على ظواهرها ، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل ، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمها إلا الله ... ؛

وهؤلاء غلطوا فى المتشابه ، وفى جعل هذه النصوص من المتشابه ، وفى كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله .

فأخطأوا فى المقدمات الثلاث ، واضطرهم إلى هذا التخلص من تأويلات المبطلين ، وتحريفات المعطلين ، وسدوا على نفوسهم الباب ، وقالوا : لا نرضى بالخطأ ، ولا وصول لنا إلى الصواب .

---

(١) الحموية : ٤٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٨ النفائس ١١٠ .
وانظر أيضاً تفسير سورة الإخلاص ضمن دقائق التفسير : ٦ / ٤٦٦ .

(*) مريم : ١ .

(**) الشورى : ١ - ٢ .

فهؤلاء تركوا التدبر المأمور به والتذكر ، والعقل لمعانى النصوص الذى هو أساس الإيمان ، وعمود اليقين .

وأعرضوا عنه بقلوبهم ، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التى أنزلت فى ذلك ، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة ، والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها ، والتفكر فيها[1] .

٦ - وللإمام ابن القيم كلام مهم آخر غالبه سبق فى كلام شيخ الإسلام[2] .

٧ - وقال الإمام ابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ) :

« فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه ، جميع الأمة ، ولا الرسول ، ويكون الراسخون فى العلم لاحظ لهم فى معرفة معناه سوى قولهم : « آمنا به كل من عند ربنا » وهذا القدر يقوله غير الراسخ فى العلم من المؤمنين والراسخون فى العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين فى ذلك »[3] .

٨ - وقال الحافظ ابن حجر عن بعض أهل العلم :

(قول من قال: « طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم » ليس بمستقيم ، لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه فى ذلك ، وأن طريقة الخلف هى استخراج معانى النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات .

فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف ، والدعوى فى طريقة الخلف ، وليس الأمر كما ظن ، بل السلف فى غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى ، وفى غاية التعظيم له ، والخضوع لأمره ، والتسليم لمراده ، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذى يتأوله هو المراد ، ولا يمكنه القطع بصحة

---

(١) الصواعق المرسلة : ٢ / ٤٢٢ - ٤٢٤ ، وانظر مختصر الصواعق : ١ / ٥٤ - ٥٥ .

(٢) الصواعق المرسلة: ١ / ١٦١ - ١٧٠ ، وانظر مختصر الصواعق : ١ / ٧ - ٩ .

(٣) شرح الطحاوية : ٢٣٤ ط المكتب ، و : ٢٠٠ ، ط دار البيان .

تأويله)[1] .

٩ – وقال ابن عربى المعروف عند أهل الخرافة بالشيخ الأكبر ، وخاتم الأولياء (٦٣٨ هـ) وهو فى الحقيقة « الشيخ الأكفر » والكذوب قد يصدق :

« وقسم آخر : قال : نؤمن بهذا اللفظ كما جاء من غير أن نعقل له معنى حتى نكون فى هذا الإيمان به فى حكم من لم يسمع ، ونبقى على ما أعطانا دليل العقل من إحالة مفهوم هذا الظاهر من هذا القول .

فهذا القسم متحكم أيضاً بحسن عبارة ، وأنه رد على الله بحسن عبارة ، فإنهم جعلوا نفوسهم فى حكم نفوس لم تسمع ذلك الخطاب .

وقسم آخر : قالوا : نؤمن بهذا اللفظ على حد علم الله فيه ، وعلم رسوله ﷺ .

فهؤلاء قد قالوا : إن الله خاطبنا عبثاً ، لأنه خاطبنا بما لا نفهم ، والله يقول : ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم** ﴾[2] .

وقد جاء بهذا ، فقد أبان كما قال الله ، لكن أبى هؤلاء أن يكون ذلك بياناً »[3] .

١٠ – قلت : نقله الشعرانى ، وأقره[4] وهو خرافى قد يصدق .

وفى كلام هذين الرجلين عبرة للمتكلمة المتصوفة .

١١ – وصرح العلامة المقبلى أن السلف لم يكونوا مفوضة ، والتفويض جهل بالمعنى . وهو أخو التأويل فالمفوض متأول لا مسلّم[5] .

١٢ – ١٣ – وقال العلامة المحمود الألوسى مفتى الحنفية ببغداد (١٢٧٠ هـ) وابنه السيد نعمان الألوسى (١٣١٧ هـ) :

---

(١) فتح البارى : ١٣ / ٣٥٢ .
(٢) إبراهيم : ٤ .
(٣) الفتوحات المكية : ٤ / ٧ .
(٤) انظر اليواقيت والجواهر : ٩٥ .
(٥) الأرواح النوافخ : ٣٩٥ .

« قيل : إن السلف بعد نفى ما يتوهم من التشبيه يقولون : لا ندرى ما معنى ذلك ؟ والله أعلم بمراده .

واعترض بأن الآيات والأخبار المشتملة على نحو ذلك كثيرة جداً ويبعد غاية البعد أن يخاطب الله تعالى ، ورسوله ﷺ العباد فيما يرجع إلى الاعتقاد بما لا يدرى معناه ... »[1] .

الحاصل : أن القول بالتفويض المطلق - أى تفويض المعنى ، والكيف جميعاً - قول فى غاية الفساد والبطلان ، وموقف بالغ الضلال والبهتان لاستلزامه ما يلى :

١ - الجهل بالله تعالى وبأسمائه الحسنى ، وصفاته العلا .

٢ - ٣ - الجهل بمذهب السلف ، والتقول الفاحش عليهم .

٤ - تجهيل السلف من الصحابة والتابعين ، بل تجهيل رسول الله ﷺ .

٥ - استبلاد السلف وأنهم كانوا يقرؤون نصوص الصفات بدون فهم معناها .

٦ - تفضيل الخلف الحيارى المتهوكين على السلف الذين هم أعلم الناس بصفات ربهم بعد الأنبياء عليهم السلام .

٧ - ٨ - أن القرآن لم يكن هدى وشفاء وبياناً ، وأن الله خاطب الناس بكلام لا يفهمون معناه، إلى غير ذلك من اللوازم الفاسدة .

* * *

(١) روح المعانى : ١٦ / ١٥٩ ، وجلاء العينين : ٣٧٢ .

○ الوجه الثانى :

أن القرآن لا يمكن أن يوصف بكونه هدى وشفاء ونوراً إلا إذا كان مفهوم المراد ويكون فى غاية من الوضوح والبيان .

ولذلك وصف الله تعالى كتابه بأنه مبين[1] .

ووصفه بأنه بيان[2] ، وأنه تبيان[3] ، ووصف آياته بأنها بينات[4] ، ووصفها بأنها مبينات[5] ، ووصف كتابه بأنه على لسان عربى مبين[6] .

وقال تعالى : ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم** ﴾[7] .

وقال : ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون** ﴾[8] .

وأمر عباده بالتدبر فى القرآن وآياته[9] .

---

(١) انظر يوسف : ١ ، الحجر : ١ ، النحل : ١٠٣ ، الشعراء : ٢ ، ١٥٩ ، النمل : ١ ، القصص : ٢ ، يس : ٦٩ ، الزخرف : ٢ ، الدخان : ٢ .

(٢) آل عمران : ١٣٨ .

(٣) النحل : ٨٩ .

(٤) البقرة : ٩٩ ، ١٥٩ ، ١٨٥ ، يونس : ١٥ ، مريم : ٧٣ ، الحج : ١٦ ، ٧٢ ، النور : ١ ، العنكبوت : ٤٩ ، سبأ : ٤٣ ، الجاثية : ٢٥ ، الأحقاف : ٧ ، الحديد : ٩ ، المجادلة : ٥ .

(٥) النور : ٣٤ ، ٤٦ ، الطلاق : ١١ .

(٦) يوسف : ٢ ، الرعد : ٣٧ ، طه : ١١٣ ، النحل : ١٠٣ ، الشعراء : ١٩٥ ، الزمر : ٢٨ ، فصلت : ٣ ، ٤٤ ، الشورى : ٧ ، الزخرف : ٣ ، الأحقاف : ١٢ .

(٧) إبراهيم : ٤ .

(٨) النحل : ٤٤ .

(٩) النساء : ٨٢ ، ص : ٢٩ ، محمد : ٢٤ .

فكيف يعقل بعد هذا أن آيات الصفات مع تلك الكثرة الكاثرة والأهمية لا يَعلمُ المرادَ منها ، ولا يُعرف معانيها ، وأن السلف كانوا يتلونها بدون معرفة المراد ؟.

الحاصل: أن الذى يدعى التفويض فى المعنى ، ويتقوله على السلف - فهو فى الحقيقة مع جهله وتجهيله للسلف لم يجعل القرآن بياناً * ولا هدى وفرقانا *

* كما صرح به شيخ الإسلام * وأشار إليه ابن القيم الإمام *[1]

* * *

---

(١) راجع ما سبق قريبا فى ص ٢ /١٣٦ - ١٣٨ .

○ الوجه الثالث :

أن نقول : مما لا ريب فيه أن السلف تعرضوا لتفسير نصوص الصفات فتفسيرهم لها فرع معرفتهم لمعانيها ، لأن تفسير الشيء فرع العلم به فإذا لا يعرف الإنسان شيئاً ما كيف يفسره ؟! لأن الحكم على الشيء فرع لتصوره .

فتفسير السلف لنصوص الصفات يبطل التفويض كما يبطل تقوله عليهم وأنهم براء من هذا التفويض الباطل المتقول .

والذى لم يتعرضوا لتفسيره هو كيفية الصفات ، أما معانيها فقد فسروها ووضحوا المراد منها ، وفيما يلى بعض نصوص السلف :

١ - هذا مجاهد - وهو إمام التفسير بعد الصحابة - قال : فى تفسير « استوى » : « علا على العرش »[(١)] .

٢ - وهذا أبو العالية . قال : فى تفسير ﴿ **استوى إلى السماء** ﴾[(٢)] (ارتفع)[(٣)] .

٣ - وهكذا فسر الربيع بن أنس قوله تعالى : ﴿ **ثم استوى إلى السماء** ﴾

---

(١) ذكره البخارى تعليقاً مستدلاً به ، انظر صحيح البخارى : ٦ / ٢٦٩٨ ، ووصله الفريابى فى تفسيره ، انظر تغليق التعليق : ٥ / ٣٤٥ ، فتح البارى : ١٣ / ٤٠٥ ، عمدة القارى : ٢٥ / ١١٢ ، ولم أجده فى تفسير مجاهد المطبوع .

(٢) البقرة : ٢٩ .

(٣) ذكره البخارى تعليقاً جزماً مستدلاً به ، انظر صحيح البخارى : ٦ / ٢٦٩٨ ، قال الحافظ والعينى : وصله الطبرى : انظر تغليق التعليق : ٥ / ٣٤٤ ، فتح البارى : ١٣ / ٤٠٥ ، عمدة القارى : ٢٥ / ١١١ ، قلت : لم أجده فى تفسير الطبرى فى طبعاته الثلاث ، وذكر السيوطى : أنه أخرجه ابن جرير وابن أبى حاتم ، والبيهقى : انظر الدر المنثور : ١ / ١٠٦ ، قلت : لم أجده فى الأسماء والصفات للبيهقى ، ورواه الحافظ ابن حجر بسنده إلى أبى العالية ، انظر تغليق التعليق : ٥ / ٣٤٤ .

بقوله : « ارتفع إلى السماء »[١] .

٤ – وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) فى قوله تعالى : ﴿ ثم **استوى على العرش** ﴾[٢] : ظهر على العرش وعلا عليه »[٣]

٥ – والإمام البخارى استدل بقول مجاهد ، وأبى العالية فى تفسير لفظ « استوى » على أن المراد : علا وارتفع[٤] .

٦ – وبهذا فسره ابن قتيبة أديب أهل السنة (٢٧٦ هـ)[٥] .

٧ – وقال ابن جرير إمام مفسرى أهل السنة : « وأولى المعانى بقول الله جل ثناؤه : « ثم استوى إلى السماء فسواهن » علا عليهن وارتفع .. »[٦] .

٨ – ومشى على هذا حافظ المغرب ابن عبد البر (٤٦٣ هـ)[٧] .

٩ – وقال البغوى (٥١٦ هـ) « قال ابن عباس ، وأكثر مفسرى السلف : أى ارتفع إلى السماء .. »[٨] .

١٠– قال شيخ الإسلام :

« ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله ، ولا قال : هذه من المتشابه الذى لا يعلم معناه ، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ، ولا من الأئمة المتبوعين : إن فى القرآنِ آياتٍ لايعلم معناها

---

(١) رواه ابن جرير فى تفسيره : ١ / ١٩١ ، بسند فيه انقطاع .

(٢) يونس : ٣ .

(٣) مجاز القرآن : ١ / ٢٧٣ ، ٢ / ١٥ ، ٥٧ .

(٤) انظر صحيح البخارى : ٦ / ٢٦٩٨ ، وفتح البارى : ١٣ / ٤٠٥ ، وعمدة القارى : ٢٥ / ١١٢ .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن : ٢٧٧ .

(٦) جامع البيان : ١ / ١٩٢ .

(٧) التمهيد : ٧ / ١٣١ – ١٣٢ .

(٨) معالم التنزيل : ١ / ٥٩ ، ٢ / ١٦٥ .

رسولُ الله ﷺ ، ولا أهلُ العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك من بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه »[1] .

١١– وقال : « وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين ، وسائر الأمة قد تكلموا فى جميع النصوص – آيات الصفات ، وغيرها – وفسروها بما يوافق دلالتها ورووا عن النبى ﷺ أحاديث كثيرةً توافق القرآن والحديث ، وأئمة الصحابة فى هذا أعظم من غيرهم ، مثل عبد الله ابن مسعود – الذى كان يقول : « لو أعْلَمُ أعْلَمَ بكتاب الله منى تبلغه آباط الإبل لأتيته » – وعبد الله بن عباس – الذى دعا له النبى ﷺ ، وهو حبر الأمة ، وترجمان القرآن –.

كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ، ورواية لها عن النبى ﷺ .

ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا .

وما فى التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين ... ؛

ولو كان معنى هذه الآيات منفياً ، ومسكوتاً عنه لم يكن ربانيو الصحابة أهلُ العلم بالكتاب والسنة أكثرَ كلاماً فيه ،

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبى ﷺ : أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة .

ولم يذكر أحد منهم أنه امتنع من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السلمى : « حدثنا الذين كانوا يقرؤننا – عثمان ابن عفان ، وعبد الله بن مسعود وغيرهما – أنهم كانوا إذا تعلموا من النبى ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل » .

وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه ، بل

(١) الإكليل : ٢٠ – ٢١ ، ٣٢ – ٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٨٥ ، ٢٩٤ – ٢٩٥ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٢٩ ، ١٣٤ – ١٣٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ١٥ ، ٢١ – ٢٢ .

يثبتون المعنى وينفون الكيف » .

ثم ذكر مقالة الإمامين ربيعة ومالك ، المعروفة وشرحها شرحاً وافياً ثم قال :

« ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة ، قال بعضهم : « ارتفع على العرش : علا على العرش » ، وقال بعضهم عبارات أخرى ، وهذه ثابتة عن السلف ، قد ذكر البخارى فى « صحيحه » فى آخر كتاب الرد على الجهمية »[1] .

١٢ - ١٤ - وقال العلامة محمود الآلوسى مفتى الحنفية ببغداد (١٢٧٠ هـ) وابنه نعمان الآلوسى (١٣١٧ هـ) : وحفيده شكرى :

« ... وأيضاً قد ورد فى الأخبار ما يدل على فهم المخاطب المعنى ....، ... وقد صح عن بعض السلف أنهم فسروا ففى صحيح البخارى : قال مجاهد : « استوى على العرش » « علا على العرش » ، وقال أبو العالية : « استوى على العرش » « ارتفع »[2].

قلت: الحاصل : أن السلف كانوا يعرفون معانى صفات الله تعالى والمراد من نصوصها ، ولذلك فسروها كتفسيرهم لبقية النصوص غير أنهم كانوا يفوضون علم كيفيتها إلى الله تعالى .

وهذا دليل قاطع على إبطال التفويض المتقول على السلف ، وأنهم لم يكونوا مفوضة ، بل كانوا مثبتين للصفات بلا تكييف ولا تمثيل ومنزهين لله تعالى عن كل عيب ونقص بلا تحريف ولا تعطيل . ويزيده إيضاحاً وتحقيقاً ما فى الوجه الآتى .

---

(١) الإكليل : ٤٨ - ٥٢ ؛ وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٣٠٧ - ٣١٠ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٤٢ - ١٤٣ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ٣١ - ٣٤ .

(٢) روح المعانى : ١٦ / ١٥٩، وجلاء العينين : ٢٧٢ ، وانظر غاية الأمانى : ١/٤٥٢.

○ الوجه الرابع :

أن السلف كانوا يميزون بين صفة وصفة وكانوا يصرحون بأن هذه الصفة غير تلك الصفة ، وليست عينها ، ولا يجوزون تفسير أحداها ، بالأخرى .

فلو كانوا لا يعرفون معانيها كيف يميزون بين صفة وأخرى ؟؟.

فهذا من الحجج الدامغة على أنهم كانوا على حظ عظيم وافر من العلم بها مع تفويضهم علم كيفيتها إلى الله تعالى .

○ وأذكر لذلك مثالين على لسان الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتكون فيهما عبرة للحنفية الماتريدية الذين ادعوا التفويض ونسبوه إلى السلف .

الأول : ما قاله الإمام أبو حنيفة : « ... ولا يقال : إن يده قدرته أو نعمته ؛ لأن فيه إبطالَ الصفةِ ، وهو قول أهل القدر والاعتزال ، ولكن يده صفته بلا كيف ... »[(١)] .

الثاني : ما قال : « وغضبه ، ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف ، وهو قول أهل السنة والجماعة ، ولا يقال : غضبه عقوبته ، ورضاه ، ثوابه ونصفه كما وصف نفسه »[(٢)] .

قلت : هذان مثلان واضحان ونصان صريحان في عدم جواز تفسير صفة بأخرى ، وأن ذلك مذهب المعتزلة ، وليس من مذهب أهل السنة في شيء وأنه يجب وصف الله بما وصف به نفسه بلا كيف ، وكما أن معنى « القدرة » معروف كذلك معنى « اليد » معروف وهكذا معنى « الغضب » ومعنى « الرضا » معروفان وهما من صفات الله بلا كيف . وهو قول أهل السنة ، فبطل التفويض المفتعل المتقول على السلف .

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القارى : ٥٩ .

(٢) الفقه الأبسط : ٥٦ ، وسكت عليه الكوثرى .

قال شيخ الإسلام: « والله سبحانه وتعالى أخبرنا : أنه عليم قدير ، سميع ، بصير ، غفور ، رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته .

فنحن نفهم معنى ذلك ونميز بين العلم ، والقدرة ، وبين الرحمة ، والسمع ، والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت فى دلالتها على ذات الله مع تنوع معانيها .

فهى متفقة متواطئة من حيث الذات متباينة من جهة الصفات » .

ثم أورد أمثلة متعددة لإيضاح هذا المطلب ، كأسماء النبى ﷺ ، وأسماء القرآن والسيف ، ، وحقق أن هذه الأسماء مع تعددها تدل على ذات واحدة مع اختلاف معانيها[1] .

○ وقال : « ... فإنا نفهم من قوله : ﴿ **إن الله بكل شىء عليم** ﴾[2] معنى ونفهم من قوله : ﴿ **إن الله على كل شىء قدير** ﴾[3] معنى ليس هو الأول ، ونفهم من قوله : ﴿ **إن الله عزيز ذو انتقام** ﴾[4] معنى ، وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا »[5] .

* * *

(١) التدمرية : ١٠٠ - ١٠٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٩ .
(٢) الأنفال : ٧٥ ، التوبة : ١١٥ ، العنكبوت : ٦٢ .
(٣) آل عمران : ١٦٥ ، النور : ٤٥ ، العنكبوت : ٢٠ ، فاطر : ١ .
(٤) إبراهيم : ٤٧ .
(٥) الإكليل : ٣٦ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩٧ .

○ الوجه الخامس :

أنه من الواقع المحسوس أن الناس إذا سمعوا كلاماً ولا يفهمون معناه ، يبادرون إلى السؤال عن معناه ومراد المتكلم ليفهموا معناه ويعرفوا المراد منه ، والنفوس تحرص على هذا والقلوب تتطلع إلى المعرفة والاطلاع إلى العلوم ، ولاسيما إذا كان الكلام بين الاستاذ وتلامذته ، ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة رضى الله عنهم أحرص الناس على حصول الخير والاطلاع على العلوم النافعة التى تتصل بصميم دينهم .

○ وباب الأسماء الحسنىٰ والصفات العلا من أعظم المعارف الإسلامية وكان الصحابة أحرص الناس على الاستفادة من رسول الله ﷺ ، وكانوا يسألونه فى أمور جليلها ودقيقها – وكانوا خير تلامذة وأصحاب لخير معلم ومرشد – إذا أشكل عليهم شىء فى أمر الدين أو صعب عليهم فهم نص من نصوص الوحى[1] .

○ ومع ذلك لم يثبت عنهم أنهم شكُّوا فى صفات الله تعالى أو سألوا رسول الله ﷺ لفهم معناها .

○ بل كانوا يتلقون كتاب الله تعالى وأحاديث رسول الله ﷺ بما فيهما نصوص الصفات مع تلك الكثرة الكاثرة .

○ فهل يَتَصوَّرُ من له أدنى مسكةٍ من عقلٍ صحيحٍ أنهم يتلونها ويُرَدِّدُونَها بدون فهم معانيها ومعرفة المراد منها – طيلةَ حياتهم – ولم يسألوا رسول الله ﷺ ؟؟.

○ فهذا من البراهين الواضحة على أنهم لم يكونوا مفوضة بالمعنى الذى يعنيه الماتريدية ، ولم يكونوا جاهلين بالله وبصفاته تعالى إلى الحد الذى زعمه أهل الكلام عليهم وقوّلوهم التفويضَ الذى هم منه براء .

---

(١) انظر كلاماً قيماً وتحقيقاً بديعاً وأمثلة متعددة لذلك فى درء التعارض : ٧ / ٤٤ – ٧١ .

بل نقول جزماً لا يحتمل النقيض : أنهم لو لم يفهموا معانيها لبادروا إلى السؤال عنها ، ولسابقوا إلى الاطلاع على المراد منها .

○ نعم قد ورد أنهم سألوا رسول الله ﷺ عن رؤية الله تعالى ، فعن أبي هريرة : « أن الناس قالوا : يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ... » الحديث[1] .

وعن أبي سعيد الخدرى مثله[2] .

○ فمثل هذين الحديثين يدلنا دلالة قاطعة على أنهم كانوا يعرفون معانى صفات الله تعالى ، ويفهمون المراد من نصوصها ، وإلا لبادروا إلى السؤال عنها ليعرفوا المراد كما فعلوا فى مسألة الرؤية .

الحاصل: أن سؤال الصحابة وعدم سؤالهم فى باب الصفات كلاهما دليل قاطع على أنهم كانوا يعرفون معانيها ويفهمون المراد منها .

وهكذا نرى الصحابة اختلفوا فى باب الأحكام و لم يختلفوا قطعاً فى باب الصفات قط .

○ ويزيد هذا المطلب إيضاحاً كلام الإمام المقريزى حيث يقول :

« اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريم فى كتابه العزيز الذى نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين وبما أوحى إليه ربه تعالى .

---

(١) رواه البخارى ، صفة الصلاة ، باب فضل السجود : ١ / ٢٧٧ ، والرقاق ، باب الصراط جسر جهنم : ٥ / ٢٤٠٣ ، والتوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾ : ٦ / ٢٧٠٤ ، ومسلم : ١ / ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) أخرجه البخارى : التفسير : باب ﴿ **إن الله لا يظلم مثقال ذرة** ﴾ : ٤ / ١٦٧١ - ١٦٧٢ ، والتوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾ : ٦ / ٢٧٠٦ - ٢٧٠٧ ، ومسلم : ١ / ١٦٧ .

فلم يسأله ﷺ أحد من العرب بأسرهم قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك كما كانوا يسألونه ﷺ عن الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما لله فيه سبحانه أمر ونهى ، وكما سألوه ﷺ ، عن أحوال القيامة والجنة والنار إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ فى أحكام الحلال والحرام وفى الترغيب والترهيب وأحوال القيامة .

والملاحم والفتن ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث ، معاجمها ومسانيدها وجوامعها .

ومن أمعن النظر فى دواوين الحديث النبوى ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم[1] عن أحد من الصحابة

---

(١) **قلت** : أما الطرق السقيمة فقد وردت عدة أحاديث فى سؤال الصحابة عن بعض الصفات .

منها حديث أبى رزين : « ... أو يضحك الرب عز وجل ... » رواه أحمد : ٤ / ١١ ، والدارمى فى النقض على المريسى : ١٧٧ ، وابن ماجه ١ / ٦٤ ، وابن أبى عاصم فى السنة : ١ / ٢٤٤ ، ، والآجرى فى الشريعة ٢٧٩ ، والدارقطنى فى كتاب الصفات : ٤٦ ، وفيه « وكيع بن عدس – أو حدس » مقبول من الرابعة ، كما فى التقريب : ٥٨١ ، يعنى إذا توبع ولا متابعة له ؛ فالحديث لين ، وانظر تعليق شيخنا الدكتور على بن محمد بن ناصر الفقيهى على كتاب الصفات ، للدارقطنى : ٤٦ ، **ومنها** حديث أبى رزين أيضاً : « ... أين كان ربنا ... » رواه الترمذى : ٥ / ٢٨٨ ، وابن ماجه : ١ / ٦٤ – ٦٥ ، وفيه « وكيع » المذكور . راجع تعليقات الألبانى على التنكيل : ٢ / ٣٤٧ ، والقائد : ١٧٥ ، **ومنها** حديث عائشة : « ... أو يضحك ربنا ... » رواه ابن خزيمة فى التوحيد : ٢ / ٥٧٤ – ٥٧٥ ، ورواه الطبرانى ، وأبو نعيم ، كما فى جلاء العينين : ٣٧٢ ، وفيه عدة ضعفاء ، راجع تعليق المحقق لكتاب التوحيد : ٢ / ٥٧٠ – ٥٧٥ ، لابن خزيمة .

رضى الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم : أنه سأل رسول الله ﷺ ، عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه نفسه الكريمة فى القرآن الكريم وعلى لسان نبيه محمد ﷺ بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام فى الصفات نعم ولا فَرَّقَ أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة ، وساقوا الكلام سوقاً واحداً وهكذا أثبتوا رضى الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك مع نفى مماثلة المخلوقين فأثبتوا رضى الله عنهم بلا تشبيه ونزهوا من غير تعطيل ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت .

ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة فمضى عصر الصحابة رضى الله عنهم على هذا ... »[1] .

قلت : للإمام ابن القيم أيضاً كلام قيم فى هذا الصدد فراجعه[2] .

---

(١) الخطط للمقريزى : ٢ / ٣٥٦ ، وذكر معناه شيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان فى شرح كتاب التوحيد للبخارى : ١٧ - ١٨ ، وثبات العقيدة الإسلامية أمام التحديات : ٧ - ١٠ .

(٢) إعلام الموقعين : ١ / ٤٩ ، وبدائع الفوائد : ٢ / ٤ - ٥ .
الصواعق المرسلة : ١ / ٢٠٨ - ٢١١ ، ومختصر الصواعق : ١ / ١٥ - ١٦ ، وانظر أيضاً روح المعانى : ١٦ / ١٥٩ ، وجلاء العينين : ٣٧٢ .
وراجع أيضاً : درء التعارض : ٧ / ٤٤ - ٧١ ، ففيه مبحث فى غاية من الدقة والإتقان يقطع دابر الجهمية المعطلة وأفراخهم الماتريدية وزملاءهم الأشعرية .

ولنعم ما قيل :

وهذا الحق ليس به خفاء * فدعنى من بُنَيَّاتِ الطريق

قلت : هذه حقيقة واقعة اعترف بها تقى الدين على بن عبد الكافى السبكى (٧٥٦ هـ) حيث قال :

« ... وقد فهمها الصحابة ، ولذلك لم يسألوا عنها النبى ﷺ ، لأنها كانت معقولة عندهم بوضع اللسان ، وقرائن الأحوال ، وسياق الكلام ، وسبب النزول .

ومضت الأعصار الثلاثة التى هى خيار القرون على ذلك .

حتى حدثت البدع والأهواء ... »[١] .

قلت : السبكى من أئمة الكوثرى فى المباحث الكلامية وعداء شيخ الإسلام وابن القيم ولذلك نرى الكوثرى يبجله غاية التبجيل[٢] .

وقد سكت الكوثرى على قوله هذا ، فيكون حجة عليه فى باب التفويض .

وهذا الذى ذكرنا من عدم سؤال الصحابة وعدم استشكالهم فى باب الصفات . من ناحية ؛

○ ومن ناحية أخرى .

أن الكفار بأصنافهم كانوا ألد أعداء الإسلام ، وكانوا يترصدون الفرصة - بين حين وآخر - للطعن فى القرآن والإسلام والرسول ﷺ والمؤمنين .

○ وقد عارضوا رسول الله ﷺ فى كثير من المواطن طعناً فى القرآن والإسلام[٣] .

---

(١) السيف الصقيل مع تعليقات الكوثرى عليها المسماة بتبديد الظلام : ١٤٨ .

(٢) انظر تبديد الظلام : ١٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٩٩ ، ١٨٢ .

(٣) راجع درء التعارض: ٧/ ٥٥ - ٧١ ، وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٩٩.

فلو كانت نصوص الصفات لا تعلم معانيها ، ولا يُعرف المراد منها ، ولا كانوا يعرفوها ، لبادروا إلى الطعن فى القرآن ، ولكان ذلك فرصة سعيدة لأعداء الإسلام ، كما سيأتى فى الوجه السابع .

* * *

○ الوجه السادس :

أن دعوى التفويض المطلق وتقوله على السلف الصالح دعوى باطلة يكذبها واقع نصوص السلف .

فإن نصوص السلف قد تواترت فى إثبات الصفات بلا تكييف ولا تمثيل مع تنزيه الله تعالى بلا تحريف ولا تعطيل ؛ وكلامهم فى ذلك إما نص وإما ظاهر ، وهذه كتب أئمة السنة تفوح بأقوال السلفِ وحصرُ أقوالهم خارجٌ عن نطاق طاقة البشر .

ولكن أكتفى بأمثلة عديدة من أقوالهم تبين أن مذهبهم إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل ، وأنهم كانوا يعرفون معانى الصفات ويفهمون المراد من نصوصها مع تفويضهم فى الكيف أما نسبة التفويض المطلق إليهم – فافتراء قبيح * وبهت صريح * وكذب شنيع * وتقول فظيع * عليهم:

١ – قال الإمام ربيعةُ بنُ أبى عبد الرحمن المعروفُ بربيعة الرأى (١٣٦ هـ) شيخ الإمام مالك : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ... »[(١)] .

٢ – ومثله كلام الإمام مالكٍ رحمهما الله تعالى[(٢)] .

وقال مالكٌ (١٧٩ هـ) أيضاً : « الله فى السماء وعلمه فى كل مكان ... »[(٣)] .

قلت : هذه المقالة الرَّبَعِيَّةُ والمالكية – التى سارت مسيرة الأمثال ، وسارت بها الركبان – هى منهج كل مسلم سنى سلفى ، وهى تمثل مذهب السلف قديماً وحديثاً ، وبهذا المهيع المستقيم السوى الوسط نجاة من ديجور التعطيل وفجور التمثيل .

(١–٢) انظر تخريجهما فى صـ : ٣ /١٨ – ٢٠ .

(٣) انظر تخريجه فى صـ : ٢ /٥٦٣ – ٥٦٥ .

وهى رد صريح على مزاعم أهل الجهل والتجهيل والتفويض ، والتأويل ؛ فإنهما قد صرحا بأن الاستواء معلوم ، وإنما المجهول هو كيفيته .

٣- قال شيخ الإسلام : « ... وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه ، بل يثبتون المعنى وينفون الكيف .

كقول مالك ... « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول » ... وكذلك ربيعة قبله .

وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول ، فليس أحد من أهل السنة ينكره ، وقد بين : أن الاستواء معلوم ، كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن الكيفية لا تعلم ، ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال : كيف استوى ... ؛

○ **فإن قيل**: معنى قوله : « الاستواء معلوم » أن ورود هذا اللفظ فى القرآن معلوم ... ؛

○ **قيل** : هذا ضعيف ، فإن هذا من باب تحصيل الحاصل ، فإن السائل قد علم أن هذا موجود فى القرآن ، وقد تلا الآية .

وأيضاً فلم يقل ذكر الاستواء فى القرآن ، ولا إخبار الله بالاستواء ،

○ وإنما قال : « الاستواء معلوم فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، ولم يخبر عن الجملة .

○ وأيضاً فإنه قال : « والكيف مجهول » ولو أراد ذلك لقال : معنى الاستواء مجهول ، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء ، لا العلم بنفس الاستواء .

وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه .

لو قال فى قوله : ﴿ **إننى معكما أسمع وأرى** ﴾[1] : كيف يسمع ، وكيف يرى ؟ .

---

(١) طه : ٤٦ .

لقلنا : السمع ، والرؤيا معلوم ، والكيف مجهول .

ولو قال : كيف كلم موسى تكليماً ؟ لقلنا : التكليم معلوم ، والكيف غير معلوم »[1] .

قلت : هذا الذى حققه شيخ الإسلام فى تفسير المقالة الرَّبَعِيَّة والمالكية حقيقة واقعة ، وقد اعترف بها أبو بكر بن العربى (٥٤٣ هـ) فقال :

٤- « ومذهب مالك رحمه الله : أن كل حديث منها معلوم المعنى ، ولذلك قال للذى سأله : « الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ... »[2] .

وابن العربى هذا من أئمة الكوثرى فى المباحث الكلامية ولذا - يثنى عليه ثناء عاطراً[3] فكلامه حجة عليه خاصة وعلى الماتريدية عامة .

والعجب من العلامة ملاعلى القارى حيث حمل كلام الإمام مالك هذا على التفويض المطلق الباطل فقال : مذهب السلف عدم التأويل ، وتفويض الأمر إلى الله وعلمه فى المراد به ، كما قال الإمام مالك : الاستواء معلوم والكيف مجهول ، واختاره إمامنا الأعظم[4] .

مع أن كلام الإمام مالك صريح فى كون المعنى معلوماً ، وإنما المجهول هو الكيف فهو يفوض فى الكيف دون المعنٰى فبطل زعم الماتريدية .

٥- وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : « من قال : لا أعرف الله أفى السماء أم فى الأرض - فقد كفر ، قال الله تعالى ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾[5] .

---

(١) الإكليل : ٥٠ - ٥١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٣٠٨ - ٣١٠ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) عارضة الأحوذى : ٣ / ١٦٦ .

(٣) انظر تبديد الظلام : ٤٨ ، ٥١ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٧٣ .

(٤) ضوء المعالى : ٣١ ، وشرح الفقه الأكبر : ١٧٢ .

(٥) طه : ٥ .

فإن قال : أقول بهذه الآية ولكن لا أدرى أين العرش ؟ فى السماء أم فى الأرض ؟ فقد كفر أيضاً .

ونذكره من أعلى لا من أسفل ، لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية فى شىء ... »[١] .

ثم ذكر حديث الجارية مستدلاً به على علو الله تعالى[٢] .

قلت: أى عقل يحمل هذا النص الواضح على التفويض المفتعل الباطل مع أن الإمام أبا حنيفة يكفر من قال: لا أعرف الله هل فى السماء أم فى الأرض؟.

بل يكفر من قال : لا أدرى أين العرش مع اعتقاده أن الله على العرش .

ثم ذكر الإمام أبو حنيفة ثلاثة دلائل على إثبات علو الله تعالى :

*** الأول : الدليل الفطرى :**

وهو أن الله تعالى يدعى من أعلى لا من أسفل فالقلوب مفطورة بالتضرع إليه تعالى وأنه فوق العالم ، وترفع الأيدى إليه على أنه فوق عباده .

*** والثانى : الدليل العقلى :**

وهو أن الأسفل ليس وصف الربوبية والألوهية فمقتضى كونه تعالى رباً وإلهاً أنه فوق خلقه أجمعين .

*** والثالث : الدليل النقلى :**

وهو قوله تعالى : ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾ ، وحديث الجارية ، وفيه قول النبى ﷺ : « أين الله » وجواب الجارية : « فى السماء » .

ومع ذلك كله نرى الماتريدية ينسبون التفويض المفتعل المتقول الباطل إلى الإمام أبى حنيفة رحمه الله تعالى[٣] .

---

(١) الفقه الأبسط بشرح أبى الليث السمرقندى: ١٧، ٢٠، والفقه الأبسط بتحقيق الكوثرى ٤٩-٥٢.

(٢) انظر نص حديث الجارية وتخريجه فى صـ: ٢ /٤٥٨ - ٥٥٠ .

(٣) انظر ضوء المعالى : ٣١ ، وشرح الفقه الأكبر : ١٧٢ .

مع أنه من أهل الإثبات ، وكلامه صريح فى هذا غاية الصراحة وحمله على التفويض المطلق الباطل تحريف محض .

نعم أبو حنيفة الإمام كبقية أئمة الإسلام يفوض فى الكيف[1] .

فاكتفاء الإمام بالتفويض فى الكيف دليل قاطع على أنه لم يفوض فى المعنى وهذا برهان قاطع على أن الماتريدية لم يعرفوا مذهب إمامهم ؛ وثبت أن مذهبه إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل ، وتفويض الكيف .

٦ – كلام الإمام عبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) الذى عده الحنفية ومنهم الكوثرى فى زمرة كبار أئمة الحنفية[2] فرية بلا مرية .

قال على بن الحسن بن شقيق (٢١٥ هـ)[3] .

« سألت عبد الله بن المبارك : كيف ينبغى أن نعرف ربنا عز وجل ؟ .

قال : « على السماء السابعة على عرشه ، ولا نقول كما تقول الجهمية : إنه ها هنا فى الأرض »[4] .

قلت : ليتدبر كل عاقل طالب الحق ربانى القلب فى نص هذا الإمام العظيم ، هل هو يثبت علو الله على عرشه ، وفوقيته على خلقه ؟ .

أم يفوض فى معنى العلو وكيفيته ؟.

بل احتج هذا الإمام العظيم بعلو الله تعالى على عرشه على معرفته تعالى فهل يكون هذا من المفوضة ؟ فاعتبروا يا أولى الأبصار .

٧ – وقال الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى (١٥٧ هـ) وهو يحكى إجماع السلف على إثبات فوقية الله تعالى على خلقه وعلوه على عرشه – خاصة

---

(١) انظر : الفقه الأكبر بشرح القارى : ٥٩ ، والفقه الأبسط بتحقيق الكوثرى : ٥٦ .

(٢) انظر : الجواهر المضية : ٢ / ٣٢٤ – ٣٢٦ ، وفقه أهل العراق : ٦١ .

(٣) أبو عبد الرحمن المروزى ، من رجال الكتب الستة ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، التقريب : ٣٩٩ .

(٤) انظر تخريجه فى صـ : ٢ /٣٧٧ .

وجميع الصفات عامة -:

« كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا »[1]

الحاصل : أن نصوص أئمة السنة دالة - إما نصاً وإما ظاهراً - على أنهم كانوا يعرفون معاني الصفات ويفهمون المراد من نصوصها غير أنهم كانوا يفوضون في الكيف فقط دون المعنى ؛

فنسبة التفويض المطلق الباطل إليهم تقول قبيح وكذب صريح، وبهت شنيع ، وافتراء فظيع وضلال وإضلال .

وفي ذلك عبرة للماتريدية * ولاسيما الفنجفيرية *

الذين ينسبون التفويض إلى السلف كذبا وزوراً[2].

* * *

(١) انظر تخريجه في ص : ٢/٢٢٠- ٢٢١ .

(٢) انظر تنشيط الأذهان للشيخ عبد السلام الفنجفيري : ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

○ الوجه السابع :

أنه من المعلوم علماً اضطرارياً أن المشركين واليهود والنصارى وغيرهم من الكفرة كانوا ألد أعداء الإسلام ورسول الله ﷺ وعامة المسلمين .

وكانوا يترصدون الفرص للقدح فى الإسلام بكل وسيلة ممكنة لهم .

ومن المعلوم بلا ارتياب أنهم لم يقدحوا فى نصوص الصفات ، ولا قالوا : إن هذا الرجل – رسول الله ﷺ – وأتباعه – الصحابة رضى الله عنهم – يتكلمون بكلام لا يُفْهَم معناه .

فلو كانت نصوص الصفات لا يعلم المراد منها ، وأن الصفات لا تُعرف معانيها ، وأن الصحابة لا يَعرفون ذلك – لبادر هؤلاء الكفار إلى الطعن فى الإسلام وسارعوا إلى القدح فى القرآن والمسلمين من هذا الباب

فدل ذلك دلالة قاطعة على أن هؤلاء الكفار لم يكونوا مفوضين على الإطلاق فضلاً عن المسلمين أصحاب رسول الله ﷺ .

ومن المعلوم أيضاً أن المسلمين من أصحاب رسول الله ﷺ ينقدون الكفار وآلهتهم بأنها لا تتصف بصفات الألوهية الكمالية ، من السمع والبصر ، والقدرة ، والعلم ، والكلام ، ونحوها ، والتكليم ، بل هى متصفة بصفات النقص فلا تستحق الألوهية بخلاف رب العالمين إله الحق سبحانه وتعالى فإنه متصف بصفات الكمال فهو المستحق للعبادة وحده لا شريك له .

ولم يكن المشركون يعارضون المسلمين فى هذا قط ؛ كما عارضوهم فى مسائل أخرى[1]:

فلم ينفوا عن الله تعالى صفاته الكمالية ، وكانوا معترفين بذلك ، اللهم

---

(١) لشيخ الإسلام مبحث عظيم الفائدة يجب الاطلاع عليه . انظر درء التعارض : ٧ / ٥٥ – ٧١ ففيه عبرة للماتريدية عامة * وللفنجفيرية خاصة *

إلا من عاند منهم وأكره نفسه على مخالفة الفطرة وما هو مركوز فى القلوب .

فهذا يدل دلالة قاطعة على أنهم لم يكونوا مفوضةً ، فضلاً عن أن يكون رسول الله ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم مفوضةً جاهلين بالله وبأسمائه الحسنى ، وصفاته العلا .

ولهذا قال الله تعالى : ﴿ **للذين لايؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم** ﴾[1] .

قال شيخ الإسلام: « وأهل السنة يقولون لهؤلاء : ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات ، ونصوص فى الكتب الإلهية ، أكثر وأعظم من نصوص المعاد .

ويقولون لهم : معلوم أن مشركى العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد ، وقد أنكروه على الرسول ﷺ ، وناظروه عليه ، بخلاف الصفات ، فإنه لم يكن العرب تنكر .

فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد .

فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به ، وأن ما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به ؟ »[2] .

○ وقال الإمام السهيلى (٥٨١) هـ : « فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يفهمون ولا يستعملون ، إذ اليد بمعنى الصفة لا يفهم معناه .

قلنا : ليس الأمر كذلك بل كان معناها مفهوماً عند القوم الذين نزل القرآن بلغتهم .

ولذلك لم يستفت واحد من المؤمنين عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ؛

---

(١) النحل : ٦٠ .

(٢) الحموية : ٣٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٣ النفائس ١٠٧ .

وكذلك الكفار لو كانت عندهم لا تعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ﷺ .

ولقالوا له : زعمت : أن الله ليس كمثله شيء ، ثم تخبر أن له يداً كأيدينا وعيناً كأعيننا .

ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ، ولا كافر علم أن الأمر كان فيها عندهم جلياً لا خفياً .. »[1] .

ولشيخ الإسلام كلام مهم في هذا الصدد أيضاً فراجعه[2] .

تنبيه : لقد جمع العلامة عبد السلام أحد كبراء الفنجفيرية عدّة نصوص لبيان مذهب السلف ؛

فاختلط عليه الحابل بالنابل ، وخلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً ؛ عسى الله أن يتوب علينا وعليه ؛

حيث ذكر عن السيوطي : أن مذهب السلف تفويض معناها المراد إلى الله مع تنزيهه عن حقيقتها[3] .

قلت: كلامه متناقض لأنه ذكر نصوصاً قبله وبعده تناقضه ؛ وباطل أيضاً بهذه الوجوه السابقة واللاحقة .

وهذا برهان إِنِّيّ على أنه لم يعرف التوحيد ومذهب السلف * فلذا وقع في طامات الماتريدية الخلف *

وهذا الجهل المطبق برهان لِمِّيّ على وقوعه في التفويض الواضح * والتناقض الفاضح *

---

(١) بدائع الفوائد : ٢ / ٤ – ٥ لابن القيم عنه .

(٢) درء التعارض : ٧ / ١٢٨ ، ٥٥ – ٧١ ، وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٩٩ .

(٣) انظر تنشيط الأذهان : ٣٤٧ – ٣٤٨ .

○ ***الوجه الثامن :***

أن التفويض المطلق المفتعل المصنوع على السلف أخو التأويل الذى يتضمن تعطيل الصفات وتحريف نصوصها كما سيأتى تحقيقه .

فكذلك التفويض يتضمن التعطيل غير أن التأويل يتضمن التحريف أيضاً .

فالتفويض والتأويل مشتركان فى تضمنهما للتعطيل ، لأن المفوض لا يثبت لله الصفات بل ينفيها ؛

لأنه يقول : ظاهر نصوص الصفات غير مراد فهو ينفى العلو ، والاستواء والنزول واليدين ، والغضب والرضا ونحوها من صفات الله ؛

ويقول : إن النصوص لا تدل على هذه ، وهى غير مرادة منها ، وأن المراد غير معلوم فقد وقع المفوض فى التعطيل من هذه الجهة من حيث لا يشعر كما وقع فى الجهل بصفات الله وتجهيل السلف .

○ قال العلامة المقبلى : « المذهب الثالث : من يقول ليس المراد هو ظاهر العبارة بحسب ما يفهم من اللغة لكنا جهلنا المعنى المراد ، فنمسك عن الفحص عنه كما أمسك السلف .

وهذا المذهب فى الحقيقة هو الأول – [أى التأويل] – وإن كان أسلم من الذى قبله باعتبار أنه سهل ، فهو ليس بمذهب ثالث ، لأن صاحبه إنما سكت عن التعيين ، وقد حكم بالتأويل فى الجملة فهو متأول لا مسلم »[١] يعنى أن المفوض نافٍ للصفات .

○ وقال الدكتور محمد خليل هراس رحمه الله : « فالفرق بين التحريف والتعطيل : أن التعطيل نفى للمعنى الحق الذى دل عليه الكتاب والسنة ،

---

(١) الأرواح النوافخ ذيل العلم الشامخ : ٣٩٥ .

وأما التحريف : فهو تفسير النصوص بالمعانى الباطلة التى لا تدل عليها .

والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق .

فإن التعطيل أعم مطلقاً من التحريف ، بمعنى أنه كلما وجد التحريف وجد التعطيل دون العكس .

وبذلك يوجدان معاً فيمن أثبت المعنى الباطل ونفى المعنى الحق .

ويوجد التعطيل بدون التحريف فيمن نفى الصفات الواردة فى الكتاب والسنة ، وزعم أن ظاهرها غير مراد ، ولكنه لم يعين لها معنى آخر ، وهو ما يسمونه بالتفويض ... »[1] .

الحاصل : أن التفويض المطلق الباطل يتضمن التعطيل فهو أخو التأويل .

فثبت أن السلف لم يكونوا مفوضة كما لم يكونوا مؤولة معطلة . .

بل كانوا مثبتين للصفات بلا تمثيل ومنزهين لله تعالى بلا تعطيل .

وبهذا تبين بطلان القول بالتفويض ، ونسبته إلى السلف ، وبالله التوفيق .

تنبيه : لقد تبين بهذا التحقيق الفرق بين التفويضين اللغوى ، والكلامى ، فالتفويض اللغوى عدم الحكم على الشىءلانفيا ولا إثباتا وهو التفويض السلفى بعينه ، أما التفويض الكلامى فهو نفى الصفات ثم رد معانيها وكيفيتها إلى الله .

(١) شرح العقيدة الواسطية : ٢١ ، وانظر الكواشف الجلية : ٨٩ — ٩٠ .

○ **الوجه التاسع :**

أن القول بالتفويض ، ونسبته إلى السلف –

قول متناقض مضطرب تناقضاً واضحاً ، واضطراباً فاضحاً .

فإن من أثبت شيئاً من الصفات ، وادعى فى بقيتها إما التفويض ، وإما التأويل –

لزمه التفويض أو التأويل فيما أثبته ؛

لأنه لو طولب بالفرق بين ما أثبته وبين ما فوض فيه أو أول لم يجد جواباً صحيحاً وفرقاً .

فالماتريدية قد أثبتوا لله حياة ، وعلماً ، وإرادة وسمعاً ، وبصراً ، فلم يجعلوها متشابهاتٍ ، ولم يفوضوا فيها ولم يؤولوها .

○ فهلا جعلوها متشابهاتٍ لا يَعلم معناها إلا الله كما جعلوا غيرها متشابهات ؟ .

○ وهلا فوضوا فيها كما فوضوا فى غيرها ؟ أو لم لا يؤولونها كما أولوا غيرها ؟

○ وهلا نسبوا التفويض فيها إلى السلف كما نسبوا فى غيرها إليهم ؟ .

ولهذا لا يوجد لهؤلاء ولأمثالهم قانونٌ مستقيمٌ .

وسيأتى مزيد تفصيلٍ لبيان تناقضهم واضطرابهم فى فصل إبطال التأويل إن شاء الله تعالى .

الحاصل: أنه تبين للقراء الكرام بهذه الوجوه التسعة إبطال القول بالتفويض المطلق المختلق ونسبته إلى سلف هذه الأمة بحمد الله تعالى .

وبعد هذا ننتقل إلى المبحث الثالث لنذكر بعض شبهاتهم التى تشبثوا بها لإثبات التفويض ونناقشها بتوفيق الله تعالى .

□ المبحث الثالث □

فى إبطال بعض الشبهات

التى تشبث بها الماتريدية

لإثبات ما زعموه من بدعة التفويض ونسبته إلى السلف

لقد أوردنا – بتوفيق الله تعالى – فى المبحث السابق أدلة قاطعة على بطلان التفويض المختلق المفترى على السلف .

ونذكر فى هذا المبحث شبهات الماتريدية مع الرد عليها لتتم الحجة وتتضح المحجة فنقول وبالله التوفيق :

للماتريدية شبهات فى إثبات بدعة التفويض ونسبته إلى السلف أقواها **شبهتان :**

أ – أن نصوص الصفات من المتشابه(*) الذى لا يعلم تأويله إلا الله[1] .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾[2] على قراءة

---

(١) كما تقدم فى ص : ٢ /١٢٧ – ١٢٩ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(*) المراد من المتشابه ههنا : ما لم يعرف المراد منه ، انظر المنار مع شرحيه كشف الأسرار ونور الأنوار : ١ / ٢٢١ ، و « للمتشابه » معان كثيرة ، والقرآن كله محكم باعتبار ، وكله متشابه باعتبار ، وبعضه محكم ، وبعضه متشابه باعتبار : انظر جامع البيان : ٣ / ١٧٢ ، ١٧٧ ، معالم التنزيل : ١ / ٢٧٨ – ٢٧٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤ / ٩ – ١١ ، تفسير ابن كثير : ١ / ٣٤٥ – ٣٤٦ ، مدارك التنزيل : ١ / ١٩٧ ، ، روح المعانى : ٣ / ٨٢ .

الوقف على لفظ الجلالة[1] .

ب - أن كثيراً من السلف قد صرحوا بأن هذه النصوص لا تفسر ، بل تفسيرها تلاوتها ، وقالوا : نمرها كما جاءت .

وهذا صريح فى أنهم كانوا يفوضون فى المعنى والكيف جميعاً[2] .

* * *

(١) انظر شرح المقاصد : ٢ / ٥٠ ، وضوء المعالى : ٣٢ ، والنبراس : ١٨٦ ، ونظم الفرائد : ٢٣ .

(٢) تبديد الظلام : ١٣٦ ، ١٧١ ، ٥٣ .

□ **أما الشبهة الأولى :**

فعنها عدة أجوبة نذكر منها ما يلى :

○ **الجواب الأول :**

أن قياس نصوص الصفات على الحروف المقطعة فى أوائل السور باطل ، لأن نصوص الصفات من الكلام العربى المبين أسلوباً وتركيباً ، ومركبة من جمل تنحل إلى المفردات العربية المعروفة فى لغة العرب الواضحة معانيها لكل عربى مدنى وقروى وحضرى كوضوح ألفاظها ، بخلاف تلك الحروف المقطعة فى أوائل السور فإنها رموز ، حتى صرح الإمام ابن أبى العز بأنها ليست آيات عند جمهور العادّين[1] .

○ **ولأن المتشابه نوعان :**

١- متشابه فى نفسه وأصله الذى استأثر الله بعلم تأويلها كالحروف المقطعة فى أوائل السور .

٢- ومتشابه فى وصفه وهو متشابه إضافى الذى يعرفه الراسخون[2] .

فقياس الثانى على الأول قياس مع الفارق ، والقياس مع الفارق باطل[3] .

* * *

---

(١) شرح الطحاوية : ٢٣٥ .

(٢) انظر المرجع السابق : ٢٣٤ ، وانظر شرحى المنار : كشف الأسرار ، ونور الأنوار : ١ / ٢٢٣ - ٢٢٥ .

(٣) راجع المنار مع شرحيه كشف الأسرار ، ونور الأنوار : ٢٣٦/٢ ، ٢٤٨ .

○ **الجواب الثانى :**

أننا لا نسلم أن نصوص الصفات من المتشابه الذى لا تُعْلَمُ معانيها ، بل هى آيات محكمات واضحات ، والقول بأنها متشابهات لا تعلم معانيها – قول مبتدع لا سلف لقائله .

وليست مما يندرج تحت قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾[1] ، لأنه لم يقل أحد من السلف أن معانى نصوص الصفات لا يعلمها أحد إلا الله ، لا رسوله ﷺ ، ولا صحابته رضى الله عنهم .

فلا يصح استدلالهم بهذه الآية قطعاً ، وفيما يلى بعض أقوال الأئمة :

١ – قال الإمام ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) أديب أهل السنة :

« ولسنا ممن يزعم : أن المتشابه فى القرآن لا يعلمه الراسخون فى العلم وهذا غلط من متأوليه على اللغة ، والمعنى .

ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا ينفع به عباده ، ويدل على معنى أراده ، فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره لزمنا للطاعن مقال ، وتعلق علينا بعلة .

وهل يجوز لأحد أن يقول : إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه ؟! » .

○ ثم ذكر نصوصاً دالة على أن الصحابة رضى الله عنهم أيضاً يعلمون معانى المتشابهات ، ثم قال :

« ولو لم يكن للراسخين فى العلم حظ فى المتشابه إلا أن يقولوا : « آمنا به كل من عند ربنا » – لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين ، بل على جهلة المسلمين لأنهم جميعاً يقولون : « آمنا به كل من عند ربنا » .

---

(١) آل عمران : ٧ .

وبعدُ : فإنا لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن ، فقالوا : هذا متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمروه كله على التفسير حتى فسروا « الحروف المقطعة فى أوائل السور ... »[1] .

٢ – ومثله كلام للإمام القرطبى (٦٧١ هـ)[2] .

٣ – ومثله كلام الإمام ابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ)[3] .

٤ – والعلامة محمود الآلوسى مفتى الحنفية ببغداد (١٢٧٠ هـ)[4] .

٥- وقال شيخ الإسلام:

« من قال : إن هذا من المتشابه ، وأنه لا يفهم معناه . فنقول له : أما الدليل على بطلان ذلك : فإنى ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ، ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل فى هذه الآية ، ونفى أن يعلم أحد معناه .

وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمى الذى لا يفهم ، ولا قالوا : إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه ..

فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يُسكَتُ عن بيانِه ، وتفسيرِه ، بل يُبَيَّنُ باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه ، أو إلحاد فى أسماء الله وآياته »[5] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن : ٩٨ – ١٠٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٤ / ١٨ .

(٣) شرح الطحاوية : ٢٣٤ – ٢٣٥ .

(٤) روح المعانى : ٣ / ٨٤ .

(٥) الإكليل : ٣٢ – ٣٤ ، ٢٠ – ٢١ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣٤ – ١٣٥ ، ١٢٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩٤ – ٢٩٥ ، ٢٨٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ٢١ – ٢٢ ، ١٥ ، ونقله القاسمى وأقره ، انظر محاسن التأويل : ٤ / ٢٤ – ٢٥ ، وانظر الصواعق المرسلة : ١ / ٢١٣ .

○ **الجواب الثالث :**

أن القول بأن نصوص الصفات متشابهات لا تُعلم معانيها – قولٌ يكذبه الواقع بل هي محكمات واضحات وليست متشابهات – نعلم ذلك بالاضطرار .

○ **قال شيخ الإسلام:**

« والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول : لا ريب أن الله سمى نفسه في القرآن بأسماء مثل الرحمن ، والودود ، والعزيز ، والجبار ، والعليم ، والقدير ، ونحو ذلك .

ووصف نفسه بصفات ، مثل سورة الإخلاص ، وآية الكرسي ، وأول الحديد وآخر الحشر ، وقوله : ﴿ **إن الله يحب المتقين** ﴾[1] .. ﴿ **فلما آسفونا انتقمنا منهم** ﴾[2] ، ﴿ **ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله** ﴾[3] ، ﴿ **ولكن كره الله انبعاثهم** ﴾[4] ، ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾[5] ، ﴿ **إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه** ﴾[6] ، ﴿ **إنني معكما أسمع وأرى** ﴾[7] ، ﴿ **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي** ﴾[8] ، ﴿ **بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء** ﴾[9] . ﴿ **ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾[10] ، ﴿ **ولتصنع على عيني** ﴾[11] إلى أمثال ذلك ... ؛

---

(١) التوبة : ٢ .
(٢) الزخرف : ٥٥ .
(٣) محمد : ٢٨ .
(٤) التوبة : ٤٦ .
(٥) طه : ٥ .
(٦) الفاطر : ١٠ .
(٧) طه : ٤٦ .
(٨) ص : ٧٥ .
(٩) المائدة : ٦٤ .
(١٠) الرحمن : ٢٧ .
(١١) طه : ٣٩ .

ثم يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى الحق الموجود أم لا ؟ .

فإن قال : لا – كان معطلاً محضاً ، وما أعلم مسلماً يقول هذا .

وإن قال : نعم – قيل له : فهمت منها دلالتها على نفس الرب و لم تفهم دلالتها على ما فيها من المعانى من الرحمة ، والعلم وكلاهما فى الدلالة سواء ... »[1] ؟!

قلت : يزيد هذا الجوابَ إيضاحاً الجوابُ الرابع الآتى .

* * *

---

(١) الإكليل : ٣٥ – ٣٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩٦ – ٢٩٨ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ٢٣ – ٢٤ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣٥ – ١٣٦ ، ونقله القاسمى وأقره فى محاسن التأويل : ٤ / ٢٥ – ٢٨ .

○ الجواب الرابع :

أن هؤلاء الماتريدية عاكسوا السلف في جعلِ نصوصِ الصفاتِ الإلهيةِ الكماليةِ – متشابهاتٍ[1] .

وجعل المتشابهات – عند السلف – محكماتٍ[2] .

كقوله تعالى : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾[3] وقوله : ﴿ **هل تعلم له سمياً** ﴾[4] .

ونحوهما من المتشابهات – بمعنى أنها مجملات فيها نفي مجمل تشتبه على من لا يفهمها[5] .

فردوا بها نصوص العلو ، والاستواء ، والنزول ، والوجه ، واليدين ، وغيرها من نصوص الصفات التي هي في غاية الصراحة والبيان والإيضاح والإحكام والتفصيل كما سيأتي تفصيله[6] .

فالماتريدية في هذه المعاكسة تبع للجهمية الأولى بشهادة إمام أهل السنة :

○ قال الإمام أحمد في الجهم وطريقته الباطلة :

« ... ووجد ثلاث آيات من المتشابه :

قوله : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ ﴿ **وهو الله في السموات وفي الأرض** ﴾[7] و ﴿ **لا تدركه الأبصار ، وهو يدرك الأبصار** ﴾[8] .

فبنى كلامه – أي تعطيل الصفات ، وتحريف نصوصها – على هذه الآيات وتأول القرآن على غير تأويله ؛

(١–٢) انظر مدارك التنزيل : ١ / ١٩٧ ، تبعاً للجهمية الأولى والمعتزلة . انظر كشاف الزمخشري الحنفي المعتزلي : ١ / ٤١٢ .

(٣) الشورى : ١١ .

(٤) مريم : ٦٥ .

(٥) درء التعارض : ٥ / ١٧٥ .

(٦) في صـ : ٢/٤٣٥–٤٥٧ ، وانظر أيضاً إلى إيثار الحقّ على الخلق لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني : ١٣٩ .

(٧–٨) الأنعام : ٣ ، ١٠٣ .

وكذب بأحاديث رسول الله - ﷺ - .

وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه ، أو حدث عنه رسوله - كان كافراً وكان من المشبهة .

فأضل بكلامه بشراً كثيراً ، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة ، وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ، ووضع دين الجهمية »[1] .

* * *

(١) الرد على الجهمية والزنادقة : ١٠٤ - ١٠٥ ، وانظر أيضاً درء التعارض : ١ / ١٨ ، ٢٢١ ، ٥ / ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ .

وذكر الإمام ابن القيم ثمانية عشر مثالاً لرد المحكمات بالمتشبهات ، انظر إعلام الموقعين : ٢ / ٢٩٤ - ٣٠٧ وفي ذلك عبرة للماتريدية عامة * وللفنجفيرية خاصة .

○ الجواب الخامس :

أن جاعل نصوص الصفات من المتشابه الذى لا يعلم معناه مضطربٌ فى فعله هذا ومتناقض فى قوله حيث لا يسعه أن يطرد قوله إلا أن يكون معطلاً غالياً .

○ فقد ذكر شيخ الإسلام عدة أمثلة من آيات الصفات التى سبق ذكرها فى الجواب الثالث .

ثم قال : « فيقال لمن ادعى فى هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أتقول هذا فى جميع ما سمى الله ووصف به نفسه أم فى البعض ؟.

فإن قلت : هذا فى الجميع –

كان هذا عناداً ظاهراً ، وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ، بل كفر[*] صريح ... » .

○ ثم ذكر شيخ الإسلام ، أن هذا المدعى إن اعترف بأن بعضه متشابه دون البعض طولب بالفرق ، ولا يستطيع إلى ذلك سبيلاً لا عقلاً ولا سمعاً ، إلى آخر كلامه المتين الرصين[1] .

○ فلابد من وقوعه فى التناقض الشنيع والاضطراب الفظيع إلا أن يرجع إلى المنهج السلفى ويقول : إن نصوص الصفات ليست من المتشابه الذى لا يعلم معناه ، ويستقر على إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

○ ولابن رشد الحفيد (٥٩٥ هـ) كلام فى بيان تناقض من يدعى أن نصوصَ الصفات متشابهاتٌ فراجعه[2] .

---

(١) الإكليل : ٣٦ – ٣٨ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣٦ – ١٣٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/٢٩٧– ٢٩٩، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ٢/٢٣– ٢٥.

(٢) مناهج الأدلة: ١٧٦، وذكره شيخ الإسلام فى درء التعارض: ٦/٢١٣، ١٠/٢٦٥.

(*) هكذا فى الأصول بالرفع ولعل تقدير العبارة : « بل هو كفر صريح » وإلا فالصواب : « كفراً صريحاً » .

○ الجواب السادس :

أنه لو سلم أن نصوص الصفات من المتشابهات فلا نسلم أن تأويلها غير معلوم .

لأن المراد من « التأويل » فى قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا** ﴾[1] الآية – بمعنى التفسير وبيان المعنى المفهوم من اللفظ العربى –، ويكون الوقف على قوله تعالى : ﴿ **والراسخون فى العلم** ﴾ ويكون قوله ﴿ **والراسخون فى العلم** ﴾ عطف على قوله : ﴿ **الله** ﴾ ، ويكون قوله ﴿**يقولون كل من عند ربنا** ﴾ فى محل نصب حال من الراسخين فيكون التقدير : وما يعلم تفسيره ومعناه إلا الله والراسخون فى العلم – قائلين : كل من عند ربنا[2] .

○ وذلك لأن التأويل يطلق فى اصطلاح السلف ولغة القرآن على معنيين :[3] .

أحدهما : التفسير وبيان المعنى ، فيكون التأويل ، والتفسير وبيان معنى اللفظ واحداً وتكون هذه الكلمات من الألفاظ المترادفة .

ويكون هذا المعنى « للتأويل » هو المراد فى هذه الآية على هذا التقدير ، فيكون الراسخون فى العلم يعلمون معانى تلك النصوص ويعرفون المراد منها ، فبطل تشبث المدعين للتفويض بهذه الآية كما بطل زعمهم أن نصوص الصفات من المتشابه الذى لا يعلم معناه إلا الله .

لأن الآية الكريمة – على هذا التقدير – تدل على خلاف مطلوبهم .

---

(١) آل عمران : ٧ .

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ١٠٠ – ١٠١ ، وجامع البيان : ٣ / ١٨٣ – ١٨٤ ، أحكام القرآن للجصاص الحنفى : ٢ /٢٨٣ – ٢٨٤ ، معالم التنزيل : ١ / ٢٨٠ ، تفسير ابن كثير : ١ / ٣٤٨ ، مدارك التنزل : ١ / ١٩٨ ، وإرشاد العقل السليم : ٢ / ٨ ، روح المعانى : ٣ / ٨٣ .

(٣) كما سيأتى تحقيق ذلك مع ذكر معنى ثالث باطل مبتدع «للتأويل» انظر: ٢/٢٠٢–٢٠٩.

○ **قال شيخ الإسلام :**

« قال مجاهد : « عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات ، أقف عند كل آية ، وأسأله عنها » .

فهذا ابن عباس – حبر الأمة – وهو أحد من كان يقول ، « لا يعلم تأويله إلا الله – يجيب مجاهداً عن كل آية من القرآن .

وهذا هو الذى حمل مجاهداً ، ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله : ﴿ **والراسخون فى العلم** ﴾ .

فجعلوا الراسخين فى العلم يعلمون التأويل .

لأن مجاهداً تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله ، ومجاهد إمام التفسير ، قال الثورى : « إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك ... »[(١)] .

○ ثم ذكر شيخ الإسلام معانى التأويل فقال :

« وأما التأويل فى لفظ السلف فله معنيان :

أحدهما تفسير الكلام ، وبيان معناه ... ، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربين أو مترادفين ، وهذا – والله أعلم – هو الذى عناه مجاهد : أن العلماء يعلمون تأويله ... »[(٢)] .

○ وقال أيضاً فى بيان كون « التأويل » بمعنى « التفسير » :

« وهذا هو معنى التأويل فى اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم .

وهذا التأويل يعلمه الراسخون فى العلم .

وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم** ﴾ .

(١،٢) الإكليل ١٩–٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/٢٨٤–٢٨٩ ، وضمن دقائق التفسير : ١/١٢٨–١٣٠ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/١٤–١٨ ، ونقله القاسمى وأقره . انظر محاسن التأويل : ٤/١٦–١٩ .

كما نقل ذلك عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومحمد بن جعفر بن الزبير[1] ومحمد بن إسحاق ، وابن قتيبة ، وغيرهم ... »[2] .

الحاصل : أنه لو سلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات وأنها تندرج تحت آية آل عمران .

فلا نسلم أن معناها غير معلوم لما مر فى توجيه لهذه الآية ، وفى كتب أئمة السنة والتفسير نصوص كثيرة عن الصحابة والتابعين على أن الراسخين كانوا يعلمون معانى تلك المتشابهات[3] .

وثانيهما : الحقيقة التى يؤول إليها الكلام[4].

* * *

---

(١) الأسدى المدنى ثقة من السادسة ، ومن رجال الستة مات سنة بضع عشرة ومئة التقريب : ٤٧١ .

(٢) الحموية : ٤٠ - ٤١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٥ - ٣٦ .
وانظر أيضاً : التدمرية : ٩٠ - ٩١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٤ - ٥٦ ، ودرء التعارض : ٥ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ٣٨١ - ٣٨٢ ، ٣٢٨/٧ .

(٣) انظر على سبيل المثال تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٩٩ - ١٠٠ ، وجامع البيان : ٣ / ١٨٣ - ١٨٤ ، وزاد المسير : ١ / ٣٥٤ ، ومعالم التنزيل : ١ / ٢٨٠ ، ومفاتيح الغيب : ٧ / ١٩٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٤ / ١٨ ، البحر المحيط : ٢ / ٣٨٤ ، تفسير ابن كثير : ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز الحنفى : ٢٣٤ ، والدر المنثور : ٢ / ١٥٢ ، وفتح القدير : ١ / ٣١٦ ، وروح المعانى : ٣ / ٨٤ ، محاسن التأويل : ٣ / ١٦ - ١٧ .

(٤) كما سيأتى إن شاء الله فى ص ٢ /٢٠٤ .

○ الجواب السابع :

أن نقول : لو سلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات التي لا يَعلمُ تأويلها إلا الله ، بناءً على أن يكون الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾ .

كما هو قراءة الأكثرين ، وأن الراسخين لا يعلمون تأويلها على عَدِّ قوله تعالى : ﴿ **والراسخون في العلم يقولون آمنا به** .... ﴾ جملة مستأنفة ، فيكون الراسخون لا يعلمون تأويلها -

فلا نسلم أن المراد بلفظ « التأويل » في هذه الآية ما يرادف فهم المعنى من اللفظ العربي ، وتفسيره ، بل المراد من « التأويل » في هذه الآية : هو حقيقة ما يؤول إليه الكلام وهو أحد معنى « التأويل » في لغة القرآن واصطلاح السلف كما سيأتي تحقيقه[1] .

○ فيكون المراد بـ« التأويل » كيفية الصفات فهي لا يعلمها إلا الله ، فلا يعلمها الراسخون ، ولا غيرهم .

○ وأما معنى الصفات فإنه معلوم يعلمه الراسخون بلا شك .

○ فهذا يؤيد قاعدة السلف في الصفات : « الاستواء معلوم والكيف مجهول » .

إذن لا يصح تمسك المدعين للتفويض بهذه الآية أصلاً على أن معاني الصفات غير معلومة كما أن كيفيتها غير معلومة .

لأن المنفي في الآية على هذا التقدير إنما هو « الحقيقة التي يؤول الكلام إليهما وهي الكيف » ، لا المعنى المفهوم من اللفظ العربي .

---

(١) انظر صـ : ١ / ٢٠٤ .

○ ولشيخ الإسلام تحقيق دقيق لتقرير هذا المطلوب فراجعه[1] .

الحاصل : أن قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون ...** ﴾ فيه قراءتان منقولتان عن السلف ولكل قراءة توجيه وجيه.

□ أما القراءة الأولى :

فهي الوقف على لفظ الجلالة .

وكون قوله تعالى : ﴿ **والراسخون ...** ﴾ جملة مستأنفة .

وتوجيه هذه القراءة : أن لفظ « التأويل » على هذه القراءة بمعنى حقيقة ما يؤول إليه الكلام في نفس الأمر وهو الكيفية .

فيكون الراسخون في العلم لا يعلمونها ، لأن ذلك مما استأثر الله بعلمه .

□ وأما القراءة الثانية :

فهي الوقف على قوله : ﴿ **والراسخون في العلم** ﴾ ، وجعل قوله : ﴿ **والراسخون ...** ﴾ عطفاً على لفظ الجلالة .

وتوجيه هذه القراءة : أن لفظ : « التأويل » على هذه بمعنى التفسير وبيان المعنى المفهوم من اللفظ العربي .

فيكون الراسخون يعلمون معاني تلك النصوص مع تفويضهم في الكيف .

---

(١) انظر درء التعارض : ٥ / ٢٣٤ – ٢٣٥ ، ٣٨٢ ، ٧ / ٣٢٨ ، والتدمرية : ٨٩ – ٩٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٤ – ٥٨ ، الحموية : ٤١ – ٤٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٦ – ٣٧ ، الإكليل : ٨ – ١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٧٥ – ٢٨٣ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ٨ – ١٤ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٢٢ – ١٢٨ ، ونقله القاسمي وأقره في محاسن التأويل : ٤ / ٩ – ١٦ ، وشرح الطحاوية : ٢٣٢ – ٢٣٥ .

قال شيخ الإسلام وغيره من أئمة الإسلام واللفظ له : « وكلا القولين حق باعتبار كما بسطناه ، فى موضع آخر ، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حق »[1] .

وقال : « وقد روى عن ابن عباس ما ذكره عبد الرزاق وغيره فى تفسيرهم عنه أنه قال : تفسير القرآن على أربعة أوجه :

١- تفسير تعرفه العرب من كلامها .

٢- وتفسير لا يعذر أحد بجهالته .

٣- وتفسير يعلمه العلماء .

٤- وتفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل .

فمن ادعى علمه فهو كاذب ... »[2][3] .

○ **فأصل اللفظ** – وهو المعنى المفهوم منه لغة – معلوم دون شك ، ، وإنما المجهول وصف ذلك المعنى – وهو الكيف –

---

(١) الحموية : ٤١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٦ ، والتدمرية : ٩١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٥ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن : ٤ / ١٨ ، الدر المصون للسمين : ٣ / ٣٩ ، تفسير ابن كثير : ١ / ٣٤٨ ، شرح الطحاوية : ٢٣٤ ، وإرشاد العقل السليم: ٢/٨، فتح القدير للشوكانى: ١/٣١٦، روح المعانى: ٣/٨٥.

(٢) الحموية : ٤١ – ٤٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٧ ، والتدمرية : ٩٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٥ ، وانظر مفاتيح الغيب للرازى : ٧ / ١٩٢ .

(٣) رواه ابن جرير قال حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا مؤمل قال حدثنا سفيان عن أبى الزناد قال قال : ابن عباس ... جامع البيان: ١/٣٤، وفيه مؤمل لم أعرف من هو حيث لم أنشط لدراسة هذا الإسناد كما هو حقه ، وبقية رجاله أئمة أعلام ثقات.
وأخرجه ابن المنذر من طريق الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس كما فى الدر المنثور : ٢ / ١٥١ – ١٥٢ ، والكلبى هو محمد بن السائب ، متهم بالكذب ، انظر التقريب : ٤٧٩ .
ورواه عبد الرزاق كما سبق فى كلام شيخ الإسلام آنفاً ، و لم يذكر الإسناد، والله أعلم.

○ فلو سلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات -

نقول : إن المتشابه نوعان: متشابه بأصله كالحروف المقطعات . ومتشابه بوصفه وكيفيته كآيات الصفات .

○ فعلى هذا التقدير : هى معلومة .. الأصل - أى المعنى -

○ لكنها مجهولة الوصف - أى الكيف ، فالتأويل المنفى فى الآية هو الكيف لا المعنى .

○ وهذه حقيقة اعترف بها كبار أئمة الحنفية والماتريدية . أمثال فخر الإسلام البزدوى (٤٨٢ هـ) وشمس الأئمة السرخسى (٤٨٣ هـ) وحافظ الدين النسفى (٧١٠ هـ) وعبد العزيز بن أحمد البخارى (٧٣٠ هـ) وأبو المنتهى المغنيساوى (كان حيا ٩٣٩ هـ) والملاعلى القارى (١٠١٤ هـ) وشيخ زاده عبد الرحمن بن محمد (١٠٧٨ هـ) والقاضى كمال الدين البياضى (١٠٩٨ هـ) .

○ فقالوا فى التمثيل للمتشابه - واللفظ للأول :

« ومثاله : إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار ... فصار بوصفه متشابهاً ، فوجب تسليم المتشابه على اعتقاد الحقيقة فيه .

وكذلك إثبات اليد ، والوجه حق عندنا ، معلوم بأصله متشابه بوصفه ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف .

وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات فصاروا معطلة » .

○ وزاد شمس الأئمة السرخسى ، وحافظ الدين النسفى ، والقارى ؛ واللفظ له :

« وأهل السنة ، والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص ، أى بالآيات القطعية ، والدلالات اليقينية ، وتوقفوا فيما هو المتشابه ، وهو الكيفية ، ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله به الراسخين فى

العلم فقال : ﴿ **يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب** ﴾[1][2] .

الخلاصة : أنه لا دليل فى هذه الآية أصلاً للمدعين للتفويض ونسبته إلى السلف والحمد لله .

وبعد ما قضينا على هذه الشبهة ننتقل إلى الرد على الشبهة الثانية .

* * *

---

(١) أصول البزدوى مع شرحها كشف الأسرار للبخارى : ١ / ٥٩ – ٦١ ، وأصول السرخسى : ١ / ١٧٠ وكشف الأسرار شرح المنار للنسفى : ١ / ٢٢٤ ، شرح الفقه الأكبر للمغنيساوى : ١٤ ، وشرحه للقارى : ٦٠ ، ونظم الفرائد : ٢٣ ، وإشارات المرام : ١٩٢ .

(٢) آل عمران : (٧) .

□ وأما الشبهة الثانية :

فما أفسدها ، وأظهرَ بُطلانَها !! :

لأنه ليس المرادُ التفويضَ فى المعنى من قول السلف : « تمرها كما جاءت » أو « أمروها كما جاءت » أو « أنها لا تفسر » أو « أن تفسيرها تلاوتها » أو نؤمن بها ولا كيف ولا معنى » أو « على ما أراد الله » ، ونحوها من الأقوال التى تنقل عن سلف الأمة وأئمة السنة . ليس قصدهم بذلك أنهم جاهلون بمعانى نصوص الصفات ومرادها ، وأنهم كانوا يتلونها تلاوة مجردة كالأميين الذين لا يعلمون الكتاب بدون فهم المعنى والمراد .

○ فمن فسر أقوال السلف بهذا التفسير فقد كذب عليهم وافترى أشنع الكذب وأبشع الافتراء .

○ بل كان قصدُهم بهذه الأقوال هو الردَّ على تفسيرات الجهمية وتأويلاتهم التى كانت عينَ التحريفاتِ » .

○ فقالوا : « أمروها » أى أثبتوها وأقروها وآمنوا بها ، و « لا تُفَسَّر » تفسيرَ الجهميةِ ، ولا تُحَرَّفُ كما حرفوها « بل تفسيرها تلاوتها » فإنها واضحة وضوح الشمس فى رابعة النهار يفهمها التالى والسامع بمجرد تلاوتها .

○ كما قصدوا بقولهم : « بلا كيف » الردَّ على الممثلة .

○ فكلام السلف يتضمن إحقاق الحق وإبطالَ الباطل وانتصارَ مذهب أهلِ السنة والقضاءَ على مذهبِ أهلِ التعطيلِ ، والتمثيلِ فى آن واحدٍ ، وهو إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل .

○ ويشهد لما قلنا نصوص السلف ، وفيما يلى بعض الشواهد من نصوصهم :

أ – نصُّ الإمام محمد بن الحسنِ الشيبانى (١٨٩ هـ) صاحب أبى حنيفةَ رحمهما الله وهو أحدُ الأئمة الثلاثة للحنفية على الإطلاق :

« اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التى جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ فى صفة الرب عز وجل ، من غير تفسير ، ولا وصف ، ولا تشبيه ؛

فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبى ﷺ ، وفارق الجماعة ؛

فإنهم لم يصفوا ، ولم يفسروا ، ولكن أفتوا بما فى الكتاب والسنة ثم سكتوا ؛

فمن قال بقول الجهم ، فقد فارق الجماعة لأنه وصفه بصفة لا شىء »[1].

○ فياترى هل قوله : « على الإيمان بالقرآن ... » يدل على إيمان الإثبات أم إيمان التفويض ؟.

○ وهل يقول عاقل : إن الإيمان بالقرآن إيمانُ تفويضٍ ؟.

○ أليس قولُه : « فمن قال بقول جهم ... ، لأنه وصفه بصفة لا شىء » صريحاً فى أنه يقصد الردَّ على تفسير الجهمية وتحريفهم ؟.

○ فالماتريدية فى نفيهم لصفة علو الله تعالى على خلقه وفوقيته على عباده — تابعوا الجهم ، فوصفوا الله تعالى بصفة لا شىء .

○ بل زادوا على مقالة الجهم ، وقالوا : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا فوق، ولا تحت، إلى آخر ذلك الهذيان الذى لا يقره عقل ولا نقل ولا فطرة ولا إجماع فى آن واحد[2].

○ فوصفوه بصفة الممتنع فى بداهة العقول ، وبتصريح كبار أئمة السنة والكلام[3] .

---

(١) تقدم تخريجه فى صـ : ٢/ ٧٦ — ٧٧ .

(٢) انظر : صـ : ١/ ٤٧٠ — ٤٧١ .

(٣) راجع : صـ : ٢/ ٤٩٩ — ٥١٣ .

○ وقوله : « فإنهم لم يصفوا ، ولم يفسروا » معناه : أن أهل السنة لم يصفوا الله بصفة لا شيء ولم يؤولوا صفات الله تعالى كما يصنع الجهم وأذياله .

○ وقوله : « ولكن أفتوا بما فى الكتاب والسنة ثم سكتوا » معناه : أنهم أفتوا بإثبات ما فى الكتاب والسنة من صفات الله تعالى ثم سكتوا عن تأويلها وبيان كيفيتها .

○ وقوله : « فى صفة الرب عز وجل » عام لجميع الصفات ومطلق ، فهل الماتريدية يفوضون فى جميع الصفات ؟.

ب – هـ – « الأئمة » الأوزاعى ، وسفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، وليث بن سعد .

○ روى الإمام ابن عبد البر حافظ المغرب (٤٦٣ هـ) عن الوليد بن مسلم قال : سألت الأوزاعى ، وسفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، وليث بن سعد ، غير مرة عن الأحاديث التى فيها ذكر الرؤية فقال[*] : « أمروها كيف جاءت بلا كيف »[١] .

○ فياترى هل هؤلاء الأئمة كانوا مفوضين فى معنى « الرؤية » وكيفيتها جميعاً ؟ أم قصدهم الرد على تحريفات منكرى « الرؤية » والمشبهة ؟.

○ وهل الماتريدية يفوضون فى معنى « الرؤية » أيضاً ؟.

و – الإمام أبو عبيد قاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية ومن أجل أصحاب الإمام محمد بن الحسن الشيبانى – عند الكوثرى والكوثرية[٢] .

---

(١) التمهيد : ٧/ ١٥٨ .

(٢) فقه أهل العراق : ٦٤ .

(*) أى كل واحد منهم .

○ فقد قال هذا الإمام في أحاديث الرؤية ، والكرسي ، وصفة الضحك ووضع القدم في جهنم وأشباه هذه الأحاديث :

« هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث ، والفقهاء بعضهم على بعض وهي عندنا حق لا نشك فيها ، ولكن إذا قيل : « كيف وضع قدمه » ؟ وكيف ضحك » ؟ .

قلنا : لا يُفَسَّر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره »[1] .

○ انظر أيها المسلم طالب الحق والإنصاف إلىٰ نص هذا الإمام ، وصراحته بأن أحاديث الرؤية وغيرها من الصفات يجب الإيمان بها وأنها حق ، فمن قال : « كيف ؟ » قلنا : لا يُفَسَّر كَيْفِيَّتُهَا ولم يُفَسِّرْ أحدٌ من السلف كَيْفِيَّتَها وأن التفويض إنما هو في الكيف لا المعنىٰ ؛

○ فهذا النص متضمن لإحقاق الحق وهو الإثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل وإبطال الباطل وهو الرد على أهل التعطيل ، وأهل التمثيل .

○ وفي ذلك عبرة للماتريدية ولاسيما الكوثرية منهم .

ز – الإمام أحمد إمام أهل السنة :

لقد صرح الكوثري بأن الإمام أحمد سئل عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم ، ونحوها ، فقال : « نؤمن بها ، ولا كيف ، ولا معنى »[2] .

---

(١) رواه الدارقطني في كتاب الصفات : ٦٨ – ٦٩ ، بإسناد كالجبل الراسي الشامخ والبيهقي في الأسماء والصفات : ٣٥٥ .
وقال شيخ الإسلام : « إسناده صحيح » الحموية : ٥٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٤٧ .
ومع ذلك كله ترى الكوثري يقدح فيه انظر تعليقاته على الأسماء والصفات : ٣٥٥ ، وسنكشف الستار عن خيانة الكوثري – إن شاء الله – وكذبه الصريح في صـ : ٢/٢٢١–٢٢٤، ليكون عبرة للكوثرية خاصة والماتريدية عامة .

(٢) وقال : « قال الخلال في السنة بسنده إلى حنبل عن عمه الإمام أحمد ... » تبديد الظلام : ٥٣ .

فترى أن قول الإمام أحمد هذا : « ... ولا كيف ولا معنى » فى جميع الصفات حتى فى « رؤية » الله تعالى ، فهل ترى أنه يفوض فى « رؤية » الله تعالى أيضاً ؟ معنى وكيفاً ؟.

○ وهل يصح عند من له أدنى مسكة من عقل أن الإمام أحمد يقول : إن أحاديث « الرؤية » لا كيف لها ولا معنى لها » ؟ .

○ وهل الماتريدية ، وعلى رأسهم الكوثرى – الذى استدل بقول الإمام أحمد هذا على التفويض المفتعل المتقول – يفوضون فى « الرؤية » أيضاً ؟ سبحان قاسم العقول !.

○ فهذا دليل صريح على أن الإمام أحمد يقصد بقوله : « لا كيف ولا معنى » الرد على المشبهة والمعطلة ، والمراد من المعنى المنفى فى كلامه هو تفسيرات الجهمية وتأويلاتهم وتحريفاتهم ؛ لا المعنى المفهوم من النص .

ح – نص آخر للإمام أحمد مثل قوله : « تُمَرُّ كما جاءت » فى غير أحاديث الصفات .

قال شيخ الإسلام: « وأحمد قد قال فى غير أحاديث الصفات : « تُمَرُّ كما جاءت » فى أحاديث الوعيد ، مثل قوله : « من غش فليس منا »[(١)].

وأحاديث الفضائل .

ومقصوده بذلك : أن الحديث لا يُحَرَّفُ كَلِمُهَ عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ، ويُسمَّى تَحْرِيْفَهُ تأويلاً بالعرف المتأخر .

---

(١) رواه مسلم : ١ / ٩٩ ، والترمذى ، ٣ / ٥٩٧ ، وأبو داود : ٣ / ٧٣١ – ٧٣٢ ، وابن ماجه : ٢ / ٧٤٩ ، من حديث أبى هريرة واللفظ للترمذى .

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل »[1] .

قلت : فهل يُعقَلُ أن السلف - ومنهم الإمام أحمد - يفوضون فى معانى نصوص الوعيد ، والفضائل أيضاً ؟ وهل الماتريدية - ومنهم الكوثرى والكوثرية - يفوضون فيها تفويضاً باطلاً عاطلاً ؟.

ط - ل - روى الإمام الترمذى حديث أبى هريرة مرفوعاً : « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة تربو فى كف الرحمن ... » .

○ وفى رواية : « إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه ... » الحديث[2] .

○ ثم قال الترمذى : (وقد قال غير واحد من أهل العلم فى هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا .

قالوا : « تَثْبُتُ الرواياتُ فى هذا ، ويُؤْمَنُ بِها ، ولا يُتَوَهَّمُ ، ولا يقال : كيف » .

○ هكذا روى عن مالك ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك : أنهم قالوا فى هذه الأحاديث : « أَمِرُّوْها بلا كيف » .

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة .

○ وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا : « هذا تشبيه » .

وقد ذكر الله عز وجل فى غير موضع من كتابه : « اليَدَ » و « السمعَ » و « البصر » ؛

---

(١) الإكليل : ٣٢ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ٢٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩٥ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣٤ .

(٢) رواه البخارى: الزكاة: باب: لا يقبل الله صدقة من غلول: ٢/٥١١، والتوحيد باب قول الله تعالى: ﴿ **تعرج الملائكة والروح إليه** ﴾: ٦/٢٧٠٢، ومسلم: ٢/٧٠٢.

فتأولت الجهمية هذه الآيات، ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: « إن الله لم يخلق آدم بيده»، وقالوا: «إن معنى اليد هنا القوة»..)[١].

قلت : تدبر أيها المسلم فى نص هذا الإمام وفيما نقله عن أئمة الإسلام .

○ فقوله : « ففسروها على غير ما فسر أهل العلم » صريح بأن أئمة الإسلام قد فسروا نصوص الصفات على وجهها ، وأن تفسير الجهمية تحريف لها فكلام هؤلاء الأئمة موافق لقولهم : « أَمِرُّوها بلا كيف » وقولِهم : « يُؤْمَنُ بها ولا يقال : كيف » .

○ فأئمة الإسلام على إثباتٍ بلا تمثيلٍ ، وتنزيهٍ بلا تعطيلٍ ، وكلام هؤلاء الأئمة فى جميع الصفات ، فى السمع والبصر ، وغيرها بنص الإمام الترمذى .

○ فهل يَظُنُّ الماتريديةُ – بما فيهم الكوثرية – أن أئمة الإسلام كانوا يفوضون فى صفتى « السمع » و « البصر » أيضاً ؟!.

○ وهل الماتريدية يفوضون فى هاتين الصفتين ؟ هكذا يحصد الزَّوْبَعَةَ من زرع الريح .

○ فنصوص هؤلاء الأئمة دليل قاطع على أنهم يريدون بنفى « التفسير » ، وبنفى « المعنى » ، وبقولهم : أمروها ، كما جاءت ، ونحوه من العبارات – تفسيرات الجهمية وتحريفاتهم ولا يقصدون نفى معنى النص .

○ وقد ظهر من نص الإمام الترمذى ومما نقله عن أئمة الإسلام : أن الماتريدية تابعوا الجهمية فى نفى صفة « اليد » ، وتأويلها بالقوة ، والقدرة كما سيأتى[٢] .

واحتجوا بشبهة الجهمية من أن إثباتها تشبيه كما تقدم[٣] .

---

(١) سنن الترمذى: ٣/٤١ – ٤٢، وانظر بقية كلام الترمذى فيما تقدم فى صـ١/٤٨٦–٤٨٨ .

(٢) فى صـ : ٣/٥١–٥٢.

(٣) فى صـ : ١/٤٦٧–٤٦٨، ٤٧٢، ٤٧٥.

فهم فى هذا خارجون على أهل السنة وليسوا منهم[1] .

○ بل زاد الماتريدية بدعة أخرى على بدعة التعطيل ، وهى بدعة التفويض وافترائه على أئمة الإسلام شاعرين أم غير شاعرين .

م - الإمام الطحاوى : (٣٢١ هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية ، وعقيدته هى عقيدة الأئمة الثلاثة : « أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد » رحمهم الله باعتراف الماتريدية والكوثرى »[2] .

○ يقول الإمام الطحاوى : « والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ، ولا كيفية .. ، كما نطق به كتاب ربنا ... ؛

وتفسيره على ما أراد الله تعالى وَعَلِمَهَ ، وكل ما جاء فى ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ ، فهو كما قال : ومعناه على ما أراد .

لا ندخل فى ذلك متأولين بآرائنا ، ولا متوهمين بأهوائنا .! »[3] .

قلت : فهل كان الإمام الطحاوى وأئمة الحنفية الثلاثة مفوضين فى « الرؤية » ؟ وهل الماتريدية يفوضون فيها معنى وكيفيةً ؟ .

الحاصل : أن هذه الآثار التى نقلت عن السلف لا حجة للمفوضة فيها ، بل هى على عكس مطلوبهم ، لأن قصدهم نفى تفسيرات الجهمية وتحريفاتهم ، وليس قصدهم أنها مجرد ألفاظ تتلى بدون فهم المعانى .

○ **قال شيخ الإسلام** :

(فقول ربيعة ومالك : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب » - موافق لقول الباقين : أمروها كما جاءت بلا كيف.

فإنما نفوا علم الكيفية ، ولم ينفوا علم حقيقة الصفة ؛

---

(١) انظر صـ : ١/٤٠٠-٤٠٧.

(٢) انظر صـ : ١/٢٨١.

(٣) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبى العز : ٢٠٣ - ٢٠٤ ، وبشرح الغنيمى الميدانى الحنفى : ٦٨ - ٧١ ، وبحواشى ابن مانع : ٩ ، وبتعليقات الألبانى : ٢٦ - ٢٧ .

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم معناه ، على ما يليق بالله لما قالوا : « أمروها كما جاءت بلا كيف » .

فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم ، وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفى الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى ، وإنما يحتاج إلى نفى الكيفية إذا أثبت الصفات .

وأيضا فإن من ينفى الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج إلى أن يقول : « بلا كيف » .

فمن قال : « إن الله ليس على العرش » لا يحتاج أن يقول : « بلا كيف » فلو كان مذهب السلف نفى الصفات فى نفس الأمر لما قالوا : « بلا كيف » .

وأيضاً فقولهم : « أمِرُّوها كما جاءت » يقتضى إبقاء دلالتها على ما هى عليه ، فإنها جاءت بألفاظ دالة على معان ؛

فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال : « أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد » ، أو « أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله تعالى لا يوصف بما دلت عليه حقيقة » ، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت .

ولا يقال حينئذ : « بلا كيف » لأن نفى الكيف عما ليس بثابت لغو من القول)[1] .

وقال : (فقولهم رضى الله عنهم : « أمِرُّوها كما جاءت » ردٌّ على المعطلة ، وقولهم : « بلا كيف » ردّ على الممثلة)[2] .

قلت : لقد تبين من خلال نصوص أئمة السنة أنهم كانوا يقصدون بنفى التفسير نفى تفسيرِ الجهميةِ وتحريفهم وتعطيلهم للصفات ونصوصها ، ولم يكن قصدُهم أنها لا تُعْلَم معانيها ولا يعرف المراد منها .

---

(١) الحموية : ٤٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٤١ – ٤٢ .

(٢) الحموية: ٤٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/٣٩، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى ١/٤٤٢ .

فحملُ كلام الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ وكلام السلف على الاصطلاحات المبتدعة تحريفٌ محضٌ ويكون من قبيل توجيه قول القائل بما لا يرضى به قائله : فمن حمل كلام السلف على التفويض المفتعل المختلق المصنوع الموضوع المبتدع فقد حَرَّفَ كلامهمَ لأنه بمثابة شهادة الزور ، لأنه تأويل كلام متكلم بما لا يطابق مرادَه..

قال الإمام ابن القيم : « فإذا قيل معنى اللفظ كذا – كان إخباراً بالذى عناه ، المتكلم ، فإن لم يكن هذا الخبر مطابقاً كان كذباً على المتكلم »[(١)] .

قلت : هذه حقيقة واقعة حتى اعترف بها الكوثرى حيث قال :

وأين التجليات التى اصطلح عليها الاتحادية من تخاطب العرب ومن تفاهم السلف والخلف بهذا اللسان العربى المبين ؟.

حتى يكون حملُ النصوص ، والآثار على التّجليات المصطلح عليها فيما بعد عهد التنزيل بدهور – استعمالاً لها فى حقائقها ؟.

ومن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبيل السلف الصالح ومسلك أئمة أصول الدين ، ونابذ لغة التخاطب ، وهجر طريقة أهل النقد فى الجرح ، والتعديل ، والتقويم ، والتعليل .. »[(٢)] .

قلت : هذا الكلام فى غاية الدقة والإتقان ، ولكن ليت الكوثرى والكوثرية والماتريدية يطبقونه مطرداً ويستقيمون على منهج السلف الصالح ، ولكنهم خالفوه فى مواضع لا تحصى ، فقد ادعوا على السلف التفويض وحملوا نصوصهم عليه فحرفوها تحريفاً معنويا وشهدوا عليهم زورا ؛

○ وهكذا ترى الكوثرى – حامل راية الخلف ، والطاعن فى السلف – يحمل نصوص الإمام أبى حنيفة والإمام أبى يوسف على الكلام النفسى[(٣)] .

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٢٠٢ .

(٢) تعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات للبيهقى : ٤٥٥ .

(٣) انظر تعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات للبيهقى : ٢٥١ .

○ وهكذا يتلاعب بنصوص الإمام أحمد فيحملها على الكلام النفسى[1] نِضالاً عن بدعته الكلامية الجهمية الماتريدية .

مع أن القول ببدعة الكلام النفسي قول مفتعل موضوع مصنوع متقول على الله ورسله ، وسلف هذه الأمة من أئمة السنة .

وأول من أحدثه هو ابن كلاب[2] .

○ فكيف تحمل نصوص السلف على شيء لم يكن موجوداً فى عهدهم ؟! فحمل نصوص الوحى وكلام السلف على التفويض ونحوه تحريف ؛

* فلنا أن نقلب على الكوثرى كلامَه فنقول :

○ إن القول بالكلام النفسى ، ونسبته إلى السلف وحمل نصوصهم عليه ، وكذا القول بالتفويض ونسبته إلى السلف وحمل نصوصهم عليه بعيد من تخاطب العرب ، وتفاهم السلف بهذا اللسان العربى المبين ، فكيف يصح حمل النصوص والآثار على هذه المصطلحات المبتدعة الكلامية المحدثة بعد عهد التنزيل بدهور ؟.

○ فمن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبيلَ السلف الصالح ، ونابذ لغة التخاطب ، وهجر طريقة أهل النقد فى الجرح والتعديل ، والتقويم والتعليل .

○ وفى هذا القدر كفاية لمن عنده طلب الحق والإنصاف والدراية ، وأما من تعود : أن يقول : « عنزة وإن طارت » فلا دواء لدائه .

* وبعد أن ذكرنا أدلة قاطعة على إبطال التفويض وإبطال شبهة المدعين للتفويض ونسبته إلى السلف الصالح ناسب ذلك أن ننتقل إلى الحديث عن التأويل لنورد الحجج الدامغة على إبطاله أيضاً ليتم الرد على أهم أصول الماتريدية التى نشأ منها موقفهم من توحيد الأسماء والصفات والله الموفق وهو المستعان.

---

(١) تبديد الظلام : ١٧٣ .

(٢) انظر صـ : ٢/ ٢٨٠-٢٨١.

□ الفصل الرابع □

فى بدعة « التأويل » وإبطاله

□ وفيه مبحثان :

* المبحث الأول : فى معانى التأويل
* المبحث الثانى : فى إبطال التأويل الباطل

* * *

□ المبحث الأول □

فى معانى التأويل

لقد تحدثنا فى الفصل السابق عن عقيدة الماتريدية فى التفويض ونسبته إلى السلف فأوردنا الحجج الباهرة والبراهين القاهرة على إبطال التفويض المزور وإبطال نسبته إلى السلف بحمد الله تعالى وتوفيقه .

وفى هذا الفصل نتحدث عن التأويل ، فنذكر معناه لغة واصطلاحاً فى لغة السلف ، وعرف أهل الكلام ثم نتولى الرد على التأويل للصفات بالمعنى المبتدَع الكلامى بالبراهين القاطعة إن شاء الله تعالى ، فنقول وبالله التوفيق :

أ - التأويل لغة :

التأويل مصدر من باب التفعيل ، وأصله « أَوْلٌ » من « آل يؤول » . بمعنى الإصلاح ، والرجوع ، والخُثُور .

□ أما الإصلاح :

فقد قال أبو العباس المبرد (٢٨٥ هـ) وأبو إبراهيم إسحاق الفارابى اللغوى (٣٥٠ هـ) والأزهرى (٣٧٠ هـ) وابن فارس (٣٩٥ هـ) والجوهرى (٣٩٦ هـ) واللفظ للأول : « أصله من الإصلاح ، يقال : « آله ، يؤوله ، أولاً . إذا أصلحه »[١] .

---

(١) الكامل : ٣ / ١٠٩١ ، ديوان الأدب : ٤ / ١٩٩ ، تهذيب اللغة : ١٥ / ٤٣٧ ، معجم مقاييس اللغة : ١ / ١٦٠ ، الصحاح : ١٦٢٨ .

□ **وأما الرجوع :**

فقال ابن دريد (٣٢١ هـ) : « آل الرجل عن الشيء : ارتد عنه »[١] .

وقال الأزهري (٣٧٠ هـ) « ثعلب عن ابن الأعرابي : الأول : الرجوع »[٢] .

وقال : ابن فارس (٣٩٥ هـ) : « آل يؤول : أى رجع »[٣] .

□ **وأما الخثور :**

فقد قال ابن فارس (٣٩٥ هـ) « قال الخليل : آل اللبن ، يؤول ، أوْلاً ، أوُولاً ، خَثُر ، ... » قال أبو حاتم : « آل اللبن على الإصبع » ، وذلك أن يروب ، فإذا جعلت فيه الأصبع قيل : « آل عليها » وآل القطران : إذا خَثُر »[٤] .

وقال الجوهرى : (٣٩٦ هـ) : « وآل القطران والعسل : أى خثر ، والأيل : اللبن الخاثر .. »[٥] .

□ **أما « التأويل »** : فهو تفسير الكلام ، ورجوع الشيء إلى أصله ، ورد الحكم إلى أهله ، والمرجع والمصير ، والعاقبة .

١ – قال الفراء (٢٠٧ هـ) ، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فى معنى التأويل : « عاقبته[٦] .. » .

---

(١) جمهرة اللغة : ٣ / ٤٨٢ ، وانظر لسان العرب : ١١ / ٣٢ .
(٢) تهذيب اللغة : ١٥ / ٤٣٧ .
(٣) معجم مقاييس اللغة: ١٥٩/١، مجمل اللغة: ١٠٧/١، والصحاح: ١٦٢٨/٤.
(٤) معجم مقاييس اللغة : ١ / ١٦٠ ، ومجمل اللغة : ١ / ١٠٧ ، تهذيب اللغة : ١٥ / ٤٣٧ .
(٥) الصحاح : ٤ / ١٦٢٨ ، وانظر لسان العرب : ١١ / ٣٦ ، والقاموس : ١٢٤٥ .
(٦) معانى القرآن : ١ / ٣٨٠ ، تفسير غريب القرآن : ١٣٠ ، ١٦٨ .

٢- وقال أبو عبيدة (٢١٠ هـ) وابن جرير (٣١٠ هـ) ، واللفظ له : « وأما معنى التأويل فى كلام العرب ، فإنه التفسير ، والمرجع ، والمصير »[١] .

٣- وقال ابن فارس (٣٩٥ هـ) والزمخشرى (٥٣٨ هـ) واللفظ للأول : « وأول الحكم إلى أهله : أى أرجعه ورده إليه ، والتأويل : انتهاء الشيء ، ومصيره وعاقبته ، وآخره »[٢] .

٤- وقال الجوهرى (٣٩٦ هـ) « التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء ، وقد أولته ، وتأولته تأولاً بمعنى »[٣] .

٥- وقال الراغب الأصفهانى (٥٠٢ هـ) : « التأويل من الأول : أى الرجوع إلى الأصل ، ومنه « الموئل » للموضع الذى يرجع إليه ، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان ، أو فعلاً .. »[٤] .

٦- وقال ابن منظور (٧١٠ هـ) والفيروز آبادى (٨١٧ هـ) والزبيدى (١٢٠٥ هـ) ، واللفظ للثانى : « .. وأوله إليه : رجعه ... ، وأول الكلام تأويلاً ، تأوله : دبره ، وقدره وفسره ، والتأويل : عبارة الرؤيا »[٥] .

٧- وللإمام ابن القيم مبحث قيم فى معانى التأويل فراجعه[٦] .

---

(١) مجاز القرآن : ١ / ٨٦ - ٨٧ ، جامع البيان : ٣ / ١٨٤ .
(٢) معجم مقاييس اللغة : ١ / ٥٩ ، مجمل اللغة : ١ / ١٠٧ ، أساس البلاغة : ١٢ .
(٣) الصحاح : ٤ / ١٦٢٧ .
(٤) مفردات فى غريب القرآن : ٣١ .
(٥) لسان العرب : ١١ / ٣٢ - ٣٣ ، القاموس : ١٢٤٤ ، وتاج العروس : ٧ / ٢١٥ .
(٦) الصواعق المرسلة : ١ / ١٧٥ - ١٧٧ ، وانظر مختصر الصواعق : ١ / ٩ - ١٠ .

ب – التأويل اصطلاحاً :

وجدنا بعد التتبع ، والاستقراء ، ثلاثة معان للتأويل .

منها معنيان صحيحان : وهما فى لغة القرآن والسنة والسلف ، ومعنى باطل ، وهو فى لغة أهل البدع من المتكلمين فى الفقه ، وأصوله ، والصفات[1] .

أما المعنيان الصحيحان :

● فأحدهما :

تفسير اللفظ وبيان معناه ، وشرحه ، وإيضاحه ، وترجمته وهذا هو الغالب فى اصطلاح مفسرى القرآن من السلف ومن تبعهم .

كما يقول ابن جرير ، وأمثاله من المصنفين فى التفسير[2] .

« واختلف أهل التأويل »[3] .

وهو المراد من قول جابر بن عبد الله رضى الله عنه فى حديث حجة الوداع « ورسول الله ﷺ بين أظهرنا ، وعليه ينزل القرآن ، وهو يعرف تأويله »[4] .

---

(١) انظر التدمرية : ٩١ – ٩٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٥ – ٥٦ ، والحموية : ٤٠ – ٤١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٥ – ٣٦ ، الإكليل : ٤ – ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٨٨ – ٢٨٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ١٧ – ١٨ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣٠ – ١٣١ ، ودرء التعارض : ١ / ١٤ ، ٥ / ٢٣٤ – ٢٣٥ ، ٣٨١ – ٣٨٣ ، ٧ / ٣٢٨ ، الصواعق المرسلة : ١ / ١٧٧ – ١٨٠ ، مختصر الصواعق : ١ / ١٠ – ١١ ، شرح الطحاوية : ٢٣٢ – ٢٣٥ ، وروح المعانى : ٣ / ٨٨ ، محاسن التأويل : ٤ / ١٩ .

(٢) التدمرية: ٩٢، الحموية: ٤٠، الإكليل: ٢٥– ٢٦، وانظر المراجع التى سبقت آنفاً.

(٣) انظر جامع البيان : ١/٢١٥، ٢١٨، ٣٣٣، ٣/٢٢٠، ٣٨٣، ٥/١٧١، ٢٤٤.

(٤) رواه مسلم : ٢ / ٨٨٧ ، وأبو داود : ٢ / ٤٥٩ ، والنسائى : ٥ / ١٥٦ ، وابن ماجه : ٢ / ١٠٢٢ .

كما هو معنى قول النبي ﷺ في دعائه لابن عباس رضي الله عنهما : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل »[1] .

وعلى هذا ينصب الوقف على « العلم » في قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم** ﴾[2] .

فيكون قوله : « والراسخون » عطفاً على لفظ الجلالة .

ويكون معنى الآية : أن الراسخين أيضاً يعلمون تأويله أي تفسيره ومعناه ، وشرحه وإيضاحه .

ويكون وجود التأويل على هذا من باب الوجود الذهني واللفظي والرسمي والعلمي[3] .

○ أما كيفيته فلا يعلمونها - فعلى هذا التوجيه يكون « التأويل » في هذه الآية بمعنى التفسير وفهم المعنى ومعرفة المراد من اللفظ كما تقدم تقريره[*] .

وعلى هذا المعنى يحمل قول عبد الله بن عباس - حبر هذه الأمة وترجمان القرآن - رضي الله عنهما : « أنا ممن يعلم تأويله »[4] .

---

(١) رواه أحمد : ١ / ٢٦٦ ، ٣١٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، والطبراني في الكبير : ١٠ / ١٩٣ ، ٣٢٠ ، والحاكم في المستدرك : ٣ / ٥٣٤ ، (وصححه هو والذهبي) ، والبيهقي في دلائل النبوة : ٦ / ١٩٣ ، وقال الهيثمي : « ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح » وذكر أنه رواه البزار أيضاً مجمع الزوائد : ٩ / ٢٧٦ ، وصححه أحمد شاكر في شرح المسند : ٤ / ١٢٧ ، والألباني وذكر أن الضياء المقدسي رواه في المختارة بسند صحيح عن ابن عباس . انظر تعليقاته على شرح الطحاوية : ٢٣٤ ، واحتج به شيخ الإسلام في الإكليل : ٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) انظر الإكليل : ٢٦ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٨٩ .

(٤) رواه ابن جرير في جامع البيان : ٣ / ١٨٣ ، وذكره البغوي في معالم التنزيل : ١ / ٢٨٠ ، وابن كثير في تفسيره : ١ / ٣٤٨ .

(*) انظر ما سبق في صـ : ٢/١٧٨-١٨٠.

وقول مجاهد بن جبر إمام التفسير : « الراسخون فى العلم يعلمون تأويله .. »[1] .

● **وثانيهما : الحقيقة التى يؤول إليها الكلام .**

ومعنى ذلك : وجودُ المخبر عنه ووقوعُه وإتيانهُ فى وقته الخاص إذا كان الكلام خبراً ، أو امتثال ما يدل عليه الكلام وإيقاع الفعل المطلوب إن كان الكلام طلباً[2] .

* ثم الخبر قد يكون مستقبلاً ، وقد يكون حالاً ، وقد يكون ماضياً .

○ فمثال الخبر المستقبل : قوله تعالى : ﴿ **هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه** ﴾[3] .

فالمراد من « التأويل » فى هذه الآية : ما يؤول إليه أمر الكفار وعاقبتهم من ورودهم على العذاب ودخولهم جهنم ، وبذلك فسره ابن عباس ، ومجاهد ، وقتادة ، والسدى ، والربيع بن أنس ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم ، كما روى عنهم الطبرى[4] .

○ ومثال الخبر الحالى : قوله تعالى عن يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم على نبينا وعليهم الصلاة والسلام: ﴿ **يا أبت هذا تأويل رؤياى**

---

(١) رواه ابن جرير فى جامع البيان : ٣ / ١٨٣ ، وذكره البغوى فى معالم التنزيل : ١ / ٢٨٠ ، وابن كثير فى تفسيره : ١ / ٣٤٨ .

(٢) انظر الإكليل : ٢٥ – ٢٦ ، والتدمرية : ٩٢ – ٩٣ ، والحموية : ٤١ ، وشرح الطحاوية : ٢٣٢ – ٢٣٣ .

(٣) الأعراف : ٥٣ .

(٤) فى جامع البيان : ٨ / ٢٠٣ – ٢٠٤ ، وانظر معالم التنزيل : ٢ / ١٦٤ ، وتفسير ابن كثير : ٢ / ٢٢١ ، وارجع أيضاً إلى معانى القرآن للفراء : ١ / ٣٨٠ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة : ١٦٨ ، والكشاف : ٢ / ٨٢ ، ومفاتيح الغيب للرازى : ١٤ / ١٠٠ ، وروح المعانى : ٨ / ١٢٨ .

من قبل قد جعلها ربى حقاً ﴾[1] .

فالتأويل فى هذه الآية هو وقوع تعبير الرؤيا فى الخارج وتحقيقها[2] .

○ ومثال الخبر الماضى : قول القائل : « طلعت الشمس » فتأويله نفس طلوع الشمس ، ويكون هذا التأويل من باب الوجود العينى الخارجى[3] .

* ثم الخبر قد يكون قولاً كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يكون فعلاً وعملاً[4] .

○ مثاله : قوله تعالى عن الخضر[5] : **﴿ ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً ﴾** . [الكهف : ٨٢]

قال شيخ الإسلام: « فالتأويل ههنا تأويل الأفعال التى فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها ، ومن قتل الغلام ، ومن إقامة الجدار ، فهو تأويل عمل ، لا تأويل قول »[6] .

□ هذه الأمثلة كلها للكلام الخبرى .

○ وأما مثال الكلام الطلبى : (أى الأمر والنهى) :

فكقول عائشة رضى الله عنها : « كان النبى ﷺ يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لى » يتأول

---

(١) يوسف : ١٠٠ .

(٢) انظر جامع البيان : ١٣ / ٦٩ ، ومعالم التنزيل : ٢ / ٤٥٠ ، وتفسير ابن كثير ٢ / ٤٩٢ .

(٣) انظر الإكليل : ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٢٨٩ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣١ .

(٤) راجع مفردات فى غريب القرآن : ٣١ ، وشرح الطحاوية : ٢٣٣ .

(٥) حياته أسطورة ، البداية ١/٣١٢ ، الإصابة ٢/٢٩٨ ، الفتح ٦/٤٣٤ .

(٦) الإكليل : ٢٨ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩١ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢ / ١٩ .

القرآن »[1] .

أى يعمل ما أُمر به فى قول الله تعالى : ﴿ **فسبح بحمد ربك واستغفره** ﴾ »[2،3] .

فمعنى تأويل الأمر والنهى امتثال الأمر واجتناب النهى .

○ قال شيخ الإسلام : (ومنه قول عائشة رضى الله عنها - [سبق آنفاً] - ، وقول سفيان بن عيينة (١٩٨ هـ) :

« السنة هى تأويل الأمر والنهى[4] ، فإن نفس الفعل المؤمور به هو تأويل الأمر به ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر والكلام خبر وأمر . ولهذا قال أبو عبيد - القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) وغيره : « الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة »[5] .. لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به ونفس ما نهى عنه . لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ ...)[6] .

○ فالتأويل بهذا المعنى غير التفسير وبيان المعنى بل التأويل بهذا المعنى هو وقوع الشىء على ما هو عليه ووجوده فى نفس الأمر ، أو إيقاع المأمور به والعمل بمقتضى الأمر .

---

(١) رواه البخارى ، صفة الصلاة ، باب التسبيح والدعاء فى السجود : ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، والتفسير « باب تفسير سورة ﴿ **إذا جاء نصر الله** ﴾ : ٤ / ١٩٠١ ، ومسلم : ١ / ٣٥٠ .

(٢) النصر : ٣ .

(٣) شرح مسلم للنووى : ٤ / ٢٠١ ، والكواكب الدرارى للكرمانى : ٥ / ١٧٢ ، وفتح البارى : ٢ / ٢٩٩ ، وعمدة القارى : ٦ / ٩٥ ، وإرشاد السارى للقسطلانى : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وانظر النهاية لابن الأثير : ١ / ٨١ .

(٤) لم أجد من رواه ؛ ونشكر من دلنا عليه .

(٥) غريب الحديث لأبى عبيد قاسم بن سلام : ٢ / ١١٨ .

(٦) التدمرية : ٩٤ - ٩٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

فكثيراً ما يعرف تفسير الشيء ويعرف معناه ولكن لا يعرف تأويله بهذا المعنى لأنه قد يكون من المغيبات ولذلك يعرف معانى آيات الصفات وآيات المعاد ، ونصوص الجنة والنار وغيرها ولا يعرف تأويلها بهذا المعنى فلا يعرف كيفيتها إلا الله سبحانه وتعالى .

لأن حقائق الأشياء وكيفياتها لا تعرف على ما هى عليه بمجرد الكلام والإخبار عنها إلا أن يكون المستمع قد تصورها أو تصور نظيرها بغير كلام وإخبار لكن يعرف من صفاتها ، وأحوالها قدر ما فهمه المخاطب : إما بضرب المثل وإما بالتقريب ، وإما بالقدر المشترك ...»[1] .

○ وعلى هذا المعنى للتأويل تنصب قراءة من وقف من جمهور السلف على لفظ الجلالة فى قوله تعالى : ﴿ **ولا يعلم تأويله إلا الله** ﴾[2] وجعل قوله تعالى : ﴿ **والراسخون فى العلم** ... ﴾[3] جملة مستأنفة[4] .

لأن كيفية صفات الله تعالى لا يعلمها إلا الله وإن كان الراسخون فى العلم يعلمون معانيها وتفسيرها .

□ قال الرازى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ **يوم يأتى تأويله** ﴾ - الأعراف / ٥٣ - « والتأويل رجع الشىء ومصيره من قولهم آل الشىء يئول ، وقد احتج بهذه الآية من ذهب إلى قوله : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾ - [آل عمران / ٧] - أى ما يعلم عاقبة الأمر فيه إلا الله »[5] .

---

(١) انظر الإكليل : ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٣١ .

(٢،٣) آل عمران : ٧ .

(٤) انظر جامع البيان لابن جرير : ٣ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ومعالم التنزيل : للبغوى : ١ / ٢٨٠ ، وتفسير ابن كثير : ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٥) مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير للرازى : ١٤ / ١٠٠ .

فالتأويل المنفى عن الراسخين بهذا المعنى هو نفى الكيف لا تفسير الكلمات ولا المعنى المفهوم من اللفظ العربى فلا يلزم على هذا من نفى « التأويل » نفى المعنى ، فالسلف كانوا يعلمون معانى نصوصِ الصفات ويعرفون المراد منها غير أنهم لا يعرفون كيفيتها فإنها من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله كما سبق تفصيله[1] .

• وأما المعنى الثالث للتأويل :

فهو مبتدَع مصنوع ، أصل كل بلاء ، وهو عين التحريف ومرجع التعطيل . وله تعريفات شتى ترجع إلى معنىً واحد .

أ – « نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلى إلى ما يحتاج إلى دليل ، لولاه ما تُركَ ظاهرُ اللفظِ »[2] .

ب – « صرف اللفظ عن معناه ، الظاهر إلى معنى يحتمله ... »[3] .

ج – « صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به »[4] .

د – « ترجيح بعض وجوه المشترك بغالب الرأى »[5] .

هـ – « حمل اللفظ على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد »[6] .

---

(١) انظر : صـ : ٢/١٨١–١٨٥.

(٢) النهاية لابن الأثير : ١ / ٨٠ ، لسان العرب : ١١ / ٣٣ .

(٣) التعريفات للجرجانى الحنفى : ٥٠ .

(٤) التدمرية : ٩١ ، والحموية : ٤٠ ، والإكليل : ٢٤ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٢٣٥ .

(٥) راجع أصول الشاشى لأبى على الشاشى الحنفى (٣٤٤ هـ) : ٣٩ ، والمغنى فى أصول الفقه لأبى محمد عمر بن محمد الخبازى الحنفى : (٦٩١ هـ) ١٢٢ ، والمنار وشرحه كشف الأسرار كلاهما لحافظ الدين النسفى : ١ / ٢٠٤ .

(٦) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم البيجورى : ٩١ .

و - « صرف اللفظ عن ظاهره »[1] .

○ ثم الماتريدية والأشعرية يشترطون فى التأويل أن يكون مناسباً للغة لئلا يكون كتأويلات الباطنية ، فهذا هو المعيار فى معرفة التأويل الصحيح من الباطل عندهم .

ثم اختلفوا فرأى الماتريدية أن المعنى المؤول إليه لا يقطع بكونه مراد الله . بخلاف الأشعرية[2] .

قلت : غالب تأويلاتهم تحريفات كتأويلات القرامطة الباطنية كما سترى إن شاء الله ، فهم لم يطبقوا قاعدتهم عملياً[3] .

● **تنبيه** :

لفظة : « التأوّل » من باب التفعل ، قد تكون بمعنى التأويل الذى هو فى لغة الكتاب ، والسنة ، وعرف السلف بمعنييه كما يظهر ذلك من نصوص ذكرناها عن كتب اللغة وغيرها فى بيان معنى التأويل كما يدل عليه ما ذكرنا من قول عائشة رضى الله عنها : (يتأول القرآن) آنفاً ، ولكن (التأوّل) الذى يذكر فى كتب الفقه والعقيدة كتأول النفاة والخوارج وعدم تكفير المتأول الذى استحل حراماً تأولاً . فهل هذا (التأوّل) هو « التأويل » المبتدَع ؟ .

□ فقد ذكر الشيخ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالى أن هذا « التأوّل » غير « التأويل » المبتدَع .

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبى العز : ٢٣٢ .

(٢) انظر كتاب التوحيد للماتريدى : ٧٤ ، فضائح الباطنية للغزالى : ٥٣ ، تبصرة الأدلة : ٧٧ / ١ ، البداية من الكفاية لنور الدين الصابونى : ٤٨ ، المسايرة لابن الهمام مع شرحها المسامرة لابن أبى شريف : ٣٤ - ٣٥ ، إشارات المرام : للبياضى : ١٩٩ ، شرح الإحياء للزبيدى : ٢ / ١٠٦ ، وانظر ما تقدم فى صـ : ١٢٧/٢.

(٣) انظر صـ : ٢٥٥/١-٢٩٥.

فقال فى تعريف (التأويل) المبتدَع : « التأويل ، ومعناه المبتدَع : صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة ، فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرر ذلك شيخ الإسلام » .

وقال فى تعريف « التأوّل » « فالتأوّل هو : وضع الدليل فى غير موضعه باجتهاد أو شبهة تنشأ من عدم فهم دلالة النص ، وقد يكون المتأول مجتهداً مُخطِئاً فيعذر ، وقد يكون متعسفاً متوهماً فلا يعذر ..، ولهذا كان من مذهب السلف عدم تكفير المتأول حتى تقام عليه الحجة ، ومثل هذا من أول بعض الصفات عن حسن نية متأولاً قوله تعالى : ﴿ **ليس كمثله شىء** ﴾ فهو مؤول متأول ولا يكفر .. »[1] .

قلت : الذى يظهر لى : أن التَّأَوُّل بمعنى وضع الدليل فى غير محله باجتهاد أو بشبهة ، هو يستلزم التأويل الفاسد وبالعكس ؛ فإن من أول الكلام ، وصرفه عن معناه الراجح إلى المرجوح لقرينة ، فقد تأول ، ووضع الدليل فى غير موضعه .

(١) انظر منهج الأشاعرة فى العقيدة : ٥٠ ، ٥٣ - ٥٤ .

□ المبحث الثانى □

فى إبطال التأويل الباطل

بعد ما عرفنا (التأويل) فى اللغة وفى اصطلاح السلف وفى اصطلاح المتكلمين.

نقول : إن موضوع بحثنا ههنا هو (التأويل) فى اصطلاح المتكلمين (التأويل) المبتدَع الذى هو عين التحريف وأساس التعطيل .

○ ونقول : إن المتكلمين من الماتريدية والأشعرية لما فهموا من نصوص الصفات المعانى التى تليق بالمخلوقات حسب بيئتهم التى عاشوا فيها - كما قدمنا تفصيل ذلك فى الفصل الأول -، وظنوا أن ذلك ينافى التنزيه والتوحيد فى زعمهم الفاسد - وضعوا قاعدتى (التفويض) ، (والتأويل) .

□ فقالوا : إما أن نفوض معانى تلك النصوص إلى الله تعالى ، وإما أن نؤول إلى معان توافق البراهين العقلية .

وقالوا : (الأول مذهب السلف والثانى مذهب الخلف) .

وقالوا : (إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم)[1] .

وقد فصلنا القول فى إبطال هذا (التفويض) المفتعَل المتقوَّل على السلف وإبطال نسبته إلى السلف فى الفصل السابق .

* وفى هذا الفصل نورد - إن شاء الله - وجوهاً دالة على إبطال تأويلهم المبتدَع الذى هو تحريفٌ لنصوص الكتاب والسنة كما أنه تعطيلٌ لصفات الله سبحانه وتعالى .

فنقول طالبين من الله العون والهداية إلى ما اختُلف فيه من الحق ، ومتوكلين عليه :

(١) راجع ما سبق : فى صـ : ١٣٠/٢.

○ الوجه الأول :

أن أساس التأويل لنصوص الصفات هو شبهات الماتريدية الآتية :

١ – أن ظاهر النصوص تشبيه أو موهم للتشبيه .

٢ – وأن نصوص الصفات إما ظنية الدلالة ، وإما ظنية الثبوت ، وعلى التقديرين لا تثبت بها العقيدة .

٣ – وأنها فى معارضة البراهين القطعية .

فلابد لها من تفويض معانيها إلى الله ، أو تأويلها إلى ما يوافق البراهين القطعية ، أو ترد .

○ وقد تكلمنا على هذه الشبهات كلها فى الفصل الأول والثانى : من هذا الباب ، وأبطلناها بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ، فَبِإبْطالِ تلك الشُّبُهات ظَهَرَ بطلانُ ما ينبني عليها من التأويل ، لأن انهيار الأساس انهيار لما ينبني عليه ، وفساد الأصول فساد الفروع[1] .

سواء كانت الأصول من النظريات : كالأدلة للدعاوى ، أو من الحسيات كالأسس للمباني .

قال الله تعالى : ﴿ **أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به** ... ﴾ [التوبة : ١٠٩]

□ ولنعم ما قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

واعلم بأن طريقهم عكس الطريـ * ـق المستقيم لمن له عينان
جعلوا كلام شيوخهم نصاً له الـ * إحـكامُ موزونـاً بـه النصان
وكلامَ باريهم وقولَ رسولهم * متشابهـاً محتمـلاً لمعان
فتولدت من ذينك الأصلين أوْ * لاد أتـت للغـيّ والبهتـان
إذ من سفاح لا نكاح كونها * بئس الوليد وبئست[2] الأبوان

(١) انظر الاستقامة : ١ / ٩–١٠ ، ونقض المنطق : ٤٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٥٣ ، وتأنيب الكوثرى : ٢٠٢ – ٢٠٣ .

(٢) هكذا فى الأصول بتأنيث الفعل ؟!

وقال :

إن وافقا قول الشيوخ فمرحباً * أو خالفت فالدفع بـالإحسان
إما بتأويل ، فإن أعيا فتفـ * ـويض ، ونتركها لقول فلان

وقال :

ميزانكم ميزان باغ جاهل * والعول كل العول في الميزان[1]

* * *

(١) القصيدة النوية : ١٠٢ ، ١٩٥ ، وشرحها توضيح القاصد : ٢ / ٥٩ ، ٤٠٢ ، وشرحها للدكتور محمد خليل هراس : ١ / ٣١٦ ، ٢ / ٢٤٠ .

○ الوجه الثانى :

أن تأويل نصوص الصفات يستلزم عواقبَ وخيمةً ، ومفاسدَ عظيمةً أذكر منها ما يلى :

١ – أن الكتاب والسنة لا يصلحان لأن يكونا مصدرين لتلقى العقيدة فيما يخبران به عن الله تعالى وصفاته العلا .

٢ – أنهما ليس فيهما ما يصلح للاعتقاد الصحيح ، بل فيهما ما يفسد العقيدة ، ولا يصلحها ، ويمرض ، ولا يشفى ، ويضلل ، ولا يهدى ، ولا يزكى النفوس بل يدسها ، ولا يطهر القلوب بل يدنسها ، ويضرّ ولا ينفع .

٣ – أن القلوب تتخلى عن الجزم بشىء مما فى الكتاب والسنة .

٤ – عزل الكتاب والسنة عن الدلالة ، والإرشاد ولا سيما فى باب الصفات .

٥ – أن الناس لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة ، بل إلىٰ عقولهم .

٦ – أن نصوص الكتاب والسنة لا تفيد اليقين فى أهم أبواب الإسلام . وأشرف المعارف ، وأعظم العلوم ، وهو صفات الله تعالى .

٧ – أن ترك الناس بلا رسالة وبلا كتاب كان خيراً لهم من إرسال الرسل ، وإنزال الكتب .

إلىٰ غير ذلك من المحاذير ، وقد ذكرنا نصوص الأئمة فى بيانها فلا حاجة إلى الإعادة[1] .

* * *

(١) انظر : صـ ١/٤٧٨–٤٨٣، وارجع أيضاً إلى كلام مهم لمحمد بن إبراهيم الوزير اليمانى فى إيثار الحق : ١٢٩ – ١٣٩ ، وقد ذكره شيخنا محمد بن عبد الله الغنيمان فى شرحه لكتاب التوحيد من صحيح البخارى : ١ / ٨٧ – ٨٩ والعواصم والقواصم ٣ / ٣٧٤ – ٣٧٥ للوزير أيضاً .

○ الوجه الثالث :

أن مقالة تعطيل الصفات ، وتأويل نصوصها بدعةٌ واضحةٌ ؛ فقد أحدثها المتكلمون بعد القرون الثلاثة ، وإن كان قد نبغ أصلها فى أواخر عصر التابعين[1] .

وأمرٌ مخالفٌ مخالفةً صريحةً لِسلفِ هذهِ الأمةِ حتى باعتراف الماتريدية أنفسهم .

فقد صرحوا بأن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أحكم كما تقدم[2] .

فهم قد اعترفوا بأن طريقهم مخالفة لطريقة السلف .

وإن هم أخطأوا فى نسبة التفويض المزور إلى السلف كما ضلوا فى تفضيل طريقة الخلف على طريقة السلف كما سبق بيان ذلك[3] .

قال شيخ الإسلام:

« يوضح ذلك أن كثيراً من أصحاب أبى محمد[4] من أتباع أبى الحسن الأشعرى يصرحون بمخالفة السلف فى مسألة الإيمان ، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث ... ، ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم من المتكلمين .

هذا منطوق ألسنتهم ، ومسطور كتبهم . أفلا عاقل يعتبر ؟ ومغرور يزدجر ؟.

أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح المخالف .

ثم يحدث مقالة تخرج عنهم أليس هذا صريحاً أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد ، والتنزيه ، وعَلِمَهُ المتأخرون ؟!.

وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح ، والدين المتين ... »[5] .

---

(١) الحموية : ٢٣ ، ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٠ ، ٢٢ .

(٢) فى صـ : ٢/١٣٠.

(٣) فى صـ : ٢/١٣٣-١٤١ .

(٤) عبد الله بن يوسف الجوينى : (٤٣٨ هـ) ، والد إمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك ابن عبد الله (٤٧٨ هـ) .

(٥) نقض المنطق : ١٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ١٥٦ ، وانظر إيثار الحق لابن الوزير اليمانى : ٨٩ .

○ وقال الإمام ابن أبي العز الحنفى (٧٩٢ هـ) :

« ولا شك أن مشائخ المعتزلة ، وغيرهم من أهل البدع معترفون بأن اعتقادهم فى التوحيد والصفات ، والقدر – لم يتلقوه لا من كتاب ولا سنة ، ولا عن أئمة الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان .

وإنما يزعمون أن عقلهم دلهم عليه ، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع »[١]. يعنى الفقهيات دون الاعتقاديات .

قلت : ولهذا انتسب الماتريدية إلى أبى منصور الماتريدى فى العقديات كما انتسبوا إلى الإمام أبى حنيفة فى الفقهيات .

○ وقد تحدى شيخ الإسلام خصومه من كبار الماتريدية ، والأشعرية فى تلك المناظرة التاريخية المهمة حول (العقيدة الواسطية) – التى فيها عبرة لما بين يديها وما خلفها ، وكان اليومُ يوماً مشهوداً – وقال :

« قلت : ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم .. وهذه عقيدة محمد ﷺ .

وقلت : مرات : قد أمهلت كل من خالفنى فى شيء منها ثلاث سنين .

فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة التى أثنى عليها النبى ﷺ .. – فأنا أرجع عن ذلك ... »[٢] .

وقال : « فما يمكن أحدا قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل – لا نصاً ولا ظاهراً – أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش ، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ، ويدٌ حقيقةً ... »[٣] .

---

(١) شرح الطحاوية : ١٨٩ ، وانظر كلاماً قيماً متيناً رصيناً لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان فى شرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى ١ / ٨٦ ، ٨٩ .

(٢) العقود الدرية : ١٤٧ ، الكواكب الدرية : ١٢٠ ، مجموع الفتاوى : ٣ / ١٦١ ، ومجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤١٧ .

(٣) الحموية : ١٠٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٠٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٧٠ وضمن النفائس ١٦٠ .

○ وقال : « والله يعلم أنى بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف – ما رأيت كلام أحد منهم يدل لا نصاً ولا ظاهراً ، ولا بالقرائن على نفى الصفات الخبرية فى نفس الأمر .. وإنما ينفون التشبيه »[1] .

○ وقال : « ولهذا لما اجتمعنا فى المجلس المعقود ، وقد قلت : أمهلت كل من خالفنى ثلاث سنين ، إن جاء بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكرته – كانت له الحجة ، وفعلت ، وفعلت ، وجعل المعارضون يفتشون الكتب ، فظفروا بما ذكره البيهقى فى كتاب « الأسماء والصفات » فى قوله تعالى : ﴿ ... فثم وجه الله ﴾[*] فإنه ذكر عن مجاهد . والشافعى : « أن المراد قبلة الله » فقال أحد كبرائهم :– فى المجلس الثانى – : قد أحضرتُ نقلاً عن السلف بالتأويل .

فوقع فى قلبى ما أعد ، فقلت : لعلك قد ذكرت ما روى فى قوله تعالى : ﴿ ... فثم وجه الله ﴾[*] قال نعم .. » .

□ فأجابه شيخ الإسلام عن هذا بأن هذه الآية ليست من آيات الصفات ؛ فشد عليهم الخناق ، ولم يجدوا جواباً ، ولا للخروج عن هذا المضيق باباً[2] .

قلت : لقد صرح كثير من كبار العلماء – وفيهم كبار أساطين الكلام – بأن طريق التأويل مخالفة لطريق سلف هذه الأمة وبدعة[3] .

---

(١) انظر المراجع الثلاثة نفسها بالترتيب : ١٠٨، ٥/١٠٩– ١١٠، ١/٤٧٠– ٤٧١.

(٢) انظر العقود الدرية : ١٦٣ – ١٦٤ ، مجموع الفتاوى : ٦ / ١٥ – ١٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال : الرسالة النظامية لإمام الحرمين : ٣٢ ، وخطط المقريزى : ٢ / ٣٥٦ ، وفتح البارى : ١٣ / ٣٩٠ ، ٣٧٠ ، وشرح الفقه الأكبر للقارى : ٥٩ ، حجة الله البالغة : ١ / ٦٣ – ٦٤ ، وقد نقل الكوثرى نصاً عن فتح البارى ثم لم يجد الجواب عنه ، وهذا نوع من الاعتراف ، انظر تبديد الظلام : ١٣١ ، كما أنه سكت على نص إمام الحرمين فى النظامية وللإمام محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى كلام مهم فراجعه : العواصم والقواصم : ٣ / ٣٧٧ .

(*) البقرة : ١١٥ .

الحاصل: أن التأويل بدعة فى الإسلام مخالف لإجماع السلف من الصحابة والتابعين بل مخالف لإجماع الأنبياء والمرسلين ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين(*) .

وبناء على ذلك أقول جهاراً مراراً وتكراراً على وجه البصيرة : إن هؤلاء المؤولين لنصوص الصفات بما فيهم الماتريدية من أهل البدع ، وليسوا من أهل السنة المحضة ، وأنهم خارجون على إجماع السلف بتفويضهم وتأويلهم وبدعهم الأخرى كما سترى فى الوجه الآتى .

* * *

(*) وتحقيق هذا الإجماع فى الوجه الرابع .

○ الوجه الرابع :

أن مقالة التأويل ليست بدعةً فقط ، ولا مخالِفَةً للسلف فحسب ؛ بل خروج صريح على إجماع الصحابة ، والتابعين وأئمة الدين .

فإنهم - جميعاً أولهم عن آخرهم - أجمعوا على إثبات ما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العلا ، وإقرار نصوصها بدون تأويل وتحريف ، ولا تعطيل وتكييف .

وحصر كلام السلف فى ذلك خارج عن نطاق طاقة البشر ، فلا يعدها العاد ، ولا يحصيها أحد من العباد[1] .

وهذه الكتب السلفية الخالدة بعنوان « التوحيد » و « السنة » و « الشريعة » و « الإبانة » و « الرد على الجهمية » و « العلو » ونحوها[2] - على كثرتها - بين يديك فتراها تفوح بنصوص السلف الصالح على إثبات الصفات ، وإقرار نصوصها .

وإنى ذاكر أسماء بعض كبار أئمة الإسلام الذين صرحوا بإجماع السلف على إثبات الصفات ، وتقرير نصوصها بلا تأويل ولا تعطيل ، وبلا تكييف ، ولا تمثيل ، ولم يختلف فيه منهم اثنان ، ولم يتناطح فى ذلك كبشان مع ذكر نصوص بعضهم إن اقتضى ذلك المقام ، وإلا أكتفى بذكر أسماء الأعلام .

١ - الإمام أبو حنيفة رحمه الله (١٥٠ هـ) ونصه :

لايوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف ، وهو قول أهل السنة ، والجماعة ، وهو يغضب ويرضى ، ولا يقال : غضبه عقوبته ورضاه ثوابه ، ونصفه كما وصف نفسه »[3] .

---

(١) راجع : درء التعارض : ٦ / ٢٦٠ ، الحموية : ٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٤ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٣ ، وشرح الطحاوية : ٣١٨ .

(٢) بعض هذه الكتب فى درء التعارض : ٧ / ١٠٨ - ١٠٩ . والحموية : ٢٨ - ٣٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٤ ، ومقدمة تحقيق الدكتور أحمد بن سعد حمدان لكتاب : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » للالكائى : ١ / ٤٩ - ٥١ .

(٣) الفقه الأبسط : ٥٦ ، تحقيق الكوثرى ، وسكت عليه فلم يجد حيلة فى دفعه .

● **تنبيه مهم :**

نَصُّ الإمامِ أبى حنيفة هذا قد وجدته فى « شرح الفقه الأبسط » للإمام أبى الليث السمرقندى : محرفاً ، بلفظ : « غضبه عقوبته ورضاه ثوابه » بحذف كلمة : « ولا يقال »(١).

وقلده فى هذا التحريف(*) أحد الماتريدية الديوبندية المعاصرة تقليداً أعمى(٢) .

○ وقال الإمام أيضاً « ... ولا يقال : إن يده قدرته ، أو نعمته ، لأن فيه إبطال الصفة ، وهو قول أهل القدر والاعتزال ... »(٣) .

٢ – إمام أهل الشام الإمام الأوزاعى (١٥٧ هـ) ونصه .

« كنا – والتابعون متوافرون – نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا »(٤) .

---

(١) انظر شرح الفقه الأبسط للسمرقندى – المطبوع خطأً باسم الماتريدى : ٣٣ .

(٢) انظر نظم الدرر فى شرح الفقه الأكبر لمن يدعى الشيخ القاضى عبيد الله المفتى الباكستانى ، بتصحيح وتحقيق الشيخ محمد عيسى المفتى الباكستانى : ١٨٣ .

(٣) الفقه الأكبر بشرح القارى ٥٩ ، وبشرح أبى المنتهى المغنيساوى : ١٣ – ١٤ ، وإشارات المرام : ١٩٢ .

(*) **ذكرنى هذا التحريف**– تحريف الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى الحنفى الديوبندى لحديث ابن عمر فى رفع اليدين عند الركوع ، والرفع منه ، بزيادة كلمة : « لا » انظر مسند الحميدى : ٢ / ٢٧٧ ، قاتل الله التمذهب الأعمى والتعصب .

(٤) رواه البيهقى فى الأسماء والصفات : ٤٠٨ ، وسكت عليه الكوثرى فلم يستطع القدح فيه . وصحح شيخ الإسلام إسناده ، انظر بيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٣٧ ، ودرء التعارض : ٦ / ٢٦٥ ، والحموية : ٤٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٤١ ، وأورده ابن القيم فى اجتماع الجيوش الإسلامية : ١٣٥ ، وذكره الذهبى فى العلو : ١٠٢ ، وأقر صحته شيخنا =

٣ - القاضى شريك بن عبد الله أحد الكبار (١٧٨ هـ) .

وسئل : أن المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث فى النزول ، والرؤية . فحدث شريك بنحو من عشرة أحاديث فى هذا وقال :

« أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ ، فهم - [يعنى الجهمية] - عمن أخذوا ؟ »[١].

٤ - والإمام محمد بن الحسن الشيبانى (١٨٩ هـ) أحد الأئمة الثلاثة للحنفية ، ونصه من أهم النصوص فى نقل إجماع السلف .

ولفظه : « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب ... »[٢] .

٥ - والإمام الشافعى المطلبى (٢٠٤ هـ)[٣] .

٦ - الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية عند الكوثرية[٤].

○ فقد قال فى أحاديث الصفات من الرؤية ، والضحك ، ووضع القدم فى جهنم ونحوها ..

« هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث بعضهم على بعض ، وهى عندنا حق لا نشك فيها ، ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ».

= الألبانى فى مختصره : ١٣٧ - ١٣٨ ، وجود الحافظ ابن حجر إسناده فى الفتح : ١٣ / ٤٠٦ .

(١) رواه الدارقطنى فى كتاب الصفات : ٧٣ ، وقال الذهبى : رواه محمد بن إسحاق الصاغانى انظر : العلو : ١٠٨ ، وقال شيخنا الألبانى : « وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات ... وأخرجه ابن منده فى « التوحيد » (ق / ٩٧ / ١) ولفظه : « وما ينكرون ؟ إنما جاء بهذه من جاء بالصلاة والسنن عن رسول الله ﷺ ، وسنده صحيح أيضاً ، مختصر العلو : ١٤٩ .

(٢) تقدم النصُ بكامله وتخريجهُ فى : صـ :٢/٧٦-٧٧، ١٨٧.

(٣) روى نصه ابن أبى حاتم فى كتاب السنة كما فى تهذيب السنن لابن القيم : ٧ / ١١٤ .

(٤) انظر فقه أهل العراق : ٦٤ .

قلنا : لا يفسر هذا ، ولا سمعنا أحداً يفسره »[1] .

---

(١) رواه الدارقطني في كتاب « الصفات » : ٦٨ - ٦٩ ، بإسناد ثنائي كالجبل الشامخ[*] الراسي ، والبيهقي في كتاب « الأسماء والصفات » : ٣٥٥ ، بإسناد فيه الإمام أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (٣٦٩ هـ) فلم يستطع الكوثري أي قدح في أي راوٍ من هذا الإسناد غير أنه قدح في هذا الإمام الأصبهاني فقال : « متكلم فيه » ، و « قد ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال ، وله ميل إلى التجسيم » انظر تأنيب الكوثري : ١٠٢ ، وتبديد الظلام : ١٨٠ ، وتعليقاته على « الأسماء والصفات للبيهقي : ٢٤٢ ، ٣٥٥ ، ٤٢٨ ، وقال : لا يقبل توثيق أمثال أبي الشيخ ، وأبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدة تعصبهم لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، وهم الذين يحتجون بأخبار الكذابين مع علمهم بأنهم كذبة . انظر الترحيب : ٣٠٣ ، ٣٣٤ .

قلت: أما قوله : « متكلم فيه » مع كونه كذباً في نفسه - ليس بجرح ؛ فكم من أئمة الإسلام من تُكُلِّم فيه وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة ، وكم من أعيان الأعيان في الميزان ،واللسان مُتَكَلَّمٌ فيهم ، وللذهبي كتاب : « ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق » .

وأما قوله: « ضعفه العسال » فكذب صريح ، وقد أجهدت نفسي في التفتيش والتنقير فلم أظفر به ، بل تعب في ذلك قبلي أعلام أمثال ذهبي العصر العلامة المعلمي والمحدث الألباني ، والشيخ سليمان الصنيع ، والشيخ محمد نصيف ، فلم يجدوا تضعيف العسال ، والكوثري عَمّى مصدره ؛ بل الشيخ سليمان الصنيع اجتمع بالكوثري عدة مرات وسأله عن مصدر هذه المقالة فلم يجد جواباً .

وكل هؤلاء العلماء أجمعوا على أن الكوثري يرتجل الكذب ويغالط . انظر طليعة التنكيل : ٢٢ - ٢٤ ، ومقدمته للألباني : ٧ ، والتنكيل : ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، ومقدمة تحقيق الشيخ رضاء الله المباركفوري لكتاب « العظمة » لأبي الشيخ : ٩٤ - ٩٧ ، هذه من ناحية .

ومن ناحية أخرى: أن أئمة الجرح والتعديل أهل الفن والشأن أجمعوا على توثيق أبي الشيخ ، وأنه من الثقات المأمومين المتقنين الحفاظ الكبار معادن الصدق المسندين القانتين . انظر الأنساب : ٤ / ٢٨٥ ، اللباب : ١ / ٤٠٤ ، السير : ١٦ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والعبر : ٢ / ١٣٢ ، وتذكرة الحفاظ : ٣ / ٩٤٥ - ٩٤٦ ، وراجع مقدمة الشيخ رضاء الله المباركفوري لكتاب « العظمة » =

= لأبي الشيخ : ٧٨ – ٧٩ ، ٩٤ – ٩٧ .

ومن ناحية ثالثة: أن أبا الشيخ لم يُذْكَرْ في كتب الضعفاء ، بل لم يذكر فيمن تُكُلِّم فيهم وهم ثقات ، فلا يوجد ذكره في الميزان ، ولا في اللسان بل ولا في « ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق » ، مع وجود أمثال ابن الشهاب الزهري ، وحماد بن سلمة ، وعلي ابن الجعد وغيرهم فيه .

فهذه كلها– ومعها مثلها – تدل على كذب الكوثري وخيانته وسقوطه عن الديانة والأمانة ؛ فكيف يصح لهذا المتهور البنوري الديوبندي الكوثري أن يثني على الكوثري كذباً وزوراً(***) .

وأما قوله: « له ميل إلى التجسيم : فهذا هذيان الجهمية وأذيالهم وفرخهم الكوثري . وإلا فأبو الشيخ سلفي العقيدة ومن أئمة أهل السنة والجماعة قال الذهبي « صاحب سنة واتباع لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات » السير : ١٦ / ٢٧٩ ، وانظر التفصيل في مقدمة كتاب « العظمة » للشيخ رضاء الله المباركفوري ، ولا عجب من الكوثري فقد نبز – على عادته الخبيثة المتوارثة – كبار أئمة الإسلام بالوثنية ، والكفر ، والشرك فضلاً عن التجسيم كما تقدم نماذج ذلك في صـ : ٣٤٣/١-٣٤٥.

وأما قوله : « لا يقبل توثيق أمثال أبي الشيخ ... » فغير مقبول ؛ لأن أئمة الإسلام قد قبلوا أقواله في الجرح والتعديل ؛ وهذه أقواله منتشرة في بطون كتب الجرح والتعديل ؛ بل أبو الشيخ من كبار أئمة الجرح والتعديل ؛ ولذلك ذكره الذهبي في « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » : ١٩٥ ، وكذا السخاوي في « المتكلمون في الرجال » : ١٠٤ ، وكلاهما ضمن أربع رسائل في علوم الحديث : وهي كلها بتحقيق أبي غدة الكوثري ، وسكت عليه ، كما ذكره السخاوي أيضاً في « الإعلان بالتوبيخ » : ٣٤٦ ، في عداد أئمة الجرح والتعديل ، وانظر أيضاً « علم التاريخ عند المسلمين » للمستشرق « فرانز روزنتال » الترجمة العربية للدكتور صالح أحمد علي : ٧١٤ وفي ذلك عبرة للكوثرية والديوبندية .

فالجهمية وأفراخهم إن لا يقبلوا توثيق أئمة السنة : أمثال أبي الشيخ ، وأبي نعيم والخطيب – فأئمة الجرح والتعديل من أهل السنة يعتمدون على أقوالهم ، فماذا يضيرون أهل السنة ؟ ولله در القائل : =

= ياناطح الجبل العالى ليكلمه ※ اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

ولنعم ما قيل :

وناطح صخرة يوماً ليوهنها ※ فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

والعجب من الكوثرى ههنا ! يذكر الحافظ العسال للقدح فى أبى الشيخ – مع كذب الكوثرى – ولكن الكوثرى فى موضع آخر يقدح فى دين الحافظ العسال وعقيدته ويَعُدُّهُ من المجسمة والمشبهة . انظر مقدمة الكوثرى لكتاب : « الأسماء والصفات » للبيهقى : ب ، وقد قيل فى مثل الكوثرى :

« إن يسمعوا الخير يخفوه وإن سمعوا ※ شراً أذاعوا وإن لم يسمعوا كذبوا » .

وهكذا ترى الكوثرى يقدح فى أبى الشيخ ولكن فى موضع آخر يعتمد على قوله ويحتج به لهوى فى نفسه .

انظر تأنيب الكوثرى : ٨٦ ، ٨٧ ، وهذا تناقض فاضح واضطراب واضح .

وأما قضية « التعصب وشدته » فالكوثرى فاز بالحظ الأوفر منه حتى لقب بمجنون أبى حنيفة كما تقدم فى صـ : ١/٣٦٥-٣٦٦، فالكوثرى مصداق ما قيل : « رمتنى بدائها وانسلت » .

أما أبو الشيخ فلم يقل أحد أنه متعصب فضلاً عن كونه شديد التعصب .

وأما دعواه: أنهم يحتجون بالكذب مع العلم بكونه كذباً ، فهذا حكم جائر على قلوب أئمة الإسلام بدون حجة – هذا هو الكوثرى ومع ذلك يصفه الكوثرية بالديانة والأمانة والتثبت فى النقل ، انظر ما سبق فى صـ :١/٣٤٢، سبحان الله ما أرخص الكذبَ ! .

(*) وقد صححه شيخ الإسلام كما تقدم فى صـ : ٢/١٨٩ .

(**) بأن الكوثرى : « محتاط متثبت فى النقل متيقظ ... » و هل تجد فيه مغمزاً ؟ » و « لم يستطيعوا فلة فيه رواية ولا دراية » و « لا تجد لصارمه نبوة ، ولا لجواده كبوة » . انظر مقدمة البنورى لمقالات الكوثرى : ز .

قلت : هذا البنورى إمام من أئمة الديوبندية ، فلقد أسفر عن حقيقة الديوبندية ، بأنهم كوثرية – فلا ينخدع بهم أحد – بتلك المقدمة الفتاكة المسمومة التى ضحى فيها بأعراض أئمة الإسلام لأجل سواد عينى الكوثرى الجهمى اللعان الطعان الكذاب .

٧ – إمام المحدثين على بن عبد الله المدينى (٢٣٤ هـ)[١] .

٨ – الإمام قتيبة بن سعيد (٢٤٠ هـ) .

ونصه : (هذا قول الأئمة فى الإسلام ، والسنة والجماعة : نعرف ربنا فى السماء السابعة على عرشه .. »[٢] .

٩ – والإمام أمير المؤمنين فى الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (٢٥٦ هـ) صاحب الصحيح .

○ ونصه : « لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ، ومكة ، والمدينة ، والكوفة ، والبصرة ، وواسط ، وبغداد ، والشام ، ومصر ، لقيتهم كرات ، قرناً بعد بعد قرنٍ ثم قرناً بعد قرنٍ ... » .

○ ثم ذكر أسماء (٤٩) إماماً من أئمة الإسلام كأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن راهويه ، كما ذكر عقيدتهم فى كلام الله واستوائه على العرش[٣] .

---

(١) روى نصه ابن أبى حاتم عنه كما فى الحموية : ٥٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٤٩ ، وانظر اجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٣٤ – ٢٣٥ ، وراجع العلو للذهبى : ١٢٩ ، ومختصره للألبانى : ١٨٩ ، وانظر طبقات الحنابلة : ١ / ٤٢١ ، وسيأتى نصه فى صـ : ٤٧٩/٢ .

(٢) روى نصه أبو بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر (٣٥١ هـ) كما فى بيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٣٨ ، والعلو للذهبى : ١٢٨ ، واجتماع الجيوش : ٢٣١ ، قلت : النقاش متهم فى الحديث ،راجع تذكرة الحفاظ : ٣ / ٩٠٨ – ٩٠٩ ، السير : ١٥ / ٥٧٣ – ٥٧٦ ، اللسان : ٥ / ١٣٢ .
ولكن رواه عن قتيبة أبو أحمد الحاكم وموسى بن هارون أيضاً : كما فى العلو للذهبى : ١٢٨ ، ومختصره للألبانى : ١٨٧ ، وانظر اجتماع الجيوش : ٢٣١ ، وانظر درء التعارض : ٦ / ٢٦٠ .

(٣) روى نصه اللالكائى فى شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ١ / ١٧٢ – ١٧٤ .

١٠ - ١١ - والإمامان العظيمان : أبو زرعة (٢٦٤ هـ) وأبو حاتم (٢٧٧ هـ) الرازيان :

○ ونصهما فى غاية من الأهمية ونهاية فى الصحة وفيه عقيدة أئمة الإسلام فى جميع الأمصار من الحجاز ، والعراق ، ومصر[١] .

١٢ - الإمام الترمذى « صاحب السنن » (٢٧٩ هـ) وتقدم نصه[٢] .

○ هو نص فى غاية الأهمية والدقة فى تمثيل مذهب السلف ونقل الإجماع[٣] .

١٣ - الإمام أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرمانى (٢٨٠ هـ)[٤] صاحب إمام أهل السنة أحمد بن حنبل .

---

(١) رواه عنهما ابن أبى حاتم فى كتاب « أصل السنة واعتقاد الدين » : (١٦٦ أ - ١٦٩) مخطوط الظاهرية بدمشق فى مجموع برقم (١١) والمطبوع فى مجلة الجامعة السلفية بنارس الهند (١٤٠٣ هـ) ومن طريقه رواه اللالكائى فى شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ١ / ١٧٦ - ١٨٢ ، ومن طريقه الموفق بن قدامة المقدسى فى « إثبات صفة العلو » ١٢٥ - ١٢٦ ، ومن طريقه وطريق غيره الذهبى فى العلو : ١٣٧ - ١٣٨ . وانظر « أصل السنة ... » ٣٧ - ٤٣ ، ط / دار الفرقان .

وقال شيخ الإسلام : « وهذا مشهور عن الإمام عبد الرحمن بن أبى حاتم من وجوه » بيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤١ ، وانظر تهذيب السنن : ٧ / ١١٤ ، واجتماع الجيوش : ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وقال الألبانى : « هذا صحيح ثابت عن أبى زرعة وأبى حاتم » وقال : « وهذا إسناد جيد » . مختصر العلو : ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وانظر درء التعارض : ٦ / ٢٥٧ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٩٠ .

(٢) انظر : صـ : ١/٤٧٧- ٤٧٨ .

(٣) انظر سنن الترمذى : ٣ / ٤١ - ٤٢ ، ٥ / ٢٥١ ، ونقله الحافظ فى الفتح : ١٣ / ٤٠٧ ، والإمام ولى الله الدهلوى الحنفى فى حجة الله البالغة : ١ / ٦٣ ، وأقراه وفيه عبرة بالغة للحنفية الماتريدية .

(٤) ترجمته فى الجرح والتعديل : ٣ / ٢٥٣ ، طبقات الحنابلة : ١ / ١٤٥ - ١٤٦ . السير : ١٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، تذكرة الحفاظ : ٢ / ٦١٣ ، طبقات الحفاظ : ٢٧١ ، وانظر العلو للذهبى : ١٤٣ ، ومختصره : ٢١٣ للألبانى .

ونصه من أهم النصوص فى نقل الإجماع وتمثيل مذهب السلف ولا سيما عقيدة الإمام أحمد[1] .

١٤ – إمام أهل البصرة المحدث الفقيه زكريا بن يحيى الساجى (٣٠٧ هـ) شيخ أبى الحسن الأشعرى[2] .

○ ونصه فى غاية من الأهمية[3] .

١٥ – إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب الصحيح و « التوحيد » (٣١١ هـ)[4] .

١٦ – الإمام بن الإمام أبو بكر عبد الله بن سليمان المعروف بابن أبى داود (٣١٦ هـ) .

○ ونصه فى آخر قصيدته البارعة الرائعة الطنانة الرنانة[5] .

١٧ – والإمام أبو جعفر الطحاوى إمام الحنفية فى عصره (٣٢١ هـ) وعقيدته معول عليها عند الماتريدية ولاسيما الكوثرية[6] .

---

(١) درء التعارض : ٢ / ٢٢ – ٢٣ ، واجتماع الجيوش : ٢٣٤ ، عن « مسائله » .

(٢) انظر الجرح والتعديل : ٣ / ٦٠١ ، تذكرة الحفاظ : ٢ / ٩ ٧ – ٧١٠ ، العلو : ١٥٠ ، طبقات الشافعية للسبكى : ٣ / ٢٩٩ – ٣٠١ .

(٣) رواه أبو عبد الله بن بطة العكبرى انظر العلو : ١٥٠ ، واجتماع الجيوش : ٢٤٥ – ٢٤٦ ، ومختصر العلو : ٢٢٣ للألبانى .

(٤) التوحيد : ١ / ١١ ، وهذا من أهم كتب الإسلام فى العقيدة مطبوع محقق فى حلل سندسية وقد زعم الرازى ثم الكوثرى : أنه كتاب الشرك . ص١/٣٤٥، ٣٤٨ .

(٥) قصيدة الإمام أبى بكر بن أبى داود : ٢١ ، ورواها ابن أبى يعلى فى الطبقات : ٢ / ٥٣ – ٥٤ ، والذهبى فى السير : ١٣ / ٢٣٣ – ٢٣٦ ، والعلو : ١٥٣ – ١٥٤ ، وقال : « هذه القصيدة متواترة عن ناظمها ، رواها الآجرى ، وصنف لها شرحاً ، وأبو عبد الله بن بطة فى الإبانة ... » ، وأقره المحدث الألبانى فى مختصر العلو : ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٦) راجع لمعرفة مكانته عند الحنفية إلى « الحاوى » للكوثرى ، وانظر ما سبق فى ذلك.

فقد ذكر عقيدة السلف عامةً ، وعقيدة أئمة الحنفية الثلاثة – أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد – خاصةً ، وفيها عبرةٌ للماتريدية ، ولا سيما الكوثرية منهم[1] .

١٨ – الإمام أبو الحسن الأشعري (٣٢٤ هـ) .

○ ونصه في نقل إجماع السلف في غاية من الدقة والإتقان ، وشنه الغارة على المعطلة للصفات والمحرفة لنصوصها مما فيه عبرة بالغة للأشعرية ، وأنهم ليسوا أشعرية في الحقيقة[2] .

كما أن فيه عبرة للماتريدية أيضاً : حيث أن الحنفية والكوثرية منهم عدوه في عداد الحنفية[3].

١٩ – الإمام الحافظ بن الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) .

○ فقد روى إجماع السلف عن الإمامين الرازيين أبي حاتم ، وأبي زرعة كما تقدم قريباً[4] .

٢٠ – الإمام شيخ السنة في عصره أبو محمد الحسن بن علي بن خلف

---

(١) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز الحنفي : ٦٩ ، وبحواشي ابن مانع : ٥ – ٦ ، وبتعليقات الألباني : ١٧ ، وبشرح الغنيمي الميداني الحنفي : ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ وبشرح البابرتي : ٢٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين : ٢٩٠ – ٢٩٧ ، تحقيق هلموت ريتر ، و : ١ / ٣٤٥ – ٣٥٠ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، والإبانة : ٢ / ٢٠ ، وما بعدها ، تحقيق الدكتور فوقية ، و : ١٧ ، وما بعدها ، تحقيق عبد القادر الأرناءوط ، ط : دار البيان : ٥٢ ، ط : الجامعة الإسلامية .

(٣) انظر الجواهر المضية : ٢ / ٥٤٤ – ٥٤٥ ، ٤ / ٣٣ – ٣٤ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبر زاده : ٥٥ ، وتعليقات – الكوثري على تبيين كذب المفتري – ١١٧،١٢٤.

(٤) في صـ : ٢٢٦/٢ .

البربهارى (٣٢٩ هـ)[١] .

فله نص مهم فى كتابه «شرح السنة» من أهم كتب العقيدة السلفية[٢] .

٢١ - الإمام الحافظ المحدث الفقيه شيخ الأئمة أبو بكر إبراهيم الجرجانى الإسماعيلى (٢٧١ هـ)[٣] .

○ ونصه من أهم نصوص أئمة الإسلام فى نقل الإجماع ، يقضى على التأويل ، والتعطيل[٤] .

٢٢ - الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازى (٣٧١ هـ)[٥] .

○ وكلامه فى إجماع السلف مما يقطع دابر التعطيل والتأويل وأتى بدر الفوائد وغرر الفرائد[٦] .

---

(١) طبقات الحنابلة : ٢ / ١٨ - ٤٥ ، المنتظم : ٦ / ٣٢٣ ، السير : ١٥ / ٩٠ - ٩٣ ، ومع جلالة هذا الإمام العظيم وكونه قوالاً بالحق ترى الكوثرى يسبه على عادته المتوارثة من الجهمية ، ويقول فيه وفى أصحابه : « البر بهارية الأنذال » انظر مقالات الكوثرى : ٣٠٤ ، ٣١٧ ، وتبديد الظلام : ٤٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٨ ، ١٢٩ وهذا دليل على أن الكوثرى من الأنذال .

(٢) شرح السنة له : ٤٧ ، وضمن طبقات الحنابلة : ٢ / ٣٣ .

(٣) انظر جلالته ومكانته فى تبيين كذب المفترى : ١٩٢ - ٢٩٥ ، وسير أعلام النبلاء : ١٦ / ٢٩٢ - ٢٩٦ ، وتذكرة الحفاظ : ٢ / ٩٤٧ - ٩٥٠ ، وطبقات الشافعية للسبكى : ٣ / ٧ - ٨ .

(٤) رواه ابن قدامة فى ذم التأويل : ١٧ ، ومن طريقه الذهبى فى العلو : ٢٦٧ ، والسير : ١٦ / ٢٩٥ ، وتذكرة الحفاظ : ٣ / ٩٤٩ ، عن « اعتقاد السنة » للإسماعيلى ، وقال شيخنا الألبانى: هو محفوظ فى ظاهرية دمشق فى المجموع رقم (١٦/٣٨-٤٤). انظر: العلو: ٢٤٨، قلت ومع هذا ذكره ابن عساكر فى الأشعرية ! انظر تبيين كذب المفترى: ١٩٢.

(٥) انظر مكانته وإمامته من بين أئمة الإسلام ولاسيما عند الزهاد فى السير: ١٦/٣٤٢-٣٤٧.

(٦) نقل شيخ الإسلام نصاً طويلاً من كتابه : « اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات » فى الحموية : ٧٤ - ٨٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٧١ - ٨٥ ، وانظر اجتماع الجيوش : ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ومع هذا ذكره الإمام ابن عساكر فى عداد الأشعرية ، انظر تبيين كذب المفترى ١٩٠ - ١٩٢ ، وهذا غريب ! بل عجيب ! .

٢٣ – الإمام عبيد الله بن محمد بن بطة العكبرى (٣٨٧ هـ)[1] .

٢٤ – الإمام أبو سليمان حمد بن محمد البستى الخطابى (٣٨٨ هـ) .

○ ونصه يقطع دابر التفويض ، والتشبيه ، والتعطيل ، والتأويل ، فمما قال رحمه الله :

« ... فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها فى الكتاب والسنة الصحيحة ، فإن مذهب السلف إثباتها ، وإجراؤها على ظواهرها ، ونفى الكيفية والتشبيه عنها .

وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله .

وحققها قوم من المثبتين فخرجوا فى ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف .

وإنما القصد فى سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين .

ودين الله تعالى بين الغالى فيه ، والمقصر عنه .

والأصل فى هذا : أن الكلام فى الصفات فرع على الكلام فى الذات ويحتذى فى ذلك حذوه ، ومثاله .

فإذا قلنا : يد ، وسمع وبصر ، وما أشبهها .

فإنما هى صفات أثبتها الله لنفسه .

ولسنا نقول : إن معنى اليد القدرة ، والنعمة ، ولا معنى السمع والبصر العلم .

ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدى ، والأسماع ، والأبصار التى هى جوارح وأدوات للفعل .

ونقول : إن القول إنما وجب بإثبات الصفات ، لأن التوقف ورد بها ووجب نفى التشبيه عنه ؛ لأن الله ليس كمثله شىء .

---

(١) انظر الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة : ١٧٥ – ١٧٦ .

وعلى هذا جرى قول السلف فى أحاديث الصفات »[1] .

قلت : المقالة الخطابية هذه تلقاها أئمة السنة ممن لا يُحْصىٰ عددهم[2] ، وسارت بها الركبان وذهبت كالمثل السائر وصارت كالمقالة الرَبَعِيَّة ، والمالكية : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ... » .

٢٥ – الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبرى اللالكائى (٤١٨ هـ)[3] .

٢٦ – الإمام أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسى الطلمنكى (٤٢٩ هـ) .

شيخ الأئمة أمثال ابن عبد البر ، وابن حزم[4] .

○ ونصه يقضى على التفويض ، والتعطيل ، والتأويل ، والمجاز فى صفات الله تعالى[5] .

---

(١) نقله شيخ الإسلام فى الحموية : ٦٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٨ – ٥٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٥٠ ، وانظر العلو للذهبى : ١٧٢ – ١٧٣ ، ومختصره للألبانى : ٢٥٧ ، وقطعة منه فى الأسماء والصفات : ١٥٣ ، وسكت عليه الكوثرى وكلهم نقلوه عن « الغنية عن الكلام وأهله » للخطابى .

(٢) انظر الحموية : ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٥٠ .

(٣) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ١ / ٩ ، وهو بحر زخار مواج بآثار السلف وهو جذع فى أعين الجهمية وأفراخهم الماتريدية والكوثرية .

(٤) انظر جلالته وإمامته فى ترتيب المدارك : ٨ / ٣٢ – ٣٣ ، وتذكرة الحفاظ : ٣ / ١٠٩٨ – ١١٠٠ ، وسير أعلام النبلاء : ١٧ / ٥٦٦ – ٥٦٩ .

(٥) انظر درء التعارض : ٢٥٠ – ٢٥١ ، والمراكشية : ٧٣ ، وضمن مجموع الفتاوىٰ : ٥ / ١٨٩ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٣٨ ، والعلو : ١٧٨ – ١٧٩ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٤ ، واجتماع الجيوش : ١٤٢ ، ومختصر العلو : ٢٦٤ ، كلهم عن كتابه « الوصول إلى معرفة الأصول » .

٢٧ – الإمام الحافظ أبو نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله الأصبهانى (٤٣٠ هـ)[١] .

٢٨ – الإمام الحافظ الحجة المجود شيخ السنة أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلى البكرى السجستانى الحنفى المذهب،السلفى العقيدة وشيخ الحرم (٤٤٤ هـ)[٢] .

○ ونصه ما يلى : « وأئمتنا كسفيان الثورى ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وعبد الله بن المبارك وفضيل بن عياض ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلى متفقون على أن الله سبحانه « بذاته »[٣] فوق العرش ، وأن علمه بكل مكان ، وأنه يُرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ويرضى ، ويتكلم بما شاء . فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء ، وهم منه براء »[٤] .

---

(١) انظر درء التعارض : ٦ / ٢٥٢ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٠ ، والمراكشية : ٧٤ – ٧٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٩٠ – ١٩١ ، الحموية : ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٦٠ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٥١ ، والعلو : ١٧٦ ، واجتماع الجيوش : ٢٧٩ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٦ ، ومختصر العلو : ٢٦١ عن كتابيه : « الاعتقاد » ، و « محجة الواثقين ومدرجة الوامقين » .

(٢) تقدمت ترجمته وبيان جلالته وإمامته مع شتائم الكوثرى وطعونه فى هذا الإمام العظيم فى ص : ١/٣٥١–٣٥٣ .

(٣) قلت : « كلمة » « بذاته » مثل كلمة : « بائن عن خلقه » وهما معقولتا المعنى لا بأس بهما للتوضيح ، ولاسيما بعد ظهور الجهمية ، راجع ماحققه شيخنا الألبانى فى مختصر العلو : ١٨ – ١٩ ولولا قصد التوضيح لم يذكر مثل هذا .

(٤) انظر درء التعارض : ٦ / ٢٥٠ ، بيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٣٨ ، سير أعلام النبلاء : ١٧ / ٦٥٦ ، والعلو : ١٨٠ ، الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٣ – ١٢٨٤ ، اجتماع الجيوش : ٢٤٦ ، مختصر العلو للألبانى : ٢٦٦ – ٢٦٧ ، عن كتابه « الإبانة » .

٢٩ – الإمام شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونى (٤٤٩ هـ)[١] .

○ ونصه من أهم النصوص فى نقل إجماع السلف ، وكتابه « عقيدة السلف أصحاب الحديث » مع صغره من أهم كتب العقيدة السلفية المشتملة على نصوص السلف بالأسانيد وله وصية مهمة طيبة فى غاية من الأهمية بين فيها

---

(١) انظر جلالته ومكانته بين أئمة الإسلام على لسان تاج الدين السبكى فى طبقاته : ٤ / ٢٧١ – ٢٩٢ ، وساق وصيته الطيبة المشتملة على العقيدة السلفية فى : ٤ / ٢٨٧ – ٢٨٨ ، ضمن ترجمته .

والسبكى من أئمة الكوثرى فى نصب العداء لشيخ الإسلام ابن تيمية والذهبى انظر نماذج ذلك فى طبقات الشافعية له كما تقدم فى صـ ١/٣٥٧– ٣٥٨ .

ثم العجب من هذا السبكى أنه عظم شيخ الإسلام الصابونى هذا غاية التبجيل ، ورمى شيخ الإسلام الأنصارى الهروى (٤٨١ هـ) بأنواع من الطعن والشتم والتجسيم والتشبيه فى ترجمة الصابونى هذا من طبقاته : ٤ / ٢٧٢ – ٢٧٣ .

مع أن عقيدة شيخ الإسلام الأنصارى الهروى ، وعقيدة شيخ الإسلام الصابونى فى باب الصفات عقيدةٌ واحدة ، وهى عقيدة السلف الصالح ، سواء بسواء .

ويدل على ذلك دلالة قاطعة كتاب الصابونى : « عقيدة السلف أصحاب الحديث » ، وتلك الوصية المهمة الطيبة المشتملة على العقيدة السلفية التى ساقها السبكى نفسه فى طبقاته فى ترجمة الصابونى ، وسكت عليها هذا السبكى بدون إنكارها ، فهذا يُعدّ إقراراً لها ؛ فإجلال أحدهما والاستخفاف بالآخر ليس إلا تناقضاً واضحاً واضطراباً فاضحاً ، وآية للتعصب ؛ ومن يرتاب فى جلالة شيخ الإسلام الهروى وعلو مكانته وعقيدته السلفية فى الصفات – فليرجع إلى ترجمته فى بطون الكتب على سبيل المثال : طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى : ٢٤٧ – ٢٤٨ ، المنتظم : ٩ / ٤٤ – ٤٥ ، تذكرة الحفاظ : ٣ / ١١٨٣ – ١١٩١ ، سير أعلام النبلاء : ١٨ / ٥٠٣ – ٥١٨ ، والبداية والنهاية : ١٢ / ١٣٥ ، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : ٢/٥٠ – ٦٨ ، طبقات الحفاظ للسيوطى : ٤٤١ – ٤٤٢ ، وغيرها .

فتجد عجائب وغرائب من حيل الماتريدية والأشعرية ومكرهم وتلبيسهم ضد هذا الإمام مما فيه عبرة بالغة والله المستعان .

العقيدة السلفية[1] .

٣٠ – الإمام القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادى (٤٥٨ هـ)[2] .

○ له نصوص مهمة فى نقل الإجماع وكلامه جامع لما تضمنته نصوص الأئمة قبله أمثال ربيعة ، ومالك ، وأحمد ، والخطابى وغيرهم[3] .

٣١ – الإمام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله النمرى القرطبى المعروف بابن عبد البر (٤٦٣ هـ) .

○ وهو من أهم مصادر الكوثرى فى التأنيب[4] .

فلهذا الإمام العظيم جهود طيبة فى تحقيق العقيدة السلفية ونقل الإجماع على إثبات الصفات ؛

○ فمن نصوصه القاطعة لدابر التفويض ، والتأويل والتعطيل ، والمجاز فى صفات الله تعالى ما يقول :

« أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة فى القرآن ، والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز .

---

(١) انظر عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١١١ ، وضمن مجموعة الرسائل المنيرة : ١ / ١٣٤ ، وضمن وصيته الهامة المذكورة فى طبقات الشافعية للسبكى : ٤ / ٢٨٧ – ٢٨٨، وهذه الوصية حرية بأن تطبع فى صورة رسالة مستقلة ، ولعل الله يوفق أحداً من عباده لذلك .

(٢) انظر مكانته وإمامته فى تاريخ بغداد : ٢ / ٢٥٦ ، طبقات الحنابلة لابنه : ٢ / ١٩٣ – ٢٣٠ الأنساب : ٩ / ٢٤٦ ، وسير أعلام النبلاء : ١٨ / ٨٩ – ٩٢ .

(٣) انظر طبقات الحنابلة لابنه : ٢ / ٢٠٧ – ٢٠٩ ، وانظر الحموية : ٩٠ – ٩١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٨٩ – ٩٠ ، والعلو : ١٨٣ – ١٨٤ ، ومختصر العلو : ٢٦٩ – ٢٧١ ، عن كتابه « إبطال التأويل » وانظر منه : ٤٣ .

(٤) انظر تأنيب الكوثرى : ٥ ، ٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، وغيرها .

إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة[1] .

○ وأما أهل البدع ، والجهمية ، والمعتزلة ، كلها والخوارج - فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقرّبها « مشبهٌ » وهم - عند من أثبتها - نافون للمعبود .

○ والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - وهم أئمة الجماعة ، والحمد لله »[2] .

٣٢ - الإمام الناقد حافظ المشرق أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) .

○ ونصه مثل نص الإمام الخطابي المتقدم آنفاً ، فهو يستأصل التفويض والتعطيل والتأويل كما هو مشتمل على قواعد سلفية في باب الصفات[3] .

---

(١) **قلت** : « الحد » من الألفاظ المجملة الكلامية ، له معنيان حق ، وباطل ، فالحق مقبول . والباطل مردود ، وذلك بعد الإيضاح والتفصيل ، ومع ذلك التعبير عن الألفاظ الشرعية الواردة هو الطريق السلفي المتبع . انظر صـ : ٥٢٧/١ .

(٢) التمهيد : ٧ / ١٤٥ ، ١٤٨ .

(٣) انظر : نصه في « رسالة الصفات » له : لوحة : (٤٣ - ٤٤) وهي مخطوطة الظاهرية برقم : (١٦) مجاميع ، قاله الألباني في مختصر العلو : ٢٧٢ ، ورواه عنه الموفق ابن قدامة المقدسي في ذم التأويل : ١٥ ، والذهبي بنصه عنه في السير : ١٨ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، وتذكرة الحفاظ : ٣ / ١١٤٢ - ١١٤٣ ، والعلو : ١٨٥ ، وأقره شيخنا الألباني في مختصره : ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وأشار إليه شيخ الإسلام في الحموية : ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٩٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٥٠ ، ونقل العلامة المعلمي قطعة منه في التنكيل : ١ / ١٢٧ . وهذا دليل قاطع على أنه سلفي العقيدة ، وليس أشعرياً لا من قريب ولا من بعيد كما زعم الإمام الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري : ٢٦٨ - ٢٧١ ، وسكت عليه الكوثري : نعم هو موافق للأشعري في مرحلته الأخيرة وهي مرحلة =

٣٣ – الإمام شمس الأئمة السرخسى « أبو بكر محمد بن أحمد » إمام الحنفية فى وقته ، وصاحب الأصول ، والمبسوط (٤٨٣ هـ)[١] حجة عليهم .

٣٤ – الإمام الزاهد شيخ الإسلام أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسى (٤٩٠ هـ) تلميذُ الخطيب وشيخُهُ[٢] .

○ ونصه من أهم النصوص وفى غاية الدقة والإتقان فى نقل إجماع السلف[٣] .

٣٥ – الإمام المفسر المحدث الفقيه أبو محمد الحسين بن مسعود محى السنة الفراء البغوى (٥١٦ هـ) .

○ له كلام فى شرح السنة فى غاية من الأهمية فى نقل الإجماع وإبطال التأويل[٤] .

٣٦ – الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى (٦٢٠ هـ) .

= الإبانة التى استقر عليها مذهبه كما تقدم فى صـ : ١/٣٩٥-٣٩٩ .
مع ذلك كله لا ينبغى الانتساب إلى الأشعرى حتى فى مرحلته السلفية كما صرح بذلك شيخ الإسلام ، انظر ما تقدم فى صـ :١/٤٠٠.

(١) انظر أصول السرخسى : ١ / ١٧٠ ، ونقله القارى فى شرح الفقه الأكبر : ٦٠ ، وأقره وقد ذكرنا نصه فيما تقدم فى صـ ٢/١٨٤ وهو حجة على الماتريدية .

(٢) راجع لبيان علو مكانته وإمامته على لسان التاج السبكى إلى طبقاته : ٣٥١ – ٣٥٣ ، وانظر أيضاً سير أعلام النبلاء : ١٩ / ١٣٦ – ١٤٣ .

(٣) انظر درء التعارض : ٦ / ٢٥١ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٥ ، ونقل الذهبى قطعة منه فى العلو : ١٨٧ ، وانظر مختصر العلو : ٢٧٤ وعن كتابه : « الحجة على تارك المحجة » ، **قلت** : فمثله كيف يعد فى الأشعرية ! فما فعل الإمام الحافظ ابن عساكر فى التبين : ٢٨٦ – ٢٨٧ ، فغير صحيح ، والتعليق عليه كما مر على عده للخطيب فى الأشعرية .

(٤) انظر معالم التنزيل : ٣ / ١٦٥ ، وشرح السنة : ١ / ١٧١ ، ونقله شيخنا فى شرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى : ١ / ٣٢١ – ٣٣٣ .

○ فقد نص على إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وذكر نصوصاً كثيرة من آثار السلف الصالح فى الصفات ولا سيما صفة العلو[1] .

٣٧ – شيخ الإسلام المجدد المجاهد فارس السنان واللسان والبنان إمام عيون الرواية وفنون الدراية المجتهد المطلَق المدقّقِ الموفَّقِ ابن تيمية (٧٢٨ هـ) .

○ له منة عظيمة فى تحقيق العقيدة السلفية وإفحام المتفلسفة اليونانية والمتصوفة الخرافية ، والمتكلمة المعطلة المحرفة حيث شد عليهم الخناق ؛ فكتبه الخالدة التالدة تفوح بنصوص السلف[2] .

٣٨ – علامة المعقول، والمنقول الإمام حسن بن محمد الطيبى (٧٤٣هـ)[3].

٣٩ – الإمام ابن عبد الهادى (٧٤٤ هـ) .

○ فقد ألف كتاباً نافعاً فى ترجمة شيخ الإسلام ساق فيه نص شيخ الإسلام حول المناظرة التاريخية فى العقيدة الواسطية التى تتضمن نقل الإجماع ، والتى تحدى فيها شيخ الإسلام كبارَ الماتريدية والأشعرية فأفحمهم ، ونصر الله أهل السنة ، وأرغم أهل الضلالة[4] والبدعة .

٤٠ – الإمام الذهبى مؤرخ الإسلام (٨٤٨ هـ) .

○ له مساع جميلة فى تحقيق العقيدة السلفية وكتبه تموج بنصوص السلف القاطعة لدابر التأويل والتعطيل والتفويض[5] .

---

(١) انظر إثبات صفة العلو : ٤١ ، وما بعدها ، وذم التأويل : ٨ ، ١١، ١٧، ٢٤، ٤٠.

(٢) من أهم كتبه : بيان تلبيس الجهمية ، ودرء تعارض العقل والنقل ، والحموية ، التدمرية ، والعقيدة الواسطية والمنهاج ، والتسعينية ، والسبعينية .

(٣) انظر جلالته وقدره فى الدرر الكامنة : ٣ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، بغية الوعاة : ١ / ٥٢٢- ٥٢٣ ، وانظر نصه المهم على الإجماع على الصفات فى فتح البارى : ١٣ / ٣٩٠ .

(٤) انظر العقود الدرية : ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، وغيرها .

(٥) فكتابه «العلو للعلى الغفار» متضمن لنصوص السلف الكثيرة، وكذا ينقل نصوص السلف كثيراً ما ضمن تراجمهم فى سير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام، وتذكرة الحفاظ، فهذه الكتب كما هى مصادر التراجم كذلك هى مصادر نصوص السلف فى العقيدة السلفية رغم أنوفهم .

٤١ – الإمام المتقن الحجة القيم ابن القيم (٧٥١ هـ) .

○ فقد ألف وهذب ورتب ما تناثر فى كتب شيخ الإسلام وغيره من الدرر الغرر فى تحقيق العقيدة السلفية والإجماع عليها والذب عنها وإبطال شبه عناكب الفلسفة والكلام بأسلوب قيم متين رصين[١] .

٤٢ – الإمام الحافظ المحدث الفقيه المؤرخ المفسر أبو الفداء إسماعيل ابن كثير (٧٧٤ هـ)[٢] .

٤٣ – الإمام ابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ) وشرحه للعقيدة الطحاوية من أهم كتب العقيدة السلفية[٣] على رغم أنوف الماتريدية .

٤٤ – الإمام الحافظ المحدث الفقيه أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٩٥ هـ) مؤلف « الفتح البارى شرح صحيح البخارى »[٤].

○ وله نصوص مهمة بالإجماع[٥] .

٤٥ – الإمام أحمد بن على المقريزى (٨٤٥ هـ) فله نص مهم على إجماع السلف على الصفات[٦] .

٤٦ – الحافظ ابن حجر : (٨٥٢ هـ) :

فقد نقل نصوصاً لكثير من أئمة الإسلام لتحقيق إجماعهم على إثبات الصفات بلا تأويل ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ، كما كشف الستار

---

(١) من أهم كتبه فى ذلك النونية ، الصواعق ، الاجتماع ، الإعلام ، الإغاثة .

(٢) انظر تفسيره : ٢ / ٢٢١ .

(٣) انظر نصه على الإجماع فى شرحه للطحاوية : ٦٩ ، ٥٢٤ .

(٤) انظر كشف الظنون : ١ / ٥٥٠ ، وشذرات الذهب : ٦ / ٣٣٩ ، وهو غير (فتح) ابن حجر .

(٥) انظر على سبيل المثال : فضل علم السلف على علم الخلف : ٤٥ – ٤٦ .

(٦) انظر خطط الشام : ٢ / ٣٥٦ ، وسبق نص كلامه فى صـ : ٢/١٥١–١٥٢ .

عن أسرار المتكلمين وتمويهاتهم وتهويلاتهم[١] .

○ فمما قاله بعد ذكر نصوص أئمة الإسلام : « وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث ، وهم فقهاء الأمصار . كالثورى ، والأوزاعى ، ومالك ، والليث ، ومن عاصرهم ، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة ، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة ؟ .

وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة »[٢] .

٤٧ - الإمام بدر الدين محمود بن أحمد العينى مؤلف عمدة القارى ، وإمام الحنفية فى وقته (٨٥٥ هـ) .

الذى يرجحه الكوثرى على الحافظ ابن حجر كما يرجح عمدته على فتحه[٣] .

○ فقد ذكر نبذة من عقيدة شيخ الإسلام تتضمن إجماع السلف على إثبات الصفات ، وأقرها[٤] وكلامه حجة على الماتريدية والكوثرية .

٤٨ - العلامة الملا على القارى الحنفى (١٠١٤ هـ) .

---

(١) انظر فتح البارى : ١٣ / ٣٤٩ - ٣٥٤ ، ٣٩٠ ، ٤٠٦ - ٤٠٨ ، ونقل نصه الشاه ولى الله فى حجة الله البالغة : ١ / ٦٣ - ٦٤ ، والآلوسى فى روح المعانى : ٢٩ / ١٥ - ١٦ ، والكوثرى فى تبديد الظلام : ١٣١ ، ولم يجد عنه جواباً .

(٢) المصدر نفسه : ١٣ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، قلت : هذا يدل على أن الحافظ ابن حجر ليس أشعرياً ، وإن كان عنده شيء من التأثر بالأشعرية تارة وبالتفويض تارة ، وهذا نوع من الاضطراب راجع : منهج الأشاعرة للدكتور سفر الحوالى : ٢٦ - ٢٨ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى : ٨٦ ، لشيخنا حفظه الله .

(٣) انظر مختصر التاج اللجينى : ٨ - ٩ .

(٤) انظر تقريظه على كتاب « الرد الوافر » لابن ناصر الدين الدمشقى : ١٦٥ ، وهذا التقريظ أهم التقريظات وفيه عبرة للكوثرى ، والكوثرية ، ومن تابعه من بعض الديوبندية فى السباب لأئمة الإسلام .

○ فقد صرح بأن الخلف فى تأويلهم للصفات مخالفون للسلف ، كما ذب عن شيخ الإسلام وابن القيم ذباً قوياً وحقق أن عقيدتهما عقيدة السلف[1] وهو حجة على الماتريدية ، والديوبندية ، والكوثرية .

وهو الذى لقبه الكوثرى بناصر السنة[2] .

٤٩ – الإمام الشاه ولى الله الدهلوى (١١٧٦) إمام الحنفية فى وقته ، ولا سيما الديوبندية .

○ فله بحث قيم فى نقل إجماع السلف ، والدفاع عن أهل الحديث والرد على المتكلمين[3] وهو يقطع دابر الكوثرية والديوبندية .

٥٠ – العلامة محمود الآلوسى المفسر (١٢٧٠ هـ) مفتى الحنفية ببغداد[4] ونصوصه قاطعة لأعناق الماتريدية .

٥١ – العلامة السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الألوسى (١٣١٧ هـ)[5] وكتابه جذع فى أعين أهل البدع والضلالة .

٥٢ – علامة الشام محمد جمال الدين القاسمى (١٣٣٢ هـ)[6] .

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر : ٥٩ ، ومرقاة المفاتيح : ٨ / ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٢) تبديد الظلام : ١٠٠ فوقع الكوثرى فى خز مبين لتناقضه .

(٣) حجة الله البالغة : ١ / ٦٣ – ٦٤ ، قلت : بعض كلامه يرمى إلى التفويض وقد عرفت بطلانه .

(٤) فله بحوث قيمة فى تحقيق العقيدة السلفية فى الصفات ونقل الإجماع : انظر روح المعانى : ٧ / ١١٤ – ١١٦ ، ٨ / ١٣٤ – ١٣٦ ، ١٦ / ١٥٤ – ١٦٢ ، ٢٩ / ١٥ – ١٦ وفى ذلك عبرة للديوبندية والكوثرية .

قلت : يشير الآلوسى فى غضون كلامه إلى التفويض وقدمنا التفصيل فى إبطاله .

(٥) فكتابه «جلاء العينين» من أهم كتب العقيدة السلفية فى ذكر نصوص السلف، ونقل إجماعهم، والذب عن أئمة السنة ولاسيما شيخ الإسلام، جزاه الله عن الإسلام خير الجزاء.

(٦) له بحث قيم إلى الغاية فى تحقيق العقيدة السلفية ونقل الإجماع عليها فقد ذكر نصوص شيخ الإسلام والإمام ابن القيم . انظر محاسن التأويل : ١ / ٣٣٩ – ٣٤٧ ؛ بل نقل « الإكليل ... » لشيخ الإسلام بكامله ، انظر محاسن التأويل : ٤ / ٨ – ٥٢ .

الحاصل : أن الماتريدية فى تأويلاتهم لبعض الصفات وتعطيلهم لها وتحريفهم لنصوصها مخالفون للسلف وخارجون علىٰ إجماعهم المحقق الثابت المتيقن الذى لا ريب فى ثبوته .

فإن كان فى الدنيا إجماع فهذا أصحه وأثبته وأوضحه ، وأصدقه .

وهؤلاء الذين ذكرنا أسماءهم على سبيل المثال فيهم أعلام المذاهب الأربعة ، وكبار الزهاد ، والفقهاء والمحدثين وأساطين المتكلمين ، ولا يخفى مفاسد مخالفة الإجماع وحكم من خرج عليه .

فقد قال الله تعالى : ﴿ **ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً** ﴾[1] .

وهذه حقيقة اعترف بها الحنفية الماتريدية ، واستدلوا بهذه الآية الكريمة[2] .

قلت : هؤلاء كانوا بعض من صرحوا بإجماع السلف علىٰ عدم تأويل نصوص الصفات . فهل تستطيعون أن تناطحوا هؤلاء الأئمة ، أو تأتوا بمثلهم ؟! ولو كان بعضكم لبعض ظهيراً ، ولله در القائل :

○ أولئك آبائى فجئنى بمثلهم * إذا جمعتنا يا جرير المجامع ○

أما أئمة الماتريدية فأمثال الجهم والجعد ، والمريسى ، والثلجى ، وأما أئمة السنة والحديث والآثار فيرمونهم بالتجسيم والتشبيه .

* أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم * من اللوم أوسدوا المكان الذى سدوا *

---

(١) النساء : ١١٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال المغنى فى أصول الفقه للخبازى : ٢٧٣ ، والمنار مع شرحيه كشف الأسرار كلاهما لحافظ الدين النسفى ، نور الأنوار للملاجيون الهندى : ٢ / ١٨٩ ، وفتح الغفار بشرح المنار : لابن نجيم المصرى الملقب بأبى حنيفة الثانى : ٣ / ٥ ، ومدارك التنزيل لحافظ الدين النسفى : ١ / ٣٥٨ ، إرشاد العقل السليم ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ .

○ **الوجه الخامس :**

أن مقالة التأويل – التى تستلزم تعطيل الصفات ، وتحريف نصوصها – ليست بدعةً فى الإسلام فقط ، ولا مخالفةً لطريقة السلف ولا خروجاً على إجماعهم فحسب .

بل هى فى الحقيقة ليست مقالةً للمسلمين إطلاقاً بل خارجةٌ عن دين الإسلام البتة ، دخيلةٌ عليه وعلى المسلمين بلا مريةٍ ، مأخوذة عن غير المسلمين قطعاً .

وفيما يلى تاريخٌ إجمالىٌ لمقالة التأويل والتعطيل ونبذة عن تطورها ؛ ليعرف القراء أن إسنادها يصل إلى اليهود ، والنصارى ، والصابئين والفلاسفة اليونانيين ؛ فمصدرها هؤلاء الكفار[1] .

ونجمل ذلك فى الفقرات التالية فنقول :

● **أولاً** : تأويلات الماتريدية ، وزملائهم الأشعرية مأخوذة عن شيوخهم المعتزلة .

ولاسيما محمد بن شجاع البلخى الثلجى الحنفى المريسى الجهمى (٢٦٦ هـ) الذى تقدم شرحُ بعض خبثِهِ[2] .

والقاضى أحمد بن أبى دؤاد الحنفى المعتزلى المريسى الجهمى (٢٤٠ هـ) الذى ارتكب الأباطيل وفعل الأفاعيل ، وتولى كبر فتنة خلق القرآن[3] .

كلاهما عن بشر بن غياث المريسى الحنفى الجهمى (٢٢٨ هـ) رأس الضلالة بعد الجهم[4] .

---

(١) انظر الحموية : ١٦ ، ٢٤ – ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٢ ، ٢٠ – ٢٢ ، درء التعارض : ١ / ٣١٢ – ٣١٣ النفائس : ٩٨ – ٩٩ .

(٢) انظر ما سبق فى صـ : ١/٢٤٩–٢٥٣، ٢/٤٧ .

(٣) راجع ما تقدم فى صـ : ١/٢٤٨، ٢/٤٦ .

(٤) انظر صـ : ١/٢٤٧، ٢/٤٦ .

عن الجهم بن صفوان الترمذى (١٢٨ هـ) .

عن الجعد بن درهم (١٢٤ هـ) .

عن أبان بن سمعان (؟ هـ) .

عن طالوت اليهودى الذى هو أول من صنف فى القول بخلق التوراة ، وكان زنديقاً أفشى الزندقة (؟ هـ) .

عن خاله ، وأبى زوجه : لبيد بن الأعصم اليهودى الذى سحر النبى ﷺ ، وكان يقول بخلق التوراة (؟ هـ)[١] .

● **وثانياً : قال شيخ الإسلام:**

« قال الإمام أحمد : وكان يقال : إنه - [أى الجعد] - من أهل حران وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات ، وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفى الصفات ، والأفعال »[٢] .

● **وثالثاً : قال شيخ الإسلام أيضاً :**

« ثم أصل هذه المقالة - التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ من تلامذة اليهود ، والمشركين وضلال الصابئين ، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة فى الإسلام - أعنى أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش

---

(١) انظر الكامل لابن الأثير : ٥ / ٢٩٤ ، « مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر » لابن منظور : ٦ / ٥١ الحموية : ٢٤ - ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٠ - ٢٤ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٣٥ - ٤٣٧ ، والبداية والنهاية : ٩ / ٣٥٠ ، ١٠ / ١٩ ، الوسائل إلى معرفة الأوائل للسيوطى : ١٣١ - ١٣٢ ، تعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات : ٤٢٨ .

(٢) درء التعارض : ١ / ٣١٢ ، والحموية : ٢٤، ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٠ - ٢١ ، ٢٢ والنفائس : ٩٨ - ٩٩ .

حقيقة ، وإنما استوى بمعنى استولى ، ونحو ذلك – أول ما ظهرت هذه المقالة من الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهم بن صفوان ، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه »[1] .

● **ورابعاً** : لم تكن المعتزلة فى بدء الأمر جهمية ينفون الصفات ، ولا قالوا بخلق القرآن ، وإنما أخذوا هذه البدع والضلالات من مقالة التعطيل وتأويل نصوص الصفات عن الجهم بن صفوان إمام الجهمية .

وهكذا الأمر فى كثير من الحنفية حيث أخذوا التعطيل عن الجهم ، وذلك بشهادة إمام أهل السنة أحمد بن حنبل .

○ فقد قال فى الجهم : « وزعم أن من وصف الله بشيء بما وصف به نفسه فى كتابه أو حدث عنه رسوله ﷺ كان كافراً وكان من المشبهة ، فأضل بكلامه بشراً كثيراً ، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبى حنيفة ، وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ، ووضع دين الجهمية »[2].

● **وخامساً** : ثم رفع لواء التعطيل بعد الجهم – المريسى الحنفى الجهمى (٢٢٨ هـ) وجرد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم وإنما أخذ مقالته واحتج لها ودعا إليها ، وكان أبوه يهودياً صباغاً ، وقد كفره أكثر أئمة الإسلام ، وقال قتيبة بن سعيد : بشر المريسى كافر ، وقال أبو زرعة : بشر المريسى زنديق[3] .

قلت : لقد سجل الإمام اللالكائى تكفيرَه عن (٢٦) إماماً من كبار

---

(١) الحموية : ٢٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٠ والنفائس : ٩٨ .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة : ١٠٤ – ١٠٥ .

(٣) انظر تاريخ بغداد: ٧ / ٥٦ – ٦٧ ، وفيات الأعيان : ١ / ٢٧٧ – ٢٧٨ ، سير أعلام النبلاء : ١٠ / ١٩٩ – ٢٠٢ ، ميزان الاعتدال : ١ / ٣٢٢ – ٣٢٣ ، البداية والنهاية : ١٠ / ٢٨١ ، لسان الميزان : ٢ / ٢٩ – ٣١ ، الفوائد البهية : ٥٤ .

أئمة الإسلام ، أمثال : ابن عيينة ، وابن المبارك ، ويحيى بن سعيد ، وابن مهدى ، ووكيع ، وابن المدينى ، وغيرهم[1] .

● **وسادساً : قال شيخ الإسلام:**

« ثم لما عربت الكتب الرومية ، واليونانية فى حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان فى قلوب الضُّلّال ابتداءً من جنس ما ألقاه فى قلوب أشباههم »[2] .

● **وسابعاً** : قال :

« ولما كان فى حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التى كان السلف يسمونها مقالة « الجهمية » بسبب بشر بن غياث المريسى ، وطبقته .

وكلام الأئمة مثل مالك وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، وأبى يوسف والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق ، والفضيل بن عياض ، وبشر الحافى وغيرهم كثير فى ذمهم وتضليلهم »[3].

ثم ذكر أن « أئمة الهدى قد جمعوا على ذم المريسية ، وأكثرهم كفروهم أو ضللوهم »[4] .

● **وثامناً** : قال :

« ومذهب النفاة من هؤلاء فى الرب ، أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منها[5] .

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ٣ / ٣٨٢ – ٣٨٣ ، وانظر أيضاً كتاب السنة للإمام ابن الإمام عبد الله بن أحمد : ١ / ٦٨ – ١٧١ .

(٢) انظر الحموية : ٢٦ ، ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٢ ، ٢٣ – ٢٤ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٣٦ – ٤٣٧ النفائس : ٩٩ .

(٣،٤) انظر الحموية : ٢٦ ، ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٢ ، ٢٣ – ٢٤ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٣٦ – ٤٣٧ النفائس : ٩٩ .

(٥) انظر تعريفها فى صـ : ٢/٤٢٠، ٢/٤٢٦ .

وهم الذين بعث إبراهيم الخليل ﷺ إليهم ، فيكون الجعد قد أخذها من الصابئة والفلاسفة .

وكذلك أبو نصر الفارابى[1] .

دخل حران[2] ، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفة ، وأخذها الجهم أيضاً - فيما ذكره الإمام أحمد وغيره ...

فهذه أسانيد ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين .

والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين ، وإما من المشركين »[3] .

قلت : ولكونِ مقالةِ التعطيلِ مأخوذة من الملاحدة والزنا دقةِ - لا نجد للمتكلمين أئمةً فى أهل السنة فتراهم ينقلون من أمثال ابن سينا الملحد ، ونصير الكفر الطوسى ، ولا تراهم يقولون : قال مالك كذا ، وقال أحمد بن حنبل كذا ، وقال البخارى كذا[4] .

○ ولو نقلوا عن أئمة السنة شيئاً حرفوه وحملوه على مصطلحاتهم البدعية وعقائدهم الباطلة من التفويض وغيره .

○ ولذلك قال شيخ الإسلام أيضاً :

« وحينئذ فمذهب النفاة للصفات ليس من أئمته أحد من خيار هذه الأمة ، وسابقيها .

---

(١) محمد بن طرخان الملقب بالمعلم الثانى (٣٣٩ هـ) اللاعب بدين الله ، الضال الكافر انظر صـ : ٤٨/٢ .

(٢) مدينة عظيمة تاريخية قديمة ، من جزيرة « أقور » وهى قصبة من ديار مضر بينها وبين « الرها » يوم ، وبين « الرقة » يومان ، وهى على طريق « الموصل والشام و الروم » وهى منازل الصابئة ومجمعهم . انظر معجم البلدان : ٢ / ٢٣٥ ، الروض المعطار : ١٩١ .

(٣) الحموية : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٢ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ والنفائس : ٩٩ .

(٤) راجع منهج الأشاعرة : للدكتور سفر الحوالي : ٣٥ .

وإنما أئمتهم الكبار : القرامطة[1] ، الباطنية[2] من الإسماعيلية[3] ، والنصيرية[4] ، ونحوهم ، ومن يوافق هؤلاء من الملاحدة الفلاسفة ، وملاحدة المتصوفة القائلين بالوحدة ، والحلول[5] والاتحاد[6] .

(١-٤) هذه الألقاب كلها لطائفة من الزنادقة ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض فسموا بالباطنية لدعواهم : أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجرى مجرى اللب من القشر .

ولقبوا بالقرامطة ، لانتسابهم إلى رجل اسمه : حمدان قرمط ، أحد دعاتهم ، وسموا بالإسماعيلية لانتسابهم إلى زعيمهم محمد بن إسماعيل بن جعفر ، ويزعمون أن أدوار الإمامة السبعة انتهت به إذ كان هو السابع من محمد ﷺ ، ولهم ألقاب أخرى : انظر : فضائح الباطنية للغزالى : ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، وللعلامة إحسان إلهى ظهير رحمه الله مؤلف ضخم فخم بعنوان « الإسماعيلية » تاريخ وعقائد » .

وأما النصيرية : فهى طائفة من الباطنية القرامطة الزنادقة يقطنون فى جبال سوريا ثم انتشروا فى سوريا وغيرها ، فقيل نسبتهم إلى تلك الجبال ، وقيل نسبتهم إلى النصارى ، لِتَشابُهٍ قويّ بين عقائدهم وعقائد النصارى ، والأقرب أن نسبتهم إلى رجل اسمه أبو شعيب محمد بن نصير البصرى المنبرى (٢٦٠ هـ) .

انظر الطائفة النصيرية : للدكتور سليمان الحلبى : ٣٣ - ٣٤ ، ومجموع الفتاوى : ٣٥ / ١٦١ وهم أكفر من اليهود والنصارى وأكثر المشركين ، مجموع الفتاوى : ٣٥ / ١٤٩ ، ١٦٢ ، ولشيخ الإسلام بحوث قيمة كشفت الستار عن أسرار هؤلاء الملاحدة : انظر مجموع الفتاوى ٣٥ / ١٢٠ - ١٦٢ .

(٥،٦) الحلول : أنواع : الحلول الجوارى : وهو كون أحدالجسمين ظرفاً للآخر ، كحلول الماء فى الكوز .

الحلول السريانى : وهو كون الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر كحلول ماء الورد فى الورد ، انظر تعريفات الجرجانى : ١٢٥ .

والحلول الحيزى : كحلول الأجسام فى الأحياز .

والحلول : الوصفى : كحلول السواد فى الجسم ، انظر محيط المحيط : لبطرس البستانى : ١٨٩ .

والمراد ههنا مذهب الجهمية الأولى والمتصوفة الملاحدة زعموا أن الله حل فى كل شئ أو هو بكل مكان ، فهم قائلون بوجودين : وجود الحق وهو الحال ، =

كابن سينا ، والفارابى ، وابن عربى ، وابن سبعين[١] ، وأمثال هؤلاء ، ثم من هو أَمْثَل هؤلاء كأئمة الجهمية .

مثل الجهم بن صفوان ، والجعد بن درهم ، وأبى الهذيل العلاف ، وأبى إسحاق النظام ، وبشر المريسى وثمامة بن الأشرس ، وأمثال هؤلاء »[٢] .

● **وتاسعاً** : تقدم أن رافع لواء التأويل والتعطيل بعد جهم هو بشر المريسى الحنفى الجهمى (٢٢٨ هـ) وطبقته .

ثم أخذ عنه خلق كثير من الحنفية مقالةَ التعطيل[٣] ، والتأويل ونشروها بين المسلمين بقوة السلطان والسنان ، كالقاضى أحمد بن أبى دؤاد رأس فتنة خلق القرآن . والذى فعل ما فعل وقد تقدم بعض ذلك .

وبعضهم بقوة الشبهات والشكوك والتلبيس والتدليس ، كمحمد بن شجاع البلخى الثلجى الحنفى المريسى الجهمى (٢٦٦ هـ) .

= ووجود المخلوق وهو المحل ، فهو أقل كفراً من مذهب الاتحاد ؛ لأن الاتحاد حقيقته أن وجود الكائنات عين وجود الله ليس وجودُها غيره وليس شيءسواه البتة .
فالخالق هو المخلوق ، والمعبود هو العابد ، والناكح هو المنكوح ، والله عندهم – عين الشياطين، والخنازير والكلاب والكفار– معاذ الله– حقيقة مذهب الاتحاديين: ٤– ٥.
وضمن مجموعة الرسائل والمسائل : ٤ / ٦ ، والقصيدة النونية : ٢١ / ٢٤ ، وانظر صـ : ٢/٤٢–٤٣ .

(١) هو عبد الحق بن إبراهيم الأندلسى (٦٦٩ هـ) أحد الملاحدة الزنادقة انظر البداية والنهاية : ١٣ / ٢٦١ ، ولشيخ الإسلام كتاب قيم فى الرد عليه بعنوان : « السبعينية » ويعرف بالمسائل الإسكندرية ، مطبوع بعنوان : « بغية المرتاد ... » بتحقيق فضيلة الشيخ الدكتور موسى بن سلمان الدويش حفظه الله .

(٢) درء التعارض : ٥ / ٣٥٩ – ٣٦٠ .

(٣) راجع صـ١/٢٤٤–٢٥٣ ، وانظر المقدمة :١/١٦٨–١٧٧ .

فقد ألف ضد أئمة السنة كتاباً فى تحريف أحاديث الصفات سماه « الرد على المشبهة » وأحدث مقالة ماكرة أغور فى الإضلال والبهتان حول أحاديث الصفات والمحدثين ؛ وهى أن الزنادقة قد وضعوا اثنى عشر ألف حديث وروَّجوها على رواة الحديث[1] ، وقد تقدم شرح بعض خبثه[2] فانتشرت تأويلات المريسى بسبب تلميذه هذا الثلجى[3] .

○ ولذلك نرى اليوم أن تأويلات الماتريدية وزملائهم الأشعرية إنما هى تلك التأويلات الجهمية المريسية الثلجية بعينها .

□ أما تأويلات بشر المريسى الحنفى الجهمى (٢٢٨ هـ) فيخبر عنها **شيخ الإسلام بقوله:**

○ « وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدى الناس مثل أكثر التأويلات التى ذكرها أبو بكر بن فورك - [الأشعرى (٤٠٢ هـ)] فى كتاب التأويل - [مشكل الحديث] - وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازى [الأشعرى (٦٠٦ هـ)] - فى كتابه الذى سماه « تأسيس التقديس » ويوجد كثير منها فى كلام خلقٍ كثيرٍ غيرِ هؤلاء .

مثل أبى على الجبائى - [الحنفى إمام المعتزلة (٣٠٣ هـ)[4]]، وعبد الجبار ابن أحمد الهمدانى - [كبير المعتزلة (٤١٥ هـ)] ، وأبى الحسين البصرى - [محمد بن على الحنفى المعتزلى (٤٣٦ هـ)[5]]، وأبى الوفاء ابن عقيل - [الحنبلى (٤٠٠ هـ)] ، وأبى حامد الغزالى - [الأشعرى (٥٠٥ هـ)] - وغيرهم .

○ هى بعينها تأويلات بشر المريسى التى ذكرها فى كتابه .

وإن كان قد يوجد فى كلام بعض هؤلاء رد التأويل ، وإبطاله أيضاً ،

(١-٣) راجع صـ ١/١٦٨-١٧٧، وانظر المقدمة : ١/٢٤٤-٢٥٣ .

(٤) تقدمت ترجمته فى صـ : ٢/٤٧ .

(٥) سبقت ترجمته فى صـ : ٢/٥١ .

ولهم كلام حسن فى أشياء ، فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هى عين تأويلات المريسى .

○ ويدل على ذلك « كتاب الرد » الذى صنفه عثمان بن سعيد الدارمى أحد الأئمة المشاهير فى زمان البخارى ، صنف كتاباً ، وسماه : « نقض [الدارمى] عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله فى التوحيد » حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسى بكلام يقتضى أن المريسى أقعد بها ، وأعلم بالمنقول ، والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت - [تأويلات المريسى] - إليهم من جهته وجهة غيره .

○ ثم رد ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكى علم حقيقة ما كان عليه السلف ، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم ، وضعف حجة من خالفهم .

○ ثم - [العاقل] - إذا رأى الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على ذم المريسية وأكثرهم كفروهم ، أو ضللوهم .

وعلم - [أى العاقل] - أن هذا القول السارى فى هؤلاء المتأخرين - [من الماتريدية والأشعرية] - هو مذهب المريسى - تبين الهدى لمن يريد الله هدايته »[1].

□ وأما تأويلات محمد بن شجاع الثلجى البلخى الحنفى الجهمى المريسى (٢٦٦هـ) فيخبر عنها العلامة المعلمى اليمانى ذهبى العصر (١٣٨٦هـ) بقوله:

○ « ثم جاء محمد بن شجاع بن الثلجى فلم يجرأ على الرد - [أى لأحاديث الصفات] - وإنما لفق ما حاول به إسقاط حماد بن سلمة - كما يأتى فى ترجمة حماد إن شاء الله - وجمع كتاباً - [الرد على المشبهة] - تكلف فيه تأويل الأحاديث - وتبعه من الأشعرية ابن فورك فى كتابه المطبوع - [مشكل الحديث] - .

(١) الحموية : ٢٦ - ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٣ - ٢٤ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ والنفائس : ٩٩ - ١٠٠ .

ثم اشتهر بين المتكلمين أن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة لا تصلح حجة فى صفات الله عز وجل ، ونحوها من الاعتقاديات ، وصرحوا بذلك فى كتب الكلام والعقائد ، كالمواقف وشرحها .

والأمر أشد من ذلك كما يأتى فى الاعتقاديات إن شاء الله »[1] .

○ وقال أيضاً : « والبيهقى أرعبته شقاشق أستاذه ابن فورك المتجهم الذى حذا حذو ابن الثلجى فى كتابه – [الرد على المشبهة] – الذى صنفه فى تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها »[2] .

ومع ذلك كلّه يعظّم الكوثرىُّ هذا الثلجىَّ غايةَ التعظيم ويثنى على كتابه المذكور – الذى ألفه لتحريف الأحاديث والطعن فيها وفى أئمة السنة بعنوان « الرد على المشبهة » فمن كلام الكوثرى فى الثناء عليه :

« وإن هو كان شجى فى حلوق المشبهة – [يعنى أهل الحديث] – وجذعاً فى أعينهم بما ألف فى الرد عليهم ، وبإقامته النكير عليهم لروايتهم أمثال هذه السخافات » يعنى أحاديث الصفات[3] .

قلت : هذا إن دل على شىء فإنما يدل على صلة وثيقة بين الكوثرية الماتريدية وبين الثلجية المريسية الجهمية الأولى ؛ والطير على أشكالها تقع .

○ وللإمام ابن القيم ، مبحث قيم فى أن تأويلات المؤولين من هذه الأمة عين تأويلات اليهود والنصارى ؛ فمن جملة كلامه فى ذلك ما نصه :

« فلو تأملت تأويلاتهم – أى اليهود والنصارى – لرأيتها – والله – من جنس تأويلات الجهمية، والرافضة، والمعتزلة، ورأيت الجميع من مشكاة واحدة.

ولولا خوف التطويل لذكرنا تلك التأويلات ليعلم أنها وتأويلات المحرفين من هذه الأمة ؛

---

(١) التنكيل : ١ / ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٢ .

(٣) تعليقاته على تبين كذب المفترى : ٣٧٠ ، والإمتاع : ٦٤ .

* رضيعا لبانِ ثديِ أمٍ تقاسما * بأسحمَ داجٍ عوضُ لا نتفرق *

ولو رأيت تأويلاتهم لنصوص التوراة فى الإخبار والأمر والنهى – لقلت : إن أهل التأويل الباطل من هذه الأمة إنما تلقوا تأويلاتهم عنهم .

وعجبت من تشابه قلوبهم ، ووقوع الحافر على الحافر ، والخاطر على الخاطر ... »[1] .

● **وعاشراً** : من الأدلة الواضحة القوية على أن مقالة التأويل والتعطيل مأخوذةٌ من اليهود – اتصال اليهود بالمعتزلة وصلتهم بهم وتشابههم بهم[2] .

○ **قال شيخ الإسلام** : « ... فإن اليهود لهم بالمعتزلة اتصال ، وبينهما اشتباه ولهذا كانت اليهود تقرأ الأصول الخمسة التى للمعتزلة ويتكلمون فى أصول اليهود بما يشابه كلام المعتزلة .

كما أن كثيراً من زهاد الصوفية يشبهه النصارى ويسلك فى زهده وعبادته من الشرك والرهبانية ما يشبه سلوك النصارى » .

ثم ذكر أن اليهود مشبهة يشبهون الله بخلقه فى صفات النقص والنصارى مشبهة يشبهون المخلوق بالله فى صفات الكمال[3] .

ولذلك قال الإمام ابن عيينة : « من فسد من علمائنا كان فيه شبهٌ من اليهود ، ومن فسد من عبادنا كان فيه شبهٌ من النصارى »[4] .

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٣٦١ .

(٢) انظر التفصيل فى ضحى الإسلام لأحمد أمين : ٣ / ٨ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبى زهرة : ١٢٥ ، عن خطط المقريزى .

قلت : هذه حقيقة اعترف بها الإمام أبو منصور الماتريدى نفسه فقد قال فى المعتزلة : « نذكر طرفاً مما يدل العاقل على مذهب الاعتزال فى أصوله ، ومضاهاتهم أهل الأديان ؛ ليعلم المتأمل أن مذاهبهم نتيجة مذاهبهم » . كتاب التوحيد : ٨٦ .

(٣) درء التعارض : ٧ / ٩٤ – ٩٥ .

(٤) تفسير ابن كثير : ٢ / ٣٥١ .

● **وحادى عشر** : تقدم فى كلام شيخ الإسلام قريباً أن ابن طرخان الفارابى (٣٣٩ هـ) - الذى لقبه خلطاؤه بالمعلم الثانى ، وهو فى الحقيقة شيطان الفلسفة الأولى فى هذه الأمة ومعلم الشر - قد دخل حران وأخذ فلسفته الكفرية عن فلاسفةِ « حران » الكفار ، وتضلع من كفر الفلسفة ولذا قال فيه شيخ الإسلام : « الضال الكافر »[1] .

○ ومن المعلوم أن ابن سينا الحنفى القرمطى الباطنى (٤٢٨ هـ) - الذى كفره الغزالى وقال فيه الإمام ابن الصلاح : « وكان شيطاناً من شياطين الإنس » قد تخرج وتتلمذ على كتب ابن طرخان شيطان الفاراب المذكور .

وقد سيطر هذا الملحد على قلوب الماتريدية وبهر ألبابهم إلىٰ حد جعلوه وليًّا لله صاحب كرامات[2] .

○ وتلاهما فى نشر التعطيل والتحريف نصير الكفر والإلحاد والشرك وزير الكفار « الطوسى » « ٥٩٧ هـ » .

○ وهؤلاء الثلاثة تلاعبوا بدين الله وفعلوا بالإسلام ما فَعل بولس بالنصرانية ، ومع ذلك كله ترى هؤلاء المتكلمين من الماتريدية يتهافتون على كتبهم تهافت الفراش على النار كأنها كتب سماوية ومصاحف مكرمة مطهرة .

ويعاملونهم معاملة أئمة الإسلام الأبرار الأطهار إن لم أقل أنهم يعاملونهم معاملة الأنبياء والمرسلين ، كما تقدم شذرات من ذلك فى مواضع[2] .

○ وقد دبت أفكار هؤلاء الملاحدة إلى الماتريدية والأشعرية بحكم المجالسة ، والمؤانسة والصحبة والمحبة والمودة والتتلمذ على كتبهم والاحتجاج بأقوالهم . بجعلهم محققين مدققين مفكرين فى أعلى مراتب العقول السليمة .

* وأذكر مثالاً واحداً مهماً ليكون شاهداً على ما ذكرت .

---

(١) انظر الصفحات : ٢/٤٨-٤٩، ٢٤٦ .

(٢) انظر صـ : ٢/٤٨-٤٩، ٥١-٥٩ .

□ وهو أن ابن سينا رَدَّ جميعَ نصوصِ الصفات الواردة فى جميع الكتب السماوية والأحاديث النبوية بحيلة ماكرة كافرة .

○ وهى : أن جميعَ تلك النصوصِ الواردةِ فى صفات الله تعالى لم يَقصُدِ الأنبياءُ والمرسلون بها الأمر الجاد والإخبار عن الواقع بصدق ، ولا الاعتقاد بمضمونها بل القصد . من ذلك استجلاب قلوب الناس ؟.

لأن الناس كانوا مشبهة فلو أتى الأنبياء والمرسلون بنصوص صريحة فى نفى التشبيه وفى إثبات أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ولا يشار إليه ونحو ذلك-

لبادر هؤلاء الناسُ إلى إنكار الشرع ولسارعوا إلى الفساد .

ولقالوا : إن الذى تدعوننا إليه هو العدم المحض ؟ .

فلأجل مصلحة الدعوة واستدراج العوام جاءت الكتب السماوية وملل الأنبياء والمرسلين بما يوافق عقيدة الناس[١] .

قلت : انظر أيها المسلم إلى قيئ الكفر الطافح وإلى هذا الكفر البواح ، والإلحاد الصراح ، وإلى هذا الاستئصال للإسلام من أصله .

وإلى هذا التحريف الباطنى ، والتخريف القرمطى .

وهذا بعينه موجود عند كبار أئمة الماتريدية والأشعرية[٢] .

غير أن الماتريدية والأشعرية اكتفوا بتحريف نصوص بعض الصفات أما الباطنية القرامطة فحرفوا نصوص المعاد والصفات أيضاً[٣].

الحاصل : أن مقالة التأويل فى الأصل مقالة الكفار أعداء الإسلام فهى دخيلة على الإسلام والمسلمين مع كونها بدعة قبيحة شنيعة فظيعة ومخالفة قطعاً لإجماع السلف .

(١،٣) سيأتى قريباً نصوصهم جميعاً ، انظر صـ : ٢/٢٦٠-٢٦٦-٢٦٧-٢٧٢.

○ الوجه السادس :

أن تأويل المتكلمين لنصوص الصفات فى الحقيقة عين التحريف المعنوى لها .

□ لكنهم احترزوا عن لفظ « التحريف » لكون شناعته معروفةً عند الخاصة والعامة .

□ فسموه « تأويلاً » تزييناً له ليروج على المسلمين بهذه الحيلة المزخرفة .

ولكن الحقائق لا تتغير بتغيير أسمائها فالكفر كفرٌ كائناً ما كان مصدره والشرك شرك حيثما كان مظهره ، والخمر خمر مهما زينت بالأسماء البراقة ، والزنىٰ زناً ولو لبس بحللٍ سندسيةٍ فتسميتهم لتحريفاتهم تأويلاتٍ من قبيل تسمية الأصنام آلهةً والدجالين رسلاً وأنبياءَ .

○ فالعبرة للمسميات لا للأسماء .

ونبرهن على كون تأويلاتهم لنصوص الصفات تحريفاتٍ بحجج ثلاثٍ :

الحجة الأولىٰ :

أن مسمى التأويل الكلامى بعينه هو مسمى التحريف المعنوى ، وبيانه ما يلى :

معنى التحريف :

التحريف من الحرف « ح ر ف » .

وهو فى الأصل : الطرف ، والجانب[1] .

وحرف كل شيء : طرفه ، وشفيره وحده[2] .

التحريف ينبيء عن الإمالة ، والإزالة ، والتقليب ، والعدول عن

(٢،١) لسان العرب : ٩ / ٤١ ، ٤٤ ، القاموس : ١٠٣٢ ، وانظر ديوان الأدب للفارابى : ١ / ١١٩ ، ومجمل اللغة لابن فارس : ١ / ٢٢٦ .

الشيء ، وصرفه ، وتحويله .

١- قال أبو عبيدة (٢١٠ هـ) « يحرفون : يقلبون ، ويغيرون »[١] .

٢- وقال : « يزيلون »[٢] .

٣- وقال الأزهرى (٣٧٠ هـ) : « قال الليث : التحريف فى القرآن : تغيير الكلمة عن معناها ، وهى قريبة الشبه كما كانت اليهود تغير معانى التوراة بالأشباه ، فوصفهم الله بفعلهم فقال : ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾[٣] .

٤- قال : وإذا مال إنسان عن شيء يقال تحرف ، وانحرف ، واحرورف »[٤] .

٥- وقال ابن فارس (٣٩٥ هـ) « حرّفته أنا عنه : أى عدلت به عنه ... وذلك كتحريف الكلام ، وهو عدله عن جهته »[٥] .

٦- وقال الجوهرى (٣٩٦ هـ) « تحريف الكلام عن مواضعه تغييره »[٦] .

٧- وقال المعافرى (توفى بعد : ٤٠٠ هـ) » حرف : وحرفت الكلام ، الشيء حرفاً : حولته عن وجهه »[٧] .

٨- وقال الفيروزآبادى : (٨١٧ هـ) « حرف الشيء عن وجهه : صرفه ، والتحريف : التغيير »[٨] .

(١-٢) مجاز القرآن : ١٢٩ - ١٥٨ .

(٣) المائدة : ١٣ .

(٤) تهذيب اللغة : ٥ / ١٤ ، ولسان العرب : ٩ / ٤٣ .

(٥) معجم مقاييس اللغة : ٢ / ٤٢ - ٤٣ ، وانظر مجمل اللغة : ١ / ٢٢٧ .

(٦) الصحاح : ٤ / ١٣٤٣ .

(٧) كتاب الأفعال : ١ / ٣٥١ .

(٨) القاموس : ١٠٣٣ .

٩- وقال الراغب الأصبهاني (٥٠٢ هـ) « تحريف الشيء : إمالته ، كتحريف القلم ، وتحريف الكلام : أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين ... »[1] .

* * *

(١) المفردات في غريب القرآن : ١١٤ .

□ أنواع التحريف :

○ ذكر الإمام ابن القيم : أن التوراة وسائر كتب الله تعالى استهلت بالبشارات ولاسيما البشارات بمحمد ﷺ ، ولكن اليهود لشدة عنادهم وجحودهم مع معرفتهم الحق - إما كتموا تلك النصوص ما وجدوا إليه سبيلاً .

وإلا حرفوا لفظها ، وإذا عجزوا عن تحريف لفظها حرفوا معناها بالتأويل ، فهذه أمور ثلاثة ، وهي - مع كونها ضلالاً وإلحاداً - قناطر إلى الضلال والإلحاد .

○ ثم قال : « وورثهم أشباههم من المنتسبين إلى الملة فى هذه الأمور الثلاثة : وكان عصبة الوارثين لهم فى ذلك ثلاث طوائف :

الرافضة ، والجهمية ، والقرامطة .

فإنهم اعتمدوا فى النصوص المخالفة لضلالهم هذه الأمور الثلاثة ، والله سبحانه ذمهم على التحريف والكتمان .

والتحريف نوعان :

١- تحريف اللفظ :

وهو تبديله .

٢- وتحريف المعنى :

وهو : صرف اللفظ عنه إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ »[(١)] .

○ وبعد أن عرفنا معنى التحريف وأنواعه نقول : إن تأويل المتكلمين بعينه هو التحريف المعنوى .

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وأهم منه كلامه فى الصواعق : ١ / ٢١٥ - ٢١٦ ، وجدته بعدُ ؛ وللإمام ابن القيم كلام قيم آخر فى « مختصر الصواعق المرسلة » : ٢ / ٣٣٣ . وسيأتى نصه فى صـ :٢/ ٢٩١، وانظر أيضاً كلام الإمام ولى الله الدهلوى فى الفوز الكبير : ٢٢ ، وسيأتى بعض نصه فى صـ ٢/ ٢٩٣، وراجع أيضاً كلام العلامة أنور شاه الكشميرى فى فيض البارى : ٤ / ٤٧٢ .

وذلك أن التأويل عندهم – كما سبق بيانه[1] .

هو : « صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به » .

أو : « صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله ... » .

أو نحو ذلك من التعريفات للتأويل والتعبيرات عنه .

فالتأويل – كما ترىٰ – بعينه هو التحريف المعنوى حذواً بحذوٍ ؛ لأن التأويل ، والتحريف المعنوى كلاهما عبارة عن مسمى واحدٍ ، وهو « صرف اللفظ عن معناه المتبادر الظاهر الراجح إلىٰ معنى آخر » .

○ وأما إشتراطهم فى صحة التأويل : « أن يكون مناسباً للغة » للفرق بينه وبين التحريف ، فهذا قول باللسان فقط لا تحقيق له فى الواقع ولا تطبيق له فى العمل ، كما سترىٰ[2] .

الحجة الثانية :

أن واقع التأويل الكلامى عين واقع التحريف ، فمقتضاهما واحد . والهدف منهما واحد ، لا فرق بين هذا وذلك إلا فى الاسم ، والأسماء لا تُغَيِّرُ الأحكام .

ونوضح هذه الحجة بعدة أمثلة واقعة واضحة مما جناه هؤلاء المتكلمون على نصوص الوحى .

المثال الأول : ما زعم الماتريدية والأشعرية – تبعاً للقرامطة الباطنية الزنادقة الملاحدة – من أن نصوص الصفات فى الكتب الإلهية والأحاديث النبوية ليست جادةً فى الإخبار عن الله تعالى وصفاته حسب ما يطابق الواقع .

بل كل ذلك إنما جاء لإرضاء العوام وجلب قلوبهم واستدراجهم إلى

---

(١) انظر صـ : ٢/٢٠٨–٢٠٩ .

(٢) انظر أمثلةً لتحريفاتهم فى صـ : ٢/٢٥٩–٢٨٢ .

الحق بنصوص ظاهرها تشبيهٌ يوافق عقائدهم ؛

ولو جاءت الكتب السماوية بصريح التوحيد وخالص التنزيه لبادروا إلى الإنكار ولسارعوا إلى العناد .

فالدين الحق هو التوحيد الخالص والتنزيه الصريح وهو :

أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه ، ولا فوقه ولا تحته .

ولكن الأنبياء والمرسلين لو جاؤوا بهذا التوحيد الصريح والتنزيه الخالص لقال العوام من العرب وغيرهم : إن هذا الذى تدعوننا إليه هو العدم المحض .

فلمصلحة دعوتهم جاءت الكتب السماوية والأحاديث النبوية بما ظاهره يوافق عقيدة العوام .

وليست تلك النصوص فى الكتب الإلهية والأحاديث النبوية لتحقيق العقيدة .

□ وفى ذلك يقول التفتازانى فيلسوف الماتريدية (٧٩٢ هـ) :

○ « فإن قيل : إذا كان الدين الحق - يعنى دين المتكلمين المعطلة - نفى الحيز والجهة[١] - [يعنى نفى علو الله على عرشه وفوقيته على عباده] - فما بال الكتب السماوية ، والأحاديث النبوية مشعرة فى مواضع لا تحصى بثبوت ذلك ؟ .

من غير أن يقع فى موضع واحد تصريحٌ بنفى ذلك ...

كما كررت الدلالة على وجود الصانع ، ووحدته ، وعلمه ، وقدرته ، وحقية المعاد ، وحشر الأجساد فى عدة مواضع ، وأكدت غاية التأكيد ، والتحقيق لما تقرر فى فطر العقلاء مع اختلاف الأديان ، والآراء من التوجه

---

(١) انظر تعريفهما فى صـ : ٢/٥٧٥-٥٧٦ .

إلى العلو عند الدعاء ، ومد الأيدى إلى السماء .

○ أجيب : بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما تقصر عنه عقول العامة ، حتى تكاد تجزم بنفى ما ليس فى الجهة -.

○ كان الأنسب فى خطاباتهم ، والأقرب إلى إصلاحهم ، والأليق بدعوتهم إلى الحق - [يعنى إلى التعطيل ونفى علو الله على عرشه] - ما يكون ظاهراً فى التشبيه ، وكون الصانع فى أشرف الجهات مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عما هو من سمة الحدوث ... »[1] .

قلت : انظر أيها المسلم إلى هذا الكفر الباطنى ، وهذا التحريف القرمطى ، وهذا الحمق السفسطى .

كيف لعب الكلام والفلسفة بهؤلاء الماتريدية وزملائهم الأشعرية ؟ حتى أغرقهم فى التعطيل وأوقعهم فى تحريف الإسلام فى صميمه واستئصاله من أصله .

○ هل هذا هو التأويل الذى يزعمون أن اللغة تساعده وتوافقه ؟ .

فأية لغةٍ تساعد هذا التحريف الفاحش ؟ .

وأى مجازٍ يُعِيْنُ هذا التحريف الماكر ؟ .

---

(١) شرح المقاصد : ٢ / ٥٠ ، وإشارات المرام : ١٩٨ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠ - ٨١ ، ونقله العلامة المعلمى ثم شن عليه الغارة ، انظر التنكيل : ٢ / ٣٥٧ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ١٨٥ ، وانظر من كتب الأشعرية : إلجام العوام : ١٠٢ - ١٠٤ ، وميزان العمل : ١٧٣ ، للغزالى ، وأساس التقديس : ١٩٢ ، للرازى .
ويقول الكوثرى فى الثناء على « أساس التقديس » : يحق أن يكتب بماء الذهب وأن يجعل من كتب الدراسة » انظر تبديد ظلام الكوثرى : ١٧١ .
ويقول فى الثناء على « إشارات المرام » : « هذه بشرى عظيمة » ، انظر مقدمته لإشارات المرام : ٩ ، والكوثرى يدعو الأمة الإسلامية إلى التحاكم والفزع إلى التفتازانى والجرجانى والرازى فى العقيدة ، انظر المقالات : ٣٨١ - ٣٨٢ .

☐ ولذلك يقول شيخ الإسلام – بحق – فى هؤلاء المتكلمين المعطلين المحرفين ؟ .

« ولذلك كان منتهى هؤلاء « السفسطة » فى العقليات و « القرمطة » فى السمعيات »[١] .

فلقد صدق شيخ الإسلام فهذه – والله – سفسطة شنيعة ، وقرمطة فظيعة[٢] .

○ وإذا تدبرت أيها المسلم فى كلام هذا التفتازانى الحنفى فيلسوف الماتريدية – علمت أنه يتضمن فقرات تاليات :

١ – أن الدين الحق هو دين المتكلمين – المعطلين المحرفين – وهو نفى الحيز والجهة – يعنون نفىَ علو الله تعالى على خلقه وبينونته عنهم – .

---

(١) انظر درء التعارض : ١ / ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢ / ١٥ ، ٥ / ٣٤ ، ٨ / ٥٩ ، بغية المرتاد: ١٨٤، وهو « السبعينيّة » ، والتدمرية ١٩، وضمن مجموع الفتاوى: ٩/٣.

(٢) « القرمطة » : سلوك طريقة القرامطة فى تحريف نصوص الشرع ، و القرامطة ظاهر مذهبهم الرفض ، وباطنه الكفر المحض ، والقرامطة من فرق الباطنية وهم الذين ينتسبون إلى « حمدان قرمط » لقرمطة فى خطه أو فى خطوه .
والقرمطة : دقة فى الكتابة ، ومقاربة الخطو ، كما فى القاموس : ٨٨١ ، انظر عن القرامطة : فضائح الباطنية ، للغزالى : ١٢ / ١٤ ، والمنتظم لابن الجوزى : ٥ / ١١٠ – ١١٩ .
وأما « السفسطة » : فمعناها : التغليط ، والتمويه ، واصطلاحاً : قياس مركب من الوهميات . أصله : لفظ يونانى مركب من كلمتين : « سُوفَسْطا » بضم السين المهملة وفتح الفاء ، أى الحكمة المُموَّهة ، لأن « سوفا » بمعنى : العلم والحكمة ، و « أسطا » بفتح الهمزة وكسرها والفتح أفصح – معناه : المزخرف ، والغلط ، وصار اللفظ بعد التعريب : « السفسطة » على وزن المصدر الرباعى كما اشتقت « الفلسفة » من « فيلاسوفا » بفتح الفاء ، وضم السين المهملة ، أى : محب الحكمة .
انظر شرح العقائد النسفية للتفتازانى : ٩٠ ، والنبراس للفريهارى : ٥٣ – ٥٤ ، وراجع أيضاً التعريفات الجرجانى : ١٥٨ .

٢ – أن الكتب السماوية والأحاديث النبوية جاءت على خلاف ذلك الدين الحق – فى زعم هؤلاء المعطلة – .

○ « مع أن كل مسلم يعلم بالاضطرار أن الدين الحق هو الإسلام ، وأن الإسلام لا يأتى إلا بالحق .

فقد قال تعالى : ﴿ **إن الدين عند الله الإسلام** ﴾[١] .

وقال : ﴿ **ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ..** ﴾[٢] .

وقال : ﴿ **ورضيت لكم الإسلام ديناً** ﴾[٣] .

وقال : ﴿ **وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً** ﴾[٤] .

وقال : ﴿ **وبالحق أنزلناه وبالحق نزل** ﴾[٥] .

فكيف يتفوه مسلم يدعى الإسلام بأن الحق ما عندى ، ولكن الإسلام جاء على خلاف ذلك الدين الحق ؟ .

٣ – الدين الحق – عند المتكلمين – كما هو مخالف للكتب السماوية والأحاديث النبوية – كذلك مخالف لِفطَر جميع العقلاء مع اختلاف أديانهم وآرائهم فإنهم مفطورون على التوجه إلى العلو عند الدعاء ورفع الأيدى إلى السماء ، لأن فطرهم تشهد أن الله تعالىٰ فوق العالم ، وهذا أمر اضطرارى بديهى .

○ وأن نفيهم لعلو الله تعالى ، وقولَهم : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ولا متصل به ولا منفصل عنه من أوضح حماقاتهم التى لا يقرها عقل ، ولا نقل ولا فطرة ولا إجماع ؛ فبنو آدم كلهم عن آخرهم

---

(١) آل عمران : ١٩ .

(٢) آل عمران : ٨٥ .

(٣) المائدة : ٣ .

(٤) الأنعام : ١١٥ .

(٥) الإسراء : ١٠٥ .

عربهم وعجمهم على الإقرار بعلو الله غير شرذمة قليلة من المتكلمين كما سيأتى تفصيله[1] .

٤ – ومع هذا كله جاءت الكتب السماوية والأحاديث النبوية على خلاف ذلك الدين الحق يعنون نفى علو الله فما هو المخلص لهؤلاء المتكلمين من نصوص الكتب السماوية ؟ .

٥ – المخلص زعمهم الباطل الكفرى : أن الكتب السماوية والأحاديث النبوية ما جاءت لتقرير العقيدة الصحيحة ، ولا لتحقيق الدين الحق .

٦ – وإنما جاءت استدراجاً للعوام المشبهة والجمهور المجسمة ، وجَلْباً لهم إلى الدين الحق – دين المتكلمين المعطلين المحرفين وهو نفى علو الله – .

٧ – وظواهر الشرع غير مرادة .

٨ – ولا يحتج بظواهر الشرع فى باب العقيدة ، لأنها لم تأت لتحقيقها .

٩ – لأن ظاهر الشرع كله تشبيهٌ لله بخلقه .

١٠ – وتوحيد الكتب السماوية وتوحيد الأنبياء والمرسلين كله تشبيه، وتوحيدهم توحيدٌ مشوهٌ مموهٌ؛ لأن ظاهره موافق لمعتقد العوام المشبهة ويؤيد زعمهم.

١١ – لا يوجد فى الكتب السماوية أدلة قاطعة على التنزيه الصريح البات .

١٢ – وإنما فيها تنبيهات دقيقة فقط على التنزيه المطلق العام المجمل ، لا ينتبه لها إلا المحققون المدققون « المحرفون المعطلون » المتكلمون .

○ مع أن الأدلة الشرعية على علو الله تعالى وغيره من الصفات فى غاية الإتقان والإحكام والصراحة فى الإثبات[2] .

١٣ – وإنما اختار الله تعالى وأنبياؤه ورسله هذا الأسلوب ، وأظهروا التوحيد بمظهر التشبيه وقدموا التنزيه بصورة إجمالية مصلحةً لدعوة الجمهور والعوام فقط ، لئلا يتنفروا ، ولا يتبادروا إلى الإنكار والعناد .

١٤ – ولو جاءت الرسل والكتب السماوية بالتوحيد الصحيح الحقيقى

---

(١) فى ص : ٢/٤٦٣، ٤٧٢–٤٧٣، ٥٢٠، ٤٨٦، ٤٩٩، ٥٢٥.

(٢) انظر التنكيل : ٢ / ٣٥٧ .

الخالص الصريح الحق البعيد عن التشبيه الموافق للتنزيه الواضح كما ينبغي – يعنى نفى علو الله – .

○ وصرح الرسل بالدين الحق أمام الجمهور العوام المشبهة ، وقالوا لَهُمْ : إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه ولا فوق العالم ولا تحته ، ولا يمينه ولا شماله ولا أمامه ولا خلفه ؛

○ وأنه تعالى منزه عن الجهة والحيز ونحوها – مما صرح به المتكلمون المعطلون المحرفون – لبادر هؤلاء العوام المشبهة إلى الإنكار ، ولسارع هؤلاء الجمهور المجسمة إلى العناد .

○ لأن عقولهم قاصرة عن تنزيه الله تعالى عن الجهة والحيز والفوقية وكون الله تعالى بائِناً عن العالم .

١٥ – ولقالوا للرسل : إن الذى تدعوننا إليه ، وتقولون : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ولا تحت – هو العدم المحض .

لأن من هذه صفته فهو العدم المحض – بل الممتنع البحت – .

١٦ – فلأجل مصلحة هؤلاء ، ولئلا يتنفروا ، ولئلا يتبادروا إلى الإنكار والعناد جاءت الرسل والكتب السماوية بنصوص ظاهرها يؤيد ما زعم هؤلاء العوام المجسمة ، والجمهور المشبهة .كبرت كلمة تخرج من أفواههم .

١٧ – يلزم من هذا كله لزوماً لا محيد عنه :

أن الله تعالى أقر الكفر الصريح فى جميع كتبه على لسان صفوته ورسله وسفرائه بينه وبين الأمم ، وكذا أنبياؤه ورسله والصحابة والتابعون .

○ فهم كلهم يتكلمون بتلك النصوص التى ظاهرها كفر على زعم المتكلمين وتؤيد كفراً وديناً باطلاً حسب زعمهم بدون أن يقولوا يوماً من الدهر : إن ظاهرها غير مراد وإنها لمجرد مصلحة دعوة المشبهة ، فإياكم وأن تعتقدوا ما دل عليه ظاهر هذه النصوص سبحانك هذا بهتان عظيم .

١٨ – وأن الله تعالى وجميعَ رسلهِ وأنبيائه ارتكبوا الدجل والكذب والإخبار عما لايطابق الواقع ، بل الإخبار عما يخالف الواقع كل ذلك لمجرد دعوة

العوام المشبهة والجمهور المجسمة واستدراجهم بهذه الحيلة الماكرة إلى الدين الحق - دين التعطيل والتحريف -.

○ إلى غير ذلك من اللوازم الكفرية الإلحادية تعالى الله عنهما .

وهذه والله - هى الزندقة والانحلال ، ومقالة أبعد غوراً فى الضلال والإضلال[1] .

□ وقد حكى العلامة المعلمى عن بعضهم أنه علق على كلام التفتازانى هذا - معترفاً - بأن هذا فتح لباب الباطنية .

لأنه كما جاز إظهار الباطل حقاً فى آيات كثيرة ، وتقريره فى عقول عامة المسلمين فى باب صفات الله تعالى جاز مثله فى سائر الأحكام كخلود العذاب الجسمانى ، والجنة الجسمانية ، والصراط الأدق من الشعر ... إلى آخر ذلك الاعتراف[2] .

قلت : هذه عين القرمطية الباطنية مع كونها سفسطة يعترفون بها أم لا ؟ هذا هو تأويل هؤلاء المحرفين الذى يدعون أنه مطابق للغة العربية !!!

□ والآن أقدم نصاً مهماً لأحد الباطنية القرامطة ، ليعلم المسلمون أن هؤلاء الماتريدية وزملاءهم الأشعرية تابعوا القرامطة الباطنية فى تعطيل الصفات وتحريف نصوصها .

* فليوازن القراء الكرام بين نص التفتازانى هذا وبين نص أحد الباطنية القرامطة .

---

(١) وللعلامة المعلمى كلام مع هذا التفتازانى فراجعه : انظر التنكيل : ٢ / ٣٥٧ - ٣٦٠ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ١٨٥ - ١٨٨ ففيه عبرة بالغة .

(٢) انظر التنكيل : ٢ / ٣٥٩ ، القائد إلى تصحيح العقائد : ١٨٧ ، ولم أر هذا التعليق فى شرح المقاصد ٢/٥٠ ، ط/القديمة ، و:٤/٥٠-٥١، ط/المحققة .

○ ألا وهو ابن سينا القرمطي الباطني الحنفي (٤٢٨ هـ)[١] .

□ فقد قال ابن سينا بدون حياء مبطلا الاحتجاجَ بالشرع :

* « أما أمر الشرع فينبغي أن يُعْلَمَ فيه قانون واحد ، وهو : أن الشرع والملل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة ، ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق[٢] ـ

١ـ الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد ؛

٢ـ من الإقرار بالصانع مُوَحَّداً مُقَدَّساً عن « الكم » ، و « الكيف » ، و « الأين » و « المتى » ، و « الوضع » ، و « التغيير »[٣] .

---

(١) قال فيه ابن الصلاح : « كان شيطاناً من شياطين الإنس » وقد كفره الغزالي .
وقد لعب بالإسلام ما لعب بولس بالنصرانية . ونماذج تلاعبه موجودة أمامنا في كتبه ، وهذا النص الموجود أمامنا شاهد على ذلك ، وهو من دعاة القرامطة الباطنية ؛ ومع ذلك كله ترى الحنفية الماتريدية يعظمونه ، ويتهافتون على كتبه ؛ بل يعدونه ولياً من أولياء الله صاحب كرامات ؛ والكوثري يسعى في الدفاع عنه ، كما سبق ذلك كله في صـ : ٢/٤٩-٥١ .

(٢) خبر « أنّ » « ممتنع إلقاؤه ... » الآتي ، وما بين الخطين في محل النصب صفةٌ لقوله : « التحقيق » .

(٣) قبل تعريف هذه الكلمات الفلسفية نذكر تعريف الجوهر والعرض .
فالجوهر : ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع ، والموضوع : هو محل العرض .
والعرض بخلافه ، وهو : الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به . كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلّه ويقوم به . التعريفات للجرجاني : ١٠٨ ، ١٩٢ ، ٣٠٥ .
« الكم » هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته .
و « الكيف » هيئة قارة في الشيء لايقتضي قسمة ، ولا نسبة لذاته .
و « الأين » هو حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان .
تعريفات الجرجاني : ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٦٠ ، قصد هذا القرمطي بنفي =

٣- حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في « النوع »[١] .

٤- أو يكون لها جزء وجودى ، كمى ، أو معنوى[٢] .

= الأين نفى علوِ الله تعالى .

و « المتى » حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في الزمان - تسهيل المنطق لشيخنا عبد الكريم مراد : ٣١ .

و « الوضع » هو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين : نسبة أجزاء بعضها إلى بعض ، ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجية : كالقيام والقعود .

و « التغيير » : هو : انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى .

تعريفات الجرجاني : ٣٢٦ - ٣٢٧ ، ٨٧ .

(١) النوع : هو : كلي مقول على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو ، كالإنسان يطلق على زيد وبكر وعمرو ، راجع : تهذيب المنطق للتفتازاني مع شرحه للجلال : ٤٩ ، وانظر تعريفات الجرجاني : ٣١٦ - ٣١٧ .

(٢) الجزء : بالضم : ما يتركب الشيء منه ومن غيره .

والجزء الذي لا يتجزأ هو : جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً تتألف الأجسام من أفراده ، بانضمام بعضها إلى بعض .

والمراد بالجزء الوجودي الكمي : جزء من أجزاء الكم المتصل القار الذات ، كالخط أو السطح ، أو الثخن ، فإن هذه الثلاثة أجزاء المقدار ، والمقدار كم متصل قار الذات .

أو جزء من أجزاء الكم المتصل غير القار الذات ، كأجزاء الزمان .

أو جزء من أجزاء الكم المنفصل ، كأجزاء العدد من العشرين أو الثلاثين .

والمراد بالجزء الوجودي المعنوي : جزء من أجزاء الماهيات الجوهرية المركبة من الجنس والفصل ، راجع تعريفات الجرجاني : ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ١٠٩ .

وقصد هذا الملحد القرمطي الباطني نفي الصفات الثبوتية ، لأنها يلزم منها التركيب عندهم وينافي توحيد المعطلة وتنزيههم - الذي هو عين التعطيل والتشبيه - ليجعلوا الله تعالى معدوماً محضاً بل ممتنعاً بحتاً فيقعوا في أشنع التشبيه المنافي للتنزيه .

٥- ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم ، أو داخلة فيه[١]

٦- ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنه هناك[٢]- .

٧- ممتنع[٣] إلقاؤه إلى الجمهور .

٨- ولو ألقى هذا على هذه الصورة إلى العرب العاربة ، أو العبرانيين ، والأجلاف - لتسارعوا إلى العناد[٤] .

٩- واتفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان بمعدوم لا وجود له أصلاً[٥] ، ولهذا ورد ما فى التوراة تشبيهاً كله .

١٠- ثم لم يرد فى القرآن من الإشارة إلى هذا الأمر المهم بشيء .

١١- ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه بيان مفصل[٦] .

١٢- بل أتى بعضه على سبيل التشبيه فى الظاهر[٧] .

١٣- وبعضه جاء تنزيهاً مطلقاً عاماً جداً لا تخصيص فيه ، ولا تفسير له[٨] .

(١-٢) هاتان المقدمتان الكفريتان موجودتان عند الماتريدية ، انظر : صـ ٤٧٠/١، ٥٤٧/٢، وهما مخالفتان للعقل الصريح ، والنقل الصحيح ، والفطرة السليمة ، والإجماع المحقق فى آن واحد وهما من حماقات المعطلة الواضحة كما سيأتى إن شاء الله فى صـ : ٤٨٦/٢، ٥٠٠، ٥٤٧ .

(٣) هذا خبر « أن » فى قوله : « أن التحقيق » المذكور .

(٤-٨) مضمون هذه الفقرات كلها موجود فى كلام التفتازانى السابق آنفاً فى صـ : ٢٦١/٢، فقارن بين كلام هذا الملحد القرمطى وبين كلام التفتازانى الماتريدى الحنفى أتواصوا به ... ؟ .

١٤- وأما أخبار التشبيه فأكثر من أن تحصى[١] .

١٥- ولكن أبى القوم إلا أن يقبلوها[٢][٣] .

١٦- وإذا كان الأمر فى التوحيد هكذا فكيف فيما هو بعده من الأمور الاعتقادية ؟ »[٤] .

(١-٢) موقف الماتريدية من أخبار الصفات الصحيحة المحكمة الصريحة لا يختلف عن موقف هذا الملحد القرمطى الباطنى .

فأخبار الصفات عند الماتريدية إما ظنية الثبوت وإما ظنية الدلالة ، وهى بين الرد والتفويض ، والتأويل - الذى هو تحريف كما تقدم تفصيله فى صـ١/٥٤١-٥٤٢.

وأحاديث الصفات عند الكوثرى « طاماتٌ » و « سخافاتٌ » . انظر صـ ١/٥٣٥.

وكتب السنة والتوحيد ، والصفات ، والرد على الجهمية لأئمة الإسلام عند الكوثرى ، كتب الشرك ، والكفر والوثنية ، والتشبيه ، والتجسيم . انظر صـ : ١/٥٤٦-٥٤٨.

وأئمة الإسلام عند الكوثرى ، وثنيون ، مشبهة ، ومجسمة . انظر صـ : ١/٥٤٨.

وتابعهُ الكوثريةُ ، وبعضُ الديوبندية . انظر صـ : ١/٥٤٧-٥٤٨ .

فموقفهم من العقيدة السلفية فى الصفات وكتبها وأئمتها وأحاديثها عين موقف هذا القرمطى وهكذا يكون أئمة الكوثرية وسلفهم .

(٣) فى نسخة « الأضحوية » تحقيق سليمان دنيا : « ولكن القومَ لا يقبلوه » . وفى نسخة « الأضحوية » تحقيق حسن عاصى : « ولكنّ القومَ لا يقبلوها » .

وفى « درء التعارض » ، و « الصواعق المرسلة » : « ولكن لقومٍ أن لا يقبلوه » وكل هذه تصحيفاتٌ عندى ، ولا معنى له بل تفسد المعنى المرادَ عند ابن سينا ؛ والصحيحُ ما أثبت : « ولكن أبى القوم إلا أن يقبلوها » والتصحيح من مختصر الصواعق المرسلة .

وقصد ابن سينا : أن أحاديثَ الصفات كلها تشبيهٌ لله تعالى بخلقه ، ومع ذلك قَبِلها هؤلاء المسلمون - أهل السنة - ولم يترددوا فى قبولها فأبوا إلا أن يقبلوها .

(٤) هذا هو المفترق الوحيد بين الماتريدية وزملائهم الأشعرية وبين القرامطة الباطنية ، فالأولون حرفوا نصوص الصفات وأبقوا نصوص المعاد والآخرون حرفوها جميعاً وقالوا : إذا كان الأمر هكذا فى التوحيد - وهو أهم - فكيف فيما بعده من المعاد وغيره ؟ .

□ ثم قال ابن سينا بعد كلام كفرى إلحادى طويل نتيجة لكلامه السابق :

١٧- « فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون ، مقرّباً ما لا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل ... ؛

١٨- فكيف يكون ظاهر الشرائع حجة فى هذا الباب ... ؛[1]

١٩- إن ظاهر الشرائع غير محتج به فى هذه الأبواب »[2] .

---

(١) هذه النتيجة أمرٌ متفق عليه بين القرامطة الباطنية والجهمية الأولى وبين الماتريدية فكلهم يعتقدون أن ظاهر النصوص الشرعية تشبيه أو موهم للتشبيه فهو غير مراد وغير حجة غير أن الماتريدية يقولون ذلك فى باب الصفات كما تقدم تفصيل ذلك فى صـ : ١/٤٦٨-٤٧٥،٥٤٠-٥٤٥.
أما الباطنية فيقولون ذلك فى باب الصفات وباب المعاد وجميع أبواب الشرع كما صرح به ابن سينا القرمطى الباطنى ههنا .

(٢) الرسالة الأضحوية فى أمر المعاد : ٤٤ - ٥١ ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا ، ط : دار الفكر العربى القاهرة مطبعة الاعتماد بمصر ، (١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م) ، الطبعة الأولى ، و ٩٧ - ١٠٣ ، تحقيق الدكتور حسن عاصى ، ط : المؤسسة الجامعية للدراسات ، والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الثانية :
(١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م) ، وانظر نص ابن سينا هذا عند شيخ الإسلام فى : درء التعارض : ٥ / ١٠ - ١٨ ، ثم درأه ، درءًا ، وعند الإمام ابن القيم فى الصواعق المرسلة : ٣ / ١٠٩٧ - ١١٠٥ ، ثم أرسل عليه الصواعق المحرقة ، ومختصر الصواعق المرسلة : ١ / ١٥٤ - ١٥٦ ، طبعة دار الندوة ، وهى الطبعة الجديدة ، بيروت : (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م) و ١ / ٢٣٧ - ٢٤٠ ، الطبعة القديمة فى المطبعة السلفية ، بالقاهرة ، ومكة المكرمة ، بتصحيح الشيخين : محمد حامد الفقى ، ومحمد عبد الرزاق حمزة : (١٣٤٨ هـ / ١٩٢٩ م) وانظر التنكيل : ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٤ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ٩٠ - ٩٢ ، للعلامة المعلمى ، تحقيق المحدث الألبانى ، فنكله تنكيلاً .

قلت : تدبر أيها المسلم فى كلام هذا الملحد الزنديق القرمطى الباطنى : « ابن سينا » الحنفى الذى جعله الماتريدية ولياً لله ؛

ثم قارن بين كلامه وبين كلام التفتازانى الحنفى الماتريدى الذى سقناه آنفاً ، لتطلع على حقيقة التابع والمتبوع كيف تشابه قلوبهما ؛

وأنهم جميعاً واقعون فى تحريف شنيع قرمطى فظيع ،

○ غير أن الماتريدية والأشعرية اكتفوا بتحريف نصوص الصفات وإقرار نصوص المعاد والأحكام مع أن بعض المتعصبة حرفوا نصوص بعضها .

○ أما الباطنية والقرامطة فحرفوها جميعاً .

وألزموا الماتريدية والأشعرية تحريف نصوص المعاد والأحكام أيضاً .

وهذا الإلزام لازم لهم لا محيد لهم عنه ؛ لأنهم أعملوه فى الصفات(*) .

○ فبالله عليك أيها المتكلم الماتريدى .

أَىُّ مجازٍ يجوّز هذا التحريف القرمطى ؟ .

وأيةُ لغةٍ تحتمل هذا التأويل الباطنى ؟ .

○ وهذا دليل قاطع على أن ما اشترطوا فى التأويل من موافقة اللغة – قول بلسانهم فقط ، لا حقيقة له فى ميدان العمل والتطبيق ، وأنهم متناقضون فى القول والعمل ، وأن تأويلاتهم لا تساعدها اللغة بل هى تحريفات قرمطية باطنية .

المثال الثانى : لقد زعم الماتريدية وزملاؤهم الأشعرية :

أن قوله تعالى : ﴿ **ءأمنتم من فى السماء** .... ﴾[1] .

وقوله تعالى : ﴿ **أم أمنتم من فى السماء** ... ﴾[2] .

كلاهما ليس إخباراً عن الواقع ، وليس هذا كلاماً جاداً مطابقاً للواقع ولا تحقيقا لكون الله تعالى فى العلو ؛

(١-٢) الملك : ١٦ ، ١٧ .

(*) راجع ص ١/٤٨٠، ٢/٣٠٥-٣٢٤.

بل هذا خبر كاذب فى نفسه غير مطابق للواقع .

غير أنه خرج مخرج زعم المشركين الذين كانوا يعتقدون : أن الله فى السماء ، لكونهم مشبهةً ، فعقيدة « أن الله فى السماء » عقيدة الكفار عند الماتريدية وليست هذه من العقيدة السلفية عندهم .

قال تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر « المعروف بابن مكتوم » الحنفى (٧٤٩ هـ)[1] ، والنسفى ، وأبو السعود ، من الماتريدية ، والرازى ، والبيضاوى ، وأبو حيان من الأشعرية ، واللفظ للأول :

○ « ... أو جاء هذا على طريق اعتقادهم ، إذ كانوا مشبهةً ، فيكون المعنى :

ءأمنتم من تزعمون : « أنه فى السماء » .

وهو المتعالى عن المكان »[2] .

قلت : هذا عين تحريف الجهمية الأولى ، والمعتزلة بحرفه ونصه وفصه[3] .

○ فنحن نسأل الماتريدية : أنتم باعترافكم اشترطتم فى التأويل أن يكون موافقاً مطابقاً للغة العربية وأن تحتمله اللغة العربية ، حتى لا يكون التأويل تحريفاً .

فبالله عليكم ، أىُّ تأويل هذا ؟ وأية لغة تحتمل هذا التحريف .

---

(١) كان إماماً فى التفسير والفقه والنحو ، واللغة ، انظر ترجمته فى الجواهر المضية : ١ / ١٩٢ ، وتاج التراجم : ١٢ ، والطبقات السنية : ١ / ٣٨١ - ٣٨٣ .

(٢) الدر اللقيط : على هامش : البحر المحيط : لأبى حيان : ٨ / ٣٠١ ، وانظر أيضاً ، مدارك التنزيل للنسفى : ٣ / ٥٦١ ، وإرشاد العقل السليم : ٩ / ٧ ، لأبى السعود . وانظر من كتب الأشعرية : مفاتيح الغيب للرازى : ٣٠ / ٧٠ ، وأنوار التنزيل للبيضاوى : ٢ / ٥١١ ، والبحر المحيط لأبى حيان : ٨ / ٣٠٢ .

(٣) انظر كشاف الزمخشرى الحنفى الجهمى المعتزلى : ٤ / ١٣٨ .

وأيُّ مجاز يساعد هذا التحريف الجهمى الاعتزالى القرمطى الباطنى ؟ .

○ هذا هو دين هؤلاء المتكلمين وتلك عقيدتهم وذاك تحريفهم ، فقد رأيتهم أنهم وصلوا فى الإلحاد إلى حد حكموا على عقيدة الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين وأئمة هذا الدين بأنها عقيدة المشركين .

□ ولقد وفق الله سبحانه وتعالى العلامة محمود الألوسى الحنفى مفتى الحنفية ببغداد (١٢٧٠ هـ) .

فوقف لهؤلاء المحرفين بالمرصاد فرد تحريفهم الباطنى القرمطى ، وكيدهم فى نحورهم قائلاً :

○ « ... وقيل : هو مبنى على زعم العرب ، حيث كانوا يزعمون أنه سبحانه فى السماء .

فكأنه قيل : « ءأمنتم من تزعمون أنه فى السماء ، وهو متعال عن المكان » .

وهذا فى غاية السخافة ، فكيف يناسب بناء الكلام فى مثل هذا المقام على زعم بعض[١] . الجهلة كما لا يخفى على المنصف » .

□ ثم ذكر الآلوسى نصوص أئمة الإسلام على إقرار الصفات وقال :

« وأئمة السلف لم يذهبوا إلى غيره تعالى » .

قلت : يعنى أن المراد من كلمة : « من » فى قوله تعالى : ﴿ **... من فى السماء** ﴾ عند سلف هذه الأمة . هو الله تعالى لا غير .

□ ثم قال الآلوسى : « وحديث الجارية من أقوى الأدلة لهم فى هذا الباب ، وتأويله بما أول به الخلف خروج عن دائرة الإنصاف عند أولى الألباب »[٢] .

---

(١) فى الأصل : « على زعم بعض زعم الجهلة » ولعل تكرارَ لفظِ : « زعم » خطأ .

(٢) روح المعانى : ٢٩ / ١٥ - ١٦ ، وانظر تخريج حديث الجارية والرد على خيانات الكوثرى فى صـ : ٢/٥٤٩-٥٦٢.

قلت: الحق الصريح الذى لا يحتمل النقيض : هو أن المراد فى الآية هو : «الله تعالى» والمراد من «السماء» العلو وكلمة «فى» بمعنى كلمة «على» والمعنى: أما تخافون الله الذى هو على السماء العالى على خلقه وفوق عباده...

وكلمة : « من » الموصولة ، وقوله : ﴿ أن يرسل ﴾ وقوله : ﴿ أن يخسف ﴾ فى هاتين الآيتين مع كثرة الأحاديث الصريحة المحكمة الصحيحة الدالة على علو الله تعالى على خلقه ، كل هذه القرائن تؤكد وتقرر أن المراد من كلمة « مَنْ » الموصولة فى الآيتين هو الله تعالى .

○ وهذا هو الذى قرره من فسر القرآن على الطريقة السلفية من المفسرين[1] .

□ وقد بطل بهذا زعم الكوثرى المحرف أن المراد مِنْ ﴿ مَنْ فى السماء ﴾ فى الآية خاسف سدوم ، والملائكة[2] .

○ وكيف يجوز على الله تعالى أن ينزل الكتب على الرسل للناس تتلى مر القرون وكر الدهور ، وهى على خلاف الحق وتظهر الباطل مظهر الحق ، وتكون نصوصها خارجةً مخرج مزاعم الكفار بدون بيان ذلك ؟ .

○ أليس هذا قول بوقوع التلبيس من الله تعالى ومن رسله ومن المؤمنين ؟ سبحانه وتعالى عما يقولون علوّا كبيرا ! .

---

(١) انظر جامع البيان : ٢٩ / ٧ – ٨ ، معالم التنزيل : ٤ / ٣٧١ ، زاد المسير : ٨ / ٣٢٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى : ١٨ / ٢١٦ ، مع ميله إلى شئ من التأويل ، فتح البيان ، للنواب صديق بن حسن ملك بوبال : ١٠ / ١٢ ، ومحاسن التأويل لعلامة الشام القاسمى : ١٦ / ٢٤٥ ، تيسير الكريم المنان لعلامة القصيم السعدى : ٧ / ٤٣٦ ، وتتمة أضواء البيان « للعلامة الشنقيطى » لتلميذه الشيخ عطية محمد سالم : ٨ / ٤٠٧ – ٤٠٩ .
وانظر أيضاً : الإبانة للأشعرى : ٢ / ١٠٧ ، تحقيق د / فوقية ، والأسماء والصفات للبيهقى : ٤١٠ – ٤١١ ، ٤٢١ ، وانظر ما سيأتى فى صـ : ٤٦٦/٢.

(٢) تعليقاته على الأسماء والصفات : ٤١١ ، ٤٢١ .

○ فأية فائدة فى كتب الله المنزلة التى تُقِرُّ الكفر وتظهر الكذب بمظهر الصدق ، والباطلَ فى صورة الحق ؟ فقد كان ترك الناس حينئذ بلا رسالة وكتاب خيراً لهم(*)؛ والله المستعان على ماتصفون .

□ ولقد ذَكَّرنِى تحريفُ هؤلاء لهذه الآية كلامَ الإمامِ ابنِ عساكر (٥٧١ هـ) رحمه الله تعالى ، فى الرد على من زعم أن الإمامَ الأشعرىَّ إنما ألف كتابَ « الإبانةِ » لا ليعتقدَ ما فيها ، بل ألفها ليتقى بها ، ثم اشتهر على الألسنة :

أن الأشاعرة جعلوا كتاب الإبانة من الحنابلة وقاية[1] .

○ فقال الإمام ابن عساكر :

« وما ذكره فى معنى كتاب – الإبانة فقول بعيد من أقوال أهل الديانة ، كيف يصنف المسلم كتاباً يخلده وهو لا يقول ما فيه ولا يعتقده ... »[2] .

قلت : تدبر أيها المسلم فى كلام الإمام ابن عساكر هذا .

○ فإذا لم يجز على فرد من أفراد بنى آدم أن يظهر الباطل والكذب والكفر بمظهر الحق ، والصدق والإسلام – فكيف يجوز على الله تعالى أن يفعل ذلك الخداع والتلبيس والكذب فى كتبه المنزلة للهداية والإرشاد والتمييز بين الحق

(١–٢) تبيين كذب المفترى : ٣٨٨ ، وسكت عليه الكوثرى ، وانظر أيضاً رسالة فى الذب عن الأشعرى لابن درباس من : ١٠٧ – ١٠٨ .

قلت : ومن هؤلاء الزاعمين الزائفين الكذابين البهاتين الكوثرى مجدد الماتريدية . فقد صرح فى مواضع أن الأشعرى لم يكن يعتقد ما فى الإبانة بل إنما ألفها ليتدرج بالحنابلة ، وانتشال متقشفة الحشوية المتورطين فى أوحال التشبيه إلى عقيدة أهل السنة – يعنى عقيدة المتكلمين المعطلين المحرفين .

انظر تعليقاته على تبيين كذب المفترى : ٢٨ ، ١١٨ ، ٣٩٢ ، ومقدمته لكتاب « الإنصاف » ، للباقلانى : ١١ ، وتبديد الظلام : ١٠٨ .

(*) انظر ما سبق فى صـ : ٤٨١/١.

والباطل ومعرفة الهدى من الضلال ؟ .

○ وكيف يجوز على الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم ؟ .

○ وكيف يجوز على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين أن يتكلموا بما فى تلك الكتب السماوية التى أظهرت الكذبَ والباطل والكفر بمظهر الصدق والحق والإسلام على زعمهم ، ويتلونها ليلاً ونهاراً ولم يقولوا يوماً من الدهر أن ظاهرها غير مراد والمراد باطنها ، وإنما جاءت هذه النصوص فقط وفقاً لمزاعم الكفار ، لا إخباراً عن الواقع والصدق والحق ؟.

□ وهذا الذى يجَوِّزونه على الله تعالى وعلى سفرائه الأنبياء والمرسلين ، وعلى كتبه المطهرة القيمة المنزلة من الله ، وعلى الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الدين —

هو كذب ، ولكن أشنع أنواع الكذب وأبشعها وأقبحها وأوقحها ، ألا وهو كذب المتملق .

○ « فإن الكذب ضروب وألوان ، ومسالك ، وأديان ، يجمعها ثلاثة :

١ — كذب المتملق : وهو ما يخالف الواقع ، والاعتقاد .

كمن يتملق لمن يعرفه فاسقاً ، أو مبتدعاً ، فيصفه بالاستقامة .

٢ — وكذب المنافق : وهو ما يخالف الاعتقاد ، ويطابق الواقع .

كالمنافق ينطق بما يقوله أهل السنة ، والهداية .

٣ — كذب الغبى : وهو ما يخالف الواقع ، ويطابق الاعتقاد ، كمن يعتقد صلاح صوفى مبتدع ، فيصفه بالولاية »[١] .

قلت : فاعتبروا يا أولى الأبصار إن فى ذلك لعبرة لأولى الألباب .

المثال الثالث : تأويل « الاستواء » بالاستيلاء .

فهذا تحريف محض لنصوص استواء الله على عرشه ؛

---

(١) اقتباس من « حلية طالب العلم » للدكتور بكر بن عبد الله أبى زيد : ٤٣ — ٤٤ ، نقلاً عن « مسائل الإصلاح » لمحمد الخضر حسين : ١ / ٩٥ — ١٠٥ .

لأنه لم يأت فى اللغة العربية تفسير الاستواء بالاستيلاء .

شهد بذلك كبار أئمة اللغة ، كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى[1] .

☐ **فنقول للماتريدية:**

أنتم اشترطتم فى تأويل نصوص الصفات أن يكون التأويل موافقاً للغة العرب ، وأن تكون لغةُ العرب تحتملها .

○ فبالله عليكم ! أخبرونا : أيّةُ لغةٍ هذه تحتمل تأويل الاستواء بالاستيلاء ؟ وأيّ مجازٍ يساعد هذا التأويل ؟ .

إذاً تأويل « الاستواء » بالاستيلاء تحريف محض وتخريف بحت .

○ فأنتم اشترطتم فى التأويل موافقة اللغةِ العربيةِ ، ولكن ذلك قولكم بأفواهكم فقط يخالفه عملكم .

☐ فأنتم لا النصوص اتبعتم ولا الأصول طبقتم ؛ فوقعتم فى التحريف والتناقض الشنيعين الفظيعين .

☐ ولذلك قال شيخ الإسلام : « وأما التأويل بمعنى : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح .

كتأويل من تأول : « استوى » بمعنى « استولى » ونحوه - .

فهذا - عند السلف والأئمة - باطل لا حقيقة له .

○ بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، والإلحاد فى أسماء الله وآياته ... » .

○ وقال : « وهى من باب الكذب على الله وعلى رسوله ، وكتابه ... » .

○ وقال : « بل هى باطل مثل شهادة الزور ، وكفر الكفار ، يعلم الله

---

(١) انظر : صـ : ٣/٢٣-٢٧.

أنها باطل ... » .

○ وقال : « وأصل وقوع أهل الضلال فى مثل هذا التحريف – الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى .

كما فهمه الصحابة والتابعون ، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه ، وهذا من أعظم المحادة لله ولرسوله – ﷺ – »[1] .

المثال الرابع : تأويل صفة « اليد » ، أو « اليدين » بالنعمة ، أو القدرة أو الذات ، ونحوها تحريف محض لنصوص هذه الصفة مع كثرتها الكاثرة فى الكتاب والسنة ، واحتفافها بالقرائن المتنوعة المانعة من حملها على المجاز والتأويل لو سلمنا وجود المجاز فى اللغة ؛

○ فلو سلمنا أن لفظة « اليد » قد تكون بمعنى « النعمة » أو « القدرة » فى بعض تراكيب العرب .

○ لكن لا نسلم أن ذلك المعنى هو المراد فى تلك النصوص المتواترة المتضافرة الواردة على سياق واحد واطراد محتفةً بقرائنَ تُعيِّنُ أن المراد منها هو اليد ، واليدان ، لا القدرة ولا النعمة ، ولا النعمتان ، ولا الذات .

فحمل هذه النصوص عليها ليس إلا تحريفاً من قبيل تحريف القرامطة الباطنية ؛ لأن « اليد » أو « اليدين » فى مثل هذه التراكيب العربية ، ومع تلك القرائن والسياق لم تأت بمعنى « القدرة » أو « النعمة » أو « النعمتين » أو « الذات » أو نحوها قطعاً .

كما سيأتى تفصيل ذلك مع نصوص كبار أهل العلم[2] .

الحاصل : أن تأويلات الماتريدية لنصوص الصفات إما تحريفات باطنية محضة من أصلها لا تحتملها لغة العرب أصلاً .

وإما تحتملها لغة العرب فى بعض تراكيبها ، ولكن فى مثل نصوص

---

(١) درء التعارض : ٥ / ٣٨٢ – ٣٨٣ .

(٢) انظر : صـ : ٣/٥٦–٦٠.

الصفات مع كثرتها واطرادها وتضافرها على معنى واحد واحتفافها بقرائنَ متنوعةٍ وتراكيبَ خاصةٍ وأساليبَ من السياق ونحوه لا تحتملها لغة العرب إطلاقاً .

○ وهذا النوع من التأويل أيضاً يرجع إلى التحريف الباطنى القرمطى لأن من حرف نصوص « الصيام » إلى الإمساك بالأسرار وعدم إفشائها بحجة أن « الصيام » فى لغة العرب جاء بمعنى « الإمساك » .

○ فقد ألحد فى الإسلام وقرمط فى نصوص شرع الله تعالى وأتى بفساد وإلحاد وزندقة لا يُحصِى عواقبها الوخيمة إلا ربُ العباد دون العباد .

المثال الخامس : وهو من أوضح الأمثلة الدالة على أن تأويلهم تحريف محض ، وهو حمل كلام الله تعالى على الكلام النفسى الذى ليس بحرف ولا صوت فهؤلاء جاءوا فى هذا الباب بالعجب العجاب من تحريف نصوص السنة والكتاب .

□ لأن الكلام بدون حرف وصوت لم يعرفه بنو آدم جميعاً لا عربهم ولا عجمهم ولا مسلمهم ولا كافرهم ، على اختلاف نحلهم من أول الزمان ، فخرقوا إجماع المسلمين والكفار جميعاً فجاءوا بما لا يقره عقل ولا نقل ولا إجماع ولا لغة بل هو مما يتصوروه فضلاً عن أن يثبتوه[1] .

○ و لم يُعرفِ الكلامُ النفسيُّ عبرَ القرونِ والأعصار ، ولا قال به : أحد من أهل القرىٰ والأمصار ؛ وأول من قال ببدعة « الكلام النفسى » هو ابنُ

---

(١) انظر درء التعارض : ١ / ٢٦٧ ، ٢ / ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ٦ / ٢٦٨ ، كتاب الإيمان : ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣١ – ١٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧ / ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ومجموع الفتاوى : ٦ / ٢٩٦ – ٢٩٧ ، ١٢ / ٥٨٣ والتسعينية بكاملها ؛ ومختصر الصواعق : ٢ / ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، شرح الطحاوية : ١٩٩ – ٢٠٠ .

كلاب (٢٤٠ هـ) وأنكر عليه أهل السنة وأهل البدعة جميعاً[1] . ثم دبت هذه البدعة إلى الماتريدية وزملائهم الأشعرية[2] .

الحاصل : أن حمل الماتريدية آلاف النصوصِ الواردةِ في الكتاب والسنة الدالة على كلام الله تعالى وتكلمه ، وتكليمه ، وندائه ، وأمره ونهيه وإخباره —

على « الكلام النفسي » ليس إلا تحريفاً للكلم عن مواضعه .

□ قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في الرد على الكلاميين النفسيين المحرفين المعطلين الجهميين وأفراخهم الماتريدية والأشعرية :

* « هب أن ذلك يمكن في موضع ، أو اثنين ، وثلاثة ، وعشرة[3].

○ أفيسوغ حمل أكثر من ثلاثة آلاف وأربعة آلاف موضع كلها على

---

(١) انظر كتاب الإيمان : ١٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧ / ١٣٤ ، وشرح حديث النزول : ١٧٢ ، ١٧٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ومجموع الفتاوى : ١٢ / ١٧٨ ، ٥٨٣ ، كتاب الإيمان : ١٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧ / ١٣٤ ، ومجموعة الرسائل والمسائل : ٢ / ٣٥٣ ، ٣٧٧ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٨٢ ، مختصر الصواعق المرسلة ٢ / ٤٢٦ ، ٤٥٠ ، الطبعة الجديدة ، و : ٢ / ٢٩٠ — ٢٩١ ، ٣٢٧ — ٣٢٨ ، الطبعة القديمة ، وشرح الطحاوية : ١٩٨ ، وراجع ما سيأتي في صـ : ٣/٨٣-٨٥، ٨٢-٩١، ١٠٥، ١٠٩، ١٤٠-١٤١.

(٢) انظر كتاب الإيمان : ٤١٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧ / ٤٢٣ ، وانظر ما سيأتي في صـ : ٣/٨٣-٨٤.

(٣) إذا كانت هناك قرينة كقول القائل : « زورت في نفسي مقالة ، أو كلاماً » مثلاً فكلمة « في نفسي » قرينةٌ صريحة دالة على أن مراد المتكلم ليس الكلام المتعارف المطلق المعروف فيما بين تخاطب الناس ، بل القائل أراد تقدير الكلام ، أو تصور كلماته يتكلم به ، ولما يتكلم به بعد ، انظر : كتاب الإيمان لشيخ الإسلام : ١٣١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧ / ١٣٧ ، وأيضا مجموع الفتاوى : ١٥ / ٣٥ ، ودرء التعارض : ٥ / ١٢٤ .

المجاز ، وتأويل الجميع بما يخالف الظاهر ؟ »[1] .

المثال السادس : وهو من أوضح الأمثلة التى تُبَيِّنُ حماقاتِ هؤلاء المتكلمين ومكابرتهم العقلَ الصريحَ ، والنقل الصحيحَ ، وإجماع بنى آدم كلِهم جميعاً مسلمهم وكافرِهم عربهم وعجمهم ، وفطرَهُمْ السليمة ؛ كما سيأتى تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى[2] .

○ وهو حملُ نصوصِ علوِ الله تعالى على عرشه وفوقيته على عباده .

على فوقية المكانة وعلو الشرف وعلو القهر ونحوها من التحريفات وإنكارهم الصريحَ جهاراً بدون حياءٍ لفوقية الله تعالى وعلوه على خلقه وبينونته عن خلقه .

○ وقولهم : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت إلى آخر هذيان المحمومين وحماقةِ المتكلمين[3] .

فهم فى هذا لم يحرفوا النصوص فقط ، بل حرفوا العقول الصريحة ، والفطرة الصحيحة .

○ وكابروا البديهيّاتِ الأولياتِ ، ومع ذلك ترى هؤلاء – مجانين العقلاء – يدعون العقل ، والنظر ، والدراية ياليت هؤلاء لو كانوا عقلاء المجانين لما ارتكبوا هذه الحماقات سبحان قاسم العقول !

هذه الأمثلة شهود عدول على تحريفاتهم للنصوص وفى هذا القدر كفاية وأقصى عدد الشهود أربعة ، وبالله التوفيق[4] .

الحجة الثالثة :

تصريح كثير من الأئمة بأن تأويلات هؤلاء المتكلمين تحريفاتٌ .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٤٣٠ ، ط الجديدة و: ٤١٥ دار الكتب .

(٢) انظر :صـ : ٢/٤٦٣-٥٧٤.

(٣) راجع صـ : ١/٤٧٠- ٤٧١.

(٤) وانظر بعض الأمثلة الأخرى فى الصواعق المرسلة : ١ / ٢١٧ – ٢١٩ .

لقد سمى هؤلاء المتكلمون المحرفون المعطلون تحريفاتهم لنصوص الصفات تأويلاتٍ كما سموا تعطيلاتهم للصفات تنزيهاتٍ .

وذلك تزييناً وترويجاً لما جنوه على صفات الله تعالى ونصوصها ، من التعطيل والتحريف ؛ وتستروا بما ورد في كلام السلف من لفظة « التأويل » .

فهؤلاء حرفوا النصوص حتى حرفوا لفظة « التأويل » أيضا ، حيث وضعوها في غير موضعها ، فإن « التأويل » الوارد في كلام السلف ، إما بمعنى التفسير والإيضاح . وإما بمعنى ما يؤول إليه الكلام – كما تقدم تفصيله وتحقيقه[1] .

ولا شك أن نصوص الوحي ، وحمل نصوص سلف هذه الأمة – على الاصطلاحات الكلامية البدعية المستحدثة بعد القرون المشهود لها بالخير –

ليس إلا تحريفاً شنيعاً فظيعاً ؛

لأنه من قبيل توجيه قول القائل بما لا يرضى به قائله ،

بل ذلك قد لا يخطر ببال القائل ، ولا تصوره فكيف يحمل كلام القائل بما لا يريده ؟ .

فمن فسر كلامَ الله وكلامَ رسولِ الله ﷺ وكلامَ السلفِ في نصوص العلو والاستواء والكلام مثلاً .

بعلو القهر والاستيلاء ، والكلام النفسي أو ادعى عليهم التفويض ، أو ظن أنهم أرادوا استدراج العوام – فقد حرف كلامَهم ونابذ أقوالهم وعاكس مرادهم ، وقرمط عليهم ، وألحد في نصوصهم وأقوالهم ، بل كذب عليهم وافترى أشنع كذب وأبشع افتراء وشهد عليهم شهادة الزور والبهتان في صميم عقيدة الإيمان كما سبق في كلام الإمام ابن القيم وشيخ الإسلام[2] .

---

(١) انظر صـ : ٢/٢٠١-٢٠٧.

(٢) في ص : ١٥٨/٢، ٢٥٨، ٢٧٨.

☐ وهذه حقيقة اعترف بها مجدد الماتريدية الكوثرى حيث يقول :

« وأين التجليات التى اصطلح عليها الاتحادية من تخاطب العرب ، ومن تفاهم السلف والخلف بهذا للسان العربى المبين ؟.

حتى يكون حملُ النصوصِ ، والآثار على التجليات المصطلح عليها فيما بعدَ عهدِ التنزيل بدهور – استعمالاً لها فى حقائقها ؟ .

ومن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبل السلف الصالح ومسلك أئمة أصول الدين ، ونابذ لغة التخاطب ، وهجر طريقة أهل النقد فى الجرح والتعديل ، والتقويم والتعليل ... »[1] .

☐ وفى هذا الصدد أيضاً كلام مهم للعلامة محمد أنور شاه الكشميرى الديوبندى (١٣٥٢ هـ)[2] .

قلت : لقد أنطق الله هذا الكوثرى ببعض الحق .

ولكن الكوثرى نفسه نابذ كلامه هو وناقض قولَه هو وعارض قاعدته بالتأويلات وحملِ كلام الله ، وكلامِ رسول الله ﷺ ، وكلامِ أئمة الإسلام على المصطلحات البدعية الكلامية المستحدثة ؛ فوقع فى تناقض فاضح واضطراب واضح حتى فى كتابٍ واحد ؛ وفى ذلك لعبرةٌ أيما عبرةٍ[3] .

○ إذاً لَنَقلب حجة الكوثرى عليه وعلى خلطائه فى التحريف ، فنقول :

أين التأويلات الكلامية التى اصطلح عليها المعطلة على اختلاف دركاتهم فى التعطيل – من تخاطب العرب وتفاهم السلف بهذا اللسان العربى المبين ؟ .

---

(١) تعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات للبيهقى : ٤٥٥ .

(٢) انظر فيض البارى : ٤ / ٤٤٢ .

(٣) تعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات للبيهقى : ٢٥١ ، وتأنيب الكوثرى : ١٠ ، ٩٦، ٩٧، ١٠٧، والترحيب: ٣٠١، ومقدمته لتبيين كذب المفترى لابن عساكر: ١٥.

ومن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبيل السلف الصالح ونابذ لغة التخاطب ..؟

○ ولأجل ذلك أطلق أئمة السنة لفظ « التحريف » على « تأويل » المتكلمين لصفات الله تعالى ، وفيما يلي بعض نماذج من نصوص هؤلاء الأئمة نذكرها إتماماً للحجة وإيضاحاً للمحجة .

١ - الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨ هـ) والد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٧٨ هـ) وكلاهما من كبار الأشعرية وأساطين الكلام .

وتابا عن الكلام في آخر أيامهما ، وعن العقيدة الأشعرية ، وفي ذلك عبرة تامة[1] للماتريدية والأشعرية .

○ قال رحمه الله : « والذي شرح الله صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أوّلوا « الاستواء » بالاستيلاء و « النزول » بنزول الأمر ، و « اليدين » بالنعمتين ، والقدرتين -

هو علمي بأنهم ما فهموا من صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين فما فهموا عن الله ، « استواء » يليق به ولا « نزولاً » يليق به ولا « يدين » تليق بعظمته بلا كيف ، ولا تشبيه .

فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الله تعالى نفسه به..»[2] .

---

(١) انظر عن أبي محمد الجويني : رسالته في إثبات الاستواء والتوحيد والحروف والصوت في القرآن ضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١ / ١٨١ ، وانظر عن إمام الحرمين : تلبيس إبليس : ١٠٤ - ١٠٥ ، ونقض المنطق : ٦١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٧٣ ، الحموية ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١١ ، وشرح العقيدة الطحاوية : ٢٢٨ ، وفتح الباري : ١٣ / ٣٥٠ ، وشرح الفقه الأكبر للقاري : ١١ ، وانظر العلو للذهبي : ١٨٧ - ١٨٨ .

(٢) رسالة في إثبات الاستواء ، والفوقية ، والحرف والصوت في القرآن ضمن مجموعة الرسائل المنيرية : ١ / ١٨١ .

٢ – وقال الإمام شيخ الإسلام إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونى (٤٤٩ هـ) فى وصيته الطيبة السلفية :

« ويسلك فى الآيات التى وردت فى ذكر صفات البارىء جل جلاله والأخبار التى صحت عن رسول الله ﷺ فى بابها .. ، مسلكَ السلف الصالح ، وأئمة الدين – من قبولها وروايتها على وجهها بعد صحة سندها ، وإيرادها على ظاهرها ، والتصديق بها والتسليم لها ، وإتقاء اعتقاد التكييف ، والتشبيه فيها ، واجتناب ما يؤدى إلى القول بردها ، وترك قبولها ، أو تحريفها بتأويل يستنكر ، ولم ينزل الله به سلطاناً ، ولم يَجْرِ به للصحابة ، والتابعين ، والسلف الصالحين لسان »[1] .

○ وقال : « ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل « اليدين » على النعمتين أو القوتين ، تحريف المعتزلة ، والجهمية أهلهكم الله ...

وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتكييف والتشبيه .. »[2] .

٣ – ولقد ضرب أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد الفلسفى (٥٩٥ هـ) مثلاً بديعاً لتحريف هؤلاء المتكلمين المحرفين لنصوص الصفات فقال:

« ومثالُ من أوَّلَ شيئاً من الشرع ، وزعم أن ما أوَّله هو ما قصد الشرع .. ، مثال من أتى إلى دواء قد ركبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثر .

○ فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواءُ المركبُ الأعظمُ .

لرداءةِ مزاجٍ كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس .

فزعم أن بعض تلك الأدوية – التى صرّح باسمه الطبيبُ الأولُ فى ذلك الدواء العام المنفعة المركب – لم يرد به ذلك الدواء الذى جرت العادة فى اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه . وإنما أريد به دواءٌ آخَرَ مما يمكن أن

(١) من وصيته السلفية التى ساقها تاج الدين السبكى فى طبقاته: ٢٨٨/٣، وهى حجة عليه وعلى الكوثرية والسبكية لصلة كلامية قبورية بينهما .

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث : ٤ .

يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة ، فأزال ذلك الدواء الأوَل من ذلك المركب الأعظم .

○ وجعل فيه بدلَه الدواءَ الذى ظن أنه الذى قصده الطبيبُ .

وقال للناس : هذا هو الذى قصده الطبيب الأولُ .

فاستعمل الناس ذلك الدواءَ المركبَ على الوجه الذى تأوله عليه هذا المتأول ، ففسدت به أمزجةُ كثيرٍ من الناس .

○ فجاء آخرون شعروا بفساد أمزجة الناس عن[1] ذلك الدواء المركب، فراموا إصلاحه بأن أبدلوا بعض أدويته بدواءٍ آخر غيرِ الدواء الأول ؛ فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول ؛ فجاء ثالث فتأول فى أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثانى ؛ فعرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين .

○ فجاء متأول رابع ، فتأول دواءً آخر غيرَ الأدوية المتقدمة .

فعرض منه للناس نوعٌ رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة .

○ فلما طال الزمان بهذا المركب الأعظم ، وسلط الناس التأويل على أدويته ، وغيّروها وبدّلوها ، عرض منه للناس أمراض شتى .

○ حتى فسدت المنفعة المقصودة بهذا الدواء المركب فى حق أكثر الناس .

□ وهذه هى حال الفرق الحادثة فى هذه الطريقة مع الشريعة .

* وذلك أن كل فرقة منهم تأولت فى الشريعة تأويلاً غير التأويل الذى تأولته الفرقة الأخرىٰ .

وزعمت : أنه الذى قصده صاحب الشرع ؛

○ حتىٰ تمزق الشرع كل ممزق ، وبَعُدَ جداً عن موضعه الأول ... وأول من غيرّ هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ، ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم الصوفية ، ثم جاء أبو حامد فطم الوادى على القرى »[2] .

---

(١) هكذا فى مناهج الأدلة، ودرء التعارض: ٦/٢٢١، ولعل الأولىٰ: «بذلك الدواء».

(٢) مناهج الأدلة: ١٨٠- ١٨٢، ونقله شيخ الإسلام وابن القيم الإمام. انظر صـ:٢/١١.

٤ – شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية (٧٢٨ هـ) .

له الشيء الكثير فى كتبه من إطلاق كلمة « التحريف » و « القرمطة » على تأويلاتهم ، فمما قال :

« فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع ؛

فإن النفى إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بيناتٍ وهى شبهاتٌ والسمع حرفوا فيه الكلام عن موضعه .

فلما انبنى أمرُهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين – كانت النتيجةُ استجهال السابقين الأولين ، واستبلادَهم ... »[١] .

ولهذا نرى شيخ الإسلام يقول فيهم : « منتهى هؤلاء السفسطة فى العقليات والقرمطة فى السمعيات »[٢] .

٥ – وهكذا الإمام ابن القيم (٧٥١ هـ) حيث نراه هزبرا مزبراً مُرّاً مكراً ، بل شواظاً من النار على المحرفين ، وله بحوث وتحقيقات قيمةٌ فى تحقيق أن تأويلاتهم عينُ التحريفات والقرمطاتِ .

فمن صوارمه المنكية قوله :

سميتم التحريف تأويلاً كذا الْـ * ـتعطيلَ تنزيهاً هما لقبان

وقال أيضاً :

وسطوا على الوحيين بالتحريف إذ * سمَّوْهُ تأويلاً بوضع ثان

ورث المحرف من يهودَ وهم أولُو الْـ * ـتحريفِ والتبديل والكتمان

إلى أخر كلامه القيم[٣] .

○ وذكر الإمام ابن القيم أن المؤول ارتكب أربعةَ محاذيرَ :

---

(١) الحموية: ١٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/٩– ١٠، وانظر ما تقدم فى صـ:٢/٣٧.

(٢) انظر صـ : ٢/٣٧ .

(٣) القصيدة النونية : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٧ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢ / ٢٣ ، ٢٥ ، ٤٧ ، وشرحها للدكتور محمد خليل هراس : ١ / ٢٨١ ، ١٨٣ ، ٣٠٢ .

● **الأول**: اعتقاده : أن ظاهرَ النصوصِ تشبيهُ وباطل و محال ، وضلال وإضلال .

● **الثانى** : تعطيله للصفات .

● **الثالث** : نسبة المتكلم الكامل العلم الكامل البيان التام النصح إلىٰ ضد البيان والهدى والإرشاد .

● **الرابع**: تلاعبه بالنصوص ، وانتهاك حرمتها وإساءة الظن بها .

○ ثم قال : « فلو رأيناهم وهم يلوكونها – [أى نصوص الصفات] – بأفواههم ، وقد حلت بها المثلات ، وتلاعبت بها أمواج التأويلات ، وتقاذفت بها رياح الآراء ، واحتوشتها رماح الأهواء ، ونادى عليها أهل التأويل فى سوق من يزيد فبذل كل واحد فى ثمنها من التأويلات ما يريد .. » ؛ « فلا إله إلا الله والله أكبر كم هدمت بهذه المعاول من معاقل الإيمان وثلمت بها حصون حقائق السنة والقرآن .

○ وكم اطلقت فى نصوص الوحى من لسان كل جاهل أخرق ، منافق أرعن .

○ وطرقت لأعداء الدين الطريق ، وفتحت الباب لكل مبتدع وزنديق ، ومن نظر فى التأويلات المخالفة لحقائق النصوص – رأى من ذلك ما يضحك عجباً ، ويبكى حزناً ويثير حميةً للنصوص غضباً .

○ وقد أعاد عذب النصوص ملحاً أجاجاً ، وخرجت الناس من الهدى والعلم أفواجاً » ...؛

□ « فلو تأملتَ تأويلاتِ القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ، ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم فى الحكم والدليل – ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة .. فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظاً وضعوها ، وهؤلاء اختلقوا معانى ابتدعوها » ... ؛

□ « فلو رأيت ما يصرف إليه المحرفون أحسنَ الكلامِ وأَبْيَنَه وأفصَحه .. من المعانى الباطلة والتأويلات الفاسدة – لكدت تقضى من ذلك عجباً ، وتتخذ فى بطن الأرض سرباً ، فتارةً تعجب ، وتارةً تغضب ، وتارةً تبكى ، وتارة تضحك ، وتارة تتوجع لما نزل بالإسلام وحلّ بساحة الوحى ممن هم أضل من الأنعام » ... ؛

□ « فكشفُ عورات هؤلاء وبيان فضائحهم ، وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد فى سبيل الله » ... ؛[*]

□ « وأكثر هذه التأويلات المخالفة للسلف الصالح من الصحابة والتابعين وأهل الحديث قاطبة وأئمة الإسلام الذين لهم فى الأمة لسان صدق .

يتضمن من عبث المتكلم بالنصوص وسوء الظن بها ، من جنس ما تضمنه طعن الذين يلمزون الرسولَ ودينَه ، وأهلِ النفاقِ والإلحادِ » ... ؛

○ « ومن رزقه الله بصيرة نافذة علم سخافة عقول هؤلاء المحرفين ، وأنهم من أهل الضلال المبين وأنهم إخوان الذين ذمهم الله بأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه ... » ... ؛

○ « ومَن قَبِل التأويلاتِ المفتراة على الله ورسوله – التى هى تحريفٌ لكلام الله ورسوله عن مواضعه – فهو من جنس الذين قبلوا قرآن مسيلمة المختلق المفترى وقد زعم أنه شريك لرسول الله ﷺ » إلى آخر كلامه الذى هو شواظ من نار متلهبة راميةِ الأشرارَ بالشرار[1].

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٢٩٦ – ٣٠٣ ، إلى ٣٠٩ ، ومختصر الصواعق المرسلة : ١ / ٣٢ – ٣٣ ، الطبعة الجديدة ، و : ١ / ٤٨ – ٤٩ ، الطبعة القديمة .

(*) وانظر أيضاً كلام شيخ الإسلام فى أهمية الرد على أهل البدع ، ووجوب كشف عوراتهم ، وكونه من الجهاد فى سبيل الله تعالى : مجموعة الرسائل والمسائل « رسالة فى الغيبة » : ٥ / ٢٧٩ – ٢٨١ وتجد هناك كلام الإمام أحمد أيضا .

□ وقال : إن اليهود سطوا على نصوص التوراة إما بالكتمان ما وجدوا إليه سبيلاً .

وإما بتحريف لفظها ، أو بتحريف معناها بالتأويل إذا عجزوا عن تحريف لفظها وورثهم أشباههم من المنتسبين إلى الملة فى هذه الأمة .

□ ثم قال : « فلو تأملت تأويلاتهم - [اليهود] - لرأيتها - والله - من جنس تأويلات الجهمية ، والرافضة ، والمعتزلة .

ورأيت الجميع من مشكاة واحدة .

ولولا خوف التطويل لذكرنا لك تلك التأويلات ، ليعلم أنها وتأويلات المحرفين من هذه الأمة :

* رضيعا لبان ثدى أم تقاسما * بأسحم داج عوض لا نتفرق *

... » إلى آخر كلامه القيم[1].

□ وقال : « إن الله سبحانه ذم المحرفين للكلم ، والتحريف نوعان :

تحريف اللفظ .

وتحريف المعنى .

فتحريف اللفظ : العدول به عن جهته إلى غيرها :

إما بزيادة ، وإما بنقصان .

وإما بتغيير حركة إعرابية ، وإما غير إعرابية .

○ فهذه أربعة أنواع .

□ وقد سلك فيها الجهمية ، والرافضة .

فإنهم حرفوا نصوص الحديث ، ولم يتمكنوا من ذلك فى ألفاظ القرآن .

وإن كان الرافضة حرفوا كثيرا من لفظه .

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، ٣٦١ ، وقد سقنا نصه الكامل فى صـ : ٢/٧١.

وادعوا أن أهل السنة غيروه من وجهه .

○ وأما تحريف المعنى : فهذا الذى جالوا فيه وصالوا وتوسعوا ، وسموه تأويلاً ، وهو اصطلاح فاسد حادث ، لم يعهد به استعمال فى اللغة .

وهو العدول بالمعنى عن وجهه ، وحقيقته ، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر مشترك بينهما .

○ وأصحاب تحريف الألفاظ شر من هؤلاء من وجه .

وهؤلاء شرٌ من وجه ... »[1] .

٦ - وقال الإمام صدر الدين محمد بن على بن محمد بن أبى العز الحنفى الأذرعى الدمشقى (٧٩٢ هـ) :

« ... فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين فى معنى « التأويل » :

أنه صرف اللفظ عن ظاهره .

وبهذا تسلط المحرفون على النصوص .

وقالوا : نحن نتأول ما يخالف قولنا .

فسموا « التحريف » « تأويلاً » تزيينا له ، وزخرفةً ليقبل .

وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل ... »[2] .

٧ - وقد ذكر الإمام ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥ هـ) من صفات اليهود الذميمة :

أ - تحريف الكلم من بعد مواضعه .

ب - ونسيانهم حظاً مما ذكروا به .

كما قال الله تعالى : ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به** ﴾[3] .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٣٣٣ ط / الندوة ، و ٣١٩ ، دار الكتب .

(٢) شرح الطحاوية : ٢٣٢ ، وانظر أيضاً شرح الطحاوية : ٢٠٤ .

(٣) المائدة : ١٣ .

□ ثم قال : « وهذان الأمران موجودان فى الذين فسدوا من علمائنا لمشابهتهم لأهل الكتاب .

أحدهما : تحريف الكلم ، فإن من تفقه لغير العمل يقسو قلبه ، فلا يشتغل بالعمل ، بل بتحريف الكلم وصرف ألفاظ الكتاب والسنة عن مواضعها ، والتلطف فى ذلك بأنواع الحيل اللطيفة .

من حملها على مجازات اللغة المستبعدة ، ونحو ذلك والطعن فى ألفاظ السنن حيث لم يمكنهم الطعن فى ألفاظ الكتاب .

ويذمون من تمسك بالنصوص وأجراها على ما يفهم منها ، ويسمونه جاهلاً أو حسوداً .

○ وهذا يوجد فى المتكلمين فى أصول الديانات وفى فقهاء الرأى ، وفى صوفية الفلسفة ، والمتكلمين ... »[1] .

٨ – وقال الإمام الشاه ولى الله الدهلوى الحنفى (١١٧٦ هـ) فى صدد ذكره لصفات اليهود وأنهم كانوا يحرفون التوراة تحريفاً لفظياً ومعنوياً :

« ... والتحريف المعنوى تأويل فاسد يحمل الآية على غير معناها بتحكم ، وانحرافٍ عن الصراط المستقيم »[2] .

○ وقال : « وبالجملة : فإن شئت أن ترىٰ أنموذج اليهود فانظر إلى علماء السوء ...، وأعرضوا عن نصوص الكتاب ، والسنة وتمسكوا بتعمق عالم وتشدده ، واستحسانه ، فأعرضوا عن كلام الشارع المعصوم ، وتمسكوا بأحاديث موضوعة ، وتأويلات فاسدة كانت سبب هلاكهم »[3] .

---

(١) فضل علم السلف على علم الخلف : ٨١ – ٨٢ .

(٢) قلت : هكذا قال الإمام أحمد عن الجهم : « وتأول القرآن على غير تأويله .. » الرد على الجهمية : ١٠٤ .

(٣) الفوز الكبير : ٢٢ ، ٢٥ ط الخيرية ، و : ٧ –٩ ط المنيرية .

قلت : للإمام ولى الله الدهلوى الحنفى هذا كلام آخر ذكر فيه أسباب التحريف وأنواعه :

١- منها : التأويل الباطل .

٢- ومنها : القياس الفاسد .

٣- ومنها : رد النص الصحيح لأجل تقليد غير معصوم ، واجتهاده .

٤- ومنها : توجية النصوص بوجوه مأخوذة من الأديان الباطلة .

٥- ومنها : الأخذ بالموضوع ، والرأى المجرد .

○ ثم قال : « ومما دخل فى ديننا علوم بنى إسرائيل ، وتذكير خطباء الجاهلية ، وحكمة اليونانيين ، ودعوة البابليين ، وتاريخ الفارسيين ، والنجوم ، والرمل[1] .

والكلام ... »[2] .

٩ - وقد أنطق الله الكوثرى ببعض الحق فصرح بأن ابن فورك على جلالة قدره فى علم الكلام يقع منه ما هو من قبيل تأويل الباطنية[3] .

قلت : قد سبق أن مادة ابن فورك فى تأويل نصوص الصفات عينُ مادة الجهمية الأولى من المريسية ، والثلجية[4] .

---

(١) الرمل : له مصطلحات : ففى الشرع : المشى فى الطواف سريعا ، وهز الكتفين كالمبارز بين الصفين ، تعريفات الجرجانى : ١٥٠ .

وفى العروض : هو الثغر المجزوء ، رباعيا كان أو سداسيا وقائله رامل .

وفى العلوم : علم يبحث فيه عن الأشكال الستة عشر من حيث إنها كيف يستعلم منها المجهول من أحوال العالم . انظر كشف الظنون : ١ / ٩١٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون : ٣ / ٧٦ .

قلت : فهذا من علوم الضلالة : كعلم المنجمين والكهان الضالين المضلين .

(٢) حجة الله البالغة : ١ / ١١٩ - ١٢٢ .

(٣) تعليقاته على الأسماء والصفات : ٢٥٩ .

(٤) انظر ما سبق فى صـ : ١/٢٤٧-٢٥٣،٢/٤٦-٤٧،٤٩.

□ وابن فورك هو من مصادر الأشعرية والماتريدية فى تلك التأويلات .

ومن تلك التأويلات ما هو من قبيل تحريفات الباطنية القرامطة ، بشهادة هذا الكوثرى .

١٠ – وللإمام أبى عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى (٨٤٠ هـ) كلام قيم فراجعه[1] .

الحاصل : أن تأويلات هؤلاء المتكلمين لنصوص الصفات عين التحريفات والقرمطات لا فرق بين هذه وتلك – فى الحقيقة والمآل .

وهذه الحجج الثلاث ، وما تضمنته من البراهين القاطعة والأدلة الناصعة شاهدةٌ على ما قلنا ، من أن تأويلهم لنصوص الصفات تحريفٌ بحتٌ محضٌ لا تساعده اللغة ، كما أنه تعطيل للصفات نفسها .

وتحقيق هذه المقدمة فى الوجه الآتى وبالله التوفيق :

* * *

(١) فى إيثار الحق على الخلق : ٢٩ – ٣٠ .

○ الوجه السابع :

أن تأويل نصوص الصفات يستلزم التعطيل للصفات .

كما أنه تحريف لنصوصها - كما عرفت آنفا - .

وذلك لأمرين :

الأوّل : أن المؤول إذا أول النص فقد حرفه وصرفه عن معناه ، كما سبق تحقيقه فى الوجه السابق .

وإذا ثبت هذا ، فقد أبطل المعنى الحق الذى كان النص يدل عليه . وهذا هو التعطيل[1] .

الثانى : أن التعطيل لغة يُنْبِيءُ عن الخلو ، والفراغ ، والترك ، والإهمال .

١- قال الأزهرى (٣٧٠ هـ) : « أبو عبيد عن الفراء : امرأة عاطل ، بغير هاء : لا حلى عليها . قال : وامرأة عُطُلٌ : مثلها » .

٢- وقال : « وقوس عطل : لا وتر عليها » .

٣- قال : « وإذا ترك الثغر بلا حام يحميه - فقد عُطِّل ، والمواشى إذا أهملت بلا راع - فقد عطلت ، وكذلك الرعية إذا لم يكن لها والٍ يسوسها - فهم معطَّلون .

وقد عُطِّلوا : أى أُهملوا ، وبئر معطلة : لا يستقى منها ، ولا ينتفع بمائها .

وتعطيل الحدود : ألَّا تُقامَ على مَنْ وجبت عليه .. »[2] .

٤- وقال ابن فارس (٣٩٥ هـ) : « عطل ... يدل على خلو ، وفراغ ،

---

(١) شرح الواسطية للدكتور محمد خليل هراس : ٢١ ، والكواشف الجلية لعبد العزيز السلمان : ٨٩ .

(٢) تهذيب اللغة : ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ولم أجده فى معانى القرآن للفراء .

تقول : عطلت الدار ، ودار معطلة ، ومتى تركت الإبل بلا راع فقد عطلت ، وكذا البئر إذا لم تورد .. ، وكل شيء خلا مِنْ حافظ فقد عطل ، ومن ذلك تعطيل الثغور .. »[1] .

٥- وقال : « والأعطال : الرجال[*] لا سلاح معهم ، والتعطيل : التفريغ ... »[2] .

٦- وقال الجوهرى : (٣٩٦ هـ) : « وقد يستعمل العطل فى الخلو من الشيء وتعطيل الرجل : إذا بقى لا عمل له ، والاسم : العُطْلة .

والأعطال : الرجال الذين لا سلاح معهم ، والتعطيل : التفريغ .. »[3] .

٧- وقال الراغب الأصفهانى : (٥٠٢ هـ) « العطل : فقدان الزينة ، والشغل .. ، وعطلته من الحلى ومن العمل ، فتعطل ... ؛

ويقال لمن يجعل العالم بزعمه فارغاً عن صانع أتقنه وزيَّنَهُ : مُعَطِّل ... »[4] .

٨- ١٠- وجمع ابن منظور الأفريقى المصرى (٧١١ هـ) جميع تلك المعانى ..[5] وكذا الفيروز آبادى ، والزبيدى ، وقالا :

« التعطيل : التفريغ ، والإخلاء ، وترك الشيء ضياعاً »[6] .

قلت : علم من هذا أن التعطيل أعم مطلقاً من التحريف ، لأنه يتحقق

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٤ / ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢) مجمل اللغة : ٣ / ٦٧٤ .

(*) هكذا فى الأصل ، والصواب : « رجال لا سلاح معهم » أو : « الرجال الذين لا سلاح معهم » .

(٣) الصحاح : ٥ / ١٧٦٧ .

(٤) المفردات من غريب القرآن : ٣٣٨ .

(٥) انظر لسان العرب : ١١ / ٤٥٣ - ٤٥٥ .

(٦) القاموس : ١٣٣٥ ، وشرحه : تاج العروس : ٨ / ٢٣ .

ضمن التفويض أيضاً .

والتحريف أخص مطلقا من التعطيل .

○ لأن التحريف تغيير النص عن المعنى الحق إلى الباطل . ولا شك أن وجود الأخص مستلزم لوجود الأعم ، ولا عكس .

لأن وجود الإنسان مستلزم لوجود الحيوان ، ولا عكس .

ووجود الحيوان لا يستلزم وجود الإنسان .

لجواز وجود الحيوان فى الفرس والغنم والبقر ونحوها .

فثبت أن تحقيق التحريف يستلزم تحقيق التعطيل البت .

□ قال الدكتور محمد خليل هراس ، والعلامة السعدى (١٣٧٦ هـ) واللفظ للأول .

○ «.. تحريف الكلام: إمالته عن المعنى المتبادر منه إلى معنى آخرَ لايدل عليه اللفظ إلا باحتمال مرجوح ، فلابد فيه من قرينة تبين أنه المراد..

○ وأما التعطيل: فهو مأخوذ من العطل الذى هو الخلو والفراغ والترك..

والمراد به هنا : نفى الصفات الإلهية ، وإنكار قيامها بذاته تعالى .

فالفرق بين التحريف والتعطيل .

أن التعطيل : نفى للمعنى الحق الذى دل عليه الكتاب والسنة .

○ وأما التحريف : فهو تفسير النصوص بالمعانى الباطلة التى لا تدل عليها ، والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق ؛

فإن التعطيل أعم مطلقاً من التحريف ،

بمعنى : أنه كلما وجد التحريف وجد التعطيل ، دون العكس ،

وبذلك يوجدان معا فيمن أثبت المعنى الباطل ، ونفى المعنى الحق ، ويوجد التعطيل بدون التحريف فيمن نفى الصفات الواردة فى الكتاب والسنة ، وزَعَمَ أن ظاهرَها غيرُ مرادٍ ، ولكنه لم يعين لها معنى آخر وهو

ما يسمونه بالتفويض »[1] .

قلت : ولأجل أن التأويل هو عين التحريف ، وأن التحريف يستلزم التعطيل فقد شهد كثير من أئمة الإسلام والعلماء الأعلام على ذلك .

○ وفيما يلي نصوص بعضهم إقامةً للشهودِ والبينات على هذه المقدمة والدعوى ، وفي هؤلاء الشهود كبار أئمة الحنفية وكبار الماتريدية أيضاً :

الشاهد الأول : الإمام أبو حنيفة (١٥٠ هـ) رحمه الله فقد قال :

« ... فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه ، واليد ، والنفس فهو له صفات بلا كيف . ولا يقال : إن يده قدرته ، أو نعمته ، لأن فيه إبطالَ الصفةِ ، وهو قول أهل القدر والاعتزال .

ولكن يده صفته بلا كيف ، وغضبه ، ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف »[2] .

قلت : هذا نص صريح في أن تأويل نصوص الصفات تعطيل للصفات وفيه عبرة للماتريدية ولاسيما الكوثرية منهم والديوبندية .

الشاهد الثاني : الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨ هـ) والد إمام الحرمين (٤٧٨ هـ) :

قال : « إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبهة التأويل وعماية[3]

---

(١) شرح العقيدة الواسطية : ٢٠ - ٢١ ، والكواشف الجلية للشيخ عبد العزيز المحمد السلمان : ٨٩ - ٩٠ ، والتنبيهات اللطيفة على العقيدة الواسطية ، للسعدي : ١٧ .

(٢) الفقه الأكبر مع شرحه للقاري : ٥٨ - ٥٩ ، ومع شرحه لأبي المنتهى : ١٣ - ١٤ ، ونقله الإمام ابن أبي العز في شرح الطحاوية : ٢٤٠ ، والبياضي في إشارات المرام : ١٨٧ - ١٩٢ ، والقاري : في مرقاة المفاتيح : ٨ / ٢٥٢ ، وأبو الخير في عقيدة الإسلام : ١٦٢ ، وكلهم أقروه وهم ماتريدية غير ابن أبي العز .

(٣) في الأصلين : « عماوة » ولم أجدها في اللغة ، أما « العماية : والعماءة » فبمعنى : « الغواية » . القاموس ، ١٦٩٥ .

التعطيل ، وحماقة التشبيه والتمثيل .

وأثبتنا علو ربنا سبحانه ، وفوقيته واستواءه على عرشه ، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة ، مثل تحريف « الاستواء » بالاستيلاء وغيره » .

○ وقال : « ويحصل أيضاً نفى التشبيه والتكييف فى صفاته ، ويحصل أيضاً ترك التأويل ، والتحريف المؤدى إلى التعطيل »[1] .

الشهود الثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، وهم من كبار أئمة الحنفية ، والماتريدية : الإمام فخر الإسلام البزدوى (٤٨٢ هـ) والإمام شمس الأئمة السرخسى (٤٩٠ هـ) ، وحافظ الدين عبد الله النسفى (٧١٠ هـ) وعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى (٧٣٠ هـ) فهم يقولون – واللفظ للأول –:

« وكذلك إثبات اليد والوجه حق عندنا .

معلوم بأصله متشابه بوصفه .

ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف – [أى الكيف] – ، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه .

فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات ، فصاروا معطلة » .

وزاد السرخسى :

« وأهل السنة والجماعة – نصرهم الله أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص – [أى أثبتوا معناه] – وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية .. »[2] .

---

(١) رسالة الاستواء والفوقية والحرف والصوت فى القرآن ضمن مجموعة الرسائل المنيرية : ١ / ١٨١ ، ١٨٣ ، و : ٣٩ ، ٤٦ ، طبعة المكتب الإسلامى بعنوان : « النصيحة .. » منسوبة إلى ابن شيخ الحزاميين » .

(٢) كنز الوصول إلى معرفة الأصول ، المعروف بأصول البزدوى : ١٠ ، ط : مير محمد كتب خانه كراتشى ، باكستان ، ومع شرحها كشف الأسرار للبخارى : ١ / ٦٠ – ٦١ ، وأصول السرخسى : ١ / ١٧٠ ، وكشف الأسرار شرح المنار لحافظ الدين النسفى : ١ / ٢٢٤ .

قلت : هذا النص واضح فى معناه ، لا يحتاج إلى أى تعليق فهو صريح فى أن تأويل الصفات تعطيل لها .

الشاهد السابع : أبو المنتهى المغنيساوى الحنفى الماتريدى (كان حيا سنة (٩٣٩ هـ) .

فقد أيد نص أبى حنيفة السابق بكلام فخر الإسلام البزدوى – الذى سبق نصه آنفاً – وأقره[١] .

الشاهد الثامن : العلامة الملاعلى القارى (١٠١٤) الذى لقبه الكوثرى بناصر السنة[٢] .

فقد أقر كلام الإمام أبى حنيفة ، كما أقر كلام الإمامين البزدوى والسرخسى ، وكلام هؤلاء الأئمة صريح فى أن تأويل الصفات تعطيل لها[٣] .

○ وقال القارى أيضاً : « ولا يقال : « الرضى » إرادة الإكرام ، و « الغضب » إرادة الانتقام » .

فإنّ هذا نفىٌّ للصفة .

وقد اتفق أهل السنة على أن الله يأمر بما يحبه ، ويرضاه ... ؛

وينهى عما يسخطه ، ويكرهه ، ويبغضه » .

○ ثم ذكر كلاماً قيماً فى ذم التأويل وبيان تناقض المؤولين ، وأنهم يقعون فيما فروا منه – وهو التشبيه –

○ ثم قال :

« بل يجب تركه – [أى التأويل] – لأنك تسلم من التناقض ، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماء الله وصفاته » ...؛

---

(١) انظر شرحه للفقه الأكبر : ١٤ .

(٢) انظر تبديد ظلام الكوثرى : ١٠٠ .

(٣) انظر شرح الفقه الأكبر : ٥٩ – ٦٠ .

○ وقال : « وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله ... »[1] .

الشاهد التاسع : شيخ زاده عبد الرحمن بن محمد (١٠٧٨ هـ) :

فقد قال : « ذهب مشايخ الحنفية إلى أن إثبات اليد والوجه ، وغيرهما له تعالى حق لكنه معلوم بأصله ، ومجهول بوصفه .

ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف .

كما قال فخر الإسلام البزدوى ، وشمس الأئمة السرخسى ، كما هو مصرح فى شرح الفقه الأكبر للشيخ على القارى ، والمفهوم من عقيدة الإمام الطحاوى »[2] .

قلت : أما العقيدة الطحاوية فهى عقيدة سلفية محضة مع ملاحظة عليها فى باب الإيمان ، وأما مشايخ الحنفية كالماتريدى ، والماتريدية —

فهم يعطلون كثيراً من الصفات ويحرفون نصوصها ومنها صفة « اليد » والوجه »[3] ولكن قولهم هذا حجة عليهم ، وليس هذا إلا تناقضاً شنيعاً وأما أئمة الحنفية الثلاثة وأمثالهم فمن أهل السنة .

الشاهد العاشر : القاضى كمال الدين البياضى (١٠٩٨ هـ) .

---

(١) المصدر نفسه : ٦١ — ٦٢ .

(٢) نظم الفرائد : ٢٣ .

(٣) انظر صـ : ٢/٤٣٥-٤٥٦، ٣/٥١-٥٣.

فقد ذكر كلام الإمام أبى حنيفة السابق ، وشرحه وقال :

« لأن فيه – [أى فى التأويل] – إبطال الصفة .. ، ولا يجوز إبطال الأصل لعدم العلم بوصفه كما فى أصول البزدوى .. »[1] .

الشاهد الحادى عشر : العلامة محمد أنور شاه الكاشميرى الديوبندى (١٣٥٢ هـ) الذى يعظمه ويبجله الديوبندية والكوثرى والكوثرية إطراءً وغلواً بما فيه العجب العجاب[2] .

○ فقد قال : « ألا ترى أن الأشعرى لما بالغ فى التنزيه ، وشدد فيه لزمه نفى كثير من الصفات التى أثبتها السمع حتى قارن المعطلة .. » .

إلى آخر كلام قيم ذكر فيه أنّ تنزيهات المتكلمينَ عينُ التعطيل ، وأن القرآن لم يسلك تلك التنزيهات الكلامية الباطلة[3] .

قلت : هذا الكلام رد أيضاً على الماتريدى والماتريدية ، فالطعن فى الأشعرى والسكوت عن الماتريدى بعيد عن الإنصاف ، مع أنهما كأسنان المشط فى العقائد الكلامية البدعية ، على أن الأشعرى رجع إلى العقيدة السلفية فله فضل على الماتريدى ؛ لأنه لم يرجع .

الحاصل : أن فى هؤلاء الشهود كفاية ، فالعشرة منهم هم من كبار أئمة الحنفية ، والماتريدية وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة ، وأنه قد ثبت أن التأو ل يستلزم تعطيل الصفات كما هو تحريف لنصوصها ، والله المستعان .

* * *

---

(١) إشارات المرام : ١٩٢ .

(٢) انظر ما سبق فى ترجمته فى صـ : ١/٣٣٨-٣٣٩.

(٣) فيض البارى : ٤ / ٤٧٣ ، وقد ذكرنا نصه بتمامه فى صـ : ١/٤٩٦-٤٩٧ .

○ الوجه الثامن :

أن تأويل الصفات فتحٌ للباب بمصراعيه للزندقة والإلحاد ، وتمهيد للطريق للزنادقة والملاحدة من الباطنية القرامطة والمتفلسفة وإعطاؤهم السلاح والعتاد لتأويل نصوص المعاد والأحكام .

○ وأن التأويل أساسٌ لكل بدعة دخلت على الإسلام ، وأنه غالباً سببٌ لكل بليةٍ ورزيةٍ أصيب بها الإسلام والمسلمون .

وذلك لأمور ثلاثة:

● **الأول** : أنه لا يوجد عند المؤولين ميزانٌ عدل وقانونٌ مستقيمٌ ، وحدٌ دقيقٌ يوقف عنده ، وفاصلٌ يفصل بين ما يؤول وبين ما لا يؤول وقاعدةٌ مطردة فى باب تأويل الصفات .

وما اشترطوه من موافقته اللغة – فهو قول باللسان فحسب لا حقيقة له فى الخارج والتطبيق ، كما تقدم فترى بعضهم يؤولون الأسماء والصفات جميعاً كالجهمية وبعضهم يؤولون الصفات دون الأسماء كالمعتزلة .

وبعضهم يؤولون بعض الصفات دون بعض كالماتريدية .

○ فكل من ظن شيئاً من الصفات مخالفاً لعقله الفاسد وقياسه الكاسد – أوله ، وحرفه إلى ما يريد .

○ وقد تقدم أن العقول متفاوتة ، وما من قياس إلا ويعارضه قياس ؟.

ولذلك تراهم فى أمر مريج مضطربين متهوكين متحيرين متناقضين[١] .

○ فيرىٰ عقلُ هذا وجوبَ شيء فضلاً عن إمكانه .

---

(١) انظر ما سبق : صـ : ٢/٣٩–٤٤.

بينما يرى عقل ذاك امتناعه فضلاً عن وجوده[1] .

● **والثانى** : أن تأويل نصوص المعاد والأحكام أسهل من تأويل نصوص الصفات .

● **والثالث** : أن القرامطة الباطنية ألزموا المتكلمين – لأجل تأويلهم نصوصَ الصفات – تأويلَ نصوصِ المعاد ، والأحكام أيضاً .

ولا محيدَ للمتكلمين من التزام إلزام القرامطة بوجه من الوجوه .
لأنهم لما أولوا نصوص الصفات لزمهم تأويلُ نصوص المعاد والأحكام أيضاً .

كما سيأتى تفصيل هذه الأمور الثلاثة إن شاء الله تعالى فى ضوء نصوص العلماء الآتية :

١ – قال الإمام ابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ) رحمه الله :

« وأما من أبى إلا تحريفها – [أى تحريف نصوص الصفات] – بما يسميه تأويلاً – فتأويل نصوص المعاد ، والجنة والنار ، والحساب أسهل من تأويلها على أرباب التأويل .

ولا يشاء مبطلٌ أن يتأول النصوص ، ويحرفها مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص .

وهذا الذى أفسد الدنيا والدين .

وهكذا فعلت اليهود ، والنصارى فى نصوص التوراة والإنجيل .

وحذرنا الله أن نفعل مثلهم .

وأبى المتكلمون إلا سلوك طريقهم .

---

(١) الوجوب بمعنى امتناع العدم : وهو : ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحقيقها فى الخارج ، وضده : الامتناع : وهو : ضرورة اقتضاء الذات عدم الوجود الخارجى ، وبينهما : الإمكان : وهو ما يجوز وجوده كما يجوز عدمه ؛ أى : عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم . انظر : تعريفات الجرجانى : ٣٢٣ ، ٥٣ ، ٥٤ .

وكم جنى التأويل الفاسد ... » .

ثم ذكر أحداثاً تاريخية وقواصم مؤلمة ، وكوارث مفجعة التى كانت نتيجة للتأويل[1] .

٢ - وقد أجملها الإمام ابن القيم (٧٥١ هـ) رحمه الله فقال :

هذا واصل بلية الإسلام من * تأويل ذى التحريف ، والبطلان
وهو الذى قد فرق السبعين بل * ذادت ثلاثاً قول ذى البرهان
وهو الذى قتل الخليفة جامع الـ * قرآن ذا النورين ، والإحسان
وهو الذى قتل الخليفة بعده * أعنى عليًّا قاتلَ الأقران
وهو الذى قتل الحسين وأهله * فغدوا عليه ممزق اللحمان

وقال :

وهو الذى أنشا الخوارج مثل إنـ * شاء الروافض أخبث الحيوان
ولأجله شتموا خيار الخلق بعـ * ـد الرسل بالعدوان والبهتان
ولأجله سل البغاة سيوفهم * ظناً بأنهم ، ذو إحسان
ولأجله قد قال أهل الاعتزا * ل مقالة هدت قُوىَ الإيمان
ولأجله قالوا بأن كلامَه * سبحانه خَلْقٌ من الأكوان
ولأجله قد كذبت بقضائه * شبهُ المجوسِ عابدى النيران
ولأجله قد خلدوا أهل الكبا * ئر فى الجحيم كعابد الأوثان
ولأجله قد أنكروا لشفاعة الـ * مختار فيهم غايةَ النكران
ولأجله ضُرِبَ الإمام بسوطهم * صديقُ أهل السنةِ الشيبانى
ولأجله قد قال جهمٌ ليس رب * العرش خارجَ هذه الأكوان
كلا ولا فوق السماوات العلا * والعرش من رب ولا رحمان

○ وقال :

ولأجله جحدت صفات كماله * والعرش أخلوه من الرحمان

(١) شرح الطحاوية : ٢٠٤ ط / المكتب ، و : ١٦٤ ، تحقيق بشير .

ولأجله أفنى الجحيمَ وجنةَ الـ * مأوى مقالةُ كاذبٍ فتّان
ولأجله قالوا الإله معطل * أزلاً بغير نهاية وزمان
ولأجله قد قال ليس لفعله * من غاية هي حكمة الديان
ولأجله قد كذبوا بنزوله * نحو السماء بنصف ليل ثان
ولأجله زعموا الكتابَ عبارةً * وحكايةً عن ذلك القرآن
ما عندنا شيء سوى المخلوق والـ * قرآن لم يُسمع من الرحمان
ما ذا كلامُ الله قطُّ حقيقةً * لكن مجاز ويح ذا البهتان

○ وقال :

وهو الذى جَرَّ ابنَ سينا والأُلى * قالوا مقالته على الكفران
فتأولوا خَلْقَ السماوات العلا * وحدوثَها بحقيقة الإمكان
وتأولوا علمَ الإله وقولَه * وصفاتِه بالسلب والبطلان
وتأولوا البعث الذى جاءت به * رسل الإله لهذه الأبدان
بفراقها لعناصر قد ركبت * حتى تعود بسيطة الأركان
وهو الذى جَرَّ القرامطة الأُلى * يتأولون شرائع الإيمان
فتأولوا العَمَلِيَّ مثل تأول الـ * عِلْمِيِّ عندكم بلا فرقان
وهو الذى جَرَّ النصيرَ وحزبَه * حتى أتوا بعساكر الكفران
فجرى على الإسلام أعظمُ محنةٍ * وخمارها فينا إلى ذا الآن
وجميع ما فى الكون من بدعٍ وأحْـ * ـداثٍ تخالف مُوجَبَ القرآن
فأساسها التأويلُ ذو البطلان لا * تأويلُ أهلِ العلم والإيمان

○ ثم ذكر معنى التأويل فى لغة القرآن واصطلاح السلف[1] .

(١) القصيدة النونية : ٨٥ – ٨٧ ، وانظر لشرح هذه الأبيات توضيح المقاصد : ٢ / ٣ – ١٥ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ١ / ٢٦١ – ٢٨٣ ، وتوضيح الكافية للسعدى : ٧٣ – ٧٥ ، وراجع لتفصيل هذا كله – الصواعق المرسلة : ١ / ٣٤٨ – ٣٨١ ، فتجد مبحثا فيه عبرة للمؤولين المعطلين المحرفين .

٣ – وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢ هـ) أيضاً :

« ... فيقال : هذا البابُ الذى فتحتموه ... **فقد** فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين لا تقدرون على سده .

فإنكم إذا سوغتم صرفَ القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليلٍ شرعي – فما الضابط فيما يسوغ تأويلهُ وما لا يسوغ ؟

○ فإن قلتم : ما دل القاطع العقلىُّ على استحالته تأولنا ، وإلا أقررنا .

○ قيل لكم : وبأى عقل نزن[1] القاطع العقلى ؟ .

فإن القرمطى الباطنى يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد ، ويزعم المعتزلى على قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى ، وعلى امتناع قيامِ علمٍ أو كلامٍ أو رحمةٍ به تعالى .

○ وباب التأويلات – التى يَدَّعَىْ أصحابُها وجوبَها بالمعقولات – أعظمُ من أن تنحصر[2] فى هذا المقام .

□ وحينئذ يلزم محذوران عظيمان :

● **أحدهما** : أن لا نقر بشىء من معانى الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة فى إمكان ذلك بالفعل ، وكل طائفة من المختلفين فى الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه فيؤول الأمر إلى الحيرة المحذورة .

● **الثانى** : أن القلوب تتخلى عن الجزم بشىء تعتقده مما أخبر به الرسول ﷺ ؛ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد ، والتأويلات مضطربة ، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة ، والإرشاد ... ؛

---

(١) كان الأولى أن يقال : « تزنون » أو « يوزن » .

(٢) هكذا فى الأصول ، والصواب : «ينحصر» بالتذكير ، لأن ضميره يرجع إلى « الباب » .

○ ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد ،

إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه قبلوه .

وإن خالفته أولوه .

○ وهذا فتح باب الزندقة نسأل الله العافية »[1] .

قلت : لقد تقدم في ضوء عدة من الأمثلة أن تأويلات هؤلاء المتكلمين من الماتريدية وغيرهم عين التحريفات القرمطية ، فاللغة لا تساعدها ولا توافقها[2] .

○ كما تقدم أيضاً اعتراف الكوثرى بأن فى تأويلات ابن فورك ما هو من قبيل تأويلات الباطنية[3] .

٤ – وقد ذكر شيخ الإسلام نتائج وخيمة للتأويل وبين أن الباطنية ألزموا مَنِ استجابَ إلى بعض التأويل ودعوه إلى الباقى .

○ فقال : « ولهذا كان هذا الأصلُ الفاسد مستلزماً للزندقة والإلحاد فى آيات الله وأسمائه .

○ فمن طرده أداه إلى الكفر ، والنفاق ، والإلحاد .

ومن لم يطرده تَناقَضَ ، وفارقَ المعقولَ الصريحَ .

وظهر ما فى قوله من التناقض والفساد .

○ ومن هذا الباب دخلت الملاحدة ، والقرامطة الباطنية على كل فرقة من الطوائف الذين وافقوهم على بعض هذا الأصل .

○ حتى صار مَن استجابَ لهم إلى بعضه يدعوه إلى الباقى .

---

(١) شرح الطحاوية : ٢٣٦ – ٢٣٧ ، وقريب منه كلام شيخ الإسلام فى درء التعارض : ٥ / ٢٤٢ – ٢٤٣ ، وراجع أيضا منهاج السنة الطبعة المحققة : ٧ / ٣٧ .

(٢) انظر ما سبق : فى صـ : ٢/٢٥٥–٢٩٥.

(٣) راجع ما تقدم فى صـ : ٢/٢٩٤.

إن أمكنت الدعوة وإلا رضوا منه بما أدخلوه فيه من الإلحاد ؛
○ فإن هذا الأصلَ متناقضٌ معارضٌ لدين جميع الرسل صلوات الله عليهم وسلامه ، وقد رأيت كتاباً لبعض أئمة[1] الباطنية سماه « الأقاليد الملكوتية سلك فيه هذا السبيل »[2] .

٥- وقال : « ... فالملاحدة تقول لهم - [أى للمتكلمين] - :
قولنا فى نفى المعاد ، كقولكم فى نفى الصفات :
فلا يستدل بالشرع على هذا لمعارضة العقل له .
○ والمؤمنون بالله ورسوله يقولون لهم - [أى للمتكلمين] - :
قولنا لكم فى الصفات ، كقولكم للملاحدة فى المعاد :
فإذا قلتم للملاحدة : إثبات المعاد معلوم بالاضطرار من دين الإسلام .. قلنا لكم : إثبات الصفات ، والعلو ، والأفعال معلوم بالاضطرار من دين الرسول - ﷺ - »[3] .

□ وقال : « ... إن العلم بدلالة النصوص على العلو ، والصفات أمرٌ ضرورى ؛ فالقدح فيه من جنس القدح فيما دل عليه القرآن من خلق السماوات والأرض ومن نعيم الجنة والنار .
ولا ريب أن دلالة القرآن والحديث على ذلك أعظم من دلالته على الميزان ، والشفاعة ، والحوض » .
○ ثم قال : « إن تطريق التأويل إلى ذلك أبلغ من تطريقه إلى نصوص الصفات »[4] .

---

(١) هو أبو يعقوب إسحاق بن أحمد السجزى أو السجستانى المعروف ببندانة من أئمة الإسماعيلية الملاحدة ودعاتهم قتل على زندقته سنة (٣٣١ هـ) ، انظر الفرق بين الفرق : ٢٦٧ ، والأعلام للزركلى : ١ / ٢٩٣ .
(٢) درء التعارض : ٥ / ٣٢٢ - ٣٢٣ .
(٣) المرجع نفسه : ٥ / ٣٠١ - ٣٠٢ .
(٤) درء التعارض : ٧ / ١٢٧ - ١٢٨ والأولى: (دلالتهما).

٦ – وذكر شيخ الإسلام كلاماً قيماً فى التدليل على أن تأويل نصوص المعاد والأحكام أسهل من تأويل نصوص الصفات ، وأن إنكار الصفات أعظم إلحاداً من إنكار معاد الأبدان .

○ فمن كلامه ما يلى :

« وقد تبين أن الجهمية عندهم– [عند أئمة الإسلام]– من نوع الملاحدة الذين يُعْلَمُ بالاضطرار أن قولهم مخالف لما جاء به الرسل ، بل إنكار صفات الله أعظم إلحاداً فى دين الرسل من إنكار معاد الأبدان ؛ فإن إثبات الصفات لله أخبرت[1] به الرسل أعظم مما أخبرت بمعاد الأبدان ، ولهذا كانت التوراة مملوءة من إثبات صفات الله .

وأما ذكر المعاد – فليس هو فيها كذلك حتى قيل :

إنه ليس فيها ذكر المعاد .

والقرآن فيه من ذكر أسماء الله وصفاته ، وأفعاله أكثر مما فيه من ذكر الأكل والشرب ، والنكاح فى الجنة .

○ والآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته أعظمُ قدراً من آيات المعاد ، فأعظم آية فى القرآن أية الكرسى المتضمنة لذلك » .

ثم ذَكَرَ أن أفضل سورةٍ ، سورة أم القرآن – التى لم ينزل فى التوراة ، ولا فى الإنجيل ، ولا فى الزبور ، ولا فى القرآن مثلها .

وهى السبع المثانى ، والقرآن العظيم ، وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته أعظم مما فيها من ذكر المعاد .

ثم ذكر سورة الإخلاص التى تعدل ثلث القرآن ، وأنها صفة الرحمان ، من أحبها أحبه الرحمان[2] .

٧– وقال شيخ الإسلام أيضاً : « وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائفَ من الناس عقولَهم ودينَهم حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ،

---

(١) هكذا فى الأصل ، ولعل الأولى : « فإن إثبات الصفات لله الذى أخبر به الرسل » أو : « فإن إثبات الصفات لله التى أخبر بها الرسل » .

(٢) درء التعارض: ٥/٣٠٩– ٣١٢، ومثله فى ٥/٢٢٢، وراجع ما سيأتى فى صـ١/١٩٢.

وأبلغ النفى والضلالة »[1] .

٨ – وقال : « والمقصود : أن أولئك المبتدعين من أهل الكلام لما فتحوا بابَ القياسِ الفاسدِ فى العقليات ، والتأويل الفاسد فى السمعيات – صار ذلك دهليزاً للزنادقة الملحدين إلى ما هو أعظم من ذلك من السفسطة فى العقليات، والقرمطة فى السمعيات .

وصار كل من زاد فى ذلك شيئاً – دعاه إلى ما هو شر منه ،
حتى انتهى بالقرامطة إلى إبطال الشرائع المعلومة كلها .
كما قال رئيسهم[2] بالشام :
قد أسقطنا عنكم العبادات ، فلا صوم ، ولا صلاة ، ولا حج ، ولا زكاة .

ولهذا قال من قال من السلف :
« البدعة بريد الكفر ، والمعاصى بريد النفاق »[3] .

٩– وقال : « والمقصود هنا : أن هؤلاء الملاحدة – [القرامطة الباطنية] – يحتجون على النفاة بما وافقوهم عليه من نفى الصفات ، والإعراض عن دلالة الآيات كما ذكر ذلك ابن سينا فى الرسالة الأضحوية ... » .

ثم ذكر نص ابن سينا المشتمل على الكفر الصريح والإلحاد القبيح[4] وقد ذكرنا جزءاً منه[5] .

١٠– وقال : « والمقصود هنا : أن المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم – أى على أصناف من الملاحدة والزنادقة – لم يكن الأمر كما قالوه .

---

(١) التدمرية : ٤٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٣٣ .
(٢) لم أعرفه من هو .؟
(٣) شرح حديث النزول : ١٦٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٥٢ .
(٤) درء التعارض : ٥ / ١٠ – ١٨ ، ثم كَرَّ شيخ الإسلام عليه بالإبطال .
(٥) انظر صـ :٢/٢٦٦–٢٧٢، وقارنه بكلام الماتريدية فى صـ : ٢/٢٦٠–٢٦١.

بل هم فتحوا لهم دهليزَ الزندقةِ .

ولهذا يوجد كثير ممن دخل فى هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين .

كابن عربى وابن سبعين وغيرهما .

وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة – فإنهم يستنصرون ، ويستعينون بأولئك المتكلمين المبتدعين .

ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله .

فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما وُجد ذلك عياناً »[1] .

○ ولأجل مثل هذه المناسبة يقول شيخ الإسلام فى هؤلاء المتكلمين : إنهم لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا[2] .

○ ويقول : إن منتهاهم السفسطة فى العقليات والقرمطة فى السمعيات[3] .

١١– وللإمام ابن القيم رحمه الله مباحث قيمة فى تحقيق أن تأويل الصفات فتح الأبواب للزندقة والإلحاد والقرامطة الباطنية .

○ وأن تأويل نصوص المعاد والأحكام بل تأويل نصوص الملائكة ونحوها – أسهل من تأويل نصوص الصفات .

وأن اشتمال الكتب السماوية على نصوص الأسماء والصفات أكثر من اشتمالها على غيرها .

○ وأن القرامطة الباطنية وغيرهم من أنواع الملاحدة والزنادقة ألزموا المتكلمين تأويلَ نصوص الأحكام والشرائع .

---

(١) شرح حديث النزول : ١٦٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٤٧ .

(٢) انظر صـ : ٢/٣٨.

(٣) راجع : صـ : ٢/٣٧.

وأنهم احتجوا على المتكلمين بعين شبهاتهم .

○ بل احتجوا على بعض المتفقهة المقلدة الجامدة الذين يؤولون كثيراً من نصوص الأمر والنهى الصحيحة الصريحة[1] .

□ فمن كلام ابن القيم قوله القيم :

« ... فعمد أرباب التأويل إلى أصول الإيمان والإسلام فهدموها بالتأويل .. فعمدوا إلى أجل الأخبار – وهو ما أخبر به عن الله من أسمائه وصفاته ، ونعوت كماله ، فأخرجوه عن حقيقته وما وضع له .

وهذا القسم من الأخبار أشرف أنواع الخبر ، والإيمان به أصل الإيمان بما عداه .

واشتمال القرآن ، بل الكتب الإلهية عليه أكثر من اشتمالها على ما عداه وتنوع الدلالة بها على ثبوت مخبره أعظم من تنوعها فى غيره .

وذلك لشرف متعلقه ، وعظمته ، وشدة الحاجة إلى معرفته » .

□ وقال : « فإذا سُلِّط التأويلُ على النصوص المشتملة عليها – فتسليطه على النصوص التى ذكر فيها الملائكة أقرب بكثير » .

□ وقال : « ولذلك تأولها – [أى نصوص الملائكة] – الملاحدةُ ، كما تأولوا نصوص المعاد ، واليوم الآخر .

وأبدوا لها تأويلاتٍ ليست بدون تأويلات الجهمية نصوص الصفات .. » .

○ وقالوا للمتأولين من الجهمية :

بيننا وبينكم حاكم العقل .

فإن القرآن ، بل الكتب المنزلة مملوءة بذكر الفوقية ، وعلو الله على عرشه ، وأنه تكلم و يتكلم ، وأنه موصوف بالصفات ... ؛

---

(١) انظر : الصواعق المرسلة : ١/٣٦٥-٣٧٠ ، ومختصر الصواعق : ١ / ٤١ – ٤٣ ، الطبعة الجديدة و : ١ / ٦٢ – ٦٣ ، الطبعة القديمة .

إلى غير ذلك من نصوص الصفات – التى إذا قيس إليها نصوصُ حشرِ هذه الأجساد ، وخرابِ العالم ، وإعدامِه ، وإنشاءِ عالمٍ آخرَ .

وجدتَّ نصوصَ الصفاتِ أضعافَ أضعافِها .

فهذه الآيات والأخبار الدالة على علو الرب تعالى على خلقه وفوقيته ، واستوائه على عرشه . قد قيل : إنها تقارب الألف .

وقد أجمعت عليها الرسل من أولهم إلى آخرهم .

فما الذى سوغ لكم تأويلها ؟.

وحرم علينا تأويل نصوص حشر الأجساد ، وخراب العالم ؟ .

فإن قلتم : الرسل أجمعوا على المجيء به فلا يمكن تأويله .

قيل : وقد أجمعوا على أن الله فوق عرشه .... ؛

فإن منع إجماعهم هناك من التأويل – وجب أن يمنع ها هنا –

فإن قلتم : العقل أوجب تأويل نصوص الصفات ، ولم يوجب تأويل نصوص المعاد .

قلنا : هاتوا أدلة العقول التى تأولتم بها الصفات .

ونحضر نحن أدلة العقول التى تأولنا بها المعاد ، وحشر الأجساد ، ونوازن بينها ليتبين أيها أقوى ؟ .

فإن قلتم : إنكار المعاد تكذيب لما علم من دين الرسل بالضرورة .

قلنا : وإنكار صفات الرب ، وأنه آمرٌ ناهٍ ، فوقَ سماواته ... ؛ تكذيب لما علم أنهم جاؤوا به ضرورةً .

فإن قلتم : تأويلنا للنصوص التى جاؤوا بها لا يستلزم تكذيبَهم وردَّ أخبارِهم .

قلنا : فمن أين صار تأويلنا للنصوص التى جاؤوا بها فى المعاد – يستلزم تكذيبَهم ، وردَّ أخبارِهم دون تأويلكم إلا لمجرد التحكم ، والتشهى .

فصاحت القرامطة ، والملاحدة ، والباطنية ، وقالت :

○ ما الذى سوَّغ لكم تأويل الأخبار وحرم علينا تأويل الأمر والنهى ، والتحريم ، والإيجاب ؟ .

ومورد الجميع من مشكاة واحدة .

فنحن سلكنا فى تأويـل الشرائع العملية نظير ما سلكتم فى تأويل النصوص الخبرية .

قالوا : وأين تقع نصوص الأمر والنهى من نصوص الخبر ؟ .

○ قالوا : وكثير منكم قد فتحوا لنا باب التأويل فى الأمر ، فأولوا أوامر ونواهى كثيرة صريحة الدلالة ، أو ظاهرة الدلالة فى معناها بما يخرجها عن حقائقها وظواهرها .

○ فهلم نضعها فى كفة ، ونضع تأويلاتنا فى كفة ، ونوازن بينهما ، ونحن لا ننكر أنا أكثر تأويلاً منهم وأوسع .

لكنا وجدنا باباً مفتوحاً فدخلناه ، وطريقاً مسلوكاً فسلكناه ، فإن كان التأويل حقاً – فنحن أسعد الناس به .

وإن كان باطلاً – فنحن وأنتم مشتركون فيه ، ومستقل ، ومستكثر . فهذا من شؤم جناية التأويل على أصول الإيمان والإسلام »[1] .

١٢–وللإمام أبى عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى (٨٤٠ هـ) كلام ينبغى الإطلاع عليه[2] .

قلت : لا إله إلا الله ، سبحان الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله لقد صدق هؤلاء الأئمة أئمةُ السنةِ والإسلام .

فلقد احتج طوائفُ أعداء الإسلام من الزنادقة والملاحدة بشبهات هؤلاء المتكلمين وفيما يلى عدة أمثلة لتكون شواهدَ قوانعَ لما ذكره هؤلاء

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٣٦٥ – ٣٧٠ ، ومختصر الصواعق : ١ / ٤١ – ٤٣ .

(٢) انظر إيثار الحق على الخلق : ١٣٦ .

الأئمة الأعلام ، ولا سيّما شيخ الإسلام وابن القيّم الإمام :

● **المثال الأوّل** : لقد أبطل ابن سينا أحد دعاة القرامطة الباطنية نصوصَ المعاد بحجة أنها ظواهرُ شرعيةٌ ، وأنها لا يُحْتَجُّ بها فى أمر المعاد كما لا يُحْتَجُّ بظواهرَ شرعيةٍ فى أمر الأسماء والصفات .

فجعل ابن سينا حجةَ المتكلمين وتأويلهم لنصوص الصفات حجةً لإبطال نصوص المعاد .

وقد ذكرنا نص ابن سينا وفيه عبرة للمتكلمين لو كانوا يعلمون[1] .

● **المثال الثانى** : ذكر شيخ الإسلام أن أبا يعقوب إسحاق بن أحمد السجستانى المقتول (٣٣١ هـ) على زندقته أحد دعاة الإسماعيلية سلك فى كتابه : « الأقاليد الملكوتية » مسلك المتكلمين فى تأويل المعاد والشرائع[2] .

● **المثال الثالث**: شهادة الغزالى واعترافه بأن القرامطة احتجوا بحجة المتكلمين ألف الغزالى فى الرد على الباطنية قال فيه رداً على تأويلاتهم لنصوص المعاد والأحكام :

« ... فإن ثلثى القرآن فى وصف الجنة والنار ، والحشر ، والنشر ، مؤكد بالقسم والأيمان .

وأنتم مع ذلك تقولون : لعل تحت ذلك رمزاً ... »[3] .

○ وقال الغزالى أيضاً :

« ... إذ لا نجد فرقة ينقض مذهبَها بنفس المذهب سوى هذه ، إذ مذهبُها إبطالُ النظر ، وتغييرِ الألفاظ عن موضوعاتها بدعوى الرموز ، وكل ما يتصور أن ينطلق به لسانهم إما نظر ، أو نقل .

○ أما النظر فقد أبطلوه ، وأما اللفظ فقد جُوِّز أن يراد باللفظ غير

---

(١) تقدم فى صـ : ٢/٢٦٦-٢٧٢ ، وقارنه بكلام الماتريدية فى صـ :٢/٢٦٠-٢٦٦.

(٢) انظر ما تقدم فى صـ : ٢/٣١٠.

(٣) فضائح الباطنية : ٥٢ .

موضوعه فلا يبقى لهم معتصم »[1] .

قلت : هذا كان كلام الغزالى فى الرد على القرامطة ، ثم حكى الغزالى حجةَ القرامطة وإلزامهم للمتكلمين .

○ فقال : « فإن قيل : فهذا ينقلب عليكم ، فأنتم تُجوِّزون أيضاً تأويل الظواهر .

كما أولتم آية الاستواء ، وخبر النزول ، وغيرهما »[2] .

○ ثم أجاب الغزالى عن إلزام القرامطة فقال :

« قلنا : ما أبعد هذا القلب .

فإن لنا معياراً فى التأويل :

وهو : أن ما دل نظر العقل ، ودليله على بطلان ظاهره . علمنا ضرورةً أن المراد غير ذلك .

بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق التجوز والاستعارة ، فقد دل الدليل على بطلان الاستواء والنزول ،

فإن ذلك من صفات الحوادث .

فحُمِلَ على الاستيلاء ، وهو مناسب للغة .

○ وأما الحشر ، والنشر ، والجنة والنار .

فليس فى العقل دليل على إبطاله ،

ولا مناسبة بين الألفاظ الواردة فيه ، وبين المعنى الذى أولوه عليه ، حتى يقال : إنه المراد .

بل التأويل فيه تكذيب محض ... »[3] .

(١-٢) المصدر المذكور : ٥٣ . والأولى : (تنقض ... يراد به) .

(٣) فضائح الباطنية : ٥٣ .

قلت : تدبر أيها المسلم فى كلام هذا الغزالى المتكلم وفى كلام هذا القرمطى الباطنى الذى ألزم المتكلمين تأويل نصوص المعاد والأحكام ، وظاهر من كلام الفريقين – المتكلمين – والباطنية – قوةُ إلزام الباطنية واطرادهم للتأويل وضعف كلام المتكلمين ، وتناقضهم فى تأويل بعض النصوص وعدم تأويل بعضها .

○ وأنهم فتحوا باباً لهؤلاء القرامطة الباطنية لتأويل نصوص المعاد والأحكام ؛ لأنه يجوز للقرامطة أن يقولوا :

□ إذا استحال فى عقولكم ظواهر نصوص الصفات فأولتم –

كذلك استحال فى عقولنا ظواهر نصوص الحشر والنشر والأمر والنهى ، لأن تأويلها أسهل من تأويل نصوص الصفات ، واللغة إن تحتمل تأويلكم فأولى أن تحتمل تأويلنا .

○ كما يجوز لأهل السنة أن يَقْلِبُوا على هؤلاء المتكلمين حجتهم فيقولوا :

كيف تحتجون على القرامطة ، وأنتم أنفُسكم أبطلتم النظر الصريح والأثر الصحيح .

* أما إبطالكم للنظر الصريح .

فلأن الأدلة العقلية والفطرية على إثبات علو الله تعالى التى استدل بها أئمة السنة أمثال أبى حنيفة ، وأحمد بن حنبل والدارمى وابن خزيمة وغيرهم قد أبطلتم وقلتم : إنها أدلة وهمية كما سيأتى تفصيل ذلك[1] .

* وأما إبطالكم للأثر الصحيح .

فقد تقدم فى الفصل الثانى من هذا الباب موقفكم من نصوص الصفات وتلاعبكم بها مما يُبكى ويُضحك ، وتبين للمسلمين أن هذا ليس

---

(١) انظر صـ : ٢/٤٩٢.

موقف من يؤمن بها(*) .

○ فهذه النصوص الصحيحة المحكمة الصريحة مع تلك الكثرة الكاثرة والتواتر والتضافر بين الرد أو التأويل أو التفويض عندكم .

○ فهي ساقطة عن حيز الاحتجاج ، لأنها أدلة سمعية لفظية تخالف البراهين العقلية القطعية عندكم(*) .

○ وتقدم تصريحكم بأن نصوص العلو في الكتب السماوية لم تأت لتحقيق الاعتقاد بل لاستدراج العوام مصلحةً لدعوتهم ، وهذا عين إبطال الشريعة من أصلها كما فعل القرامطة وتقدم بلسان ابن سينا أنه قال : إذا كان هذا حال نصوص التوحيد فما بالك بنصوص المعاد فأبطل نصوص المعاد وأزالها عن سلطان الاحتجاج[1] .

○ كما فعلتم ذلك بنصوص العلو[2] .

○ وأما قولكم : إن لنا معياراً في التأويل ، وهو أن ما دل نظر العقل على بطلان ظاهره – أولناه . بشرط مناسبة التجوز واللغة .

فباطل لا حقيقة له في الواقع بل هو قولكم بأفواهكم لا تطبيق له في عملكم .

○ فقد تقدم أن تأويلاتِكم تحريفاتٌ قرمطيةٌ ، وأن اللغة لا تساعد تأويلاتِكم بل تخالفها أشد المخالفة[3] .

وأن « الاستواء » بمعنى « الاستيلاء » لم يأت في كلام العرب[4] .

وأن لفظة « بيده » ولفظة « بيدىّ » لم تأت في كلام العرب بمعنى

---

(١) راجع ص : ٢/٢٦٠-٢٦٦-٢٦٧-٢٧٢.

(٢) انظر صـ : ٢/٢٦٠-٢٦٦، ٢٧٢-٢٧٧.

(٣) انظر صـ : ٢/٢٥٥-٢٩٥ .

(٤) انظر صـ : ٢/٢٧٧-٢٧٩.

(*) انظر صـ : ١/٥٣٧-٥٥٠ ، وما بعدها .

القدرة[1] إذاً فتأويل هذه النصوص تحريفٌ قرمطيٌّ لا تساعده لغة العرب قط .

○ فدل ذلك على أن معياركم منهار * وإلزام القرامطة إياكم ليس لكم منه فرار ، وإذا حرّفتم نصوص الصفات بحجة نظر عقلكم الفاسد – جاز للقرامطة تحريف نصوص المعاد بالأولى . فانهار بنيانكم الذى بنيتم على شفا جرف هار ، ولا محيد لكم من إلزام القرامطة إلا أن ترجعوا إلى العقيدة السلفية المحضة التى هى حصن حصين متين رصين لا يرام .

● **المثال الرابع** : لقد ارتكب ابن شجاع البلخى الثلجى الحنفى المريسى (٢١٦هـ) حيلة ماكرة لإسقاط أحاديث الصفات وردها، فزعم عدواناً وبهتاناً:

أن الزنادقة وضعت اثنى عشر ألفَ حديثٍ وروجوها على المحدثين .

○ ولما جاء دور الرازى فيلسوف الأشعرية (٦٠٦ هـ) زاد الطين البلة وادّعىٰ ذلك حتى على البخارى ومسلم .

فلم ينج منه حتى « الصحيحان » اللذان هما أصح كتب الإسلام بعد كتاب الله على الإطلاق .

○ ولما جاء دور الكوثرى أحيا تلك المقالة الفاجرة وذب عنها ودافع عن أصحابها وزاد من عند نفسه أن العقيدة الوثنية – يعنى عقيدة إثبات الصفات لله تعالى – دخلت على المحدثين من زمن التابعين إلى يومنا هذا .

كما تقدم تفصيل ذلك مع قلع نسج الكوثرى وسلفه[2] .

ولما فتح هؤلاء باب الشر والكذب وادعاء أن العقيدة السلفية التى سموها الوثنية – دخلت على المحدِّثين من طريق الزنادقة والملاحدة – هان على كل ملحد وزنديق التَّشَبُّثُ بهذا المبدإ فى كل أصل من أصول الإسلام إذا شاء ؛

---

(١) انظر صـ : ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٢) انظر صـ : ١/٢٥١-٢٥٢،٣٤٣-٣٥٥-٥٤٥.

وقد وقع هذا حتى على اعتراف الكوثرى ؛

○ فقد أخذ المستشرقون وغيرهم من الملحدين المنتسبين إلى الإسلام بهذه الحيلة الكافرة ؛

○ وقالوا : إن عقيدة رفع عيسى عليه السلام إلى السماء حيًّا إنما كانت عقيدةَ النصارى بثوها فى المسلمين[1] .

○ وقد تولى الكوثرى الرد على هذه الحيلة فأجاد ولكنه تناقض ؛ لأن كلامه فى الرد على منكرى نزول عيسى عليه السلام ينقلب حجةً عليه فى باب الصفات وقد تقدم تفصيلُ ذلك[2] .

○ فانظر يارعاك الله ! .

كيف يفتح هؤلاء أبوابَ الشر والإلحاد والزندقة لأنواع من المشركين والكفار ؟ .

فدخلوا على المتكلمين بسهولة ويسر من تلك الثغور التى فتحوها لهم فغزاهم أعداء الإسلام بسلاحهم الذى وفروه ، وعتادهم الذى أعدوه .

● **المثال الخامس** : لقد حكم المتكلمون على أخبار الصفات بأنها أخبارُ آحادٍ ، وهى ظنية لا تصلح للاحتجاج فى باب العقيدة .

○ فأخذ بعض المغرضين بهذا المبدأ فى دعم إنكارهم لنزول عيسى عليه السلام بحجة أن أحاديث نزوله أخبارُ آحادٍ لا تصلح للاحتجاج فى العقيدة[3] . فهذا - كما ترى - من شؤم ما كسبت أيدى المتكلمين .

● **المثال السادس** : أخذ هؤلاء المغرضون بمبدأ آخرَ للمتكلمين ، فقالوا : لو سلم أن أحاديث نزول عيسى عليه السلامُ قطعيةُ الثبوت

---

(١) انظر نظرة عابرة : ١٤٦ .

(٢) انظر ما تقدم فى صـ : ٢/١١٧-١١٨.

(٣) انظر نظرة عابرة : ١١١ .

ولكنها ظنيةُ الدلالةِ ؛ فليست من قبيل المحكمات التى لا تحتمل التأويل[1] فانظر كيف دخل أعداء الإسلام من ثغرات المتكلمين ؟ .

● **المثال السابع** : ما أخذ هؤلاء المغرضون المنكرون لنزول عيسى عليه السلام بمبدأ المتكلمين : من أن الأدلة السمعيةَ ظنيةٌ لا تؤخذ منها العقيدة كل ذلك باعتراف الكوثرى[2] .

وقد رد الكوثرى على مزاعمهم وأجاد فى الرد وتمسك بحجج أهل السنة ولكن تلك الحجج كلها تنقلب حجةً عليه ، وعلى خلطائه من المتكلمين الذين أسسوا مبادىء هذا الشر والفساد ، وفتحوا الأبواب لهؤلاء الملاحدة .

● **المثال الثامن** : لقد حرف هؤلاء المتكلمين الأحاديث المتواترة الدالة على صفة نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا ، وعطلوا هذه الصفة بتأويلهم إلى نزول الأمر ، ونزول الملائكة – إلى غير ذلك من التأويلات ، فهان الأمر على الميرزا غلام أحمد القاديانى المتنبى الكذاب الدجال إمام الفرقة القاديانية الكافرة (١٣٢٦ هـ)[3] .

---

(١) انظر نظرة عابرة : ١٢٣ .

(٢) انظر المرجع السابق : ٨٠ .

(٣) كان هذا الكافر قد قرأ النحو والصرف والمنطق والحكمة واشتغل بالدنيا وخدم الدولة الإنجليزية وتظاهر بالذب عن الإسلام ، وادعى أولاً أنه ملهم . ثم ادعى أنه مجدد القرن الثالث عشر ، ثم ادعى أنه المهدى ، ثم ادعى أنه هو المسيح الموعود به ، وأن عيسى ابن مريم عليه السلام توفى ، ثم ادعى النبوة ، بل ادعى أفضليته على الأنبياء ثم صار بينه وبين العلامة ثناء الله الأمر تسرى (١٣٦٧ هـ) السلفى – ترجمته فى نزهة الخواطر : ٨ / ٩٥ – ٩٦ » عام (١٣٢٦ هـ) مباهلة وتحداه أن يموت الكاذب فى حياة الصادق فمات القاديانى الكذاب فى حياة هذا العالم السلفى سنة (١٣٢٦ هـ) بالهيضة الوبائية وعاش هذا العالم السلفى إلى سنة (١٣٦٧ هـ) والحمد لله راجع نزهة الخواطر : ٨ / ٣٤٠ – ٣٤٥ وهكذا فضحه الله وأخزاه . =

وكان هذا الضال الدجال الهالك الحالك ، الخبيث الباهت الآفك فى بداية أمره مناظراً للحنفية يذب عن الحنفية ضد أهل الحديث فى الهند[1] .

○ وكان جندياً من جنود المتكلمين ولا سيما الماتريدية منهم خبيراً بأصولهم وكان حنفيا محتالاً ماهرا عارفا بالحيل الحنفية[*] .

○ فكان يعرف كيف يُحرّف الإسلام وكيف يُدْخِلُ الإلحادَ والزندقةَ على الإسلام والمسلمين فأخذ بتأويلاتهم وتحريفاتهم لنصوص الشرع .

□ فقد قال العلامة أنور شاه الكاشميرى الديوبندى (١٢٥٢ هـ) :

« ... ثم أقبل - [يعنى هذا القاديانى المتنبى الكذاب] - على سائر النصوص البينة والأحاديث الصريحة ، الواردة فى نزول عيسى ابن مريم عليه السلام ، فجعل يلعب بها ، ويتخبط فى تحريفها خبط عشواء .

فزعم : أن مراده ﷺ من نزول عيسى عليه السلام من جميع هذه الأحاديث : نزول مثله - لا عين عيسى ابن مريم النبى الإسرائيلى ؛ فإنه قد مات ... »[2] .

قلت : تأويل هذا الدجال المحتال لأحاديث نزول عيسى عليه السلام نظير تأويلات الماتريدية لأحاديث نزول الربّ تعالى إلى السماء الدنيا فهذا أيضا من جناية المتكلمين وفتحهم البابَ للدجالين المحتالين * اللجاجين المختالين *

هذه كانت بعضَ الأمثلةِ لبيان أن هؤلاء المتكلمين يُخْرِبون بيوتهم ويعطون العتاد للملاحدة ليدخلوا عليهم وفى ذلك عبرة ، والله يهدى السبيل .

* * *

= وانظر عن القاديانية : القاديانية للعلامة إحسان الهى ظهير رحمه الله تعالى .

(١) انظر جريدة : « الإسلام » لاهور باكستان العدد : ٤٢ ، ج : ١٣ ، صـ ١/١٧٣، بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٤٠٧ هـ فتجد هناك عجائب وغرائب .

(٢) انظر التصريح بما تواتر فى نزول المسيح : ٤٣ .

(*) فيه إشارة إلى أن حركة القاديانية امتداد لصنيع متعصبة الحنفية المبتدعة الذين يعاملون الإمام معاملة النبيّ ﷺ راجع ص ٥٢٩/٢-٥٣٣.

○ الوجه التاسع :

أن نطالب الماتريدية بتوفر شروط التأويل .

ونناقشهم فيما يقبل التأويل وما لا يقبله ، ببيان أنواع التأويل الباطل .

وأن نصوص الصفات مما لا يقبل التأويل بحال لا قطُّ ، ولا عوضُ .

والكلام معهم فى مقامات ثلاثة :

○ المقام الأول :

فى أننا نطالبهم بتَوَفُّرِ شروطٍ تُوجِبُ تأويلَ النصوص .

ودونها خرط القتاد ، فلا يجدون إليها سبيلاً .

○ لأن صرفها عن ظاهرها اللائق بالله تعالى وجلاله وتأويلها عن حقيقتها المفهومة إلى باطن يخالف ظاهرها ، وإلى مجاز يخالف الحقيقة -[1].

○ لابد فيه من أربعة أشياء، وذلك بعد تسليم جواز المجاز فيما نحن فيه جدلاً[2].

---

(١) الحقيقة : فعلية بمعنى فاعل ، لغة : من حق : إذا ثبت .
واصطلاحاً : هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب .
وضدها : المجاز : وهو : مفعل بمعنى فاعل : لغة : من جاز : إذا تعدى .
واصطلاحاً : اسم لما أريد به غير ما وضع له ، لمناسبة بينهما .
انظر : تعريفات الجرجانى : ١٢١ ، ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٢) وإلا فلا يجوز القول بجواز المجاز فى كتاب الله فضلا عن صفات الله ، وكنت قد كتبت مبحثاً فى إبطال المجاز ولكننى لم أنشط لتبيضه لطوله واكتفيت بإبطال التأويل ولكن أحيل القراء الكرام إلى مباحث قيمة إلى الغاية فى كتاب الإيمان : ٨٣ - ١١٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧ / ٨٧ - ١١٩ ، والرسالة « المدنية » فى تحقيق المجاز والحقيقة فى صفات الله تعالى وهى مطبوعة فى آخر « الحموية » كما هى مطبوعة محققة ، ومطبوعة أيضاً ضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٥١ - ٣٧٤ ، وكلها لشيخ الإسلام ، وشيخ الإسلام شيخ الإسلام .
وللإمام ابن القيم رحمه الله تحقيقات بديعة فأبطل القول بالمجاز فى « ٥١ » وجها ثم زاد « ٢٥ » وجهاً آخر ؛ ثم ذكر عدة أمثلة ادعى المتكلمين فيها المجاز فأبطلها . انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٢٤١ - ٢٨٧ ، ٢٩٢ - ٣٠٧ ، =

أحدها : أن يكون ذلك اللفظ مستعملاً بالمعنى المجازى ؛

لأن الكتاب والسنة وكلام السلف بلسان العرب .

○ فلا يجوز أن يراد منه خلاف لسان العرب أو خلاف الألسنة كلها ، وإلا فيمكن لكل مبطل أن يفسِّرَ أى لفظ بأى معنى ليحرف بذلك الإسلام .

ثانيها : أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه فى التركيب الذى فيه نزاع بيننا وبين المؤولين ؛

○ فإنه إذا كان اللفظُ فى تركيب من التراكيب مستعملاً فى معناه المجازى لم يجز حمله على المجاز فى تركيب آخر بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء فلابد من دليل آخر ومرجح لحمله على المجاز فى التركيب المتنازع فيه خاصةً .

ثالثها : أنه لو فرضنا وجود الدليل الخاص والمرجح فلابد أيضاً سلامته عن المعارض ؛ لأنه إذا قام دليل قرآنى أو إيمانى يبين أن الحقيقة مرادة – امتنع تركها وحملها على المجاز .

رابعها :

أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام ، وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته –

○ فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته ، وإنما أراد مجازه :

فإن الله تعالى جعل القرآن نوراًوهدى وبياناً وشفاءً لما فى الصدور

= ٣٠٧ – ٤٥٣ ، الطبعة الجديدة و ٢٣١ – ٤٣٧ ، ط / دار الكتب العلمية ، وللعلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطى (١٣٩٣ هـ) رحمه الله رسالة مفيدة بعنوان « منع جواز المجاز فى المنزل للتعبد والإعجاز » مطبوعة فى آخر أضواء البيان ، وفى هذه كفاية وزيادة لمن أراد الهداية والسعادة .

وأرسل الرسل لتبين لهم ما نزل إليهم ، وتحكم بينهم فيما اختلفوا فيه لتتم حجة الله عليهم .

○ والرسول العربى الأمى خاتم الأنبياء والمبعوث بأفصح اللغات وأبين الألسنة وأوضح العبارات وأنصح للأمة وأبين للسنة .

○ فلا يمكن ولا يجوز عليه أن يتكلم بكلام لا يريد ظاهره ثم لا يبين ذلك[1] .

□ فمن جوز ذلك على الأنبياء والرسل وعلى خيار أصحابهم .

فقد أبطل النبوة وأسقط الرسالة وحرف الشريعة وأدخل الزندقة والإلحاد فى صميم الإسلام ، كما فعل القرامطة الباطنية وغيرهم من الكفرة .

○ ولا شك أن هذه الشروط ليست متوفرةً فى نصوص الصفات التى أوّلتها الماتريدية وحرفوها وعطلوا مادلت عليه ؛

○ إذاً تأويلها - والحال هذه - تحريف محضٌ ، وتكذيب بحتٌ لها .

○ **المقام الثانى :**

فى ذكر ضابط دقيق لما يقبل التأويل وما لا يقبله .

وهو أن وضع الكلام ليس إلا للدلالة على مراد المتكلم .

□ فالكلام ثلاثة أقسام :

○ **القسم الأول** : ما هو نص فى مراد المتكلم لا يحتمل غيره .

---

(١) راجع المدنية : ٣٩ - ٤٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وانظر تفصيل هذه الشروط فى الصواعق المرسلة : ١ / ٢٨٨ - ٢٩٥ ، ومختصر الصواعق : ١ / ٢٩ - ٣٢ ، ط : دار الندوة الجديدة ، بيروت ، و : ١ / ٤٣ - ٤٦ ، ط : السلفية ، تصحيح محمد حامد الفقى ، ومحمد عبد الرزاق حمزة .
والقصيدة النونية : ٨٧ - ٩٠ ، وشرحها : توضيح المقاصد : ٢ / ١٥ - ٢٤ ، وتوضيح كافية الشافية : ٧٤ - ٧٥ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ١ / ٢٧٤ - ٢٨٠ .

○ **والقسم الثانى** : ما هو ظاهر فى مراده وإن احتمل أن يريد غيره .

○ **والقسم الثالث** : ما ليس بنص ولا ظاهر فى مراده ، بل هو مجمل يحتاج إلى بيان .

○ **فالقسم الأول** : يستحيل عليه دخول التأويل ، وتحميله التأويل كذب ظاهر على المتكلم .

○ وهذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة فى معناها ، كنصوص آيات الصفات ، والتوحيد .

○ فهذه النصوص دلالتها على مرادها كدلالة العشرة والثلاثة ، والشمس والقمر ، والليل والنهار ، والبر والبحر ، والخيل والبغال ، والحمير ، والبقر والغنم ، والذكر والأنثى على مدلولاتها .

□ فهذا القسم إن سلِّط التأويلُ عليه –

عاد الشرع كله مؤولاً ؛

لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتاً ، وأكثرها وروداً ، ودلالةُ القرآن عليه متنوعةٌ غاية التنوع ؛

○ فقبول ما سواه للتأويل أقرب وأسهل من قبوله بكثير ، ولهذا لما سلّطَتِ الجهميةُ التأويلَ على نصوص الصفات – سلَّطَتِ الباطنيةُ التأويلَ على نصوص المعاد والأحكام .

○ **وأما القسم الثانى** : فهذا يُنظرُ فى وروده :

فإن اطرد استعماله على وجهٍ واحدٍ – استحال تأويله بما يخالف ظاهره ، لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء نادراً خارجاً عن نظائره منفرداً عنها .

○ فيؤول حتى يُرد إلى نظائره .

وتأويل هذا النوع – فى هذه الصورة الشاذة – غير ممتنع ؛

لأنه إذا عُرف – من عادة المتكلم باطراد كلامه فى توارد استعماله –

معنى ألفه المخاطب ؛

○ فإذا جاء موضع يخالفه رده السامع بما عهد من عرف المخاطب إلى عادته المطردة .

○ وهذا هو المعقول فى الأذهان ، والفطر وعند كافة العقلاء .

وقد صرح أئمة العربية بأن الشىء إنما يجوز حذفه -

إذا كان الموضع الذى ادعى فيه حذفه قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه .

□ وبناء على هذا نقول : لو سُلِّم أن نصوص الصفات من هذا القسم الثانى - أيضاً لا يمكن تسليط التأويل عليها ؛

لأن نصوص استواء الله تعالى على عرشه وفوقيته على خلقه ، وندائه ورؤيته كلها مطردة على وجه واحد .

فلم يأت فى موضع واحد منها لفظة : « استولى » ولم يأت فى موضع واحد لفظ : « أمرنا من ينادى » .

○ وإذا تأملتَ نصوصَ الصفاتِ - التى لا تسمح الجهمية بأن يسميها نصوصاً وأدلة قطعية فإذا احترموها قالوا : ظواهر سمعية وأدلة لفظية وقد عارضتها البراهين القواطع العقلية -

وجدْتَّها كلَّها من هذا الباب ، فاعتبروا يا أولى الألباب .

○ **وأما القسم الثالث** : فهذا لا يجوز تأويله إلا بالخطاب الذى بينه .

وقد يكون بيانه معه ، وقد يكون منفصلاً عنه .

○ المقصود : أن الكلام الذى هو عرضة للتأويل هو الكلام المجمل الذى له عدةُ معانٍ ويحتمل احتمالاتٍ ، وليس معه ما يبين مراد المتكلم .

○ فهذا نوع فيه مجال واسع للتأويل .

□ ولكن - والحمد لله وله المنة والفضل وله الحجة البالغة - ليس فى كلام الله ورسوله من هذا النوع من الجمل المركبة شىء .

بل إذا تأمل من بصَّره الله تعالى طريقةَ القرآن والسنة وجدها متضمنة لرفع ما يوهم الكلام من خلاف ظاهره[1] .

○ إذاً جميع نصوص الصفات ليس من قبيل ما يقبل التأويل ؛ فلا يصح تأويلها بحال من الأحوال ؛

○ لأن تأويلها تحريف لها وتعطيل لما دل عليها كما سبق تحقيقه .

○ **المقام الثالث :**

في أنوع التأويل الباطل ، وأن تأويلاتِ الماتريدية لنصوص الصفات من التأويل الباطل .

□ للإمام ابن القيّم رحمه الله كلام قيّم في هذا الموضوع حاصله ما يلي :

○ وبالجملة : فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة – هو التأويل الصحيح ، وهو تفسير النصوص وتوضيحها لا عزلها ولا تحريفها ولا حملها على المجاز .

○ والتأويل الباطل الفاسد هو ما خالف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة .

والتأويل الباطل أنواع:

□ **النوع الأول** : ما لم يحتمله اللفظ بوضعه .

كتأويل قوله ﷺ : « حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله – [أي في جهنم] –، فتقول : قط قط ، فهنالك تمتلىء ويُزْوىٰ بعضها إلى بعض .. »

---

(١) مأخوذ هذا المبحث القيم من كلام ابن القيم في كتابه القيم : الصواعق المرسلة : ١ / ٣٨٢ – ٣٨٩ ، ومختصر الصواعق : ١ / ٤٤ – ٤٦ ، الطبعة الجديدة ، و : ١ / ٦٦ – ٧٢ ، الطبعة القديمة و : ٤٥ – ٤٧ دار الكتب العلمية .

الحديث[1] . بأن « الرِّجْل » جماعة من الناس . مع أن هذا لا يعرف فى شىء من لغة العرب البتة[2] .

(١) متفق عليه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه : انظر صحيح البخارى : ٤ / ١٨٣٦ ، كتاب التفسير ، سورة : ق ، وصحيح مسلم : ٤ / ٢١٨٧ ، واللفظ له ، وانظر ما يأتى فى صـ :٢/٣٣٦، وقد ارتكب المؤولون عجائب من التحريفات لهذا الحديث الصحيح ، وادعى ابن فورك أنه غير ثابت كما ادعى ابن الجوزى بأنه محرف من « قدمه » ولهم تحريفات عجيبة لقوله : « قدمه » أيضاً ويظهر ميل الحافظ ابن حجر إلى عدم تأويله ، وقد دافع عنه ورد على من طعن فيه بقوله : « وهو مردود لثبوتها فى الصحيحين » ، كما رد رداً صريحاً على بعض التأويلات : انظر فتح البارى : ٨ / ٥٩٦ وراجع أيضا إلى عمدة القارى : ١٩ / ١٨٨ .

قلت : قاتل الله التأويل ما أسرع دبيبه إلى القلوب حتىٰ تأثر به أمثال الإمام ابن حبان مع جلالته وإمامته ودفاعه عن السنة وأهلها فله أيضاً نصيب فى تأويله . انظر الإحسان بترتيب ابن حبان : ١ / ٢٤٣ ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٢) **قلت** : وجدت عند كثير من علماء اللغة كون لفظ : « الرجل » بمعنى جماعة من الجراد . قال الخليل الفراهيدى (١٧٥ هـ) « الرجل : القطيع من الجراد ونحوه من الخلق » . كتاب العين : ٦ / ١٠٢ ، وكذا قال أبو عبيد الهروى (٢٢٤ هـ) فى غريب الحديث : ٤ / ٢٢٢ .

وانظر أيضاً : جمهرة اللغة لابن دريد : ٢ / ٨٣ ، تهذيب اللغة للأزهرى : ١١ / ٣٠ ، مجمل اللغة لابن فارس : ٢ / ٤٢٢ ، الصحاح للجوهرى : ٤ / ١٧٠٤ ، لسان العرب لابن منظور : ١١ / ٢٧٢ ، القاموس للفيروز آبادى : ١٢٩٨ ، تاج العروس للزبيدى : ٧ / ٣٣٨ فإن صح هذا النقل عن العرب فلا يصح كلام الإمام ابن القيم فى التمثيل لهذا النوع ولكن نحن على يقين أن لفظ « الرجل » فى هذا الحديث ليس المراد منه « جماعة من الجراد والخلق » . بدليل الضمير الراجع إلى الله تعالى ، وبدليل الرواية الأخرى » : « قدمه » وبدليل قوله ﷺ « الجبار » وبدليل يضع « رب العزة » وغيرها من القرائن القاطعة بأن المراد رجل الله تعالى وقدمه لا غير ، فيكون هذا مثالا لما جاء لفظ بمعنى فى تركيب من تراكيب العرب ولكن لا يصح حمله على ذلك المعنى فى تركيب آخر ، وهو النوع الثانى من التأويل الباطل فالأولى فى التمثيل لهذا النوع الأول تحريفهم لنصوص : =

□ **النوع الثانى** : ما لم يحتمله اللفظ ببينته الخاصة من تثنية أو جمع ، وإن احتمله مفرداً ؛

كتأويل قوله تعالى : ﴿ **لما خلقت بيدى** ﴾[1] بالقدرة[1] .

□ **النوع الثالث** : ما لم يحتمله سياقه وتركيبه ، وإن احتمله فى غير ذلك السياق .

كتأويل قوله تعالى : ﴿ **هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتى ربك أو يأتى بعض آيات ربك** ﴾[2] ، بأن المراد من إتيان الرب إتيان بعض آياته التى هى أمره .

لأن هذا التأويل يأباه سياق هذه الآية كل الإباء .

لأن إتيان بعض الآيات مذكور فى هذه الآية بنصها .

○ فحمل إتيان الرب على إتيان بعض آيات الرب مفسد لمضمون الآية مع كون هذه الآية مشتملة على التقسيم ، والترديد ، والتنويع .

□ **النوع الرابع** : ما لم يؤلف استعماله فى ذلك المعنىٰ فى لغة المخاطب .

وإن ألف فى الاصطلاح الحادث .

○ وهذا موضع زلت فيه الأقدام * وضلت فيه الأفهام *

فحملوا كثيراً من نصوص الكتاب والسنة على المصطلحات المبتدعة التى اخترعها المتكلمون ، ولم تُعرف فى لغة العرب ولا سيما فى لغة الكتاب والسنة.

○ فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله وشهادة الزور عليهما ما حصل كتأويل قوله تعالى : ﴿ **ثم استوى على العرش** ﴾[3] .

بأن المعنى : « أقبل على خلق العرش » .

= « استوى » إلى « استولى » لأن هذا لم يأت فى لسان العرب كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى صـ : ٣/٢٣-٢٦ .

(١) ص : ٧٥ ، وسيأتى تحقيقه مفصلاً فى صـ : ٣/٥٦-٦٠ .

(٢) الأنعام : ١٥٨ .

(٣) الأعراف : ٥٤، ويونس: ٣، والرعد: ٢، والفرقان: ٥٩، والسجدة: ٤، والحديد: ٤ .

فإن هذا لا يعرفُ فى لغة العرب ، بل ولا غيرها من الأمم .

○ وهو باطل من وجوه :

* منها : أنه تكذيب لله ولرسوله ﷺ .

فقد قال الله تعالى : ﴿ **وكان عرشه على الماء** ﴾[1] .

وذلك قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة .

كما قال رسول الله ﷺ : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة » قال : « وكان عرشه على الماء »[2] .

□ وقد كفى المؤولين إثماً وتحريفاً مثلُ هذه التأويلات التى تقتضى تكذيب الله ورسوله ﷺ وحسبها بطلاناً وفساداً .

□ وأكثر تأويلات القومِ من هذا الطراز .

* وسيمر بك ما هو قرةُ عينٍ لكلِ موحدٍ متبعٍ للسنة ، وسخنةُ عينٍ لكلِ ملحدٍ متبع للبدعة من كشف أسرارهم وهتك أستارهم .

○ ليعلم المسلمون أن هؤلاء المتكلمين مكَذِّبون لله ولرسوله ومفترون عليهما وشاهدون عليهما شهادةَ الزور ، ومحرفون لكثير من نصوص الكتاب والسنة ، ومعطلون لكثير من صفات الله العليا الكمالية ، وهم لا يشعرون .

□ **النوع الخامس** : ما ألف استعماله فى ذلك المعنى الذى يريده المؤول ، ولكن فى غير التركيب الذى ورد به النص الذى يريد المؤول أن يحرفه إلى المعنى الذى ورد استعماله فى غير تركيب هذا النص .

○ وهذا من أقبح الغلط ، وأوقع النمط وأبشع التلبيس وأشنع التدليس وعجيب التحريف وغريب التخريف .

* كقول المعطل فى قوله تعالى : ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾[3] :

---

(١) هود : ٧ .

(٢) رواه مسلم : ٤ / ٢٠٤٤ ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما .

(٣) طه : ٥ .

○ إن للعرش سبعة معان :[1] ، منها : « الملك » مثلا . وللاستواء خمسة معان[1] منها : « التمام » مثلاً . فيكون المعنى : « بخلق العرش والسماوات والأرض ظهر تمام الملك .. »[2] .

□ فيقال لهذا الجاهل المتجاهل ، الظالم المتعالم الفاتن المفتون :

* إن قولك هذا تلبيس على العوام وتمويه على الجهال وكذب ظاهر فإنه ليس لعرش الرحمن – الذى استوى عليه – فى هذه الآيات وفى هذا السياق ، وهذا التركيب مع كون « العرش » محلى بلام العهد – إلا معنى واحد :

○ وهو عرش الرب الرحمن تبارك وتعالى الذى هو سرير ملكه الذى اتفقت عليه الرسل ، وأقرت به الأمم إلا من نابذ الرسل وما أنزل عليهم من الكتب وكذا ليس للاستواء فى تلك الآيات البينات الواضحات المحكمات وفى هذا التركيب وهذا السياق – مع كون : « استوى » معدى بأداة « على » إلا معنى واحد : وهو العلو والارتفاع .

* وإن كان للعرش المطلق ، والاستواء المطلق عدة معان فى الجملة فى تراكيب أخرى وسياق آخر .

□ فالعرش والاستواء فى هذه الآيات وهذا التركيب وهذا السياق ليسا إلا ما ذكرنا فتأويل العرش والاستواء إلى غير ذلك من المعانى تحريفٌ وتخريف وتكذيبٌ وتخريبٌ وتلبيس وتدليسٌ وتبديلٌ وتمويهٌ[3] .

○ لا يجدى عليكم إلا مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا .

□ **النوع السادس** : ما كان مخالفاً للفظ الذى اطرد استعماله فى معنى هو ظاهر فيه ولم يعهد استعماله فى المعنى الذى يريده المؤول .

---

(١) وقد تشبث الكوثرى المموه بهذا التمويه والتشويه . انظر صـ : ٣/٨، ٣/١٥.

(٢) انظر كتاب التوحيد للماتريدى : ٧٣ .

(٣) انظر التفصيل فى صـ : ١/٤٠٧–٤١٥ .

أو عهد استعماله فيه نادراً .

□ فحمل المعنى الذى اطرد استعماله وعهد وتبادر على غيره ليس إلا تلبيساً وتدليساً يناقض البيان والهداية بل هو من أمحل المحال وعين الضلال والإضلال ، فإنه لو أريد من ذلك النص المعنى غير المعهود المتبادر المطرد استعماله – حفّ بالقرائن التى تبين للسامع المراد منه ، لئلا يسبق فهمه إلى معناه ، المألوف المتبادر ، وهذا أمر لابد منه للتفاهم والتخاطب .

○ ومن تأمل لغة العرب وكمالها وحكمة واضعها – تبين له صحة ذلك .

* مثاله : قوله تعالى : ﴿ **وكلم الله موسى تكليماً** ﴾[1][*] .

* مع تأكيد الفعل بالمصدر الذى يستأصل احتمال كل مجازٍ وتأويلٍ ، وتخصيص عبده موسى بن عمران عليه السلام بأنه كليم الله يقوى اعتبار الحقيقة .

* ومثله : قوله ﷺ : « ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله يوم القيامة ليس بين الله وبينه ترجمان »[2] .

* وفى رواية : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه ترجمان ، ولا حجاب يحجبه »[3] .

---

(١) النساء : ١٦٤ .

(٢) أخرجه البخارى فى الرقاق : باب من نوقش فى الحساب عذب : ٥ / ٢٣٩٥ ، ومسلم : ٢ / ٧٠٣ ، ولفظه : « ... وليس بينه وبينه ترجمان » .

(٣) أخرجها البخارى فى التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾ ٦ / ٢٧٠٩ – ٢٧١٠ ، وباب : كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم : ٦ / ٢٧٢٩ ، ولكن بدون قوله : « ولا حجاب يحجبه » من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه .

(*) **قلت** : ذكر هذه الآية لا يصح مثالاً لهذا النوع ، بل هو مثال للنوع الرابع ؛ لأن حمل نصوص الكلام على الكلام النفسى تحريف من قبيل حملها على المصطلحات المبتدعة بعد عهد التنزيل . انظر صـ : ٣/٨-١١٥.

○ وهذا شأن أكثر نصوص الصفات إذا تأملها مَنْ شرح الله صدره لقبولها ، وفرح بما أنزل على رسول ﷺ .

○ يراها قد حُفَّت من القرائن والمؤكدات بما ينفي عنها تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين .

□ **النوع السابع**[1] : كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال .

كتأويل قوله ﷺ : « ... حتى يضع الجبار فيها قدمه »[2] .

بأن المراد من « الجبار » إبليس عليه اللعنة ، والمراد من « القدم » قدم[*] إبليس ، لأن إبليس أبى واستكبر فصار جباراً[3] .

وهذا تحريفٌ محض وتخريف بحتٌ .

□ لأنه يرجع على أصل النص بالإبطال .

○ لأن الحديث روى بلفظ : «... فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها ..»[4] .

○ وبلفظ : « ... حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله ... »[5] .

○ وبلفظ : « حتى يضع رب العزة فيها قدمه ... »[6] .

---

(١) **تنبيه** : ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله ههنا حديث : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها ... » مثالاً لهذا النوع السابع فتركته لأنه لا يتعلق بأحاديث الصفات فأوردت حديث وضع القدم ليتناسب مع موضوعنا العقدى .

(٢) رواه ابن خزيمة فى كتاب التوحيد : ١ / ٢٠٧ – ٢٠٨ ، عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وأصل الحديث متفق عليه تقدم تخريجه فى صـ : ٢/٣٣١ .

(٣) ذكره الحافظ فى الفتح : ٨ / ٥٩٦ ، وشن الغارة عليه .

(٤) رواه البخارى : التفسير سورة : ق : ٤ / ١٨٣٦ ، عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٥) رواه مسلم : ٤ / ٢١٨٧ ، عنه .

(٦) رواه البخارى فى الأيمان والنذور ، باب الحلف بعزة الله ... ، ٦ / ٢٤٥٣ ، عن أنس رضى الله عنه ، ومسلم : ٤ / ٢١٨٨ .

(*) ويلزم من هذا التحريف والتخريف هذيان آخر : وهو أن إبليس لا يكون من أهل النار بكامله ، بل تكون قدمه فى النار فقط ، وقدمه لا تكون فى النار أيضا إلا بعد قول جهنم : « هل من مزيد » سبحان الله ! سبحان قاسم العقول !!.

○ وبلفظ : « ... حتى يضع فيها رب العالمين قدمه ... »[1] .

○ وبلفظ : « ... حتى يضع فيها رب العزة تبارك وتعالى قدمه ... »[2] .

□ فكيف يمكن هذا المحرِّف المخرِّف : أن يقول : إن المراد من الجبار ، *إبليس مع هذه النصوص الصريحة المحكمة الصحيحة* .

○ ولا يرتكب هذه الجريمة إلا من تعلم التدليس والتلبيس من إبليس .

○ وأنت إذا تأملت عامة تأويلات الجهمية - لرأيتها من هذا الجنس بل أشنع وأبشع وهكذا يُخْزِى الله المغرضين المرضين أهل الغرض والمرض .

□ **النوع الثامن** : تأويل اللفظ الذى له معنًى ظاهر لا يُفهم منه عند إطلاقه سواه بالمعنى الخفى الذى لا يطلع عليه إلا من اصطلح عليه من أهل الكلام والفلسفة مثلاً .

* كتأويل لفظ « الأحد » الذى يفهم الخاصة والعامة معناه .

○ فجاء أهل الكلام والفلسفة فحرفوه إلى معنى خفى اصطلحوا عليه وهو : الذات المجردة عن الصفات .

□ فإن هذا محال وجوده فى الخارج ، وإنما يفرضه الذهن ويتصور تصوراً فرضياً ، ولو سلم إمكانه فى الخارج لا يعرفه الناس إلا بعد مقدمات طويلة صعبة جداً ، فحمل نصوص الشريعة على تلك المصطلحات المبتدعة تحريف وهذيان وبهتان وعدوان لا يرتكبه إلا المحرّفون * المعطلون *

□ **النوع التاسع** : تأويل المعنى الذى هو فى غاية العلو والشرف والعظمة والكبرياء والجلال .

---

(١) رواه البخارى أيضاً : التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ **وهو العزيز الحكيم** ﴾ ٦ / ٢٦٨٩ عنه .

(٢) رواه مسلم : ٤ / ٢١٨٧ ، عنه .

□ بالمعنى الذى هو أحط من الأول بكثير وأنزل منه بمراحل .

* كتأويل الجهمية علو الرب تعالى على خلقه ، وفوقيته على عباده بعلو الشرف ، وفوقية الشرف والمكانة .

لا أنّ الله تعالى فوق عباده عالٍ على خلقه حقيقةً .

بل الله تعالى لا فوق العالم ولا تحته ولا داخل العالم ولا خارجه .

ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه .

إلى آخر الهذيان والحماقة ، كما ارتكب ذلك الماتريدية ، وزملاؤهم وشيوخهم القرمطية الباطنية الجهمية[1] .

○ فهؤلاء جعلوا فوقية الله تعالى وعلوه على خلقه فوقية معنوية وعلواً ذهنياً كفوقية الدرهم على الفلس ، وعلو الذهب على الخشب ، والفضة على القضة ، وهذا كقولِ مُغَفَّلٍ أحمقَ للسلطان : أنت أشرف من الكناس ، والخباز والبزار ، وأعلى قدراً من الشرطة ونحوه .

○ وهذا فى الحقيقة سخرية من السلطان لا ثناء عليه .

○ وهو شبيه بعزل السلطان عن ملكه وتوليته مرتبةً دون الملك بكثير .

○ فتأويل الجهمية هذا مع كونه تحريفاً وتخريفاً استهزاءٌ بالله تعالى ، بل هو قولٌ بعدم وجود الله تعالى أصلاً ، ووصفه بصفة المعدوم بل الممتنع ، كما سيأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى[2] .

□ **النوع العاشر** : تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ، ولا معه قرينة تقتضيه .

○ فإن هذا لا يقصده المبين الهادى بكلامه .

○ إذ لو قصده لحفّ بالكلام قرائنُ تدل على المعنى المخالف لظاهره ، حتى لا يُوقعُ السامعَ فى اللبس ، والخطأ ؛

---

(١) انظر صـ : ١/٤٧٠-٤٧٢ ، وقارنه بمقالة القرامطة الباطنية فى صـ : ٢/٢٦٩ .

(٢) راجع صـ : ٢/٤٩٩-٥١٢ .

□ فإن الله سبحانه أنزل كلامه بياناً ، وهدًى وشفاءً لما فى الصدور ونوراً . فإذا أريد به خلاف ظاهره ، ولم تحف به قرائن تدل على المعنى الذى يتبادر غيره إلى فهم كل أحد -

○ لم يكن بياناً ولا هدى ، ولا نوراً بل يكون خلاف ذلك سبباً للضلال والإضلال .

□ فهذه بعض الوجوه التى يفرق بين التأويل الصحيح ، والباطل ، والله المستعان وعليه التكلان[1] * ونعوذ بالله من التحريف والتعطيل والخذلان *

* * *

(١) مأخوذ هذا المبحث مع تصرف واختصار عن الصواعق المرسلة : ١ / ١٨٧ - ٢٠١ ، وانظر مختصر الصواعق : ١ / ١١ - ١٥ ، الطبعة الجديدة ، و: ١ / ١٤ - ٢٠ ، الطبعة القديمة و : ١٣ - ١٧ ، ط / دار الكتب العلمية .

○ الوجه العاشر :

أن تأويل نصوص الصفات مذهبٌ متناقضٌ وموقفٌ مضطربٌ وطريقٌ غير مطردة . وأن هؤلاء المعطلين لصفات الله والمحرفين لنصوصها فراراً عن الوقوع فى التشبيه لم ينجوا من الوقوع فيه بعد التأويل ، فجمعوا بين التناقض والتشبيه والواضحين ، مع التعطيل والتحريف الفاضحين .

○ فهم وقعوا فى التشبيه بل فى شر منه .

○ فهذان الأمران لازمان لهم لزوماً لا محيد لهم عنهما:

أما الأمر الأول : فلأنهم أولوا نصوص بعض الصفات وعطلوا ما تدل عليه من الصفات ، ولم يؤولوا بعضها فأثبتوا ما تدل عليه .

وهذا هو التناقض الواضح * والاضطراب الفاضح *

○ فهلا أولوا هذه كما أولوا تلك ؟ .

لأن القول فيما أولوا كالقول فيما أثبتوا بلا فرق البتة .

وأما الأمر الثانى : فلأنهم لما فهموا من هذه النصوص تشبيهَ الله بخلقه – حرفوها وعطلوا ما تدل عليه من صفات الله العلا الكمالية فشبهوا الله تعالى بمن يتصف بالنقض والعيوب بل شبهوه بالمعدومات والممتنعات(*) .

□ وفيما يلى بعض نصوص العلماء لبيان تناقض هؤلاء المؤلين ، ووقوعهم فى التشبيه ، إتماماً للحجة وإيضاحاً للمحجة ، وبالله التوفيق :

١ – قال الإمام محمد بن جرير الطبرى (٣١٠ هـ) :

« والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب فى تأويل قول الله : ﴿ **ثم استوى إلى السماء** ﴾(١) .

---

(١) البقرة : ٢٩ .

(*) انظر التفصيل فى ص : ٢/٤٩٩–٥١٢ .

بمعنى العلو ، والارتفاع ، هرباً عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه ، المفهوم كذلك – أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر .

○ ثم لم ينج مما هرب منه .

○ فيقال له : زعمت أن تأويل قوله : « استوى » أقبل ، أفكان مدبراً عن السماء فأقبل إليها ؟ »[1] .

٢ – وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٤٠ هـ) والد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٧٨ هـ) :

« ... لا ريب أنا نحن وهم – [يعني شيوخه من الأشعرية] – متفقون على إثبات صفات الحياة ، والسمع ، والبصر ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والكلام لله[2] ... ، ومثل ذلك بعينه فوقيته ، واستواؤه ، ونزوله ، ففوقيته معلومةٌ أعني ثابتة كثبوت حقيقة السمع ، وحقيقة البصر ، فإنهما معلومان ، ولا يُكَيَّفان .

○ كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مُكَيَّفَة كما تليق به ... ؛

○ وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله تعالى نفسه به وبين نفي التحريف والتشبيه » .

□ إلى أن قال رحمه الله : « ... ونؤمن بحقائقها ، وننفي عنها التشبيه ، ولا نعطلها بالتحريف والتأويل ، ولا فرق بين الاستواء ، والسمع ، ولا بين النزول والبصر ؛

الكل ورد في النص ؛

---

(١) جامع البيان : ١ / ١٩٢ .

(٢) قلت : أما الكلام فلا يثبتونه بل هم افتعلوا بدعة الكلام النفسي ، كما أنهم لم يثبتوا صفة الإرادة على طريقة السلف بل أثبتوها على طريقة التفلسف ، كما سيأتي في صـ : ٢/٤٣٢-٤٣٣، ٣/٧٤-٨٢ .

○ فإن قالوا لنا : شبهتم –

○ نقول لهم : فى السمع شبهتم ، ووصفتم ربكم بالعرض .

○ فإن قالوا : لا عرض ، بل كما يليق به .

○ قلنا : فى الاستواء والفوقية : لا حصر ، بل كما يليق به .

□ فجميع ما يُلْزِمُوننا به فى الاستواء ، والنزول ، واليد ، والوجه ، والقدم والضحك ، والتعجب –

من التشبيه –

□ نلزمهم به فى الحياة ، والسمع ، والبصر ، والعلم .

○ فكما لا يجعلونها هم أعراضاً .

○ كذلك نحن لا نجعلها جوارح ، ولا ما يوصف به المخلوق .

○ وليس من الإنصاف أن يفهموا من الاستواء ، والنزول ، والوجه واليد – صفاتِ المخلوقين .

فيحتاجون إلى التأويل والتحريف .

فإن فهموا من هذه الصفات ذلك – [يعنى التشبيه] – يلزمهم[1] أن يفهموا من الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض .

○ فما يُلزِمُونا فى تلك الصفات من التشبيه والجسمية – نُلزمهم به فى هذه الصفات من العرضية .

○ وما ينزهوا ربهم به فى الصفات السبع ، وينفوا[2] عنه عوارض الجسم فيها .

○ فكذلك نحن نعمل فى تلك الصفات التى ينسبوننا[3] فيها إلى التشبيه سواء بسواء ؛

---

(١) فى الأصل : « فيلزمهم » .

(٢) فى الأصل : « ينفون » .

(٣) فى الأصل : « ينسبونا » .

ومن أنصف عرف ما قلنا ، واعتقده وقبل نصيحتنا ، ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك ونفى عن جميعها التشبيه، والتعطيل ، والتأويل ، والوقوف - [يعنى التفويض] - .

وهذا مراد الله تعالى مِنّا فى ذلك .

○ لأن هذه الصفات ، وتلك جاءت فى موضع واحد ، وهو الكتاب والسنة ، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل ، وحرفنا هذه ، وأولناها .

○ كنا كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض .

وفى هذا بلاغ وكفاية إن شاء الله تعالى »[1] .

قلت : فى كلام هذا الإمام عبرة بالغة ، فإنه كان من أساطين علم الكلام ، ومن كبار أئمة الأشعرية .

٣ - وقال أبو الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن رشد الحفيد (٥٩٥ هـ) فى بيان تناقضهم :

« ... وأما إذا أولت فإنما يؤول الأمر فيها إلى أحد الأمرين :

إما أن يسلط التأويل على هذه وأشباه هذه فى الشريعة .

○ فتمزق الشريعة كلها وتبطل الحكمة المقصودة منها .

وإما أن يقال فى هذه كلها .

إنها من المتشابهات.

○ وهذا كله إبطال للشريعة ، ومحوها من النفوس من غير أن يشعر الفاعل لذلك بعظيم ما جناه على الشريعة .

مع أنك إذا اعتبرت الدلائل التى احتج بها المؤولون لهذه الأشياء - تجدها كلها غير برهانية ؛

---

(١) رسالة الاستواء ، والفوقية ، والحرف والصوت فى القرآن ضمن مجموعة الرسائل المنيرية : ١ / ١٨١ - ١٨٣ إن ثبتت عنه ؟!

بل الظواهر الشرعية اقنع منها أعنى التصديق بها أكثر .. »[1] .

٤- **ولشيخ الإسلام** تحقيقات نافعة بديعة فى بيان تناقضهم .

منها : أن من أثبت بعض الصفات ونفى بعضها وأول نصوصه أو فوض فيه نحتج عليه بقاعدة قيمة متينة وهى :

« أن القول : فى بعض الصفات كالقول فى بعضها الآخر » .

ونقول له : « لا فرق بين ما نفيته ، وبين ما أثبته .

بل القول فى أحدهما كالقول فى الآخر » إلى آخر كلام شيخ الإسلام[2] .

٥- **وقال شيخ الإسلام** أيضاً : « وهذا الكلام لازم لهم فى العقليات ، وفى تأويل السمعيات .

○ فإن من أثبت شيئاً ، ونفى شيئاً بالعقل .

إذا ألزم فيما نفاه من الصفات التى جاء بها الكتاب والسنة – نظير ما يلزمه فيما أثبته .

وطولب بالفرق بين المحذور فى هذا وهذا .

○ لم يجد بينهما فرقاً .

○ ولهذا لا يوجدُ لنفاة بعض الصفات دون بعض – الذين يوجبون فيما نفوه ، إما التفويض ، وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ – قانونٌ مستقيمٌ .

فإذا قيل لهم :

لم تأولتم هذا وأقررتم هذا ؟ .

(١) مناهج الأدلة : ١٧٣ .

(٢) التدمرية : ٣١ – ٣٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ١٧ – ١٨ ، وقد تقدم نصه فى صـ : ٥٢٨/١. ومثله فى مجموع الفتاوى أيضا : ٦ / ٤٥ – ٤٦ ، والحموية : ١١٠ – ١١١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١١٣ – ١١٥ .

- والسؤال فيهما واحد -

○ لم يكن لهم جواب صحيح .

□ فهذا تناقضهم فى النفى .

وكذلك تناقضهم فى الإثبات .

فإن من تأول النصوص على معنى من المعانى التى يثبتها .

فإنهم إذا حرفوا النص عن المعنى الذى كان مقتضاه ، إلى معنى آخر -

لزمهم فى المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم فى المعنى المصروف عنه .

○ فإذا قال قائل :

تأويل محبته ، ورضاه ، وغضبه ، وسخطه :

هو إرادته للثواب ، والعقاب -

كان ما يلزمه فى الإرادة نظير ما يلزمه فى الحب ، والمقت ، والرضا ، والسخط .

ولو فسر ذلك بمفعولاته - وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب -

فإنه يلزمه فى ذلك نظير ما فر منه ؛

فإن الفعل المعقول لابدأن يقوم أولاً بالفاعل .

والثواب ، والعقاب ، المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ، ويرضاه ، ويسخطه ، ويبغضه المثيب المعاقب .

○ فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول فى الشاهد للعبد - مثّلوا .

وإن أثبتوه على خلاف ذلك -

[تناقضوا] -.

فكذلك سائر الصفات »[1].

---

(١) التدمرية : ٤٥ - ٤٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٢٦ - ٢٧ النفائس ١٥ .

٦- وقال أيضاً فى تحقيق قاعدة : « القول فى بعض الصفات كالقول فى بعضها الآخر » وبيان تناقضهم :

« ... وأن من أثبت صفة دون صفة - مع مشاركة أحدهما الأخرى فيما به نفاها - كان متناقضاً .

○ فمن نفى النزول ، والاستواء ، أو الرضى أو الغضب ... فراراً بزعمه من تشبيه ، وتركيب وتجسيم -

فإنه يلزمه فيما أثبته نظيرُ ما ألزمه غيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت » .

إلى آخر كلام قيم متين رصين[١] .

٧- وقال : « ولهذا لم يكن لهم قانون قويم ، وصراط مستقيم فى النصوص لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين النصوص التى تحتاج إلى تأويل ، والتى لا تحتاج إليه .

إلا بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب .

لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب ... » ؛

٨- وقال : « فهؤلاء مع تناقضهم لا يجعلون الرسول - ﷺ - نفسه نصب فى خطابه دليلاً يفرق به بين الحق والباطل ، والهدى والضلال .

بل يجعلون الفارق هو ما يختلف باختلاف الناس فى أذواقهم وعقولهم » ؛

٩- وقال : « فهم - مع قولهم المتضمن للكفر والإلحاد - يقولون قولاً مختلفاً يؤفك عنه من أفك ومتناقض غاية التناقض ، فاسد غاية الفساد »[٢] .

١٠- وللإمام ابن القيم بحوث شريفة فى تحقيق تناقضهم :

---

(١) شرح حديث النزول : ٢٣ - ٢٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٥١ - ٣٥٣ .

(٢) درء التعارض : ٥ / ٢٤٠ - ٢٤١ وله كلام مهم مضىٰ فى ص ١/٥١٧-٥١٨.

○ فمما قاله رحمه الله قوله :

« الفصل السادس فى تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وآحاديثها ، وما لا يسوغ » .

ثم ذكر عدة صفات لله تعالى منها ما أثبتوه ، ومنها ما نفوه ، ثم قال :

□ « فيقال للمتأول:

هل تتأول هذا كله على خلاف ظاهره ، وتمنع حمله على حقيقته ؟ .

أم تقر الجميع على ظاهره وحقيقته ؟ .

أم تفرق بين بعض ذلك وبعضه ؟ .

○ فإن تأولت الجميع وحملته على خلاف حقيقته -

كان ذلك عناداً ظاهراً وكفراً صراحاً ، وجحداً للربوبية ... » .

□ ثم قال رداً على من يثبت بعض الصفات ، ويعطل بعضها :

« قيل لك : فما الذى سوغ لك تأويل بعضها دون بعض ؟ .

وما الفرق بين ما أثبته ، ونفيته ، وسكت عن إثباته ، ونفيه من جهة السمع أو العقل ؟ » .

□ ثم قال : « فإن قلت : لأن إثبات الإرادة والمشيئة لا يستلزم التشبيه والتجسيم .

وإثبات هذه الحقائق - [يعنى الرحمة ، والمحبة ، والغضب ، والرضى ، والضحك ، والوجه ، واليدين ، ونحوها] - يستلزم التشبيه والتجسيم ، فإنها لا تعقل إلا فى الأجسام ، فإن الرحمة : رقة تعترى طبيعة الحيوان ، والمحبة : ميل النفس لجلب ما ينفعها .

والغضب : غليان دم القلب طلباً للانتقام .

والفرح : انبساط دم القلب لورود ما يسره عليه .

○ قيل لك : وكذلك الإرادة : هى ميل النفس إلى جلب ما ينفعها ، ودفع ما يضرها . وكذلك جميع ما أثبته من الصفات إنما هى أعراض قائمة

بالأجسام فى الشاهد .

فإن العلم : انطباع صورة المعلم فى نفس العالم ، أوصفة عرضية قائمة به .

وكذلك السمع ، والبصر ، والحياة أعراض قائمة بالموصوف .

فكيف لزم التشبيه من إثبات تلك الصفات ؛

ولم يلزم من إثبات هذه ؟ .

□ فإن قلت : لأنى أثبتها على وجه لا يماثل صفاتنا ، ولا يشبهها .

قيل لك :

فهلا أثبت الجميع على وجه لا يماثل صفات المخلوقين ، ولا يشابهها ؟

ولم فهمت من إطلاق هذا – التشبيه والتجسيم ؟ .

وفهمت من إطلاق ذلك – التنزيه ، والتوحيد ؟ » .

إلى آخر كلام قيم دامغ قامع كاف شاف للمرضى بداء التحريف والتعطيل[1] .

١١– وقال : « الفصل السابع فى إلزامهم فى المعنى الذى جعلوه تأويلاً نظير ما فروا منه .

« هذا فصل بديع لمن تأمله يعلم به أن المتأولين لم يستفيدوا بتأويلهم إلا تعطيل حقائق النصوص ، والتلاعب بها ، وانتهاك حرمتها . وأنهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذوراً .

بل هو لازم لهم فيما فروا إليه ، كلزومه فيما فروا منه ،

بل قد يقعون فيما هو أعظم محذوراً ... » .

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٢٢٠ – ٣٣٣ ، ومختصر الصواعق : ١ / ٢٢ – ٢٧ ، الطبعة القديمة سنة (١٣٤٨ هـ) السلفية ، القاهرة ، ومكة المكرمة ، تصحيح محمد عبد الرازق حمزة و : ١ / ١٦ – ١٩ ، الطبعة الجديدة سنة (١٤٠٥ هـ) دار الندوة الجديدة بيروت ومثله كلام لشيخ الإسلام مرّ فى ١/٥١٧–٥١٨ .

إلى آخر هذا الفصل المهم غاية الأهمية[١] .

١٢– وقال : « الفصل الثامن عشر فى انقسام الناس فى نصوص الوحى إلى أصحاب تأويل ... » .

ثم قال : « الصنف الأول :

أصحاب التأويل :

○ وهم أشد الأصناف اضطراباً ، إذ لم يثبت لهم قدم فى الفرق بين ما يتأول وما لا يتأول ، ولا ضابط مطرد ، منعكس تجب مراعاته[٢] ، وتمنع مخالفته .

○ بخلاف سائر الفرق فإنهم جروا على ضابط واحد :

وإن كان فيهم من هو أشد خطأً من أصحاب التأويل ... »[٣] .

وقال : « ... وإلا تناقضوا .

فإنهم أىّ معنى أثبتوه لزمهم فى نفيه ما ألزموا به أهل السنن المثبتين لله ما أثبته لنفسه ، ولا يجدون إلى الفرق سبيلاً »[٤] .

وقال : « .. كما فعل أهل الأهواء والبدع .

حيث جعلوها عضين ، وأقروا ببعضها ، وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به

---

(١) الصواعق المرسلة : ١ / ٢٣٤ – ٢٣٧ ، ومختصر الصواعق : ١ / ٢٧ – ٢٩ ، الطبعة القديمة ، و : ١ / ١٩ – ٢٠ ، الطبعة الجديدة .

(٢) الطرد : ما يوجب الحكم لوجوب العلة ، وهو التلازم فى الثبوت .
والعكس : ضد الطرد : وهو التلازم فى الانتفاء ، بمعنى : كما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، تعريفات الجرجانى : ١٨٣ ، ١٩٨ .

(٣) الصواعق المرسلة : ٢ / ٤١٨ ، ومختصر الصواعق : ١ / ٧٩ – ٨٠ ، الطبعة القديمة ، و : ١ / ٥٣ ، الطبعة الجديدة .

(٤) مختصر الصواعق : ٢ / ٣٨٥ ، ط : دار الندوة الجديدة بيروت : ١٤٠٥ هـ .

وأثبتوه »[1] .

١٣- وللإمام ابن القيم كلام قيم آخر فى بيان تناقضهم وعجزهم عن الفرق بين ما يؤول وبين ما لا يؤول[2] .

١٤-وقال الإمام ابن أبى العز الحنفى (٢٩٢ هـ) :

« ... وهذا لازم لجميع العقلاء :

فإن من نفى صفة من صفاته التى وصف الله بها نفسه ، كالرضى ، والغضب ، والحب ، والبغض ، ونحو ذلك ، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه ، والتجسيم ، قيل له :

○ فأنت أثبت له الإرادة[3] ، والكلام[4] ، والسمع ، والبصر[5] ، مع أن ما تثبت له ليس مثل صفات المخلوقين .

○ فقل فيما نفيتَه - وأثبتَهُ اللّهُ ورسولهُ - مثل قولك فيما أَثبَتَّهُ ، إذ لا فرق بينهما ... » إلى آخر كلامه[6] .

١٥-وقال الشيخ عبد الوهاب الشعرانى الصوفى (٩٨٣ هـ) :

« إن من احتاج إلى التأويل فقد جهل أولاً وآخراً :

---

(١) إعلام الموقعين : ١ / ٤٩ .

(٢) انظر القصيدة النونية : ٩٧ - ١٠٢ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢ / ٤٧ - ٥٩ ، وتوضيح الكافية الشافية : ٨١ - ٨٤ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ١ / ٣٠٢ - ٣١٥ .

(٣،٥) قلت : أما الكلام فلا يُثبِتُه الماتريدية ولا الأشعرية بل عطلوا صفة الكلام وقالوا جهاراً بأن القرآن مخلوق تبعاً لشيوخهم الجهمية الأولى والمعتزلة ، وأما الإرادة فأثبتوها مع التفلسف ، وأما السمع والبصر ففيهما خلاف بينهم وجمهورهم على إثباتها مع التفلسف . كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى فى صـ :٤٣١/٢ - ٤٣٢، ٧٣/٣- ٨٢ .

(٦) شرح الطحاوية : ١٠١ - ١٠٢ ، ونقله الملاعلى القارى فى شرح الفقه الأكبر : ٦١ - ٦٢ ، وأقره وفيه عبرة .

أما أوّلًا: فبتعقله صفة التشبيه فى جانب الحق، وذلك محال .

وأما آخراً: فلتأويله ما أنزل الله تعالى على وجه لعله لا يكون مراد الحق سبحانه وتعالى »[1] .

وقال : « إن المؤول انتقل عن شرح الاستواء الجثمانى على العرش المكانى بالتنزيه عنه إلى التشبيه بالأمر السلطانى الحادث :

وهو الاستيلاء على المكان ، فهو انتقال عن التشبيه بمحدث ما إلى التشبيه بمحدث آخر .

فما بلغ عقله فى التنزيه مبلغ الشرع فيه فى قوله تعالى :[2] ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ ... »[3] .

١٦- وقال العلامة الملا على القارى الحنفى (١٠١٤ هـ) الذى لقبه الكوثرى « ناصر السنة » :[4].

« ويقال لمن تأول الغضب بإرادة الانتقام ؛

والرضى بإرادة الإنعام والإكرام :

○ لم تأولت ذلك الكلام ؟ .

فلابد أن يقول :

○ لأن الغضب : غليان القلب ؛

والرضى : الميل والشهوة ؛

وذلك لا يليق بالله تعالى .

---

(١) روح المعانى : ١٦ / ١٥٧ ، وجلاء العينين : ٣٦٩ ، عن الشعرانى الخراف .

(٢) الشورى : ١١ .

(٣) روح المعانى : ١٦ / ١٥٧، وجلاء العينين : ٣٦٩ ، عن « الدرر المنثورة » للشعرانى.

(٤) انظر تبديد الظلام : ١٠٠ .

○ فيقال له : وكذلك الإرادة والمشيئة فينا : هى ميل الحى إلى الشىء أو إلى ما يلائمه ويناسبه ... ، فالمعنى الذى صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذى صرفته عنه سواء ، فإن جاز هذا جاز ذلك » .

□ وقال : « ... فإذا كان ما يقوله فى الإرادة يمكن أن يقال فى هذه الصفات ، لم يتعين التأويل ، بل يجب تركه .

○ لأنك تسلم من التناقض ، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماء الله وصفاته .. ، وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله ... »[1] .

١٧-١٨- وقال العلامة محمود الآلوسى مفتى الحنفية (١٢٧٠ هـ) وابنه نعمان الآلوسى (١٣١٧ هـ) رحمهما الله واللفظ لوالده :

« ... وأن تفسير الاستواء بالاستيلاء تفسير مرذول ؛

○ إذ القائل به لا يسعه أن يقول : كاستيلائنا .

○ بل لابد له أن يقول : هو استيلاء لائق به عز وجل .

○ فليقل من أول الأمر : هو استواء لائق به جل وعلا .

وقد اختار ذلك السادة الصوفية ... »[2] .

وهو أعلم ، وأسلم ، وأحكم ...[3] .

١٩- ٢٠ - وقال المولوى برخوردار على الملتانى (؟ هـ)[4] .

---

(١) شرح فقه الأكبر : ٦١ - ٦٢ ، عن شرح الطحاوية لابن أبى العز ، وأقره ، ولم أجد بهذا النص فى شرح الطحاوية ، وانظر شرح الطحاوية : ١٠١ - ١٠٢ ، وسقنا نصه فى صـ ٢/٣٥٠ ومثله كلام مهم لشيخ الإسلام مضى فى ص ٥١٧/١ .

(٢) أين فى « الصوفية » السادة!؟ .

(٣) روح المعانى : ٨ / ١٣٦ ، وجلاء العينين : ٣٦٠ .

(٤) من علماء الحنفية وله حاشية مهمة على النبراس للفريهارى الهندى معروفة متداولة بين الحنفية ، ولا أعرف عنه أكثر من هذا .

نقلاً عن الإمام الشوكاني (١٢٥٠ هـ) :

« ... فكان هؤلاء في فرارهم من التشبيه إلى هذا التعطيل – كالمستجير من الرمضاء بالنار ، والهارب من لسعة الزنبور إلى لدغة الحية ، ومن قرصة النملة إلى قضمة الأسد »[١] كما قيل :

والمستجير بعمرو عند كربته ❊ كالمستجير من الرمضاء بالنار

قلت : هذه كانت شهادات بعض العلماء على تناقض المعطلين لبعض الصفات المحرفين لنصوصها وكان فيهم بعض الماتريدية والأشعرية .

○ وهذه الوجوه العشرة كافية لإبطال التأويل الباطل مع اشتمال كل وجه على عدة وجوه[٢] .

□ وبعد أن أبطلنا أصول الماتريدية الفاسدة الكاسدة وقواعدهم الباطلة العاطلة في باب الصفات ننتقل إلى ما بنوه عليها من فروع ، وما نشأ منها من موقفهم من الأسماء والصفات والله المستعان وعليه التكلان .

---

(١) حاشية برخوردار على النبراس للفريهاري : ١٦٩ ، والتحف في مذاهب السلف : للشوكاني : ٩ ، ضمن الرسائل السلفية للشوكاني و٥٤–٥٥ ط المحققة .

(٢) ولمزيد من التفصيل يرجع القراء الكرام إلى مباحث جمة مفيدة ، وفوائد مهمة فريدة ومعارف رائقة بديعة ، وعوارف رائعة منيعة تسر الخواطر ، وتقر النواظر ، للإمام ابن القيم فقد أبطل التأويل من عدة وجوه في اثنين وعشرين فصلا في كتابه القيم : الصواعق المرسلة : ١ / ١٧٥ ، ١٨١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٨٢ ، ٢ / ٣٩٩ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ ، ٤٥٢ ، ٥٠٠ ، ٥١٤ .

ومختصر الصواعق : ١ / ١٠ – ٩١ ، وما بعدها : ط : السلفية بالقاهرة ومكة المكرمة تصحيح الشيخين محمد حامد الفقي ، ومحمد عبد الرازق حمزة ، (١٣٤٨ هـ) ، و : ١ / ٩ – ٦٠ ، وما بعدها ، ط : دار الندوة الجديدة ، بيروت ، (١٤٠٥ هـ)، و ١١–٥٩ ط دار الكتب العلمية .

□ الباب الثالث □

فى الأسماء والصفات وموقف الماتريدية منها

ومناقشتهم فى تعطيلهم لبعض الصفات

وفيه فصول أربعة :

* * *

□ المدخل إلى الباب الثالث □

والربط بينه وبين الباب الثانى

لقد تحدثنا بتوفيق الله تعالى فى الباب الثانى عن أهم أصول الماتريدية التى نشأ منها موقفهم من توحيد الأسماء والصفات .

وأقمنا الحجج القاطعة والبراهين الساطعة على إبطالها ، وتبين أنها فاسدة .

ونتحدث فى هذا الباب – إن شاء الله تعالى – عن موقف الماتريدية من الأسماء والصفات ، الذى نشأ من تلك الأصول الفاسدة الكاسدة الباطلة العاطلة .

وتقتضى طبيعة هذا الباب أن يكون مشتملاً على فصول أربعة .

فأقول: مستعيناً بالله الذى تتم بنعمته الصالحات .

* * *

□ الفصل الأول □

فى أسماء الله الحسنى وصفاته العلا وموقف الماتريدية منها

وفيه مقدمة ومبحثان :-

المقدمة :-

فى شرح بعض المصطلحات

المبحث الأول :-

فى أسماء الله الحسنى ، وموقف الماتريدية منها

المبحث الثانى :-

فى صفات الله تعالى ، وموقف الماتريدية منها

* * *

□ المقدمـــة □

فى شرح بعض المصطلحات

تتعلق بموضوع هذه الرسالة ولاسيما هذا الباب مصطلحات كثيرة يجب شرحها للتعريف بها .

وقد تقدم بعضها : كالمجاز ، والتأويل ، والتحريف ، والتعطيل ، والتفويض ونحوها[*] .

ويأتى بعضها : كالاسم ، والصفة ، والربوبية ، والألوهية ، ونحوها إن شاء الله تعالى[*] .

ونذكر الآن مصطلحاتٍ أخرى ذاتَ صلة بهذا الباب ولاسيما هـذا الفصل ؛ لأن الحكم على الشيء والإخبار عنه فرعان عن تصوره :

١ – السلف :

لغةً : ينبيء عن التقدم ، وله معان ، ويطلق على كل « من تقدمك من آبائك وذوى قرابتك الذين هم فوقك فى السن والفضل »[١] .

واصطلاحاً: له معنيان :–

---

(١) تهذيب اللغة لـ(الأزهرى) : ١٢ / ٤٣١ ، لسان العرب : ٩ / ١٥٩ ، وانظر القاموس : ١٠٦ ، وراجع المفردات فى غريب القرآن للراغب : ٢٣٩ .

(*) انظر ما تقدم فى صـ : ٢/١٢٥–١٣٢ ، ١٦٥–١٦٦، ١٧٩، ٢١٠، ٢٥٥، ٢٥٩، ٣٢٥ ، وما سيأتى فى صـ : ٢/٣٩٨– ٤٠٠، ٣/١٧١–١٧٤، ٣/١٨٩، ١٩٠، ٢/٤١٣–٤١٧ .

معنى باعتبار الزمن ، مع الموافقة للكتاب والسنة عقيدةً وعملاً .

ومعنى باعتبار الموافقة للكتاب والسنة دون اعتبار الزمن .

فمعنى « **السلف** » باعتبار الزمن ، مع موافقة الكتاب والسنة هم أهل القرون المشهود لهم بالخير على لسان رسول الله ﷺ .

« خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »[1] .

فيدخل فيهم أئمة الإسلام المتقدمون من الفقهاء والمحدثين ، كالأئمة الأربعة ، وأصحاب الصحاح والسنن ، والمسانيد[2] .

والسلف بهذا المعنى يكون مرادفاً للمتقدمين .

قال الحافظ الذهبي : « فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاث مئة »[3] .

وأما « **السلف** » باعتبار العقيدة دون اعتبار الزمن – فهم الصحابة والتابعون لهم وأتباعهم والأئمة المجتهدون من الفقهاء والمحدثين والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين[4] .

---

(١) رواه البخاري : في الشهادات ، باب : لايشهد على شهادة جور ... : ٢ / ٩٣٨ ، وفضائل الصحابة ، باب فضل أصحاب النبي ﷺ .. ، ٣ / ١٣٣٥ ، والرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا .. ، : ٥ / ٢٣٦٢ ، والأيمان والنذور ، باب : إذا قال : أشهد بالله .. ، ٦ / ٢٤٥٢ ، ومسلم : ٤ / ١٩٦٣ ، من حديث ابن مسعود .

(٢) راجع إلجام العوام للغزالي : ٥٣ ، ودرء التعارض : ٤ / ٩٥ ، وتحفة المريد للبيجوري شرح جوهرة التوحيد للقاني : ٩١ ، ٢١١ ، ومحيط المحيط لبطرس البستاني : ٤٦٢ ، والمفسرون ... ، للدكتور المغراوي : ١ / ١٧ – ٢٠ ، وأهل السنة والجماعة ... ، للشيخ محمد عبد الهادي المصري : ٥١ – ٥٢ ، ومقدمة الشيخ أحمد عصام الكاتب لكتاب الاعتقاد للبيهقي : ١٥ ، وهذه مفاهيمنا للشيخ صالح آل الشيخ : ٢٢٦ .

(٣) الميزان : ١ / ٤ ، واللسان : ١ / ٨ .

(٤) راجع المفسرون .. ، للدكتور محمد بن عبد الرحمن المغراوي : ١ / ١٩ – ٢٠ ، وأهل السنة والجماعة ، للشيخ محمد عبد الهادي المصري : ٥٢ .

فيكون لفظ « السلف » يفيد معنى « أهل السنة المحضة » ، و « الطائفة المنصورة » و « الفرقة الناجية » و « أصحاب الحديث » و « أهل الحديث » ونحو ذلك من الألقاب بشهادة أئمة الإسلام : أمثال ابن المبارك ، ويزيد بن هارون ، وعلى بن المدينى ، و أحمد بن حنبل ، والبخارى وغيرهم(*) .

وعلى هذا الاصطلاح تنصب تسمية رسالة شيخ الإسلام أبى إسماعيل ابن عبد الرحمن الصابونى (٤٤٩ هـ) : « عقيدة السلف أصحاب الحديث » .

حيث صار لفظ « أهل الحديث » بدلاً ، وبياناً للفظ « السلف » .

ولعل شيخ الإسلام يعنى هذا الاصطلاح بقوله : « والسلف من الصحابة والتابعين وأهل الحديث »(١) .

وربما هذا الاصطلاح يعنى الدكتور / على سامى النشار(٢) .

والشيخ / عمار جمعى الطالبى بقولهما : « ما كتبه السلف أهل القرن الثالث ، والرابع .

وقالا : « لقد صنف السلف من أهل القرن الثالث والرابع مؤلفات » .

---

(١) درء التعارض : ٤ / ٩٥ .

(٢) هذا رجل عجيب مضطرب مريب ، تراه فى كتاب « عقائد السلف » سلفياً محضاً ، سنياً خالصاً ، بينما تراه ، فى كتابه « نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام » خلفياً بحتاً ، كوثرياً صرفاً انظر « نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام » : ١ / ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٨٧ نسأل الله الاستقامة على الحق ونعوذ به من التذبذب والاضطراب .

(*) شرف أصحاب الحديث : ٢٥ - ٢٧ ، ومجموع الفتاوى : ٤ / ٩٥ ، ٢٨ / ١٥٣ - ٥٣٢ - ٥٥٢ ، والاعتصام للشاطبى : ١ / ١٢٠ .

وقالا فى الثناء على الإمام أحمد : ونبدأ بشيخ السنة ، وإمام السلف الإمام أحمد ابن حنبل » .

وقالا : « ولكن اشتهر من بين هؤلاء جميعاً إمام أهل السنة أحمد بن حنبل »[1] .

قلت : فمن حاد من عقيدة السلف فهو ليس من أهل السنة ، بل من أهل البدعة ، ولا ريب فى أن الماتريدية وأمثالهم حادوا فى تأويلاتهم وتعطيلهم عن طريق السلف وأهل السنة والجماعة ، وعقيدتهم ، فهم من أهل البدع ، لا من أهل السنن[2] .

٢ – « الخلف » :

وهم ضد السلف لغة واصطلاحاً ، بالمعنيين الذين ذكرناهما فى تعريف « السلف » ، ولكلمة « الخلف » إطلاقات أخرى[3] .

فالماتريدية وأمثالهم خلف سوء بمعنى أنهم مخالفون لعقيدة السلف أهل السنة والجماعة ؛ فهم ليسوا منهم .

---

(١) مقدمتهما لكتاب « عقائد السلف » : ٥ ، ٨ ، ١٠ .

(٢) راجع صـ : ١/٤٠١ ، ٤٠٧، ٢/٤٣٥ ، ٤٥٥ .

(٣) والخلف بفتح اللام : وسكونها بمعنى واحد : صالحاً كان أو طالحاً ، وقد يختص الأول بالصالح ، والثانى بالطالح ، انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ١٧٠ ، ومجاز القرآن لأبى عبيدة : ١ / ٢٣٢ ، وتهذيب اللغة : ٧ / ٣٩٣ – ٣٩٤ ، والقاموس : ١٠٤٢

وذكر الإمام أبو الحسن الأخفش (٢١٥ هـ) فرقاً أخر بينهما فقال : إذا قلت : خلَف سوء خَلَف سوء وخلف صدق ، فهما سواء ، والخلَف : هو البدل مما قبله قد قام مقامه وأغنى غناءه .

أما الخلْف : فهو الذى يكون بعد قرن من مضى سواء كان خلفاً له أم لا ، انظر معانى القرآن : ٢ / ٣١٣ .

٣ - « السنة » :

لغة : لها معانٍ كثيرة : منها : « الوجه » و « حُرٌّ الوجه » و « السيرة » ، و « الطبيعة » و « تمرٌ بالمدينة » و « دائرة الوجه » و « الصورة » و « الجبهة » و « الجبينان » و « حكم الله ، وأمره ، ونهيه »[١] .

وقال الأزهرى (٣٧٠ هـ) : « قال شمر : « السنة » فى الأصل : سنة الطريق ، وهو طريق سنة أوائل الناس .

وسن فلان طريقاً من الخير يسنه : إذا ابتدأ أمراً من البر لم يعرفه قومه »[٢] .

الحاصل : أن « السنة » بمعنى « الطريق » سواء كانت الطريقُ « حِسِّيَّةً » يمشى عليها الناس والدواب ونحوها .

أو « معنويةً » بمعنى إيجاد عمل أو رأى أو مذهب ، سواء كان حقاً أو باطلاً ، حسناً أو سيئاً .

قال الجرجانى : « السنة » فى اللغة : الطريقةُ ، مرضيةً أو غير مرضيةً ، والعادة »[٣] .

قلت : من أدلة هذا الإطلاق قوله ﷺ : « من سن فى الإسلام سنة حسنة ، فله أجرها ، وأجر من عمل بها ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء »[٤] .

---

(١) القاموس : ١٥٥٨ ، وانظر أيضاً : مجمل اللغة لابن فارس : ٢ / ٤٥٥ ، والصحاح للجوهرى : ٥ / ٢١٣٩ ، ولسان العرب : ١٣ / ٢٢٤ .

(٢) تهذيب اللغة : ١٢ / ٢٩٨ ، ولسان العرب : ١٣ / ٢٢٦ .

(٣) التعريفات : ١٦١ ، وإرشاد الفحول : ٣٣ .

(٤) رواه مسلم : ٢ / ٥ ، ٤ / ٢٠٥٩ ، ٢٠٦٠ ، من حديث جرير بن عبد الله رضى الله عنه .

واصطلاحاً: لها عدة تعريفات ، لاختلاف اصطلاحات العلوم ، وهى ما يلى :-

أ - عند المحدثين : كل ما أثر عن النبى ﷺ - سوى القرآن - من قول أو فعل أو تقرير ، أو صفة خلقية أو خلقية ، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة ، أم بعدها .

فالسنة على هذا ترادف « الحديث » الذى هو صنو للقرآن الكريم .

ب - عند الأصوليين : كل ما نقل عن النبى ﷺ مما يدل على حكم شرعى من قول ، أو فعل ، أو تقرير « غير القرآن » .

فالسنة على هذا أخص من الأولى .

ج - عند الفقهاء : الطريقة المتبعة فى الدين من غير وجوب ، أو ما واظب عليه النبى ﷺ مع الترك أحياناً .

فالسنة على هذا بما يقابل الوجوب ، والحرام .

د - وقد يتوسع فى معنى « السنة » فيطلق - عند المحدثين والفقهاء والأصوليين جميعاً - إطلاقاً عاماً .

فتشمل فعل الخلفاء الراشدين المهديين رضى الله عنهم أجمعين أيضاً .

هـ - فى اصطلاح علم العقيدة السلفية وأئمتها : ما ثبت فى الكتاب والسنة من عقيدة ، وقول ، وعمل .

فالسنة على هذا ما يضاد « البدعة » فى الدين بجميع أنواعها عقيدة وقولاً وعملاً[1] .

---

(١) راجع « السنة ومكانتها » للدكتور مصطفى السباعى : ٤٧ - ٤٨ ، السنة قبل التدوين ١٦ - ١٨ ، الصفات الإلهية ... ، لشيخنا الدكتور محمد أمان على الجامى : ١٩ - ٢٠ ، وانظر أيضاً الكواكب الدرارى للكرمانى : ١ / ١٢ ، ونزهة النظر : ١٨ ، والمغنى للخبازى : ٨٥ ، والمنار مع شرحيه كشف الأسرار ، ونور الأنوار : ٢ / ٣ ، وتعريفات الجرجانى : ١٦١ - ١٦٢ ، وإرشاد الفحول : ٣٣ .

وعلى هذا الاصطلاح ألف السلف أئمة السنة كثيراً من كتبهم فى « العقيدة السلفية » بعنوان « السنة » .

١ – كإمام أهل السنة[*] أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) .

٢ – وصاحبه الإمام أبو داود سليمان بن أشعث السجستانى (٢٧٥ هـ)[١] .

٣ – والإمام حرب بن إسماعيل السيرجانى (٢٨٠ هـ) صاحب الأئمة أحمد ابن حنبل وطبقته .

٤ – والإمام ابن أبى عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيبانى (٢٨٧هـ).

٥ – والإمام ابن الإمام : عبد الله بن أحمد بن حنبل (٣٩٠ هـ) .

٦ – والإمام محمد بن نصر المروزى (٢٩٤ هـ) .

٧ –والإمام محمد بن جرير الطبرى (٣١٠ هـ)[٢] .

٨ – والإمام أبى بكر الخلال أحمد بن محمد (٣١١ هـ) جامع علوم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فى العقيدة ، والأعمال ، والأقوال .

٩ – والإمام الحافظ ابن الحافظ : عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى

---

(١) انظر سنن أبى داود : ٥ / ٤ – ١٢٩ .

(*) وعلى هذا الاصطلاح ثناء الإمام الشافعى على الإمام أحمد بقوله : « أحمد إمام فى ثمان خصال : إمام فى الحديث ، إمام فى الفقه ، إمام فى اللغة ، إمام فى القرآن ، إمام فى الفقر ، إمام فى الزهد ، إمام فى الورع ، إمام فى السنة » . طبقات الحنابلة : ١ / ٥ . قلت : وهذه الشهادة من الإمام الشافعى للإمام أحمد – ومثلها من كثير من الأئمة – مما يقطع أبهر الكوثرى ووتينه حيث طعن فى الإمام أحمد بأنه غير فقيه ، وأنه لا يعرف اللغة العربية وقواعد النحو . انظر تأنيب الكوثرى : ٤٠ ، ٢٠٦ ، ٢٧٣ ، ومن هنا عرفنا أن الكوثرى طعانٌ أفاكٌ رأسُ عصبةِ التعصبِ ، وساقطٌ عن مكانة الصدق والأمانة إلى درك الكذب والخيانة .

(٢) وعنوانه : « صريح السنة » .

(٣٢٧ هـ)[١] .

١٠ - والإمام أبي محمد الحسن بن على البربهارى (٣٢٩ هـ)[٢] .

١١ - والإمام أبي أحمد محمد بن أحمد العسال (٣٤٩ هـ) .

١٢ - والإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى (٣٦٠ هـ) .

١٣ - والإمام أبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهانى (٣٦٩ هـ)[٣] .

وعلى هذا الاصطلاح أجمع أئمة الإسلام قديماً وحديثاً من القرن الأول إلى يومنا هذا أولهم عن آخرهم من دون نكير من أحد منهم .

فيقولون : فلان من أهل السنة ، وفلان من أهل البدعة .

وفيما يلى بعض نصوص السلف :

١ - قال الإمام محمد بن سيرين الأنصارى أبو بكر البصرى (١١٠ هـ) :

« لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة - قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة ، فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع ، فلا يؤخذ حديثهم »[٤] .

٢ - وقال الإمام أبو حنيفة (١٥٠ هـ) فى تحقيق الصفات بلا تعطيل ولا تأويل : « وهو قول أهل السنة والجماعة ... »[٥] .

---

(١) وعنوانه : « أصل السنة واعتقاد الدين » .

(٢) وعنوانه : « شرح السنة » .

(٣) وهؤلاء جميعاً بدون استثناء ومعهم أمثالهم ممن ألفوا فى العقيدة السلفية ، بعناوين مختلفة ، كالتوحيد ، والشريعة ، والصفات ، والاستقامة ، والرد على الجهمية « العلو » والإبانة ، ونحوها كلهم عند هذا الكوثرى الجركسى الجهمى اللعان الطعان الكذاب البهات - وثنية مشبهة مجسمة وكتبهم كتب الوثنية والشرك ، والكفر والتجسيم والتشبيه و تابعه الكوثرية وبعض الديوبندية كما تقدم تفصيله فى ص : ٢/٥٣٨-٥٤٠ ، ٣/١٤٨- ١٥٤ .

(٤) رواه مسلم : ١ / ١٥ .

(٥) الفقه الأبسط : ٥٦ ، وشرحه للسمرقندى : ٣٣ ، وإشارات المرام : ١٨٧ .

٣ – وقال الإمام الأزهرى (٣٧٠ هـ) « والسنة : الطريقة المستقيمة المحمودة ، ولذلك قيل : فلان من أهل السنة »[١] .

الحاصل : أن اصطلاح « السنة » بمعنى حسن المعتقد والاعتصام بالكتاب والسنة قولاً وعملاً وعقيدة ، والانتساب إلى أهل السنة – مما أجمع عليه أئمة الإسلام شرقاً وغرباً طيلة القرون ولم ينكر ذلك أحد إلى أن نبغ نابغة البدعة ، جماعة التكفير ، أفراخ الخوارج ، الذين تَسَمَّوا « بجماعة المسلمين »[٢] إسلام الخوارج الذين خرجوا على الإجماع ، وخرجوا من نور السنة إلى ظلمة البدعة ، فأنكروا لقب « أهل السنة » وبدّعوا من ينتسب إلى السنة ، والحديث ، والسلف ، وكان يجب عليهم أن يتبعوا السنة ويفهموا الكتاب والسنة بفهم أهل السنة[٣] .

ومن هذا العرض نعرف : أن الماتريدية وأمثالهم من فرق البدعة أهل التأويل و التعطيل – ليسوا من أهل السنة ؛ لأنهم خالفوا ببدعهم عقيدة السلف أهل السنة والجماعة ، فهم من أهل البدع ، لا من أهل السنن .

٤ – « البدعة » :

لغة : قال النواوى (٦٧٦ هـ) : « قال أهل اللغة : هى كل شيء عمل

---

(١) تهذيب اللغة : ١٢ / ٢٩٨ ، ولسان العرب : ١٣ / ٢٢٦ .

(٢) هى جماعة حديثية حدثت فى التسعينات فى القرن الرابع عشر الهجرى مركزهم الرئيسى بكراتشي وانتشرت سمومها إلى أماكن من باكستان لهم تمسك بالسنة فى بعض الأمور وتحمل أفكار الخوارج ولاسيما قضية التكفير غالبهم جهال رعاع أتوا من جهل وغلو مع خلوص النية ولهم بدع وفتن غالبها على أهل الحديث . من ميزاتهم : أنهم يرون وجوب التسمى « بالمسلمين » و « جماعة المسلمين » ويرون الانتساب إلى السلف أو إلى السنة وإلى الحديث بدعة .

(٣) راجع كلام شيخ الإسلام فى الواسطية : ١٦٦، لبيان أهمية الانتساب إلى «أهل السنة بعد ظهور فرق أهل البدعة .

على غير مثال سابق »[1] .

واصطلاحاً له عدة تعريفات ترجع إلى معنى واحد : وهو إحداث شىء فى الدين .

١ - قال الجوهرى (٣٩٦ هـ) : « البدعة : الحدث فى الدين بعد الإكمال »[2] .

٢ - وقال الراغب الأصفهانى (٥٠٢ هـ) : « والبدعة فى المذهب إيراد قول لم يستن قائلها وفاعلها فيه بصاحب الشريعة ، وأماثلها المتقدمة ، وأصولها المتقنة »[3] .

٣ - وقال النواوى (٦٧٦ هـ) : « فى الشرع هى : إحداث ما لم يكن فى عهد رسول الله ﷺ »[4] .

٤ - وقال الحافظ ابن كثير (٧٧٤ هـ) : « وأما أهل السنة والجماعة - فيقولون فى كل فعل وقول لم يثبت عن الصحابة رضى الله عنهم : هو بدعة ، لأنه لو كان خيراً لسبقونا إليه ، لأنهم لم يتركوا خصلة من خصال الخير إلا وقد بادروا إليها »[5] .

٥ - وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى (٧٩٠هـ) : « فالبدعة - إذَنْ - عبارةٌ عن طريقةٍ فى الدين مخترعةٍ تضاهى الشريعة يقصد

---

(١) شرح صحيح مسلم : ٦ / ١٥٤ ، الاعتصام للشاطبى : ١ / ٣٦ ، المرقاة للقارى : ١ / ٢١٦ ، قلت : لم أجده بهذا اللفظ فى كتب اللغة العربية وذكروه معناه ، انظر تهذيب اللغة للأزهرى ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والصحاح للجوهرى : ٣ / ١١٨٣ - ١١٨٤ ، ولسان العرب : ٨ / ٦ ، والقاموس : ٩٠٦ .

(٢) الصحاح : ٣ / ١١٨٤ ، ولسان العرب : ٨ / ٦ ، والقاموس : ٩٠٦ .

(٣) المفردات فى غريب القرآن : ٣٩ .

(٤) تهذيب الأسماء واللغات : ٣ / ٢٢ .

(٥) تفسير القرآن العظيم : ٤ / ١٥٧ .

بالسلوك عليها المبالغة فى التعبد لله سبحانه »[١] .

٦ – وقال الجرجانى (٨١٦ هـ) : « البدعة : هى الفعلة المخالفة للسنة سميت : البدعة ؛ لأن قائلها ابتدعها غير مقال إمام .

وهى : الأمر المحدث الذى لم يكن عليه الصحابة والتابعون ، و لم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعى »[٢] .

قلتُ : فالبدعة فى الدين كلها ضلالة ، وليس شىء منها حسنة .

لقول النبى ﷺ : « أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى[٣] محمد[*] ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة »[٤] .

إذَنْ تقسيم البدعة إلى الحسنة والسيئة مخالف لصريح كلية رسول الله ﷺ بل باب إلى التحريف والتخريف ، والضلال والإضلال ، والفساد والإلحاد ؛ لأن كل مبتدع يرى بدعته حسنة ، فيحتج لبدعته بهذه القاعدة الفاسدة .

وقد صرح كثير من أهل العلم بأن البدعة الشرعية لا تنقسم إلى الحسنة والسيئة ، وأنها كلها ضلالة ، وما يوجد فى كلام بعض العلماء من تحسين بعض البدع فإنما ذلك فى البدعة اللغوية وهى أعم من الشرعيّة[٥] .

---

(١) الاعتصام : ١ / ٣٧ .

(٢) التعريفات : ٦٢ .

(٣) ضبطهما النواوى بضم الهاء وفتح الدال المهملة ، وبفتح الهاء وسكون الدال المهملة وذكرهما عن جماعة . ولكن قال : إن القاضى عياض قال : رويناه فى مسلم بالضم ، وفى غيره بالفتح . انظر شرح مسلم : ٦ / ١٥٤ ، وراجع مشارق الأنوار للقاضى عياض : ٢ / ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٤) رواه مسلم : ٢ / ٥٩٢ ، من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه .

(*) ﷺ .

(٥) لنظر ، اقتضاء الصراط المستقيم : ٢ / ٥٨٣ – ٥٩٠ ، تحقيق الدكتور / ناصر بن عبد الكريم العقل ، و : ٢٧٤ – ٢٧٧ تحقيق محمد حامد الفقى =

قلت : ومن هنا نعلم علماً قطعياً لا يحتمل النقيض أن تعطيلَ الصفات كلاً أو بعضاً وتحريفَ نصوصها بأنواع التأول بدعة محضة في صميم الإسلام كما تقدم تفصيله[1] ، وأن الماتريدية من أهل البدع وليسوا من أهل السنة المحضة ، والله المستعان .

٥ - « الزندقة » :

لغة : هي كلمة معربة عن الفارسية ، اختلف في أصلها :

١ - فقيل : أصلها « زن دين » أي دين المرأة »[2] .

قلتُ : لم أرا أحداً فسر الزندقة والزنديق بمناسبة « دين المرأة » . ولعل المراد : « دين الحماقة والجهل والضلالة » ، لأن النساء يغلبهن الجهل والحماقة .

٢ - وقيل أصلها : « زنده »[3] .

قلت : « زنده » كلمة فارسية معناها ، « حَيٌّ » ولعل المناسبة أنّ الزنديق يعتقد هذه الحياة الدنيا دون الآخرة كما في القول الآتي .

= ط / الثانية ، مكتبة السنة المحمدية ، ومجموع الفتاوى : ٢١ / ٣١٩ ، ٢٧ / ١٥٢ ، والاعتصام للشاطبي : ١ / ١٤١ - ١٩٥ ، جامع العلوم والحكم ، لابن رجب : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، مكتوبات الرباني الصوفي السرهندي الحنفي إمام الصوفية المجدّدية : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، الترجمة العربية وفي الأصل الفارسي : ٢ / ٣١ - ٣٨ ، ومئة مسائل للإمام الشاه محمد إسحاق الدهلوي : ٨٦ ، وهو إمام الحنفية في وقته بعد إمام الشاه ولي الله الدهلوي ، والفتاوى الرشيدية للعلامة رشيد أحمد الجنجوهي الحنفي أحد كبار أئمة الديوبندية : ١٠٢ ، وعون المعبود للعظيم الآبادي : ١٢ / ٣٦٠ ، ومرعاة المفاتيح / لعبيد الله المباركفوري : ١ / ٢٦٤ .

(١) انظر صـ : ٢/٢٦٠ .

(٢) القاموس : ١١٥١ ، وتاج العروس : ٦ / ٣٧٣ ، نقلاً عن الصاغاني الحنفي .

(٣) تاج العروس : ٦ / ٣٧٣ ، نقلاً عن شفاء العليل للخفاجي الحنفي .

٣ – وقال ابن دريد : ت (٣٢١ هـ) « قال أبو حاتم : الزنديق فارسى معرب أصله عنده « زنده كَر » أى يقول : بدوام الدهر .

قال أبو بكر : « زنده » « الحياة » ، و « الكر » « العمل بالفارسية »[١] .

وفى لسان العرب : « الزنديق » القائل ببقاء الدهر ، فارسى معرب ، وهو بالفارسية : « زند كراى »[٢] .

وقال الزبيدى (١٢٠٥ هـ) : « قلت : الصواب أن الزنديق نسبة إلى « الزند » وهو كتاب « مانى » المجوسى الذى كان فى زمن بهرام بن هرمز بن سابور ، ويدعى متابعة المسيح عليه السلام ، وأراد الصيت ، فوضع هذا الكتاب ، وخبأه فى شجرة ، ثم استخرجه ، و « الزند » بلغتهم : التفسير ، يعنى هذا تفسير لكتاب زرداشت الفارسى ، واعتقد فيه الإلهين : النور ، والظلمة ... »[٣] .

وقال الأزهرى (٣٧٠ هـ) : « وقال الليث : « الزنديق » معروف .

وزندقته : أنه لا يؤمن بالآخرة ، وأن الله واحد ... وليس فى الكلام العرب « زنديق » ... فإذا أرادت العرب معنى ما تقول العامة – قالوا : ملحد ودهرى »[٤] .

قلتُ : المصدر : « الزندقة » والاسم « الزنديق » وجمعه :

---

(١) جمهرة اللغة : ٣ / ٥٠٤ – ٥٠٥ .

(٢) ١٠ / ١٤٧ ، وتاج العروس : ٦ / ٣٧٣ .

(٣) تاج العروس : ٦ / ٣٧٣ ، وانظر أيضاً مروج الذهب : ١ / ٢٥٠ – ٢٥١ ، للمسعودى (٣٤٦ هـ)[***] .

(٤) تهذيب اللغة : ٩ / ٤٠٠ ، ولسان العرب : ١٠ / ١٤٧ .

(**) وشرح المقاصد للتفتازانى : ٢ / ١٦٨ ، وإكفار الملحدين للكشميرى : ١٣ .

الزنادقة »[1] .

واصطلاحاً: لها عدةُ معانٍ :

● **أوّلاً**[*] : أن الزندقة إظهار الإسلام وإبطان الكفر ، فالزنديق ، من يبطن الكفر ويظهر الإيمان[2] فكل زنديق منافق ، وكذا العكس[3] .

قلت : القول الحقيق الدقيق تحقيق الفرق الدقيق بينهما :

فيجتمع الزندقة والنفاق فى شخص واحد فيكون منافقاً زنديقاً ، ولشيخ الإسلام كلام طيب[4] .

قال الزبيدى (١٢٠٥ هـ) : « والفرق بينه وبين المنافق مشكل جداً ، كما فى حواشى الملا عبد الحكيم على تفسير البيضاوى »[5] .

قلت : لعل الفرق أن المنافق من أظهر الإسلام وأبطن الكفر خوفاً ، أما الزنديق فهو مع هذا أراد الإفساد فى الدين والتلبيس فيه والتحريف له بتفلسفه وتأويله وإلحاده ، فالمنافق أعم والزنديق أخص[6] .

وفرق دقيق آخر بين الزنديق والمنافق ذكره ابن كمال باشاه الحنفى الماتريدى (٩٤٠ هـ) حيث قال :

«فإن قلت: كيف يكون– [يعنى الزنديق]– معروفاً داعياً إلى الضلال؟».

---

(١) راجع المراجع السابقة ، والصحاح للجوهرى : ٤ / ١٤٨٩ .

(٢) انظر القاموس : ١١٥١ ، وتاج العروس : ٦ / ٣٧٣ ، وانظر الرد عن الجهمية للدارمى : ١١٥ – ١١٦ .

(٣) انظر شرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣٥٨ .

(*) صرح به ابن عابدين الشامى ، انظر : رد المحتار : ٤ / ٢٤١ .

(٤) انظر: درء التعارض: ٥/٣٢٠، ٣٦١، ٣٦٩، وبغية المرتاد «السبعينية»: ٣٣٨– ٣٣٩.

(٥) القاموس : ٣٧٣٦ .

(٦) وانظر : للفرق بينهما – شرح المقاصد للتفتازانى : ٢ / ٢٦٨ ، ورد المختار لابن عابدين الشامى : ٤ / ٢٤١ – ٢٤٢ ، وإكفار الملحدين للعلامة محمد أنور شاه ، الديوبندى الكشميرى : ١٣ .

وقد اعتبر فى مفهومه الشرعى أنه يبطن الكفر ؟ .

قلت : لا بعد فيه ، فإن الزنديق يموه كفره ، ويروج عقيدته الفاسدة ، ويخرجها فى الصورة الصحيحة ، وهذا معنى إبطان الكفر ، فلا ينافى إظهاره ، الدعوة إلى الضلال وكونه معروفاً بالإضلال »[(١)] .

قلت : لهذا قال الإمام الدارمى عثمان بن سعيد : « والزنديق شر من المنافق ... » .

وذكر أيضاً : أن الزندقة أكبر عند السلف من الارتداد ، وله كلام مهم فى شناعة زندقة الجهمية »[(٢)] .

● **ثانياً** : أن الزندقة قد تكون بمعنى اللادينية ، فيكون الزنديق من لا يتدين بدين[(٣)] ، ككثير من الشيوعيين وأهل الانحلال والإباحة قديماً وحديثاً ، وهم كفرة بلا ريب .

● **ثالثاً** : أن الزندقة تتفاوت دركاتها ؛ لأن الزنديق قد يكون مسلماً[(٤)] حسن النية ، مع كونه ضالاً مضلاً ملحداً فى الدين ، وقد يكون كافراً منافقاً :

وذلك أن يكون عنده كفر فيظهره ، بمظهر الحق بشبهة عرضت له ؛ فيحرف النصوص وهو لا يشعر ؛ فلا يحكم بكفره قبل إتمام الحجة ، إذا كانت الزندقة عن حسن النية كما هو شأن كثير من أهل الفلسفة ، والمنطق ، والكلام ، من المسلمين[(٥)] .

---

(١) رد المحتار لابن عابدين الشامى : ٤ / ٢٤٢ ، إكفار الملحدين للكشميرى : ١٣ ، عن رسالة لابن كمال باشا الحنفى .

(٢) الرد على الجهمية : ١١٥ – ١١٦ .

(٣)،(٤) رد المحتار لابن عابدين الشامى الحنفى : ٤ / ٢٤١ .

(٥) انظر صـ : ٢/٣٨٥، و صـ : ٣/١١٧–١١٨ .

والزندقة بهذا الاعتبار نوع من « الإلحاد » فيكون الزنديق نوعاً من الملحد ، لأن الملحد أعم من الزنديق[1] .

هذه كانت كلمة موجزة تاريخية ولغوية واصطلاحية عن « الزنادقة » وتطورها وتوسعٍ فيها ولما كان الجهمية الأولى والمتفلسفة والباطنية القرامطة والمعتزلة والمعطلة عامة من المتكلمين الذين عطلوا صفات الله كلاً أو بعضاً ، وأنكروا علو الله تعالى على خلقه ، وقالوا بخلق القرآن– ألحدوا فى آيات الله وأسمائه وصفاته –

صح إطلاق الزنادقة عليهم مع اعتبار المفاهيم الثلاثة للزندقة ودركاتها التى ذكرناها آنفاً .

ولذلك تواتر عن سلف هذه الأمة وأئمة السنة إطلاق لفظى « الزندقة » و « الزنادقة » على الجهمية الأولى والمعطلة لصفات الله تعالى كلاً أو بعضاً ، والقائلين بخلق القرآن من المتفلسفة والمتكلمين على اختلاف دركاتهم فى الإلحاد والزندقة فى تعطيل صفات الله تعالى وتحريف نصوصها .

□ **وفيما يلى بعض النماذج :**

١ – قال الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى أحد أئمة الحنفية الثلاثة (١٨٢ هـ) :

« من طلب الدين بالكلام تزندق »[2] .

---

(١) رد المختار : ٤/٢٤١ .

(٢) رواه اللالكائى فى شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ١ / ١٤٧ ، والموفق المكى الحنفى : فى مناقب الإمام أبى حنيفة : ١ / ٤٩٢ ، وابن عساكر فى التبين : صـ : ٣/٩٤، وانظر : عيون الأخبار : ٢ / ١٤١ وتأويل مختلف الحديث : ٦١ كلاهما لابن قتيبة ، وقواعد العقائد : ٨٨ ، والإحياء : ١ / ٩٥ . كلاهما للغزالى ودرء التعارض ١ / ٢٣٢ ، ٧ / ١٥٨ ، ٢٤٣ ، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : =

وقال فى المعتزلة : « إنهم زنادقة »[1] .

٢ – وقال الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة (٢٤١ هـ) :

« علماء الكلام زنادقة »[2] .

وقد سمى الإمام أحمد رحمه الله الجهمية « الزنادقة »[3] .

٣ – وهكذا صنع الإمام البخارى (٢٥٦ هـ) فقد أقر أقوال أئمة الإسلام فى أن الجهمية ، وبشر بن غياث وأصحابه المريسية زنادقة[4] .

٤ – والإمام أبو داود (٢٧٥ هـ)[5] .

٥ – وبوب الإمام الدارمى عثمان بن سعيد (٢٨٠ هـ) فقال : « باب قتل الزنادقة والجهمية ، واستتابتهم من كفرهم » .

ثم قال : « فالجهمية عندنا زنادقة من أخبث الزنادقة » .

وقال : « وما يعرف فى الإسلام زنادقة غير هؤلاء الجهمية »[6] .

= ٦ / ٢٤٣ ، ... والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٦٤ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٧٢ . وصون النطق للسيوطى : ٦ وشرح الفقه الأكبر للقارى الحنفى : ٩ ، وشرح الإحياء للزبيدى الحنفى : ٢ / ٤٢ .

(١) حكاه عنه البغدادى فى أصول الدين : ٣٠٨ ، وأقره .

(٢) لم أجد من رواه عنه ولكنه استفاض عنه ، راجع : قواعد العقائد : ٨٦ – ٨٧ ، والإحياء ١ / ٩٥ وتلبيس إبليس : ١٠٢ ، ورسالة فى الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٤٣ ودرء التعارض : ٧ / ١٥٧ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٦٦ ، ١٢٦٩ وشرح الفقه الأكبر : ٩ ، وشرح الإحياء للزبيدى الحنفى : ٢ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) انظر : الرد على الجهمية والزنادقة : ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨.

(٤) انظر : خلق أفعال العباد : ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ .

(٥) انظر : مسائل الإمام أحمد : ٢٦٨ .

(٦) الرد على الجهمية : ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ودرء التعارض : ٥ / ٣٠٢ – ٣٠٨ .

٦- وعلى هذا مشى الإمام ابن الإمام عبد الله بن أحمد (٢٩٠ هـ) فأقر كثيراً من أقوال أئمة الإسلام فى أن الجهمية زنادقة ومنهم بشر وأصحابه المريسية[(١)] .

وأكبر زندقةِ هؤلاء الجهمية المعطلة الزنادقة وإلحادهم هو تعطيلُهم لعلو الله تعالى ، ونفىُ فوقيتهِ سبحانه ، وقولُهم : إن القرآن مخلوق .

وهذان الإلحادان موجودان عند الماتريدية ومتأخرى الأشعرية حذوا القذة بالقذة ، وفى هذا عبرة لهم مع زيادة بدعة الكلام النفسى .

٧ - فقد قال الإمام وهب بن جرير (٢٠٦ هـ) : « الجهمية زنادقة إنما يريدون أنه ليس على العرش استوى »[(٢)] .

٨ - قال يزيد بن هارون (٢٠٦ هـ) « من قال : القرآن مخلوق فهو والله الذى لا إله إلا هو زنديقٌ »[(٣)] .

قلت : الكلام فى ذكر نماذج من أقوال السلف فى هذا الباب يطول جداً .

٩ - ولذلك شيخ الإسلام يطلق فى بعض المناسبات على بعض مواقف المتكلمين من الصفات ومن نصوصها ، لفظَ « الزندقة »[(٤)] .

كما يطلق عليهم لفظى « التعطيل » و « الإلحاد » فى أسماء الله وآياته[(٥)] .

---

(١) كتاب السنة : ١ / ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٧٠ ، ١٧٣ .
(٢) ذكره البخارى معلقاً جزماً فى خلق أفعال العباد : ١٣ .
(٣) رواه أبو داود فى مسائله للإمام أحمد : ٢٦٨ ، وعبد الله بن أحمد فى السنة : ١ / ١٢٢ ، وذكره البخارى فى خلق أفعال العباد : ٢٨ .
(٤) انظر : رسالة فى الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٧ . وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٤٣ .
(٥) مجموع الفتاوى : ١١ / ٤٨٢ .

كما يقول : إن تقديم المتكلمين عقولهم على نصوص الوحى يتضمن الكفر والنفاق والزندقة والإلحاد جميعاً[1] .

١٠ – وهذا كما قال العلامة أنور الكشميرى الحنفى الديوبندى فى ابن سينا الحنفى الباطنى : « الملحد الزنديق القرمطى »[2] فوصفه بالإلحاد والزندقة معاً .

الحاصل: ما قال الدكتور / عبد الرحمن عميرة بعد بحث دقيق عميق حول « الزندقة » :

« لاشك أن كلمة « زندقة » إذا تتبعنا استعمالها تدل على كل إنكار لأصلٍ من أصول العقيدة أو رأى يؤدى إلى ذلك ، أو على كل بدعة فى تفسير النصوص الشرعية .

ولقد تُوسع فى ذلك حتى قيل فى عصر الإمام الغزالى والإمام ابن تيمية ، « من تمنطق فقد تزندق » ينهون بذلك عن دراسة المنطق الأرسطى »[3] .

٦ – « الإلحاد » :

لغة : هو الميل عن الشيء .

١ – قال أبو عبيدة (٢١٠ هـ) فى معنى الإلحاد : « الزيغ ، والجور ، والعدل عن الحق[4] .

٢ – وقال أبو عبد الرحمن عبد الله اليزيدى (٢٣٧ هـ) « الإلحاد » الجور عن القصد ، والملحد » المائل عن الحق ... »[5] .

---

(١) انظر : درء التعارض : ٥ / ٣٢٠ .

(٢) انظر : فيض البارى : ١ / ١٦٦ .

(٣) مقدمته لكتاب « الرد على الجهمية » للإمام أحمد : ٥٢ .

(٤) مجاز القرآن : ٢ / ٤٨ .

(٥) غريب القرآن وتفسيره : ١٥٣ .

٣ – وقال ابن قتيبة : (٢٧٦ هـ) : « هو الظلم والميل عن الحق »[*] .

٤ – وقال ابن جرير الطبرى (٣١٠ هـ) : « أصل الإلحاد فى كلام العرب ، العدول عن القصد والجور عنه ، والإعراض ... »[١] .

٥ – وقال أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (٣١١ هـ) « معنى الإلحاد » . فى اللغة : العدول عن القصد .

وقال فى معنى الإلحاد فى الحرم : « قيل : الإلحاد فيه الشرك بالله ، وقيل : كل ظالم فيه ملحد ، وجاء عن عمر : أن احتكار الطعام بمكة « إلحاد »[٢] .

٦ – وقال ابن دريد (٣٢١ هـ) «ألحد إلحاداً ، إذا مال عن القصد فهو ملحد ، وسمى اللحدُ لأنه مِيْلَ به فى أحد جوانب القبر ، وكل مائل ، لاحد وملحد ، ولا يقال له : لاحد وملحد حتى يميل عن الحق إلى باطل »[٣] .

٧ – وقال أبو إبراهيم إسحاق الفارابى اللغوى (٣٥٠ هـ) : « ألحد أى مارىٰ وجادل »[٤] .

٨ – وقال أبو منصور محمد بن إبراهيم أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) « معنى الإلحاد فى اللغة : الميل عن القصد ، وقال الليث : ألحد فى الحرم ، إذا ترك القصد فيما أمر به ، ومال إلى الظلم » .

وقال : « الملحد » العادل عن الحق ، المُدخِل فيه ، ما ليس منه »[٥] .

---

(١) جامع البيان : ٩ / ١٣٤ .

(٢) معانى القرآن: ٤٢١/٣ ، وتهذيب اللغة: ٤٢١/٤، ولسان العرب: ٣٨٩/٣.

(٣) جمهرة اللغة : ٢ / ١٢٥ ، فى الأصل « جولى » وهو غلط .

(٤) ديوان الأدب : ٢ / ٢٩٣ . ولسان العرب : ٣ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٥) تهذيب اللغة: ٤٢١/٤- ٤٢٢، والقاموس: ٤٠٤، وتاج العروس: ٤٩٢/٢.

(*) تفسير غريب القرآن : ٢٩١ .

٩ – وقال ابن فارس (٣٩٥ هـ) : « اللام ، والحاء ، والدال ، أصل يدل على ميل عن استقامة ، يقال : ألحد الرجل ، إذا مال عن الطريق الحق ، والإيمان وسمى اللحد ، لأنه مائل فى أحد جانبى الجدث »[١] .

١٠ – وقال الجوهرى (٣٩٦ هـ) « ألحد فى دين الله ، أى حاد عنه ، وعدل .. ، وألحد الرجل أى ظلم فى الحرم »[٢] .

١١ – وقال أبو محمد مكى القيسى (٤٣٧ هـ) : (« يلحدون » أى يجورون عن الحق ويعدلون عنه و « أصل الإلحاد » الميل)[٣] .

١٢ – وقال الفيروز آبادى (٨١٧ هـ) : « ألحد : مال ، وعدل ، ومارىٰ ، وجادل وفى الحرم : ترك القصد فيما أمر به ، وأشرك بالله ، أو ظلم ، أو احتكر الطعام »[٤] .

١٣ – وقال الزبيدى (١٢٠٥ هـ) : « أصل الإلحاد « الميل » والعدول عن الشيء »[٥] .

واصطلاحاً:

تبين لنا مِنْ أقوال أهل اللغة السابقة ، أن الإلحاد : هو الميل عن الحق وإدخال الباطل فيه ، فهو شيء واسع الذيل يشمل الفسقَ ، وارتكاب الجريمة فى الحرم والتحريفَ فى الإسلام وتأويل النصوص الشرعية ، والتعطيلَ فى أسماء الله تعالى وصفاته وإنكار أمر من أمور الدين .

فهو أعم من الفسق والفجور والكفر ، والنفاق ، والارتداد ، والزندقة ، والبدعة والضلالة .

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٢٣٦ ، ومجمل اللغة : ٣ / ٨٠٣ .
(٢) الصحاح : ٢ / ٥٣٤ ، ومختار الصحاح : ٢٤٧ .
(٣) تفسير المشكل : ١٧٧ ، ٢٢٤ .
(٤) القاموس : ٤٠٤ ، وتاج العروس : ٢ / ٤٩٢ .
(٥) تاج العروس : ٢ / ٤٩٢ .

فالملحد ، قد يكون أخبث أنواع الكفار وأشنعها وأخبثها .
وقد يكون كافراً ظاهراً وباطناً .
وقد يكون مسلماً ظاهراً ، منافقاً باطناً زنديقاً .
وقد يكون مسلماً مبتدعاً ضالاً فيه نوع من الزندقة والإلحاد .
وقد يكون مسلماً فاجراً فاسقاً .
هذا من جهة .
ومن جهة أخرى :
قد يكون الإلحاد كفراً بواحاً ، يحكم على صاحبه بالكفر ، إذا تمت عليه الحجة وقد لا يحكم عليه بالكفر لوجود الشبهة ، وقد لا يكون الإلحاد كفراً بل يكون مجرد بدعة ، وفسق .
قال ابن كمال باشا الحنفي الماتريدي (٩٤٠ هـ) .
« الملحد » هو من مال عن الشرع القويم إلى جهة من جهات الكفر ، مِنْ « ألحد في الدين » : حاد وعدل .

ولا يشترط فيه الاعتراف[1] بنبوة نبينا ﷺ ، ولا بوجود الصانع وبهذا فارق « الدهرى » أيضاً ولا إضمار الكفر ، وبه فارق « المنافق » ولا سبق الإسلام ، وبه فارق « المرتد » فالملحد أوسع فرق الكفر حداً ؛ أى هو أعم من الكل »[2] .

قلت: الذى يهمنا ههنا من أنواع « الإلحاد » هو فى أسماء الله تعالى وصفاته وآياته . وهذا النوع من « الإلحاد » من أعظم أنواع « الإلحاد » .
وتحت هذا النوع من « الإلحاد » أصناف تتفاوت فى الخطورة .
وبعض تلك الأصناف أعظم من كل إلحاد .

---

(١) هكذا فى الأصل ، ولعل الصواب « ولا يشترط فيه عدم الاعتراف ... الصانع » .
(٢) رد المختار لابن عابدين الشامى الحنفى : ٤ / ٢٤١ ، عن رسالة لابن كمال باشا .

قال الله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنىٰ فادعوه بها وذروا الذين يلحدون فى أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون ﴾[1] .

وقال تعالى : ﴿ إن الذين يلحدون فى آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامة اعملوا ماشئتم إنه بما تعملون بصير ﴾[2] .

وقال تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفوراً ﴾[3] .

وقال جل شأنه : ﴿ لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ، ونقول ذوقوا عذاب الحريق ﴾(٤) .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء ... ﴾[5] .

وقال تعالى : ﴿ وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ... ﴾[6] .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً * لقد جئتم شيئاً إداً * تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً * أن دعوا للرحمن ولداً * ﴾[7] .

---

(١) الأعراف : ١٨٠ .

(٢) فصلت : ٤٠ .

(٣) الفرقان : ٦٠ .

(٤) آل عمران : ١٨١ .

(٥) المائدة : ٦٤ .

(٦) التوبة : ٣٠ .

(٧) مريم : ٨٨ — ٩١ .

وقال تعالى : ﴿ **أإله مع الله تعالى الله عما يشركون** ﴾[1] .

وقال جل وعلا : ﴿ **أفرأيتم اللات والعزى * ومنٰوة الثالثة الأخرى * ألكم الذكر وله الأنثى * تلك إذاً قسمة ضيزى** * ﴾[2] .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ **وما قدروا الله حق قدره ، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون** ﴾[3] .

ولأجل ذلك كانت الجهمية المعطلة الأولى من أعظم طوائف الملاحدة والزنادقة عند سلف هذه الأمة وأئمة السنة .

وقد دخل من إلحادهم شيء كثير على أذيالهم من الماتريدية والأشعرية ، لأجل ما عندهم من تعطيل بعض أسماء الله الحسنٰى وبعض الصفات العليا وتحريف نصوصها ، وتقديم عقولهم الفاسدة عليها .

قال شيخ الإسلام : « وقد تقدم من كلام الملاحدة ، كابن سينا ونحوه ما يبين ذلك وكل من تدبر كلام السلف والأئمة فى هذا الباب – علم أن الجهمية النفاة للصفات كانوا عند السلف والأئمة – من جملة الملاحدة والزنادقة .

ولهذا لما صنف الإمام أحمد ما صنفه فى ذلك :

سماه : « الرد على الزنادقة والجهمية » .

وكذلك ترجم البخارى آخر كتاب الصحيح بكتاب « التوحيد والرد

---

(١) النمل : ٦٣ .

(٢) النجم : ١٩– ٢٢ .

(٣) الزمر : ٦٧ .

على الزنادقة[1] والجهمية[2] .

وقد نقل شيخ الإسلام عن عثمان بن سعيد الدارمى فى تكفير الجهمية ، وأنهم زنادقة ثم قال :

وهذا الذى حكاه عثمان بن سعيد ... هو لسان حال أئمة الجهمية المتشيعة ، كالقرامطة من الإسماعيلية ، والنصيرية ، ونحوهم ، وهم رؤوس الملاحدة وأئمتهم وقد دخل كثير من « إلحادهم » على كثير من الشيعة ، والمتكلمين من المعتزلة ... والأشعرية ، والكرامية ، ومن أهل التصوف ، والفقه ، والحديث ، والتفسير ، والعامة . لكن عامة هؤلاء لا يعتقدون الزندقة .

بل يقرون بنبوة النبى ﷺ .

لكن دخل فيهم نوع من « الإلحاد » وشعبة من شعب « النفاق » و « الزندقة » أضْعَفَ إيمانهم وحصل فى قلوبهم نوع « شك » و « شبهة » فى كثير مما جاء به الرسول مع تصديقهم للرسول ﷺ .

وتجدهم فى هذا الباب فى حيرة واضطراب ، وشك وارتياب ...

ولكن ليس كل من دخل عليه شعبة من شعب « النفاق » و « الزندقة » .

---

(١) قلت : لم أر هذا العنوان عند غير شيخ الإسلام ، فإن أكثر الرواة عن الفربرى ذكروا عنوان : « كتاب التوحيد » : وفى رواية المستملى « كتاب التوحيد والرد على الجهمية وغيرهم » وفى بعض النسخ « رد الجهمية » بالإضافة ، وفى بعضها لم يذكر كلمة : « غيرهم » ووقع لابن بطال ، وابن التين : « كتاب رد الجهمية وغيرهم التوحيد » انظر : الكواكب الدرارى : ٢٥ / ٩٥ ، وفتح البارى : ١٣ / ٤٤٤ ، وعمدة القارى : ٢٥ / ٨١ ، وإرشاد السارى : ١٠ / ٣٥٧ ، لا مع الدرارى : ١٠ / ٣٥٨ - ٣٦٠ ، وفيض البارى : ٤ / ٥١٣ .

(٢) درء التعارض : ٥ / ٣٠٢ .

فقبلها جهلاً أو ظلماً – يكون كافراً منافقاً فى الباطن .

بل قد يكون معه فى الإيمان بالله ورسوله ما يجزيه الله عليه ﴿**ولا يظلم**[*] **ربك أحدا**﴾ »[1] .

وقال : « قلت : وكلام السلف والأئمة فى تكفير الجهمية ، وبيان أن قولهم يتضمن « التعطيل » و « الإلحاد » كثير ليس هذا الموضع لبسطه ...

وقد تبين أن الجهمية عندهم من نوع الملاحدة الذين يعلم بالاضطرار أن قولهم مخالف لما جاءت به الرسل .

بل إنكار صفات الله أعظم إلحاداً فى دين الرسل ، صلوات الله وسلامه عليهم ، من إنكار معاد الأبدان .

فإن إثبات صفات الله ، الذى[2] أخبرت به الرسل .

أعظم مما أخبرت بمعاد الأبدان .

ولهذا كانت التوراة مملوءة من إثبات صفات الله .

وأما ذكر المعاد – .

فليس هو فيها كذلك .

حتى قيل : إنه ليس فيها ذكر المعاد .

والقرآن فيه من ذكر « أسماء الله » « وصفاته وأفعاله » أكثر مما فيه من ذكر الأكل ، والشرب والنكاح فى الجنة .

والآيات المتضمنة لذكر « أسماء الله وصفاته » .

أعظم قدراً من آيات المعاد .

---

(١) المصدر نفسه : ٥/٣٠٧ – ٣٠٨ ، وانظر ما تقدم فى صـ : ٢/٣٧٥-٣٧٦، وما سيأتى فى صـ : ٣/١٩ ، ٢٠ .

(*) اقتباس من سورة الكهف : ٤٩ .

(٢) صفة لقوله « إثبات » .

فأعظم آية فى القرآن آية الكرسى المتضمنة لذلك .

وأفضل سورة ، سورة أم القرآن ...

وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته .

أعظم فيها من ذكر المعاد ... »[1] .

وقال : « الدليل الثانى والثلاثون :

أن يقال : القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها من عقل ، أو كشف ، أو غير ذلك يوجب أن لا يستدل بكلام الله ، ورسوله ﷺ ، على شيء من المسائل العلمية ولا يصدق بشىء من أخبار الرسول ، لكون الرسول ﷺ ، أخبر به ، ولا يستفاد من إخبار الله ورسوله – ﷺ – هدى ، ولا معرفة بشىء من الحقائق .

بل ذلك مستلزم لعدم الإيمان ، بالله ورسوله – ﷺ – .

وذلك متضمن للكفر والنفاق و « الزندقة » و « الإلحاد » .

وهو معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام .

كما أنه فى نفسه قول فاسد ، متناقض فى صريح العقل .

وهذا لازم لكل من سلك هذه الطريق ، كما يجد ذلك من اعتبره »[2] .

---

(١) درء التعارض : ٥ / ٣٢٠ ، ومثله فى ٥ / ٣٠٩ – ٣١٢ ، و : ٥ / ٢٢٢ ، وراجع ما تقدم فى صـ : ٢/٣١٠-٣١٢ .

(٢) درء التعارض : ٥ / ٣٢٠ .

□ أنواع الإلحاد فى أسماء الله تعالى وصفاته :

الآيات التى سقناها من كتاب الله تعالى ، تدل على أنواع من الإلحاد فى أسمائه وصفاته تعالى[1] .

ولقد ذكر الإمام ابن القيم بحثاً قيماً فى أنواع الإلحاد فى أسماء الله تعالى وصفاته .

فذكر خمسة أنواع من الإلحاد :

● **الأول** : تسمية الأصنام بأسمائه تعالى .

كتسمية النصارى آلهة ، وتسمية اللات من الإلهية ، والعزى من العزيز .

● **الثانى** : تسمية الله تعالى بما لايليق بجلاله :

كتسمية النصارى إياه « أباً » ، وتسمية الفلاسفة إياه « موجباً بالذات دون الاختيار » ، أو « علة فاعلة بالطبع دون الإرادة » ونحو ذلك .

● **الثالث** : وصفه سبحانه بما يتعالى ويتقدس عنه .

كقول اليهود : « إن الله فقير » وقولهم « إنه استراح بعد خلق الخلق » ، وقولهم : « يد الله مغلولة » ونحوها ...

● **الرابع** : تعطيل أسماء الله تعالى عن معانيها التى هى صفاته العليا :

كتعطيل من أثبت لله أسماء مجردة عن معانيها وسلب عنه ما تدل عليه أسماؤه تعالى من الصفات الكمالية .

كقول المعطلة : « إنه سميع بصير ، علىٌّ ، رحمان ، رحيم » ولا سمع ولا بصر ، ولا علو ولا رحمة ، ونحو ذلك .

وهذا من أعظم الإلحاد فى أسماء الله تعالى وصفاته عقلاً وشرعاً ، ولغة ، وفطرة ، وهو يقابل إلحاد المشركين .

---

(١) تقدمت : فى صـ : ٢/٣٨٣،٣٨٤ .

فإنهم أعطوا أسماءه تعالى وصفاته سبحانه آلهتهم .

أما هؤلاء الجهمية المعطلة -

فقد سلبوا الله تعالى صفاتِ كماله ، جحدوها وعطلوها .

فكلاهما ملحد فى أسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى .

ثم الجهمية وفروخهم متفاوتون فى هذا الإلحاد .

فمنهم الغالى ، ومنهم المتوسط ، ومنهم المنكوب .

فكل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه ، أو وصفه به رسوله ﷺ ، فقد ألحد فى صفاته تعالى .

فليستقل ، أو ليستكثر .

● **الخامس**: تشبيه صفاته تعالى بصفات خلقه سبحانه .

كما يفعله المشبه .

فهذا الإلحاد فى مقابلة إلحاد المعطلة .

فإن المعطلة نفوا صفة كماله عنه تعالى .

والمشبهة شبهوها بصفة خلقه سبحانه .

فهؤلاء جميعاً مع تفرقهم فى شتى الطرق ، جمعهم الإلحاد فى أسمائه وصفاته تعالى .

وبرّأ الله تعالى أتباع رسولِهِ وورثةَ سنته ﷺ .

عن تلك الطرق الشيطانية .

فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ :

فلم يعطلوا شيئاً من أسمائه وصفاته .

كما أنهم لم يشبهوا شيئاً منها بأسماء خلقه وصفاته .

فكان إثباتهم بريئاً من التمثيل وتنزيههم خليًّا من التعطيل .

لا كمن مثل حتى يعبد صنماً ، أو عطل حتى يعبد عدماً .

فأهل السنة المحضة وسط بين أهل الملل .

توقد مصابيح معارفهم من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدى الله لنوره من يشاء[١] .

٧ – « التوحيد » .

لغةً : جعل الشيء واحداً ، والحكم عليه بأنه واحد ، ونسبته إلى الانفرادية والوحدانية ونفى الشركاء عنه .

وفيما يلي كلام علماء اللغة :

١ – يقال : وحده ، وأحده ، كما يقال : ثناه وثلثه[٢] .

٢ – وحده توحيداً ، جعله واحداً[٣] .

٣ – الحكم بأن الشيء واحد ، والعلم بأنه واحد[٤] .

---

(١) بدائع الفوائد : ١ / ١٦٩ – ١٧٠ ، تيسير العزيز الحميد : ٦٤٥ – ٦٤٧ ، القواعد المثلى فى صفات الله وأسمائه الحسنى : ١٦ – ١٧ للشيخ محمد بن صالح العثيمين .
وراجع أيضاً تفسير غريب القرآن لابن قتيبة : ١٧٥ ، جامع البيان / لابن جرير : ٩/١٣٣ – ١٣٤ ، معانى القرآن / للزجاج ٢ / ٣٩٢ ، النكت والعيون / للماوردى : ٢ / ٧٢ – ٧٣ ، المفردات فى غريب القرآن / للراغب ٤٤٨ ، معالم التنزيل / للبغوى : ٢ / ٢١٧ – ٢١٨ ، أحكام القرآن / لأبى بكر ابن العربى : ٢ / ٨١٦ ، زاد المسير / لأبى الفرج الجوزى : ٣ / ٢٩٣ ، الجامع لأحكام القرآن / للقرطبى : ٧ / ٣٨٨ .
مدارك التنزيل / لحافظ الدين النسفى الحنفى : ١ / ٥٩١ ، غرائب القرآن / لنظام الدين الحسن النيسابورى / ١٠ / ٩٢ ؛ لباب التأويل / للخازن : ٢ / ٣١٩ – ٣٢٠ ، مدارج السالكين ١/٣٦–٤٦ الدر المصون/ للسمين ٥/٥٢٣ تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٢٦٩ – ٢٧٠ .
بصائر ذوى التميز / للفيروز آبادى : ٤ / ٤٢١ ، إرشاد العقل السليم / لأبى السعود العمادى الحنفى ٣ / ٢٩٦ . روح المعانى / للألوسى الحنفى : ٩ / ١٢١ .

(٢) الصحاح : ٢ /٥٤٨ ، لسان العرب : ٣ / ٤٤٨ .

(٣) القاموس : ٤١٤ .

(٤) تعريفات الجرجانى : ٩٦ .

٤ – النسبة إلى الوحدانية ، نحو : فسقت زيداً ، نسبة إلى الفسق[1]

٥ – وحدته : علمته واحداً[2] .

□ **واصطلاحا : له مفهومان :**

أ – عند المتكلمين من الماتريدية والأشعرية ما يلي من تعبيراتٍ شتىٰ .

١ – إن الله تعالى واحد فى ذاته لا قسيم له ، وواحد فى صفاته الأزلية لا نظير له وواحد فى أفعاله لا شريك له[3] .

٢ – إثبات ذات غير مشبهة بالذوات ، ولا معطلة من الصفات[4] .

٣ – إفراد القديم من المحدث[5] .

٤ – معرفة الله بالربوبية ، ونفى الأنداد عنه جملة[6] .

٥ – واحد فى ذاته واحد فى صفاته ، وخالق لمصنوعاته[7] .

٦ – إثبات الوحدة لله فى الذات والفعل ، فى خلق الأكوان ، وأنه وحده مرجع كل كون ومنتهى كل قصد[8] .

قلت : هذه التعريفات كلها كما ترى – باطلة فاسدة ؛
لأنها ليست جامعة ، فهى ناقصة[9] .

---

(١) الكواكب الدرارى : ٢٥ / ٩٥ .
(٢) فتح البارى : ١٣ / ٣٤٥ .
(٣) الملل والنحل / للشهرستانى الأشعرى : ١ / ٤٢ .
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٣٢٨ . وعمدة القارى للعينى الحنفى : ٢٥ / ٨١ .
(٥) فتح البارى : ١٣ / ٣٤٤ ، وإرشاد السارى : ١٠ / ٣٥٧ .
(٦) تعريفات الجرجانى الحنفى الماتريدى : ٩٦ .
(٧) ضوء المعالى / للقارى: ١٣، وانظر شرح الطحاوية للبابرتى ٢٩ .
(٨) رسالة التوحيد / للشيخ محمد عبده الماتريدى : ٤٣ .
(٩) كما سيأتى إن شاء الله تفصيله فى صـ : ١٦٤/٣ وما بعدها .

إذ لم تتناول توحيد الألوهية ، فخرج عنها توحيد العبادة ، مع أنه أهم أنواع التوحيد إذ هو الغاية[1] .

☐ فالتعريف الصحيح الجامع المانع هو ما يلي :

ب – تعريف التوحيد على طريقة السلف الصالح المستنبط من الكتاب والسنة .

للتوحيد على الطريقة السلفية تعريفاتٌ متنوعةٌ ترجع إلى معنى واحد :

١ – هو الاعتقاد بأن الله واحد فى ملكه ، وأفعاله لا شريك له ، وواحد فى ذاته وصفاته لا نظير له ، وواحد فى إلهيته وعبادته لا ند له[2] .

٢ – العلم والاعتراف بتفرد الرب بصفات الكمال ، والإقرار بتوحده بصفات العظمة والجلال وإفراده وحده بالعبادة[3] .

٣ – اعتقاد أنه إله واحد لا شريك له ، ونفى المثل ، والنظير عنه ، والتوجه إليه وحده بالعبادة ، وأنه منفرد فى ذاته وصفاته فلا رب غيره ولا مشارك له فى صفاته ولا إله غيره[4] .

٤ – علم العبد واعترافه واعتقاده بتفرد الرب بكل صفة كمال ، وأنه لا شريك فى كماله وفى أنه ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين[5] .

---

(١) انظر : تحقيق هذه الغاية فى : صـ : ٣/٢٠٣-٢٣٠ .
(٢) تيسير العزيز الحميد / للعلامة سليمان بن عبد الله آل شيخ : ٣٣ .
(٣) القول السديد / للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدى : ١١ .
(٤) دعوة التوحيد / للدكتور محمد خليل هراس : ٧ – ٨ .
(٥) الكواشف الجلية / للشيخ عبد العزيز المحمد السلمان : ٤١٧ .

□ أنواع التوحيد :

أ- عند المتكلمين من الماتريدية وزملائهم الأشعرية :

التوحيد عند المتكلمين نوعان[*] كما يظهر من تعريفاتهم للتوحيد :

● **الأول**: توحيد الربوبية : وهو المقصد الأسمى والهدف الأسنى والغاية العظمى عندهم ، وأفنوا لتحقيقه أعمارهم وأنظارهم وأفكارهم ، ومع ذلك فشلوا فى تحقيقه ؛ حيث وصفوا الله بصفات المعدوم والممتنع[1] .

● **الثانى** : توحيد الصفات ، وتوحيدهم فى هذا الباب تلحيد وإلحاد و « زندقة » حسب تفاوتهم فى دركات تعطيل الصفات وتحريف نصوصها ، فمستقل ومستكثر ، كما سيأتى نماذج ذلك فى هذا الفصل[2] .

أما توحيد الألوهية فلا وجود له عندهم ، بل عطلوه وحرفوه إلى توحيد الربوبية[3] ولذلك يرتكب كثير منهم ما يضاد توحيد الألوهية من الشرك الأكبر ، أو ما يوصل إليه[4] .

وهذا والله طامة كبرى ، ورزية عظمى ! .

ب – عند أهل السنة المحضة :

وهم فى ذلك تقسيمان لا خلاف بينهما إلا فى التعبير :

※ **الأول : تقسيمٌ ثلاثيٌّ** :-

فعلى هذا يكون التوحيد على ثلاثة أنواع :-

● **الأول**: توحيد الربوبية .

● **الثانى** : توحيدُ الأسماء والصفات .

---

(١) يأتى ذلك كله فى صـ : ٢/٤٩٩-٥١٢ .

(٢) انظر : صـ : ٢/٤٣٦-٤٥٦ .

(٣) راجع صـ : ٣/١٦٣-١٦٩ .

(٤) سيرى القارئ نماذج ذلك فى صـ : ٣/٢٨١-٣١٧ .

(*) بعد توحيد الذات.

● **والثالث**: توحيدُ الألوهية « العبادة »[1] .

※ **والثانى تقسيمٌ ثنائٌى :**

فعلى هذا يكون التوحيد على نوعين :-

● **الأول** :- توحيدٌ فى الإثبات والمعرفة .

● **والثانى**: توحيدٌ فى الطلب والقصد .

فالأول:- إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه ، وأنه ليس كمثله شيء فى ذلك كله .

والثانى- إفراد الله تعالى بالعبادة كلها لا شريك له[2] .

ويُعَبَّر عن النوع الأول بتعبيراتٍ أخرى كما يلى :-

١ - التوحيدُ فى العلم والاعتقاد[3] .

٢ - التوحيدُ العلميُّ[4] .

٣ - التوحيدُ فى العلم والقول[5] .

٤ - التوحيدُ القوليُّ[6] .

٥ - التوحيدُ العلميُّ الخبريُّ[7] .

---

(١) شرح عقيدة الطحاوية : ٧٦ ، شرح الفقه الأكبر / للقارى الحنفى الماتريدى : ١٥ ، تيسير العزيز الحميد : ٣٣ - ٣٦ ، القول السديد : ١١ - ١٤ ، دعوة التوحيد / للدكتور محمد خليل هراس : ١١ ، ٢٥ ، ٣٢ ، وحاشية كتاب التوحيد/ لشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم صـ: ١١، والكواشف الجلية: ٤١٧.

(٢) شرح الطحاوية / لأبى العز : ٨٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٢٦٠ ، وتيسير العزيز الحميد ٣٣ ، وفتح المجيد : ١٧ ، وقرة عيون الموحدين : ١٦ .

(٣،٤) مدارج السالكين : ١ / ٣٣ .

(٥) بيان تلبيس الجهمية : ١ / ٤٧٩ .

(٦) التوسل والوسيلة : ١٧٧ ، والقصيدة النونية : ١٤٥ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢ / ٢١٠ ، وشرحها / للدكتور هراس : ٥١ .

(٧) شرح الطحاوية : ٨٨ شرح الفقه الأكبر ١٥ ، شرح النونية / للهراس : ٢ / ٥٢ .

٦ – توحيدُ العلمِ[١] .
٧ – توحيدٌ علميٌ اعتقاديٌ[٢] .
٨ – توحيدٌ قوليٌ اعتقاديٌ[٣] .

كما يعبر عن النوع الثانى بما يلى من التعبيرات :
١ – التوحيدُ فى الإرادة والقصد[٤] .
٢ – التوحيدُ القصديُّ الإرادى[٥] .
٣ – التوحيدُ فى الإرادة والعمل[٦] .
٤ – توحيدُ العملِ[٧] .
٥ – التوحيدُ العمليُّ[٨] .
٦ – التوحيد الفعليُّ[٩] .
٧ – التوحيد الإراديُّ الطلبيُّ[١٠] .

قلت : بيان هذه التسميات مذكور فى مظانها .

ولا منافاة بين هذا التقسيم الثنائى ، وبين ذلك التقسيم الثلاثى . لأن هذا يشتمل ذلك .

فيدخل « توحيد الربوبية » وتوحيد الأسماء والصفات فى توحيد الإثبات والمعرفة » ، أما « توحيد الألوهية – العبادة – فهو » توحيد فى

---

(١) بيان تلبيس الجهمية : ١ / ٤٧٩ .
(٢) توضيح الكافية الشافية / للعلامة السعدى : ١١٥ .
(٣) شرح القصيدة النونية / للهراس : ٢ / ٥٢ ، والكواشف الجلية : ٤١٨ .
(٤،٥) مدارج السالكين : ١ / ٣٣ .
(٦،٧) بيان تلبيس الجهمية : ١ / ٤٧٩ .
(٨) التوسل والوسيلة : ١٧٧ ، وتوضيح الكافية .. : ١١٥ .
(٩) القصيدة النونية : ١٤٥ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢ / ٢١٠ ، وشرحها / للهراس : ٥١ – ٥٢ .
(١٠) شرح الطحاوية لابن أبى العز : ٨٨ ، وشرح الفقه الأكبر / للقارى : ١٥ .

الطلب والقصد »[1] .

وذكر الإمام ابن القيم : أن التوحيد القصدى والإرادى نوعان :

« توحيد الربوبية » .

و « توحيد الإلهية »[2] .

قلت : هذا بظاهره يخالف القول الأول .

ولعل وجهه : أن توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية ، كما أن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية[3] .

والذى يهمنا فى هذا الفصل هو توحيد الأسماء والصفات[4] .

فتعريفه :

« اعتقاد العبد بانفراد الرب جل وعلا بالكمال المطلق من نعوت العظمة والجلال ، وتنزيهه عن النقائص والعيوب » .

وذلك بوصف الله تعالى بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تكييف ولا تعطيل ، ومن غير تحريف ، ولا تمثيل[5] .

---

(١) راجع القصيدة النونية : ١٤٥ ، ١٥٦ ، وشرح الطحاوية / ابن أبى العز : ٨٨ ، وشرح الفقه الأكبر / للقارى : ١٥ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وتيسير العزيز الحميد : ٣٣ ، وفتح المجيد : ١٧ ، وقرة عيون الموحدين : ١٦ . وحاشية كتاب التوحيد للشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن قاسم : ١٢ ، وشرح النونية / للهراس : ٢ / ٥٢ .

(٢) مدارج السالكين : ١ / ٣٣ .

(٣) انظر : تحقيقه : فى صـ : ٣/١٨٨-١٨٩،٣/٢٠٩،٢١٤ .

(٤) أما توحيد الربوبية ، وتوحيد الألوهية فسيأتى الحديث عنهما فى الفصل الرابع إن شاء الله فى ص: ٣/١٦١-٢٢٩ .

(٥) راجع الحموية : ٣١ - ٣٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٦ ،والواسطية:=

....

= ٢٠ - ٢١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٣ شرح حديث النزول : ٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٢٥ ، الوصية الكبرى : ٥٣ ، وضمن مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٣ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٢٧٧ ، وتيسير العزيز الحميد : ٣٣ - ٣٥ ، والقول السديد: ١١ - ١٢ ، وحاشية الشيخ عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم : ١١ ، والكواشف الجلية : ٤١٧ - ٤١٨ .

□ المبحث الأول □

فى أسماء الله الحسنى ، وموقف الماتريدية منها .

وفيه فوائد ثلاث :

□ الفائدة الأولى :

فى تعريف « الاسم » لغة واصطلاحاً :

أ – « **الاسم** » **لغة** : العلو ، والارتفاع ، وأصله : « السمو » وليس أصله « الوسم » .

فيما يلى بعض نصوص أئمة اللغة :

١ – قال أبو عبد الرحمن الخليل بن أحد الفراهيدى (١٧٥ هـ) : « سما الشيء يسمو سمواً ، أى : ارتفع ..

و « الاسم » : أصل تأسيسه : « السمو » ، وألف « الاسم » زائدة ، ونقصانه الواو ، فإذا صغرتَ – قلت : سُمَيٌّ » ...[1] .

٢ – وقال أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (٣١١ هـ) : « والدليل على ذلك : أنك إذا صغرت « الاسم » قلت : « سمى » .. ، ومعنى قولنا : « اسم » : أنه مشتق من « السمو » و « السمو » الرفعة ، والأصل فيه : « سَمَوٌ » – بالواو – على وزن « جَمَل » ، وجمعه « أسماء » ، مثل « قنوٍ وأقناء » ، و « حنو وأحناء » .

---

(١) كتاب العين : ٧ / ٣١٨ .

ومن قال : إن « سما » مأخوذ من « وسمت » – فهو غلط ؛ لأنا لا نعرف شيئاً دخلته ألف الوصل ، وحذفت فاؤه ، أعنى فاء الفعل .

نحو قولك : « عدة » و « زنة » و « وأصله » : « وعدة » ، و « وزنة » .

فلو كان « اسمٌ » « وسمةً » – لكان تصغيرُه – إذا حذفت منه ألف الوصل – « وسيماً »[1] .

كما أن تصغير « عدة وصله » : « وعيدة ووصيلة »[2] .

٣ – وقال أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨ هـ) : « فى اشتقاق « اسم » قولان :

أحدهما من « السمو » : وهو العلو ، والارتفاع ، فقيل « اسم » ، لأن صاحبه بمنزلة المرتفع به .

وقيل : هو من « وَسَمْتُ » ؛ فقيل : « اسم » ؛ لأنه لصاحبه بمنزله « السمة » أى يعرف به .

والقول الثانى خطأ ، لأن الساقط منه لامه ، فصح أنه من « سما يسمو »[3] .

---

(١) فى الأصل « وسيم » .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ١ / ٣٩ – ١٤ ، ونقله الأزهرى فى تهذيبه : ١٣ / ١١٧ .

(٣) معانى القرآن الكريم ١ / ٥١ ، وانظر مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٠٧ – ٢٠٩ .

ب - اصطلاحاً[1]:

هو الدال بمعنى يقوم بذات الشيء[2] .

وقال شيخ الإسلام : « أسماء الأشياء هى الألفاظ الدالة عليها »[3] .
فأسماؤه الحسنى - مثل « الرحمن الرحيم » ، و « الغفور الرحيم »
فهذه الأقوال هى أسماؤه الحسنى »[4] .

قلت : حاصل كلام أئمة السنة فى تعريف أسماء الله الحسنى أنها :
كلمات شرعية تدل على ذات الله تعالى تتضمن إثبات صفات الكمال
المطلق له جل وعلا ، وتنزيهه سبحانه عن كل عيب ونقص .

□ الفائدة الثانية :

فى ذكر بعض المعارف العظيمة حول أسماء الله الحسنى فى توضيح
منهج السلف فيها .

وهذا باب عظيم من أبواب التوحيد ، وقد فتح لمن بصره الله : فإنه
من أشرف المعارف[5] .

وأحسن ما اطلعت عليه فى هذا الباب كلام الإمام ابن القيم فإنه لب
اللباب لعقيدة السلف فى هذا المطلب العظيم .

فأود أن أذكر منه بعض الفرائد ، والقواعد الأصولية :

● **أولاً** : أسماؤه تعالى كلها ، حسنى فمنها ما يدل على صفاتٍ ذاتية ،

---

(١) أعنى اصطلاح « العرف العام » ولا سيما فى أسماء الله وصفاته ولا أعنى اصطلاح النحاة .

(٢) مأخوذ من تعريفات الجرجانى : ٤٠ ، وانظر نشر الطوالع للمرعشى : ٢٩٧ .

(٣،٤) مجموع الفتاوى : ٦ / ١٩٥ ، ١٩٧ .

(٥) قاله الإمام ابن القيم فى بدائع الفوائد : ١ / ١٦٠ ، ١٦١ ، وانظر مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٠٩ ، ٢١٢ .

نحو : « العليم والقدير » ومنها ما يدل على صفات فعلية نحو « الخالق والرازق » ، ومنها ما يدل على التنزيه مع تضمنه إثبات الكمال ، فإن النفى المجرد لا مدح فيه ، نحو « السلام » فإنه كما يدل على تنزيه الله عن العيوب كذلك يدل على اتصافه تعالى بالكمال .

● **ثانياً** : أسماؤه تعالى أعلام ، وأوصاف ، ووصف الله بها لا ينافى العلمية ، فليست أسماءُ الله تعالى أسماء مجردة عن المعانى التى هى صفات الله تعالى الدالة على إثبات الكمال المطلق له تعالى وتنزيهه سبحانه عن كل عيب ونقص .

● **ثالثاً** : دلالة أسمائه على ذاته سبحانه وعلى صفاته جل وعلا معاً – دلالةٌ مطابقيةٌ[1] . ودلالتها على أحدهما دلالةٌ تضمنية[2] . ودلالتها على اسم آخرَ أو صفةٍ أخرىٰ دلالةٌ التزامية[3] .

توضيح ذلك :

أن من أسمائه الحسنى : « العليمَ » و « العليَّ » و « الرحمنَ » فدلالةُ « العليمِ » علىٰ ذات الله المقدسة وعلى صفته : « العلمِ » وكذا دلالة « العليِّ » علىٰ ذاته سبحانه وعلىٰ صفته : « العلوِ » وهكذا دلالة « الرحمن » علىٰ ذاته جل وعلا ، وعلىٰ صفته « الرحمة » – دلالةٌ مطابقيةٌ .

أما دلالة هذه الأسماء على ذات الله تعالى فحسب أو على تلك الصفات : « العلم » و « العلو » و « الرحمة » فقط – دلالةٌ تضمنيةٌ .

(١،٣) دلالة اللفظ على تمام ما وضع له تسمى مطابقية ، وعلى جزئه تضمنية ، وعلى لازمه التزامية . انظر تعريفات الجرجانى : ١٤٠ ، وتهذيب المنطق للتفتازانى مع شرحه للجلال : ٢٦ .

ودلالتُها على اسمه « الحيِّ » مثلاً ، أو غيره من أسماء الله تعالى ، وكذا دلالتُها على صفته « الحياةِ » مثلاً ، أو غيرها من صفات الله جل وعلا – دلالةٌ التزامية .

● **تنبيه** :

الدلالة المطابقية هي مقتضى الحقيقة :

لأن الحقيقة : اسم أريد به ما وضع له ، أو الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب[1] .

فنفي حقائق أسماء الله تعالى تعطيل لها وإلحاد فيها .

وهذا النفي له دركات ثلاثة :

● **الأول**: إنكار أسماء الله تعالى رأساً ، وهذا أعظمها وأشنعها وأبشعها ، كما تفعله غلاة الجهمية[2] .

ويليه في الشناعة والبشاعة .

● **الثاني**: وهو إثبات الأسماء لله تعالى مجردةً عما تدل عليه من المعاني التي هي الصفات الكمالية له تعالى ، والنافية عنه تعالى كل نقصٍ وعيب .

كما تفعله المعتزلة الجهمية[3] .

● **الثالث**: إثبات الأسماء لله تعالى جميعاً ، وتعطيل معاني بعضها ، وهذا مما وقع فيه كثير من المعطلة أفراخ الجهمية الأولى : كالماتريدية وزملائهم الأشعرية . كما سيأتي أمثلة ذلك قريباً إن شاء الله تعالى[4] .

---

(١) تعريفات الجرجاني : ١٢١ .

(٢،٣) التدمرية : ١٨٢ – ١٨٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٩٩ – ١٠٠ .

(٤) انظر صـ : ٢/٤٠٨–٤١٣ .

● **رابعاً**: أسماؤه سبحانه لا تدخل تحت الحصر ، فلا يعدها العاد ولا يحصيها العباد ، فهناك من أسماء الله تعالى ما استأثر به رب العباد .

● **خامساً** : أسماء الله تعالى : توقيفية فلا يجوز تسمية الله تعالى إلا بما ورد فى الكتاب والسنة .

فلا يجوز أن يسمى الله « السخى » و « الفاعل » و « العاقل » و « الصانع » و « الساتر » و « السامع » و « الباصر » و « العارف » ونحوها مما لم يرد فى الشرع .

● **سادساً** : لا يجوز أن يشتق من أفعاله تعالى المقيدة اسماً مطلقاً .

فلا يجوز أن يقال « المستهزىء » و « المضل » و « الفاتن » و « الماكر » و « المخادع » وغيرها .

● **سابعاً** : باب الإخبار عنه تعالى أوسع من باب أسمائه سبحانه وتعالى .

فقد يجوز الإخبار عنه جل وعلا بلفظ صحيحِ المعنٰى ، كالإخبار عنه تعالى بأنه « موجود » و « شيء و « متكلم » و « آمر » و « ناهٍ » ونحوها .

● **ثامناً** : أسماء الله تعالى من حيث دلالتها على ذات الله سبحانه مترادفة ، ومن حيث دلالتها على صفات الله جل وعلا متباينة .

● **تاسعاً** : كما يجب تنزيه الله تعالى عن كل عيب ونقص ، كذلك يجب تنزيه أسمائه الحسنى عن كل إلحاد .

والإلحاد فيها خمسة أنواع وقد ذكرناها[1] .

إلى غير ذلك من الدرر الغرر التى ذكرها الإمام ابن القيم رحمه الله

---

(١) انظر صـ : ٢/٣٨٧-٣٨٩ .

وغيره من العلماء[1] .

● **عاشراً** : أسماء الله الحسنى غيرُ مخلوقةٍ ؛ لأنها من كلام الله سبحانه وتعالى ، وكلام الله جل وعلا غير مخلوق ، بل الله جل جلاله هو المسمى نفسه بها .

والجهمية المعطلة قالوا : كلام الله مخلوق ، وأسماؤه مخلوقة ، ولا يخفى إنكار سلف الأمة وأئمة السنة أمثال : الإمام أحمد إنكاراً غليظاً وردهم الشديد على هؤلاء الجهمية المعطلة الذين يقولون : أسماء الله مخلوقة[2] .

قلتُ : فساد القول بخلق أسماء الله الحسنى لا تقل من فساد القول بخلق القرآن الكريم كما سيأتي إن شاء الله تعالى[3] .

□ الفائدة الثالثة :

في مذهب الماتريدية : في الأسماء الحسنى .

في مذهب الماتريدية في أسماء الله الحسنى - حقٌ وباطلٌ .

فما كان عندهم من الحق الذي ينور القلوب - فقد أخذوه من

---

(١) انظر بدائع الفوائد : ١ / ١٥٩ - ١٧٠ ، وراجع أيضاً جامع البيان : ٩ / ١٣٣ - ١٣٤ ، معالم التنزيل : ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ ، مجموع الفتاوى : ٦ / ١٤١ - ١٤٣ ، ٣٧٩ / ٣٨٢ وتفسير ابن كثير ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وتيسير العزيز الحميد : ٦٣٧ - ٦٤٧ ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى : ٦ - ١٧ للشيخ محمد ابن صالح العثيمين ، حفظه الله ، وتعليق شيخنا الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي على كتاب التوحيد لابن منده : ٢ / ١٧ - ٢٠ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى : ٦ / ١٨٥ - ١٨٦ ، ٢٠٥ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ٢٢٤ ، وراجع كتاب التوحيد ، للإمام ابن منده : ٢ / ١٤ - ١٧ واعتقاد الإسماعيلي ٤٧ - ٥٢ .

(٣) انظر صـ : ٣/١٥٦-١٥٨ .

الكتاب والسنة لاحتكاكهم بأهل السنة ، وهذا من فضلهم ، ومحاسنهم التى لا تنسى ، ومساعيهم التى يشكرون عليها وبذلك نجوا من كثير من الإلحاد .

وما كان عندهم من الباطل الذى يظلم القلوب – فقد أخذوه من الجهمية الأولى لاحتكاكهم بهم فدخل عليهم شيء من إلحادهم وبدعهم وتعطيلهم الذى ظنوه حقاً . وخيل إليهم أنه مذهب أهل السنة .

فمذهبهم فى الأسماء الحسنى على نوعين :

● **الأول** : ما اشتمل على الحق :

فمن محاسنهم فى هذا الباب وموافقتهم لأهل السنة ما يلى :

١ – إثبات جميع أسماء الله الحسنى له تعالى . لا نعلم لهم فى ذلك خلافاً ولا استثناء .

وبذلك فارقوا غلاة الجهمية ، لأنهم لا يثبتون لله الأسماء[١] .

٢ – إثبات كثير من معانى أسماء الله تعالى .

وبذلك فارقوا جهمية المعتزلة ، لأنهم يثبتون الأسماء مجردةً عن المعانى[٢] .

٣ – أسماء الله تعالى توقيفية ، فلا يجوز تسمية الله تعالى إلا بما ورد فى الشرع[٣] .

قال الإمام حافظ الدين عبد الله النسفى (٧١٠ هـ) فى بيان الإلحاد فى أسمائه تعالى :

(١،٢) انظر التدمرية : ١٨٢ – ١٨٣ – وضمن مجموع الفتاوى ٣ / ٩٩ – ١٠٠ .

(٣) انظر كتاب التوحيد للماتريدى : ٣٨ – ٤٤ ، والدر اللقيط : ٤ / ٤٢٨ ، لتاج الدين أحمد بن عبد القادر الحنفى (٧٤٩ هـ) شرح المواقف للجرجانى الحنفى الماتريدى : ٨ / ٢١٠ ، ونشر الطوالع ٣٠٩ للمرعشى الماتريدى .

« فيسمونه بغير الأسماء الحسنى وذلك أن يسموه بما لا يجوز عليه ، نحو أن يقولوا : يا سخى ، يارفيق ، لأنه لم يسم نفسه بذلك ، ومن الإلحاد تسميته بالجسم ، والجوهر ، والعقل ، والعلة »[1] .

٤ - ٥ - أسماء الله تعالى كلها حسنى ، وأنها ليست ألفاظاً مجردة : عن معانيها ، بل تدل على معانٍ حسنة من التمجيد ، والتقديس ، والتعظيم[2] .

فاسماؤه تعالى أحسن الأسماء وأجلها ، لإنبائها عن أحسن المعانى وأشرفها ولدلالتها على صفات الكمال من الجلالة والجمال والإكرام[3] .

● **والثانى** : ما اشتمل على باطل وإلحاد :

وأهم نماذج ذلك ما يلى :

١ - إنّ أسماء الله تعالى ليست أسماءً حقيقة لله تعالى .

قال أبو منصور الماتريدى : « فيدلك أن الأسماء التى نسميه بها عبارات عما يقرب إلى الأفهام ، لا أنها فى الحقيقة أسماؤه »[4] .

٢ - الأسماء الحسنى غير مشتملةٍ على صفاتٍ مستقلةٍ بل هى مندرجة فى صفة التكوين[5] .

قال العلامة أنور شاه الكشميرى الديوبندى : « والأسماء الحسنى عند الأشاعرة عبارة عن الإضافات ، وأما عند الماتريدية فكلها مندرجة فى صفة التكوين »[6] .

---

(١) مدارك التنزيل : ١ / ٥٩١ ، وانظر إرشاد العقل السليم لأبى السعود : ٣ / ٢٩٦ .

(٢) مدارك التنزيل : ١ / ٥٩١ ، ٢ / ٢٧٤ ، وانظر الدر اللقيط لتاج الدين الحنفى : ٤ / ٤٢٩ .

(٣) إرشاد العقل السليم لأبى السعود العمادى : ٣ / ٢٩٦ ، ٥ / ٢٠٠ .

(٤) كتاب التوحيد : ٩٣ - ٩٤ .

(٥) انظر معنى صفة التكوين فى صـ : ٢/٤١٨-٤١٩ .

(٦) فيض البارى : ٤ / ٥١٧ .

٣ - أسماء الله الحسنى مخلوقةٌ عندهم : لأنها عبارة عن الألفاظ والحروف ، وهى مخلوقة ، ولذلك جعلوا أسماءَ الله تعالى الحسنى تسمياتٍ .

فلما قالوا إنها تسمياتٌ - قالوا : إنها غيرُ الله تعالى ، وإنها حروفٌ وألفاظٌ وإن الاسم الأزلى عين المسمى وهو الله لا غير[١] .

كل هذا للتدرج إلى القول بأن أسماء الله تعالى مخلوقةٌ بعد قولهم : إنها غيرُ الله ؛ لأن كل ما هو غير الله فهو مخلوق[٢] .

قلت : وهذا القول مبنى على القول بخلق القرآن .

فالماتريدية وافقوا جهاراً دون إسرار الجهمية الأولى فى بدعة القول بخلق الأسماء الحسنىٰ كما وافقوهم فى بدعة القول بخلق القرآن فهم جميعاً قائلون بخلق القرآن وبخلق الأسماء الحسنى[٣] .

غير أن الماتريدية كزملائهم الأشعرية انفردوا عن الجهمية الأولى ببدعة أخرىٰ وهى بدعة الكلام النفسى[٤] .

ولنا عودة لبيان « هل الاسم عين المسمى أو غيره أو له » وما هو الصواب فى ذلك وبيان أن فساد القول بخلق أسماء الله تعالى - كفساد القول بخلق القرآن .

وسلف هذه الأمة وأئمة السنة قد كفروا القائلين بخلق الأسماء الحسنى كما كفروا القائلين بخلق القرآن . كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى[٥] .

---

(١) انظر كتاب التوحيد : ٦٥ - ٦٦ ، وبدء الأمالى للأوشى الفرغانى مع شرحها ضوء المعالى للملاعلى القارى : ٢٦ ، ونشر الطوالع : ٣٠٢ - ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، وروح المعانى : ١ / ٥٣ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٦ / ١٨٥ - ١٨٦ ، وشرح كتاب التوحيد فى صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان ٢٢٤ .

(٣) راجع صـ : ٣/٧٣-٨٠ ، ٣/١٥٠-١٥٥ .

(٤) عليك بما سيأتى فى صـ : ٣/٧٣-٨٠ .

(٥) انظر ما سيأتى فى صـ : ٣/١٥٠-١٥٧ .

٤ – تعطيل معانى بعض الأسماء الحسنى بأنواع من التأويلات ، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً ، وشرعاً ، ولغة ، وفطرة[١] .

○ **وفيما يلى بعض أمثلة هذا الإلحاد :**

● **المثال الأول :**

أن (العلى) من أسماء الله الحسنى ، يدل دلالةً حقيقيةً مطابقيةً قطعيةً على ذات الله المقدسة ، وعلى صفته « العلو » على خلقه .

فالماتريدية لما عطلوا صفة « علو » الله تعالى وحرفوا نصوصها بأنواع من التأويلات والمجازات[٢] ، جعلوا اسمه « العلىَّ » مجرداً عن صفته « العلوِ » المطلقِ على خلقه ، ولذلك فسروا اسم الله تعالى « العلى » بما يلى :

١ – « العلى عن كل موهوم يحتاج إلى عرش أو كرسى »[٣] .

٢ – « العلى فى ملكه وسلطانه ، أو المتعالى عن الصفات التى لا تليق به »[٤] .

٣ – « المتعالى بذاته عن الأشباه والأنداد »[٥] .

٤ – بمعنى « المتكبر »[٦] .

فأنت ترى أنهم جعلوا هذا الاسمَ الأحسنَ « العلىَّ » من السلوب المحضةِ التى لا مدح ولا ثناء فيها[٧] .

---

(١) انظر بدائع الفوائد : ١ / ١٦٩ ، ومدارج السالكين : ١ / ٣٧ .

(٢) انظر صـ : ١/٤٧٢ .

(٣) تأويلات أهل السنة للماتريدى تحقيق جاسم محمد الجبورى : ١ / ٥٩٣ .

(٤) مدارك التنزيل : ١ / ١٧٠ .

(٥) إرشاد العقل السليم : ١ / ٢٤٨ .

(٦) راجع شرح المواقف : ٨ / ٢١٥ ، ونشر الطوالع : ٣٢٠ .

(٧) راجع صـ : ١/٥٠١-٥٠٣ .

مع أنه من أعظم الأسماء الحسنى الدالة على إثبات الصفات الكمالية لله تعالى وأنه يدل علىٰ صفة هى من أعظم صفات الله تعالى الذاتية الثبوتية ألا وهى صفة « العلو » المطلق على خلقه مع تضمنه تنزيه الله تعالى عن كل عيب ونقص .

● المثالان: الثانى والثالث:

أن « الرحمن الرحيم » اسمان من أسماء الله الحسنىٰ وكلاهما يدل دلالة حقيقية قطعية مطابقية على صفته تعالى : « الرحمة » الكاملة .

لكن القوم لما عطلوا صفة الله العظيمة « الرحمة » وحرّفوها بتأويلاتهم جعلوا هذين الاسمين : « الرحمن الرحيم » مجردين عن صفته « الرحمة » حيث فسروا الرحمة بإيصال الخير ودفع الشر[(١)].
فواعجباً لقوم يعبدون رباً يزعمون أنه لا « رحمة » له ! فماذا يرجون منه ؟ .

● المثال الرابع :

أن « الودود » من أسماء الله الحسنىٰ يدل على ذات الله تعالى وعلى صفته « الود » دلالة قطعية حقيقية مطابقية ومعنى « الودود » أنه محب للمؤمنين ، فيكون « الفعول بمعنى الفاعل » فالله تعالى ذو المحبة لهم . وقيل : « محبوب » للمؤمنين فيكون الفعول بمعنى المفعول[(٢)] .

والماتريدية عطلوا صفة « المحبة » الثابتة لله تعالى وحرفوا نصوصها إلى صفة « الإرادة » وغير ذلك من التأويلات[(٣)] .

---

(١) راجع صـ : ٢/٤٥٤ والتبيان للرستمى الفنجفيرى : ٤٩ .
(٢) انظر جامع البيان ١٢ / ١٠٥ ، ٣٠ / ١٣٨ ، معالم التنزيل ٢ / ٣٩٩ ، ٤ / ٤٧١ .
(٣) راجع ما سيأتى فى صـ : ٢/٤٥٤ .

- **المثال الخامس :**

أن « الظاهر والباطن » من الأسماء الحسنى .

ومعنى « الظاهر » العالى على الخلق وفوق كل شيء فليس فوقه شيء[1] .

ويؤيده حديث أبي هريرة مرفوعاً : « وأنت الظاهر فليس فوقك شيء » الحديث[2] .

فهذا الاسم يدل دلالة قطعية حقيقية مطابقية على ذات الله تعالى وإثبات صفة « العلو » المطلق لله تعالى . وهذا هو الراجح فى معناه .

فإن قيل: « معناه » الظاهر على كل شيء علماً »[3] .

أو معناه : « الظاهر وجوده بالأدلة الواضحة »[4] .

قلت : لو سلم صحة هذين المعنيين - فهما لا ينافيان المعنى الأول ، لأن علو الله على خلقه أجمعين متضمن لعلمه على كل شيء وظهور وجوده . بل وجود الله تعالى لا يحتاج إلى برهان .

ولله در القائل :

وليس يصح فى الأذهان شيء ❊ إذا احتاج النهار إلى دليل[5]

ولأن ذكر بعض معنى اللفظ لا ينفى أصل معناه وكذا ذكر لازم معنى اللفظ لا ينفى الملزوم .

---

(١) جامع البيان ٢٤ / ٢١٥ - ٢١٦ ، معالم التنزيل ٤ / ٢٩٣ ، فتح القدير للشوكانى ٥ / ١٦٥ ، النونية: ٦٤، ١٤٦، توضيح المقاصد ١/٤٢٣ - ٤٢٥ .

(٢) رواه مسلم : ٤ / ٢٠٨٤ .

(٣) معانى القرآن للفراء ٣ / ١٣٢ ، وذكره البخارى بالتمريض : كتاب التفسير باب تفسير سورة الحديد ٤ / ١٨٥١ ، وانظر فتح البارى ٨ / ٦٢٧ - ٦٢٨ .

(٤) انظر فتح القدير للشوكانى ٥ / ١٦٠ وروح المعانى ٢٧ / ١٦٦ .

(٥) الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٢١ ، مدارج السالكين ١ / ٧١ .

قال شيخ الإسلام فى الرد على من زعم أن تفسير « نور السموات » بهادى أهل السماوات والأرض تأويل :

« ثم قول من قال من السلف : « هادى أهل السموات والأرض » لا يمنع أن يكون فى نفسه نوراً ؛ فإن من عادة السلف فى تفسيرهم أن يذكروا بعض « صفات المفسر » من الأسماء أو بعض أنواعه ، ولا ينافى ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمى بل قد يكونان متلازمين » .

إلى آخر كلامه المهم القيم الذى يكشف الغمة عن كثير من المشكلات فى فهم كلام السلف[1] .

الحاصل : أن اسم الله تعالى : « الظاهر » يدل على علوه المطلق فنفيه إلحاد صريح وتعطيل قبيح .

● المثلانِ: السادس والسابع:

أن « السميع » و « البصير » من أسماء الله الحسنى ، يدلان على ذات الله تعالى وعلى صفتيه « السمع والبصر » الكاملين المطلقين دلالةً مطابقية حقيقية قطعية .

ولكن بعض الماتريدية عطل هاتين الصفتين : « السمع والبصر » وحرف نصوصهما بتأويلهما إلى صفة العلم[2].

وهذا تعطيل صريح وإلحاد قبيح ؛ لأن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى قد صرح بأن تفسير صفة « اليد » بالقدرة أو النعمة إبطال لها وأنه قول المعطلة المعتزلة[3] .

---

(١) مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وانظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ١٥٧ .

(٢) كما سيأتى قريباً فى صـ : ٢/٤٣٥-٤٣٧ .

(٣) الفقه الأكبر بشرح القارى: ٥٩، وانظر ما سبق من التفصيل فى صـ: ١/٤٤٥-٢/٣٠٣.

فعلم أن إرجاع صفة إلى أخرىٰ تعطيل وإلحاد بشهادة هذا الإمام وفى ذلك عبرة لهؤلاء الماتريدية .

- **المثال الثامن :**

« النور » وسيأتى الحديث عنه فى مبحث الصفات[1] .

- **المثال التاسع :**

« الحَيِىُ »[2] عطلوا معناه فنفوا صفة « الحياء » لله تعالى كما سيأتى[3] .

- **المثال العاشر :**

« الإله »[4] عطلوا معناه فحرفوا صفة « الألوهية » لله سبحانه

---

(١) انظر صـ : ٢/٤٤٨-٤٥٠ .

(٢) ورد هذا الاسم الحسن فى عدة أحاديث : منها : حديث سلمان رضى الله عنه مرفوعاً : « إن ربكم حيى كريم يستحى من عبده إذا رفع يده إليه أن يردها صفراً » . رواه أبو داود ٢ / ١٦٥ ، وابن ماجه ٢ / ١٢٧١ ، وانظر صحيح سنن ابن ماجه ٢ / ٣٣١ وفى رواية « إن الله حيى كريم يستحى إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما خائبتين » رواها الترمذى ٥ / ٥٥٧ ، وانظر صحيح سنن الترمذى ٣ / ١٧٩ .
وقد ذكر هذا الاسم « الحيى » من جملة الأسماء الحسنى كثير من العلماء .
انظر القصيدة النونية : ١٤٨ وشرحها توضيح المقاصد ٢ / ٢٢٧ ، وتوضيح الكافية الشافية للعلامة السعدى ، ١٢١ ، والقواعد المثلى : ١٦ ، للشيخ محمد بن صالح العثيمين ، وعلى هذه الرسالة تقريظ مهم لشيخ شيوخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظهما الله .

(٣) انظر صـ : ٢/٤٥٥ .

(٤) « الإله » من أعظم الأسماء الحسنىٰ لله سبحانه ، وقد ذكره الشيخ محمد بن صالح العثيمين فى الأسماء الحسنى ، انظر القواعد المثلى : ١٥ ، وأقره شيخ مشايخنا *عبد العزيز بن عبد الله بن باز وكتب تقريظاً مهماً على هذه الرسالة .*

وفسروها بالربوبية[1] .

● المثال الحادى عشر * وهو أظهر من أن يشهر * وأفظع الأمثلة ضراراً ودماراً * وأشنعها وأبشعها عاراً وشناراً *

وهو إلحادهم فى اسم «الله» الأعظم ؛

فقد صرحوا بأن مفهوم اسم الجلالة «الله» نفس الذات بدون اعتبار الصفة[2].

قلت : هذا إلحاد صريح واضح * وتعطيل قبيح فاضح * ؛

□ لأن اسم الجلالة «الله» اسم الله الأعظم الحسن الدال على جميع الأسماء الحسنىٰ * والصفات الكمالية العليا *[3].

□ولأن الأسماء الحسنىٰ * ليست حسنىٰ * إلا لأجل دلالتها على المعانى الحسنى * وهى صفات الله العليا * حتى باعتراف الماتريدية[4].

○ **الحاصل** : أن الأسماء الحسنىٰ عند الماتريدية بعضها لا يدل إلا على نفس الذات * وبعضها يدل على الصفات * وبعضها يدل على السلوب والإضافات * .

○ وبعد ما عرفنا مذهب الماتريدية فى أسماء الله الحسنى ننتقل إلى الحديث عن مذهبهم فى صفات الله تعالى لما بين الأسماء وبين الصفات من العلاقة الوثيقة من حيث إن الأسماء مشتقة من الصفات كما أن الصفات أجزاء من معانى الأسماء .

---

(١) انظر ص ٣/١٦١-٣١٧ ، الفصل الأخير بكاملة فى « الألوهية » .

(٢) راجع إشارات المرام لقاضى عساكرهم ١١٤ ونظم الفرائد ٢١ .

(٣) انظر مدارج السالكين ١/٣٨،٣٩،٤١ .

(٤) راجع ما سبق فى ص ٢/٤٥٦ .

□ المبحث الثانى □

فى صفات الله العليا وموقف الماتريدية منها

وفيه فوائدُ أربعٌ

□ الفائدة الأولى :

فى تعريف الصفة لغة واصطلاحاً .

أ – لغةً :

الصفة أصلها « وصف » حذفت الواو وعوض عنها التاء ، كالعدة ، والوعد[1] ومادة « و ص ف » تدل على نعت الشىء يقال وصف الشىء له ، وعليه وصفاً وصفة : حلاه[2] ، ووصفه يصفه وصفاً وصفة : نعته[3] ، وهذا يدل على أن « الصفة » و « الوصف » مترادفان »[4] .

قلت : الصحيح أن بينهما فرقاً : وهو أن « الوصف » مصدرٌ متعدٍ قائمٌ بالواصف ، والواصف فى وصفه لشىء قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ، أما « الصفة » : فهى حاصلة المصدر ولازمة غير متعدية ، وتكون حلية لشىء ونعتاً له على ما هو عليه فى نفس الأمر والواقع ، فلا يدخلها

---

(١) ديوان الأدب لأبى إبراهيم إسحاق الفارابى اللغوى : ٣ / ٢٢١ ، الصحاح للجوهرى : ٤ / ١٤٣٨ ، ولسان العرب : ٩ / ٣٥٦ ، وتعريفات الجرجانى : ٣٢٦ .

(٢) لسان العرب : ٩ / ٣٥٦ .

(٣) القاموس : ١١١١ ، وتاج العروس : ٦ / ٢٦٦ .

(٤) تاج العروس : ٦ / ٢٦٦ .

الكذب(*) .

وفيما يلي بيان ذلك :

١ – قال الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى (١٧٥ هـ) : « الوصف وصفك الشيء بحليته ونعته »[١] .

٢ – وقال ابن فارس : « الوصف : تحلية الشيء[٢] ، « والصفة : الأمارة اللازمة للشيء »[٣] .

٣ – وقال أبو عثمان سعيد بن محمد المعافرى (توفى بعد ٤٠٠ هـ) : « وصفت الشيء وصفاً : نعته ، ويقال : إن « الصفة » بالحال المنتقله ، و « النعت » بما كان فى خُلْقٍ أو خَلْقٍ »[٤] .

قلت : كأنه أراد بالصفة الوصف ، وبالنعت الصفة اللازمة .

٤ – وقد أجاد الراغب الأصفهانى (٥٠٢ هـ) وأفاد فقال :

« الوصف : ذكر الشيء بحليته ونعته ، والصفة : الحال التى عليها الشيء من حليته ونعته ، كالزنة التى هى قدر الشيء و « الوصف قد يكون حقاً ، وباطلاً ، قال – الله تعالى – : ﴿ **ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب** ﴾[٥] .

تنبيهاً على كون ما يذكرونه كذباً ، وقوله – عز وجل – ﴿ **سبحان**

(١) كتاب العين : ٧ / ١٦٢ ، وانظر أيضاً جمهرة اللغة لابن دريد : ٣ / ٨٣ ، تهذيب اللغة للأزهرى: ٢٤٨/١٢، ولسان العرب: ٣٥٦/٩، وتاج العروس: ٢٦٦/٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة : ٦ / ١١٥ .

(٣) مجمل اللغة : ٤ / ٩٢٧ ، ومعجم مقاييس اللغة : ٦ / ١١٥ .

(٤) كتاب الأفعال : ٤ / ٢٣٢ .

(٥) النحل : ١١٦ .

(*) مستفاد من مفردات الراغب الأصبهانى : ٥٠٢ ، ولسان العرب : ٩ / ٣٥٦ ، وتعريفات الجرجانى ٣٢٦ ، وتاج العروس للزبيدى : ٦ / ٢٦٦ ، وغيرها .

ربك رب العزة عما يصفون ﴾[1] ، تنبيه على أن أكثر صفاته ليس على حسب ما يعتقده كثير من الناس ، لم يتصور عنه تمثيل وتشبيه - [ولا تكييف وتعطيل] - وأنه يتعالى عما يقوله الكفار - [وكذا عما تصفه طوائف المعطلة بصفات العدم والامتناع ، وعما تصفه المشبهة بتشبيه الله تعالى بصفات خلقه أو بتشبيه المخلوق بصفات الله تعالى[2]] ولهذا قال عز وجل : ﴿ وله المثل الأعلى ﴾[3]... »[4] .

٥ - وقال أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقى المصرى (٧١٠ هـ) :

« وقيل : « الوصف » المصدر ، و « الصفة » الحِلْيَةُ »[5] .

٦ - وقال على بن محمد السيد الشريف الجرجانى الحنفى الماتريدى (٨١٦ هـ) : « فالوصف والصفة مصدران ، كالوعد والعدة ، والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا : « الوصف » يقوم بالواصف ، و « الصفة » تقوم بالموصوف »[6] .

٧ - وقال محمد بن محمد مرتضى الزبيدى الحنفى الماتريدى (١٢٠٥ هـ) « ... وقد أكثر الناس من الفروق بينهما ، ولا سيما علماء الكلام ، وهو مشهور ... »[7] .

---

(١) الصافات : ١٨٠ ، وانظر الأنعام : ١٠٠ ، الأنبياء : ٢٢ ، المؤمنون : ٩١ ، الصافات : ١٥٩ ، الزخرف : ٨٢ .

(٢) ما بين الخطوط زيادات منى لزيادة الفائدة .

(٣) الروم : ٢٧ ، وانظر النحل : ٦٠ .

(٤) المفردات فى غريب القرآن : ٥٢٥ .

(٥) لسان العرب : ٩ / ٣٥٦ .

(٦) تعريفات الجرجانى : ٣٢٦ .

(٧) تاج العروس : ٦ / ٢٦٦ .

ب - اصطلاحاً :

« الصفة » : هى المعنى القائم بالله تبارك وتعالى مما نعت به نفسه أو نعته به رسوله ﷺ مما يدل على إثبات الكمال المطلق له تعالى وتنزيهه عن كل عيب ونقص لا شريك له سبحانه فى ذلك ، ولا مثيل[1] .

* * *

(١) أخذت هذا التعريف للصفة من نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف هذه الأمة .

□ الفائدة الثانية :

فى أنواع الصفات على طريقة أهل السنة .

لم يعرف عن السلف تقسيم الصفات ولا الخوض فى ذلك .

قال الإمام تقى الدين أبو العباس أحمد بن على المقريزى (٨٤٥ هـ) :

« .. بل كلهم - [أى الصحابة رضى الله عنهم] - فهموا معنى ذلك - [أى معنى ما وصف به الرب تبارك وتعالى] - وسكتوا عن الكلام فى الصفات ، نعم ، ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وإنما أثبتوا له تعالى صفاتٍ أزليةً[1] ، من العلم والقدرة ، والحياة ،

---

(١) **قلت** : لم أجد عن أحد من الصحابة اصطلاح : « أزلية » وإن كان معناه مراداً لهم .
تنبيه : ههنا كلمات لابد من تعريفها ، وهى « الأزل » والأبد ، والأزلى ، والأبدى والقديم ، والحادث » .
فأما الأزل فما لا افتتاح له ، وجودياً كان أو عدمياً ، فالأزل الوجودى : استمرار الوجود فى جانب الماضى ، والأزل العدمى : استمرار العدم فى جانب الماضى .
الأبد : استمرار الوجود فى جانب المستقبل .
أما الأزلى : فهو نسبة إلى الأزل وهو نوعان :
أزلى وجودى : وهو ما لم يكن مسبوقاً بالعدم أى لا بداية لوجوده ، فوجوده مستمر فى جانب الماضى ، كالله جل وعلا فهو أبدى أيضاً ، لاستمرار وجوده وبقائه فى جانب المستقبل .
وأزلى عدمى : وهو عدم كل ما سوى الله تعالى .
الأبدى : ما استمر وجوده فى المستقبل ، كالآخرة .
القديم نوعان :
قديم بالذات : وهو الموجود الذى لا يكون وجوده من غيره .
والقديم بالزمان : وهو الموجود الذى ليس وجوده مسبوقاً بالعدم .
فالفرق بين الأزلى والقديم : أن الأزلى أعم مطلقاً لأنه قد يكون وجودياً وقد يكون عدمياً ، والقديم أخص مطلقاً لأن القديم لا يكون إلا وجودياً ، نعم أن الأزلى الوجودى ، والقديم متساويان .
=

والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعز ، والعظمة ، وساقوا الكلام سوقاً واحداً ، وهكذا أثبتوا رضى الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة ، من اليد ، والوجه ، ونحو ذلك ، مع نفى مماثلة المخلوقين ، فأثبتوا رضى الله عنهم بلا تشبيه ، ونزهوا من غير تعطيل ، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ... »[1] .

قلت : لكن لما خاض المتكلمون فى تقسيم الصفات ، اقتضى ذلك أن يكون لأهل السنة منهج واصطلاح فى ذلك للرد على أهل البدع .

فتكلم أئمة السنة بأشياء لم ينقل عن الصحابة التصريح بذلك ، وإن كان لها معانٍ صحيحةٌ معقولةٌ موافقةٌ لنصوص الكتاب والسنة ، ولذلك أمثلة عديدة ، كالذات ، وبذاته ، وبائن ونحوها ، ومنها تقسيم الصفات[2] .

ولعل هذه الألفاظ ، والتقسيمات وأمثالها تدخل تحت قاعدة :

= الحادث أيضاً نوعان :

حادث بالذات : ما كان محتاجاً إلى الغير .

وحادث بالزمان : وهو ما كان مسبوقاً بالعدم .

انظر تعريفات الجرجانى : ٢١ ، ٣٢ ، ١١٠ ، ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد : ٥٥ ، ورحلة الحج للعلامة محمد الأمين الشنقيطى : ٧٢ .

(١) الخطط المقريزية « المواعظ والاعتبار ... » : ٢ / ٣٥٦ ، وانظر دعوة التوحيد للدكتور هراس : ١٧ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ١٨ ، والصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن على الجامى : ١٩٩ .

(٢) الأكملية : ٢٤ - ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٩٨ - ٩٩ ، وبدائع الفوائد : ٢ / ٧ ، انظر مختصر العلو للألبانى : ١٨ - ١٩ ، شرح كتاب التوحيد فى صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ٢٤٣ - ٢٤٥ ، والصفات الإلهية لشيخنا محمد أمان بن على الجامى : ١٩٩ .

« الإخبار عن الله تعالى » فقد تقدم أن باب الإخبار عنه تعالى أوسع من باب الأسماء والصفات[1] .

وأول من قسم الصفات إلى الذاتية ، والفعلية ، من أئمة الإسلام – فيما أعلم – هو الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى ثم تلاه آخرون ، وزاد بعض الأئمة أمثال عبد العزيز الكنانى (٢٤٠ هـ) وابن كلاب (بعد ٢٤٠ هـ) والإمام أحمد (٢٤١ هـ) ، والبيهقى : سمعية وعقلية[2] .

فنقول: صفات الله تعالى – على طريقة أئمة السنة – ستة أنواع ، تحت ثلاثة تقسيمات :

○ **التقسيم الأول:** باعتبار ما تشتمل عليه الصفات من المعانى الوجودية والعدمية فهى بهذا الاعتبار نوعان :

● **النوع الأول:** الصفات الثبوتية : وهى ما أثبته الله لنفسه فوصف به نفسه أو أثبته له رسوله ﷺ فوصفه به ، وتدل على إثبات الكمال المطلق له سبحانه وتعالى ، مع تضمنه تنزيه الله تعالى عما يضاده من كل عيب ونقص ، كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والعلو ، والربوبية ، والألوهية ، ونحوها .

● **النوع الثانى:** الصفات السلبية : وهى التى نفاها الله سبحانه وتعالى عن نفسه فى كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ؛ لأنها صفات نقص وعيب

---

(١) انظر ص : ٢/٤٠٢-٤٠٣ .

(٢) انظر الفقه الأكبر بشرح القارى : ٢٥ – ٢٦ ، وكتاب التوحيد للماتريدى : ٥٠ – ٥١ ٥٤ – ٥٥ ، ٥٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ، والاعتقاد : ٧٠ – ٧٢ ، والأسماء والصفات : ١١٠ ، كلاهما للبيهقى ، وتقسيم الصفات إلى سمعية وعقلية يظهر من كلام الإمام أحمد وابن كلاب ، وعبد العزيز المكى ، كما صرح بذلك شيخ الإسلام : انظر التدمرية : ١٤٩ – ١٥٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٨٨ ج – ٨٨ / د .

مع تضمنها إثبات الكمال المطلق له تعالى ، فإن النفى المجرد المحض لا مدح فيه[1] . نحو نفى الولد ، والوالد ، ونفى اتخاذ الصاحبة ونفى الشريك ، والند ، والمثل ، والكفوء ، والنظير ، ونفى الموت والظلم ، والنوم ، والسنة ، والعجز ، ونحوها ، كما سبق[2] .

○ **التقسيم الثانى**: باعتبار تعلقها بمشيئة الله تعالى وعدمه ، فهى بهذا الاعتبار أنواع ثلاثة :

● **النوع الأوّل**: ذاتية محضة : وهى التى لا تنفك عن الله أزلاً وأبداً ولا تدخل تحت مشيئة الله وفعله وذلك كحياته تعالى ، وعلمه ، وقدرته ، وعلوه على خلقه ، وحكمته ، وعظمته ، ووجهه ، ويديه ، ونحوها .

● **النوع الثانى**: فعليه محضة : وهى التى تتعلق بمشيئته سبحانه وتعالى إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كاستوائه تعالى على عرشه ، ونزوله إلى السماء الدنيا ، ومجيئه يوم القيامة ، وغضبه ورضاه ، وضحكه وفرحه سبحانه وغيرها .

● **النوع الثالث**: ذاتيةٌ باعتبار ، وفعليةٌ باعتبار آخر ، كصفة كلامه سبحانه وتعالى فإنه باعتبار أصله ، ونوعه صفةٌ ذاتيةٌ ؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً ، وباعتبار آحاد الكلام ، وأفراده صفةٌ فعليةٌ ؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته تعالى فالله سبحانه يتكلم متى شاء ، كما قال تعالى : ﴿ **إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون** ﴾[3] .

● **تنبيه** : يقال للصفات الفعلية : الصفات الاختيارية ، والأفعال الاختيارية أيضاً[4] .

---

(١) انظر ما تقدم فى صـ : ١/٥٠١–٥٠٣ .

(٢) فى صـ : ١/٥٠٠ .

(٣) يس : ٨٢ .

(٤) انظر درء التعارض: ٢/٣، شرح الطحاوية: ١٢٨، ولشيخ الإسلام رسالة فى الصفات الاختيارية طبعت ضمن جامع الرسائل: ٢/٣– ٧٠، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/٢١٧– ٢٦٧.

التقسيم الثالث: باعتبار طريق إثباتها ، فهي بهذا الاعتبار على نوعين :

● **النوع الأول:** خبرية سمعية ، وعقلية معاً : وهي التي يشترك في إثباتها الدليل الشرعي ، والعقلي ، والفطري ، كالحياة ، والقدرة ، والعلو ، والعلم والسمع ، والبصر ، والربوبية ، والألوهية ، وغيرها .

● **النوع الثاني:** خبرية ، سمعية ، وتسمى : النقلية ، والشرعية ؛ وهي التي لا سبيل إلى إثباتها إلا السمع والخبر عن الله تعالى أو عن رسوله ﷺ ، بيد أن العقل الصحيح الصريح لا يعارضها بل يؤيدها نحو وجه الله الكريم ، ويديه ، وعينه ، وساقه ، وقدمه ، ورجله ، وأصابعه ، وقبضته ، واستوائه على عرشه ، ونزوله إلى السماء الدنيا وإتيانه ، ومجيئه يوم القيامة ، ونحوها .

● **تنبيه** : أنواع هذه التقسيمات تتداخل بعضها في بعض .

فالصفات الثبوتية التي ذكرناها تنقسم إلى ذاتية وفعلية ، والصفات الذاتية والفعلية كلها من قبيل الصفات الثبوتية ، وهذه الصفات كلها قد تكون خبرية ، عقلية معاً ، وقد تكون خبرية فقط ، وهكذا الصفات السلبية . فتكون جميع أقسام الصفات ستة :

١ – ثبوتية ذاتية سمعية عقلية ، نحو حياة الله تعالى وعلمه ، وقدرته ، وعلوه ، وربوبيته ، وألوهيته سبحانه .

٢ – ثبوتية ذاتية سمعية ، نحو وجهه تعالى ، وعينه ، ويديه ، ونحوها .

٣ – ثبوتية فعلية سمعية ، كاستوائه سبحانه على عرشه ، ونزوله إلى السماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة ، ونحوها[1] .

---

(١) هذا البحث كله مستفاد من الفقه الأكبر بشرح القاري : ٢٥ – ٣٦ ، وبشرح أبي المنتهى المغنيساوي : ٥ ، وكتاب التوحيد للماتريدي : ٥٠ – ٥١ ، ٥٤ – ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٣ ، ٩٥ ، والاعتقاد : ٧٠ – ٧٢ ، والأسماء والصفات : ١٠ ، كلاهما للبيهقي والتدمرية : ٥٧ – ٥٨ ، ١٣٧ – ١٣٩ ، ١٤٦ – ١٥٠ ، =

٤ – ثبوتية فعلية سمعية عقلية ، كخلقه وإحيائه ، وإماتته وكلامه سبحانه وتعالى ونحوها .
٥ – سلبيةٌ سمعيةٌ ، عقلية كنفى الموت ، والظلم ، والعجز ، والسفه ، والجهل عنه سبحانه وتعالىٰ ، ونحوها .
٦ – سلبية سمعية ، كسلب كون الله سبحانه مرئياً بالأبصار يقظةً فى هذه الحياة الدنيا[1] .

* * *

= وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٣٥ – ٣٦ ، ٨٣ – ٨٤ ، ٨٨ / أ – ٨٨ / د ، والقصيدة النونية : ١٤٥ – ١٤٦ ، ومختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٢٩٦ ، ط قديمة و : ٢ / ٤٢٩ ، ط جديدة ، وشرح الطحاوية : ١٢٧ – ١٢٨ ، وفتح البارى : ١٣ / ٣٥٧ ، ودعوة التوحيد : ١٦ – ١٧ ، وشرح الواسطية : ٩٨ – ٩٩ ، كلاهما للدكتور هراس ، والقواعد المثلى للشيخ محمد بن صالح العثيمين : ٢١ – ٢٥ ، والصفات الإلهية لشيخنا محمد أمان بن على الجامى : ١٩٩ – ٢٠٩ ، والبيهقى وموقفه من الإلهيات للدكتور أحمد بن عطية الغامدى : ١٥٠ – ١٥٣ ، الكواشف الجلية : ٤٢٩ – ٤٣٠ ، وتعليقات شيخنا الدكتور على بن محمد بن ناصر الفقيهى على كتاب التوحيد لابن منده : ١ / ٨٠ ، وابن القيم وجهوده فى الدفاع عن عقيدة السلف : ٣٢٩ ، للدكتور عبد الله بن محمد جار النبى .

(١) وصل إليه اجتهادى فى فهم نصوص الكتاب والسنة ، ولم أر أحداً صرح بذلك . غير أن رؤية الله تعالى فى الدنيا يقظة ممكنة عقلاً ، وإن لم تتحقق وقوعاً . راجع لوامع الأنوار البهية للسفارينى: ٢/٢٨٤ .

□ الفائدة الثالثة :

فى أنواع الصفات على طريقة أهل الكلام من المعتزلة وتلاميذهم الماتريدية ، وزملائهم الأشعرية، لهم فى هذا الباب تقسيمات عدة نذكر منها ما يلى :

أ – الصفات الثبوتية والسلبية[١] :

فالسلبية ما ينفى عن الله تعالى ما لا يليق بجلاله[٢] ، ولها تعريفات أخرى[٣] .

قلتُ : فتكون الصفات الثبوتية ما يثبت لله ما يليق بجلاله .

والصفات الثبوتية هى سبع صفات عند الماتريدية ومتأخرى الأشعرية وهى : الحياة، والقدرة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، والإرادة ، والكلام ، وهى صفات ذاتية أيضاً[*] .

ب – الصفات الذاتية والفعلية[٤] :

واختلفوا فى تعريفها :

فعند المعتزلة: ما جرى فيه النفى والإثبات – فهو من الفعلية ، كما يقال : خلق لفلان ولداً ، ولم يخلق لفلان ولداً .

---

(١) شرح الفقه الأكبر للقارى الحنفى الماتريدى : ٣٧ ، نقلاً عن الإمام فخر الإسلام البزدوى الحنفى ولم أجده عند البزدوى .

(٢) انظر المطالب الحسان مع شرحها فيض الرحمن : كلاهما لعبد الملك الفتنى الهندى الحنفى الماتريدى : ٥٣ ، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجورى : ٥٤ .

(٣) انظر الصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن على الجامى: ٢٠٠، وابن القيم وجهوده فى الدفاع عن عقيدة السلف للدكتور: عبد الله بن محمد جار النبى: ٣٢٥– ٣٢٦.

(٤) *شرح الفقه الأكبر للقارى : ٣٦ – ٣٧ نقلاً عن فخر الإسلام البزدوى .*

(*) شرح الفقه الأكبر للقارى : ٣٣ ، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد : ٨٩ .

وإلا فهو من الذاتية ، كالحياة ، والعلم مثلاً ، فعلى هذا صفتا « الكلام » و « الإرادة » عندهم من الفعلية .

وعند الأشعرية : ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من الذاتية ، وإلا فهو من الفعلية فعلى هذا « الكلام » و « الإرادة » من الصفات الذاتية ؛ لأنه يلزم من نفي « الكلام » « الخرس » ، ومن نفي « الإرادة » « الجبر » .

وعند الماتريدية: أن كل ما وصف به ، ولا يجوز أن يوصف بضده فهو من الصفات الذاتية ، كالقدرة ، والعلم ، مثلاً ، وإن جاز وصفه به وبضده فهو من الصفات الفعلية كالتخليق ، والترزيق ، والإحياء ، والإماتة وغيرها من الصفات الفعلية التي يرجعونها إلى صفة التكوين[1] .

قلتُ : الصفاتُ الفعليةُ ليست صفاتٍ لله تعالى على الحقيقة ولا قائمة به سبحانه عند الماتريدية والأشعرية :

أما الماتريدية فيرون أن جميع الصفات الفعلية داخلة تحت صفة التكوين وصفة التكوين صفة أزلية قديمة .

أما متعلقات التكوين كالتخليق ، والترزيق ، والإماتة والإحياء ، وغيرها من الصفات الفعلية فهي ليست من صفات الله تعالى ولا قائمة بذاته تعالى ؛ لأنها حادثة والله ليس محلاً لحلول الحوادث .

أما الأشعرية فيرون أن الصفات الفعلية كلها حادثة فليست هي من صفات الله تعالى ولا قائمة به تعالى لئلا يلزم حلول الحوادث به تعالى[2] .

قلت : الفريقان واقعان في تعطيل مبين .

والصفات الذاتية عند الماتريدية ومتأخري الأشعرية هي تلك الصفات

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ٣٣ – ٣٤ ، وضوء المعالي شرح بدء الأمالي له ٢١ ، وانظر تعريفات الجرجاني ١٧٥ .

(٢) انظر ما تقدم في صـ : ٤١٨/١–٤٢٣ .

السبع التى ذكرناها فى الصفات الثبوتية ، فهى ذاتية ، وثبوتية ، وقالوا بالحصر فيها[1] .

قال شيخنا الدكتور / محمد أمان بن على الجامى حفظه الله : « هذه اصطلاحاتٌ ، قد لا يختلفون فى جوهر المسألة »[2] .

قلتُ : هذا الحصر – والله – إلحاد ، وتعطيل صريحان فاضحان ، فصفات الله تعالى لا يعدها العاد ولا يحصيها إلا رب العباد .

جـ – الصفات الحقيقية المحضة والإضافية المحضة والحقيقية ذات الإضافة :

- **فالأولى**: خالصة من الإضافة إلى المخلوق كالوجود والحياة .
- **والثانية**: صفة تلحقها الإضافة كالعلم والقدرة فيقال : علم الله بخلقه وقدرة الله على خلقه .
- **والثالثة**: نحو كون الله مع العالم أو قبل العالم أو قبل الخلق مثلاً[3] .

د – تقسيم آخر وهو أشهر التقسيمات وأوسعها :

وهو أن الصفات على أربعة أنواعٍ مشتملةٍ على إحدى وعشرين صفةً : الصفة النفسية ، والصفة السلبية ، وصفة المعنى ، والصفة المعنوية .

---

(١) انظر من كتب الماتريدية العقائد النسفية مع شرحها للتفتازانى ٥١ – ٥٣ ، والطريقة المحمدية للبركوى : ١٧ ، وشرح المواقف للجرجانى ٨ / ١٠٤ ، ١١٣ ، وشرح الفقه الأكبر للقارى ٣٣ ، ٣٥ ، ومن كتب الأشعرية : المحصل للرازى ٢٧٠ ، طوالع الأنوار للبيضاوى مع شرحها مطالع الأنظار لأبى الثناء الأصبهانى ١٨٣ ، ١٨٤ ، وانظر اللمع للأشعرى ٣٨ – ٣٩ ، ٣٧ ، واللمع للجوينى ٨٢ – ٩٣ .

(٢) الصفات الإلهية ٢٠٥ .

(٣) انظر شرح المواقف للجرجانى ٨ / ٣٣٨ ، ونشر الطوالع للمرعشى ٢٣٢ ، وراجع شرح العقائد النسفية للتفتازانى ٦٤ ورسالة المبدأ والمعاد للسرهندى ١٥٨/٢.

* **فالصفة النفسية:** صفة ثبوتية يدل الوصف بها على الذات نفسها ، وهى صفة واحدة ، وهى : « الوجود » .

* **والصفة السلبية:** تقدم تعريفها وهى خمس صفات ، القدم ، والبقاء ، ومخالفة الحوادث ، والقيام بالنفس ، والوحدانية .

* **وصفة المعنىٰ:** صفة ثبوتية – ذاتية أزلية قديمة[1] دالة على معنى زائدٍ على الذات يليق بذاته .

وهى صفات عقلية[2] . ويسمونها وجودية أيضاً[3] .

وهى سبع صفات تقدمت فى الصفات الثبوتية قريباً .

* **والصفة المعنوية:** وهى حالة بين الوجود والعدم لازمة لصفة المعنى ، لا موجودة ، ولا معدومة ، وهى أيضاً سبع صفات : نحو كونه حياً ، وعالماً ، وقادراً ، وسميعاً ، وبصيراً ومريداً ، ومتكلماً . وهذه من حماقات المتكلمين كما ذكرناها تفصيلاً[4] .

والصفات المعنوية هى عند المعتزلة والماتريدية ، غير أنها معللة بالذات المؤثرة المحضة عند المعتزلة ، وعند الماتريدية : معللة بقيام صفات المعانى بالذات .

أما الأشعرية : فلا يعدونها صفاتٍ ، بل هى عبارة عن صفات المعانى بالذات ، فتكون أمراً اعتبارياً . فهذه كلها إحدىٰ وعشرون

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر للقارى ٣٣ ، ٣٥ ، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجورى ٨٩ .

(٢) ولذلك ذكروها فى العقليات دون السمعيات ، انظر العقائد النسفية مع شرحها للتفتازانى الماتريدى : ٤٤ – ٦٩ ، المواقف للإيجى الأشعرى ٢٧٩ – ٢٩٣ .

(٣) انظر المواقف للإيجى الأشعرى : ٢٧٩ ، وشرحها للجرجانى الماتريدى : ٨ / ٤٤ .

(٤) انظر ما سبق فى صـ : ١/٤٥٤ .

صفة[1] .

وهذه التقسيمات عليها مؤاخذات نذكر بعضها فى الفائدة **الرابعة** إن شاء الله تعالى .

إذن هذه التقسيمات غير صحيحة والصحيح طريقة أئمة السنة فى تقسيم الصفات[2] .

* * *

(١) هذا التقسيم مستفاد من أم البراهين للسنوسى : ٣ - ٤ ضمن مجموعة مهمات المتون ، منجية العبيد فى هول يوم الوعد والوعيد لمحمد عثمان الميرغنى الحنفى الماتريدى ٩٩ - ١٠٠ ، المطبوعة فى آخر بحر الكلام لأبى المعين النسفى ، والمطالب الحسان مع شرحها فيض الرحمن ، كلاهما لعبد الملك الفتنى الهندى الحنفى الماتريدى ٥٣ ، ٧٣ - ٧٤ ، والخريدة البهية لأحمد الدردير : ٢٤ - ٢٥ ضمن مجموع مهمات المتون ، ومذكرة التوحيد لحسن السيد المتولى : ٥ - ٤٦ .
وانظر الإرشاد للجوينى ٥١ ، وراجع أضواء البيان ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٧ ، ٣١٠ - ٣١٢ ومنهج الأسماء والصفات : ٥ ، وما بعدها كلاهما للعلامة الشنقيطى ، والبيهقى وموقفه من الإلٰهيات للدكتور / أحمد بن محمد على الغامدى ١٤٩ - ١٥٠ ، والصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن على الجامى ١٩٩ - ٢٠٦ ، وابن القيم وجهوده فى الدفاع عن عقيدة السلف للدكتور / عبد الله بن محمد جار النبى ٣٢٥ - ٣٢٧ .

(٢) راجع أضواء البيان ٢ / ٣٠٦ ، راجع البيهقى وموقفه من الإلهيات: ١٥٠ - ١٥٤ ، والصفات الإلهية : ٢٠١ - ٢٠٦ .

□ الفائدة الرابعة :

فى مذهب الماتريدية فى صفات الله تعالى .

مذهب الماتريدية فى صفات الله تعالى – مزيج أمشاج من حق ، وباطل حيث دخل عليهم شىء كثير من الإلحاد فى أسماء الله تعالى وصفاته وتعطيلها وتحريف نصوصها ، كما سيتضح للقراء بعد قليل[1] .

فنبدأ ببيان ما عندهم من الحق الذى يشكرون عليه ، وبه فارقوا الجهمية الأولى والمعتزلة ووافقوا الكتاب والسنة ، وبذلك قاربوا أهل السنة فى الجملة .

ونجمل أهم جوانبه فيما يلى :

١ – أثبتوا كثيراً من صفات الله تعالى الثبوتية الذاتية ، كحياته تعالى ، وعلمه ، وقدرته ، وإرادته سبحانه وتعالى ، وإن كان عندهم تفلسف فى طريق إثباتها كما سيأتى[2] .

٢ – كما أثبت جمهورهم سمعه تعالى ، وبصره سبحانه .

٣ – أما الصفات السلبية فأثبتوها مع إلحاد وتعطيل فاحشين وقعوا فيهما كما سيأتى[3] .

٤ – أثبتوا صفة التكوين باعتبار أنها مرجعٌ للصفات الفعلية ، وهذا القول وإن كان فى طيه تعطيل لكنه أحسن من التعطيل الصريح .

٥ – استدلوا لإثبات الصفات التى أثبتوها بنصوص الكتاب والسنة[4] .

---

(١) فى صـ : ٢/٤٣٦-٤٥٦ .

(٢) فى صـ : ٢/٤٣١-٤٣٢ .

(٣) فى صـ : ٢/٤٣٥-٤٣٦ .

(٤) انظر شرح العقائد النسفية : ٤٤ – ٥٨ ، وانظر كتاب التوحيد للماتريدى ٥٧ .

فقد عرفوا بعض قيمة نصوص الوحى ولو فى الجملة وهذا خير من ردها بالكلية .

٦ - لهم جهود عظيمة طيبة فى الرد على الجهمية الأولى لإثبات ما أثبتوه من الصفات وإن كانت تلك الردود ترتد عليهم فيما نفوه من الصفات ؛ لأنهم كثيراً ما يحتجون بحجج أهل السنة على الجهمية الأولى والمعتزلة ثم يخالفون ما تدل عليه تلك الحجج فيتناقضون فترتد عليهم تلك الحججُ نفْسُها[١] .

وأما ما عندهم من باطل فى مذهبهم فى صفات الله تعالى ، فقد دخل عليهم باطل من إلحاد وتعطيل .

والكلام معهم من ناحيتين :

○ **الناحية الأولى : حول تقسيمهم للصفات :**

ونجملها فيما يلى :

١ - أول إلحاد وتعطيل وقعوا فيهما - هو حصرهم لصفات الله تعالى ، فأنت رأيت أنهم حصروا جميع الصفات فى إحدى وعشرين صفةً لا غير ، وقد صرح أحد أئمتهم ألا وهو كمال الدين البياضى الحنفى الماتريدى (١٠٩٨ هـ) بحصر الصفات الذاتية الثبوتية فى سبعٍ ، والصفة الثامنة هى التكوين ، وهى صفة فعلية فقال : « وعند جلة الخلف لايزيد على الصفات الثمانية ، والصفات الأخرىٰ راجعة إليها »[٢] .

كما صرح الشاه محمد أنور الكشميرى أحد كبار أئمة الديوبندية (١٣٥٢ هـ) بأن الأسماء الحسنى كلها مندرجة فى صفة

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب التوحيد للماتريدى ٢٥ ، ٤٢ ، ٥٧ ، ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) إشارات المرام ١٨٨ وقوله : « الثمانية » خطأ والصواب « الثمانى » .

التكوين[1] .

ومعلوم أن صفة التكوين مرجعٌ للصفات الفعلية عندهم فهى صفة فعل فأين يضعون لفظ الجلالة « الله » وهو الاسم الأعظم ونحوه من الأسماء الحسنى التى تدل على ذات الله تعالى وعلى الصفات الثبوتية الذاتية الكمالية ، فهل يضعونها أيضاً فى صفة التكوين ؟ .

ولما قالوا بحصر الصفات الإلهية فيما ذكروه عطلوا جميع ما سواها من صفات الله الكمالية ، وحرفوا نصوصها الصريحة المحكمة الصحيحة ، كما سيأتى عدة أمثلة لذلك[2] .

وهذا – والله تعطيل وإلحاد صريحان قبيحان – كما ذكرنا فى معنى الزندقة والإلحاد[3] .

٢ – الماتريدية تظاهروا بإثبات سبع صفات ذاتية ثبوتية ألا وهى : « الحياة والقُدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام » لكنهم فى الحقيقة لا يثبتونها كلها جميعاً باتفاقهم بل الحقيقة أنهم اتفقوا على إثبات الصفات الأربع الأُول فقط ، وأما صفتا « السمع والبصر » فجمهورهم يثبتونها وخالفهم بعضهم كالإمام ابن الهمام شارح الهداية (٨٦١ هـ) فأرجعهما إلى صفة « العلم »[4] .

ومعلوم أن إرجاع صفة إلى أخرى وتفسير صفة بمعنى صفة أخرى تعطيل صريح وتحريف قبيح فمن فسر « العلم » بالحياة ، أو فسر « اليد » بالقدرة ونحو ذلك فقد أبطل وعطل حتى بشهادة الإمام أبى حنيفة رحمه الله

---

(١) فيض البارى ٤ / ٥١٧ .

(٢) انظر صـ : ٢/٤٣٦-٤٥٦ .

(٣) راجع صـ : ٢/٣٧٢-٣٨٩ .

(٤) انظر المسايرة مع شرحها لقاسم بن قطلوبغا ، وسكت عليه : ٦٩ .

وفى ذلك عبرة[1] .

وهم مع إثباتهم لهذه الصفات تفلسفوا فى إثباتها تفلسفاً كادوا أن ينفوها ويعطلوها فإنهم قد صرحوا بأن كلاً من هذه الصفات صفة واحدة قديمة أزلية لا تكثر فيها ولا تجدد وإنما التجدد فى متعلقاتها ؛ لأن ذلك أليق بكمال التوحيد[2] .

فأخرجوا الصفات عما عرف فى الشرع والعقل والفطرة .

هكذا كابروا العقل والنقل ، ولذلك يقول فى أمثالهم شيخُ الإسلام ذلك الإمام البعيد النظر الثاقب النكر الذى كشف الأستار عن كثير من أسرار المتكلمين وأخرج خباياهم من زواياهم :

« وإثبات إرادة كما ذكروه لا يعرف بشرع ولا عقل بل هو مخالف للشرع والعقل فإنه ليس فى الكتاب والسنة ما يقتضى أن جميع الكائنات حصلت بإرادة واحدة بالعين تسبق جميع المرادات بما لا نهاية له وكذلك سائر ما ذكروه »[3] .

٣ - الماتريدية تظاهروا بإثبات صفة « الكلام » لله تعالى ولكنهم فى الحقيقة عطلوها ، وأنهم جهمية معطلة خالصة ، وارتكبوا العجب العجاب فى هذا الباب من إلحادٍ وتعطيلٍ واضحين فاضحين ، وإليك إجمال ذلك أنهم .

● **أولاً**: أنهم عطلوا صفة «كلام الله» الذى كان يعرفه الأنبياء والمرسلون والصحابة والتابعون والأئمة المتقنون والفقهاء والمحدثون إلى زمن ابن كلاب .

---

(١) انظر الفقه الأكبر بشرح القارى ٥٨ - ٥٩ ، وراجع ما ذكرنا فى صـ: ١/٦٨٩-٦٩٠ .

(٢) شرح العقائد النسفية للتفتازانى ٥٥ - ٥٦ ، والنبراس للفريهارى ٢١٧ - ٢١٨ .

(٣) درء التعارض ٨ / ٢٨٣ .

وهو كلام الله تعالى المسموع بحرف وصوت وهو لم يزل ولا يزال متكلماً[1].

● **ثانياً**: أنهم قالوا صراحةً – دون حياءٍ – جهاراً دون إسرار – بخلق القرآن فسايروا الجهمية الأولى وشيوخهم المعتزلة ، وفارقوا أهل السنة .

● **ثالثاً**: أنهم لم يكتفوا بهذين – التعطيل والإلحاد – بل زادوا بدعة أخرىٰ على بدعة الجهمية الأولى والمعتزلة ، ألا وهى « بدعة الكلام النفسى » الذى لم يعرفه الأولون والآخرون من الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين وأئمة هذا الدين قبل ابن كلاب (٢٤٠ هـ) ولا يقره عقل صريح ولا نقل صحيح ولا فطرة سليمة ولا إجماع فى آن واحد[2].

٤ – الماتريدية تظاهروا بإثبات الصفات الفعلية – الصفات الاختيارية – والحقيقة أنهم لا يثبتون الصفات الفعلية ولا يقولون بقيامها بالله تعالى ومعلوم أن الصفة لا تكون صفةً إلا إذا قامت بالموصوف واتصف الموصوف بها ، وإلّا لزم أن تكون صفاتٌ لعمرو صفاتٍ لزيد ، وهذا قلب الحقائق ومكابرة بداهة العقل السليم الصريح والنقل الصحيح .

وهذه حقيقة اعترفوا بها فى صدد احتجاجهم على المعتزلة فقالوا : « ومعلوم أن كلاً من ذلك يدل علىٰ معنى زائد على مفهوم الواجب . وليس الكل ألفاظاً مترادفة ، وأن صدق المشتق على الشىء يقتضى ثبوت مأخذ الاشتقاق له فثبت له صفة العلم ، والقدرة ، والحياة وغير ذلك ، لا كما يزعم المعتزلة : أنه عالم لا علم له ، وقادر لا قدرة له إلىٰ غير ذلك ، فإنه محال ظاهر بمنزلة قولنا : أسود لا سواد له ، وقد نطقت النصوص بثبوت علمه ، وقدرته ، وغيرهما ... » ؛

---

(١) إذا شاء كما شاء، كما اعترف به الشير الحنفى فى تفسير سورة الكهف ٢٩٩ .

(٢) لنا عودة لتحقيق ما قلنا إن شاء الله تعالى انظر صـ :٨٣/٣، ٣/١٠٥-١١٠.

وقالوا : « ولا معنى له سوى أنه متصف بالكلام »[1] .

ومعلوم أيضاً أنهم أرجعوا جميع الصفات الفعلية إلى صفة التكوين ، وأن جميع الصفات الفعلية ليست صفاتٍ حقيقةً لله تعالى ، وإنما هى من متعلقات صفة التكوين ، والتكوين صفة أزلية وهى عندهم : مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود .

فلا شك أن ما يزعمون من صفة التكوين ليس إلا مجموع صفتى « القدرة والإرادة » ، ولا شيء غير ذلك ، وأنه لا خلاف فى الحقيقة بين الماتريدية وبين الأشعرية فكل متفقون على نفى الصفات الفعلية ، ونفى قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى ، حذراً عن تعدد القدماء ، وفراراً عن حلول الحوادث بذاته تعالى فى زعمهم كما تقدم ذلك فى المسائل الخلافية بين الفريقين[2] .

٥ – الماتريدية خالفوا طريقة الكتاب والسنة ، ونابذوا منهج سلف هذه الأمة ، وعاكسوا أئمة السنة فى باب الصفات السلبية[3] ، فأجملوا فى الإثبات وفصلوا فى النفى المحض ولذلك نرى الإثبات عندهم قليلاً . والنفى كثيراً ، فعامة توحيدهم سلوب خالصة اقتداءً بشيوخهم المعتزلة[4] ، ولهذا تراهم بالغوا وأسرفوا فأدرجوا فى السلوب كثيراً من الصفات الثبوتية الذاتية التى هى من أعظم صفات الله تعالى الدالة على كماله سبحانه وتعالى ، كصفة « العلو » لله سبحانه وتعالى ، فيفسرون هذه الصفة العظيمة بالسلوب فيقولون : « المراد تعاليه عن الأمكنة ، والمراد علو القهر ، والتنزيه ، وتعاليه عن كل موهوم ، وتعاليه عن الأشباه ، والأنداد ،

---

(١) شرح العقائد النسفية للتفتازانى: ٤٤،٥٨ .

(٢) فى صـ : ٤١٨/١-٤٢٣.

(٣،٤) انظر ما سبق فى بحث التنزيه صـ : ٤٩٩/١-٥٠٦.وتنشيط الفنجفيرى ٧ .

والصفات التى لا تليق به[1] .

والسلوب قد أُشربوها فى قلوبهم ، وتوحيد السلوب قد شغفهم حباً إلى حد قالوا : « إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ، ولا منفصل عنه ، ولا فوق العرش ، ولا يمين ، ولا شمال ، ولا أمام ، ولا خلف[2] ، فقالوا بما لا يقره عقل صريح ولا نقل صحيح ، ولا فطرة سليمة ، ولا إجماع ، وأرادوا الفرار من التشبيه وقصدوا التنزيه ، فنزهوا الله تعالى عن كثير من صفاته الكمالية ، ووقعوا فى أبشع التشبيه وأشنعه وهو تشبيه الله تعالى بالحيوانات ، بل بالجمادات ، بل بالمعدومات ، بل بالممتنعات[3] ، وقالوا : إن الله تعالى لا كلام له ، ولا يتكلم ولا يناجى ، ولا ينادى – بالمعنى الذى دل عليه الكتاب والسنة وفهمه سلف الأمة وأئمة السنة[4] ، ولا له يد ، ولا يدان ، ولا أصابع ، ولا قبضة[*] ، ولا وجه ، ولا عين ، ولا ساق ولا قدم ، ولا رجل ، وأولوها إلى المعانى الأخرى[5] .

كما قالوا : إن الله تعالى لا يغضب ولا يرضى، ولا[**] يرحم ولا يفرح، ولا يكره ولا يمقت ، ولا يتصف بالحياء ولا بالغيرة ، وأولوها إلى المعانى الأخرى[6] .

الناحية الثانية: حول ما أصلوه فى « التشبيه والتنزيه » وما نتج من

---

(١) راجع صـ : ١ /٤٧٠ .
(٢) انظر صـ : ١ /٤٧٠ – ٤٧١ .
(٣) راجع صـ : ٢ /٤٩٩ – ٥١٢ .
(٤) انظر صـ : ٢ /٤٣٧ – ٤٣٨ ، ٣ /٧٣ ، ١٤٠ .
(٥) راجع صـ : ٢ /٤٤٣ ، ٤٤٨ .
(٦) انظر صـ : ٢ /٤٥١ – ٤٥٥ .
(*) ٣ /٥١ – ٥٢ .
(**) حرّف الرستمىُّ تبعاً للماتريدية « صفةَ الرحمة » إلى إيصال الخير ودفع الشر . التبيان :٤٩ .

مضافةً إلى الله سبحانه ، فى صحيح البخارى[١] .

ب – كما غمز من رواة هذا الحديث الصحيح الذى فى الصحيحين – يحى بن عبد الله بن بكير ، وسعيد بن أبى هلال ، وسويد بن سعيد الهروى[٢] ، مع أن « يحى بن عبد الله بن بكير » وثقه جمهور أهل هذا الشأن ، وشذ النسائى فضعفه ، فالحكم للجماعة على الشاذ ، فهو ثقة ولاسيما فى « الليث بن سعد » بل هو أثبت الناس فيه[٣] . وحديث الساق الذى رواه البخارى عن يحى بن عبد الله بن بكير ، هو من حديث الليث[٤] فماذا قيمة نسج هذا العنكبوت ؟! فليس لحياكته ثبوت .

ثم « يحى بن عبد الله بن بكير » لم ينفرد بهذا الحديث عن « الليث » فقد رواه البخارى عن « آدم » عن « الليث »[٥] . فماذا يصنع هذا الجهمى ؟ الذى يعمل أعمال الجهنمى .

وأما « سعيد بن أبى هلال » فهو صدوق بل ثقة وثقة ابن سعد ، والعجلى ، وأبو حاتم ، وابن خزيمة ، والدارقطنى ، وابن حبان ، وآخرون .

ولم يعرف لابن حزم سلفٌ فى تضعيفه ، غير أن الساجى حكى عن الإمام أحمد : أنه اختلط[٦] ولم يقل أحد من أهل هذا الشأن – وإليهم المرجع فى هذا الشأن – إن هذا الحديث إنما أخذه البخارى عنه فى حال اختلاط « سعيد بن أبى هلال » إن صحت حكاية الساجى ، بل تلقاه الأئمة

---

(١) تعليقاته على الأسماء والصفات : ٣٤٥ .

(٢) راجع تعليقاته المذكورة : ٣٤٥ .

(٣) انظر ميزان الاعتدال : ٤ / ٣٩١ ، والتقريب : ٥٩٢ ، وهدى السارى : ٤٥٢ ، وانظر صـ : ٣/ ٦٧ –٦٨ .

(٤،٥) راجع تخريج هذا الحديث فى صـ : ٢ /٤٤٠ .

(٦) انظر التقريب: ٢٤٢، وهدى السارى: ٤٠٦، وانظر التفصيل فى صـ:٢/٣٠٧–٣٠٩.

بالقبول ورواه البخارى فى صحيحه مستدلاً به على إثبات صفة « الساق » له سبحانه وتعالى ، حتى جاء أشقى القوم فتعاطى فعقر .

وأما « سويد بن سعيد الهروى » فصدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه[1] ، ولم يقل أحد أن مسلماً أخذ عنه فى حال عماه ، وشأن مسلم تعالى عن ذلك ؛ على أن هذا الحديث مروى فى صحيح البخارى من غير طريق سويد بن سعيد ، فهل وجود « سويد » عند مسلم يضير هذا الحديث الصحيح الصريح ؟! .

ولا تخفى مكانة الصحيحين على أحد إلا على المغرضين الممرضين ، ورجال الصحيحين قد جاوزوا القنطرة عند أهل هذا الشأن[2] . وقد ذكرنا نبذةً من مكانة الصحيحين وموقف الكوثرى والكوثرية وبعض الحنفية منهما[3] .

جـ - قال الكوثرى : « من عادة أهل الزيغ حمل المجاز المشهور فى القرآن على الحقيقة »[4] .

قلت : مذهب سلف هذه الأمة وأئمة السنة عدمُ تعطيل صفات الله تعالى وعدمُ تحريف نصوصها بالتأويلات ، وحملُها على الحقائق اللائقة بالله سبحانه كما تقدم فى فصل التأويل مفصلاً[5] .

أما أهل الزيغ وأئمة التعطيل والتحريف فيعطلون صفات الله تعالى ويحرفون نصوصها وقد تقدم قول الإمام أبى عبيد القاسم بن سلام الهروى

---

(١) انظر التقريب : ٢٦٠ .

(٢) انظر هدى السارى : ٣٨٤ ، وفتح البارى : ١٣ / ٤٥٧ .

(٣) راجع صـ : ٢ /٩٩ .

(٤) تعليقات على الأسماء والصفات : ٣٤٥ .

(٥) انظر صـ : ٢ /٢١٩ - ٢٤١ .

فى الشجرة[١] ، وهذا عين كلام الجهمية الأولى بل هو كلام النصارى[*] .

● **المثال الثامن:** عطلوا صفةَ « نداء الله تعالى » عباده وحرفوا نصوصها بأنها تمثيل لكلام موسى عليه السلام من تلك الجهة[٢] .

● **المثال التاسع:** صفة « الصوت » لله تعالى ، فقد عطلوها ، وحرفوا نصوصها إلى أن المراد من الصوت « صوت المخلوق » أو المراد « مخلوق غير قائم به تعالى »[٣] .

● **المثال العاشر:** صفة « الأَذَن »[**] بفتح الهمزة وفتح الذال المعجمة — أى « الاستماع »[٤] أعنى استماع الله سبحانه إلى قراءة النبى ﷺ ، فقد صح أن النبى ﷺ قال :

« ما أذن الله لشىء ما أذن للنبى ﷺ ، يتغنى بالقرآن »[٥] .

---

(١) انظر صـ : ١/٣٩٠ ، ١/٤٢٤ — ٤٢٥ ، ٢/٥٦٣ ، ٣/٨١ .

(٢) انظر إرشاد العقل السليم : ٥ / ٢٧٠ لأبى السعود الهادى .

(٣) انظر عمدة القارى : ٢٥ / ١٥٢ ، وانظر تعليق الكوثرى على الأسماء والصفات : ٢٠٢ .

(٤) عمدة القارى ٢٥ / ١٥٤ ، وانظر القاموس : ١٥١٦ .

(٥) رواه البخارى ، فضائل القرآن ، باب من لم يتغن بالقرآن : ٤ / ١٩١٨ ، والتوحيد باب قول الله : ﴿ **ولا تنفع الشفاعة** ﴾ ٦ / ٢٧٢٠ ، وباب ما يجوز من تفسير التوراة : ٦ / ٢٧٤٣ ، ومسلم : ١ / ٥٤٦ ، عن أبى هريرة رضى الله عنه ، واللفظ للبخارى .

(*) انظر شرح العقيدة الأصبهانية : ٦٥ ، وراجع ما سيأتى فى صـ : ٣/١٠٥ — ١٠٦ .

(**) وقد وردت صفة « الأذن » صريحة مضافة إلى الله تعالى فى حديث أبى هريرة مرفوعاً بلفظ : « ما أَذِنَ الله لشىء كأَذَنِهِ لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به » رواه مسلم : ١ / ٥٤٦ .

فحرفوا هذه الصفة العظيمة التى يفرح بها المؤمن وتثير عواطفه وتشوقه فزعموا أنها لا حقيقة لها بل أنها مجاز عن تقريبه تعالى للقارى ، وإجزال ثوابه أو قبول قراءته[1] ففسروها باللوازم .

● **المثال الحادى عشر**: صفة « الصورة » لله تعالى ، فقد عطلوها وحرفوا نصوصها إلى « صورة اعتقاد » أو « صورة الأمر » أو « صورة الحال » أو « صورة الملك الذى لا ينبغى لغيره » أو المراد من « الصورة » عظمة الله تعالى لا تشبه شيئاً » أو غير ذلك[2] .

والكوثرى لغلوه فى التعطيل وإسرافه فى البدعة ، وانحرافه عن السنة وأهلها ، وأئمتها لم يتمالك نفسه فقدح فى حديث « الصورة » ظلماً وعدواناً[3] مع أنه حديث متفق عليه بين أئمة الإسلام ولاسيما البخارى ومسلم فقد أخرجاه وليس من الأحاديث المنتقدة عليهما حتى جاء هذا الجركسى فطعن فيه فخرق ثوب الحياء ، كما خرق إجماع الفضلاء .

وهو من حديث أبى هريرة فى حديث طويل فيه قصة رجل هو آخر أهل الجنة دخولاً وفيه : « فيأتيهم الله فى الصورة التى يعرفون فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا فيتبعونه » .

وفيه : « فلا يزال يدعو حتى يضحك فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها » الحديث[4] .

وفى لفظ : « فيأتيهم الله فى صورته التى يعرفون فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا فيتبعونه » .

---

(١) انظر عمدة القارى ٢٥ / ١٥٤ .

(٢) عمدة القارى : ٢٥ / ١٢٥ - ١٢٦ ، وانظر كتاب التوحيد للماتريدى : ٨٥ .

(٣) انظر تعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقى : ٢٩٢ ، ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٤) رواه البخارى فى الرقاق ، باب صفة الجنة والنار : ٥ / ٢٤٠٣ - ٢٤٠٤ .

وفيه « ... حتى يضحك الله منه ، فإذا ضحك منه ... »[1] .

وهو من حديث أبي سعيد الخدرى فى حديث الشفاعة الكبرىٰ وفيه :

« فيأتيهم الجبار فى صورة غير صورته التى رأوه فيها أول مرة .. ، فيكشف عن ساقه .. »[2] .

وفى لفظ : « ... أتاهم رب العالمين سبحانه وتعالى فى أدنى صورةٍ من التى رأوه فيها ... فيكشف عن ساق ... »[3] .

وفى لفظ : « ... أتاهم رب العالمين فى أدنى صورة من التى رأوه فيها ... »[4] .

قلت : طَعْنُ الكوثرى فى هذا الحديث الصحيح المحكم الصريح المتفق على صحته المتلقى بالقبول – يكفى لسقوطه عن منزلة الديانة والأمانة إلىٰ درك الخيانة . هل هذا هو تثبت الكوثرى واحتياطه وأمانته وديانته ؟ .

● **المثال الثانى عشر**: ما أثبته الله تعالى لنفسه من « النفس » فقد نفوها ، قالوا : إن ذكر « النفس » للمشاكلة[5][6] .

---

(١) رواه البخارى فى التوحيد باب قول الله : ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾ ٦ / ٧٦٠٤ ، ومسلم : ١ / ١٦٣ – ١٦٦ .

(٢) رواه البخارى فى التوحيد باب قول الله : ﴿**وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة**﴾: ٦/٢٧٠٦.

(٣) رواه مسلم : ١ / ١٦٧ – ١٦٨ .

(٤) رواه البخارى فى التفسير، تفسير سورة النساء، باب «إن الله لا يظلم مثقال ذرة» ١٦٧١/٤– ١٦٧٢.

(٥) المشاكلة عند الفلاسفة والمتكلمين : الاتحاد فى الشكل ، انظر محيط المحيط لبطرس البستانى: ٤٧٨، والمراد هنا اصطلاح البلاغيين، فعندهم ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته، ومنه: «قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه فقلت اطبخوا لى جبة وقميصاً». انظر الإشارات والتنبيهات للجرجانى : ٢٦٧ ، والإيضاح : ٤٩٣ – ٤٩٤ ، وتلخيص المفتاح : ٣٥٦ ، كلاهما للخطيب القزوينى ، والتبيان للطيبى : ٣٤٧ .

(٦) انظر إرشاد العقل السليم : ٣ / ١٠١ ، وراجع عمده القارى : ٢٥ / ١٠٠ .

قلت : لقد ورد صفة « النفس » فى الكتاب والسنة فى مواضع لا تحتمل المشاكلة :

منها قوله تعالى : ﴿ **ويحذركم الله نفسه** ﴾[1] .

وقوله تعالى : ﴿ **كتب على نفسه الرحمة** ﴾[2] .

وقوله سبحانه : ﴿ **كتب ربكم على نفسه الرحمة** ﴾[3] .

وقوله تعالى : ﴿ **واصطنعتك لنفسى** ﴾[4] .

وقول النبى ﷺ : « لما خلق الله الخلق كتب فى كتابه ، وهو يكتب على نفسه ، وهو وضع عنده على العرش : إن رحمتى تغلب غضبى »[5] .

وقول رسول الله ﷺ : « ... لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »[6] .

وقد انتبه إلى ذلك العلامة الملا على القارى الحنفى (١٠١٤ هـ) فرد على احتمال المشاكلة[7] رحمه الله رحمة واسعة وإيانا آمين !

● **تنبيه مهم** : على أن « النفس » صفة ، أم عبارة عن « الذات » ؟

عد كثير من سلف الأمة « النفس » من صفات الله تعالى ، كالإمام

---

(١) آل عمران : ٢٨ : ٣٠ .

(٢) الأنعام : ١٢ .

(٣) الأنعام : ٥٤ .

(٤) طه : ٤١ .

(٥) رواه البخارى كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ **ويحذركم الله نفسه** ﴾ ٦ / ٢٦٩٣ - ٢٦٩٤ ، ومسلم : ٤ / ٢١٠٨ عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٦) رواه مسلم: ٣٥٢/١، ومالك : ١ / ٢١٤ ، وأبو داود : ١ / ٥٤٧ ، والترمذى ٥ / ٥٢٤ ، وابن ماجه : ٢ / ١٢٦٢ - ١٢٦٣ ، وأحمد : ٦ / ٥٨ عن عائشة رضى الله عنها ، ورواه أبو داود : ٢ / ١٣٤ ، والترمذى : ٥ / ٥٦١ والنسائى : ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، وابن ماجه : ١ / ٣٧٢ ، وأحمد : ١ / ٩٦ ، ١١٨ ، ١٥٠ ، عن على رضى الله عنه .

(٧) شرح الفقه الأكبر : ٥٨ .

أبي حنيفة ، وإمام الأئمة ابن خزيمة رحمهما الله تعالى (٣١١ هـ) وغيرهما من أئمة السنة[١] .

وبالغ الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله (٢٨٠ هـ) فاستنبط « الضمير » لله سبحانه من نصوص « النفس »[٢] .

وصنيعه هذا لا يتمشىٰ مع طريقة أئمة السنة – وهو منهم – لأن « الضمير » لم نجد أثباته في نصوص الشرع ، وإن كان قصدُه معنًى صحيحاً .

وذكر بعض أئمة السنة كالإمام البخاري رحمه الله (٢٥٦ هـ) : « النفس » ونصوصها لإثبات إطلاقها على الله سبحانه وتعالى بدون التصريح بأنها من صفات الله تعالى[٣] .

ولكن صرح كثير من أئمة السنة منهم شيخ الإسلام بأن « النفس » ليست من صفات الله تعالى ، وإنما المراد من « النفس » « ذات الله المقدسة » ، لأن « نفس الشيء » « ذاته وعينه » وأن هذا هو الصواب .

فإذن نصوص « النفس » ليست من نصوص الصفات[٤] .

---

(١) انظر الفقه الأكبر بشرح القاري : ٥٨ ، وكتاب التوحيد : ١ / ١١ – ١٢ ، وأقاويل الثقات لمرعي الكرمي (١٠٣٣ هـ) ١٨٦ وقطف الثمر لعلامة صديق حسن خان (١٣٠٧ هـ) ٦٦ ، والصفات الإلهية : ٣٠٣ – ٣٠٤ لشيخنا الدكتور محمد أمان بن علي الجامي حفظه الله .

(٢) رد الدارمي (نقضه) على بشر المريسي ١٩٥– ١٩٦، وضمن عقائد السلف ٥٥٠– ٥٥١.

(٣) انظر صحيح البخاري، التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ ٦/٢٦٩٣–٢٦٩٤، وهكذا فسر مراد الإمام البخاري العلامة المحدث الفقيه أبومحمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (١٣٩٢هـ) في شرح كتاب التوحيد للإمام البخاري: ٧٠.

(٤) انظر مجموع الفتاوى : ٩ / ٢٩٢ – ٢٩٣ ، ١٤ / ١٩٦ – ١٩٧ ، وعلى هذا مشى الدكتور أحمد بن ناصر الحمد ، انظر ابن حزم وموقفه من الإلهيات : ٢٨٤ – ٢٨٦ .

ومنهم شيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان حفظه الله تعالى فله تحقيق دقيق عميق أنيق وثيق حقيق بالقبول فقد حقق أن « نفس » الشيء « ذاته وعينه » ووفق بين كلام الأئمة أمثال ابن خزيمة ، والدارمي وبين كلام شيخ الإسلام فراجعه[1] .

● **المثال الثالث عشر:** صفة « الوجه الكريم » لله عز وجل ، فقد عطلوها ، وحرفوا نصوصها بتأويلها إلى « الوجود » ، و « الذات »[2] .

● **المثال الرابع عشر:** صفة « العين » لله تعالى ، فتراهم يعطلونها ويحرفونها إلى : « الحفظ ، والرعاية ، والإعلام ، والأمر ، والوحي ، والمنظر ، والمرءى » وغيرها[3] .

● **الأمثلة: الخامس عشر إلى العشرين:** صفات « اليدين » ، و « اليد » و « اليمين » و « القبضة » و « الكف » و « الأصابع » لله سبحانه وتعالى ليس كمثله جل وعلا ، فهذه الصفات قد عطلوها وحرفوا نصوصها إلى « القدرة أو النعمة ، أو التدبير ، أو الذات » أو غيرها[4] .

● **المثال الحادي والعشرون:** صفة « الرِجْل » له سبحانه وتعالى ، عطلوها وحرفوا نصوصها إلى « رجل بعض المخلوقين » ، أو المراد بالرجل أنه اسم

---

(١) انظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري : ١ / ٢٤٩ - ٢٥٥ .

(٢) انظر مدارك التنزيل للنسفي : ٢ / ٦٧٠ ، شرح المواقف للجرجاني : ٨ / ١١١ ، إرشاد العقل السليم لأبي السعود العمادي: ٧/٢٨، إشارات المرام للبياضي: ١٨٩.

(٣) انظر تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي : في تفسير قوله تعالى : ﴿ **واصنع الفلك بأعيننا ووحينا** ﴾ هود : ٣٧ ، مخطوط دار الكتب المصرية ، والمدارك للنسفي ٢ / ٣٥٧ ، وشرح المواقف : ٨ / ١١٢ ، وإرشاد العقل : ٤ / ٢٠٥ ، ٦ / ١٥ ، وإشارات المرام : ١٨٩ ، ونشر الطوالع للمرعشي : ٢٦٢ ، وراجع تلخيص الأدلة للصفار : ٢٤٠ / ب .

(٤) سيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى في صـ : ٣ /٥١ – ٥٢ .

لمخلوق من المخلوقين أو المراد « الجماعة » ، أو « الجد فى الأمر » أو « الزجر لجهنم والردع والقمع لها وتسكين حدتها »[1] .

وقد ذكرنا حديث « الرجل » وخرجناه من الصحيحين وبينا بطلان قول من طعن فيه ، ونصه يبطل تأويلات هؤلاء المتكلمين[2] .

● **المثال الثانى والعشرون:** صفة « القدم » لله جل وعلا ، فعطلوها وحرفوا نصوصها إلى أن المراد « المتقدم » أو « قدم بعض المخلوقين » أو « مخلوق اسمه قدم » أو « موضع » أو « اسم لما قدم من شئ » ، وغيرها[3] .

وسقنا روايات صفة « القدم » وخرجناها من الصحيحين ونصوصها تبطل هذه التحريفات[4] .

وللإمام أبى عبيد القاسم بن سلام الهروى (٢٢٤ هـ) الذى يجعله الكوثرية وبعض الديوبندية حنفياً ويعدونه من كبار أئمة الحنفية[5] — حول أحاديث الرجل والقدم ونحوها من أحاديث الصفات ، كلام يقضى على تأويلات هؤلاء المتكلمين .

ونصُّه : « نحن نروى هذه الأحاديث ، ولا نزيغ لها المعانى »[6] .

---

(١) انظر عمدة القارى : ١٩ / ١٨٨ ، وتعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات : ٣٤٨ ، ٣٥٢ .

(٢) انظر صـ : ٢ /٣٣١ ، ٢ /٣٣٦ — ٣٣٧ .

(٣) انظر بحر الكلام لأبى المعين النسفى : ٢٢ ، وعمدة القارى : ١٩ / ١١٨ ، ٢٥/ ٩٠ ، ١٣٧ ، وحاشية حسن الشلبى « الجلبى » على شرح المواقف للجرجانى : ٨ / ١١٢ .

(٤) انظر صـ : ٢ /٣٣٦ — ٣٣٧ .

(٥) انظر فقه أهل العراق : ٦٤ .

(٦) نقله البيهقى عن أبى سليمان الخطابى عنه فى الأسماء والصفات : ٣٥٠ ، وسكت عليه الكوثرى فصار حجة عليه وعلى الكوثرية والماتريدية عامة .

قلت : فمن أول هذه الأحاديث فقد عطل وحرف وزاغ ، وهذا هو الإلحاد ، بشهادة هذا الإمام وفيه عبرة للكوثرى والكوثرية خاصة والماتريدية عامة فهل من مدّكر ؟ .

● **المثال الثالث والعشرون:** صفة « الساق » له سبحانه وتعالى ، فقد عطلوها وحرفوا نصوصها بأن المراد من الساق « الشدة ، أو أمر مهول أو النور العظيم ، أو جماعة من الملائكة ، أو النفس ، أو ذات الله تعالى ، أو ساق أخرى يخلقها الله تعالى ، أو تَجَلِّى الله سبحانه ، وغيرها من التأويلات »[1] .

قلت : حديث «الساق» من أعظم الأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة المتلقاة بالقبول والمتفق عليها ، وقد ذكرنا نصه وخرجناه من الصحيحين[2] . ومع ذلك قد طعن فيه ذلك الكوثرى الجركسى الجهمى ظلماً وعدواً ، وفيما يلى حاصل طعونه مع الجواب :

أ – أن الكوثرى قرر أن « الساق » لم ترد مضافة إلى الله لا فى حديث صحيح ولا سقيم[3] .

قلت : انظروا أيها المسلمون إلى هذا البهات الكذاب كيف ينفى وجود هذا الحديث بهذا الأطلاق ؟ مع أن « الساق » موجودةٌ فى صحيح البخارى مضافةً إلى الله تعالى[4] ، مع اعتراف الكوثرى بوجود « الساق »

---

(١) انظر عمدة القارى : ٢٥ / ١٢٩ ، وراجع بحر الكلام للنسفى : ٢١ ، وتعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات : ٣٤٤ ، ٣٤٧ .

(٢) انظر ما سبق فى صـ : ٢/٩٠، ورواه البخارى أيضاً فى التفسير ، سورة القلم ، باب ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ : ٤ / ١٨٧١ ، عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

(٣) تعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقى : ٣٤٤ .

(٤) خرجنا حديث الساق قبل قليل وانظر صـ : ٢ /٤٤٠ .

مضافةً إلى الله سبحانه ، فى صحيح البخارى[1] .

ب - كما غمز من رواة هذا الحديث الصحيح الذى فى الصحيحين - يحى بن عبد الله بن بكير ، وسعيد بن أبى هلال ، وسويد بن سعيد الهروى[2] ، مع أن « يحى بن عبد الله بن بكير » وثقه جمهور أهل هذا الشأن ، وشذ النسائى فضعفه ، فالحكم للجماعة على الشاذ ، فهو ثقة ولاسيما فى « الليث بن سعد » بل هو أثبت الناس فيه[3] . وحديث الساق الذى رواه البخارى عن يحى بن عبد الله بن بكير ، هو من حديث الليث[4] فماذا قيمة نسج هذا العنكبوت ؟! فليس لحياكته ثبوت .

ثم « يحى بن عبد الله بن بكير » لم ينفرد بهذا الحديث عن « الليث » فقد رواه البخارى عن « آدم » عن « الليث »[5] . فماذا يصنع هذا الجهمى ؟ الذى يعمل أعمال الجهنمى .

وأما « سعيد بن أبى هلال » فهو صدوق بل ثقة وثقة ابن سعد ، والعجلى ، وأبو حاتم ، وابن خزيمة ، والدارقطنى ، وابن حبان ، وآخرون .

ولم يعرف لابن حزم سلفٌ فى تضعيفه ، غير أن الساجى حكى عن الإمام أحمد : أنه اختلط[6] ولم يقل أحد من أهل هذا الشأن - وإليهم المرجع فى هذا الشأن - إن هذا الحديث إنما أخذه البخارى عنه فى حال اختلاط « سعيد بن أبى هلال » إن صحت حكاية الساجى ، بل تلقاه الأئمة

---

(١) تعليقاته على الأسماء والصفات : ٣٤٥ .

(٢) راجع تعليقاته المذكورة : ٣٤٥ .

(٣) انظر ميزان الاعتدال : ٤ / ٣٩١ ، والتقريب : ٥٩٢ ، وهدى السارى : ٤٥٢ ، وانظر صـ : ٣/٦٧ -٦٨ .

(٤،٥) راجع تخريج هذا الحديث فى صـ : ٢ /٤٤٠ .

(٦) انظر التقريب: ٢٤٢، وهدى السارى: ٤٠٦، وانظر التفصيل فى صـ:٢/٣٠٧-٣٠٩.

بالقبول ورواه البخارى فى صحيحه مستدلاً به على إثبات صفة « الساق » له سبحانه وتعالى ، حتى جاء أشقى القوم فتعاطى فعقر .

وأما « سويد بن سعيد الهروى » فصدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه[1] ، ولم يقل أحد أن مسلماً أخذ عنه فى حال عماه ، وشأن مسلم تعالى عن ذلك ؛ على أن هذا الحديث مروى فى صحيح البخارى من غير طريق سويد بن سعيد ، فهل وجود « سويد » عند مسلم يضير هذا الحديث الصحيح الصريح ؟! .

ولا تخفى مكانة الصحيحين على أحد إلا على المغرضين المرضين ، ورجال الصحيحين قد جاوزوا القنطرة عند أهل هذا الشأن[2] . وقد ذكرنا نبذةً من مكانة الصحيحين وموقف الكوثرى والكوثرية وبعض الحنفية منهما[3] .

جـ – قال الكوثرى : « من عادة أهل الزيغ حمل المجاز المشهور فى القرآن على الحقيقة »[4] .

قلت : مذهب سلف هذه الأمة وأئمة السنة عدمُ تعطيل صفات الله تعالى وعدمُ تحريف نصوصها بالتأويلات ، وحملُها على الحقائق اللائقة بالله سبحانه كما تقدم فى فصل التأويل مفصلاً[5] .

أما أهل الزيغ وأئمة التعطيل والتحريف فيعطلون صفات الله تعالى ويحرفون نصوصها وقد تقدم قول الإمام أبى عبيد القاسم بن سلام الهروى

---

(١) انظر التقريب : ٢٦٠ .

(٢) انظر هدى السارى : ٣٨٤ ، وفتح البارى : ١٣ / ٤٥٧ .

(٣) راجع صـ : ٢ /٩٩ .

(٤) تعليقات على الأسماء والصفات : ٣٤٥ .

(٥) انظر صـ : ٢ /٢١٩ – ٢٤١ .

(٢٢٤ هـ) الذى يجعله الكوثرى من كبار أئمة الحنفية[١] ، حول أحاديث « الرجل والقدم » ونحوها من أحاديث الصفات ، ونصه : « نحن نروى هذه الأحاديث ولا نزيغ لها المعانى »[٢] ، وتقدم أيضاً أن الكوثرى سكت عليه[٣] فالآن نتحاكم إلى حكم الحق والإنصاف والعدل ، ليتبين من هم أهل الزيغ ؟! فلنعم ما قيل : « رمتنى بدائها وانسلت » .

ولله در القائل :

* فحسبكم هذا التفاوت بيننا * وكل إناء بالذى فيه ينضح *

وما أحسن ما قال القائل :

* وقال السهٰى ياشمس أنتِ خفيةٌ * وقال الدجٰى ياصبح لونك حالكٌ *

● **المثال الرابع والعشرون:** أن « النور » من أسماء الله الحسنى إذا أطلق عليه تعالى ، وصفةٌ من صفاته جل وعلا إذا أضيف إليه سبحانه إضافة صفة إلٰى موصوفها أما إذا أضيف إلى غيره تعالى فلا يكون اسماً له تعالى ، ولا صفة له بل خلقاً له[٤]. ونظير ذلك : « الحق » فإنه يطلق على الله تعالى فيكون اسماً له سبحانه ، ويطلق على صفاته جل وعلا[٥] ، لكن الماتريدية

---

(١) راجع صـ : ٢/ ٤٤٤ ٤٤٥ .

(٢) راجع صـ : ٢/ ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٣) راجع صـ : ٢/ ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٤) راجع مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، والقصيدة النونية : ١٥٢ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٤٤ ، ٤٥ ، وما بعدها ، ومختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ١٨٩ ، ١٩٤ الطبعة القديمة ، ٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٢ - ٣٦٣ ، الطبعة الجديدة ، وشرح كتاب التوحيد لشيخنا العلامة عبد الله بن محمد الغنيمان : ١٧٣ - ١٧٦ ، وانظر توضيح المقاصد ٢/٢٣٧-٢٤١ ، شرح النونية : ٢/١٠٥-١٠٩ .

(٥) انظر مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٨٤ .

وحلفاؤهم أولوا « النور » إلى أنه « ذو نور » و « الوجود » و « المنور »[1] .

قلت : قصدهم بهذا التأويل أن « النور » ليس من أسمائه تعالى ، ولا من صفاته ، بل هو فعل من الأفعال المنفصلة عنه تعالى ، أو معناه أن الله تعالى سبب لوجود الكائنات .

قال شيخنا العلامة عبد الله بن محمد الغنيمان بعد ما ذكر تأويلات المؤولين معقباً عليها :

«**قلت**: هذا تأويل باطل ... »[2] .

وقال شيخ الإسلام : « ... جماهير المسلمين لا يتأولون هذا الاسم ، وهذا مذهب السلفية ، وجمهور الصفاتية من أهل الكلام ، والفقهاء ، والصوفية ، وغيرهم وهو قول أبي سعيد بن كلاب[3] ، ذكره في الصفات ورد على الجهمية ، تأويل اسم « النور » وهو شيخ المتكلمين في الصفاتية من الأشعرية – [الشيخ الأول] – وحكاه عنه أبو بكر بن فورك في كتاب

---

(١) راجع مدارك التنزيل للنسفي : ٢ / ٥٠٨ ، تبصير الرحمن : ٢ / ٦٩ ، لعلي بن أحمد الحنفي المهايمي (٨٣٥ هـ) وعمدة القاري ٢٥ / ٩١ ، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود العماري ٦ / ١٧٥ ، وتاج التفاسير : ٢ / ٤٠ ، للمرغني الحنفي (١٢٦٨ هـ) .

(٢) شرح كتاب التوحيد في صحيح البخاري : ١ / ١٧١ .

(٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب (أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب) أو (أبو محمد عبد الله بن محمد بن كلاب) بعد (٢٤٠ هـ) راجع الفهرست لابن النديم : ٢٣٠ أصول الدين للبغدادي : ٣٠٩ ، سير أعلام النبلاء : ١١ / ١٧٤ ، الوافي بالوفيات : ١٧ /١٩٧ ، ٤٩٢ ، وطبقات السبكي : ٢ / ٢٩٩ ، وشرح الإحياء للزبيدي : ٢ / ٥ .

« مقالات ابن كلاب » ، والأشعرى[1] ، ولم يذكروا تأويله إلا عن الجهمية المذمومين باتفاق ، وهو أيضاً قول أبى الحسن الأشعرى ذكره فى الموجز ... »[2] .

قلت : الحاصل أن هذه التأويلات باطلة وفى هذه كفاية[3] .

● **المثال الخامس والعشرون**: صفة « البقاء » ذهب جمهرة الماتريدية إلى أن « البقاء » هو الوجود وليس زائداً عليه ، وذهب الإمام أبو الحسن الأشعرى ، وقدماء الأشعرية إلى أن « البقاء » صفة وجودية « ثبوتية » زائدة على « الوجود »[4] .

---

(١) قلت قد طبع « مجرد مقالات الأشعرى » لابن فورك محققاً ، ولم أجد فيه ذلك ، ولابن فورك كتاب آخر : « المجرد ... » ذكر فيه مقالات بن كلاب ولم أره ، انظر اجتماع الجيوش الإسلامية :٢٨٢\ ، وذكر الإمام ابن القيم أن ابن فورك سماه « مقالات أبى محمد بن كلاب وأبى الحسن الأشعرى » انظر مختصر الصواعق : ٢ / ١٩٦ ، الطبعة القديمة ، و ٢ / ٣٦٤ ، الطبعة الجديدة ، ولعله كتاب آخر .

(٢) مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٧٩ ، ومختصر الصواعق : ٢ / ١٩٦ ، الطبعة القديمة ، و ٢ / ٣٦٤ ، الطبعة الجديدة ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ١ / ١٧١ .

(٣) وانظر الرد التفصيلى فى مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٧٤ - ٣٩٦ ، ومختصر الصواعق : ٢ / ١٨٨ - ٢٩٥ ، الطبعة القديمة ، و : ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٩ ، الطبعة الجديدة ، والقصيدة النونية : ١٥٢ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢ / ٢٣٧ - ٢٤١ ، وتوضيح الكافية الشافية للسعدى : ١٢٩ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ٢ / ١٠٧ - ١٠٩ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى : ١ / ١٧٠ - ١٧٧ ، لشيخنا عبد الله الغنيمان حفظه الله .

(٤) انظر من كتب الماتريدية : شرح المواقف : ٨ / ١٠٦ - ١٠٩ ، إشارات المرام : ٥٣ ، نظم الفرائد : ٧ - ٨ ، وشرح الفقه الأكبر للقارى ١٨ - ١٩ ، ومن كتب الأشعرية : مجرد مقالات الأشعرى لابن فورك : ٤٣ ، والمواقف : ٢٩٦ - ٢٩٧ ، وطوالع الأنوار مع شرحها مطالع الأنظار : ١٨٣ .

ومال نور الدين الصابونى الماتريدى (٥٨٠ هـ) إلى مذهب الأشعرى فى هذا ، وناظر الفخر الرازى فيلسوف الأشعرية (٦٠٦ هـ) ، ولكنه انهزم أمام الرازى[١] ، والرازى كعادته خالف الأشعرى فى هذا كما خالف فى مسائل أخرى كما أن كثيراً من متأخرى الأشعرية الجهمية المعطلة مالوا إلى مذهب الماتريدية فنفوا صفة البقاء زائدةً على الوجود وقالوا البقاءُ هو الوجود نفسُه[٢] .

وقد صرح بعض الأشعرية والماتريدية بأن الباقلانى (٤٠٣ هـ) مال إلى مذهب الماتريدية[٣] ، لكن رأيت فى تمهيده خلاف ما ذكروه ، فقد أثبت صفة « البقاء » وبوب لها فقال « باب البقاء من صفات ذاته »[٤] ، بل قد صرح الإمام ابن فورك (٤٠٦ هـ) بالإجماع على إثبات هذه الصفة[٥] .

والحقيقة أن هؤلاء الماتريدية ومن وافقهم من متأخرى الأشعرية على باطل محض وفى تعطيل بحت فى تأويلهم لصفة « البقاء » إلى « الوجود » لأن « البقاء » أخص من « الوجود » وأكمل منه ، و « الوجود » أعم من « البقاء » لأن البقاء استمرار الوجود ، وهو الوجود المستمر الأبدى الذى

---

(١) انظر مناظرات الرازى فى بلاد ما وراء النهر : ٢٣ ٢٤ .

(٢) انظر الإرشاد : ٩٠ ، ١٣٣ ، لإمام الحرمين ، والمحصل ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ومناظرات الرازى : ٢٣ ، كلاهما للرازى ، وغاية المرام : ١٣٥ - ١٣٦ ، للآمدى ، والمواقف : ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٣) انظر أصول الدين للبغدادى : ٩٠ ، والمحصل للرازى : ٢٥٢ ، والمواقف للإيجى ، ٢٩٦ ، وإشارات المرام للبياضى : ٥٣ ، وطوالع الأنوار للبيضاوى مع شرحها مطالع الأنظار لأبى الثناء الأصبهانى : ١٨٣ ، ونظم الفرائد : ٧ .

(٤) انظر التمهيد : ٢٦٣ .

(٥) انظر مجرد مقالات الأشعرى لابن فورك : ٤٣ .

لا نهاية له ، فهو وجود مقيد بالدوام والاستمرار والأبدية ، وهذا المعنى زائد على مفهوم مطلق الوجود دون شك .

قال الله تعالى : ﴿ **كل من عليها فان . ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾ [الرحمن : ٢٦ -٢٧]، فوجود الله تعالى أزلى وأبدى ، وليس كذلك وجود خلقه سبحانه وتعالى فالله متصف بـ «الوجود» و «البقاء» معاً.

● **الأمثلة السادس والعشرون** إلى التاسع والعشرين : صفات « الاستواء »[١] و « النزول » و « الإتيان » و « المجيء » له تعالى ، وسيأتى الحديث عنها إن شاء الله تعالى فقد عطلوها وحرفوا نصوصها معنوياً[٢].

● **المثالان الثلاثون** والواحد والثلاثون : صفتا « الرضا » و « الغضب » له سبحانه وتعالى ، نسأل الله رضاه ونعوذ به من غضبه جل وعلا .

هاتان الصفتان عطلهما الماتريدية ، وحرفوا نصوصهما اتباعاً للجهمية الأولى فحرفوا صفة « الغضب » إلى « الانتقام » ، و « إرادة الانتقام »[٣] ، وحرفوا صفة « الرضى » إلى « الثواب » ونحوه[٤] ، مع أن إمامهم الأعظم الإمام أبا حنيفة رحمه الله (١٥٠ هـ) قال : « لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف ، وهو قول أهل السنة والجماعة ، وهو يغضب ويرضى ، ولا يقال : غضبه عقوبته ورضاه ثوابه ،

---

(١) بلغ إلحادهم إلى جعل «استوى» تورية . مختصر التفتازانى ٣٢٤ .

(٢) انظر صـ : ٣٠/٣ - ٣١ وراجع التيسير للكافيجى الحنفى ١٢٥ ١٣١ .

(٣) انظر مدارك التنزيل : ٦/١ ، عمدة القارى : ١١٥/٢٥ ، إرشاد العقل السليم : ١٩/١ .

(٤) انظر شرح الفقه الأبسط لابى الليث السمرقندى : ٢٣ ، ونظم الدرر : ١٨٣ ، لعبيد الله الديوبندى المحرف لنص أبى حنيفة انظر ص :

ونصفه كما وصف نفسه »[1] .

كما صرح الإمام أن تفسير صفةٍ بأخرى مذهبُ المعتزلة ، وأن ذلك إبطال لتلك الصفة[2] .

قلت : فالماتريدية خرجوا على أهل السنة والجماعة وعلى إمامهم الأعظم بشهادة هذا الإمام الأعظم ، وفى ذلك لعبرة بالغة أيما عبرة .

ومن العجب العجاب أن العلامة القارى اعترف بذلك[3] .

وهذا من محاسن هذا الرجل التى يشكر عليها وكم له من اعتراف بالحق ورجوعٍ إلى الصواب ومواقفَ طيبةٍ من ذم الكلام وأهله وكشف الأستار عن مخازيهم ، وبيان شكوكهم وتشكيكهم وشبهاتهم ، ومناصرته للعقيدة السلفية فى الجملة فى بعض المواضع ودفاعه الشديد المتين عن شيخ الإسلام ، والإمام ابن القيم ونحو ذلك مما ترغم أنوف الكوثرية[4] .

ومن حسن حظه أن الكوثرى لقبه بـ « ناصر السنة »[5]. وفى ذلك عبرة للكوثرية .

● **المثال الثانى والثلاثون:** صفة « المحبة » فقد عطلوها وحرفوها إلى « إرادة خيرى الدنيا والآخرة » و « إيصال الخير إلى العبد » و « إرادة الثواب »[6] ويكفى فى الرد عليهم كلام الإمام أبى حنيفة السابق ذكره آنفاً .

(١،٢) الفقه الأبسط : ٥٦ ، تحقيق الكوثرى وسكت عليه فلم يجد إلى دفعه سبيلاً وإشارات المرام: ١٨٧، وعقيدة الإسلام: ١٦٢، وقريب منه ما قال فى الفقه الأكبر: ٥٩ ، بشرح القارى وبشرح أبى المنتهى المغنيساوى : ١٤ .

(٣) انظر شرح الفقه الأكبر : ٥٩ — ٦٠ .

(٤) راجع شرح الفقه الأكبر: ٧-١٤، ١٥- ١٨، ٥٨، ٦١- ٦٢، والمرقاة ٨/٢٥١ ٢٥٢.

(٥) تبديد الظلام صـ : ٢/٤٥٠ .

(٦) انظر مدارك التنزيل ١ / ٢٠٩ ، ٤١٩ ، عمده القارى ٢٥ / ٨٤ ، ١٥٥ ، إرشاد العقل السليم : ٣ / ٥١ .

● **المثال الثالث والثلاثون** : صفة « الرحمة » لله تعالى :

عطلت الماتريدية هذه الصفة التي تُحَرِّكُ القلوبَ وتثيرُ العواطف وبها يرجو المسلمون عفو الله سبحانه وتعالى ، كما أنهم حرفوا نصوصها إلى « إرادة الإنعام » أو « الإعطاء » ومعنى « الرحمن الرحيم » عندهم « معطى جلائل النعم » و « رحمة الله » عندهم « إنعامه ، والتفضل ، والإحسان »[1] .

فأنت ترى أنهم أرجعوها إلى صفة الإرادة وإلى فعل من الأفعال كالإعطاء ونحوه ، وعلى هذا الفنجفيرية من الماتريدية المعاصرة[2].

وقد تقدم منهج الإمام أبي حنيفة وتصريحه بأن تفسير صفة بأخرى ، وإرجاع صفة إلى أخرى تعطيلٌ لها وإبطال لها ، وهو مذهب المعتزلة وليس هذا من مذهب أهل السنة والجماعة .

● **المثال الرابع والثلاثون**: صفة « الضحك » لربنا سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء ، وهذه الصفة ثابتة له جل وعلا على لسان رسول الله ﷺ[3] لكن الماتريدية عطلوها وحرفوا نصوصها إلى « ظهور تباشير الخير » أو « العفو » و « الارتضاء » ، ونحوها[4] .

● **المثال الخامس والثلاثون** : صفة الغيرة لله عز وجل :

فقد حرفوها وعطلوا نصوصها إلى « كراهية الإتيان إلى الفواحش » و « عدم رضاه » و « غضبه » أو « الزجر عن الفواحش » أو « التحريم لها »

---

(١) انظر مدارك التنزيل : ١ / ٣ ، شرح المواقف : ٨ / ٢١٢ ، عمدة القارى : ٢٥ / ١١٥ ، إرشاد العقل السليم : ١ / ١١ ، نشر الطوالع : ٣١٢ .

(٢) انظر التبيان للرستمى الفنجفيرى : ٤٩ .

(٣) انظر تخريج حديث الضحك ونصه فى صـ : ٢/٤٢٩ — ٤٤٠ .

(٤) شرح المواقف : ٨ / ١١٤ ، عمدة القارى : ٢٥ / ١٢٧ ، إشارات المرام : ١٨٩ ، نشر الطوالع : ٢٦٣ .

أو « المنع منها » أو غيرها من المجازات[1] .

ولم يكتفوا بمجاز واحد بل ارتكبوا المجاز فى المجاز فقالوا : ولازم «ولازم الغضب إرادة إيصال العقوبة عليها»[2] .

فأنت ترى أنهم حرفوا صفة « الغيرة » بنوع من المجاز إلى « الغضب » و « عدم الرضا » ، ثم حرفوا صفة « الغضب » إلى إرادة إيصال « العقوبة » ، كما حرفوا صفة « الرضا » إلى ما سبق من المجاز[3] .

فارتكبوا المجاز فى المجاز فصارت– فى هذا الباب– **﴿أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً﴾ ﴿أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾**[4] .

● **المثال السادس والثلاثون** : صفة « الحياء » وهى صفة تزيد للمؤمنين رجاءً فعطلوها وحرفوا نصوصها إلى « الترك » و « الامتناع »[5] .

وتقدم تخريج حديث يتعلق بهذه الصفة[6] .

● **المثال السابع والثلاثون**: صفة « الألوهية » تلك الصفة العظيمة التى

(١،٢) عمده القارى : ٢٥ / ١٠٠ ، ١٠٩ .

(٣) انظر صـ : ٢/٤٥٢ .

(٤) اقتبست من سورة النور : ٣٩ – ٤٠ ، اقتداء بشيخ الإسلام ، انظر رسالة فى الصفات الاختيارية : ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى ٦ / ٢٤٤ .

(٥) انظر بحر العلوم لأبى الليث السمرقندى : ١ / ٢٩٩ ، ومدارك التنزيل : ١ / ٣٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١ / ٧١ – ٧٢ .

(٦) فى صـ : ٢/٤١٢ .

هى غاية إنزال الكتب وإرسال الرسل وخلق الجن والإنس ؛ فقد عطلوها وحرفوها إلى صفة « الربوبية »[1] .

وسنتحدث عنها فى الفصل الأخير من هذا الباب إن شاء الله تعالى .

○ خاتمة هذا الفصل :

والمدخل إلى الفصول الآتية :

هذه كانت أمثلة لمذهب الماتريدية فى الأسماء والصفات . ذكرناها بدون مناقشة معهم فيها إلا تنبيهات وإشارات وسنتحدث فى الفصول الثلاثة الآتية عن موقفهم من الصفات الست وهى : « العلو ، والاستواء ، والنزول ، واليدان ، والكلام ، والألوهية » ؛ ونناقشهم فى تعطيلهم لها وتحريفهم لنصوصها بمشيئة الله تعالى ، وتوفيقه وعونه .

وسبب اختيارى لهذه الصفات الست ما قاله شيخ الإسلام : « أن أمهات المسائل التى خالف فيها متأخروا المتكلمين – ممن ينتحل مذهب الأشعرى – لأهل الحديث – ثلاث مسائل :

أ – وصف الله بالعلو على العرش .

ب – ومسألة القرآن .

جـ – ومسألة تأويل الصفات »[2] .

قلتُ : فصفتا « العلو » و « الكلام » أعظم صفات الله التى أرادت الجهمية الأولى تعطيلها وإبطالها وتحريفَ نصوصها ودارت الحرب لأجلهما بين هؤلاء الزنادقة الملاحدة وبين أئمة السنة .

---

(١) انظر صـ : ٣/١٦٧-١٦٨ ، والتبيان للرستمى الفنجفيرى ٥٨ – ٥٩ .

(٢) المدينة : ٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٥٥ .

وأما صفتا « الاستواء والنزول » فكلتاهما تتضمن علو الله على خلقه فلذلك اخترتهما .

وأما صفة « اليدين » فقد اخترتها من بين تلك الصفات التى أبطلتها الجهمية بشبهة الجوارح والأعضاء والتبعيض ؛ وتبعتهم فى ذلك الماتريدية ؛ لأن للإمام أبى حنيفة كلاماً قاطعاً فى ذلك .

وأما صفة « الألوهية » فهى أعظم الصفات الإلٰهية من حيث الغاية ، فقد أنزلت لأجل تحقيقها الكتبُ وأُرسلت الرسل وخُلِقَ الجن والإنس ، ومع ذلك قد عطلها المتكلمون وحرفوا نصوصها إلى صفة « الربوبية » .

ولم أر أحداً أدرج هذه الصفة العظيمة فى الصفات التى عطلها المتكلمون وحرفوا نصوصها إلا مباحث منثورة فى كتب شيخ الإسلام وغيره مع أنها صفة ثبوتية ذاتية لله سبحانه وتعالى ، وأعظم صفة من ناحية الغاية .

وقد ذكرت هذه الصفات فى فصول ثلاثة آتية :

فصفة « العلو » فى الفصل الثانى .

وصفة « الاستواء » و « النزول » و « الكلام » و « اليدين » فى الفصل الثالث .

وصفة « الألوهية » فى الفصل الرابع .

وبهذا الفصل تنتهى فصول هذه الرسالة وبالله التوفيق .

* * *

□ الفصل الثانى □

فى تعطيل الماتريدية لصفة « العلو » ومناقشتهم فى ذلك

وفيه خمسة مباحث :

* المبحث الأول :[٤٦٣ - ٤٧٠]

فى مخالفتهم للنقل الصحيح

* المبحث الثانى : [٤٧١ - ٤٨٥]

فى مخالفتهم للإجماع المحقق

* المبحث الثالث : [٤٨٦ - ٥٢٤]

فى مخالفتهم للعقل الصريح

* المبحث الرابع :[٥٢٥ - ٥٤٦]

فى مخالفتهم للفطرة السليمة

* المبحث الخامس : [٥٤٧ - ٥٧٤]

فى صحة السؤال بأين الله ، والجواب بأنه فى السماء

* المبحث السادس :[٥٧٧ - ٥٩١]

فى إبطال شبهاتهم حول « علو الله تعالى »

* * *

□ كلمة بين يدى هذا الفصل :

لقد سبق أن بيّنّا تعطيلَ الماتريدية لصفة « العلو » لله تعالى على خلقه وفوقيته على عباده ، كما بينا تحريفهم لنصوصها بأنواع من التأويلات[1] .

ونحن بمشيئة الله تعالى وتوفيقه نناقشهم فى هذا الفصل ، ونبين أن تعطيلهم هذا لهذه « الصفة العظيمة » – « علو الله تعالى على خلقه » . مخالفٌ للنقل الصحيح ، والإجماع المحقق ، والعقل الصريح ، والفطرة السليمة فى آن واحد .

وأنه يلزم من تعطيلهم « علو الله » وقولهم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه ، ولا فوق العالم ولا تحته ... » كونُ الله تعالى ممتنع الوجود فضلاً عن أن يكون واجب الوجود .

كما نناقش بعض شبهاتهم التى تشبثوا بها فى تعطيلهم لهذه الصفة العظيمة .

ويكون الكلام معهم فى مباحث خمسة :

* * *

---

(١) راجع ما سبق فى صـ : ١/٤٧٠ – ٤٧١ .

☐ المبحث الأول : فى مخالفة الماتريدية للنقل الصحيح .

لقد عارضت الماتريدية – فى تعطيلهم لصفة « العلو » لله سبحانه وتعالى جميعَ ملل الأنبياء والمرسلين السابقين ، وجميعَ الكتب الإلـٰهية المنزلة ، والنصوص الصريحة المحكمة الصريحة فى الكتاب والسنة .

أما اتفاق ملل الأنبياء والمرسلين السابقين على تحقيق «علو» الله تعالى– فقد اعترف بذلك كبار الماتريدية[1]، والأشعرية[1]، بل القرامطة الباطنية[1].

والشيخ الإمام عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلانى (٥٦١ هـ)[2]– الذى اتفق على كراماته وولايته[3]، والذى قال فيه الإمام عز الدين بن عبد السلام : « ما نعرف أحداً كراماته متواترة كالشيخ عبد القادر رحمه الله »[3] – قد قال : « وهو لجهة العلو مستوٍ على العرش، ... وكونه على العرش مذكور فى كل كتاب أنزله على كل نبى أرسله»[*] .

وقال الإمام ابن القيم معلقاً على كلام الشيخ الجيلانى هذا :

« وصدق ... ، فإن الرسل من أولهم إِلى آخرهم ليس بينهم اختلاف فى أسماء الرب ، وصفاته ، وأفعاله ... ، فلم يختلف منهم اثنان فى باب الأسماء والصفات وإن كان فى الكتابين الذين لم ينزل من السماء كتاب أهدى منهما – من ذلك ما ليس فى غيرهما ، حتى زعمت أمة المعطلة : أنهما كتابا تشبيهٍ ، ومن جاء بهما إماما المشبهة »[4] .

---

(١) انظر صـ : ٢٦٠/٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ .

(٢) ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ٢٩٠/١-٣٠١، وشذرات الذهب: ١٩٨/٤.

(٣) الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٧٩ .

(٤) الصواعق المرسلة: ١٢٧٩/٤، وراجع اجتماع الجيوش: ٣٢٣، ومختصر الصواعق: ٢٠٥/٢-٢٠٦، الطبعة القديمة، و: ٣٧٠/٢، الطبعة الجديدة، وانظر أيضاً درء التعارض: ٢٢٢/٥، ٣٠٩- ٣١٠، والحموية: ١٠٨- ١٠٩ ، وضمن مجموع الفتاوى: ١١٠/٥-١١١، ٢٧١،٢٧٥ وضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ٤٧١/٣ ، وانظر مناهج الأدلة: ١٧٦.

(*) غنية الطالبين : ١ / ٦٣ .

وأما أدلة « علو الله تعالى » فى القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ وكلام سلف هذه الأمة ونصوص أئمة السنة ، فأمر لا يعده العاد ولا يحصيه إلا رب العباد . وقد ذكر بعض كبار الحنفية وغيرهم من أهل العلم أن بعض أئمة السنة تتبعها فوجدها أكثر من ألف دليل[1] .

وقد تنوعت أدلة « علو الله تعالى » أنواعاً متعددة ذكر منها بعض أئمة السنة أكثر من عشرين نوعاً ، واعترف بها بعض كبار أئمة الكلام[2] . ولا حاجة إلى ذكرها ولكن أشير إلى بعض تلك الأنواع :

---

(١) انظر الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٧٩ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٣٣١ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣٣٢ ، وروح المعانى للعلامة محمود الألوسى مفتى الحنفية : ٧ / ١١٤ ، وجلاء العينين لنعمان الألوسى الحنفى : ٣٥٥ ، وغاية الأمانى لشكرى الألوسى الحنفى : ١ / ٤٤٣ ، وانظر الجواب الصحيح : ٣ / ٨٤ .

(٢) راجع الرد على الجهمية والزنادقة لإمام أهل السنة أحمد : ١٣٦ ، وفهم القرآن للحارث المحاسبى (٢٤٣ هـ) على ما فى الحموية : ٦٨ - ٧٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٦٥ - ٧١ ، وصحيح البخارى ، التوحيد ، باب : « وكان عرشه على الماء » وباب قول الله تعالى : « تعرج الملائكة ... » ٦ / ٢٦٩٨ - ٢٧٠٣ ، والرد على الجهمية للدارمى : ١٧ - ٣٦ ، وكتاب التوحيد لإمام الأئمة ابن خزيمة : ١ / ٢٣١ - ٢٨٩ ، والإبانة للإمام أبى الحسن الأشعرى : ٢ / ١٠٥ - ١٠٧ ، تحقيق فوقية و : ٨٥ - ٨٦ ، تحقيق الأرناؤوط ، ط دار البيان ، و : ١١٩ - ١٢٠ ، ط الجامعة الإسلامية ، والموجز له كما فى الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٤٣ - ١٢٤٥ ، والشريعة للآجرى : ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائى : ٣ / ٣٨٧ - ٤٠٢ والأسماء والصفات للبيهقى : ٤٠٥ - ٤٣١ ، والتمهيد لابن عبد البر : ٧ / ١٢٩ - ١٤٢ ، وإثبات صفة العلو للموفق بن قدامة : ٤٣ ، وما بعدها ، والحموية : ١٧ - ٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٢ - ١٥ ، والمراكشية : ٣٥ ، وما بعدها ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٦٤ ، لشيخ الإسلام ، والعلو للذهبى : ١٥ ، وما بعدها ، والقصيدة النونية : ٥٧ - ٨٥ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٩٥ ، وما بعدها ، ومختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ٢٠٥ - ٢١٧ ، الطبعة القديمة ، و : ٣٦٩ - ٣٧٢ ، =

١ - نصوص علوه تعالى على خلقه سبحانه[١] .

٢ - نصوص فوقيته سبحانه على عباده .

قال تعالى : ﴿ **وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم الخبير** ﴾[٢] .

قلتُ : لا يصح أى تأويل لقوله تعالى : ﴿ **فوق عباده** ﴾ كأن يقال : المراد من « الفوقية » فوقية القهر ، والغلبة ، والعظمة ، ونحوها مما يرتكبه الماتريدية فى تحريف نصوص العلو كما تقدم[٣] ، لأن قوله تعالى : ﴿ **وهو القاهر** ﴾ دل على تلك الفوقية ، فلو حمل قوله تعالى ﴿ **فوق عباده** ﴾ أيضاً على تلك الفوقية القهرية - لكان الكلام مبنياً على التأكيد والتكرار ، مع أن التأسيس أولى من التأكيد لاشتمال التأسيس على الإفادة فائدةً جديدةً حتى باعتراف الماتريدية[٤] .

= الطبعة الجديدة ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٢١٩ - ٣٢٢ ، وتوضيح المقاصد لأحمد بن إبراهيم بن عيسى : ١ / ٣٩٦ - ٥٣٤ وتوضيح الكافية الشافية للسعدى : ٦١ - ٧٣ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ١ / ١٨٤ - ٢٦١ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى لشيخنا عبد الله الغنيمان : ٤٥٨ - ٤٦١ ، والصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن على الجامى : ٢٢٥ - ٢٣٨ .

(١) كنصوص اسمه « العلى » انظر البقرة : ٢٥٥ ، النساء : ٣٤ ، الحج : ٦٢ ، لقمان : ٣٠ ، سبأ : ٢٣ ، ١٢ ، الشورى : ٤ ، ٥١ .
ونصوص اسمه « الأعلى » انظر الأعلى : ١ ، ونصوص اسمه « المتعال » انظر الرعد : ٩ ، ولا ريب أنّ هذه الأسماء تدل دلالة تضمنية على صفة « علو » الله تعالى ، كما تقدم فى صـ : ٤٠١/٢ .

(٢) انظر الأنعام : ١٨ .

(٣) انظر صـ : ٤٧١/١ .

(٤) التأكيد : إعادة المعنى الحاصل قبله ، والتأسيس إفادة معنى آخر لم يكن أصلا قبله ؛ فالتأسيس خير من التأكيد ؛ لأن حمله على الإفادة خير من حمله على الإعادة ، تعريفات الجرجانى الحنفى الماتريدى : ٧١ ، وانظر نصب الراية للزيلعى الحنفى : ١ / ٣٦٠ .

على أن حمل الكلام على الحقيقة متعين ؛ لأن الحقيقة هى الأصل باعترافهم أيضاً[1] .

وقال عز وجل : ﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴾[2] .

وهذه الآية لا احتمال فيها لأى مجاز وتأويلٍ بوجهٍ من الوجوه ، لوجود كلمة « من » المعينة للفوقية الذاتية الحقيقية[3] .

٣ – ونصوص كونه تبارك وتعالى فى السماء[4] . والمراد من « السماء » العلو والارتفاع ، وكلمة « فى » بمعنى كلمة « علىٰ »[5] .

٤ – ونصوص استوائه سبحانه على عرشه تعالى[6] .

٥ – ونصوص العروج إليه جل وعلا[7] .

---

(١) انظر المغنى للخبازى : ١٣٧ ، والمنار مع شرحه كشف الأسرار ونور الأنوار : ١ / ٢٢٨ ، ٢٦٧ ، وارجع لإبطال حمل هذه الآية على الفوقية القهرية ونحوها إلىٰ مختصر الصواعق : ٢ / ٢٠٥ ، وما بعدها ، ط / قديمة ، و : ٢ / ٣٦٩ ، وما بعدها ، ط / جديدة .

(٢) النحل : ٥٠ .

(٣) انظر مختصر الصواعق : ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ط / قديمة ، و : ٢ / ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ط / جديدة ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣١٩ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ١ / ٤٥٨ ، والصفات الإلهية لشيخنا محمد أمان الجامى : ٢٢٧ .

(٤) انظر الملك : ١٦ – ١٧ ، وانظر ما تقدم فى ص : ٢٧٢/٢ – ٢٧٧ .

(٥) انظر الإبانة للأشعرى : ٢ / ١٠٧ ، تحقيق فوقية ، و : ٨٦ ، تحقيق الأرناؤوط ، ط / دار البيان ، و : ١٢٠ ، ط / الجامعة الإسلامية ، والموجز له كما فى الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٤٣ – ١٢٤٥ ، ، والأسماء والصفات للبيهقى : ٤١٠ – ٤١١ ، ٤٢١ .

(٦) انظر الأعراف : ٥٤ ، يونس : ٣ ، الرعد : ٢ ، طه : ٥ ، الفرقان : ٥٩ ، السجدة : ٤ ، الحديد : ٤ .

(٧) انظر السجدة : ٥ ، المعارج : ٤ .

٦ – ونصوص الصعود إليه تبارك[١] .

٧ – ونصوص الرفع إليه سبحانه[٢] .

٨ – وأحاديث نزول الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا[٣] .

٩ – وأحاديث معراجه ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى .

ففى لفظ من تلك الأحاديث : « ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله ، حتى جاء سدرة المنتهى ، ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى .. »[٤] .

١٠ – وأحاديث الإشارة إلى السماء بِعَدِّها إشارةً إلى الله عز وجل منها حديث جابر الطويل فى حجة الوداع ، وفيه : « فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس – اللهم اشهد اللهم اشهد – ثلاث مرات »[٥] .

ومنها حديث الجارية وفيه : « أين الله » فقالت « فى السماء »[٦] .

قلتُ : هذه النصوص ومعها أضعافُ أضعافِ أضعافٍ تدل دلالة

---

(١) انظر فاطر : ١٠ .

(٢) انظر آل عمران : ٥٥ ، والنساء : ١٥٨ .

(٣) انظر ما يأتى فى صـ : ٣/٣٣ – ٣٦ .

(٤) رواه البخارى ، التوحيد ، باب قوله : ﴿ **وكلم الله موسى تكليما** ﴾ ٦ / ٢٧٣١ ، وأصله عند مسلم ١ / ١٤٥ – ١٤٧ ، عن أنس ، ودافع الحافظ فى الفتح : ١٣ / ٤٨٣ – ٤٨٦ ، عن هذه الرواية .

وقد صرح الإمام ابن القيم رحمه الله بعدم تعارضها لآية سورة النجم ، انظر زاد المعاد : ٣ / ٣٨ ، والله أعلم .

(٥) رواه مسلم : ٢ / ٨٩٠ ، ولشيخنا الألبانى جزء مفرد فى تخريج هذا الحديث وذكر بعض فوائده مطبوع مرارا .

(٦) انظر تخريجه فى صـ : ٢/٥٤٨ – ٥٥٠.

قاطعة لا تحتمل النقيض على أن الله تعالى فوق هذا العالم حقيقة ، وأن هذه النصوص القاطعة الساطعة لا تحتمل المجاز والتأويل بوجه من الوجوه ؛ ولهذا قال الإمام ابن القيم بعد ما ساق أحداً وعشرين نوعاً من حجج « علو » الله تعالى :

« وقد اقتصرت على يسير من كثيـ * ـرٍ فائتٍ للعدّ والحسبان
ما كل هذا قابل التأويل بالـ * ـتحريف فاستحيوا من الرحمن »[1]

لكن الماتريدية يحرفون هذه النصوص مع كثرتها واطرادها وتظافرها إلى معانٍ مجازية قد ذكرناها فيما سبق فلا داعي إلى إعادتها[2] .

وقد برهنّا في فصل التأويل على أن تأويل نصوص الصفات بدعةٌ في صميم الإسلام ، وخروجٌ على إجماع أئمة الإسلام ، وأن مقالة التأويل في الأصل مقالةُ الكفارِ ، وأنها تستلزم تعطيلَ الصفات وتحريفَ نصوصها ، وأنها طريق إلى الزندقة والإلحاد[3] .

ولقد تصدى شيخ الإسلام لإبطال حمل نصوص علو الله تعالى وفوقيته على المجاز فأجاد وأفاد[4] ، وهكذا للإمام ابن القيم رحمه الله مباحثُ قيمةٌ في إبطال تأويلات نصوص فوقية الله تعالى وعلوه سبحانه فراجع إليها[5] .

---

(١) القصيدة النونية : ٨٥ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١ / ٥٣٤ ، وتوضيح الكافية الشافية : ٧٣ ، وشرح النونية للهراس : ١ / ٢٦٠ .

(٢) انظر صـ : ٤٧١/١ .

(٣) انظر صـ : ٢١٥/٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٢٥٥ ، ٢٩٦ .

(٤) انظر المراكشية : ٣٩ ، وما بعدها ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٦٧ ، وما بعدها .

(٥) مختصر الصواعق : ٢ / ٢٠٥ - ٢١٧ ، ط ، القديمة ، و : ٣٦٩ - ٣٧٨ ، ط ، الجديدة و : ٣٥٥ - ٣٦٣ ، ط/ دار الكتب العلمية (١٤٠٥ هـ) .

وللإمام ابن أبى العز (٧٩٢ هـ) والعلامة محمود الآلوسى (١٢٧٠ هـ) وابنه نعمان الآلوسى (١٣١٧ هـ) وحفيده العلامة شكرى الآلوسى (١٣٤٢ هـ) كلمة قيمة قاضية على تأويلات الماتريدية وأمثالهم لنصوص « علو الله سبحانه وفوقيته » أنقلها لما فيها من عبرةٍ بالغةٍ وهم من كبار الحنفية وأئمتهم ، واللفظ للآلوسى الجد :

« وتأول بعضهم كل نص فيه نسبة الفوقية لله تعالى بأن « فوق » بمعنى « خير وأفضل » كما يقال : « الأمير فوق الوزير ، والدينار فوق الدرهم » وأنت تعلم أن هذا مما تنفر منه العقول السليمة وتشمئز منه القلوب الصحيحة ؛ فإن قول القائل ابتداءً » الله خير من عباده » أو « خير من عرشه » من جنس قوله « الثلج بارد ، والنار حارة ، والشمس أضوأ من السراج ، والسماء أعلى من سقف الدار » ونحو ذلك .

وليس فى ذلك أيضاً تمجيد ولا تعظيم لله تعالى ، بل من أرذل الكلام ، فكيف يليق حمل الكلام المجيد عليه ...

على أن فى ذلك تنقيص لله تعالى شأنه ففى المثل السائر :

« ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا * قيل: إن السيف أمضى من العصى »

« والفوقية » بمعنى « الفوقية فى الفضل » مما يثبتها السلف لله تعالى أيضاً وهى متحققة فى ضمن « الفوقية المطلقة » وكذا يثبتون « فوقية القهر والغلبة » كما يثبتون « فوقية الذات » ويؤمنون بجميع ذلك ، وليسوا كمن - يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض »[١].

(١) شرح الطحاوية : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، روح المعانى : ٧ / ١١٦ ، جلاء العينين : ٣٥٨ ، غاية الأمانى : ١ / ٤٤٦ ، وأصل الكلام للإمام ابن القيم رحمه الله انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٢ / ١٤١ - ١٤٢ ، ٢٠٦ ، ط / قديمة و : ٣٢٩ - ٣٣٠ ، ٣٧٠ ، ط / جديدة و ٣١٥ - ٣١٦ ، ٣٥٥ ،ط دار الكتب العلمية .

قلتُ : لا حاجة إلى مزيد من الرد على تأويلات الماتريدية بعد كلام هؤلاء الأئمة لكني أود أن أشير إلى نكتة تتعلق بهذا المقام وهي :

أنه لا يمكن لأحدٍ إثبات « علو المكانة وعلو الشأن » لله سبحانه وتعالى إلا أن يعترف لله تعالى بعلو الذات والعلو حقيقةً ؛ لأن نفَى العلوِ الحقيقي الذاتي – عن الله تعالى – نفيٌ لعلو الشأن والمكانة عنه سبحانه بالطريق الأولىٰ والأحرىٰ لكن التالي باطل فالمقدم مثله .

الحاصل : أن علو الله تعالىٰ ثابت بنصوص الكتب السماوية الصريحة والأحاديث الصحيحة ، وأن الماتريدية قد خرجوا عليها ، وأن تأويلها باطل محض ، لأنه تحريف لها وتعطيل لهذه الصفة ، وإبطال لها ؛

حتى بشهادة إمامهم « **الأعظم** » حيث قال :

« ولا يقال : غضبه : عقوبته ، ورضاه : ثوابه »[1].

وقال أيضا :

« ولا يقال : إن يده : قدرته ، أو : نعمته ؛ لأن فيه إبطال الصفة ، وهو قول أهل القدر والاعتزال »[2].

وهذا برهان باهر * وسلطان قاهر * على أن تاويلَ صفةٍ بأخرىٰ – كما تفعله الجهميّة الأولىٰ وأفراخهم من الماتريدية والأشعرية – تعطيلٌ للصفات وإبطالٌ لها وتحريفٌ لنصوصها وتحريفٌ للعقيدة .

فواعجبا للفنجفيرى القائل غالطاً جاهلاً * أو مغالطاً متجاهلاً :

الخلف المؤولون لا ينكرون الصفات بل الصفاتُ عندهم ثابتةٌ مثل ما ثبت عند السلف ؛ فهم من أهل السنة لا يخرجون منهم[3].

* فإن كنتَ لا تدرى فتلك مصيبةٌ * وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم *

(١-٢) راجع ص ٤٦٦/١ ، ٢١٩/٢ – ٢٢٠ .

(٣) تنشيط الرستمى ٣٥٠ .

□ المبحث الثانى : فى بيان خروج الماتريدية علىٰ إجماع جميع بنى آدم .

إن الماتريدية وأمثالهم وكل من نفىٰ « علو » الله تعالى على خلقه من جميع طوائف المعطلة قديماً وحديثاً قد خالفوا إجماعَ جميعِ بنى آدم علىٰ « علو الله تعالى » فإن جميع الأنبياء والمرسلين صلواتُ الله عليهم أجمعينَ على إثبات علو الله سبحانه وتعالى حتى باعتراف كبار القرامطة الباطنية وكبار الماتريدية والأشعرية[1] ، بل أهل الأديان كلهم أجمعون مع المسلمين[2] .

واعترف بذلك ابن سينا وأمثاله من القرامطة الباطنية ، وكذا كبار الماتريدية والأشعرية[3] ، حتى الفلاسفة اليونانيين الكافرين[4] ، وحتى اليهود والنصارى[5] .

ولذلك قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله (١٨١ هـ) – الذى يعده الكوثرية والديوبندية من كبار أئمة الحنفية[6]: « ... إنا لنحكى

---

(١) انظر ما سبق من اعترافهم فى صـ : ١/٦٥٠ ، ٦٥٧ ، ٦٦١ ، وتقدم كلام الشيخ عبد القادر الجيلانى ومن نقله عنه فى صـ: ١١٣/٢. وانظر أيضاً مناهج الأدلة لابن رشد : ١٧٦ ، وراجع أيضاً درء التعارض : ٦ / ٢٦٦ ، ٢٤٩ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٧٩ ، ١٢٨٣ ، ومختصر الصواعق : ٢ / ٢٠٥ – ٢٠٦ ، ط / قديمة ؟ ٣٧٠ ، ط / جديدة ، واجتماع الجيوش : ٣٢٣ ؛ الفتاوى ٢٧١/٥ .

(٢) راجع خلق أفعال العباد : ١٥ – ١٦ ، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة : ٢٧٢ ، ودرء التعارض : ٢ / ٢٦٥ ، والحموية : ٥٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٢ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨١ ، ١٣٠٥ – ١٣٠٦ ، والعلو للذهبى : ١٤٥ ، ومختصره للألبانى : ٢١٦ .

(٣) انظر ما سبق فى صـ : ٢/٢٦٠، ٢٦٦ – ٢٧١ .

(٤) راجع مناهج الأدلة: ١٧٦، ودرء التعارض : ٦/٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٦١، والصواعق المرسلة: ٤/١٣١٦، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٣٢٢– ٣٢٣.

(٥) انظر خلق أفعال العباد: ١٥– ١٦، والحموية: ٥٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٥٢/٥.

(٦) انظر فقه أهل العراق : ٦١ للكوثرى ، تحقيق أبى غدة الكوثرى .

كلام اليهود والنصارى ، ولا نستطيع أن نحكى كلام الجهمية »[1] .

بل العرب والعجم[2] ، والآدميون كلُّهم عربُهم وعجُمهم ، مؤمنُهم وكافرُهم[3] ، واتفقت بذلك كلمة المسلمين والكافرين[4] ، وكل عاقل من مسلم وكافر[5] ، وجميع بنى آدم[6] ، وعلى ذلك إجماع الأولين والأخرين ، العالمين منهم والجاهلين ، وكل من مضى ومن غبر ، حتى فرعون ونمرود[7] .

وعليه فطرة المسلمين علمائهم وجهالهم ، أحرارِهم ومماليكهم ، ذكرانِهم وإناثهم ، بالغيهم وأطفالهم ، وكل من دعا الله[8] .

بل ابن كلاب (٢٤٠ هـ) والكلابية ، والأشعرى (٣٢٤ هـ)

---

(١) ذكره البخارى تعليقاً جزماً فى خلق أفعال العباد : ١٥ ، ووصله أبو داود فى مسائله : ٢٦٩ ، والدارمى فى الرد على الجهمية : ٩ ، ١٥٥ ، وعبد الله بن أحمد فى السنة : ١ / ١١١ ، وذكره الآجرى فى الشريعة : ٣٠٥ وابن عبد البر فى التمهيد : ٧ / ١٤٣ ، وشيخ الإسلام فى درء التعارض : ١ / ٢٤٣ ، ٥ / ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، وصححه ابن القيم فى اجتماع الجيوش الإسلامية : ١٣٥ .

(٢) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة : ١٧٢ ، التمهيد لابن عبد البر : ٧ / ١٣٤ ، ومجموع الفتاوى : ٥ / ٢٥٩ ، ٤٠٥ ، والعلو للذهبى : ١٤٥ ، ومختصره للألبانى : ١٧٢ .

(٣) قاله ابن كلاب (٢٤٠ هـ) إمام الكلابية ، وإمام الأشعرى والأشعرية جميعاً ، انظر مجموع الفتاوى: ٣٢٠/٥، والصواعق المرسلة: ١٢٨٢/٤، واجتماع الجيوش: ٢٨٤.

(٤) انظر رد الدارمى على بشر المريسى : ٢٥ .

(٥) قاله أبو يعلى فى « إبطال التأويل » كما فى درء التعارض : ٦ / ٢٠٨ .

(٦) نقض المنطق : ٥٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٦١ ، ٢٧٥/٥ .

(٧) الرد على الجهمية للدارمى : ٢٠ - ٢١ .

(٨) توحيد ابن خزيمة : ١ / ٢٥٤ ،وانظر الفتاوى : ٢٧٥/٥ .

وقدماء الأشعرية ، كالباقلانى وابن فورك ، بل الجوينى وغيرهم[1].

وجمهور الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، والداوودية[2] ، والصوفية والكرامية ، والهشامية[3] ، والمرجئة ، وقدماء الشيعة ، وأهل التفسير والحديث والكلام[4] ، والعرب العاربة ، والعبرانيون[5] ، ومشركوا العرب[6] .

وعلو الله على خلقه واستواؤه على عرشه أمر مجمعٌ عليه بين الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ومن تبعهم ، ولم يخالف فيه إلا من هو متهم على الإسلام ، أو مغرور بالتقليد لمن يحسن به الظن[7] .

---

(١) انظر درء التعارض : ٦ / ١٢٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٩ ، وسيأتى نص ابن كلاب إمام الكلابية فى صـ : ٢/٥٠٤- ٥٠٦ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ونص الحارث المحاسبى أحد كبار أئمة الكلابية فى صـ : ٢ / ٤٨١ ، ونص أبى الحسن الأشعرى إمام الأشعرية فى صـ : ٢ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ونص الباقلانى أحد كبار أئمة الأشعرية فى صـ : ٢/٥٣٦ ، ٥٣٧ ،وابن فورك فى ٢/١٨٧ ، والجوينى ٢/١٨٨.

(٢) أى الظاهرية ، وهم أتباع الإمام داوود بن على بن خلف الأصبهانى (٢٧٠ هـ) ترجمته فى تاريخ بغداد : ٨ / ٣٦٩ - ٣٧٥ ، وتذكرة الحفاظ : ٢ / ٥٧٢ - ٥٧٣ .

(٣) أتباع هشام بن عبد الحكم الرافضى الإمامى (؟ هـ) وتنتسب أيضاً إلى هشام بن سالم الجواليقى الرافضى الإمامى (؟ هـ) انظر مقالات الأشعرى : ٣١ - ٣٤ ، تحقيق هلموت ريتر والفرق بين الفرق : ٤٧ - ٤٨ .

(٤) انظر درء التعارض : ٦ / ٢٠٩ ، وبيان تلبيس الجهمية : ١ / ١٢٧ ، وراجع مناهج الأدلة : ١٧٦ .

(٥) انظر رسالة الأضحوية لابن سينا القرمطى الباطنى : ٩٨ ، تحقيق حسن عاصى ، وانظر صـ : ٢/٢٦٩ .

(٦) انظر مجموع الفتاوى : ٥ / ١٩٧ .

(٧) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ٤٠٧ .

• أول من أنكر علو الله تعالى :

وأول من عرف عنهم ذلك هم الجهمية الأولى ، فهم أول من خرجوا على هذا الإجماع المحقق – إجماع بنى آدم كلهم جميعاً – وتبعهم من وافقهم من المعتزلة والخوارج ومتأخرى الشيعة ، ومتأخرى الأشعرية[1] .

قلتُ : دخلت عقيدةُ إنكار علو الله تعالى من هؤلاء الجهمية الأولى على الماتريدية أيضاً ، غيرَ أن الجهمية الأولى كانوا يقولون : إن الله فى كل مكان ، فإنه تحت الأرضين السبع كما هو على العرش ، لا يخلو منه مكان[2] .

ومرجع هذا القول إلى الحلول أو الاتحاد ، ثم إلى العدم والامتناع .

ولكن الماتريدية تبعاً للمعتزلة ، وهكذا الأشعرية قالوا : إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه ، ولا فوق العالم ولا تحته ولا يمينه ولا شماله ، ولا خلفه ولا أمامه ، ولا فى أية جهة من الجهات الست[3] ، ومرجع هذا القول الشنيع الفظيع إلى عدم وجود الله تعالى بل إلى امتناعه فضلاً عن أن يكون واجبَ الوجود[4] .

---

(١) راجع إثبات صفة العلو للإمام موفق الدين بن قدامة : ١٣١ ، ودرء التعارض : ٦ / ٢٠٩ ، ٢٦٦ ، والحموية : ٢٤ ، وضمن مجموع الفتاوى:٥/٢٠،٢٧١، وبيان تلبيس الجهمية ١ / ١٢٧ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣٢٧ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخارى لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ٤٠٧ ، وانظر أيضاً خلق أفعال العباد : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ والسنة لعبد الله بن أحمد : ١ / ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ولا تنس ما حكى الإمام أحمد من عقيدة الجهم بن صفوان وشيعته فى الرد على الجهمية والزنادقة ١٠٣ – ١٠٦ ، ١٣٥ .

(٢) انظر الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد : ١٠٥ ، ١٣٥ .

(٣) انظر ما سبق فى صـ : ١/٤٧٠– ٤٧١ .

(٤) راجع صـ : ٢/٤٩٩– ٥١٣ .

• الجهمية عند السلف :

ولذلك كانت الجهميةُ الأولى نفاة الصفاة لله تعالى ولا سيما منكرى صفةِ « علو الله » والقائلين بخلق القرآن – ملاحدةً ، وزنادقةً ، وكفاراً ، بل أكفر من اليهود والنصارى ومشركى العرب عند سلف هذه الأمة ، وأئمة السنة حتى باعتراف الحنفية الماتريدية الديوبندية[(١)] .

ولقد سجل الإمام هبة الله بن الحسن الطبرى اللالكائى (٤١٨ هـ) تكفير الجهمية عن (٥٥٠) نفساً بل أكثر من كبار أئمة الإسلام من مختلف البلدان والأمصار والأعصار وذكر أسماءهم وفيهم كبار أئمة الحنفية أيضاً كما ذكر (٣١) عالماً من علماء بلخ من الحنفية[(٢)] .

بل رأيت تشدد أئمة الحنفية من بلخ فى تكفير الجهمية مالا يخطر بالبال[(٣)] ، ولهذا قال الإمام ابن القيم :

«ولقد تقلد كفرَهم خمسون فى * عشرٍ من العلماء فى البلدان
واللالكائىُّ الإمامُ حكاه عَنْـ * ـهمُ ، بل حكاه قبله الطبرانى »[(٤)]

---

(١) انظر خلق أفعال العباد : ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٢٨ ، والرد على الجهمية للدارمى : ١٧١-١٨٦ ط بدر، والسنة لعبد الله بن أحمد : ١/١١٤، ١٢٢، ومجموع الفتاوى : ٥ / ١٩٧ ، وبيان تلبيس الجهمية : ١ / ١٢٧ ، وإكفار الملحدين للعلامة أنور الكشميرى : ٣٩ – ٤١ ، وشرح كتاب التوحيد لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان : ٤٠٧ وراجع ما يأتى فى ص: ٣/ ١١٦ .

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٢ / ٢٢٧ – ٣١٢ .

(٣) انظر مشائخ بلخ من الحنفية : ١ / ١٢٥ – ١٢٧ .

(٤) القصيدة النونية : ٣٧ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١ / ٢٩٠ ، وشرحها للدكتور هراس : ١/١١٥ ، وانظر فنون الأفنان لابن الجوزى : ١٥٣ – ١٩٥ .

• بعض نصوص الأئمة علىٰ إثبات علو الله :

بعد هذه الكلمة الإجمالية فى تحقيق إجماع بنى آدم كلهم جميعاً على إثبات « العلو » لله تعالى أريد لمزيد من إقامة الحجة أن أذكر بعض نصوص أئمة الإسلام عامةً وأئمة الحنفية خاصة ، وبعض كبار أساطين الكلام وتصريحاتهم ، بإثبات فوقية الله تعالى على خلقه ، وأكتفى باليسير لدلالته على الكثير من نصوصهم ؛ لأن إحصاء نصوصهم أمر غير ممكن .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله : « وأما من نقل إجماع الأنبياء والرسل – صلوات الله عليهم وسلامه – والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين – رضى الله عنهم – أجمعين – فأكثر من أن يذكر ، ولكن ننبه على اليسير منه »[1] .

قلتُ : قد سبق أن ذكرنا (٥٢) أماماً من كبار أئمة الإسلام وسقنا نصوصهم الصريحة فى تحقيق إجماع السلف على إثبات جميع الصفات ومنها صفة العلو وعدم تأويلها[2] .

ونذكر هنا من نصوصهم ما يتعلق بصفة العلو لله تعالى، فأقول وبالله التوفيق :

١ – الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه (١٥٠ هـ) ، فقد أثبت صفة العلو لله تعالى بالعقل والفطرة والنقل واستدل بحديث الجارية[3] . وكَفَّرَ من أنكر صفةَ العلو لله تعالى ، بل كَفَّرَ من شك فى ذلك[4] .

٢– إمام أهل الشام الأوزاعى (١٥٧ هـ)، له نص مهم فى نقل الإجماع على الفوقية[5] .

٣ – وقال إمام دار الهجرة مالك بن أنس (١٧٩ هـ) : « الله فى السماء وعلمه فى كل مكان »[6] .

---

(١) الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٣ ، وانظر شرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣١٨ .

(٢) انظر صـ : ٢/٢١٩– ٢٤١ .

(٣) انظر تخريج هذا الحديث فى صـ : ٣٥٤– ٣٥٥ .

(٤) انظر : صـ : ٢/٧٥–٧٧ .

(٥) انظر صـ : ٢/٢٢٠ .

(٦) انظر تخريجه فى صـ : ٢/٥٦٣–٥٦٥ .

٤ – الإمام حماد بن زيد (١٧٩ هـ) وسيأتى نصه قريباً إن شاء الله[١] .

٥ – الإمام شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) الذى يجعله الكوثرية من الحنفية[٢] ، فقد قال : « نعرف ربنا فوق سبع سماوات على العرش استوى بائن من خلقه ، ولا نقول كما قالت الجهمية : إنه ههنا فى الأرض ، بل على العرش استوى »[٣] .

٦ – الإمام القاضى أبو يوسف رحمه الله (١٨١ هـ) أحد أئمة الحنفية الثلاثة . فقد استتاب « بشراً المريسى الحنفيَّ الجهميَّ (٢٢٨هـ) لما أنكر كونَ الله تعالى فوق العرش وهى قصة مشهورة رواها عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (٣٢٧ هـ) وغيره[٤] .

---

(١) فى صـ : ٢/٥٦٥ .

(٢) فقه أهل العراق : ٦١ للكوثرى ، تحقيق أبى غدة الكوثرى .

(٣) رواه عبد الله بن أحمد فى السنة : ١ / ١١١ ، ٣٠٧ ، وعثمان الدارمى فى الرد على الجهمية : ٣٣ ، وفى الرد على بشر المريسى : ٢٤ ، ١٠٣ ، والحاكم كما فى اجتماع الجيوش : ١٣٤ ، ٢١٤ ، والبيهقى فى الأسماء والصفات : ٤٢٧ ، وسكت عليه الكوثرى على رغم أنفه ، والإمام الصابونى فى عقيدة السلف أصحاب الحديث : ٢٠ ، والموفق ابن قدامة فى إثبات العلو : ١١٧ – ١١٨ ، والذهبى فى العلو : ١١٠ ، وصححه ، وذكره الإمام البخارى معلقاً جزماً باعتبار أنه يمثل عقيدة السلف فى خلق أفعال العباد : ١٥ ، وصححه شيخ الإسلام فى الحموية : ٥٦ ، وضمن مجموع الفتاوى ٥ / ٥١ – ٥٢ ، والمراكشية : ٦٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٨٤ ، ودرء التعارض : ٦ / ٢٦٤ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٣ ، وقال ابن القيم : « قد صح عنه صحة قريبة من التواتر» اجتماع الجيوش ١٣٤، ٢١٣- ٢١٤، وصححه الألبانى ونقل تصحيح الأئمة وأقره ، مختصر العلو: ١٥٢، واستدل به العلامة نعمان الآلوسى الحنفى فى جلاء العينين: ٢٨٣.

(٤) شرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣٢٣ ، وانظر أيضاً الحموية : ٥٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٤ .

٧ – وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدى (١٩٨ هـ) :

« إن الجهمية أرادوا أن ينفوا أن يكون الله قد كلم موسى ، وأن يكون على العرش أرىٰ أن يستتابوا ، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم »[(١)] .

٨ – الإمام يزيد بن هارون (٢٠٦ هـ) لما قيل له من الجهمية ؟ فقال : « من زعم أن الرحمن على العرش على خلاف ما يقر فى قلوب العامة فهو جهمى »[(٢)] .

وعلق الإمام الذهبى على كلامه قائلاً :

« والعامة مراده بهم جمهور الأمة ، وأهل العلم ، والذى وقر فى قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع يقينهم بأن المستوى ليس كمثله شىء ، وهذا الذى وقر فى فطرهم السليمة ، وأذهانهم الصحيحة ، ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوهوا به ولما أهملوه »[(٣)] .

---

(١) رواه أبو داود فى مسائله : ٢٦٢ ، وعبد الله بن الإمام أحمد فى السنة : ١ / ١١٩ – ١٢٠ كلاهما مختصراً ، ورواه ابن أبى حاتم فى الرد على الجهمية كما فى الحموية : ٥٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٣ ، ودرء التعارض : ٦ / ٢٦١ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٩٥ ، وصححه الذهبى وابن القيم والألبانى : انظر العلو : ١١٨ ، واجتماع الجيوش : ٢١٤ – ٢١٥ ، ومختصر العلو : ١٦٩ – ١٧١ وقال شيخ الإسلام : « رواه ابن أبى حاتم وغيره بأسانيد ثابتة » المراكشية ٦٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٨٤ ، وانظر بيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٢ ، وسير أعلام النبلاء : ٩ / ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٢) رواه أبو داود فى مسائله : ٢٦٨ – ٢٦٩ ، وعبد الله بن أحمد فى السنة ١ / ١٢٣ ، وعلقه البخارى جزماً واستدل به فى خلق أفعال العباد : ٢٤ ، وجوّد الألبانى سنده فى مختصر العلو : ١٦٨ ، وانظر درء التعارض : ٢ / ٢٤ ، ٧ / ١٠٩ ، واجتماع الجيوش : ٢١٤ .

(٣) العلو : ١١٧ ، ومختصره : ١٦٧ .

٩ – عالم الريِّ وإمام الحنفية هشام بن عبيد الله الرازى (٢٢١ هـ) الذى توفى الإمام محمد بن الحسن الشيبانى فى منزله ، وصاحب أبى يوسف ومحمد[١] فقد حبس رجلاً فى التجهم فتاب فجيىء به إليه ليمتحنه .

فقال له : « أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه » ؟ .

قال : لا أدرى ما بائن من خلقه ؟ .

فقال هشام : « ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب »[٢] .

قلت : وفى أقوال هؤلاء أئمة الحنفية عبرة للماتريدية الذين يزعمون : أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ... إلى آخر هذيان المجانين والمحمومين .

١٠ – الإمام على بن عبد الله المدينى (٢٣٤ هـ) لما سئل : ما قول أهل السنة والجماعة ؟ فقال : « يؤمنون بالرؤية ، وبالكلام ، وأن الله عز وجل فوق السماوات على عرشه استوى »[٣] .

١١ – وقال الإمام قتيبة بن سعيد (٢٤٠ هـ) « هذا قول الأئمة فى الإسلام والسنة والجماعة : نعرف ربنا فى السماء السابعة وعلمه فى كل مكان »[٤] .

قلت : يجب على الماتريدية أن يراجعوا أنفسهم وعقولهم ويتدبروا نصوص أئمة الإسلام التى تمثل العقيدة الإسلامية الصحيحة .

---

(١) راجع الجواهر المضيئة : ٣ / ٥٦٩ ، والفوائد الجلية : ٢٢٣ .

(٢) رواه ابن أبى حاتم ، كما فى درء التعارض : ٦ / ٢٦٥ ، والحموية : ٥٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٤٩ ، والعلو للذهبى : ١٢٣ ، ومختصره : ١٨١ ، ورواه الهروى فى ذم الكلام « ق ١٢٠/ أ » ، كما فى مختصر العلو للألبانى : ١٨١ .

(٣) تقدم تخريجه فى صـ : ٢٢٥/٢ .

(٤) سبق تخريجه فى صـ : ٢٢٥/٢ وكلمة « فى » بمعنى « على » .

١٢ – إمام أهل السنة أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) فقد قيل له : « الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وعلمه فى كل مكان ؟ » قال : « نعم ، هو على عرشه ولا يخلو شىء من علمه »[١] .

وسئل الإمام أحمد عمن يقول : « إن الله تعالى ليس على العرش » ، فقال : « ... كلامهم كله يدور على الكفر »[٢] .

وللإمام أحمد نصوص صريحة أخرى فى أنَّ الله تعالى فوق العرش وأنه بائن من خلقه وأن علمه فى كل مكان[٣] .

وقد بوب الإمام أحمد فقال : « بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش » .

ثم ذكر عدة آيات لإثبات أن الله تعالى فوق العالم وأنه عالٍ على خلقه .

وقال : « فهذا خبر الله أخبرنا أنه فى السماء ، ووجدنا كل شىء أسفل منه »[٤] .

وقال فى تفسير قوله تعالى : ﴿ **وهو الله فى السماوات وفى الأرض** ﴾[٥] : « يقول : هو إلهُ من فى السماوات ، وإلهُ من فى الأرض ،

---

(١) السنة للإمام أحمد رواية الأصطخرى : ٧٥ ، ورواه الخلال فى كتاب السنة عن الأثرم ، انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائى : ٣ / ٤٠١ – ٤٠٢ ، طبقات الحنابلة : ١ / ٢٦٧ ، ٤٢١ ، إثبات صفة العلو لابن قدامة : ١١٦ ، درء التعارض : ٢ / ٣٤ ، العلو للذهبى : ١٣٠ ، اجتماع الجيوش : ٢٠٠ ، وصحح شيخنا الألبانى إسناده فى مختصر العلو : ١٨٩ – ١٩٠ .

(٢) رواه الخلال انظر اجتماع الجيوش : ٢٠٠ .

(٣) راجع درء التعارض : ١ / ٢٣٧ – ٢٣٨ ، والعلو للذهبى : ١٨٩ ، واجتماع الجيوش : ٢٠٠ – ٢٠٨ .

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة : ١٣٥ – ١٣٦ .

(٥) الأنعام : ٣ .

وهو على العرش وقد أحاط بما دون العرش ... »[1] .

١٣ – إمام الكلابية والأشعرية أبو محمد عبد الله بن سعيد المعروف بابن كلاب (بعد ٢٤٠ هـ) له نص مهم سيأتى إن شاء الله تعالى بعد قليل[2] .

١٤ – الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبى (٢٤٣ هـ)[3] .

أحد شيوخ الصوفية وأحد أئمة الكلابية المتكلمة – الذى يبجله أبو غدة وشيخه الكوثرى[4] ، له كلام مهم طيب فى فوقية الله تعالى على عباده وأنه فى السماء مع ذكر أنواع من الحجج على ذلك ، وأنه فوق العرش ، وفوق الأشياء كلها وأنه بنفسه فوق عباده[5] ؛ فهل يكون مثل

---

(١) الرد على الجهمية : ١٣٧ .

(٢) انظر صـ : ٢/٥٠٤-٥٠٦ ، ٢/٥٣٣- ٥٣٤ .

(٣) ترجمته فى سير أعلام النبلاء : ١٢ / ١١٠ – ١١٢ ، وهجره الإمام أحمد – لا لأجل ما زعمه الغزالى وغيره : من أنه رد على الجهمية والمعتزلة – بل هجره لأجل أنه كان على قول ابن كلاب الذى وافق فيه المعتزلة فى الجملة ، ولم يوافقهم فى نفى الصفات مطلقا ، لأن ابن كلاب وأصحابه كالحارث المحاسبى وغيره يثبتون أن الله تعالى فوق العالم ، ثم ذكر غير واحد أن الحارث المحاسبى رجع عن ذلك إلى مذهب أهل السنة كما صرح به معمر بن زياد فى « أخبار شيوخ أهل المعرفة والتصوف » ، كما ذكر أبو بكر الكلاباذى فى « التعرف لمذهب أهل التصوف » ، فقد صرح بأن الحارث يقول : « إن الله يتكلم بصوت » وهذا يناقض قول ابن الكلاب ، انظر درء التعارض : ٧ / ١٤٧ ، ١٤٩ ، واعترف به أبو غدة الكوثرى أيضا ، انظر مقدمة لرسالة المسترشدين للمحاسبى : ٢٠ ، وانظر ما يأتى فى صـ : ١٤١/٣ .

(٤) راجع مقدمة أبى غدة لرسالة المسترشدين للمحاسبى : ١٦ – ٣٢ .

(٥) انظر الحموية : ٦٨ – ٧٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٦٥ – ٧١ ، واجتماع الجيوش : ٢٧٢ – ٢٧٣ .

هذا من المشبهة المجسمة الوثنية عند الكوثرية ؟!.

١٥ – إمام أهل الإسلام أمير المؤمنين فى الحديث محمد بن إسماعيل البخارى (٢٥٦ هـ) ، فقد اهتم بتحقيق عقيدة السلف ولاسيما فى الصفات ، فألف كتابه المعروف : « خلق أفعال العباد » وفيه بحر يموج بنصوص أئمة السنة فى إثبات الصفات وخاصة صفة « العلو »[١] ، وألف « الجامع الصحيح » أصح كتب أهل الإسلام بعد كتاب الله تعالى ، ومن كتب هذا الجامع « كتاب التوحيد » ومن أبوابه « باب : وكان عرشه على الماء » ، « باب قول الله تعالى : تعرج الملائكة والروح إليه .. » ، وذكر عدة أحاديثَ تدل على علو الله تعالى على خلقه[٢] .

قلت : كُتُبُ أئمةِ الإسلام فى التوحيد ، والصفات ، والعلو ، والسنة ، ونحوها عند الكوثرى والكوثرية وبعض الديوبندية – كُتُبُ كفرٍ وشركٍ ، ووثنيةٍ ، وتجسيمٍ وتشبيهٍ[٣]؛ وفى ذلك عبرة بالغة ! فهل من مدكر ؟ ومن ينزجر ؟ .

١٦– ١٧ – الإمامان الجليلان : أبو زرعة (٢٦٤ هـ) . وأبو حاتم (٢٧٧ هـ) الرازيان لهما نص مهم فى نقل إجماع أئمة الإسلام على إثبات الصفات عامة وتحقيق صفة علو الله خاصةً ، وأنه تعالى على عرشه بائن من خلقه ، وعلمه فى كل مكان من قال غير هذا فعليه لعنة الله[٤] .

١٨ – إمام أهل البصرة المحدث الفقيه زكريا بن يحيى الساجى (٣٠٧ هـ)

---

(١) انظر خلق أفعال العباد : ١٣ – ١٧ .

(٢) انظر صحيح البخارى : ٦ / ٢٦٩٨ – ٢٧٠٣ ، وانظر العلو للذهبى : ١٣٧ ، واجتماع الجيوش : ٢٣٥ – ٢٤١ ، ومختصر العلو : ٢٠٢ .

(٣) انظر صـ : ١/٣٤٤ –٣٤٥، ١/٥٤٧– ٥٤٨.

(٤) تقدم تخريجه فى صـ : ٢/٢٢٦ .

شيخ الإمام أبى الحسن الأشعرى (٣٢٤ هـ) قال : « القول فى السنة التى رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناهم : أن الله تعالى على عرشه فى سمائه ... »[١] .

١٩ – إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١ هـ) يقول : « من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته ، بائن من خلقه – فهو كافر يجب أن يستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، وألقى على بعض المزابل ، حيث لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته ، وكان ماله فيئاً لا يرثه أحد من المسلمين ، إذ المسلمُ لا يرث الكافرَ كما قال ﷺ »[٢] .

قلت : هذا الحكم بعد إقامة الحجة .

٢٠ – وقال الإمام أبو جعفر الطحاوى (٣٢١ هـ) إمام الحنفية فى وقته ، فى بيان عقيدة أهل السنة عامةً وأئمة الثلاثة للحنفية خاصةً : « محيط بكل شىء وفوقه »[٣] .

---

(١) تقدم ترجمته وتخريج كلامه فى صـ : ٢/٢٢٧ .

(٢) رواه الحاكم فى معرفة علوم الحديث : ٨٤ ، وفى تاريخ نيسابور كما قال الإمام الصابونى فى عقيدة السلف أصحاب الحديث : ٢٠ ، ورواه عن الحاكم الإمام الصابونى فى كتابه المذكور : ٢٠ – ٢١ ، والهروى فى ذم الكلام « ٦ / ١٢٤ / ٢ » ، كما قال شيخنا الألبانى فى مختصر العلو : ٢٢٦ ، ورواه الموفق بن قدامة فى إثبات العلو : وصححه شيخ الإسلام فى الحموية : ٥٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٢ ، وانظر درء التعارض : ٦ / ٢٦٤ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٢ ، والعلو للذهبى : ١٥٢ ، ومختصر العلو : ٢٢٥ – ٢٢٦ والحديث فى خ ٦/٢٤٨٤، وم ٣/١٢٣٣ .

(٣) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبى العز الحنفى : ٦٩ ، ٣١٣ ، وبشرح عبد الغنى الغنيمى الحنفى : ٤٤ – ٤٥ ، ٩٣ ، وبتعليقات الشيخ ابن مانع : ٥ – ٦ ، ١٤ وبحواشى الألبانى : ١٧ ، ٣٧ وبشرح البابرتى الحنفى : ٢٢،٩٣ .

٢١ – الإمام أبو الحسن الأشعرى (٣٢٤ هـ) إمام الأشعرية ، والذى يجعله كثير من الحنفية ومنهم الكوثرية ، حنفياً[١] ، له نصوص مهمة فى تحقيق فوقية الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه والإجماع على ذلك ، ستأتى بعضها[٢] .

قلت : وفى ذلك عبرة للأشعرية والماتريدية جميعاً .

٢٢ – الإمام أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسى الطلمنكى (٤٢٩ هـ) ، قال : « أجمع المسلمون من أهل السنة على .. ، أن الله فوق السماوات بذاته مستوٍ على عرشه كيف شاء ... قال أهل السنة ... ، إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز »[٣] .

٢٣ – الإمام أبو نعيم الأصفهانى (٤٣٠ هـ) : قال : « طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ... وأن الله بائن عن خلقه .. وهو مستوٍ على عرشه فى سماواته من دون أرضه » . وقال : « وأجمعوا أن الله فوق سماواته عالٍ على عرشه » ، ثم رد على الجهمية بأدلة متنوعة[٤] .

٢٤ – الإمام الحجة أبو نصر الوائلى السجستانى « السجزى » الحنفى شيخ الحرم (٤٤٤ هـ) فقد نقل إجماع سلف هذه الأمة على أن الله بذاته فوق العرش وعلمه فى كل مكان[٥] .

٢٥ – حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) له نصوص مهمة فى

---

(١) انظر ما تقدم فى ص : ١/٤٠٩ ، وما سيأتى فى ص : ٢/٥٠٧ .
(٢) انظر ص : ٢ /٥٠٧ ، وانظر مقالات الأشعرى : ٢٩٠ – ٢٩٧ ، تحقيق هلموت ، و : ١ /٣٤٥ – ٣٥٠ ، تحقيق محمد محيى الدين .
(٣) تقدم ترجمته وتخريج كلامه فى ص : ٢/٢٣١-٢٣٢ .
(٤) تقدم تخريجه فى ص : ٢/٣٣٢ .
(٥) تقدم نصه فى ص : ٢/٢٣٢ ، وتقدمت ترجمته فى ص : ١/٣٥٢ .

نقل الإجماع على إثبات الصفات عامة وفوقية الله تعالى خاصة على الحقيقة بدون مجاز وتأويل ، وأنه فى السماء على العرش من فوق سبع سماوات[١] .

قُلْتُ : هذه كانت نماذج من نصوص السلف التى تموج موجاً فى كتب أئمة السنة ، فهل هؤلاء كلهم وأمثالهم كانوا وثنية مجسمة مشبهة ؟!.

وأنت تراهم يثبتون لله تعالى « الفوقية والعلو » على الخلق وأنه تعالى بائن منه ، فهل أحد من الأنبياء والمرسلين – صلوات الله عليهم أجمعين – أو الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة هذا الدين – رضى الله عنهم أجمعين قال : إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق العالم ولاتحته إلى آخر الهذيان ؟ كما يقوله هؤلاء الماتريدية ومَن « الماتريدية » ؟ أمام أئمة السنة وسلف الأمة فإنهم كما قيل :

* وقالوا: فهذا عندنا هو ثابت * ومن أنتم ، حتَّى يكون لكم عند *

وكان علينا إبانة الحق لإخواننا الماتريدية *

ليرجعوا عن عقيدتهم الجهمية إلى العقيدة السلفية * على حدّ قِيلِ القائل :

* أبِنْ وجهَ نورِ الحق فى صدر سامع * ودعه فنور الحق يَسرِى ويُشرِق *

* فإن اهتدوا فلهذا المرجوّ نجول * وإلا فالله المستعان ونقول *

* وقل للعيون الرمد : للشمس أعينُ * سواكِ تراها فى مَغِيبٍ ومَطلِعٍ *

* * *

(١) تقدم بعض نصوصه فى صـ : ٢/٢٣٤ ، وسيأتى بعضها فى صـ : ٢/٥٠٨ ، ٥٣٨ .

□ المبحث الثالث : فى بيان مكابرة الماتريدية بداهة العقل الصريح :

لقد كابر الماتريدية بداهة العقل الصريح كما ناقضوا النقل الصحيح ، وخالفوا إجماع بنى آدم فى قولهم : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ، ولا فوق العالم ولا تحته .

أما بيان مخالفتهم للنقل الصحيح والإجماع المحقق الثابت فقد تقدم بيانه فى المبحثين السابقين .

وأما بيان مكابرتهم لبداهة العقل الصريح فمن وجوه عقلية صريحة متعددة .

ولقد ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله منها ثلاثين وجهاً[1] .

وأكتفى بذكر بعضها فأقول وبالله التوفيق :

● الوجه الأول :

أننا جميعاً نحن وخصومنا على علم اليقين لا يحتمل النقيض بالاضطرار من دين الإسلام والعقل الصريح والفطرة الصحيحة : أن الله تعالى خلق هذا الكون بعد أن لم يكن .

فنسأل الماتريدية : هل خلق الله تعالى هذا الكون فى ذاته المقدسة ؟ .

فيكون الكون داخلاً فى ذات الله تعالى ! والعياذ بالله منه ! .

أم أن الله تعالى خلق الكون خارجاً عن ذاته المقدسة ؟.

فإن اخترتم الصورة الأولى : فقد كفرتم كفراً قبيحاً صريحاً ، لأنه حلول فظيع شنيع .

وإن اخترتم الصورة الثانية : فقد اعترفتم بأن الله تعالى خارج عن هذه الأكوان وهذا هو المطلوب . فبطل قولكم : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه .

---

(١) انظر الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٧٩ - ١٣٤٠ .

وإن تقولوا : لا نقول بالصورة الأولى ولا بالثانية – فقد كابرتم بداهة العقل الصريح كما عارضتم النقل الصحيح وخرجتم عن إجماع بنى آدم وأكرهتم أنفسكم على مخالفة الفطرة المستقيمة[1] .

• الوجه الثانى :

أن نقول لهؤلاء المنكرين لفوقية الله تعالى على خلقه القائلين : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ، ولا فوق ولا تحت :

نسألكم أولاً : هل وجود رب العالمين وجودٌ ذهنيٌّ ؟.

أم وجودُه وجودٌ خارجيٌّ ؟.

فإن قلتم وجُوده وجود ذهنيٌ – فقد صرتم فى غاية تعطيل لرب العالمين – وأنكرتم وجوده إنكاراً واضحاً ، وصرتم كفاراً كفراً فاضحاً ، وهذا لا تقولون به .

وإن قلتم وجودُه وجودٌ خارجيٌ ، نسألكم ثانياً :

هل رب العالمين عين هذه الأكوان ؟ أم غيرها ؟ .

فإن قلتم : هو عين هذه الأكوان : ارتديتم بالإلحاد الصريح والكفر القبيح وجحدتم الرحمن رب هذه الأكوان ، فكفركم حينئذ أقبح من كفر النصارى الحمير البلداء الحمقى عبدة الصلبان .

---

(١) راجع الرد على الجهمية للإمام أحمد : ١٣٨ – ١٣٩ ، ومجموع الفتاوى : ٥ / ٢٦٧ ، ٣٢٠ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٤١ – ١٤٢٢ ، ١٢٧٩ – ١٣٠٩ ، ١٣٣٩ ، والقصيدة النونية : ٥٤ – ٥٥ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١ / ٣٨٥ – ٣٨٦ . وتوضيح الكافية الشافية : ٥٧ – ٥٨ ، وشرح النونية للدكتور هراس : ١ / ١٧٣ – ١٧٦ .

وإن قلتم : هو غير هذه الأكوان - نسألكم ثالثاً :

هل هذه الأكوان فى ذات رب العالمين ؟ أم ذات الرحمن فى هذه الأكوان ؟ .

فبأيهما قلتم - صرتم حلوليين ملحدين ، وشراً من النصارى ، وحينئذ يرحب بكم النصارى ويقبلون خدودكم .

وإن قلتم : ننفى الأمرين جميعاً - نسألكم رابعاً :

هل رب العالمين مستغنٍ عن هذه الأكوان قائمٌ بنفسه ؟ أم هو عرضٌ من الأعراض قائم بغيره؟ .

فإن قلتم بالثانى : أتيتم بكفرٍ أقبح أشنع،وإلحادٍ أصرح أبشع .

وإن قلتم بالأول : فقد اعترفتم بأن الله تعالى خارجٌ عن هذه الأكوان مستغنٍ عنها وهو المقصود .

فبطل زعمكم : أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ... وإلا فقد كابرتم صريح المعقول كما عارضتم صحيح المنقول .

وفى ذلك يقول الإمام ابن القيم رحمه الله :

«وسل المعطل عن مسائل خمسة * تردى قواعده من الأركان
قل للمعطل هل تقول: إلهنا الـ * ـمعبودُ حقاً خارج الأذهان
فإذا نفى هذا فذاك معطل * للرب حقاً بالغ الكفران
وإذا أقر به فسله ثانيا * أتراه غير جميع ذى الأكوان ؟
فإذا نفى هذا وقال بأنه * هو عينها ما ههنا غيران
فقد ارتدى بالاتحاد مصرحاً * بالكفر جاحدُ ربه الرحمن
حاشا النصارى أن يكونوا مثله * وهم الحمير وعابدُوا الصلبان
هم خصصوه بالمسيح وأمه * وأولاء ما صانوه عن حيوان
وإذا أقرّ بأنه غير الورى * عبدٌ ومعبودٌ هما شيئان

فاسأله : هل هذا الورى فى ذاته * أم ذاتــه فيها هنــا أمــران
وإذا أقرّ بواحد من ذينك الـ * أمرين قَبَّلَ خدَّه النـصرانى
ويقول : أهلاً بالذى هو مثلنا * خشداشنـا[١] وحبيبنـا الحقـانى
وإذا نفى الأمرين فاسأله إذاً * هل ذاته استغنت عن الأكوان ؟
فلذالك قام بنفسه أم قام بالـ * أعيان كالأعـراض والألـوان ؟[٢]
فإذا أقـر وقال : بـل هو قائم * بالنفس ، فاسألـه وقـل ذاتـان »
إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى[٣] .

• الوجه الثالث :

ما ساقه أربعة من الشهود العدول من كبار الحنفية وهم الإمام ابن أبى العز (٧٩٢ هـ) والعلامة محمود الآلوسى (١٢٧٠ هـ) ، وابنه نعمان الآلوسى (١٣١٧ هـ) وحفيده شكرى الآلوسى (١٣٤٢ هـ) واللفظ للأول .

« من سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف – وجد منه فى إثبات « الفوقية » ما لا ينحصر .

ولا ريب أن الله تعالى لما خلق الخلق لم يخلقهم فى ذاته المقدسة – تعالى الله عن ذلك – ؛ فإنه الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته .

ولو لم يتصف سبحانه « بفوقية الذات » – مع أنه قائم بنفسه غير مخالط

---

(١) كلمة غير عربية للتعظيم ، انظر توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٥ .
(٢) فى الأصل : والأكوان ، والمثبت من توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٤ .
(٣) القصيدة النونية : ٥٦ – ٥٧ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٣ – ٣٩٦ ، وتوضيح الكافية الشافية : ٥٩ – ٦١ ، وشرح النونية للدكتور هراس : ١ / ١٨١ – ١٨٤ ، وانظر أيضاً الصواعق المرسلة : ٤ / ١٣١١ – ١٣١٢ .

للعالم لكان متصفاً بضد ذلك[1] ؛ لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده[2] . وضد « الفوقية » ، « السفول » وهو مذموم على الإطلاق ؛ لأنه مستقر « إبليس » وأتباعه وجنوده .

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل « للفوقية » حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها[3] .

قيل : لو لم يكن قابلاً « للعلو والفوقية » – لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها .

فمتى أقررتم أنه ذات قائم بنفسه ، غير مخالط للعالم ، وأنه موجود في الخارج وليس وجوده ذهنياً فقط ، بل وجوده خارج الأذهان قطعاً[4] .

وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة : أن ما كان وجوده كذالك – فهو إما داخل العالم ، وإما خارج عنه ، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر من الأمور البديهيات[5] الضرورية[6] بلا ريب؛ فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان

(١، ٢) **قلتُ** : وبهاتين القاعدتين احتج المتكلمون من الماتريدية وغيرهم على المعتزلة في إثبات ما أثبتوه من الصفات ، انظر على سبيل المثال : شرح العقائد النسفية للتفتازاني : ٣٦ ، والنبراس للفريهاري : ١٦٨ ، فكل ما احتج هؤلاء على المعتزلة فيما أثبتوه من الصفات فهو حجة عليهم فيما نفوه منها .

(٣) **قلتُ** : وقد أجاب عن هذه الشبهة أيضاً الفريهاري الماتريدي بقوله : « قلت : ثبوت « الحيوية » بديهي وكذلك كون « الحي » قابلاً للصفات الباقية وكذا اتصافه بأضدادها عند عدم الاتصاف بها » . النبراس : ١٦٨ ، قلت : لله الحمد على اعترافهم .

(٤) قلت : جواب متى محذوف يدل عليه الكلام الآتي وتقديره « فقد اعترفتم بأنه إما خارج عن العالم أو داخل فيه » ونحوه من العبارات .

(٥، ٦) « البديهي والضروري » بمعنى واحد وهو مالا يتوقف حصوله على نظر وكسب سواء احتاج إلى حدس أو تجربة وغير ذلك أم لا فهما مترادفان أو البديهي ما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء آخر ، كتصور الحرارة والبرودة ، فيكون =

العلم بالمباينة أظهر منه وأوضح وأبين .

وإذا كان « صفةُ العلوِ والفوقية » صفةَ كمالٍ لا نقص فيه ، ولا يستلزم نقصاً ولا يوجب محذوراً ولا يخالف كتاباً ولا سنة ولا أجماعاً . فنفى حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذى لا تأتى به شريعة أصلاً . فكيف إذا كان لايمكن الإقرار بوجوده ، وتصديق رسله والإيمان بكتابه وبما جاء

= البديهى أخص من الضرورى .

« فالبديهى » على هذا يكون مرادفاً للأولى . نحو الواحد نصف الاثنين أو الكل أعظم من الجزء ، تعريفات الجرجانى : ٦٣ ، ٥٨ .

وقد يراد بالضرورى ما يكون حاصلاً بدون اختيار فيكون مقابلاً « للاكتسابى » لأن « الاكتسابى » ما حصل بمباشرة الأسباب بالاختيار كصرف العقل والنظر فى المقدمات أو الإصغاء ، وتقليب الحدقة ، ونحو ذلك فى الحسيات .

وقد يراد « بالضرورى » ما يحصل بدون فكر ونظر فى الدليل فيكون مقابلاً « للاستدلالى » وهو العلم الذى يحصل بالنظر فى الدليل العقلى .

وظهر من هذا أن العلم « الاكتسابى » أعم من العلم « الاستدلالى » لأن « الاكتسابى » يشمل العلم « العقلى » و « الإحساسى » كليهما ، بخلاف « الاستدلالى » فإنه خاص بالعلوم العقلية .

انظر شرح العقائد النسفية للتفتازانى : ٢٠ – ٢١ ، والنبراس : ١٠١ – ١٠٤ ، ثم العلم « الاستدلالى » نوعان : « لِمّي » نسبةإلى « لِمَ » و « إنى » نسبة إلى « إنَّ »

« فاللمى » استدلال بالعلة على المعلول كجعل النار دليلاً على الدخان و « الإنى » عكسه وهو الاستدلال بالمعلول على العلة كجعل الدخان دليلاً على وجود النار مثلاً .

انظر النبراس ١٠٢ – ١٠٣ ، وتعريفات الجرجانى : ٦٤ ، ومن هذا المبحث علم تعريفات الأدلة الكسبية والاستدلالية ، والضرورية ، والبديهية ، واللمية ، والإنية .

الضروريات تسمى أيضاً اليقينيات والاستدلاليات تسمى النظريات أيضاً وتقابلها المشاهدات أى المحسوسات وهو ما يدرك بالحواس نحو الشمس مشرقة والنار محرقة ، راجع تهذيب المنطق مع شرحه للجلال : ١٨٤ ، وكشاف اصطلاحات الفنون : للتهانوى : ١ / ٢٢٦ ، وانظر أيضاً المستصفى للغزالى : ١ / ٤٤ – ٤٥ .

والنظرى : علم يتوقف حصوله على كسب ، كتصور النفس ، والعقل ، وكالتصديق بأن العالم حادث . تعريفات الجرجانى : ٣١٠ .

به رسوله – صلوات الله عليهم وسلامه – إلا بذلك ؟ .

فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة ، والفطر المستقيمة ، والنصوص الواردة المتنوعة على « علو الله » على خلقه ، وكونه ، فوق عباده التي تقرب من عشرين نوعاً ... »[1] .

○ شبهة والجواب عنها :

هذه الوجوه العقلية التي ذكرناها لبيان أن الماتريدية كابروا بداهة العقل الصريح في نفيهم لعلو الله تعالى ، وقولهم : « إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوقه ولا تحته » ، وشُدَّ الخناقُ عليهم – فلم يجدوا عنها جواباً ، ولا للخروج عنها باباً ، وكان الواجب عليهم أن يذعنوا للنقل الصحيح ولا يكابروا العقلَ الصريحَ ، ولكنهم ازدادوا في المكابرة للعقل الصريح مكابرةً على مكابرةٍ فحكموا على هذه الوجوه العقلية الصريحة البديهية بأنها وهمية[2] .

---

(١) شرح الطحاوية : ٣١٨ – ٣١٩ ، ٣٢٥ ، روح المعاني : ٧ / ١١٥ ، جلاء العينين : ٣٥٦ – ٣٥٧ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، غاية الأماني : ١ / ٤٤٥ .

(٢) « الوهمية » نسبه إلى « الوهم » ، و « الوهميّات » : هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة والقياس المركب منها يسمى « سفسطيًا » و « الوهم » قوة جسمانية من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات ، تعريفات الجرجاني : ٣٢٩ ،وانظر النبراس : ١٢٣ وشرح التهذيب للجلال : ١٩٠ .
قلت : المتبادر إلى الذهن « هو أن الوهم : صورة ذهنية مركبة ليس لها ما يطابقها في الخارج » المعجم الفلسفي : ٢١٥ ، معجم المصطلحات العربية : ٤٣٨ ، ومن تعريفات الوهم : قوة تحكم على غير المحسوسات ويصادم البديهات والنظريات بالأحكام الباطلة ، كخوفه من المقابر والموتى النبراس : ١٨٤ .
أما العقل : فهو إدراك يمتاز به الإنسان عن البهائم وهو كالقيد عن ارتكاب القبائح ، أو قوة للنفس تستعد للعلوم والإدراكات وله تعريفات أخرى ، أنظر شرح العقائد النفسية : ١٩ والنبراس : ٩١ – ٩٣ ، وانظر تعريفات الجرجاني : ١٩٦ – ١٩٨ .

أما هذيانهم من أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت فهو من القطعيات العقليات اليقينيات ، فقالوا :

« واحتج المخالف - [يعنون سلف هذه الأمة وأئمة السنة] - بالنصوص الظاهرة فى الجهة والجسمية والصورة والجوارح- يعنون علو الله تعالى ووجهه ويديه سبحانه وتعالى - وبأن كل موجودين فرضاً لابد أن يكون أحدهما متصلاً بالآخر مُمَاسّاً له ، أو منفصلاً عنه مبايناً فى الجهة والله تعالى ليس حالاً ولا محلاً للعالم فيكون مبايناً للعالم .

والجواب: أن ذلك وهم محض ... »[1] .

قلت : واعجباً لهؤلاء المتكلمين يحكمون على القضايا الصادقة العقلية الصريحة الضرورية البديهية الموافقة للنصوص المحكمة الصحيحة بأنها قضايا وهميةٌ كاذبةٌ : أما حماقاتهم وجهلياتهم وخزعبلاتهم وشبهاتهم الواهية التى أوهى من بيت العنكبوت وهى فى نفسها كاذبة بل من قبيل المستحيلات الممتنعات فهى عندهم براهينُ عقليةٌ قاطعةٌ يقينيةٌ حاكمةٌ على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ونصوص سلف هذه الأمة وأئمة السنة .

كقولهم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوقه ولا تحته » .

وكقولهم الآخر العميق فى الحماقة : « إنه لا خلاء ولا ملاء وراء

---

(١) شرح العقائد النسفية للتفتازانى : ٤٢ ، وشرح المواقف للجرجانى : ٨ / ٢٢ - ٢٣ ، وحاشية حسن الجلبى « الشلبى » على شرح المواقف : ٨ / ٢٢ ، وحاشية الكستلى على شرح التفتازانى للعقائد النسفية : ٧٤ ، وحاشية أحمد الجندى عليه أيضاً : ١٠١ ، والنبراس للفريهارى : ١٨٤ .
وانظر من كتب الأشعرية : المستصفى للغزالى : ١ / ٤٦ - ٤٧ ، والمواقف للإيجى : ٢٧٢ .

العالم »[1].

ولذلك يقول شيخ الإسلام فى بيان حماقات المتكلمين ومكابرتهم للعقل الصريح ومناقضتهم للنقل الصحيح وخروجهم على الإجماع المحقق وإكراههم أنفسهم ضد الفطرة :

« ... وأن ما عارض أخباره من الأمور التى يحتج بها المعارضون ويسمونها « عقليات » أو « برهانيات » ...[2] أو « مشاهدات » أو نحو ذلك من الأمور « الدّهاشات » أو يسمون ذلك « تحقيقاً » أو « توحيداً » أو « عرفاناً » أو « حكمة حقيقية » أو « فلسفة » أو « معارفَ يقينية » ونحو ذلك من الأسماء التى يسميها أصحابها —

فنحن نعلم علماً يقينياً لا يحتمل النقيض : أن تلك « جهلياتٌ » و « ضلالاتٌ » و « خيالاتٌ »[3] و « شبهاتٌ مكذوباتٌ » و « حججٌ سوفسطائيةٌ » و « أوهامٌ فاسدةٌ » .

وأن تلك الأسماء ليست مطابقة لمسماها ، بل هى من جنس تسمية الأوثان « آلهة » وتسمية « مسيلمة الكذابِ » وأمثالهِ « أنبياء » ... »[4].

---

(١) انظر المستصفى للغزالى : ١ / ٤٧ ، والنبراس للفريهارى الماتريدى : ١٨٤ وراجع لتعريف الخلاء تعريفات الجرجانى : ١٣٥ .

(٢) « البرهان » القياس المؤلف من اليقينيات فالاستدلال من العلة إلى المعلول ، « برهان » « لمى » والاستدلال من المعلول إلى العلة ، برهان « إنى » « تعريفات الجرجانى : ٦٤ .

(٣) « الخيال » قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة ، انظرْ : تعريفات الجرجانى : ١٣٧ ، ومن تعريفاته : القدرة التى يستطيع العقل بها أن يشكل صور الأشياء ، انظر : معجم المصطلحات : ١٦٣ ، والمراد ههنا أشياء لا حقيقة لها .

(٤) درء التعارض : ٥ / ٢٥٥ — ٢٥٦ ، وراجع ما تقدم .

والحقيقة أن هؤلاء المتكلمين وإن حكموا بلسانهم أن حججَ فوقية الله تعالى وهميةٌ ؛ ولكنهم ليسوا مقتنعين مطمئنين بذلك فى قلوبهم فقلوبهم تناقض ما يجرى على ألسنتهم من الإنكار والعناد والمكابرة ، وقلوبهم تشهد على « علو الله » .

قال شيخ الإسلام : « وكل هؤلاء يجد نفسهَ مضطربة فى هذا الاعتقاد فى نفسه وإنما يَسكّنُ بعضَ اضطرابه نوع تقليد لِمُعَظَّمٍ عنده ، أو خوفه من مخالفة أصحابه أو زعمه ، أن حكم الوَهم ، والخيال ، دون العقل .

وهذا التناقض فى إثبات هذا الموجود الذى ليس بخارج عن العالم ، ولا هو العالم الذى ترده فطرهم وشهودهم ، وعقولهم .

غير ما فى الفطرة من الإقرارِ بصانعٍ فوقَ العالم ؛

فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف ، وذلك إنكار الفطرة بالباطل المنكر ... »[1] .

قلت: ولله در شيخ الإسلام ما أصدقه وما أنور فراسته ، فلقد اعترف الغزالى (٥٠٥ هـ) بهذه الحقيقة التى ذكرها شيخ الإسلام ، من حيث لا يشعر .

فقال : « وهذه « القضايا » – يعنى أدلة السلف فى إثبات « علو الله تعالى » – مع أنها وهميةٌ فهى فى النفس لا تتميز عن الأوليّات القطعية مثل قولك:

لا يكون شخص فى مكانين » .

بل يشهد به أول الفطرة كما يشهد بالأوليات العقلية .

وليس كل ما تشهد به الفطرة قطعاً هو صادق .

بل الصادق ما يشهد به قوة العقل ... »[2] .

---

(١) نقض المنطق : ٥١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٦٠ – ٦١ .

(٢) المستصفى : ١ / ٤٧ .

تدبر أيها المسلم فى كلام هذا الفيلسوف الذى لقب بـ « حجة الإسلام » إسلام المكابرة لبداهة العقل الصريح ومناقضة محكم النقل الصحيح .

كيف اعترف ببعض الحق ؟ .

ولكن لما كان كلامه متضمناً للباطل أيضاً .

وقف له العلامة المعلمى بمرصاد فقال معلقاً على كلامه هذا ، ومعقباً عليه ، مُجْتَثّاً لأوهامه ، مُقْبِلاً مِكَرّاً على هامته :

« قال المثبتون - [للفوقية] - : أما أن القضية - [يعنى كون الله فوق العالم] بديهية فطرية فحق لا ريب فيه .

وأما زعمه : أنها وهميةٌ - فباطل .

لأن القضايا الوهمية من شأنها أن ينكشف حالها بالنظر انكشافاً واضحاً ومن شأن الشرع إذا كانت - تلك الوهمياتُ - ماسةً بالدين كهذه أن يكشف عنها ، وكلا هذين - الأمرين - منتفٍ .

أما الشرع ، فإنما جاء بتقرير هذه القضية ، وتثبيتها ، وتأكيدها بنصوص صريحة تفوق الحصر ، بل أصل بناء الشرائع على نزول الملك من عند الله عز وجل بالوحى على أنبيائه عليهم الصلاة والسلام »[1] .

قلتُ : ومما يُكَذِّبُ هؤلاء تكذيباً صريحاً اعترافُهم بأن بنى آدم كلهم - سوى أهل الكلام والفلسفة العريقين الغريقين - على الإقرار بأن الله تعالى فوق العالم ، واعترفوا أيضاً بأن ملل الأنبياء والكتب السماوية والأحاديث النبوية جاءت على موافقتهم فى « أن الله فوق العالم » لكن لمصلحة دعوتهم ، لأن ملل الأنبياء والكتب السماوية والأحاديث النبوية

(١) التنكيل : ٢ / ٣٥١ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ١٧٩ .

لو جاءت صريحة بأن الله تعالى « لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ... لسارع الناس إلى الإنكار وبادروا إلى العناد ، ولقالوا : هذا الرب الذى هذا وصفه عدم محض»[1] .

قلت : تدبر أيها المسلم فى هذا الكلام مع اشتماله على كفر قبيح - وهو أن الأنبياء والكتب جاءت على خلاف الحق وجاءت بالكذب لمصلحة دعوة العوام ولكن كلامهم هذا مع هذا الكفر الشنيع والإلحاد الفظيع ، صريح فى اعترافهم « بأن الله تعالى فوق العالم ليس إلّا ، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تكون فوقية الله تعالى على خلقه مع موافقتها المعقول والمنقول وإجماع بنى آدم وفطرهم أمراً وهمياً ؟! .

وهذا كله دليل على أن سلف هذه الأمة وأئمة السنة على حقٍ مبينٍ من إثبات « فوقية الله تعالى » على العالم كله ، وأن هذه قضية شرعية نقلية صحيحة ، كما هى عقلية بديهية صريحة ، وإجماعية فطرية أيضاً ، فمن قال خلاف ذلك أو زعم أن الفوقية أمر وهمى فهو « قرمطى » فى المنقولات ، وسوفسطائى فى المعقولات .

ولذلك قال شيخ الإسلام : فى هؤلاء الماتريدية والأشعرية وأمثالهم : « ولهذا كان هؤلاء المعرضون عن الكتاب ، المعارضون له سوفسطائية منتهاهم السفسطة فى العقليات ، والقرمطة فى السمعيات ... »[2] .

---

(١) انظر : صـ : ٢/٢٦٠ .

(٢) درء التعارض : ٥ / ٢٥٦ ، و ١ / ٢١٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢ / ١٥ ، ٣ / ٣٤ ، ٨ / ٥٩ ، بغية المرتاد « السبعينية » ١٨٣ - ١٨٤ ، التدمرية : ١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٩ والحموية : ١١٤ - ١١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١١٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى ٤٧٧ - ٤٧٨ ، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٦ - ٣٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وانظر صـ : ٢/٣٧ .

وقد يقول فيهم : « وهم فى الحقيقة لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا »[1] .

وقال : « بل سلطوا الفلاسفة عليهم وعلى الإسلام »[2] .

وللإمام ابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ) رحمه الله كلام مهم ينبغى الاطلاع عليه .

حاصله : لو فرضنا أن العقل إن قبل قولكم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت .. » فهو لقولنا : « إن الله فوق العالم » - أقبل .

وإن أبطل العقلُ قولَنا - فهو لقولكم أشد إبطالاً ، فكيف تدعون أن قول القائل : « إن الله فوق العالم » من حكم الوهم ؟ .

ثم نقول : إن عامة فطر الناس بل جميع بنى آدم فى ذلك معنا و لم يخرج عن هذه البداهة العقلية وهذه الفطرة السليمة إلا طائفة قليلة من المتكلمين ، وأول من عرف عنه ذلك الجهم ، فكيف تقولون « إن قول القائل : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ... » هو من حكم العقل .

وقول القائل : « إن الله فوق العالم » من حكم الوهم ؟ .

ونقول أيضاً : أنتم تحكمون على عقلياتنا بأنها من حكم الوهم ، فإن كان حكم فِطَرِبنى آدم مقبولاً ترجحنا عليكم ، وإلا نرجع إلى السمع ، فإن السمع معنا لا معكم ؛ فترجحنا فكيف تدعون علينا بالوهم ؟[3] .

قلت: الآن ليوازن كل مسلمٍ طالبٍ للحق والإنصاف بين حجج أئمة الإسلام وبين شبهات أساطين الكلام ليتبين من هم أصحاب الوهميات

(١،٢) انظر الحموية : ٣٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٣ ، وشرح حديث النزول : ١٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/٥٤٤ ، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢/٣٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦/٢٤٠ ، وانظر صـ : ٢/٣٨ .

(٣) انظر : شرح الطحاوية : ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وأصل الكلام لشيخ الإسلام فى الجواب عن شبهة آثارها الرازى ، انظر : درء التعارض : ٦ / ١١٣ - ٢٦٧ .

الكاذبات ؟ .

ومَنِ المكابرُ لصريح العقل ؟ ومَنِ المخالفُ لصحيح النقل ؟ ومَنِ الخارج عن الإجماع والفطرة ؟ .

وهؤلاء كانوا أئمة السنة الأبطال ، وتلك سيوفهم الصوارم على أهل الضلال وأذكر ما قيل فى هؤلاء الرعيل :

« ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب »

فلينظر المسلم من يخالل ؟ فإن المرء مع من أحب ، ولا يَخَفْ فى الله لومة لائم .

« وعيرنى الواشون أنى أحبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها » .

- **الوجه الرابع :**

أن قول الماتريدية: « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه ، ولا فوق العالم ولا تحته ، ولا يمين ولا شمال ، ولا خلف ، ولا أمام » .

مع مخالفته المنقول الصحيح ومكابرته المعقول الصريح ، وخروجه على الفطرة والإجماع مستلزمٌ لكون الله معدوماً بل ممتنعاً ، بل صريح فى ذلك بأبلغ عبارة ؛ لأن الشيء إذا لم يكن داخل العالم ، ولا خارجه ، ولا فوقه ولا تحته ولا يمينه ولا شماله ولا أمامه ولا خلفه فهو معدوم بل ممتنع بلا ريب ، والعقل الصريح ، والفطرة الصحيحة يشهدان على ذلك .

بل الماتريدية والأشعرية أحسوا أن تصور هذا الشيء الذى هذه صفته صعبٌ ، ولذلك قال الإيجي الأشعرى (٧٥٦ هـ) : والجرجانى الماتريدى (٨١٦ هـ) الحنفى واللفظ له : « وربما يستعان فى تصور موجود لا حيز له أصلاً بالإنسان الكلى[1] المشترك بين أفراده ، وعلمنا به ، فإنهما

---

(١) الكلى : نوعان «كلى حقيقى » : « وكلى إضافى » فالكلى الحقيقى : ما لايمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، كالإنسان ، والكلى الإضافى هو الأعم من الشيء ، والجزئى ما يقابله ، انظر تعريفات الجرجانى : ١٠٣ ، ٢٣٨ - ٢٣٩ .

موجودان ، وليسا بمتحيزين قطعاً[1] .

قلت : انظر أيها المسلم كيف اعترف هؤلاء بالحق وأن هذا الشيء الذى هذه صفته لا يعقل ولكن ربما يستعان فى تصوره بالإنسان الكلى ؟ .

ومع ذلك لا يذعنون للحق .

فاعترافهم هذا أكبر دليل وأقطع حجة على أن قولهم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ، ولا تحت ... »

صريح فى عدم وجود الله تعالى بل فى كونه ممتنعاً .

لأن وجود الإنسان الكلى وجود ذهنى ، لا خارجى حتى باعتراف الماتريدية عامة والكوثرى خاصة[2] .

فوجود الإنسان الكلى فى الخارج ممتنع بلا ريب ، فإذا كان وجود الله تعالى كوجود الإنسان الكلى -

فلابد أن يكون وجوده ذهنياً ، يمتنع وجوده فى الخارج .

فيكون الله على قولهم معدوماً بل ممتنعاً .

قال شيخ الإسلام : « الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، وبشرط سلب الأمور الثبوتية أو لا بشرط مما يعلم بصريح العقل انتفاؤه فى الخارج ، وإنما يوجد فى الذهن ، وهذا مما قرروه فى منطقهم اليونانى .

وبينوا أن المطلق بشرط الإطلاق ، كإنسانٍ مطلقٍ بشرط الإطلاق ، وحيوان مطلقٍ بشرط الإطلاق ، وجسم مطلقٍ بشرط الإطلاق ، ووجودٍ مطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا فى الأذهان دون الأعيان »[3] .

---

(١) انظر المواقف : ٢٧٢ ، وشرحها : ٢٢/٨ .

(٢) انظر : شرح المواقف : ٨ / ٢٢ ، وتعريفات الجرجانى : ٢٣٩ ، وشرح الفقه الأكبر : ٦٢ وتبديد الظلام / للكوثرى : ٦٣ شرح التهذيب: ٥٩-٦٠ .

(٣) درء التعارض : ١ / ٢٨٦ . وانظر شرح التهذيب: ٥٩-٦٠ ، للجلال .

قلتُ : لذا نرى أن استدلالهم على إثبات الصانع فى الحقيقة استدلال على نفى الصانع .

قال شيخ الإسلام : « ... قولهم : إنا عرفنا حدوث العالم بهذه الطريق وبه أثبتنا الصانع –

يقال لهم : لا جرم [أنكم] ابتدعتم طريقاً لا يوافق السمع ولا العقل ؛

فالعالمون بالشرع معترفون أنكم مبتدعون فى الإسلام ما ليس منه ،

والذين يعقلون ما تقولون يعلمون أن العقل يناقض ما قلتم ، وأن ما جعلتموه دليلاً على إثبات الصانع لا يدل على إثباته ؛ بل هو استدلال على نفى الصانع ، وإثبات الصانع حق ،

وهذا الحق يلزم من ثبوته إبطال استدلالكم »[1] .

قلت : لذلك قال أئمة السنة : « المعطل يعبد عدماً ، والممثل يعبد صنماً ، والمعطل أعمى ، والممثل أعشى ، ودين الله بين الغالى فيه والجافى عنه »[2] .

ومن هذا يظهر أن المشبهة خيرٌ من المعطلة ؛ فإن المعطل شر منه ؛ لأنه شبه الله تعالى ، بالمعدومات والممتنعات[3] .

ولأنه جمع بين التشبيه وبين التعطيل[4] .

---

(١) رسالة فى الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٣٩ ، وانظر : الصواعق المرسلة : ٣ / ٩٦٢ – ٩٨٨ ، ومختصر الصواعق : ١ / ١٣٠ ، ط جديدة والصواب: « لاجرم أنكم ابتدعتم » .

(٢) مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٦١ ، ١٩٦ ، وجلاء العينين : ٣٩١ ، ٣٨٨ .

(٣) راجع لتحقيق هذا المطلوب : الصواعق المرسلة : ١ / ٢٦٣ – ٢٦٥ ، ٤ / ١٢٣٤ – ١٢٣٥ ، وانظر : التدمرية : ٣٠ ، ٨٠ ، ومجموع الفتاوى : ٣ / ١٦ ، ٤٩ ، ودرء التعارض : ٦ / ١٣٦ – ١٣٧ ، ٧ / ٢٦٠ .

(٤) انظر : رد الدارمى على بشر المريسى : ٧٦ ، والتدمرية : ٨١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٤٩ مع أن المشبه معطل أيضاً .

وأن القول بالتشبيه المحض أهون من التعطيل ، والتعطيل أعظم ضرراً من التشبيه ، حتى باعترافهم[1] .

وقد صرح القرامطة الباطنيةُ على لسان ابن سينا وأمثاله .

والأشعرية على لسان الغزالى والرازى وأمثالهما ، والماتريدية على لسان التفتازانى والبياضى ، وأمثالهما ، بأن الكتب السماوية والرسل لو صرحت للجمهور بأن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ، ولا فوق -

لبادروا إلى الإنكار ولقالوا : إن هذا هو المعدوم[2] .

قلتُ : لا ريب أن هذا الرب الذى يصفه الماتريدية بأنه لا فوقُ ولا تحتُ ولا خارجُ ولا داخلُ شىءٌ ممتعُ الوجود فضلاً عن أن يكون واجب الوجود .

ولذلك جاءت الكتب السماوية والرسل على أن الله تعالى فوق العالم فتوافق النقلُ الصحيحُ والعقلُ الصريحُ والفطرةُ السليمةُ ، وكل هذا يدل على أن هؤلاء الماتريدية فى قولهم هذا مبطلون ومُعدِمون وجود الله سبحانه وتعالى ، بل جعلوه ممتنعاً ، من حيث لا يشعرون .

وقد صرح كثير من أئمة السنة والكلام بأن نفى علو الله تعالىٰ مستلزم لكون الله معدوماً بل ممتنعاً .

وسأذكر فيما يلى نماذج من نصوص بعضهم لتكون محجة واضحة

---

(١) انظر : إلجام العوام للغزالى الأشعرى : ١٣٠ ، وعقيدة الإسلام / لأبى الخير الماتريدى : ٣٥٦ ، وراجع أيضاً درء التعارض : ١ / ٢٤٩ ، ١٠ / ٣٠٦ ، وشرح الطحاوية / لابن أبى العز : ٢٣٧ .

(٢) انظر ص : ٢/٢٦٠ ٢٧٦ .

وشاهدة لما قلنا وتكون فيها عبرة للماتريدية وتتم الحجة عليهم وتقطع أدبارهم وأعذارهم ، وتقلع أوردتهم وأوتنتهم :

١ - الإمام محمد بن الحسن الشيبانى أحد الأئمة الثلاثة للحنفية رحمهم الله (١٨٩ هـ) فقد صرح بأن الجهمية وصفوا الله تعالى بصفة لا شيء[١] .

٢ - إمام أهل السنة أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) .

قال بعد ما ذكر عقيدة الجهمية وسلوبهم : « فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء »[٢] .

٣ - الإمام عبد العزيز بن يحى بن مسلم الكنانى المكى[٣] (٢٤٠ هـ) صاحب كتاب « الحيدة »[٤] فى صدد رده على الجهمية :

قال : « قال - [يعنى أحدُ الجهمية] - أقول : إن الله فى كل مكان

---

(١) تقدم نص كلامه مع التخريج فى صـ : ٧٦/٢ .

(٢) الرد على الجهمية : ١٠٥ - ١٠٦ ، ونقله شيخ الإسلام فى بيان تلبيس الجهمية : ١ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) راجع ترجمته الفهرست لابن النديم : ٢٣٦ ، وتاريخ بغداد : ١٠ / ٤٤٩ ، وتهذيب التهذيب : ٦ / ٣٦٣ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٩٥ .

(٤) هذا الكتاب مناظرة بينه وبين بشر بن غياث المريسى الحنفى الجهمى (٢١٩ هـ) وله مخطوطات كثيرة وطبع مراراً وتكراراً ، وحقق بتحقيق الدكتور جميل صليبا سنة (١٣٨٤ هـ) من مطبوعات « المجمع العربى » بدمشق ، والكتاب صحيح النسبة إليه ، راجع الفهرست / لابن النديم : ٢٣٦ ، تاريخ بغداد : ١٠ / ٤٤٩ ، ودرء التعارض : ٢٤٥/٢ ، ١١٥/٦ ، وينقل عنه شيخ الإسلام ، انظر : على سبيل المثال : درء التعارض : ٢ / ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ومشٰى على تصحيح نسبته إليه ابن حجر فى التهذيب : ٦ / ٣٦٤ ، وابن العماد فى الشذرات : ٢ / ٩٥ ، وحاجى خليفة فى الكشف : ١ / ٦٩٤ ، وراجع لمزيد التفصيل ، إلى مقدمة الدكتور / جميل صليبا لكتاب « الحيدة » فلا عبرة بتشكيك إمامنا الذهبى رحمه الله فى الميزان ٢ / ٦٣٩ ، ولا بتقليد التاج السبكى له فى « طبقاته » ٢ / ١٤٥ ، والله أعلم .

لا كالشىء فى الشىء ، ولا كالشىء على الشىء ، ولا كالشىء خارجاً عن الشىء ، ولا مبايناً للشىء .

قال : [أى الكنانى] :

فقد دللت بالقياس والمعقول على أنك لا تعبد شيئاً ،
لأنه لو كان شيئاً داخلاً فى القياس والمعقول –
لأن يكون داخلاً فى الشىء أو خارجاً من الشىء ، فوصفت – لعمرى ! ملتبساً لا وجود له وهو دينك ، وأصل مقالتك التعطيل »[1] .

قلت : علق على كلام الكنانى هذا شيخُ الإسلام قائلاً :

« فهذا عبد العزيز يبين أن القياس والمعقول يوجب أن ما لا يكون فى الشىء ولا خارجاً منه فإنه لا يكون شيئاً وأن ذلك صفةُ المعدوم ... ، وعبد العزيز هذا قبل وجود الحنبلية ... »[2] .

٤ – الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب (بعد ٢٤٠ هـ) .

الذى أصَّل ومهَّد للماتريدية والأشعرية جميعاً .

والذى يعدُّ الإمام الأول للأشعرية كما هو الإمام للكلابية بل للأشعرى نفسه[3] فى دوره الكلابى[4] .

والذى قد أثنى عليه ابن فورك (٤٠٦ هـ) ثناء عاطراً وغالى فيه مغالاة فوصفه بألقابٍ فخمةٍ وأوصافٍ ضخمةٍ منها ما يلى :

« شيخ أهل الدين » « إمام المحققين » « المنتصر للحق وأهله » « الذاب عن دين الله » .

(١،٢) درء التعارض : ٦ / ١١٨ – ١١٩ ، ومجموع الفتاوى : ٥ / ٣١٧ ، ٢٩٥ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٩١ ، عن كتاب الرد على الزنادقة والجهمية : للكنانى .

(٣) درء التعارض : ٦/١٢١ .

(٤) تقدم الكلام عن أدوار الأشعرى الثلاثة فى صـ : ١/٣٩٥ – ٣٩٦ .

« السيف المسلول على أهل الأهواء والبدع » « المؤيد بنصرة الهدى والرشد » .

« الشيخ الأول » « الإمام السابق » « الممهد لهذه القواعد » « المؤسس لهذه الأصول » .

« الفاتق لرتق الأباطيل » إلى آخر ذلك الثناء العاطر ...[1]

فقد قال ابن كلاب هذا : « وأخرج من النظر والخبر قول من قال : « لا فى العالم ولا خارج منه فنفاه نفياً مستوياً ، لأنه لو قيل له : « صفه بالعدم » .

ما قدر أن يقول فيه أكثر منه ، ورد أخبار الله نصاً ، وقال فى ذلك ما لا يجوز فى خبر ولا معقول ، وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص » .

والنفى الخالص عندهم هو الإثبات الخالص ، وهم عند أنفسهم قياسيون .

فإن قالوا : « نعم ليس فوق » .

قيل لهم : « وليس هو تحت » ؟

فإن قالوا : « لا فوق ولا تحت » .

أعدموه ؛ لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم » .

قيل لهم : « فهو لا مماس ولا مباين » ؟.

فإذا قالوا : « نعم » .

قيل لهم : « فهو بصفة المحال من المخلوقين الذى لا يكون ولا يثبت فى الوهم .

فإذا قالوا : « نعم » .

قيل لهم : فأخبرونا عن معبودكم : مماس هو أم مباين ؟ .

---

(١) درء التعارض : ٦/١٢١ .

فإذا قالوا : لا يوصف بهما » .

قيل لهم : « فصفة إثبات خالقنا كصفة عدم المخلوق .

فلم لا تقولون : « عدم » .

كما تقولون للإنسان « عدم » إذا وصفتموه بصفة المعدوم .

وقيل لهم : « إذا كان عدم المخلوق وجوداً له ، فإذا كان العدمُ وجوداً كان الجهلُ علماً والعجزُ قوةً »[1] .

وقال ابن كلاب أيضاً فى الرد على ما يقولون : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته » ، وجعلهم كالدهرية : « فلم لا كنتم أولى بالكفر والتشبيه منهم ؟ إذ زعمتم مثل زعم الملحدين ، وقلتم مثل مقالة الضالين ، وخرجتم عن توحيد رب العالمين »[2] .

قلت : وفى كلام ابن كلاب هذا عبرة بالغة للماتريدية والأشعرية .

وقد علق على كلامه هذا شيخ الإسلام قائلاً :

« والمقصود : أن ابن كلاب – إمام الأشعرى ، وأصحابه ، ومن قبلهم ، كالحارث المحاسبى وأمثاله –

يبين أن من قال : « لا هو فى العالم ولا خارج منه » .

فقوله فاسدٌ خارجٌ عن طريق النظر ، والخبر ، وأنه قد رد خبر الله نصاً .

ولو قيل له : « صفه بالعدم » .

ما قدر أن يقول أكثر منه ... ، وأنهم قالوا : « هذا هو التوحيد الخالص » .

---

(١) درء التعارض : ٦/١١٩– ١٢١ ، ومجموع الفتاوى : ٥/٣١٧ – ٣١٩ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٤١ واجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٨٢ – ٢٨٣ ، عن كتاب « المجرد » لابن فورك الذى جمع فيه مقالات ابن كلاب . و « خرج » أولى .

(٢) الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٤٠ ، عن كتاب « المجرد » لمقالات ابن كلاب لابن فورك .

وهو النفى الخالص ، فجعلوا « النفىَ الخالص » هو « التوحيدَ الخالص » ، وهذا الذى قاله – ابن كلاب – هو الذى يقوله جميع العقلاء الذين يتكلمون بصريح العقل ، بخلاف من تكلم فى المعقول بما هو وهم وخيال فاسد »[1] .

٥ – الإمام أبو الحسن الأشعرى (٣٢٤ هـ) إمام الأشعرية ، والذى جعله كثير من الحنفية ، ومنهم الكوثرى حنفياً[2] .

فقد قال هذا الإمام فى الرد على الجهمية نفاةِ الصفات ولاسيما صفة « العلو » :

« ... فلم يثبتوا له فى وصفهم حقيقةً ، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانيةً ، إذ كلّ كلامهم يؤول إلى التعطيل ، وجميع أوصافهم تدل على النفى ، يريدون بذلك « التنزيه » ، ونفى « التشبيه » على زعمهم .

فنعوذ بالله من « تنزيه » يوجب النفىَ والتعطيلَ »[3] .

قلت : فى كلام هذا الإمام عبرة للماتريدية والأشعرية جميعاً ، فاعتبروا يا أولى الأبصار .

٦ – السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوى (٤٢١ هـ) الملك العادل ، وفاتح بلاد الهند والسند ، وكاسر الأصنام ، الملقب بـ « يمين الدولة » و « أمين الملة »[4] فله قصة مع ابن فورك (٤٠٦ هـ) الذى قال فيه ذهبى العصر

---

(١) درء التعارض : ٦ / ١٢٢ .

(٢) انظر : الجواهر المضيئة : ٢ / ٥٤٤ ، وطبقات طاش كبرى زاده : ٥٥ ، وتعليقات الكوثرى على تبين كذب المفترى : ١١٧ .

(٣) الإبانة : ٢ / ١١٧ ، تحقيق د / فوقية ، و : ٩٢ ، تحقيق الأرناؤوط ، ط / دار البيان و ١٢٦ ، ط / الجامعة الإسلامية .

(٤) انظر ترجمته فى البداية والنهاية : ١٢ / ٢٩ – ٣١ .

العلامة المعلمى (١٣٨٦ هـ) ما قال[1] .

فقد نفى ابنُ فورك – أمام هذا السلطان – « فوقية » الله تعالى ، ووافق الجهمية ، وخرج من الجماعة وكابر العقل الصريح وناقض النقل الصحيح وعاند الفطرة السليمة ، فوصف الله بصفة المعدوم بل الممتنع .

فقال له السلطان :

« فلو أردت أن تصف المعدوم كيف تصفه بأكثر من هذا »[2] .

وقال له أيضاً : « فرق لى بين هذا « الرب » الذى تصفه ، وبين « المعدوم »[2] .

٧ – وقال الإمام حافظ المغرب ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) .

« ... وهم – [أى « المعطلة »] ... نافون للمعبود « يلاشون أى يقولون : لا شىء »[3] والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة ... »[4] .

٨ – شيخ الإسلام (٧٢٨ هـ) .

حَصْرُ كلام شيخ الإسلام فى بيان أن قول المتكلمين : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ... » .

صريح فى كون الله معدوماً بل ممتنعاً بشهادة بداهة النظر والفطرة –: صعبٌ .

وله تحقيقات بديعة إلى الغاية تسر الخواطر وتقر النواظر .

---

(١) انظر : التنكيل : ١ / ٢٦ ، ٢٤٢ ، ٢ / ٣٤٥ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ١٧٣ وقد ذكرنا بعض كلام المعلمى فيه انظر : ص : ١/٢٥٠ . ٢/٢٥٠ .

(٢) التدمرية : ٦٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٣٧ ، ودرء التعارض : ٦ / ٢٥٣ والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٧ .

(٣) زيادة من الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٩ ، ولم أجدها فى التمهيد لابن عبد البر .

(٤) التمهيد / لابن عبد البر : ٧ / ١٤٥ – وانظر ما سبق فى ص : ٢/٢٣٥ .

وأكتفى بالإحالة إلى بعض مؤلفاته القيمة فليرجع القارىء إليها[1] .

وقد رفع إلى شيخ الإسلام فتيا فى صورة قصيدة فيها :

« يا مُنْكراً أن الإله مباين * للخلق يا مفتون بل يافاتن
هب قد ضللت فأين أنت ؟ فإن تكن * أنت المباينَ فهو أيضاً بائن
أو قلت : لست مبايناً قلنا : إذن * بالاتحاد ، أو الحلول تشاحن
أو قلت : ما هو داخل ، أو خارج * هذا يدل بأن ما هو كائن[2]
إذ قد جمعت نقائصاً ووصفته * عدما بماهل أنت عنها ضاعن[3]
فارجع وتب من قال مثلك إنه * لمعطل والكفر فيه كامن »

فأجاب شيخ الإسلام بجواب كاف شاف يشفى العليل ويروى الغليل من المرضى بأدواء التحريف والتعطيل .

وحقق بالمنقول الصحيح والمعقول الصريح أن الله فوق العالم ، وأن قولهم : « إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ... » .

يلزم منه كون الله تعالى معدوماً بل ممتنعاً فأجاد وأفاد شيخ الإسلام ،

---

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية : ١ / ١٣ ، ٣١٤ - ٣١٧ ، ودرء التعارض : ٦ / ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٤٣ - ١٤٦ ، شرح حديث النزول : ٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٦٨ ، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢ / ٣٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٢٣٩ ، وقد ذكرنا بعض النصوص لشيخ الإسلام لتحقيق هذا المطلب انظر ما تقدم فى ص : ٢/٥٠٤ ، ٥٠٦-٥٠٧ .

(٢) هكذا فى الأصل ، ولعل الصواب « بأنه لا كائن » أى بأنه غير موجود .

(٣) هكذا فى الأصل ، بالضاد المعجمة والعين المهملة ، ولم أجد مادة « ضعن » فى كتب اللغة ، ولعله خطأ ، والصواب « ظاعن » بمعنى « السير » أو « ضاغن » بمعنى « الميل » راجع القاموس : ١٥٦٤ ، ١٥٦٦ ، فيكون المعنى « أنت عن هذه العقيدة سائر مائل » أى هل أنت تتوب عن هذه العقيدة .

جزاه الله خيراً[1] .

٩ – وقال مؤرخ الإسلام ناقد الرجال الإمام الذهبى (٧٤٨ هـ) :

« مقالة السلف ، وأئمة السنة ، بل الصحابة ، والله ورسوله ﷺ والمؤمنون : أن الله عز وجل فى السماء وأن الله على العرش ، وأن الله فوق سماواته ..

ومقالة الجهمية : أنه فى جميع الأمكنة .

ومقالة متأخرى المتكلمين : أن الله تعالى ليس فى السماء ، ولا على العرش ولا على السماوات ، ولا فى الأرض ، ولا داخل العالم ولا خارج العالم ، ولا هو بائن عن خلقه ، ولا هو متصل بهم ...

قال لهم أهل السنة والأثر ... :

فإن هذه السلوب نعوت المعدوم ، تعالى الله جل جلاله عن العدم ؛

بل هو متميز عن خلقه ، موصوف بما وصف به نفسه ،

من أنه فوق العرش بلا كيف »[2] .

١٠ – الإمام ابن القيم رحمه الله (٧٥١ هـ) له بحوث قيمة فى تحقيق أن كلام المتكلمين : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ... » .

مستلزم لكون الله تعالى معدوماً بل مستحيلاً ممتنعاً .

وأن حاصل قولهم إنكار وجود الصانع ، وأنهم سايروا الفلاسفة ، والدهرية ، والجهمية ، والزنادقة ، وأنهم لا للإسلام نصروا ، ولا لأعدائه

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٦٧ – ٣٢٠، وهذه الرسالة حرية بأن تكتب بمداد العقيان على ألواح الجنان ولعلها ستطبع محققة لتعم فائدتها ، وانظر : أيضا التدمرية : ٥٩ – ٦٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٣٧ – ٣٩ .

(٢) العلو : ١٠٧ ، ١٩٥ ، ومختصر العلو : ١٤٦ – ١٤٧ ، ٢٨٧ ، ومثله كلام شيخنا الألبانى فى مختصر العلو : ٥٤ ، ١٢٢ .

كسروا ، وأن طريقهم لإثبات الصانع طريق لنفيه ، إلى آخر كلامه القيم المهم الفصيح البليغ الذى فيه دواءٌ شافٍ كافٍ للمرضى بداء التحريف والتعطيل[1] .

ومن أقواله الصوارم :

« فاحكم على من قال: ليس بخارج * عنها ، ولا فيها ، بحكم بيان
بخلافه الوحيين ، والإجماع والـ * ـعقل الصريح ، وفطرة الرحمن
فعليه أوقع حدَ معدومٍ وذا[2] * حدُّ المحال بغير ما فرقان
باللعقول إذا نفيتم مخبراً * ونقيضه ! هل ذاك فى إمكان
إذ[3] كان نفى دخوله، وخروجه * لا يصدقان معا لذى الإمكان
إلا على عدم صريح نفيه * متحقق ببداهة الإنسان
أيصح فى المعقول يا أهل النهى * ذاتان لا بالغير قائمتان
ليست تباين منهما ذات لأخـ * ـرى ، أو تحايثها فتجتمعان
إن كان فى الدنيا محال فهو ذا * فارجع إلى المعقول ، والبرهان »[4]

---

(١) انظر : الصواعق المرسلة : ٣ / ٩٦٢ - ٩٨٨ ، الوجه الستون ، والوجه الحادى والستون ٤ / ١٢٣٣ - ١٢٣٥ ، الوجه « ١٣٧ » ومختصر الصواعق : ١ / ١٨٨ - ٢٠١ ، الطبعة القديمة ، و ١ / ١٢١ - ١٣٠ ، الطبعة الجديدة ، الوجه الثلاثون ، والحادى والثلاثون .

(٢) فى الأصل : « بلا » وفى توضيح المقاصد « بلى » ولعل الصواب « وذا » كما فى شرح الهراس .

(٣) فى الأصول كلها : « إن » ولعل الصواب « إذ » فإنها للتعليل ، ولا يصح : « إن » لعدم وجود الجواب .

(٤) القصيدة النونية : ٥٥ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٨٦ - ٣٨٩ ، وتوضيح الكافية الشافية : صـ : ٥٨ ، وشرح النونية لهراس : ١ / ١٧٦ - ١٧٧ .

١١ – وقال الإمام ابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ) :

« .. بل يقول هؤلاء المتكلمون « لا مباين ، ولا مجانب ، لا داخل العالم ولا خارجه » .

فيصفونه بصفة العدم والممتنع ...

تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً ...[(١)]

١٢ – وقال الإمام الشوكانى (١٢٥٠ هـ) :

« يا هذا ... قد رأيت ما يقوله كثير منهم :

« إن الله سبحانه ...، لا داخل العالم ، ولا خارجه » .

فأنشدك الله ! أى عبارة تبلغ مبلغ هذه العبارة فى النفى ؟ .

وأى مبالغةٍ فى الدلالة على هذا النفى، تقوم مقام هذه المبالغة ؟

فكأن هؤلاء فى فرارهم من شبهة « التشبيه » إلى هذا « التعطيل » كما قال القائل :

« فكنت كالساعى إلى مثعب[(٢)] موائلاً من سبل الراعد »

أو « كالمستجير من الرمضاء بالنار »[(٣)]

والهارب من لسعة الزنبور إلى لدغة الحية ، ومن قرصة النحلة إلى قضمة الأسد »[(٤)] .

١٣ – ١٥ – وللعلامة محمود الآلوسى الحنفى (١٢٧٠ هـ) وابنه نعمان

---

(١) شرح الطحاوية : ٣٤٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، وانظر نصه فيما سبق فى صـ : ٢ / ٤٨٩– ٤٩٢ .

(٢) « المثعب » مسيل الوادى . القاموس : ٨٠ .

(٣) هذا عجز وصدره : « والمستجير بعمرو عند كربته » .

(٤) التحف فى مذاهب السلف : ٩ ، ضمن الرسائل السلفية له ، وضمن الرسائل المنبرية : ٢ / ٩٢ ، ونقله المولوى برخوردار على الملتانى الحنفى وأقره ، انظر : حاشيته على النبراس للفريهارى : ١٦٩ .

الآلوسي الحنفي (١٣١٧ هـ ، وحفيده شكري الآلوسي الحنفي (١٣٤٢ هـ) كلام مهم في هذا الصدد وقد تقدم نص كلامهم[١] .

وفي ذلك عبرة للماتريدية أيما عبرة ؟ .

الحاصل : أن هؤلاء الماتريدية وخلطاءهم من المتكلمين أفنوا أعمارهم وأنهوا قواهم لإثبات وجود الله تعالى وأنه واجب الوجود بطرق استلزمت كون الله تعالى معدوماً ؛ بل ممتنع الوجود فضلاً عن كونه ممكن الوجود ؛ لأنهم وصفوا الله تعالى بصفات المعدومات بل الممتنعات ، فأرادوا التنزيه فوقعوا في أقبح التشبيه وأوقحه ، وأرادوا نفي التمثيل فوقعوا في أبشع التحريف وأشنع التعطيل .

○ الوجه الخامس :

أن قول الماتريدية : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ... » إلى آخر هذيانهم - رفعٌ للنقيضين .

ورفع النقيضين محال عند العقلاء جميعاً[٢] .

فإن القاعدة المطردة الكلية في « النقيضين » أنه لا يجوز رفعهما ولا يجوز جمعهما ، حتى باعتراف الماتريدية[٣] .

---

(١) انظر : صـ : ٢/٤٨٩ - ٤٩٢ .

(٢) راجع التدمرية : ٦٣ - ٦٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٣٩ - ٤٠ ، ونقض المنطق : ٥١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٦٠ - ٦١ ، والقصيدة النونية : ٥٥ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٨٦ - ٣٨٩ ، وتوضيح الكافية الشافية : ٥٨ - ٥٩ ، وشرح النونية / للهراس : ١ / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) اعلم أن « الشيئين » إن تصادقا كلياً ، فهما « متساويان » كالإنسان والناطق عندهم فكل إنسان ناطق ، وكل ناطق إنسان .
وإن تفارقا كليًا فهما « متباينان » كالإنسان ، والفرس ، فلا شيء من الإنسان بفرس وكذا العكس ، تهذيب المنطق مع شرحه / للجلال : ٤٣ . =

□ شبهة والجواب عنها :

إن أئمة السنة لما شدوا الخناق على هؤلاء المتكلمين من الماتريدية وغيرهم ، بأن قولكم هذا : لا داخل ولا خارج ولا فوق ولا تحت ... » صريح في رفع النقيضين - أرادوا التخلص من هذا المضيق فلم يجدوا حيلةً ولا وُفِّقُوا لقبول الحق بل تشبثوا بشبهة أوهن من بيت العنكبوت الذى ليس له ثبوت .

فقالوا : إن قولنا : « لا داخل ولا خارج ... » ليس من قبيل رفع النقيضين ؛ لأن « الداخل » ليس نقيضاً لـ « الخارج » .

لأنهما وجوديان ، فهما « ضدان » وليسا « نقيضين » لأنه يشترط في « النقيضين » أن يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً « فنقيض الداخل »

= و « المتقابلان » هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة .
وأنواع التقابل أربعة :
١ - « الضدان » وهما الوجوديّان اللذان لا يجتمعان ، وقد يرتفعان ويعقل كل واحد منهما دون الآخر ، كالإنسان ، والحجر ، فالشجر لا إنسان ، ولا حجر ، فارتفعا .
٢ - « المتضايفان » وهما الوجوديّان اللذان لا يجتمعان ، ولكن لا يعقل أحدهما بدون الآخر ، كالأبوة ، والبنوة .
٣ - « النقيضان » وهما اللذان يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً ولا يجتمعان ولا يرتفعان ، نحو « الإنسان » و « اللا إنسان » ويسمى « التقابل » بالإيجاب والسلب .
٤ - « العدم والملكة » وهما اللذان يكون أحدهما وجودياً والآخر عدم ذلك ومحل أحدهما صالح للآخر ، نحو « البصر » « والعمى » راجع : تعريفات الجرجاني : ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وتبديد الظلام / للكوثري : ٧٨ - ٨٩ .
قلت : هذا الذى ذكرنا من معنى « التناقض » هو عند هؤلاء المناطقة والمتكلمين ، لكن « التناقض » عند العقول السليمة الصحيحة الصريحة أوسع منه وأعم .
قال شيخ الإسلام : « ومن المعلوم ، أن العقل إذا جزم بامتناع اجتماع الأمرين ، أو امتناع ارتفاعهما سواء كان أحدهما وجوداً والآخر عدماً ، وهو « التناقض الخاص » أو كانا وجودين ... » انظر : درء التعارض : ٦ / ١٢٣ ، ٥ / ٢٧١ - ٢٧٣ .

هو « اللاداخل » ونقيض الخارج هو « اللا خارج » فإذا قلنا : « إن الله لا داخل العالم ، ولا خارجه ... » .

لم يلزم منه « رفع النقيضين » وإنما يلزم منه رفع « الضدين » وهو جائز[1].

وقالوا : « ... ليس « خارجٌ » مساوياً لـ « لا داخلٍ » وإنما هو أخص منه فلا يلزم من نَفْيه نَفْيُه ، لأن نفي الأخصِ أعمُّ من نفيِ الأعمِّ ، والأعمُّ لا يستلزم الأخصَّ ... »[2].

قلت : لنا عن هذه الشبهة عدة أجوبة : أكتفي منها بجوابين :

• الأول : جواب إنكاري :

فنقول : لا نسلم أن « المتناقضين » هما اللذان يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً ؛ فإن هذا مجرد اصطلاحكم ، بل الصحيح عند الأذهان الصحيحة والعقول الصريحه ، بل العرف واللغة : أن « المتناقضين » هما الأمران اللذان يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما سواء كانا وجوديين ، أو عدميين ، أو كان أحدهما وجودياً ، والآخر عدمياً .

فمن سلب عن الله حياة وعلماً لابد أن يصفه بالموت والجهل وإلا لزمه رَفعُ النقيضين مع أنهما وجوديان ؛ فـ « المتناقضان » على هذا التعريف والاصطلاح أعم مما ذكرتم تبعاً للمتفلسفة المشائين لتتذرعوا باصطلاحكم هذا إلى جواز سلب النقيضين عن الخالق تعالى[3] .

---

(١) انظر : السيف الصقيل / لتقى الدين السبكى ، مع تعليقات الكوثرى المسماة : « تبديد الظلام » : ٧٨ ، وبراءة الأشعريين / لأحد الكوثرية المجاهيل : ٨٣ .

(٢) براءة الأشعريين : ٨٣ .

(٣) انظر : درء التعارض : ٥ / ٢٧١ - ٢٧٤ .

فحينئذ يلزم من قولكم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ... » .

رفع النقيضين بغاية صراحة وأوضح عبارة .

ولن تجدوا لرفعه نصيراً ، ولو كان بعضكم لبعض ظهيراً .

قال شيخ الإسلام : « ... وهذا منتهى قول القرامطة ، وهو جمع النقيضين ، أو رفع النقيضين ومن المعلوم ، أن العقل إذا جزم بامتناع اجتماع الأمرين ، أو امتناع ارتفاعهما سواء كان أحدهما وجوداً ، والآخر عدماً ، وهو التناقض الخاص ، أو كانا وجودين ، فإنا نعلم ذلك ابتداءً بما نشهده في الموجودات التي نشهدها »[1] .

وقال : « ولفظ « التنافي » و « التضاد » و « التناقض » ، و « التعارض » ألفاظ متقاربة في أصل اللغة ، وإن كانت تختلف فيها الاصطلاحات ، فكل « متضاد » فهو مستلزم لـ « التناقض اللغوي » ولهذا يسمي أهل اللغة أحد « الضدين » « نقيض » الآخر .

وكُلُّ « تعارضٍ » مستلزمٌ لـ « التناقض » اللغوي ، و « النقيضان » في اصطلاح كثير من أهل النظر : هما اللذان لا يجتمعان ، ولا يرتفعان .

و « الضدان » لا يجتمعان ، لكن يرتفعان ....

فـ « التناقض » في عرف أولئك أعم منه في عرف هؤلاء .

فإنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وقد يكونان « ثبوتيين » وقد يكونان « عدميين » وقد يكونان « ثبوتاً وانتفاء » ولو كان أحدهما وجوداً والآخر عدماً ، فقد يعبر عنهما بصيغة الإثبات التي لا تدل بها على « التناقض الخاص » .

كما إذا قيل للموجود : « إما أن يكون قائماً بنفسه ، وإما أن يكون قائماً بغيره ، وإما أن يكون واجباً بنفسه ، وإما أن يكون ممكناً بنفسه ،

---

(١) درء التعارض : ٦ / ١٢٣ .

وإما أن يكون قديماً ، وإما أن يكون محدثاً » ونحو ذلك .

فمن المعلوم أن تقسيم الموجود إلى قائم بنفسه وغيره ، وواجب وممكن ، وقديم ومحدث – تقسيم حاصر ، كتقسيم المعلوم إلى الثابت والمنفي ، وهذان القسمان لا يجتمعان ولا يرتفعان كما أن الوجود والعدم لا يجتمعان ولا يرتفعان .

وأما أهل اللغة :

فالنقيضان عندهم أعم من هذا كله ، كـ « المتنافيين ... » .

ثم حقق شيخ الإسلام أن المتكلمين في اصطلاحهم هذا تابعون للمتفلسفة المشائين ليتذرعوا بذلك إلى سلب النقيضين ، عن الخالق سبحانه ويتم لهم نفي الصفات بهذه الطريقة الباطلة العاطلة[1] .

قلت : هذا الذي حققه شيخ الإسلام تحقيق لا تحقيق بعده في ميدان العلم نقلاً وعقلاً .

أما سباب تقي الدين السبكي (٧٥٦ هـ) والكوثري للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ، بأن ابن القيم : فشر فشاراً كثيراً ، وهو ممن لا يعرف « الضدين » ولا « النقيضين » وقد خلط ، وأنه « البجباج ، النفاج »[2] .

إلى آخر ما طعنا فيه[3] .

فلا جواب عن السباب إلا أن أقول : رمتني بدائها وانسلت ، وأقول : لا يطعن في اطلاع الإمام ابن القيم على العلوم العقلية والنقلية إلا

---

(١) درء التعارض : ٥ / ٢٧١ – ٢٧٣ ، وما بعدها ، وانظر : أيضاً التدمرية : ٦١ - ٦٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٣٢ - ٤٠ ، والقصيدة النونية : ٥٥ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٨٦ - ٣٩٣ ، وتوضيح الكافية الشافية : ٥٨ – ٥٩ ، وشرح النونية / للهراس : ١٧٧ – ١٨١ .

(٢) « البجباج » السمين المضطرب اللحم المجتمع الضخم « النفاج » المتكبر المتنفخ » القاموس : ٢٣٠ ، ٢٦٦ .

(٣) السيف الصقيل مع تبديد الظلام : ٧٨ .

مصاب فى عقله أو دينه ، ومطعون فى ديانته وأمانته ، وكلام ابن القيم هو بعينه كلام شيخ الإسلام وشيخ الإسلام كما أنه إمام فى العلوم الشرعية القرآنية الحديثية الفقهية الأصولية ، والعلوم العربية والتاريخية ، كذلك كان إماماً فى العلوم العقلية ، الفلسفية ، المنطقية ، الكلامية ، فهو بارى أقواسها وأبو عذرها وعارف بعجرها وبجرها .

ولذلك قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

« فوزان هذا النفى ما قد قلته * حرفاً بحرف أنتما[1] صنوان »[2]

وقال :

«فافرق لنا فرقاً يبين مواقع الـ * إثبات والتعطيل بالبرهان

أولا فأعط القوس باريها وخلـ * ـل الفشَر منك وكثرةَ الهذيان»[2]

وأقول ما قال الشاعر :

«يا بارى القوس برياً لست تحسنها * لا تفسدنها وأعط القوس باريها »

• الجواب الثانى : تسليمى :

فنقول : سلمنا : أن « النقيضين » هما اللذان يكون أحدُهما وجودياً والآخر سلبياً فلا يجوز رفعهما ولا جمعهما .

ولكن نقول : إن قولكم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارج العالم ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ولا فى الجهات الست .

وإن كان بظاهره رفع « المتضادين » ، ولكنه فى الحقيقة يرجع إلى رفع « النقيضين » حتى على اصطلاحكم ، وذلك من طريقين :

---

(١) أى الفيلسوف ، والمتكلم ، يعنى أن الفيلسوف نفى عن الله : القيام بالنفس والقيام بالغير ، والمتكلم نفى عنه الدخول فى العالم والخروج عن العالم فكلاهما سيان صنوان ما الفرق بين هذين وكلاهما رفع للنقيضين فبماذا يرد المتكلم على الفيلسوف ؟ .
راجع : شرح النونية / للدكتور هراس : ١ / ١٨١ .

(٢) القصيدة النونية: ٥٦ وتوضيح المقاصد: ٣٩٢/١، وشرح النونية/ لهراس: ١٨١/١.

○ الطريقة الأولى :

أن « المتضادين » إذا لم يكن بينهما واسطة - يكون رفعهما عين رفع « النقيضين » ، كالوجود والعدم ، والحركة والسكون ، فإنه لا واسطة بين الوجود وبين العدم ، كما لاتوجد واسطة بين الحركة والسكون .

فإذا نفيت الوجود يلزم القول بالعدم ، وكذا إذا نفيت الحركة يلزم القول بالسكون . فإذا نفيتهما ، وقلت : هذا الشيء لا موجود ولا معدوم ، أو قلت : هذا الشيء لا متحرك ولا ساكن - فقد رفعت « النقيضين » ؛ لأن حقيقة كلامك أن تقول : هذا الشيء لا موجود ولا لا موجود ، ولا متحرك ، ولا لا متحرك ؛ وهكذا قولك : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا منفصل عنه ولا متصل به ولا فوق ولا تحت ... » هو عين قولك : « إن الله لا داخل العالم ولا لا داخله ،

ولا منفصل عنه ، ولا لامنفصل عنه » .

وهذا رفع « النقيضين » حتى على اصطلاحكم ؛ لأنه لا شك أن « الداخل » و « اللاداخل » نقيضان و « الخارج » و « اللاخارج » نقيضان .

و « المتصل » و « اللامتصل » نقيضان .

و « المنفصل » و « اللامنفصل » نقيضان .

وثبت من هذا أيضاً أن النسبة بين « الخارج » وبين « اللاداخل » نسبة المساواة ؛ فكلُّ « خارجٍ » « لا داخلٌ » وكلُّ « لا داخلٍ » « خارجٌ » .

وليسا أعمَ وأخصَ كما قلتم ، فعليكم أن تتهموا أنفسكم بدل أن تتهموا أئمة الإسلام بالجهل والفشر والخلط ، والبجبجة ، والنفج ...

الحاصل : أن قولكم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ... » مثل قول القائل : « إن الله لا داخل العالم ولا لاداخل ... » لا فرق بينهما إلا في المبنى ، أما في المعنى فكلاهما صريح في رفع « النقيضين » ومآلهما واحد ،

ولا عبرة بتغير العبارة .

ولقد ذكر العلامة المعلمى : من حمقات المتكلمين قصة طريفة فقال :

« ذكر أن بعضهم أورد هذا - يعنى لزوم « الفوقية » لله تعالى من قيامه بالنفس - على أبى إسحاق الإسفرايينى »[١] .

ففرّ إلى قوله : إنما أعنى بقولى : قائم بالنفس « أنه غير قائم بالغير » .

وهذا عجيب ! .

فإنه إذا كان موجوداً ، والموجود إما قائم بنفسه ، وإما قائم بغيره ، فقوله « غير قائم بغيره » إنما حاصله : أنه قائم بنفسه ، فحاصل جوابه : إنما يعنى بقوله « قائم بنفسه أنه قائم بنفسه » .

أقام يُعْمِل أياماً رويته * وشبه الماء بعد الجهد بالماء »[٢]

قلت : لله در العلامة المعلمى ، فقد ذكر قصة طريفة من الحماقات الكلامية التى هى مصداق ما قيل :

« أرى الأمر يُفضى إلى آخر * يُصَيِّرُ آخِرَه أولاً »

○ الطريقة الثانية :

أن النسبة بين « المتصل » وبين «المنفصل» وبين «الزوج» و «الفرد» وبين «الداخل» وبين «الخارج» نسبة انفصال حقيقى، والقضية المركبة من ذلك قضية منفصلة حقيقية، وتسمى « مانعة الجمع والخلو »[٣]، فلا يجوز جمعهما

---

(١) هو إبراهيم بن محمد الملقب بـ «ركن الدين» والمعروف بالأستاذ، من كبار الأشعرية توفى سنة (٤١٨ هـ) الأنساب: ١/٢٣٧، طبقات الشافعية: ٤/٢٥٦- ٢٥٩، للسبكى.

(٢) التنكيل : ٢ / ٣٥٥ ، والقائد : ١٨٣ .

(٣) الانفصال الحقيقى : عدم الجمع صدقاً وكذباً ، والقضية : قول يصح أن يقال لقائله « إنه صادق أو كاذب » والقضية المنفصلة الحقيقة ، ما تحقق فيها الانفصال فى جانبى الصدق والكذب » انظر : إيسا غوجى / لأثير الدين الأبهرى ضمن مجموع مهمات المتون : ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وتهذيب المنطق / للتفتازانى مع شرحه / للجلال ، ومع حاشية الجمال على الجلال / للحسن بن الحسين بن القاسم: ٩٣، وتعريفات الجرجانى: ٢٢٦.

ولا رفعهما .

فقولكم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ... » قضية كاذبة باطلة ، ترجع إلى رفع « النقيضين في المعنى ؛ لأن القضايا المنفصلة انفصالاً حقيقياً لا يصدقان معاً فلا يقال : « هذا العدد زوج وفرد » ، للزوم اجتماع « النقيضين » ولا يكذبان معاً ، فلا يقال : « هذا العدد لا زوج ولا فرد » ؛ للزوم ارتفاع « النقيضين » بل يجب أن يقال : « هذا العدد إما زوج وإما فرد » ؛ لئلا يلزم اجتماع « النقيضين » ولا ارتفاعهما .

لأن العدد إذا كان زوجاً لا يكون فرداً ، وإذا كان فرداً لا يكون زوجاً .

كل ذلك باعترافكم وطبق أصولكم[1] .

مع أن « الزوج » و « الفرد وجوديان ، ومع ذلك لا يجوز ارتفاعهما ولا اجتماعهما ؛ فهكذا لا يجوز أن يقال : « إن الله داخل العالم وخارجه » ، « وإن الله متصل بالعالم ومنفصل عنه » ؛ لاجتماع « النقيضين » ؛ كما لا يجوز : قولكم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه » ؛ لارتفاع « النقيضين » ،

فأنتم في قولكم الفاسد الباطل : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته » كمن قال : « العدد لا زوجٌ ولا فردٌ » .

---

(١) الانفصال الحقيقي : عدم الجمع صدقاً وكذباً ، والقضية : قول يصح أن يقال لقائله « إنه صادق أو كاذب » والقضية المنفصلة الحقيقية ، ما تحقق فيها الانفصال في جانبي الصدق والكذب » انظر : إيسا غوجي / لأثير الدين الأبهري ضمن مجموع مهمات المتون : ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وتهذيب المنطق / للتفتازاني مع شرحه / للجلال ، ومع حاشية الجمال على الجلال / للحسن بن الحسين بن القاسم : ٩٣ ، وتعريفات الجرجاني : ٢٢٦ .

وهذه حقيقة يشهد لها صريح المعقول وصحيح المنقول ، والفطرة المستقيمة ، لأنها وأمثالها من أوضح الأوليات الضروريات البديهيات .

لا يشك فيها إلا مفتون أو مجنون ، أو صاحب غرض ومرض .

ولنعم ما قيل :

« وهذا الحق ليس به خفاء * فدعني من بنيات الطريق »

ولله درء الآخر حيث قال :

« وليس يصح فى الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلىٰ دليل »

ولكون فساد قولكم : وبطلانه عقلاً ونقلاً وفطرةً فى نفيكم « علو الله تعالىٰ » وارتكابكم ما لا يقره عقل ولا نقل ولا فطرة من رفع « النقيضين » وقولكم : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ... » إلى أخر هذيانكم وخروجكم على إجماع جميع بنى آدم ومكابرتكم للعقول ، وإكراهِكم نفوسَكم ضد الفطرة – صرتم فاتحين أبواباً لزندقة أخرى وإلحاد آخر وهو « الحلول و الاتحاد »[1] .

لأن قولكم هذا كان مستحيلاً فى بداهة العقول ، وكان القولُ بالحلول ، والاتحاد أهونَ من قولِكم ، وقولكم شراً منهما ؛ لأن قولكم صريح فى كون الله تعالىٰ معدوماً بل ممتنعاً .

ولذلك يقال : « متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً ، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء »[2] ، ومتكلموهم تفلسفوا وصوفيتهم تكهنوا[3] .

---

(١) انظر : تفصيله فى نقض المنطق : ٥٠ – ٥١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٥٩ – ٦٠ ، ٥ / ٢٧٢ – ٢٧٣ .

(٢) جلاء العينين لنعمان الآلوسى الحنفى : ٣٨٨ ، وانظر : درء التعارض : ٥ / ١٦٩ ، وراجع مجموع الفتاوى : ٥ / ١٩٦ ، ٢٦١ ، ودرء التعارض : ٥ / ٢٧٤ ، ٦ / ١٢٢ – ١٢٣ ، والصواعق المرسلة : ١ / ١٤٧ – ١٤٨ .

(٣) انظر تلبيس إبليس ٦٥ ، ودرء التعارض : ٨ / ٦١ – ٦٢ .

وأهل النظر منهم أهل الشك ، وأهل الزهد منهم أهل الشطح[1][2]

قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

« فلذاك قلنا: إنكم باب لمن * بالاتحاد يقول بل بابان

فنقطتم[3] لهم ، وهم خطُّوا على * نُقَطٍ لكم ،كمعلِّمِ الصبيان »[4]

الحاصل : أن هؤلاء المتكلمين الذين قالوا : « إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ...

وأهل الحلول الذين يقولون : « إنه فى كل شىء » -

وأهل الاتحاد الذين يقولون : « إنه كُلّ شىء » .

هؤلاء المعطلة- كلهم فى ضلال وإلحاد وإضلال يكابرون المعقول الصريح ويناقضون المنقول الصحيح والفطرة السليمة ، والإجماع المحقق ، فهم كلهم زمرة العميان مع تفاوت فيما بينهم وهم كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

« واضرب لهم مثلاً بعميان خلوا * فى ظلمة لا يهتدون سبيلا

فتصادموا بأكفهم وعصيهم * ضربا يُدير رحى القتال طويلا

---

(١) « الشطح » عبارة عن طامات الصوفية التى لا يصدق بها إلا أجهل الخلق درء التعارض ٥ / ٤٦ ، وعند هؤلاء الخرافيين عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى تصدر من أهل المعرفة - [الجهل] - باضطرار واضطراب ، وهو من زلات المحققين [المتهوكين] - تعريفات الجرجانى : ١٦٧ .

(٢) درء التعارض : ٣ / ٢٦٤ ، ٥ / ٣٤٦ .

(٣) فى الأصول « نقطتم » بدون الفاء ، ولكن زدتها لاستقامة الوزن .

(٤) القصيدة النونية : ٥٧ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٩٤ - ٣٩٦ ، وشرح النونية / للدكتور هراس : ١ / ١٨٣ - ١٨٤ .

حتى إذا ملوا القتال رأيتهم مشجوجاً أو مفجوجاً(*) أو مقتولاً»(1)

قلت : أكتفى بهذا القدر ففيه كفاية لمن طلب الحق أما من عاند وقال : « عنزة وإن طارت » فلا دواء لدائه .

وأقول لهؤلاء الماتريدية الذين وقعوا فى رفع النقيضين ، وارتكبوا ما لا يقرّه عقل صريح ولا نقل صحيح ، ولا إجماع ولا فطرة : كُفُّوا عن الولوغ فى لحوم أئمة السنة وأعلام هذه الأمة ، وانتهوا عن الطعن فيهم والملام عليهم ، فأىّ مناسبة بينكم وبينهم ؟ أين الثرىٰ من الثريّا ؟ وهم الذين قدموا للإسلام ما قدموا من خدمات جليلة وجهود جميلة ، متحديا ومتمثلاً بما قيل :

* أقِلّوا عليهم لا أبا لأبيكم * مِنَ اللّوم أو سُدُّوا المكان الذى سَدُّوا *

* فليس شعاع الشمس يخفىٰ لناظرٍ * ولَا مَنْ عليه الحق ينفعه الجحد *

* * *

(*) هكذا فى الصواعق المرسلة ، وفى مختصرها : « مبعوج » ؛ غير أن الصواب « مبعوجاً » بالنصب ؛ يقال : «بَعَجَ بطنه بالسكين يَبعَجُه بَعجاً : إذا شقه ، فهو مبعوج وبعيج » . تهذيب اللغة : ١/٣٨٩ ، الصحاح : ١/٣٠٠ ، القاموس : ٢٣١ .

(1) الصواعق المرسلة : ٣/ ٩٨١ ، ومختصر الصواعق الطبعة القديمة : ١/١٩٦ ، والطبعة الجديدة : ١/١٢٦ وط دار الكتب العلمية : ١٢٢ .

□ المبحث الرابع □

فى خروج الماتريدية على الفطرة السليمة المستقيمة

تشهد فطر بنى آدم كلهم جميعاً - غير الشرذمة القليلة من المتكلمين - أن الله تعالى فوق خلقه أجمعين ، وقلوبهم تتوجه إليه وترغب وقت نزول الشدائد والكرب ، وعلى ذلك جميع بنى آدم ذكورهم وإناثهم ، وعلمائهم وعوامهم ، وعربهم وعجمهم ومسلمهم وكافرهم[1] . وليس إنكار ذلك إلا مكابرة وعناداً وإكراهاً للعقول على قبول ما لا تقبله أبداً وترد فِطَرُ بنى آدم جميعاً .

وقد استدل كثير من سلف هذه الأمة وأئمة السنة بدليل الفطرة على « علو الله تعالى » وأُقدِّم للقراء بعض النماذج من كلامهم ليعرفوا مدى مكابرة الماتريدية للمعقول والمنقول والفطرة والإجماع فى آن واحد .

ونبدأ بذكر نصٍ مهمٍ للإمام أبى حنيفة - رحمه الله - إتماماً للحجة علىَ الماتريدية وإيضاحاً للمحجة السلفية :

١ - قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى (١٥٠ هـ) :

« من قال : لا أعرف الله أفى السماء أم فى الأرض فقد كفر ، قال الله تعالى : ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾[2] .

فإن قال : أقول : بهذه الآية ، ولكن لا أدرى أين العرش ؟ .

---

(١) انظر : فى صـ : ٢/٤٧١ - ٤٧٣ ، ٤٧٦ ٤٨٥ .

(٢) طه : (٥) .

فى السماء أم فى الأرض ؟ فقد كفر أيضاً .

ونذكره من أعلى لا من أسفل .

لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية فى شىء .

وروى فى الحديث أن رجلاً أتى النبى ﷺ بأمة سوداء فقال : وجب على عتق رقبة مؤمنة أفيجزىء أن اعتق هذه ؟ .

فقال لها النبى – ﷺ – : « أمؤمنة أنت ؟ » .

قالت : نعم . فقال : « أين الله ؟ » .

فأشارت إلى السماء فقال : « أعتقها فإنها مؤمنة »[1] .

والمعتزلة تنكر هذا الخبر »[2] .

ولفظ الفقه الأبسط بتحقيق الكوثرى : « من قال : لاأعرف ربى فى السماء أو فى الأرض ؟ .

فقد كفر ؟ وكذا من قال : « إنه على العرش ولا أدرى العرش أفى السماء أو فى الأرض ؟ .

والله يدعى من أعلى لا من أسفل ... وعليه ما روى فى الحديث .... »[3] .

قلت : هاتان الروايتان متفق عليهما بين الماتريدية ولاسيما الكوثرى . وهما صريحتان فى إثبات الإمام أبى حنيفة لصفة « علو » الله تعالى ، وأنه فى السماء وأن من أنكر كون الله فى السماء ، بل من شك فى ذلك بل من شك فى كون العرش فى السماء فقد كفر .

ونص أبى حنيفة هذا ذكره غير الحنفية أيضاً بهذا اللفظ وكذا بألفاظ

---

(١) الفقه الأبسط بشرح أبى الليث السمرقندى : ١٦ – ٢٠ ، المطبوع خطأ باسم « الفقه الأكبر » والمنسوب خطأ إلى الماتريدى .

(٢) عندى تردد فى هذه الجملة ، هل هى من كلام الإمام أبى حنيفة ، أم من كلام السمرقندى ؟ لأن شرح السمرقندى مختلط بمتن الفقه الأبسط بدون علامة التميز .

(٣) ٤٩ – ٥٢ ، وإشارات المرام : ١٩٧ – ١٩٨ .

متقاربة فقد رواه شيخ الإسلام : أبو إسماعيل الهروى : (٤٨١ هـ) وذكره غيره .

وفى بعض تلك الألفاظ : « من أنكر الله فى السماء فقد كفر » .

وفى بعضها : « إذا أنكر أنه فى السماء أم فى الأرض فقد كفر » .

وفى لفظ : « من قال لا أعرف ربى فى السماء أم فى الأرض فقد كفر ، لأن الله يقول : ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾ [طه : ٥] ، وعرشه فوق سبع سماوات .... » .

قلت :[أى أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخى (١٩٩ هـ)][1].

فإن قلت : إنه على العرش استوى ، ولكنه يقول : « لا أدرى العرش فى السماء أم فى الأرض ؟ قال - أى الإمام أبى حنيفة - هو كافر ؛ لأنه أنكر أن يكون فى السماء ، لأنه تعالى فى أعلى عليين ... »[2].

قلت : أيها المسلم طالب الحق والإنصاف تدبر نصوص الإمام أبى حنيفة التى أجمع عليها الماتريدية حتى الكوثرية منهم والتى ذكرها غيرهم من أئمة السنة ، فتراها كلها صريحة بأن الله فوق العالم ، وأنه فى السماء على عرشه ، وأن من أنكر ذلك أو شك فيه أوشك فى كون العرش فى السماء فقد كفر .

---

(١) ثقة عند الكوثرى ودافع عنه ، انظر : مقدمة للعالم والمتعلم ، والفقه الأبسط والرسالة : ٦ ، انظر : ترجمته فى الميزان : ١ / ٥٧٤ - ٥٧٥ ، واللسان : ٢/٣٣٤ - ٣٣٦ فهو كذاب ، ولكنه حجة على الكوثرية .

(٢) انظر إثبات صفة العلو للموفق الدين المقدسى : ١١٦ - ١١٧ ، والعلو / للذهبى : ١٠١ - ١٠٢ والحموية : ٥١ - ٥٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٤٧ - ٤٩ ، ودرء التعارض : ٦ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، اجتماع الجيوش الإسلامية : ١٣٨ - ١٤٠ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣٢٢ - ٣٢٣ ، روح المعانى : ٧ / ١١٥ ، وجلاء العينين : ٣٥٦ ، وغاية الأمانى : ٤٤٤ - ٤٤٩ ، ومختصر العلو : ١٣٦ - ١٣٧ .

كما ترى الإمام أبا حنيفة استدل بعلو الله تعالى بحجج ثلاث :

● **الأولى**:– الحجة النقلية فذكر آية من كتاب الله تعالى كما ذكر حديث الجارية وهذا دليل على أنه كان يستدل بخبر الواحد فى باب العقيدة ، وفى ذلك عبرة للماتريدية .

● **الثانية**:– الحجة العقلية : وهى قوله : « لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية فى شيء . وهذا يتضمن الفرق بين توحيد الربوبية وبين توحيد الألوهية أيضاً .

● **الثالثة**: الحجة الفطرية : وهى قوله : « والله يدعى من أعلى لا من أسفل » .

وكلام أبى حنيفة فى جميع ذلك صريح غاية الصراحة لا يحتمل التأويل بوجه ما .

ومع وضوح نص الإمام أبى حنيفة هذا وصراحته غاية الصراحة بإثبات الفوقية لله تعالى وأنه فى السماء وأن من أنكر ذلك أوشك فقد كفر . ترى كثيراً من هؤلاء الماتريدية ، ومنهم الكوثرية يحرفون نص هذا الإمام الصريح إلى ضِدّ ما يقصده الإمام أبو حنيفة رحمه الله ، من إثباته « الفوقيَة » لله تعالى ؛ فيقول هؤلاء المحرفون : إن وجه تكفير الإمام أبى حنيفة لمن قال ذلك – هو إيهام كون الله تعالى فى مكان ، لأن هذا القائل : يوهم أن لله مكاناً ، فكان مشركاً[1] ، ويقولون أيضاً : إن المراد من الفوقية » الكبرياء والفوقية بالاستيلاء[2] . واستحالوا « الأينية » – أى الإشارة إلى الله تعالى

---

(١) انظر شرح الفقه الأبسط : لأبى الليث السمرقندى : ١٧ ، المطبوع خطأ باسم أبى منصور الماتريدى ، والمطبوع بعنوان « الفقه الأكبر » خطأ أيضاً ، وتعليقات الكوثرى : على الفقه الأبسط : ٥٩ .

(٢) إشارات المرام : ١٩٨ .

بأين ؟ فى حق الله تعالى وقالوا : « ... فلا تتصور الأينية » إلا فى الحادث »[1] .

وقالوا أيضاً فى هذا الحديث : « حديث الجارية » الذى استدل به الإمام أبو حنيفة رحمه الله على فوقية الله تعالى وجواز الإشارة إليه سبحانه وتعالى ، وجواز القول « بأين الله » ؟ وجواز الجواب « بأنه فى السماء » :-

« إنه مؤول لمخالفة القواطع العقليات والنقليات ... »[2] .

كما حرّفوا الدليل الفطرى الذى استدل به الإمام أبو حنيفة رحمه الله ؛ فقالوا : المراد أن السماء قبلةُ للدعاء[3] لا أن الله فى السماء .

ثم هؤلاء لم يكتفوا بتحريف قول الإمام أبى حنيفة ؛ بل حرفوا هذا الحديث « حديث الجارية » أيضاً فقالوا : المراد من « العلو » وكون الله فى السماء المنزلةُ والعلوُّ على العباد علوَ القهر والغلبةِ[4] .

ولا غرو فى ذلك؛ فإنهم لما تعودوا تحريف نصوص الصفات القرآنية والحديثية– هان عليهم التحريفُ لنصوص الإمام أبى حنيفة؛ لأنه أسهل وأيسر.

ولشيخنا الألبانى كلام مهم فى كشف الستار عن تحريفهم لكلام الإمام أبى حنيفة[5] .

تعصب الحنفية الماتريدية للإمام أبى حنيفة فى الفقهيات ومخالفتهم له فى العقائد :

والعجب كل العجب من هؤلاء الحنفية الماتريدية ! .

---

(١) تعليقات الكوثرى على الفقه الأبسط : ١٩٩ .

(٢) إشارات المرام : ١٩٩ .

(٣) انظر : صـ : ٥٤٢/٢ – ٥٤٣ .

(٤) إشارات المرام : ١٩٨ .

(٥) انظر مختصر العلو : ١٣٦ – ١٣٧ .

كيف خرجوا على عقيدة الإمام أبي حنيفة ؟ .

أ – مع أنهم مقلدون له فى الفقهيات تقليداً أعمى ومتعصبون له تعصباً مقيتاً ، كعادة المقلدة المتعصبة فى رفع أئمتهم حتى كأنهم أنبياء مرسلون[١] .

ب – ووصل الأمر بهم إلى أن جعلوا أحاديث رسول الله ﷺ حنفيةً .

وقد اعترف بهذه الحقيقة الشيخ العلامة المفتى محمد شفيع الديوبندى رحمه الله تعالى رحمة واسعة ، فأوصى وصيةً مهمةً حريةً بأن تكتب بماء الذهب على ألواح القلوب حيث قال : « لا بأس بأن تكونوا حنفيةً فى مذهبكم الفقهى ، ولكن إياكم وأن تتكلفوا بجعل الحديث النبوى حنفياً »[٢] .

جـ – بل قد جعل بعضهم عيسىٰ عليه السلام والمهدىَّ من الحنفية[٣] .

د – ولهذا سهل على الكوثرى جعل كثير من أئمة الإسلام من الحنفية[٤] .

هـ – وحديثهم المفتعل المختلق المكذوب الموضوع المصنوع معروف ، وهو « أن سائر الأنبياء يفتخرون بى وأنا أفتخر بالنعمان وهو سراج أمتى ، وفى بعض طرقه « محمد بن إدريس » يعنى الإمام الشافعى » أضر من إبليس »[٥] .

---

(١) انظر : حجة الله البالغة : ١ / ١٥٥ ، والإنصاف : ١٠٠ ، وسكت عليه أبو غدة الكوثرى .

(٢) انظر : تكملة فتح الملهم للشيخ محمد تقى العثمانى : ١ / ٧ .

(٣) انظر : الدر المختار مع رد المحتار : ١/٥٦-٥٧ .

(٤) انظر فقه أهل العراق : ٦٠ – ٦٤ ، وما بعدها .

(٥) انظر : المدخل إلى الإكليل / للحاكم : ٥٦ – ٥٧ ، تاريخ بغداد : ١٣ / ٣٣٥ ، الأباطيل /للجورقانى : ١ / ٢٨٣ ، موضوعات / ابن الجوزى : ٢ / ٤٨ – ٤٩ ، معرفة التذكرة لابن القيسرانى : ٢٥٧ ، الميزان : ٣ / ٤٣٠ ، =

و – فتراهم يحتجون به ويدافعون عنه ومنهم الكوثرى[١] .

ز – ومن نماذج غلوهم ما يقول الكوثرى : « إن عقل أبى حنيفة يزنُ عقولَ أهل طبقته »[٢] .

ح – وإنّ سحر أبى حنيفة : « سحر نعمانى سحر به ألباب الفقهاء حتى العائب لا سحر بابلى ليسحر به عيون المغفلين »[٣] .

ط – ويقول : « مآثره عند الجميع تبهر الأبصار ، ومفاخره تزفر بها الأسفار »[٤] .

ى – ومن غلوهم زعمهم أن أبا حنيفة لم يكد يخطىء وإن أخطأ ردوه ، أى لا يُقَرُّ على الخطأ[٥] وهذا من صفات الأنبياء عليهم السلام » .

ك – وأشنع من هذا قولُ العلامة الإمام أنور الكشميرى الديوبندى (١٣٥٢ هـ) .

« ... فإن شأن الإمام – أبى حنيفة – أرفع من أن تجرى كلمة على لسانه لا يرضاها الله ورسوله ﷺ »[٦] .

= الكشف الحثيث / لسبط ابن العجمى : ٣٧٧ ، واللسان : ٥ / ٧ ، ١٧٩ ، اللآلىء المصنوعة / للسيوطى : ١ / ٤٥٧ – ٤٥٨ ، تنزيه الشريعة / للكتانى : ٢ / ٣٠٠ ، الخيرات الحسان : لابن حجر الهيثمى المكى : ٢٤ – ٢٥ ، الأسرار المرفوعة / للقارى : ١٠١ ، الفوائد المجموعة / للشوكانى : ٤٢٠ ، كشف الخفاء / للعجلونى : ١ / ٣٣ ، التنكيل / للمعلمى : ١ / ٤٤٦ – ٤٤٩ .

(١) انظر : الدر المختار مع حاشية رد المحتار : ١ / ٥٢ – ٥٣ ، تأنيب الكوثرى : ٤٥ ، وتعليقات الكوثرى على تاريخ بغداد : ١٣ / ٣٣٥ .

(٢) تأنيب الكوثرى : ١٧٤ .

(٣) المرجع نفسه : ٢٠٤ .

(٤) ترحيب الكوثرى : ٣٠٧ .

(٥) انظر : تأنيب الكوثرى : ٢٢٢ ، ومقالاته : ١٣٢ .

(٦) فيض البارى : ٤ / ٥١٤ ، وأقره البنورى ، وبدر عالم الديوبنديّان .

قلت : هذه المنقبة أرفع من منقبة الأنبياء « عليهم السلام » .

ل – وأبشع من هذا كله ما وقع فيه الشيخ محمود الحسن الحنفى الديوبندى الملقب بـ« شيخ الهند » وصدرُ المدرسين بجامعة ديوبند (١٣٣٩ هـ) الذى زاد فى القرآن من عند نفسه وتقول على الله[١].

فقد اعترف فى مسألة « خيار المجلس » أن مذهب الشافعى حق ومع ذلك صـرّح بوجوب تقليد الإمام أبى حنيفة فيقول :

« فالحاصل أن مسألة « الخيار » من مهمات المسائل ، وخالف أبو حنيفة فيه الجمهور وكثير من المتقدمين والمتأخرين ... ، ورجح مولانا الشاه ولى الله ... مذهب الشافعى من جهة الأحاديث والنصوص ، وكذلك قال مولانا شيخنا ...: « الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعى فى هذه المسألة ، ونحن مقلدون يجب علينا تقليدُ إمامنا أبى حنيفة »[٢] .

قلت : هذا هو التقليد الباطل المذموم المقيت أُمُّ الطامات الكبرىٰ ، وبها طمّ الوادى على القرىٰ ، وعمّ العضالُ الورىٰ[٣].

---

(١) تقدمت ترجمته فى ص: ١/٣٣٦-٣٣٧،وانظر تحريفه فى إيضاح الأدلة ٩٧ .

(٢) تقرير سنن الترمذى / لشيخ الهند : ٤٠ .

ومن هذا القبيل صنيع الإمام ابن نجيم (٩٧٠ هـ) الملقب عند الحنفية بأبى حنيفة الثانى ؛ حيث اعترف اعترافاً واضحاً بوجوب تقليد المذهب مع العلم بكون الحق خلافه ، فيقول فى صدد مسألة عدم نقض عهد الذمى بسبّه للنبى ﷺ : « نعم نفس المؤمن تميل إلى قول المخالف فى مسألة السبّ ، لكن اتباعنا للمذهب واجب » . انظر البحر الرائق : ٥ / ١١٥ .

قلت : نعوذ بالله من نبذ الحق نضالاً عن مذاهب الناس وتعصباً لها ؛ إذ هذا من الخذلان والخسران وهذا عين الضلال والإضلال .

(٣) راجع حجة الله البالغة : ١ / ١٥٥ ، والإنصاف : ٩٩ – ١٠٠ وسكت عليه أبو غدة الكوثرى ومفاتيح الغيب ٣١/١٦ وتحفة الأنام : ٦٣ .

وهو مخالف لوصايا أئمة الإسلام عامةً ووصيةِ الإمام أبي حنيفة خاصةً[1] .

فانظر : أيها المسلم وتدبر في مواقفهم وانظر غلوهم في الإمام أبي حنيفة وتقليدهم الأعمى له وتعصبهم المقيت له في الفقهيات ! .

ثم انظر : خروجهم عليه في باب توحيد الأسماء والصفات ، ولله في خلقه شئون ! .

وهذا الدليل الفطري الذي استدل به الإمام أبو حنيفة على « فوقية » الله تعالى على خلقه –

قد استدل به بعد الإمام أبي حنيفة أئمة الإسلام أيضاً :

وفيما يلي أسماء بعضهم مع ذكر نصوصهم :

٢ – الإمام يزيد بن هارون (٢٠٦ هـ) فقد قيل له : مَنِ الجهميةُ ؟ .

فقال : « من زعم أن الله على العرش على خلاف ما يَقِرُّ في قلوب العامة فهو جهمي »[2] .

٣ – الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب إمام الكلابية وإمام الأشعري والأشعرية (بعد ٢٤٠ هـ) الذي ذكرنا مكانته على لسان ابن فورك[3] .

فقد قال ابن كلاب : « وقد غرس في بنية الفطر ومعارف الآدميين ، من ذلك ما لا شيء أبين منه ، ولا أوكد .

لأنك لا تسأل أحداً عنه عربياً ولا عجمياً ، ولا مؤمناً ولا كافراً .

فتقول : أين ربك ؟ .

---

(١) انظر : حجة الله البالغة : ١ / ١٥٧ ، والإنصاف : ١٠٤ – ١٠٥ ، وسكت عليه أبو غدة الكوثري .

(٢) تقدم تخريجه في صـ : ٢/٤٧٨ .

(٣) انظر : صـ : ٢/٥٠٤–٥٠٥ .

إلا قال : فى السماء إن أفصح .

أو أومـأ بيـده ، أو أشار بطرفه - إن كان لا يفصح .

لايشير إلى غير ذلك من أرض ، ولا سهل ، ولا جبل .

ولا رأينا أحداً داعياً إلا رافعاً يديه إلى السماء .

ولا وجدنا أحداً - غير الجهمية - يسأل عن ربه ، فيقول فى كل مكان .

كما يقولون - [الجهمية] - وهم يدّعون أنهم أفضل الناس كلهم ! .

فتاهت العقول ، وسقطت الأخبار ، واهتدى جهم ورجلان معه ... »[1] .

قلت : فليعتبر الماتريدية والأشعرية من كلام ابن كلاب هذا ، فهل من مدكر ؟ وهل ابن كلاب من المشبهة الوثنية ؟ .

٤ - الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، أديب أهل السنة (٢٧٦ هـ) له كلام مهم : قال فيه : « وأن القلوب عند الذكر تسموا نحوه ، والأيدى ترفع بالدعاء إليه ... والأمم كلها عربيها وعجميها تقول :

« إن الله تعالى فى السماء » .

ما تُرِكَتْ على فِطَرِها .... »[2] .

٥ - الإمام الحافظ المحدث الفقيه اللغوى الأديب أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمى (٢٨٠ هـ)[3] ، فله كلام طويل فى تقرير هذا الدليل الفطرى .

فمن كلامه : « ثم إجماع من الأولين والآخرين العالِمِيْنَ منهم

---

(١) درء التعارض : ٦ / ١٩٤ ، ومجموع الفتاوى : ٥ / ٣٢٠ ، اجتماع الجيوش : ١٨٠ ، الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨٢ ، عنه .

(٢) تأويل مختلف الحديث : ٢٧١ - ٢٧٢ ، والعلو / للذهبى : ١٤٥ ، ومختصر العلو : ٢١٦ .

(٣) راجع جلالة مكانه فى العلوم إلى شهادة السبكى له فى طبقاته : ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٤ .

والجاهلين : أن كل واحد ممن مضى وغبر إذا استغاث بالله تعالى ... ، يمد يديه وبصره إلى السماء ... ، لمعرفتهم بالله أنه فوقهم ... ، وأن فرعون ونمرود مع كفرهما وعُتُوّهما يعلمان أن الله عز وجل فوق السماء ... »[(١)] .

٦ – إمام الأئمة ابن خزيمة (٣١١ هـ) قال :

« ... كما هو مفهوم فى فطرة المسلمين علمائهم ، جهالهم ، أحرارهم ومماليكهم ذكرانهم وإناثهم بالغيهم وأطفالهم .

كل من دعا الله عز وجل فإنما يرفع رأسه إلى السماء ويمد يديه إلى الله ... »[(٢)] .

٧ – الإمام أبو الحسن الأشعرى إمام الأشعرية (٣٢٤ هـ)
الذى جعله الحنفية – ومنهم الكوثرية – حنيفيًّا[(٣)] .

له كلام مهم قيم إلى الغاية فمن كلامه : « ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء ؛ لأن الله تعالى مستوٍ على العرش ... »[(٤)] .

قلت : ينبغى للأشعرية والماتريدية أن يستحيوا من هذا الإمام على أقل تقدير فهل الأشعرى مشبه مجسم وثنى يعبد صنماً سماوياً ؟!.

٨ – الإمام أبو سليمان الخطابى (٣٨٨ هـ) الذى يقول فيه الكوثرى : « ومنزلته فى العلم أشهر من نار على علم ، جمع بين الحديث والفقه والأدب ومعرفة الغريب .. »[(٥)] .

---

(١) الرد على الجهمية : ٢٠ – ٢١ ، وانظر : رد الدارمى على بشر المريسى : ٢٥ .
(٢) كتاب التوحيد : ١ / ٢٥٤ .
(٣) انظر : ماسبق فى صـ : ٥٠٧/٢ .
(٤) الإبانة : ٢ / ١٠٧ ، تحقيق د / فوقية ، و : ٨٦ ، تحقيق الأرناؤوط ، طبعة دار البيان ، و : ١٢٠ ، طبعة الجامعة الإسلامية .
(٥) مقدمة الكوثرى للأسماء والصفات للبيهقى : ى .

وبعد هذا الثناء العاطر لا يمكن للكوثرى أن يرميه بالشرك والوثنية والتجسيم والتشبيه .

لقد قال رحمه الله : « القول فى أنه « تعالى مستوٍ على العرش ... » ؛ ثم ذكر عدة آياتٍ وأقوالَ السلف ثم قال :

« فدل ما تلوناه فى هذه الآيات أن الله فى السماء ومستوٍ على العرش ... » إلى أن قال : « وقد جرت عادة المسلمين خاصتهم وعامتهم أن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ويرفعوا أيديهم إلى السماء وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو فى السماء سبحانه وتعالى »[1].

قلت : لعل الإمام الخطابى لا يكون من الوثنية المجسمة المشبهة عند الكوثرية ! إذاً يجب عليهم أن يذعنوا له ويسلموا قوله .

٩ – الإمام أبو بكر القاضى محمد بن الطيب الباقلانى أحد كبار أئمة الأشعرية القدامى (٤٠٣ هـ) الملقب بـ « سيف السنة » ولسان الأمة ، والمتكلم على لسان أهل الحديث » حتى باعتراف الكوثرى وإقراره[2] .

ومما قال الكوثرى فى إجلال الباقلانى ، وابن فورك (٤٠٦ هـ) وعبد القاهر البغدادى (٤٢٩ هـ): « ولا تجد فى كلام هؤلاء مجاراةً للحشوية بكلام مُوْهِمٍ ، بل هم صرحاء فى التنزيه البات »[3] .

قلت : الآن أقدم أمام الكوثرية نَصًّا مهما للإمام الباقلانى فى إثبات فوقية الله تعالى : واحتجاجه عليها بدليل الفطرة .

فلعل هؤلاء الماتريدية ولاسيما الكوثرية يقبلون كلامه ؛ لأنه لا يوجد فى كلامه مجاراةً للحشوية ولا كلامُه مُوهِمٌ للتشبيه ، بل هو صريح فى التنزيه البات حتى على اعتراف الكوثرى ، كما سمعتم .

---

(١) بيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٣٦ – ٤٣٧ ، عن كتاب « شعار الدين » للخطابى .

(٢،٣) مقدمة الكوثرى لكتاب « الإنصاف » للباقلانى : ٨ – ٩ ، ١١ .

فلقد بوب الإمام الباقلانى لتحقيق صفتى « الاستواء و « الفوقية » لله تعالى وأطنب فى الرد على المعطلة وساق الأدلة النقلية والعقلية والفطرية .

فمما قال : « باب : هل الله فى كل مكان ... ؟ .

قيل : معاذ الله ؟! بل هو مستوٍ على العرش كما أخبر فى كتابه ... » .

وقال فى بيان دليل الفطرة على ذلك : « ولو كان فى كل مكان ... لصح أن يُرْغَبَ إليه نحو الأرض ، وإلى وراء ظهورنا ، وعن أيماننا وشمائلنا ، وهذا ما قد أجمع المسلمون على خلافه ، وتخطئة قائله » .

ثم أجاب عن شبهات المعطلة وأبطل تأويلاتهم ، فأجاد وأفاد[1] .

قلت : هذا كان الباقلانى ، وتلك كانت منزلته عند الكوثرى ، وهذه كانت عقيدته كما سمعت ، فليحكم الكوثرية عليه بالوثنية والشرك والتجسيم والتشبيه ! فهل كان الباقلانى أيضاً من الكفرة المشركين الوثنية المجسمة المشبهة ؟؟ .

١٠ - الإمام ابن فورك أحد أئمة الأشعرية (٤٠٦ هـ) :

له كلام فى غاية من الأهمية فى إثبات « الفوقية » لله تعالى ، واستدلاله عليها بدليل الفطرة ، وجواز السؤال بأين الله ؟ والجواب بأنه فى السماء[2] .

وقد تقدم آنفاً أن الكوثرى شهد لابن فورك بأنه بعيد عن مجاراة الحشوية وأنه صريح فى التنزيه البات فالكوثرى منتحر بمدية لسانه .

---

(١) التمهيد : ٢٦٠ - ٢٦٢ ، وذكر شيخ الإسلام والذهبى وابن القيم والألبانى نصوصاً مهمة أخرى للباقلانى عن كتابيه « الإبانة » و « الذب عن الأشعرية » انظر : بيان تلبيس الجهمية ٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، الحموية : ٩٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٩٩ ، والعلو : ١٧٣ ، واجتماع الجيوش : ٣٠١ - ٣٠٣ ، ومختصر العلو : ٢٥٨ .

(٢) انظر : نص كلامه فى صـ : ٢/٥٧١-٥٧٢ .

١١ – الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجوينى (٤٣٨ هـ) والد إمام الحرمين أبي المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى (٤٨٧ هـ) .

له أيضاً كلام متين رصين فى هذا الصدد[1] .

١٢ – وقال الإمام القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين (٤٥٨ هـ) :

« ... ولأن كل عاقل من مسلم ، وكافر إذا دعا فإنما يرفع يديه ووجهه إلى نحو السماء وفى هذا كفاية ...، ولأن من نفى الجهة من المعتزلة والأشعرية يقول : ليس فى جهة ولا خارجاً منها » .

ثم ذكر أن هذا خلاف الفطرة : « لأن العوام لا يفرقون بين قول قائل : طلبته فلم أجده فى موضع مّا وبين قوله طلبته فإذا هو معدوم »[2] .

١٣ – وقال حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) :

« ومن الحجة أيضاً – على أنه عز وجل على العرش فوق السموات السبع : أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة – رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى .

وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته ؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحدٌ ، ولا أنكره عليه مسلمٌ ... »[3] .

قلت : هل يستطيع الكوثرى والكوثرية أن يرموا أمثال ابن عبد البر بالوثنية ، والشرك ، والتشبيه والتجسيم ؟ .

أم ماذا يصنعون أمام هؤلاء الأئمة ؟ .

وقد شددوا الخناق على المعطلة .

---

(١) راجع صـ : ٥٧٢ ، ٥٧٣ .

(٢) درء التعارض : ٦ / ٢٠٨ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٣٨ – ٤٣٩ ، عن كتاب « إبطال التأويلات لأخبار الصفات » لأبى يعلى .

(٣) التمهيد : ٧ / ١٣٤ – ١٣٥ .

وقد قيل :

«لا نسب اليوم ولا خلـة * اتسع الخرق على الراقع»

١٤ - ١٦ - محاورة بين إمام الحرمين أبي المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى (٤٨٧ هـ) وبين الشيخ أبي جعفر الهمذانى (٥٣١ هـ)[١] .

حكاها الإمام المحدث محمد بن طاهر المقدسى المعروف بابن « القيسرانى » (٥٠٧ هـ) .

فقد قال أبو المعالى على المنبر : « كان الله ولا عرش » .

فقال الهمدانى : « يا أستاذ ... ، أخبرنا عن هذه الضرورة التى نجدها فى قلوبنا ما قال عارف قط : ياألله - إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو ، لا يلتفت يمنة ولا يسرة ؛ فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا ؟ .

فصرخ أبو المعالى ، ووضع يده على رأسه وقال : « حيرنى الهمدانى ... » ونزل[٢] .

---

(١) هو محمد بن أبي على الحسن بن محمد بن عبد الله (٥٣١ هـ) وصفه الذهبى بالإمام الحافظ الرحال الزاهد بقية السلف والأثبات ، وذكر حواره مع إمام الحرمين : انظر سير أعلام النبلاء : ٢٠ / ١٠١ - ١٠٢ ، وراجع أيضاً العلو له : ١٨٨ ، ومختصر العلو للألبانى : ٢٧٧ ، وقد وصفه ابن تغرى بردى بالحافظ المحدث المشهور . انظر النجوم الزاهرة : ٥ / ٢٦٠ ، ومع جلالة هذا الإمام ترى التاج السبكى فى طبقاته : ٥ / ١٩١ ، تحامل عليه وعلى الذهبى كعادته ، وقد وهم الشيخ بشير عون فذكر أنه أحمد بن محمد بن الضحاك : انظر شرح الطحاوية بتحقيقه : ٦٥٠ ، « الفهارس » .

(٢) رواها الذهبى فى العلو : ١٨٨ - ١٨٩ ، وسير أعلام النبلاء : ١٨ / ٤٧٧ ، وذكرها فى السير : ٢٠ / ١٠٢ ، معلقة أيضاً وقال الألبانى فى مختصر العلو : ٢٧٦ - ٢٧٧ « إسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ » .

قلت : ذكرها التاج السبكى فى طبقاته : ٥ / ١٩٠ - ١٩١ ، ثم حاول توهينها ونال من الإمامين : الهمذانى والذهبى كعادته ولكن محاولته فاشلة والتعنت عليه واضح كما صرح بذلك الشيخان شعيب الأرناؤوط الحنفى ، ومحمد نعيم العرقسوسى فى =

١٧ – قال الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازى الحنفى (٦٣١ هـ)[١] .

« ... وأما المعقول – فمن وجوه :

أحدها : إطباق الناس كافة ، وإجماع الخلق عامة من الماضين ، والغابرين المؤمنين والكافرين على رفع الأيدى إلى السماء عند السؤال والدعاء ... »[٢] .

١٨ – اعتراف القرامطة الباطنية على لسان ابن سينا الحنفى القرمطى الباطنى (٤٢٨ هـ) .

١٩ – ٢٠ – واعتراف الأشعرية على لسان الغزالى (٥٠٥ هـ) والرازى (٦٠٦ هـ) .

٢١ – ٢٣ – واعتراف الماتريدية على لسان التفتازانى (٧٩٢ هـ) والقاضى كمال الدين البياضى (١٠٩٨ هـ) وأحد الكوثرية المجاهيل مؤلف « براءة الأشعريين » هؤلاء كلهم قالوا : لو جاءت الرسل وأنزلت الكتب السماوية

= تعليقاتهما على سير أعلام النبلاء : ١٨ / ٤٧١ ، وانظر القصة فى نقض المنطق : ٥٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٦١ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٤٤٦ ، واجتماع الجيوش : ٢٧٥ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز : ٣٢٥ – ٣٢٦ ، وروح المعانى : ٧ / ١١٥ ، وغاية الأمانى : ١ / ٤٤٥ ، وجلاء العينين : ٣٥٧ ، كلهم عن المقدسى عنهما . وانظر القصة أيضاً فى منهاج السنة : ١ / ٢٦٣ ، الطبعة القديمة ، والمنتقى للذهبى : ١١٧ – ١١٨ ، تنبيه : استبعد العلامة خطيب أهل السنة وأديبهم « محب الدين الخطيب » أن يكون المراد من « أبى المعالى » فى هذه القصة ، هو « الجوينى إمام الحرمين » انظر تعليقاته على « المنتقى للذهبى : ١١٧ ، ولكن هذا الاستبعاد مستبعد من مثله!!.

(١) ترجمته فى كشف الظنون : ٢ / ١٧٨٤ – ١٧٨٥ ، وإيضاح المكنون : ١ / ٥٣ ، ١٧٤ ، ٢ / ١٩٧ ، ٤٠٥ ، ومعجم المؤلفين : ٢ / ١٥٨ ، وفى كشف الظنون : ٢ / ١٧٨٥ : « فرغ من مقامات بدر الدين » سنة (٧٠٠ هـ) » .

(٢) اجتماع الجيوش: ٣٠٦– ٣٠٧، عن كتابه «فرع الصفات فى تقريع نفاة الصفات».

على التصريح بأن الله لا فوق العالم ولا تحته ولا خارجه ولا داخله ولا متصل به ولا منفصل عنه ... - .

لبادر الناس إلى الإنكار وسارعوا إلى العناد .

ولقالوا : إن هذا الرب الذى تدعوننا إليه - هو عدم محض[1] .

قلت : كلام هؤلاء مشتمل على حق محض ، وكفر صريح بواح :

أما الحق المحض .

فهو اعتراف هؤلاء جميعاً بأن فطر بنى آدم على أن الله تعالى فوق العالم لا يقبلون غير ذلك ، وأن الوصف بأنه « لا داخل العالم ولا خارج ولا فوق ولا تحت » وصف معدوم وممتنع .

وأما الكفر الصريح البواح :-

فهو : زعمهم أن الكتب السماوية جاءت على باطل وكذب وكفر .

وأن الرسل جاؤوا بتقرير هذا الكذب استدراجاً للعوام لمصلحة دعوتهم .

وأقول : بعد هذا الاعتراف الصريح ، وبعد هذا الكفر القبيح هل تنتبه الأشعرية من غفلتهم وهفوتهم ؟ ومتى تستيقظ الماتريدية من سباتهم وغفوتهم ؟ .

فقد قيل :

«على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقلت : ألما تصح والشيب وازع ؟»

٢٤ - الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى (٦٢٠ هـ) .

له كلام طيب قيم مهم فى تقرير « علو الله تعالى » والبرهنة عليه ببرهان الفطرة[2] .

٢٥ - ٢٧ - أئمة السنة الثلاثة : شيخ الإسلام (٧٢٨ هـ) ، والذهبى مؤرخ الإسلام (٧٤٨ هـ) ، وابن قيم الإمام (٧٥١ هـ) .

لهم تحقيقات بديعة دقيقة قيمة فى تقرير « علو الله تعالى » وإقامة أنواع

---

(١) تقدمت نصوصهم فى صـ : ٢٦٠/٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ .

(٢) انظر : إثبات صفة العلو : ١٣١ .

من الحجج عليه ومنها حجة الفطرة[1].

٢٨ - ٣١ - أربعة شهود من كبار الحنفية : الإمام ابن أبي العز (٧٩٢ هـ) .

ومفتي الحنفية محمود الألوسي (١٢٧٠) وابنه العلامة نعمان الألوسي (١٣١٧ هـ) وحفيده السيد شكري الآلوسي (١٣٤٢ هـ) .

لهم كلام مهم في تحقيق « علو الله تعالى » وإقامة دليل الفطرة عليه[2].

قلت : هل هؤلاء كلهم كانوا مشركين كفاراً وثنيةً مجسمةً مشبهةً ؟ .

فليبك على حال الكوثرية من كان باكياً ، أو ليضحك منهم من كان ضاحكاً ! .

فهل تستطيع الكوثرية أن ترميهم بالشرك والكفر والوثنية وعبادة الصنم السماوي مع أنهم جميعاً يثبتون « العلو » لله ويصرحون بأن الله تعالى في السماء فوق خلقه ؟! .

□ شبهة والجواب عنها :

لقد سقنا - كما سمعتم - نصوص سلف هذه الأمة وأئمة السنة ، واعتراف بعض كبار الماتريدية والأشعرية ، بل بعض القرامطة الباطنية .

بدايةً من الإمام أبي حنيفة رحمه الله ونهاية بالآلوسيين رحمهم الله -

---

(١) انظر : درء التعارض : ٦ / ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٣٣ - ٤٧١ ونقض المنطق : ٥٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٦٠ - ٦١ ، والعلو / للذهبي : ١١٧ ، ١٤٥ ، ومختصر العلو للألباني : ١٦٧ ، ٢١٦ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٨١ - ١٢٨٣ ، ١٢٩١ ، ١٣٠٦ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٨٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ .

(٢) انظر : شرح الطحاوية : ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وروح المعاني : ٧ / ١١٥ ، وجلاء العينين : ٣٥٧ ، وغاية الأماني : ١ / ٤٤٥ .

بأن الناس يرفعو ن أيديهم إلى جهة العلو ويتوجهون إلى السماء وقت الدعاء وهذا من الحجج الدامغة على أن الله تعالى « فوق العالم » .

وأن هذا من الفطرة الضرورية التي يجدونها بالضرورة في أنفسهم لا يقبلون خلاف ذلك البتة .

لكن الماتريدية وخلطاءَهم الأشعرية لما لم يجدوا حيلة لدفع هذه الفطرة الضرورية البدهية حرفوا هذا الدليل الفطري وقالوا : إن رفع الأيدي إلى السماء وقت الدعاء أمر تعبدي كما أن التوجه إلى الكعبة أمر تعبدي وأن جهةَ الفوقِ قبلةٌ للدعاء ، لأن السماء منزل البركات والخيرات ومنها يتوقع الخير ، لا لقصد « أن الله تعالى فوق العالم »[1] .

وأول من حرف هذا الدليل – فيما أعلم – أبو منصور الماتريدي .

ولعل الأشعرية تابعوه في هذا التحريف .

بل الماتريدية لم يكتفوا بتحريف هذا الدليل فقط .

بل قالوا : إن الدليل متمسك غلاة الروافض واليهود والكرامية ، وجميع المجسمة[2] .

فقد جعلوا الإمام أبا حنيفة ومعه سلف هذه الأمة وأئمة السنة وكل

---

(١) انظر : من كتب الماتريدية : كتاب التوحيد للماتريدي : ٧٥ – ٧٦ ، و : أصول الدين / لأبي اليسر البزدوي : ٣١ ، تبصرة الأدلة / لأبي المعين النسفي : ٧٦ / ب ، والتمهيد له : ٦ / أ ، و البداية / لنور الدين الصابوني : ٤٨ ، وشرح المقاصد / للتفتازاني : ٢ / ٥٠ ، وإشارات المرام للبياضي : ١٩٨ ، وشرح الفقه الأكبر / للقاري : ١٧٢ – ١٧٣ ، وشرح الإحياء / للزبيدي : ٢ / ١٠٤ ، وتعليقات الكوثري على الفقه الأبسط : ٥١ ، وتبديد الظلام له : ٩٢ ، وبراءة الأشعريين لأحد الكوثرية المجاهيل : ٨١ .

وانظر من كتب الأشعرية : إحياء العلوم : ١ / ١٠٧ ، قواعد العقائد : ١٦٥ ، الاقتصاد : ٣١ ، وكلها للغزالي ، وأساس التقديس : ٧٦ ، والمطالب العالية : ٢ / ٧٢ ، كلاهما للرازي ، والمسامرة / لابن أبي شريف : ٣١ .

(٢) شرح الفقه الأكبر / للقاري : ١٧٣ ، عن الصغناق « السغناق » وأقره .

من استدل بهذا الدليل الفطرى ، على « فوقية الله تعالى » كما تقدم نصوصهم

من غلاة الروافض واليهود والكرامية والمجسمة .

وهذا والله إلحاد وإفساد !.

فيشتمون السلف عامةً ، وإمامهم الأعظم أبا حنيفة خاصةً وهم لا يشعرون .

□ الجواب عن هذه الشبهة :

إنه قد تبين لأهل الإنصاف طالبى الحق من نصوصٍ سقناها آنفاً لكبار أئمة هذه الأمة بل أساطين الكلام ، وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة ، الإمام الأعظم للماتريدية – أن رفع الناس أيديهم إلى جهة العلو وتوجههم إلى السماء وقت الدعاء لدفع الكربات أمر فطرى ضرورى يجدونه فى قلوبهم بالضرورة بدون اختيارهم وبدون تكليفهم تكليفاً شرعياً ، وذلك لأن الله تعالى فوق العالم .

لا لأن الله تعالى كلفهم بالتعبد بذلك كما كلفهم بالتوجه إلى الكعبة –

وهذا أمر لا يشك فيه المجانين فضلاً عن عقلاء المجانين .

فلا عبرة بتحريف مجانين العقلاء ولا بمكابرة السفهاء .

قال أربعة من الشهود العدول من كبار الحنفية : الإمام ابن أبى العز (٧٩٢ هـ) ومفتى الحنفية محمود الآلوسى (١٢٧٠ هـ) وابنه العلامة نعمان الآلوسى (١٣١٧ هـ) وحفيده السيد شكرى الآلـوسى (١٣٤٢ هـ) ، فى الرد على من حرّف دليل الفطرة على « علو » الله تعالى ، واللفظ للأول :

« ... وأجيب على هذا الاعتراض من وجوه :

● **أحدها** :– أن قولكم : « إن السماء قبلة للدعاء » .

لم يقله أحد من سلف الأمة ، ولا أُنزِلَ به من سلطان .

وهذا من الأمور الشرعية فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة

وعلمائها .

● **الثانى** :- أن قبلةَ الدعاء هى قبلة الصلاة ؛ فإنه يستحب للداعى أن يستقبل القبلة ... ، فمن قال : « إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة » أو « إن له قبلتين أحدهما الكعبة ، والأخرى السماء » - .

فقد ابتدع فى الدين ، وخالف جماعة المسلمين .

● **الثالث** :- أن القبلة هى ما يستقبله العابد بوجهه ..

فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه -

فهذا لا يسمى قبلة لا حقيقةً ولا مجازاً ؛ .

فلو كانت السماء قبلة الدعاء -

لكان المشروع أن يوجه الداعى وجهه إليها ، وهذا لم يشرع ...

● **الرابع** :- ومعلوم أن التوجه بالقلب واللجوء ، والطلب الذى يجده الإنسان من نفسه أمر فطرى يفعله المسلم والكافر ، والعالم والجاهل ، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله ، كما فطر على أنه إذا مسه الضر يدعو الله .

● **الخامس** :- مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل ، كما تحولت القبلة من الصخرة إلى الكعبة .

● **السادس** :- وأمر التوجه فى الدعاء إلى جهة العلو مركوز فى الفطرة ، والمستقبل للكعبة يعلم أن الله ليس هناك ، بخلاف الداعى ، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه ، ويرجوه الرحمة أن تنزل من عنده .

● **السابع** :- وأما النقص بوضع الجبهة -

فما أفسده من نقص ، فإن واضع الجبهة إنما يقصد الخضوع لمن فوقه بالذل ، لا أن يميل إليه إذ هو تحته .

هذا لا يخطر فى قلب ساجد ... »[1] .

---

(١) شرح الطحاوية : ٣٢٧ - ٣٢٨ ، وروح المعانى : ٧ / ١١٥ - ١١٧ ، جلاء العينين : ٣٥٧ - ٣٥٨ ، غاية الأمانى : ١ / ٤٤٥ - ٤٤٦ .

قلت : فى هذا القدر كفاية لقلع نسج العناكب ومن أراد التفصيل فليراجع إلى تحقيقات شيخ الإسلام « رحمه الله رحمة واسعة »[1].

فهو فى هذا الباب نسيج وحده ووحيد دهره وفريد عصره ، لا لجواده كبوة ولا لصارمه نبوة ، إذ هو كما قيل :

«لسانى صارم لا عيب فيه * ويجرى لا تكدره الدلاء »

الحاصل : أن الله تعالى فوق هذا العالم وأن فطر بنى آدم تشهد بذلك مع موافقتها المعقول الصريح والمنقول الصحيح وإجماع بنى آدم كلهم ما خلا شرذمة قليلة من المتكلمين كالماتريدية ، وأشقاؤهم الأشعرية .

وأن الناس يقصدون برفع الأيدى إلى جهة السماء أن الله فوق العالم وهذا أمر يجدونه بالاضطرار من أنفسهم وقلوبهم فطرت على ذلك . ولا يقصدون بذلك أن السماء قبلة للدعاء فقط .

فبطل زعم الماتريدية : أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ولا تحت ... والحمد لله رب العالمين .

* **تنبيه** : هذه النصوص السلفية العنبرية الفوّاحة وهذه البراهين الوحيية النقلية العقلية الصرّاحة كافية شافية نافعة قانعة لطالبى الحق المخلصين ؛ وأما المغرضون المرضون فتزيدهم ضلالاً وإضلالاً .

* وما على العنبر الفوّاح من حرج * إن مات من شمّه الزبّال والجعل *
* أو هل على الأسد الكرّار من ضررٍ * أن ينهق العير مربوطا أو البغل *

﴿ يُضلّ به كثيراً وّيهدى به كثيراً ﴾

* * *

(١) انظر على سبيل المثال : بيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٤٣١ - ٥٠٢ ، وهذه التحقيقات التى جاد بها قريحة شيخ الإسلام حرية بأن تطبع محققة فى صورة رسالة مستقلة ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

□ المبحث الخامس □

فى تحقيق صحة السؤال بأين الله وصحة الجواب بأنه فى السماء

لقد أقمنا – بتوفيق الله تعالى فى المباحث السابقة – حججاً باهرةً وبراهين قاهرةً على أن الله تعالى فى السماء . ونعنى بذلك : أنه فى العلو فوق العالم كله ، ويشهد لذلك صحيح المنقول ، وصريح المعقول وفطر جميع بنى آدم وإجماعهم على اختلاف أديانهم وألوانهم ، وألسنتهم وبلدانهم[1] .

ومع ذلك ترى هؤلاء الماتريدية وزملاءهم الأشعرية كشيوخهم الجهمية الأولى يكابرون العقل والنقل ويعارضون الإجماع والفطرة فى آن واحد.

فلا يجوزون السؤال عن الله تعالى بأين ؟ كما لا يجوزون الجواب بأنه فى السماء ؛ لأنهم لما عطلوا صفة « العلو » لله تعالى وحرفوا نصوصها ، وقالوا : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ، ولا فوق ولا تحت إلى آخر هذيانهم – لم يجوزوا – بطبيعة الحال – هذا السؤال ولا هذا الجواب .

ولهذا قال رئيس قضاتهم كمال الدين البياضى (١٠٩٨ هـ) فى عدم جواز هذا السؤال وذلك الجواب : « ... لمنع البراهين اليقينية عن حقيقة الأينية ... »[2] .

---

(١) تقدم الدليل النقلى فى صـ : ٢/٤٦٣ – ٤٧٠ ، والإجماعى فى صـ : ٢/٤٧١ – ٤٨٥ ، والعقلى فى صـ : ٢/٤٨٦ – ٥٢٤ ، والفطرى فى صـ : ٢/٥٢٥–٥٤٦ .

(٢) إشارات المرام : ١٩٩ .

وقال مجددهم رافع لواء الجهمية والقبورية فى آن واحد ذلك الكوثرى الجركسى (١٣٧١ هـ) : « ... فلا تتصور الأينية إلا فى الحادث ... »[١] .

ويقول : القول « بأين » مخالف للبراهين القائمة[٢] .

وإن « أين » سؤال عن المكانة [٣] .

فتابعوا القرامطة الباطنية[٤] .

والجواب عن هذا الهذيان من وجوه :

○ الوجه الأول :

أنه تقرر - فيما سبق - بالمنقول الصحيح ، والمعقول الصريح ، وإجماع بنى آدم كلهم جميعاً - وفطرتهم « خلا هذه الشرذمة القليلة الجهمية » ، أن الله تعالى فى السماء . ونعنى بذلك أنه فوق العالم .

فجاز السؤال بأين الله ؟ وتَعَيَّنَ الجوابُ بأنه فى السماء .

○ الوجه الثانى :

أن رسول هذه الأمة خاتم الأنبياء والمرسلين قد تكلم بهذا السؤال فقال لجارية : « أين الله ؟ فقالت : فى السماء » .

فقد أقر النبى ﷺ جوابها واستحسنه منها وقال لسيدها : « أعتقها فإنها مؤمنة » .

فعن معاوية بن الحكم السلمى فى حديث طويل : « ... ، وكانت لى

---

(١) تعليقاته على الفقه الأبسط : ٤٩ .

(٢) انظر صـ : ٢/٥٥٠ .

(٣) تعليقاته على الأسماء والصفات : ٤٠٧ .

(٤) انظر صـ : ٢/٢٦٧ .

جارية ترعى غنماً لى ، فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بنى آدم آسف كما يأسفون ، لكننى صككتها صكة ، فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك علىّ .

قلت : يارسول الله أفلا أعتقها ؟ .

قال : « ائتنى بها » .

فأتيته بها .

فقال لها : « أين الله » ؟

قالت : « فى السماء » .

قال : « من أنا » ؟ .

قالت : « أنت رسول الله » .

قال : « أعتقها فإنها مؤمنة »[1] .

---

(١) رواه مسلم : ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، ومالك : ٢ / ٧٧٦ - ٧٧٨ ، وأبو داود : ١ / ٥٧٠ - ٥٧٢ ، ٣ / ٥٨٧ - ٥٨٨ ، والنسائى : ٣ / ١٤ - ١٨ ، والشافعى فى الرسالة / ٧٥ - ٧٦ ، والأم : ٥ / ٢٨١ ، ورواه أبو داود الطيالسى: ١٥٠ ، وابن أبى شيبة فى كتاب الإيمان : ٢٧ - ٢٨ ، وأحمد : ٥ / ٤٤٧ - ٤٤٩ ، وعثمان الدارمى فى الرد على الجهمية : ٢١ ، والرد على بشر المريسى : ٩٥ ، وابن أبى عاصم فى السنة : ١ / ٢١٥ ، وعبد الله فى السنة : ١ / ٣٠٦ ، وابن الجارود فى المنتقى : ٨٢ - ٨٣ ، وابن خزيمة فى التوحيد : ١ / ٢٧٨ - ٢٨٢ ، وأبو عوانة : ٢ / ١٤١ - ١٤٣ ، وابن حبان انظر : « الإحسان لابن بلبان » : ٤ / ٩ - ١٠ ، والطبرانى : فى المعجم الكبير : ١٩ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، وابن منده فى الإيمان : ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ . ورواه الإمام أبو حنيفة كما سيأتى فى ص : ٥٥٢/٢ ، واللالكائى فى شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ٧ / ٣٨٧ ، ١٠ / ٥٧ ، والأسماء والصفات ٤٢١ - ٤٢٢ ، وابن عبد البر فى التمهيد : ٧ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والبغوى فى شرح السنة : ٣ / ٢٣٧ - ٢٣٩ ، ٩ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وموفق الدين بن قدامة المقدسى فى إثبات صفة العلو : ٤٦ . وقد صححه البيهقى ، والبغوى ، وابن قدامة المقدسى ، راجع : =

□ قلع نسج الكوثرى حول حديث الجارية :

لقد طعن الكوثرى فى هذا الحديث الصحيح عدواً وبغياً ، وحاصله ما يلى :

١ – الحديث مضطرب .

٢ – كلمة « أين الله » ليست من كلام النبى ﷺ بل هى من سبك الراوى .

٣ – لعل قصة الجارية زيدت فى صحيح مسلم .

٤ – فيه يحى بن أبى كثير ، وهو مدلس ، وقد عنعن .

٥ – الجارية كانت خرساء صماء ، يعنى أنها كانت مضطرة للإشارة .

٦ – لا يصلح هذا الحديث فى باب الاعتقاد ، يعنى أنه خبر الواحد .

٧ – مخالف للبراهين القائمة فى تنزيه الله تعالى عن المكان .

= مظان تخريج هذا الحديث والإمام التوربشتى الحنفى فى الميسر شرح المصابيح كما فى التعليق الصبيح لمحمد إدريس الكاندهلوى الديوبندى : ٤ / ٧٢ ، والذهبى وصرح بأنه من الأحاديث المتواترة ، انظر : العلو : ١٦ – ١٧ ، ٢٦ ، ومختصر العلو : ٨١ – ٨٣ ، والتقى السبكى وقال : « متفق على صحته » نقله عنه كمال الدين البياضى الحنفى فى إشارات المرام : ١٩٩ ، وأقره ، والحافظ فى الفتح : ١٣ / ٢٥٩ ، قلت : كفاه ، صحة إخراج مسلم إياه ، فى صحيحه ، وهو من الأحاديث المتلقاة بالقبول التى تفيد العلم اليقينى النظرى كما تقدم تفصيله فى صـ : ٢/٦٩-١١٦ ، وليس هذا الحديث من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين ، فأجمعت الأمة جمعاء على صحته وقبوله ولم يطعن فيه إلا المعتزلة كما قال أبو حنيفة أو أبو الليث السمرقندى انظر : الفقه الأبسط بشرح أبى الليث السمرقندى : ٢٠ ، وراجع كلام التوربشتى إمام الحنفية فى وقته انظر تعليق الصبيح : ٤ / ٧٢ ، حتى إذا جاء دور الكوثرى فأحيا سنة المعتزلة فطعن فيه « والطير على أشكالها تقع » « تشابهت قلوبهم » (أتوا صوبه بل هم قوم طاغون) ؟ وسيأتى الرد على نسج الكوثرى قريباً إن شاء الله تعالى .

٨ – معاوية بن الحكم الصحابى راوى هذا الحديث لم يكن فقيهاً بل كان أعرابياً يتكلم فى الصلاة ، فإذا وقعت الرواية من غير فقيه فهناك الطامة الكبرى .

٩ – هذا الحديث حديث القوم يعنى هذا الحديث حديث الوثنية المجسمة المشبهة[١] .

هذه كانت نماذج من نسج هذا العنكبوت ، وسيعلم المسلمون أنه ليس لها آية ثبوت .

فنقول وبالله التوفيق : لنا عن شبهاته أجوبة نذكر بعضها فيما يلى :

١ – إن هذا الحديث مما تلقته الأمة بالقبول ورواه مالك فى « الموطأ » ومسلم فى « صحيحه » وليس من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين ، ومثله يفيد العلم اليقينى النظرى ؛ فإنه بمثابة المستفيض المشهور ، بل المتواتر حتى باعتراف الحنفية الماتريدية كما تقدم تحقيق ذلك[٢] .

٢ – إن هذا الحديث لم يطعن فى صحته أحد من هذه الأمة من أهل السنة بل صححوه بل صححه كبار الماتريدية والأشعرية كما تقدم فى تخريجه ، فتلقته الأمة بالقبول .

وأول من طعن فيه هم المعتزلة وبعض المتكلمين الوارثين عن المعتزلة ، حتى باعتراف الحنفية الماتريدية[٣] .

٣ – هذا الحديث موافق لصريح نصوص كتاب الله تعالى وصحيح أحاديث « رسول الله ﷺ » الدالة على أن الله تعالى فى السماء ، حتى باعتراف

---

(١) انظر : تعليقات الكوثرى على الأسماء والصفات : ٤٢١ – ٤٢٣ ، ومقالاته : ٣٤٩ ، ومقدمته للأسماء والصفات : ط / وتبديد الظلام : ٩٤ ، ٩٦ .

(٢) انظر صـ : ٢/٩١ – ١٠٩ .

(٣) انظر : شرح الفقه الأبسط لأبى الليث السمرقندى : ٢٠ ، والتعليق الصبيح : ٤ / ٧٢ .

كبار الحنفية الماتريدية[1] ، فليس هو مجرد خبر الواحد .

٤ – أن هذا الحديث قد رواه الإمام أبو حنيفة « رحمه الله تعالى »[2] .

ومن قواعد الكوثرى نفسه : أنه لا يستساغ تضعيف أحاديثَ رواها أبو حنيفة[3] .

فكيف يستسيغ الكوثرى ذلك لنفسه ؟ وليس هذا إلا تناقضاً واضحاً واضطراباً فاضحاً وليس هذا إلا تلاعباً بالقواعد يورث المفاسد .

وأيضاً لا تنس مقالةً لمحدثِ الحنفية محمد الحسن السنبلى الحنفى الجلد المتعصب الصلب (١٣٠٥ هـ) – حتى باعترافهم[4] .

والذى يجلّه الكوثرية وذكروه فى كبار أئمة الحنفية[5] .

فقد قال : « أحاديث مسند إمامنا صحاح ، وأصح من أحاديث

---

(١) انظر : كلام الإمام التوربشتى الحنفى فى الميسر شرح المصابيح على ما نقله الشيخ محمد إدريس الكاندهلوى الحنفى الماتريدى الديوبندى فى التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح ٤ / ٧٢ ، ولفظه : « ثم إن المتنفر عن هذا الحديث الجد فى الهرب عنه لو أمعن النظر فيه وفيما يتلى عليه من الآيات والذكر الحكيم ، ويروى له من السنن بالنقل القويم – لم يعدم له نظائر فى القبيلين – [يعنى الكتاب والسنة] قال الله تعالى: ﴿ **أأمنتم من فى السماء** .... ﴾ الملك / ١٧ ، ولاشك أنه يريد به نفسه ... » إلى آخر كلامه الطيب القيم غير أننا لا نوافقه بتأويله فى آخر كلامه لجملة أن أمره ونهيه جاء من السماء ، فإن هذا من التأويل الباطل كما تقدم فى فصل التأويل .

(٢) انظر : مسند أبى حنيفة / لأبى محمد الحارثى الحنفى (٣٤٠ هـ) باختصار صدر الدين موسى الحصكفى الحنفى (٦٥٠ هـ) مع شرح الملا على القارى : ١٥٧ – ١٥٨ ، ومسند أبى حنيفة / لصدر الدين موسى الحصكفى (٦٥٠ هـ) ترتيب العلامة المحدث محمد عابد السندى الحنفى (١٢٥٧ هـ) : ١١ ، ومع شرحه « تنسيق النظام » لمحمد الحسن السنبلى الحنفى : ٧ ، وجامع المسانيد لأبى حنيفة ، لأبى المؤيد محمد بن محمود الخوارزمى (٦٦٥ هـ) : ٢/١٦٢-١٦٣ .

(٣) انظر : تأنيب الكوثرى : ٢٢٥ مع أن هذه القاعدة زائفة فاسدة .

(٤) نزهة الخواطر : ٨ / ٤١٩ .

(٥) انظر : فقه أهل العراق : ٧٧ .

الأربعة[١] .

٥ - إن من قواعد الكوثرى والكوثرية قاعدة أخرى وهى : أن استدلال المجتهد بحديثٍ تصحيحٌ له[٢] .

وقد تقدم مراراً أن أبا حنيفة رحمه الله قد استدل بحديث الجارية على « علو الله تعالى[٣] .

هكذا يفضح الله أهل الغرض والمرض بالتناقض الواضح الفاضح .

٦ - من قواعد الحنفية أن الحديث يُحْكَمُ له بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح[٤] .

فكيف بمثل هذا الحديث ؟ .

٧ - أما دعوى الكوثرى أنه مضطرب فإفك مبين .

غير أن هذا الحديث طويل مشتمل على عدة أبواب من الفقه فبعض المحدثين ذكره بطوله وبعضهم بتقطيعه حسب ما يوافق ترجمة الباب[٥] .

مع أنه لابد من تحقيق الاضطراب كون الطرق متساويةً .

أما إذا ترجح بعض الطرق على بعضها فلا يتحقق الاضطراب أبداً

---

(١) مقدمة تنسيق النظام شرح مسند الإمام : ٧ .

(٢) انظر : مقالات الكوثرى : ٧٠ ، والتعليقات المهمة : ٧٢ ، وتعليقات أبى غدة الكوثرى على قواعد فى علوم الحديث : ٥٧ للتهانوى الحنفى .

(٣) انظر : صـ : ٢/٧٥، ٢/٥٢٥، ٥٢٧ .

(٤) قواعد فى علوم الحديث بتحقيق أبى غدة الكوثرى : ٦٠ - ٦٢ ، والأجوبة الفاضلة للكنوى : ٥١ - ٥٢ ، وتتمة أبى غدة الملحقة بالأجوبة الفاضلة : ٢٢٨ ٢٣٨ .

(٥) انظر : الاستيعاب / لابن عبد البر : ٣ / ١٤١٤ - ١٤١٥ ، وأقره الحافظ فى الإصابة : ٦ / ١٤٩ .

حتى باعترافهم[1] .

مع أنه لا تنس قاعدةً أخرى : « أن الضعيف لا يعل به الصحيح » حتى باعترافهم أيضاً[*].

٨ – أما قوله : إن كلمة « أين الله » ليست من كلام النبى ﷺ – فهذا قول أبعد غوراً فى الضلال والإضلال .

فقد ثبت أن هذا الحديث رواه أئمة ثقات ومنهم إمامهم الأعظم « أبو حنيفة رحمه الله » وتلقته الأمة بالقبول ، فما ذا قيمة وسوسة هذا الوسواس الذى يوسوس إلى الناس ؟ .

ومن المعلوم المتقرر أنه لا يجوز تخطئة الرواة بغير حجة بعد ما ثبت الحديث ، لأن هذا فتح الباب لرفع الأمان عن السنة النبوية ولا تخفى عواقبه الوخيمة[2] .

والجهمية يريدون هذا ، وأنى لهم ذلك ؟ بحمد الله تعالى .

٩ – وأما قوله : « إن قصة الجارية زيدت فى صحيح مسلم » .

فكلمة ماكرة يستحى منها من يستحى ؛ وأما من فاته الحياء فليصنع

---

(١) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح : ٨٤ ، الإرشاد / للنواوى : ١ / ٢٤٩ ، الخلاصة / للطيبى : ٧٣ ، الباعث الحثيث : ٧٢ ، التقيد والإيضاح : ١٠٤ ، التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٤٠ ، رسالة فى أصول الحديث / للجرجانى الحنفى : ٩١ – ٩٢ ، النكت على ابن الصلاح : ٢ / ٣٧٢ ، نزهة النظر : ٤٧ ، المختصر فى علم الأثر / للكافيجى الحنفى : ١٤٠ ، فتح المغيث : ١ / ٢٣٧ ، تدريب الراوى ١ / ٢٦٢ .

(٢) راجع : الكواكب الدرارى / للكرمانى : ٢٥ / ١٢٨ ، وفتح البارى : ١٣ / ٣٩٩ ، ٤٠١ .

(*) راجع السنن الكبرىٰ للبيهقى : ١٠ / ١٦٨ ، ونصب الراية للزيلعى الحنفى عن الدارقطنى : ٤ / ٩٧ ، فتح البارى : ٤ / ٣٦٥ .

ما يشاء من مين وشين ! فهل نسى الكوثرى مساعى هؤلاء الجهابذة النحارير الذين وقفوا بمرصاد للكذابين الوضاعين اللاعبين بالسنن ؟ .

فكيف يمكن مع ذلك أن يزاد حديثٌ فى صحيح مسلم ؟ والمحدثون ساكتون صامتون ! .

ولا يخفى اعتناء هذه الأمة بهذا الكتاب .

مع أن هذا الحديث قد رواه أئمة ثقات كمالك ، والطيالسى ، وأحمد وغيرهم ، بما فيه قصة الجارية .

على أن الإمام مسلماً قد رواه من طريق ابن أبى شيبة وابن أبى شيبة قد رواه ، بطوله بما فيه قصة الجارية ، كما تقدم ذلك فى تخريج هذا الحديث .

ولا ينبغى لأمثال الكوثرى أن يَنْسَوْا ما حدث فى التاريخ مِنْ حادثٍ أثار ضجة فى العالم ، وهو أن عبد العزيز بن الحارث بن أسد (٣٧١ هـ) قد وضع حديثين فى مسند الإمام أحمد ، فلم يلبث إلا هتك الله ستره وأخزاه على رءوس الأشهاد ، وكتبوا عليه محضراً[١] .

فكيف بمن يتلاعب بصحيح مسلم ويزيد فيه حديثاً ليس منه ؟؟ .

وأما تشبث الكوثرى بقول الإمام البيهقى : « أخرجه مسلم ... دون قصة الجارية »[٢] .

فباطل ، قطعاً .

لأن الإمام مسلماً قد روى هذا الحديث فى كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة ، بدون قصة الجارية على عادة المحدثين فى تقطيع الحديث[٣] .

أما فى كتاب المساجد ، فقد رواه بطوله مع قصة الجارية ، فلعل الإمام البيهقى وقع نظره على رواية رواها مسلم فى كتاب « السلام » .

---

(١) انظر : تاريخ بغداد : ١٠ / ٤٦٢ ، الميزان : ٢ / ٦٢٤ ، اللسان : ٤ / ٢٦ .

(٢) انظر : السنن الكبرى : ١٠ / ٥٧ ، والأسماء والصفات : ٤٢٢ .

(٣) انظر : صحيح مسلم : ٤ / ١٧٤٩ .

فقال ما قال : فلا يكون مثلُ هذا النفيِ حجةً .

ومثل هذا وقع فيه كثير من الناس حيث نفوا عن صحيح البخارى أحاديث هى موجودةٌ فيه ؛ لأجل أنهم لم يجدوها فى مظانها[1] فلا يكون نفيهم حجة إلا للمغرضين المرضين أهل الأغراض والأمراض .

١٠ – أما قوله : إن يحى بن أبى كثير مدلس وقد عنعن عن هلال .

فالجواب من وجوه :

● **الأول** :– أن هذا الحديث رواه مالك ، والشافعى ، وعثمان الدارمى ، وابن خزيمة ، والبيهقى وغيرهم ، وليس فيه يحى بن أبى كثير .

● **الثانى** :– أن يحى بن أبى كثير قد صرح بالتحديث فى روايته عن هلال عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان والطبرانى .

كما صرح هلال بالتحديث عن عطاء ، وصرح عطاء بالتحديث عن معاوية بن الحكم أيضاً عندهم . فصار الحديث مسلسلاً بالتحديث على رغم أنوف الكوثرى ، والكوثرية .

● **الثالث** : أن يحى بن أبى كثير من الطبقة الثانية من المدلسين وهم ممن احتمل الأئمة تدليسهم لوجوه معروفة عند أهل هذا الشأن[2] .

● **الرابع** :– أن يحى بن أبى كثير لا يحدث إلا عن ثقة كما صرح به أبو حاتم إمامُ هذا الشأن[3] .

---

(١) انظر : شرح صحيح مسلم / للنووى : ١ / ١٥ .

(٢) انظر : طبقات المدلسين : ٢٣ ، ٧٦ ، لكن الحافظ قد أورده فى الثالثة أيضاً ، انظر : النكت : ٢ / ٦٤٣ ، قلت : هذا وهم بلا مرية .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب : ١١ / ٢٦٩ ، الخلاصة / للخزرجى : ٣ / ١٥٩ ، وانظر : علو مقام هذا الراوى فى التعديل والتجريح للباجى : ٣ / ١٢٢٥ – ١٢٢٧ ، وانظر : مكانة الباجى : فى الحديث والفقه والنظر والتاريخ عند الكوثرى فى التأنيب: ٣ ، فقد بالغ الكوثرى فى الثناء عليه وغالى .

● **الخامس** : أن تدليس الصحيحين محمول على السماع حتى باعترافهم[1] .

وبهذه الوجوه الخمسة انهار بنيان الكوثرى الذى بناه على شفا جرف هار. والعجب أنهم إذا شُدَّ عليهم الخناقُ قالوا : التدليس لا يضر عندنا![*].

١١ – وأما قوله : « إن تلك الجارية كانت خرساء صماء » .

فمثله لا يقول إلا الأفاكون الكذابون .

كيف لا وهى نطقت كأبلغ ناطق وأفصحه وسمعت كلام رسول الله ﷺ فقالت : « فى السماء » وقالت : « رسول الله » تعنى : أنت رسول الله .

بل لا يدل شيء من تلك الروايات الصحيحة أنها أعجمية .

بل هى كانت صحابية أفصح ، وأعقل وأعرف بربها من هؤلاء المتكلمين المتهوكين المضطربين الحيارىٰ صرح بذلك الإمام الجوينى والد إمام الحرمين[2] .

ولنعم ما قال : الإمام التوربشتى[3] أحد أئمة الحنفية الكبار (بعد ٦٦٦ هـ) – فى الرد على هؤلاء الطاعنين فى هذا الحديث الصحيح –

---

(١) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح : ٦٦ ، شرح صحيح مسلم للنووى : ١/٢٣، ٣٣ ، الإرشاد : ١ / ٢١١ ، التقريب مع التدريب : ١ / ٢٣٠ ، التقيد والإيضاح : ٤٤٢ ، التبصرة : ١ / ١٨٦ ، كلاهما / للعراق ، الجوهر النقى / لابن التركانى الحنفى : ٣ / ٣٢٧ ، النكت / للحافظ : ٢ / ٦٣٤ ، فتح المغيث : ١ / ١٧٦ ، التبين لأسماء المدلسين / لـ « سبط ابن العجمى » : ٤٥ ، ألفية السيوطى : ٦ ، إرشاد السارى : للقسطلانى : ١ / ١٠ ، مقدمة فتح الملهم / لِشبير أحمد الحنفى الديوبندى الماتريدى : ١ / ٣٩ ، وهو الذى يقول فيه الكوثرى : أعلم علماء الهند وفخر الحنفية ، كما يرجح الكوثرى شرحه على جميع شروح مسلم : انظر : مقالات الكوثرى : ٨٢ – ٨٤ وتأنيبه : ٢٢٣ .

(٢) انظر صـ : ٢/٥٧٣ .

(٣) تقدمت ترجمته فى صـ : ١/٢٨٨– ٢٨٩ .   (*) إعلاء السنن ٢/٢١٥ .

« ... حتى انتهى بفريق منهم إلى النكير والطعن على العمياء فى الحديث ، ولم يعد إليهم من ذلك إلا إفك صريح ، فإن الحديث صحيح .

وأفضى بآخرين منهم إلى إدعاء ما لم يعرف له فى الحديث أصل .

وذلك زعمهم ، « أن الجارية كانت خرساء » .

فأشارت إلى السماء .

وكلا القولين مردود ؛ لأنهم قابلوا الصدق بالكذب ، وعارضوا اليقين بالشك والسبيل فيما صح عن رسول الله ﷺ أن يتلقى بالقبول ... »[1] .

١٢ - ١٣ - وأما قوله إن حديث الجارية لا يصلح فى باب الاعتقاد وأنه مخالف للبراهين العقلية القائمة على تنزيه الله تعالى عن المكان -

فهو قول أهل البدع من الجهمية ، قديماً وحديثاً والكوثرى رافع لوائهم كما هو رافع لواء القبورية فى آن واحد .

وقد فصلنا القول فى إبطال ذلك فى الفصل الثانى من الباب الثانى[2] .

وكفى لهذا الحديث صحة وكفى للكوثرى تقريعاً وتنكيلاً وتبكيتاً أن الإمام أبا حنيفة « رحمه الله » قد استدل به على « علو الله تعالى » على رغم أنوف الكوثرى والكوثرية وأنه ليس خبر الواحد فقط ولا مجرداً عن قرائن الصحة ، بل هو موافق للقرآن والفطرة والعقل والإجماع ومتلقى بالقبول فهل يمكن لأحد بعد هذه القرائن أن يرده بحجة أنه خبر الواحد ؟ .

١٤ - وأما هذيان الكوثرى : أن هذا الصحابى : « معاوية بن الحكم »

---

(١) التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح / للكاندهلوى الحنفى الديوبندى : ٤ / ٧٢ ، وعن المسير شرح المصابيح / للتوربشتى . وأقره .

(٢) انظر : ٢/٦٨ - ١١٦ .

لم يكن فقيهاً ، وكان يتكلم فى الصلاة ، فإذا وقعت الرواية بالمعنى من غير فقيه فهناك الطامة الكبرىٰ – فطامة كبرىٰ ورزية عظمى وطعن شديد واستخفاف بهذا الصحابى عدواناً وبهتاناً ، لوجوه :

● **الأول**: أنه كان أفقه من هذا الكوثرى حيث كان مؤمناً بعلو ربه وأنه فى السماء ووعىٰ لنا حديثاً هو جذع فى أعين الجهمية عبر القرون .

● **الثانى**: أنه تكلم فى الصلاة مرة واحدة ، ثم لما عرف الحق عض به .

أما أنه كان يتكلم فى الصلاة – فهو فرية من الكوثرى بلا مرية ، والله حسيبه فى طعنه فى هذا الصحابى الجليل .

● **الثالث**: أن زعم الكوثرى أن هذا الصحابى روىٰ الحديث بالمعنى – فرية أخرىٰ على فرية ، وكفىٰ بها إثماً مبيناً .

● **الرابع**: أن الكوثرى تعود بالطعن فى الصحابة لتحقيق هواه فقد رمى أنس بن مالك بالخرف والهرم ورد حديثه الصحيح[1] .

● **الخامس** : أن الطعن فى الصحابة دليل على فساد سيرة الطاعن وكونه مبتدعاً ضالاً ، قال الإمام أبو المظفر السمعانى : (٤٨٩ هـ) جدّ صاحب الأنساب (٥٦٢ هـ) :

« التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله ، وهو بدعة وضلالة »[2] .

● **السادس**: أن قاعدة « الفقيه » وغير الفقيه « باطلة من أصلها ، وهى من أصول الحنفية الباطلة قديماً وحديثاً ، فردوا بها كثيراً من الأحاديث

---

(١) انظر : تأنيب الكوثرى : ١١٧ ، وترحيبه : ٣٣٢ ، وانظر : بدع التفاسير / للغمارى : ٨٠ .

(٢) فتح البارى : ٤ / ٣٦٥ ، عن « كتاب الاصطلام » للسمعانى .

الصحيحة المحكمة الصريحة[1] ، وقد نسفها العلماء نسفاً حتى بعض الحنفية أيضاً ، فصارت كأن لم تغن بالأمس[2] .

● **السابع:** أنه لو سلمنا هذه القاعدة الكاسدة الفاسدة الباطلة العاطلة - فالجواب أنها فى الأمور التى تتعلق بالاجتهاد والدراية ، أما الأمور التى تتعلق بالحس كالسمع والبصر ونحوها ، فلا فرق فى ذلك بين الفقيه وغير الفقيه بل العبرة بقوة الحافظة وسلامة الحواس .

فقد قال الرازى - وهو من أئمة الكوثرى : « وأى مدخل للفقه فى

---

(١) انظر : أصول الشاشى : ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وأصول السرخسى : ١ / ٣٣٨ - ٣٤١ ، وأصول البزدوى مع شرحها كشف الأسرار / لعلاء الدين البخارى : ٢ / ٣٧٨ - ٣٨٠ ، والمنتخب / للحسامى : ٧٥ ، وشرحه للمولوى : ٣٠٥ ، والمغنى / للخبازى : ٢٠٨ ، ومنار الأنوار مع شرحيه كشف الأسرار ، ونور الأنوار المتن والشرح الأول / لحافظ الدين النسفى ، والشرح الثانى / لملاجيون الهندى : ٢ / ٢٢ ، وشرح المنار المسمى « بفتح الغفار » لابن نجيم المصرى الملقب بـ « أبى حنيفة الثانى » : ٢ / ٨٠ ، والتنقيح مع التوضيح / لصدر الشريعة مع التلويح / للتفتازانى : ٢ / ٥ .

(٢) انظر : المحصول للرازى : ٤ / ٦٠٧ - ٦١٠ ، وحجة الله البالغة / للشاه ولى الله الدهلوى الحنفى : ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، وفى كلامه عبرة لهم ، ومرعاة المفاتيح : ٢ / ٢٧٤ ، وانظر فتح البارى : ٤ / ٣٦٤ ، وعمدة الحواشى للشيخ محمد فيض الحسن الحنفى الجنجوهى على أصول الشاشى : ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وقد ذكر الدميرى (٨٠٨ هـ) قصة طريفة حول رجل حنفى استخف بأبى هريرة رضى الله عنه وطعن فى « حديث المصراة » بحجة أن راويه أبا هريرة غير فقيه ؛ فسقطت حيّة عظيمة من سقف جامع المنصور ببغداد على ذلك الحنفى المتعصب فهرب الناس وتبعت الحية ذلك الحنفى ، فقيل له : تُبْ ، فقال : تُبتُّ فغابت الحية ، قال ابن الصلاح : هذا إسناد ثابت .
انظر حياة الحيوان : ١ / ٢٨٠ ، مادة الحية ، وفيها عبرة للحنفية الماتريدية ولاسيما الكوثرية منهم ط/ القديمة ، و: ١/٣٩٩ ، ط/ الجديدة .

الحس »[1] .

فهذا الصحابى سليم الحواس قد سمع حديث رسول الله ﷺ ، ووعاه وأداه كما سمع فأى حاجة إلى قاعدة « الفقاهة » ليُرَدَ بها هذا الحديث الصحيح ؟ .

١٥ – وأما قول هذا الجركسى رافع لواء الجهمية والقبورية : « إن هذا الحديث حديث القوم » – يعنى هو حديث الوثنية والمشبهة والمجسمة –. فنقول : نعم ، وألف نعم ! هذا حديث قوم لا يشقى جليسهم ؛ لوجوه :

- **الأول:** أنه حديث رسول الله ﷺ فداه أبى وأمى .
- **الثانى:** أنه حديث أصحاب رسول الله ﷺ ورضى عنهم .
- **الثالث:** أنه حديث التابعين لهم بإحسان .
- **الرابع:** أنه حديث أتباع التابعين .
- **الخامس:** أنه حديث أئمة هذا الدين ، بما فيهم الإمام أبو حنيفة رحمهم الله .
- **السادس** : أنه حديث المسلمين جميعاً من أهل السنة إلى يوم الدين الذينَ عرفوا ربهم بصفاته ومنها صفة « العلو » وأنه فى السماء .

ومعلوم أن الكوثرى ليس من هؤلاء القوم ؛ لأنه من قوم كابروا بداهة المعقول الصريح وخالفوا المنقول الصحيح ، وخرجوا على إجماع جميع بنى آدم ونابذوا الفطرة السليمة وهذوا هذيان المجانين ويدّعون أنهم عقلاء .

فركبوا متن عمياء وخبطوا خبط عشواء ؛ لارتكابهم الجهل المركب .

الحاصل : أن قدح الكوثرى فى هذا الحديث الصحيح بمثل هذا الهذيان والعدوان آية كون سقوطه عن مكانة التثبت والاحتياط والصدق والديانة

---

(١) مرعاة المفاتيح / للمباركفورى : ٢ / ٢٧٤ ، عن الرازى ، وراجع أيضا المحصول / للرازى : ٤ / ٦١٠ .

والأمانة إلى درك التهور والبهت والخيانة .

ومن هنا علمنا أن وصف بعض الديوبندية الكوثرية وشهادتهم للكوثرى بالتثبت والأمانة والاحتياط فى النقل والتقوى والورع والتيقظ وأنه لا فلة فيه لا رواية ولا دراية[1] — من قبيل وصف الأوثان بالألوهية ووصف أمثال مسيلمة الكذاب بالنبوة .

فتعجبوا ياقَوم ! وأهل النوم لا ينفعهم اللَوم *

ولنعم ما قيل:

* عجبتُ لشيخ يأمر الناس بالتقى * وما راقب الرحمٰن يوماً وما اتقى *

وهؤلاء لم ينتفعوا بعلومهم ولو كانت بحاراً *

فمثلهم « كمثل الحمار يحمل أسفاراً » *

وقد قيل:

* فلو لبس الحمار ثياب خزّ * لقال الناس يالك من حمار *

وتطاولهم على صحاح السُنّة * وأئمة هذه الأُمّة *

ثم تظاهرهم بالديانة * وتنزههم عن الخيانة * كما قيل :

* وَطَاوَلتِ الأرضُ السماءَ سفاهةً * وفاخرتِ الشُهُبَ الحصا والجنادلُ

* ولكن ستظهر تلبيسات الملبسين * لأن العاقبة للمتقين *

* ألم ترأن الحق تلقاه أبلجا * وأنك تلقٰى باطل القول لجلجا *

* * *

---

(١) انظر : مقدمة خطيرة مسمومة « فتاكة مكتظة بسباب أئمة الإسلام ورميهم بالوثنية وإجلال الكوثرى لذلك الحنفى الديونبدى البنورى : ج — م .

□ الوجه الثالث □

أن سلف هذه الأمة وأئمة السنة ، بل كبار أساطين الكلام صرحوا بجواز هذا السؤال وتعين ذلك الجواب .

وفيما يلي أذكر بعض أقوال بعضهم لتتضح المحجة وتتم الحجة على الماتريدية :

١ – قال الإمام الثقة سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري (١٤٣ هـ) « لو سُئِلت : « أين الله تبارك وتعالى ؟ » قلت : في السماء »[(١)] .

٢ – وقال مالك إمام دار الهجرة (١٧٩ هـ) : « الله في السماء وعلمه في كل مكان ... »[(٢)] .

---

(١) رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه كما في اجتماع الجيوش : ١٢٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ وروى عنه اللالكائيّ في شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٤ / ٤٠١ ، وابن قدامة في إثبات صفة العلو : ١١٤ ، وذكره البخاري جزماً فقال : « قال ضمرة بن ربيعة ، عن صدقة سمعت سليمان التيمي يقول ... » انظر : خلق أفعال العباد : ٢٤ ، ٢٥ ، قلت : ضمرة من الثقات المأمونين توفي (٢٠٢ هـ) انظر الجرح والتعديل : ٤ / ٤٦٧ ، الكاشف : ٢ / ٣٤ ، التقريب : ٢٨٠ ، فلعل البخاري سمع منه . وذكره الذهبي في العلو : ٩٩ قلت : إسناده صحيح . راجع مختصر العلو / لشيخنا الألباني : ١٣٣ .

(٢) رواه الإمام أحمد في السنة : ٥ ، وانظر الحموية : ٥٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٣ ، ورواه عن الإمام أحمد أبو داود في المسائل : ٢٦٣ ، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة : ١ / ١٠٦ – ١٠٧ ورواه عن أبي داود الآجري في الشريعة : ٢٨٩ ، ورواه عن عبد الله بن الإمام أحمد اللالكائيّ في شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٣ / ٤٠١ ، ورواه ابن قدامة عن اللالكائيّ في إثبات صفة العلو : ١١٥ ، ورواه ابن=

....

= عبد البر عن عبد الله بن الإمام أحمد من طريق آخر فى التمهيد : ١٣٨ ، وانظر : العلو / للذهبى : ١٠٣ ، واحتج به إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ، كما فى الشريعة للآجرى : ٢٨٩ ، وقال شيخ الإسلام : « وكل هذه الأسانيد صحيحة » درء التعارض : ٦ / ٢٦٢ ، وقال شيخنا الألبانى : « سنده صحيح » مختصر العلو : ٤٠ ، وانظر جلاء العينين : ٣٨٣ .

تنبيه السرى على تمويه الكوثرى :

لقد قدح الكوثرى – على عادته المتوارثة عن الجهمية – فى هذه الرواية فارتكب الخيانة والجناية فى النقل وعلى الراوى فقال : « قال : ابن فرحون : كان أمياً لا يكتب ... » تبديد الظلام : ١١٣ ، وقال : « وما عزوه إلى مالك فيه عبد الله بن نافع الأصم صاحب المناكير عن مالك » .

انظر : مقدمة الكوثرى للأسماء والصفات : ط .

قلت : ارتكب هذا الأفاك البهات خيانتين :

الأولى : القدح فى عبد الله بن نافع بأنه صاحب المناكير عن مالك .

والواقع خلافه .

بل هو أعلم الناس برأى مالك وحديثه بشهادة الإمام أحمد وغيره .

وهو ثقة صحيح الكتاب بالاتفاق ، وفى حفظه لين ، وهو من رجال مسلم .

الثانية : وصفه بالأصم ، وأنه أمى لا يكتب ، واكتفاؤه عليه ليوهم أنه ليس بشىء لا يكتب ولا يسمع قلت : إنما هو الصائغ نعم قيل : كان أصم لا يكتب ولكن صرحوا بأن « أشهب » كان يكتب لنفسه وله فماذا يضره ؟ انظر ترتيب المدارك : ٣ / ١٢٨ – ١٣٠ ، والديباج المذهب / لابن فرحون : ١ / ٤٠٩ – ٤١٠ ، ولا شك أن هذه الرواية تتعلق بفقه مالك وعبد الله بن نافع أعلم به .

انظر : مختصر العلو / لشيخنا الألبانى : ١٤٠ .

وراجع أيضاً : التاريخ الكبير / للبخارى : ٥ / ٢١٣ ، الثقات / للعجلى : ٢/ ٦٤ ، (ترتيب الهيثمى والسبكى) وأبو زرعة : الرازى : ٢ / ٣٧٥ – ٣٧٦ ، الجرح والتعديل : ٥ / ١٨٣ – ١٨٤ ، ثقات / لابن حبان : ٨ / ٣٤٨ ، رجال صحيح مسلم / لأحمد بن على بن منجويه الأصبهانى : ١ / ٣٩٥ ، الجمع بين رجال الصحيحين : ١ / ٢٧٩ ، لابن القيسرانى ، وتهذيب الكمال =

٣ – وقال إمام العراقيين حماد بن زيد (١٧٩ هـ) وهو كمالك إمام الحجازيين في الجلالة والعلم[١]: « إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء ».

وفي لفظٍ « إنما يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء إله »[٢].

٤ – وقال الإمام عباد بن العوام بن عمر الواسطي (١٨٥ هـ أو بعدها)[٣].

(كلمتُ بشراً المريسي، وأصحابه فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن

= للمزي: ٢ / ٧٤٨، النسخة المطبوعة المصورة عن مخطوط دار الكتب العربية في ثلاثة مجلدات ضخام.

الكاشف: ٢ / ١٢١ – ١٢٢، وذكر من تكلم فيه وهو موثق: ١١٤، والميزان: ٢ / ٥١٣ – ٥١٤، كلاهما / للذهبي، وتهذيب التهذيب: ٦ / ٥١ – ٥٢، والتقريب: ٣٢٦، والخلاصة / للخزرجي: ٢ / ١٠٥.

قلت: لو كان هذا الراوي حنفيا لقام الكوثري وقعد وهوّل وجوّل وصاح وصرخ كما هو عادته في الدفاع حتى عن الكذابين فكيف عن مثل هذا ؟؟

كما فعل في الدفاع عن الحسن بن زياد وتلميذه ابن شجاع الثلجي الجهمي، كما تقدم في ص: ١/٢٤٩ – ٢٥٢، ١/٣٧١ – ٣٧٢.

(١) انظر: العلو: ١٠٧، ومختصره: ١٤٧.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في « الرد على الجهمية » كما في بيان تلبيس الجهمية: ٢ / ٤٢، والعلو / للذهبي: ١٠٧، ومختصره للألباني: ١٤٧، ورواه عبد الله بن أحمد في السنة: ١ / ١١٨، وابن خزيمة كما في اجتماع الجيوش: ١٣٦، وصححه شيخ الإسلام في درء التعارض: ٦ / ٢٦١ – ٢٦٢، والحموية: ٥٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٥ / ٥٢، والمراكشية: ٦٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥ / ١٣٨، ١٨٣ – ١٨٤، والألباني في مختصر العلو: ١٤٧، وذكره البخاري جزماً في خلق أفعال العباد: ١٤، وابن قدامة في إثبات صفة العلو: ١١٨، وانظر: اجتماع الجيوش: ٢١٤.

(٣) انظر مكانته في تاريخ ابن معين: ٢ / ٢٩٢، وتاريخ بغداد: ١١ / ١٠٤ – ١٠٥، سير أعلام النبلاء ٨ / ٥١١ – ٥١٢، تذكرة الحفاظ: ١ / ٢٦١، التهذيب: ٥ / ٩٩، التقريب: ٢٩٠.

يقولوا : « ليس فى السماء شىء » أرى والله أن لا يناكحوا ولا يوارثوا)[1] .

٥ – وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدى (١٩٨ هـ) :

(أصحاب جهم يريدون أن يقولوا : « إن الله لم يكلم موسى » .
ويريدون أن يقولوا : « ليس فى السماء شىء وأن الله ليس على العرش » .
أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا)[2] .

٦ – وقال على بن عاصم بن صهيب (٢٠١ هـ) : شيخ أحمد والبخارى[3] .

« ... احذروا من المريسى وأصحابه فإن كلامهم الزندقة ،
وأنا كلمتُ أستاذهم –[جهماً]– فلم يثبت أن فى السماء إلهاً »[4] .

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد فى السنة : ١ / ١٢٦ – ١٢٧ ، وصححه شيخ الإسلام فى درء التعارض ، ٦ / ٢٦١ – ٢٦٢ ، وانظر : المراكشية : ٦٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٨٥ ، واجتماع الجيوش : ٢١٥ – ٢١٦ .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد فى كتاب « السنة » وابن أبى حاتم فى كتاب « الرد على الجهمية » كما قال شيخ الإسلام فى درء التعارض : ٢٦١/٦ – ٢٦٢ ، وصحح إسناده قلت: لم أجده فى سنة ابن أحمد .

(٣) ترجمته فى تاريخ بغداد: ٤٤٦/١١، وما بعدها، وانظر درء التعارض: ٢٦١/٦ ، واجتماع الجيوش : ٢١٦ .

(٤) قال شيخ الإسلام : « رواه عبد الله بن أحمد فى « السنة » وابن أبى حاتم فى « الرد على الجهمية » انظر : درء التعارض : ٦ / ٢٦١ – ٢٦٢ ، وصحح إسناده .

تنبيه :

راجعت كتاب « السنة » لعبد الله بن أحمد : ١٦٨/١ ، فإذا فيه : « على بن عاصم ابن على » ، وعلق عليه المحقق الدكتور / محمد بن سعيد القحطانى : « لم أجد ترجمة لهذا الاسم وأظن والله أعلم ، أن فى الاسم قلباً من الناسخ ، وأن صحته « عاصم بن على بن عاصم » ... =

٧ – وقال وهب بن جرير الإمام (٢٠٦ هـ) .

« إنما يريد الجهمية « أنه ليس فى السماء شىء »[(١)] .

وقال الإمام ابن القيم : « صح عنه أنه قال : إياكم ورأى جهم ، فإنهم يحاولون ، « أن ليس فى السماء شىء ، وما هو إلا من وحى إبليس ، وما هو إلا الكفر ... »[(٢)] .

وفى لفظ : « الجهمية زنادقة إنما يريدون أنه ليس على العرش استوى »[(٣)] .

= قلت : يحتمل كلامه بدليل أن شيخ الإسلام ذكر نصاً عن « عاصم بن على بن عاصم » ... فى الحموية : ٥٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٣ ، وقال : رواه ابن أبى حاتم ، وهذا النص قريب من النص الذى فى كتاب السنة ، لكن أين نص « على بن عاصم بن صهيب » ؟؟ .

والذى يظهر لى : أنه وقع تصحيف فى متن « كتاب السنة » ولعل الصواب : « على بن عاصم بن صهيب » ، والنص الذى ذكرته أخذته عن اجتماع الجيوش .

تنبيه آخر: ذكر الإمام ابن القيم نصَّ على بن عاصم بن صهيب فى اجتماع الجيوش : ٢١٦ ، وقال : صح عنه ... » وعلق عليه المحقق الدكتور عواد المعتق : « انظر خلق أفعال العباد / للبخارى » عقائد السلف » : ١٢١ ، الفتاوى ٥ / ٥٣ ، والثقات / لابن حبان : ٩ / ٢٥٨ » .

قلت : أما « الثقات لابن حبان » فليس فيه هذا الأثر إلا كلمة : « اقتلوا المريسى فإنه والله زنديق » وأما « خلق أفعال العباد – فليس فيه إلا « وقال على : ... ، وقال : ... » بدون ذكر نسبه ، ولذلك علق عليه المحقق بدر البدر : « على هو ابنُ المدينى شيخ البخارى » : ١٦ .

قلت : كأنه مشى على أنه إذا ذكر « على » مطلقا – فالمراد « ابن المدينى » .

(١) رواه الأثرم كما فى اجتماع الجيوش : ١٣٧ .

(٢) المرجع المذكور : ٢١٧ ، وقال : حكاه محمد بن عثمان الحافظ فى رسالته فى السنة ورواه الذهبى : فى العلو : ١١٨ ، وانظر : لبيان حال إسناده إلى مختصر العلو : ١٧٠ .

(٣) ذكره البخارى معلقاً جزماً فى خلق أفعال العباد : ١٣ .

٨ - وقال عاصم بن على بن عاصم بن حبيب (٢٢١ هـ)[١] .

« ناظرت جهمياً فتبين من كلامه أنه لا يؤمن أن فى السماء رباً »[٢] .

٩ - وقال قتيبة بن سعيد (٢٤٠ هـ) :

« هذا قول الأئمة فى الإسلام والسنة والجماعة ، « نعرف ربنا فى السماء السابعة على عرشه »[٣] .

١٠ - قول إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل : « فى أن الله فى السماء »[٤] .

١١ - وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد الكلاب (بعد ٢٤٠ هـ) .
الذى ذكرنا مكانته على لسان ابن فورك (٤٠٦ هـ)[٥] :

« فرسول الله » ﷺ وهو صفوة الله من خلقه ، وخيرته من بريته ، وأعلمهم جميعا به .

يجيز السؤال « بأين » ويقول ، ويستصوب قول القائل :

« إنه فى السماء » ، ويشهد له بالإيمان عند ذلك .

وجهم بن صفوان وأصحابه لا يجيزون « الأين » بزعمهم[٦] .

---

(١) ترجمته فى تاريخ بغداد : ١٢ / ٢٤٧ ، والحموية : ٥٧ ، وضمن مجموع الفتاوى ٥ / ٥٣ ، وتذكرة الحفاظ : ١ / ٣٥٩ ، التقريب : ٢٨٦ .

(٢) رواه ابن أبى حاتم فى « الرد على الجهمية » كما فى الحموية : ٥٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٥٣ ، وانظر العلو للذهبى : ٢١٢ ، واجتماع الجيوش : ٢١٧ - ٢١٨ ، ومختصر العلو / للألبانى : ١٧٩ .

(٣) تقدم تخريجه فى صـ : ٢/٢٢٥ .

(٤) تقدم فى صـ : ٢/٤٨٠ .

(٥) انظر صـ : ٢/٥٠٤-٥٠٥ .

(٦) فى درء التعارض : ٦ / ١٩٣ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٣٩ ،« زعموا » وما أثبتناه ، فهو من اجتماع الجيوش : ٢٨٣ .

ويحيلون القول به[1] .

ولو كان خطأ – كان رسول الله ﷺ أحق بالإنكار له .

وكان ينبغي أن يقول لها :

« لا تقولى : ذلك فَتُوْهِمِى[2] أن الله عز وجل محدود[3] ، وأنه فى مكان دون مكان ، ولكن قولى : « إنه فى كل مكان ؛ لأنه هو الصواب ، دون ما قلت »[4] .

كلا ، فلقد[5] أجازه رسول الله ﷺ مع علمه فيه ، وأنه من الإيمان[6] ، بل الأمر الذى يجب به الإيمان لقائله[7] .

ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قالته .

وكيف[8] يكون الحق فى خلاف ذلك ؟ .

---

(١) هكذا فى الأصول وفى مجموع الفتاوى : ٥ / ٣١٩ ، « ويحرمون القول به » .

(٢) فى الصواعق المرسلة : ١٢٣٩/٤ ، « فهو قسمان » قلت : هذا تحريف محض » . وفى درء التعارض : ٦ / ١٩٣ ، « فتوهمين » وما أثبتناه فهو من مجموع الفتاوى : ٥ / ٣١٩ ، واجتماع الجيوش : ٢٨٤ .

(٣) فى مجموع الفتاوى : والصواعق المرسلة : « أنه عز وجل محدود » وفى اجتماع الجيوش : « أنه محدود » والثابت فى درء التعارض .

(٤) وفى درء التعارض ، والصواعق المرسلة : « لأنه الصواب » .

(٥) وفى درء التعارض ، والصواعق المرسلة : « لقد » .

(٦) فى الدرء والصواعق : « وأنه أصوب الأقاويل » وفى المجموع » : أنه أصوب الإيمان » وما أثبتناه ، فهو فى الاجتماع .

(٧) هكذا فى المجموع ، والاجتماع ، وفى الدرء : « والأمر الذى يجب الإيمان لقائله » وفى الصواعق : « والأمر الذى يجب به الإيمان لقائله » .

(٨) فى درء التعارض : « فكيف » .

والكتاب ناطق بذلك[١] وشاهد له ... »[٢] .

ولابن كلاب هذا نصان آخران مهمان جداً تقدما قريباً[٣] .

١٢ - الإمام الحارث المحاسبى (٢٤٣ هـ) أحد كبار أئمة الكلابية .

له كلام مهم فى تحقيق كون الله تعالى فى السماء وأنه بنفسه فوق عباده تقدم تخريجه كما تقدم إجلال الكوثرى وأبى غدة إياه[٤] .

١٣ - الإمام أبو الحسن الأشعرى (٣٣٤ هـ) إمام الأشعرية .

الذى عده الحنفية ومنهم الكوثرية فى زمرة الأحناف[٥] .

فله نصوص مهمة فى تحقيق كون الله تعالى « فى السماء » وأن كلمة » « فى » بمعنى كلمة « على » وأنه تعالى فوق خلقه جميعاً ، وأنه مستو على عرشه ، ثم احتج بنصوص الكتاب والسنة ولاسيما حديث الجارية[٦] .

وقد تقدم بعض كلامه[٧] .

١٤ - الإمام المحدث الفقيه الخطابى (٣٨٨ هـ) .

تقدم كلامه المهم فى تحقيق كون الله « فى السماء » وأنه مستو على العرش ، فوق خلقه ، وذكره حججاً متنوعة على ذلك كما تقدم إجلال الكوثرى ، إياه غاية الإجلال[٨] .

---

(١) فى جميع الأصول : « به » والثابت من الاجتماع .

(٢) درء التعارض : ٦ / ١٩٣ - ١٩٤ ، ومجموع الفتاوى : ٥ / ٣١٩ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٣٨ - ١٢٣٩ ، عن كتاب الصفات / لابن كلاب .

(٣) انظر : ٢/٥٠٥- ٥٠٦ ، ٥٣٣- ٥٣٤ .

(٤) انظر : صـ : ٢ /٤٨١ .

(٥) انظر : صـ : ٢/٥٠٧ .

(٦) انظر : الإبانة : ٢ / ١٠٦ - ١١٩ ، تحقيق الدكتور فوقية ، و:٨٥-٩٣ ، تحقيق الأرناؤوط طبعة دار البيان ، و : ١١٩ - ١٢٧ ، طبعة / الجامعة الإسلامية .

(٧) انظر : صـ : ٢/٥٠٧ .

(٨) انظر : صـ : ٢/٥٣٥ - ٥٣٦ .

١٥ – الإمام القاضى أبو بكر الباقلانى (٤٠٣ هـ) أحد كبار أئمة الأشعرية القدامى .

له كلام فى غاية من الدقة والإتقان فى تحقيق كون الله تعالى « فى السماء » وإقامته أنواعاً من الحجج على ذلك ، وقمع شبهات المعطلة « لعلو الله تعالى »[١] .

ولقد تقدم بعض كلامه – كما تقدم إكبار الكوثرى إياه غاية الإكبار ، وتصريح الكوثرى بأنه ليس فى كلامه مجاراة للحشوية ولا فى كلامه إيهام للتشبيه والتجسيم ، بل هو من الصرحاء فى التنزيه البات[٢] .

قلت : فى ذلك عبرة للكوثرية أيما عبرة : فهل هم يعتبرون ؟

لأن كلام الباقلانى هذا ليس فيه إيهام للتجسيم ولا مجاراة للحشوية بل هو صريح فى التنزيه البات حتى باعترافهم هم .

١٦ – وقال الإمام أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن فورك (٤٠٦ هـ) كبير أئمة الأشعرية : « ... وإن سألت فقلت : « أين هو » ؟ .

فجوابنا : « أنه فى السماء » كما أخبر فى التنزيل عن نفسه بذلك ... ، وإشارة المسلمين بأيديهم عند الدعاء فى رفعهما إليه .

وأنك لو سألت صغيرهم ، وكبيرهم ، فقلت : « أين الله » ؟ .

لقالوا : إنه فى السماء » .

ولم ينكروا لفظ السؤال بأين » ؟ .

ثم ذكر حديث الجارية ، فقال :

« ولو كان ذلك قولاً منكراً لم يحكم بإيمانها ، ولأنكره عليها » .

ومعنى ذلك – [أى فى السماء] – أنه فوق السماء ؛

---

(١) انظر : التمهيد : ٢٦٠ – ٢٦٢ .

(٢) انظر : صـ : ٢/٥٣٦ – ٥٣٧ .

لأن « في » بمعنى « فوق » .

قال الله تعالى : ﴿ فسيحوا في الأرض ﴾[1] أي « فوقها ... »[2] .

١٧ – الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨ هـ) والد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٨٧ هـ) .

فقد تاب هذا الإمام عن العقيدة الكلامية الكلابية الأشعرية التي أصلها عقيدةٌ جهميةٌ ورجع إلى العقيدة السلفية ، وألف في تحقيقها رسالته المعروفة التي فيها نصيحة كاملة وموعظة تامة وحكمة بالغة ، وعبرة للماتريدية والأشعرية جميعاً .

قال فيها : « فصل : العبد إذا أيقن أن الله تعالى فوق السماء عال على عرشه بلا حصر ولا كيفية ... –

صار لقلبه قبلةً في صلاته ، وتوجهه ودعائه .

ومن لا يعرف ربه بأنه فوق سماواته على عرشه –

فإنه يبقى ضائعاً لا يعرف وجهة معبوده ...

بخلاف من عرف أن إلٰهه الذي يعبده فوق الأشياء .

فإذا دخل في الصلاة وكبر –

توجه قلبه إلى جهة العرش منزِّها ربَه تعالى عن الحصر ... ، ويعتقد أنه في علوه قريب من خلقه .

وهو معهم بعلمه وسمعه وبصره وإحاطته وقدرته ومشيئته .

وذاته فوق الأشياء فوق العرش .

ومتى شعر بذلك قلبه في الصلاة ... –

---

(١) التوبة : ٢ .

(٢) تفسير سورة الأعلى ضمن دقائق التفسير : ٥ / ٣٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦ / ٩٠ ، عن كتاب ابن فورك الذي صنفه في أصول الدين .

أشرق قلبه واستنار ...

بخلاف من لا يعرف وجهة معبوده ، وتكون « الجارية » راعية الغنم أعلم بالله منه ، فإنها قالت : « فى السماء » عرفته بأنه على السماء فإن « فى » بمعنى « على »[1].

١٨ – حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) الذى يعظمه الكوثرى – وهو من أهم مصادره – ويقول فيه : إنه يسوق الأنباء من أصفى المصادر ، ويثنى علي أمانته وحفظه[2].

فقد قال : هذا الإمام : « وقد قال : ﷺ للأمة التى أراد مولاها عتقها إن كانت مؤمنة فاختبرها رسول الله ﷺ » بأن قال لها : « أين الله » ؟ فأشارت إلى السماء ... »[3].

قلت : ولهذا الإمام مبحث قيم مهم إلى الغاية فى تحقيق علو الله تعالى وإرغام أنوف المعطلة – فلله در هذا الإمام[4]. وقد تقدم بعض نصوصه[5].

١٩ – الإمام أبو القاسم التيمى الملقب « بقوام السنة » (٥٣٥ هـ)[*].

له كلام مهم فى غاية الإتقان حول « علو الله تعالى » وتحقيق كونه فى السماء واحتجاجه بحديث « الجارية » .

---

(١) رسالة فى إثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت طبعت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية : ١ / ١٧٤ – ١٨٧ ، وطبعت مستقلة بعنوان « النصيحة فى صفات الرب جل وعلا » وهذا النص من الأولى فى : ١٨٥ ، ومن الثانية : فى : ٥٠ – ٥٣ .

(٢) انظر : تأنيب الكوثرى : ٥١ ، ٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ .

(٣) التمهيد : ٧/ ١٣٤ وقوله حجة على الكوثرية فإنه يسوق من الأصفى .

(٤) التمهيد : ٧ / ١٢٨ – ١٥٩ ، وهذا البحث حرى بأن يطبع محققاً فى صورة رسالة ولعل الله يحقق هذا الأمل ليعم نفعه .

(٥) انظر صـ : ٢/٢٣٤– ٢٣٥ ، ٥٠٨ ، ٥٣٨ .

(*) ستأتى ترجمته فى صـ : ٢/٥٨٤ .

ومن كلامه : « فحكم النبى ﷺ ، بإيمانها حين قالت : « إن الله فى السماء » وحكم الجهمى بكفر من يقول ذلك »[**] .

٢٠ - وقال مؤرخ الإسلام ناقد الرجال الإمام الذهبى (٧٤٨ هـ) :

بعد ما ذكر حديث الجارية :

« وهكذا رأينا كل من يسأل ، « أين الله » ؟ يبادر بفطرته ، ويقول : « فى السماء » .

ففى الخبر مسألتان :

- **إحداهما** : شرعية قول المسلم : « أين الله » ؟
- **وثانيتهما** : قول المسئول : « فى السماء » .

فمن أنكر هاتين المسألتين - فإنما ينكر على المصطفى ﷺ »[١] .

قلت : هذه كانت النماذج من نصوص الكتاب والسنة وتصريحات سلف هذه الأمة وأئمة السنة وأقوال كبار أساطين الكلام -

فى جواز السؤال عن الله تعالى « بأين » ؟

وتعين الجواب عنه « بأنه فى السماء » .

ولم يخالف فى ذلك إلا الجهمية الأولى وأفراخهم الضلال .

ومن هذا علمنا أن الماتريدية أتباع للجهمية الأولى وليسوا من أهل السنة - وأنهم فى منع هذا السؤال ، وهذا الجواب كما قيل :

« وكم من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم »

وأقول للماتريدية : إنما أعظكم بواحدة : أن تقوموا لله مثنى وفرادى ، وقابِلوا عقيدة أئمة السلفية ، بعقيدة أئمتكم الجهمية :

« * أولئك آبائى فجئنى بمثلهم * إذا جمعتنا ياجريرُ المجامعُ * » .

---

(١) العلو : ٢٦ ، ومختصر العلو / للألبانى : ٨١ .

(**) اجتماع الجيوش الإسلامية : ١٧٩ - ١٨٢ ، عن كتاب « الحجة فى بيان المحجة له .

□ المبحث السادس □

فى إبطال شبهاتهم حول « علو » الله تعالى

للماتريدية شبهات كثيرة تشبثوا بها فى نفى « علو » الله سبحانه وتعالى تَشَبُّثَ الغريق بكل حيلة .

وكلها ترجع إلى شبهة « التشبيه » التى عطلوا بها كثيراً من الصفات - ومنها صفة « العلو » وقد أبطلنا هذه الشبهة فى الفصل الأول من الباب الثانى .

أما فى هذا الفصل فقد ذكرنا من شبهاتهم حول صفة « العلو » سِتّاً مع إبطالها فى المباحث السابقة[1] .

ونذكر فى هذا المبحث من شبهاتهم أربعاً أخرى مع الجواب عنها ، وهى : شبهات « الحد » و « الجهة » و « الحيز » و « المكان »[2] .

---

(١) انظر : الشبهة الأولى - فى صـ ٢/٤٦٧- ٤٧٠ والثانية - فى صـ : ٢/٤٩٢- ٤٩٩، والثالثة - فى صـ : ٢/٥١٤- ٥٢٤ ، والرابعة - فى صـ : ٢/٥٤٢- ٥٤٦ ، والخامسة - فى صـ : ٢/٥٤٧-٥٤٩ ، والسادسة - فى صـ : ٢/٥٥٠- ٢٦٢ .

(٢) « الحد » عندهم : جزء بين المقدارين يكون منتهى لأحدهما ومبتدأ للآخر والجهة عند المتكلمين : منتهى الإشارات ، وعند الفلاسفة : نفس الأمكنة و « الحيز » عند المتكلمين: هو الفراغ المتوهم الذى يشغله شىء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد وعند الفلاسفة : هو السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى . و « المكان » عند الفلاسفة : هو « الحيز » بلا فرق ، وعند المتكلمين : بعد موهوم لاشىء محض يشغله الجسم . فالحيز عند المتكلمين أعم مطلقاً من « المكان » لأن المكان خاص بالجسم و « الحيز » يكون للجسم وللجوهر الفرد ، فكل مكان حيز ولا عكس . راجع : تعريفات الجرجانى : ١١٢ ، ١٢٧ ، ٢٩٢ ، =

زعمت الماتريدية تبعاً للجهمية الأولى أن نصوص الفوقية وعلو الله تعالى لو حملت على ظاهرها ، وأن صفة « علو » الله تعالى لو حملت على حقيقتها –

لزم كون الله تعالى فى « الجهة » « وكونه » « محاطاً » وإن كان فى « جهة » لابد أن يكون بينه وبينها مسافة مقدرة .

ويتصور أن تكون أزيد من ذلك ، أو أنقص ، أو مساوية .

ولو كان الله تعالى فى « جهة » .

لزم قدم « المكان » و « الجهة » و « الحيز » .

كما لزم كون الله تعالى « جسماً » و « مركباً » و « جوهراً »[1] .

وكونه محلاً للحوادث .

وأيضاً إما أن يساوى « الحيز » أو ينقص عنه فيكون « متناهياً » أو يزيد عليه فيكون « متحيزاً »[2] .

هذا كان تقريراً لشبهاتهم فى نفى « علو الله تعالى »[3] .

وبناءً على هذه الواهيات قالوا : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه

= وشرح عقائد النسفية / للتفتازانى : ٣٩ – ٤٠ ، والنبراس / للفريهارى : ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، وانظر بيان تخبطهم واضطرابهم وتحيرهم فى مفهوم الحيز ، والمكان فى منهاج السنة : ١ / ٢٤٩ ، الطبعة القديمة .

(١) « الجسم » جوهر قابل للأبعاد الثلاثة : أى الطول ، والعرض ، والعمق ، أو : هو المركب من الجوهر ، انظر : تعريفات الجرجانى : ١٠٣ – ١٠٤ ، وتقدم تعريف « الجوهر » و « العرض » فى صـ : ٢٦٧/٢ .

(٢) تقدم تعريف المركب ، والمتبعض ، والمتجزىء فى صـ : ٤٧٣/١ .

(٣) انظر : ما تقدم فى صـ : ٤٧٠/١–٤٧١ .

ولا متصل به ولا منفصل عنه وليس فى جهة ، ولا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف ، ولا على العرش ولا فوق العالم ، ولا على غيره[1] .

ولذلك كفروا من وصف الله بأنه فى السماء أو وصفه بأنه فوق العالم[2] .

وقالوا: «وهو تعالى منزه عن صفات الجواهر والأجسام والأعراض، ولوازمها لا مجال للزمان والمكان والجهة فى حضرته تعالى، وهذه كلها مخلوقاته.

وزعم جماعة ممن لا خبر لهم : أنه تعالى فوق العرش .

وأثبتوا له سبحانه وتعالى جهة الفوق والعرش ... »[3] .

أما الكوثرى مجدد الماتريدية ورافع لواء الجهمية والقبورية فى آن واحد - فيقول : من جوز فى معبوده الدخول والخروج والاستقراء - فهو عابد وثن[4] .

وقال فيمن أثبتوا علو الله تعالى ، واستواءه على عرشه :

لاحظ لهم من الإسلام غير أن جعلوا صنمهم الأرضى صنماً

(١، ٢) انظر : ما تقدم فى صـ : ١/ ٤٧٠-٤٧١ .

(٣) مكتوبات أحمد السرهندى : ٢ / ١١٠ ، الترجمة العربية من الفارسية / للشيخ محمد مراد المنزولى المكى - التى سماها « الدرر المكنونات ... » .

وأحمد السرهندى هذا هو : أحمد بن عبد الأحد الهندى السرهندى الملقب بـ « الإمام الربانى » ومجدد الألف الثانى ، مؤسس الطريقة « المجددية » من فروع « النقشبندية » الصوفية الخرافية ، وكبار الصوفية فى الهند وأفغانستان وتركيا وغيرها ... ينتسبون إليه .

وهذا الرجل له خدمات جليلة عظيمة فى مقاومة الروافض وإحياء كثير من معالم الإسلام ، ولكنه مع ذلك من كبار المعطلة الماتريدية ، والصوفية الذين جمعوا بين اصطلحو على التوحيد الوجودى والشهودى ، قاتل الله البدع والفتن ما أفتكها بالسنن !

توفى (١٠٣٤ هـ) ترجمته فى نزهة الخواطر : ٥/٤٣ - ٥٥ .

(٤) انظر صـ : ١/٤٧١ .

سماوياً[1] .

وقال الكوثرى : « واعتقاد حلول الحوادث فيه جل شأنه كفر صراح عند أهل السنة »[2] .

وقال : « وما له حد وغاية ونهاية – فهو الجسم الذاهب فى الجهات ، وإكفار من يقول بذلك فى إله العالمين واجب ... »[3] .

وقال : « ... وأما المسلمون – فهم يعتقدون أن الله سبحانه منزه عن المكان ... »[4] .

« وإثبات الحد له تعالى من أهون ما فى هذا الكتاب – [نقض الدارمى] من صنوف الضلال »[5].

وقال : « مع أن القول بإثبات الجهة كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة ... »[6] .

وقال:فيمن أثبت لله جهة الفوق: « هم فهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك فلزمهم الكفر لا محالة »[7].

وقال : « والصحيح القول بتكفيرهم ، إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور »[8] .

وذكر أن من قال : بفوقية الله تعالى وأنه على العرش – فهو من أتباع فرعون ومحتج بقول ملحد جاهلى[9].

وقال : « إن الأشعرىَّ وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفراً أو أدت إلى كفر ، كمن زعم أن لمعبوده صورةً ، أو أن له حداً ونهايةً ... ، وكل ذلك موجود فى كتاب الدارمى ... »[10].

ثم قال : وما فى كتاب الدارمى من إثبات المكان والجهة والحد والنهاية والغاية ... كفر ناقل من الملة حتى إخوان الصفا يقرون فى قرارة أنفسهم

---

(١) انظر ص : ١/٤٧١ .

(٢- ١٠) انظر مقالات الكوثرى : ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦ .

أن ذلك كفر ناقل عن الملة فكيف أصدر الأزهر القرار بإباحة نشره وأنه لا شيء فى تداوله –

على ما فيه من الكفريات الفظيعة التى ذكرنا بعض نماذج منها[1].

ثم قال : فى كتاب الدارمى وسنة عبد الله بن أحمد من الكفريات والجاهلية الجهلاء والوثنية الخرقاء ودسائس الوثنية وصرائح الكفر الناقل من الملة[2].

وقال : « ومن يَعُدُّ الله سبحانه متمكناً بمكان فهو عابدُ وثنٍ خارجٌ عن جماعة المسلمين كما نص عليه غير واحد من أئمة أصول الدين ، تعالى الله عن إفك الأفاكين »[3].

قلت : هكذا نرى الكوثرى فى عامة كتاباته الفتاكة المسمومة يجاهر بتلبيس الحق بالباطل ، وتدليس فى الدين وتحريف لصميم الإسلام وتكفير لسلف هذه الأمة وأئمة السنة وجعلهم وثنية وطعنه فى كتبهم وجعلها من كتب الوثنية .

وقد قال مثل هذا الهذيان كبار أساطين الماتريدية .

وقد حرف أبو الليث السمرقندى (٣٧٥ هـ) قول الإمام أبى حنيفة : « من قال : لا أعرف ربى أفى السماء أم فى الأرض فقد كفر »[4].

فقال : فى توجيه كلام الإمام أبى حنيفة : « لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركاً »[5].

(١،٢) انظر مقالات الكوثرى: ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٥.

(٣) مقالات الكوثرى : ٣٠٢ .

(٤) تقدم بطوله وتخريجه فى صـ : ٥٢٥/٢ ـ ٥٢٦ .

(٥) شرح الفقه الأبسط المطبوع خطأً باسم الماتريدية بعنوان شرح الفقه الأكبر : ١٧ ، ونقله الكوثرى محتجاً به ، انظر : تعليقاته على الفقه الأبسط : ٤٩ .

وتبعه فى هذا التحريف رئيس قضاة الماتريدية لعساكرهم كمال الدين البياضى (١٠٩٨ هـ) فقال فى توجيه كلام الإمام أبى حنيفة : « لكونه قائلاً باختصاص البارى بجهة وحيز ، وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة ... »[١] .

قلت : هذا كان بيان تشبثهم بتلك الشبهات وتمسكهم بتلك الألفاظ المجملة البدعية الفلسفية الكلامية البراقة المدهشة المخوّفة المهوّلة لمن لا يعرف حقيقة قصدهم منها ، وبهذه الشبهة عطلوا « صفة العلو » لله تعالى ، وحرفوا نصوصها بأنواع من التأويلات إلى شتى المعانى المجازية التى ذكرناها[٢] .

□ الجواب عن هذه الشبهات :

لأئمة السنة عن شبهاتهم جوابان : إجمالى ، وتفصيلى :

● أما الجواب الإجمالى :

فهو أن هذه الألفاظ المجملة المتشابهة المحدثة الفلسفية الكلامية لا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً قَبْلَ أن يعلم مراد قائلها .

بل لابد أن يستفسر قائلها ؛ فإن أراد معنًى حقاً موافقاً للكتاب والسنة – قُبِلَ قوله وإلّا يُرَدُّ قوله ، وينبذ نبذ النواة .

قال شيخ الإسلام (٧٢٨ هـ) والإمام ابن القيم (٧٥١ هـ) وابن أبى العز الحنفى (٧٩٢ هـ) ونعمان الألوسى الحنفى (١٣١٧ هـ) واللفظ للثالث:

« للناس فى إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال :

فطائفة تنفيها ، وطائفة تثبتها ، وطائفة تفصل ، وهم المتبعون للسلف ... لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ فى اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية .

---

(١) إشارات المرام : ٢٠٠ ، ونقله الكوثرى محتجاً به ، انظر : مقالات الكوثرى : ٢٩١ ، وتعليقاته على الفقه الأبسط : ٤٩ .

(٢) انظر صـ : ١/٤٧١- ٤٧٢ .

فليس كلهم يستعملها فى نفس معناها اللغوى .

ولهذا كانت النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً ... وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف ....

وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصف به رسوله ﷺ نفياً وإثباتاً وإنما نحن متبعون لا مبتدعون ، فالواجب أن ينظر فى هذا الباب ، أعنى باب الصفات فما أثبته الله ورسوله ﷺ أثبتناه ، وما نفاه الله ورسوله ﷺ » نفيناه ... وأما الألفاظ التى لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر فى مقصود قائلها .

فإن كان معنى صحيحاً قُبِلَ ، لكن ينبغى التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك »[1] .

وقال ابن أبى العز أيضاً بعد ما أكد أن يجعل الكتاب والسنة أصلاً ودليلاً وبرهاناً :

« ويجعل أقوال الناس التى توافقه أو تخالفه متشابهة مجملة ، فيقال : لأصحابها هذه الألفاظ يحتمل كذا وكذا ، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر رسول الله ﷺ قُبِلَ ، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد ، وهذا مثل لفظ المركب والجسم ، والحيز ، والجوهر والجهة ، والحيز ، والعرض ، ونحو ذلك ... وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل » .

ثم ذكر رحمه الله أننا لا نوافق هؤلاء على هذه التسميات ولا كرامة فإن سموا إثبات الصفات تركيباً مثلاً ، فنقول لهم : العبرة للمعانى لا للألفاظ

---

(١) شرح الطحاوية / لابن أبى العز : ٢٣٨ - ٢٣٩ ، وانظر : جلاء العينين / لنعمان الألوسى : ٣٨٦ ، وراجع أيضاً إلى منهاج السنة : ١ / ٢٤٩ ، والتدمرية : ٦٥ - ٦٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٤١ - ٤٢ ، فهو فى غاية الأهمية ، وانظر : ما تقدم فى صـ : ٢/٢٧ .

سموه ما شئتم ، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم ، فلو اصطلح على تسمية اللبن خمراً لم يحرم بهذه التسمية[1] .

قلت : بناء على ذلك نقول : للماتريدية سموا صفات الله تعالى من العلو والنزول والاستواء والوجه واليد ، والقدم ، والغضب ، والرضا ، والمحبة ، والكراهية ، ما شئتم فلا يجوز إبطال صفات الله تعالى بالتسميات المبتدعة والألقاب الشنيعة المدهشة من الحد ، والحيز ، والجهة ، والمكان ، والأفول ، وحلول الأعراض ، والتشبيه ، والتجسيم ونحوها ؛ فالعبرة للمعانى لا للمبانى .

• وأما الجواب التفصيلى فهو ما يلى :

١ – « الحد » .

إننا قد بينا قاعدة مهمة من قواعد السلف فى باب الصفات حول الألفاظ المجملة المشابهة الكلامية آنفاً فى الجواب الإجمالى .

فنقول : فى ضوء القاعدة :– إن لفظ « الحد » يطلق على معنيين :

• **الأول**: بمعنى الإحاطة بالله علماً فلا شك أن « الحد » بهذا المعنى منفى عن الله تعالى فلا منازعة بين أهل السنة ، لأن الله تعالى غير مدرك بالإحاطة ، وقد عجز الخلق عن الإحاطة به ، وعلى هذا يحمل قول من نفى « الحد » من السلف .

• **والثانى**: بمعنى أن الله تعالى متميز عن خلقه منفصل عنهم مبائن لهم عال عليهم غير مخلوط بهم ولا حال فيهم فهذا المعنى حق فـ« الحد » بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة فى نفس الأمر ، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفى وجود الرب ، ونفى حقيقته وعلى هذا يحمل قول من أثبت « الحد » لله تعالى من السلف[2] .

---

(١) شرح الطحاوية : ٢٢٢ - ٢٢٦ .

(٢) درء التعارض: ٢/٣٣- ٣٥، وشرح الطحاوية/لابن أبى العز: ٢٣٩- ٢٤٠.

ولذا نرى كثيراً من السلف كسفيان الثورى وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ، وشريك وأبو عوانة وأبو داود الطيالسى والطحاوى[1] ، وغيرهم نفوا « الحد » .

وفى رواية عن الإمام أحمد أيضاً[2] .

وبجانب ذلك نرى كثيراً من السلف يثبتون « الحد » لله تعالى .

كعبد الله بن المبارك[3] – وهو حنفى عند الحنفية – ورواية عن الإمام أحمد[4] .

والإمام عثمان الدارمى[5] وغيرهم .

فالذين نفوا « الحد » قصدوا المعنى الأول ، وهو الباطل الذى يجب نفيه عن الله تعالى ، والذين أثبتوا « الحد » قصدوا المعنى الثانى وهو الحق الذى يجب الإيمان به وهو « العلو »[6] .

ولكن الطامة الكبرى أن طوائف المعطلة أدخلوا فى معنى « الحد » حقاً وباطلاً فنفوها جميعاً فنفوا ضمن نفيهم « للحد » فوقية الله تعالى على عباده وعلوه على عرشه[7] .

قال الإمام الذهبى (٧٤٨ هـ) :

---

(١) شرح الطحاوية / لابن أبى العز : ٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٢) رواه الخلال كما فى درء التعارض : ٢ / ٢٩ – ٣٢ ، والسنة / للإمام أحمد رواية الأصطخرى : ٢٤ .

(٣) رواه أبو داود كما فى التمهيد / لابن عبد البر : ٧ / ١٤٢ ، والدارمى فى الرد على بشر المريسى : ٢٤ ، والخلال كما فى درء التعارض : ٢ / ٣٤ .

(٤) رواها الخلال كما فى درء التعارض : ٢ / ٣٤ .

(٥) انظر : رد الدارمى على بشر المريسى : ٢٣ – ٢٥ .

(٦) درء التعارض : ٢ / ٣٣ – ٣٥ ، وشرح الطحاوية / لابن أبى العز : ٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٧) راجع : شرح الطحاوية : ٢٣٩ .

وقد سئل أبو القاسم[1] التيمى رحمه الله : هل يجوز أن يقال : لله حدٌّ أولا ؟ .

وهل جرى هذا الخلاف فى السلف ؟ فأجاب : هذه مسألة أستعفى من الجواب عنها لغموضها ، وقلة وقوفى على غرض السائل منها ؛ لكنى أشير إلى بعض ما بلغنى ، تكلم أهل الحقائق فى تفسير الحد بعبارات مختلفة ، محصولها أن حد كل شيء موضع بينونته عن غيره ، فإن كان غرض القائل : ليس لله حد : لا يحيط علم الحقائق به ، فهو مصيب ، وإن كان غرضه بذلك : لا يحيط علمه تعالى بنفسه فهو ضال ، أو كان غرضه أن الله بذاته فى كل مكان فهو أيضاً ضال »[2] .

وعلق عليه الذهبى قائلاً :

« قلت : الصواب الكف عن إطلاق ذلك ، إذ لم يأت فيه نص ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأذن به الله خوفاً من أن يدخل القلب شيء من البدعة اللهم احفظ علينا إيماننا »[2] .

٢ – « الجهة » :

هذه اللفظة أيضاً من الألفاظ المبتدعة الكلامية المتشابهة المجملة التى يجب التفصيل فيها ، حتى يتميز الحق من الباطل ، فيقبل الحق ويرد الباطل ، وقبل التفصيل لا يحكم عليها نفياً ولا إثباتاً لئلا ينفى الحق ضمن النفى العام ، لأن أهل البدع من طوائف المعطلة ينفون « الجهة » ويريدون بذلك نفى « علو الله تعالى » على عرشه ، وفوقيته على خلقه[3] .

---

(١) هو الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد الفضل التيمى الملقب « بقوام السنة » (٥٣٥ هـ) انظر : مكانته وإمامته : فى الكامل / لابن الأثير : ٨ / ٣٦٩ ، وسير أعلام النبلاء : ٢٠ / ٨٠ – ٨٨ ، والبداية والنهاية : ١٢ / ٢١٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء : ٢٠ / ٨٥ – ٨٦ وأثبت جهة الفوق فى الحجة ٢/١١٤ .

(٣) شرح الطحاوية/لابن أبى العز: ٢٤٢، وروح المعانى/للألوسى: ١١٦/٧، وجلاء العينين/لابنه نعمان: ٣٥٩، غاية الأمانى لحفيده شكرى الألوسى: ٤٤٧/١.

وإذا فصلنا فى معنى الجهة ، علمنا أن « الجهة » تطلق على معنيين :
حقٍ ، باطلٍ .

فنظراً إلى المعنى الباطل يجب نفى الجهة عن الله تعالى ، ونظراً إلى المعنى الحق يجب إثباته لله تعالى .

قال شيخ الإسلام ، والإمام ابن أبى العز ، والعلامة محمود الألوسى ، وابنه نعمان ، وحفيده شكرى ، وكلهم حنفية غير الأول ، واللفظ له :

« فلفظ « الجهة » قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً كما إذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما أريد بالجهة ما فوق العالم .

ومعلوم أنه ليس فى النص إثبات لفظ « الجهة » ولا نفيه .

كما فيه إثبات « العلو » و « الاستواء » و « الفوقية » و « العروج إليه » ونحو ذلك ... ، وقد علم أنه ما ثم موجود إلا الخالق ، والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق – سبحانه وتعالى ليس فى مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا فى ذاته شيءمن مخلوقاته .

فيقال لمن نفى « الجهة » : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ .

فالله ليس داخلاً فى المخلوقات .

أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ .

فلا ريب أن الله فوق العالم بائن من المخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال : إن الله فى جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ؟ أو تريد به أن الله داخل فى شيء من المخلوقات ؟ .

فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثانى فهو باطل »[1] .

---

(١) التدمرية : ٦٦ – ٦٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٤١ – ٤٢ ، ونقض المنطق : ٥٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٥٨ – ٥٩ ، ٥/٢٦٢– ٢٦٣ ، ٣٨/٦ – ٤٠ ، ودرء التعارض : ١ / ٢٥٣ – ٢٥٤ ، والتسعينية ضمن =

قلت : لفظ « الجهة » بالمعنى الصحيح ، أعنى بمعنى « العلو » لله تعالى على خلقه ، هو مقتضى الكتب السماوية والأحاديث النبوية ، وعلى ذلك العقل الصريح والفطرة السليمة ولذلك يوجد فى كلام أئمة السنة ، لفظة « الجهة » بهذا المعنى ، ولا غبار عليها ، ومع ذلك الأفضل التقيد بالألفاظ المأثورة .

وإثبات « الجهة » لله تعالى بهذا المعنى مما اعترف به كثير من كبار المتفلسفة ، والمتكلمة .

١ - ٣ - القاضى عياض (٥٤٤ هـ) والإمام النواوى (٦٧٦ هـ) والزبيدى الحنفى (١٢٠٥ هـ) :

فقد صرحوا بأن المحدثين والفقهاء والمتكلمين بإثبات « جهة » الفوق وأن معنى فى السماء عندهم « على السماء » وأما دهماء المتكلمين فينفون الجهة[١] .

٤ - وقال أبو الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن « رشد » الحفيد المتفلسف (٥٩٥ هـ) :

« القول بالجهة : وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه وتعالى حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية ... وظواهر الشرع كلها تقتضى إثبات الجهة » .

= الفتاوى الكبرى : ٥ / ٤ ، ٥ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٢١ ، ٣٧ ، فرد على هذه الشبهة فى أربعة عشر وجها ، ومختصر الفتاوى المصرية : ٥٨٥ ، وشرح الطحاوية : ٢٤٢ - ٢٤٤ ، وروح المعانى : ٧ / ١١٦ ، وجلاء العينين : ٣٥٩ ، وغاية الأمانى : ١ / ٤٤٧ ، ٤٩٣ ، وارجع إلى الجواب الصحيح : ٣ / ٨٣ - ٨٤ .
وانظر منهاج السنة : ١ / ٢٦٤ ، الطبعة القديمة ، والمنتقى للذهبى : ١١٩ .

(١) نقل النووى كلام القاضى عياض وأقره ، انظر : شرح صحيح مسلم : ٥ / ٢٤ - ٢٥ ، وراجع شرح الإحياء للزبيدى : ٢ / ١٠٥ .

ثم ذكر عدة أدلة على ذلك كما ضرب مثالاً مهما للمؤولين المحرفين[1] .

٥ – وقال القرطبى المفسر (٦٧١ هـ) بعد ما ذكر مذهب المتكلمين النفاة لعلو الله تعالى :

« وقد كان السلف الأول لا يقولون بنفى « الجهة » ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله ، كما نطق كتابه وأخبرت رسله ، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ... وإنما جهلوا كيفية الاستواء » .

ثم ذكر مقالة الإمام مالك المشهورة فى الاستواء ثم قال : « وهذا القدر كاف ... ، والاستواء فى كلام الرب : هو العلو والاستقرار ... »[2] .

٦ – وقال القرطبى أيضاً « وأظهر الأقوال فى ذلك ما تظاهرت عليه الآى والأخبار ، وقاله الفضلاء الأخيار أن الله على عرشه كما أخبر فى كتابه ، وعلى لسان نبيه بلا كيف بائن من خلقه ، هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات »[3] .

---

(١) مناهج الأدلة : ١٧٦ – ١٨٢ ، وانظر درء التعارض : ٦ / ٢١٢ ٢٣٧ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٣٠٥ ، واجتماع الجيوش : ٣٢٣ – ٣٢٤ ، وقد ذكر بعض كلامه فى صـ : ٢/١٠ ١١ ، ٢٨٦ ٢٨٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢١٩ – ٢٢٠ ، وانظر درء التعارض : ٦ / ٢٥٩ – ٢٦٠ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٣٧ ، والعلو / للذهبى : ١٩٤ – ١٩٥ ، ومختصر العلو / للألبانى : ٢٨٦ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٩٣ – ١٢٩٤ ، واجتماع الجيوش : ٢٦٣ – ٢٨١ .

(٣) درء التعارض : ٦ / ٢٥٨ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢ / ٣٦ ، والصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٩٢ ، واجتماع الجيوش : ٢٨١ ، عن كتاب « شرح أسماء الحسنى » للقرطبى .

قلت : بعد هذا كله تبين بلا ريب للمسلمين طالبي الحق والإنصاف أن الكوثري كذاب بهات أفاك فيما يفترى على الله ورسوله وأئمة الإسلام وغيرها حيث يقول متحدياً :

« و لم يقع ذكر الجهة فى حق الله سبحانه فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله ولا فى لفظ صحابى أو تابعى ، ولا فى كلام أحد ممن تكلم فى ذات الله وصفاته من الفرق سوى أقحاح المجسمة ، وأتحدى من يدعى خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلى أحد منهم بسند صحيح فلن يجد إلى ذلك سبيلاً فضلاً عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمهور بأسانيد صحيحة ... »[1] .

ويقرر الكوثرى قول السبكى ويسكت عليه بعد ما ذكر قول الإمام ابن القيم « إن الله فوق سماواته ... نقول ما قاله ربنا » .

فقال السبكى وأقره الكوثرى : « أين قال : ربنا أنه بائن من خلقه ليس فى مخلوقاته شيء من ذاته ولا فى ذاته شيء من مخلوقاته ؟ فقد نسبت إلى قول الله ما لم يقله »[2] .

قلت : عار وشنار على الكوثرية وبعض الديوبندية حيث يبالغون فى الثناء على هذا الخائن الظنين الذى غالب كلامه ثرثرة وكذب وطنين ، ثم يصفونه بالتثبت والاحتياط والأمانة وأنه لا فلة فيه دراية ورواية وأنه لا لجواده كبوة ولا لصارمه نبوة[3] .

مع أن نصوص الكتاب والسنة وأقول سلف هذه الأمة وأئمة السنة بل نصوص كثير من أئمة الكلام صريحة فى « الفوقية » .

٣- « الحَيِّز » :

وكذلك لفظة « الحيز » فالقول فيها كالقول فى أخواتها من ألفاظهم

---

(١) تبديد الظلام : ١٠١ ١٠٢ .

(٢) السيف الصقيل مع تبديد الظلام / للكوثرى : ٢٢ .

(٣) انظر : تلك المقدمة الفتاكة المسمومة المكتظة بشتائمه لأئمة الإسلام / البنورى الديوبندى المطبوعة فى أول مقالات الكوثرى .

الكلامية المجملة المدهشة التى يردون بها الحق أيضاً ضمن ردهم للباطل .

قال شيخ الإسلام : « وكذلك لفظ « المتحيز » إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر بل وسع كرسيه السماوات والأرض ... ، وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها ، منفصل عنها ليس حالاً فيها ، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة ، فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه »[1].

٤ – « المكان » :

وهكذا لفظ « المكان » لا ننفيه ولانثبته حسب قاعدة السلف المذكورة بل نفصل فيه ونستفسر قائله فنقبل المعنى الحق ونرد المعنى الباطل ، ولا نفعل كما يفعل طوائف المعطلة من نفيهم علو الله تعالى على خلقه ضمن نفيهم للمكان عن الله تعالىٰ .

قال شيخ الإسلام : « ... ومنهم من لا يفهم قول الجهمية بل يفهم من النفى معنى صحيحاً ... مثل أن يفهم من قولهم : « ليس فى جهة » ولا له « مكان » ولا هو « فى السماء » .

أنه ليس فى جوف السماوات – وهذا معنى صحيح وإيمانه بذلك حق – ولكن يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك ، وليس كذلك بل مرادهم ، أنه ما فوق العرش شيء أصلاً ولا فوق السماوات إلا عدم محض ، وليس هناك إله يعبد ، ولا رب يدعى ويسأل ، ولا خالق خلق الخلائق ، ولا عرج بالنبى ﷺ إلى ربه أصلاً هذا مقصودهم »[2] .

وقال العلامة نعمان الألوسى الحنفي : « وأما القائل الذى يقول : إن الله لا ينحصر فى مكان إن أراد به أن الله لا ينحصر فى جوف المخلوقات ،

---

(١) التدمرية : ٦٧ – ٦٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٤٢ ، وانظر : مجموع الفتاوى : ٦ / ٣٨ – ٤٠ ، ودرء التعارض : ١ / ٢٥٣ – ٢٥٤ ، والتسعينية ضمن الفتاوى الكبرى : ٥ / ٤ – ٥ ، ٢٣ – ٣١ .

(٢) نقض المنطق : ٥٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٥٨ – ٥٩ .

وأنه لا يحتاج إلى شيء منها فقد أصاب ، وإن أراد أن الله تعالى ليس فوق السماوات ، ولا هو مستو على العرش استواء لائقاً بذاته وليس هناك إله يعبد ، « ومحمد ﷺ » لم يعرج إلى ربه تعالى ، فهذا جهمى فرعونى معطل » .

ثم ذكر قاعدة السلف فى الألفاظ المجملة[1] .

قلت : إثبات « المكان » بالمعنى الصحيح – وهو العلو لله تعالى – لا يستلزم أى محذور ولا لوازم باطلةً[2] .

قلت : لقد تبين بهذه النصوص .

أنه لا يلزم من حمل نصوص « العلو والفوقية » على ظاهرها من المعانى الحقيقية المتبادرة إلى الأذهان السليمة أى محذور ما دمنا ملتزمين نفى التكييف والتمثيل .

فلا يلزم من ذلك تشبيه يخالف التنزيه .

ولا يلزم الحد والجهة ، والحيز والمكان بالمعانى التى يقصدها هؤلاء المعطلة ولا يلزم كون الله محدوداً متبعضاً متجزياً متناهياً جوهراً وجسماً .

ولا يلزم كون الله محلاً للحوادث ولا لزوم الانتقال ولا التجزى ولا الانقسام .

كما لا يلزم أن يكون كل واحد من الحد والجهة ، والحيز ، والمكان ، قديماً مع الله تعالى لأن الحيز والمكان عند هؤلاء المتكلمين بعد موهوم لا شيء محض كما تقدم[3] .

فلا يلزم تعدد القدماء ، وقد تقدم أيضاً أن المراد من الجهة ما فوق العالم غير الله تعالى ، وما فوق العالم غير الله تعالى هو أمر معدوم ؛ لأن

---

(١) جلاء العينين : ٣٨٥ ، عن شيخ الإسلام .

(٢) كما حققه ابن رشد فى مناهج الأدلة: ١٧٦– ١٧٧، وانظر: اجتماع الجيوش: ٣٢٤.

(٣) انظر تعريف « الحيز » فى صـ : ٥٧٥/٢ .

الموجود إما خالق ، وإما مخلوق وفوق المخلوق ليس إلا الخالق ، فلا يتصور كون الخالق فى شيءٍ موجود ، إذاً لا يتصور كون موجود قديماً مع الله تعالى ، فلا يلزم قدم الحد والجهة والحيز والمكان بالمعنى الذى يريد الماتريدية .

قال شيخ الإسلام : « فقوله : يلزم قدم الجهة أو الانتقال ، إنما يصح لو قيل : إنه موجود فى سواه ، وإما إذا أريد بذلك أنه فوق العالم ، أو وراء العالم ، وليس هناك غيره ، وليس هناك شيء موجود آخر ، حتى يقال : إنه قديم .

وأما العدم فإن قيل : إنه قديم بهذا التفسير ، فهو كعدم سائر المخلوقات ، وقدم العدم بهذا التفسير ليس بممتنع ... »(١) .

قلت : ما ذكرنا فى هذه المباحث فى هذا الفصل من إقامة الحجج الباهرة والبراهين القاهرة على علو الله تعالى على خلقه - من صحيح المنقول وصريح المعقول والإجماع المحقق والفطرة السليمة لنسف شبهات الماتريدية وبيان أنهم خالفوا النقل والعقل والإجماع والفطرة فى آن واحد ، وأنهم ليسوا من أهل السنة بل هم من الفرق الجهمية - فيه كفاية لطلاب الحق والإنصاف * والله حسيب عصبة التعصب والاعتساف *

فإنهم لا يدفعون حماقتهم بالندامة * ولو أطلت لهم الملامة *

فهم كما قيل : *

(* وشيخ عن الحمق لا ينتهى * أطلتَ له اللومَ أم لم تُطِلْ *)

* * *

(١) مختصر الفتاوى المصرية / لشيخ الإسلام ، اختصار بدر الدين البعلى : ٥٨٥ .

○ فهرس موضوعات الجزء الثانى ○

٭ الفصل الثانى ٭